

المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

التفاعل بين الواقع والعمل الفني والمجتمع

- الإنتاج العـلمي لايقاس بكمية النشرات
- وإلا انفصل عن البيئة واستنفد نفسه!

العدد الخامس • السنة الثانية
أكتوبر / ديسمبر ١٩٧١

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

25

الطبعة العربية من مجلة

INTERNATIONAL SOCIAK
SCIENCE JOURNAL

السنة الأولى ـ العدد الرابع

٥ أكتوبر ١٩٧١

٥ تشرين أول ١٩٧١

١٤ شعبان ١٣٩١



تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب
ميدان التحرير ـ القاهرة
تليفون : ٢٢٤٠٢

محتويات هذا العدد

نافذتان جديدتان مفتوحتان على الفكر العالمى في مجال البحث الاجتماعى والدراسات الإنسانية

منذ صدرت هذه المجموعة من المجلات ونحن – فى هيئة التحرير – نحاول ، ما وسعنا الجهد ، أن نقدم لقرائنا العرب أكبر قدر من الخدمة نستطيعه ، مراعين تحقيق رغبات القراء ، التى نتلقاها بين الحين والحين .

فلكى نلاحق الفكر العالمى ، فى آخر ما ينتجه ، نظمنا علاقاتنا بالمقر الرئيسى للمجلات الدورية التى نصدرها ، بحيث تصل إلينا أعدادها على وجه السرعة ، لنستطيع أن نزود القارىء العربى بآخر ثمرات الفكر الإنسانى.

على أننا ، فى الوقت نفسه ، لم نهمل ما سبق إنتاجه من بحوث ، نشعر بأن لها وزنها فى خدمة التطور الفكرى ، فأخذنا ننشر إلى جوار أحدث ما أنتجه الفكر العالمى المقالات التى نرى ضرورة وقوف القارىء العربى عليها ، *من الأعداد التى صدرت عن هذه المجلات ، خلال سنوات صدورها.*

وعندما طلب إلينا عدد من رجال المكتبات والمتخصصين فى الخدمة المكتبية أن نهتم بنشر الأبواب العلمية الثابتة فى مجلة اليونسكو للمكتبات حرصنا على أن نزود أعداد هذه المجلة بهذه الأبواب فى كل عدد ، ليقف

قراؤها على النشرات الجديدة ، والنشاط العالمى فى هذا المجال ، بل ليقفوا كذلك على باب التبادل الدولى ، بحيث يستطيعون أن يراساوا المكتبات الكبرى فى العالم بشأن حاجاتهم من هذا التبادل.

كل ذلك وسواه قد كان ضرورة علمية ، أقبلنا عليها سعداء بأننا قادرون على أن نحقق رغبة علمية لها أثرها فى التطور :

واليوم سيشهد قراء هذا العدد من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية بابين جديدين ، سنحرص كلما وجدنا لها أصولا فى الأعداد الأصلية على نشرهما كل عدد . هذان البابان هما عن المؤتمرات الدولية القادمة ، وسيرى القراء برنامج هذه المؤتمرات فى مجال العلوم الاجتماعية حتى سنة ١٩٧٦ . ولا شك *أن المتخصصين من علماء البحث الاجتماعى يستطيعون أن يتابعوا هذه المؤتمرات* ليقفوا على نتائجها ، فان اجتماع مجموعة دولية من علماء متخصصين ينتهى عادة بتقريرات فى غاية الأهمية للمتخصصين فى فرع المؤتمر المنعقد.

أما الباب الثانى فهو خاص بالوثائق والمطبوعات التى تصدرها الأمم المتحدة

ووكالاتها المتخصصة ، فى فروع التخصص فى المجال الاجتماعى والدراسات الإنسانية .

وسيجد القراء عناوين المطبوعات التى صدرت ، فى مختلف الفروع ، عن السكان والصحة والاقتصاد والتطور الاجتماعى والتعليم . بل إن كثيراً من هذه النشرات يتناول المسائل الهامة التى تتصل بالطفولة وبالمرأة ، والصيغة المناسبة لإقامة العلاقة بين المجتمع والمرأة العاملة أو سيدة البيت .

وكما سنجد فى هذه النشرات كثيراً من الجوانب المتصلة بالتأمينات الاجتماعية والعمل فسنجد أيضا مشكلات الشباب فى تقريرات هامة أصدرتها الهيئات الدولية .

وهكذا نرجو أن يكون هذان البابان نافذتين مفتوحتين على الفكرالعالمى ، يدخل من خلالها النور والهواء ، نجدد بهما خلايانا ، لنمضى فى طريقنا أقوى عزما وأقدر جهدا .

إن الفكر العربي الأصيل محتاج دائما إلى هذا النور ، وهذا الهواء ، ليزداد قدرة على الإنتاج ، بل لتزداد رؤيته لمشكلاته وضوحا .

لم نعد نعيش فى عالم مغلق ، ولكنا نعيش فى عالم مفتوح ، وعلينا أن نفتح آذاننا لكل الأصوات ، وأن نفتح عيوننا لكل الصور ، ونفتح عقولنا لكل ثمرة من ثمرات العقول الأخرى فى أى مجال .

وعن هذا الطريق نستطيع أن ندعم ما فى المجتمع العربى من القيم ، وأن نزيد فى الوقت نفسه قدرتنا على التطور .

والله الموفق إلى الصراط المستقيم .

عبد المنعم الصاوى

العوامل المؤثرة فى الإنتاج العلمى(٢)

دراسة عن دول أمريكا اللاتينية

قد يبدو لأول وهلة أن كمية النشرات العلمية تعتبر معيارا تقريبيا للحكم على انتاج هيئة البحوث. ولكن هذا يعنى الأخذ بالجانب الذى يبرز أنواع البحوث البحتة التى تسفر عن نتائج فى الأمد القصير .

وأنا لا أنكر أن انتاج النشرات العلمية يعتبر احد مكونات الانتاج التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فى ميدان البحوث الاجتماعية ، الا أنه اذا كان هذا هو المنطق الوحيد للنشاط أو المظهر الأهم ، فان هذا النشاط سرعان ما يجد نفسه منفصلا عن البيئة وبعد فترة يستنفد نفسه .

تعتبر مشكلة تقويم الإنتاج فى العلوم الاجتماعية من أكثر المشاكل تعقداً ، إذ أننا لا نعرف على وجه الدقة المعايير الصحيحة للنجاح الأصيل فى الأبحاث ، كما أن المشكلة تزداد صعوبة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية التى تقع فى المجموعة « المنخفضة » من حيث متوسط دخل الفرد .

إن الدول التى لها مثل هذه الظروف عليها أن تختبر بكل حرص التوازن بين المكونات الأساسية للبحوث الاجتماعية الصحيحة . فهناك مجموعة من العوامل المترابطة فى هذا المجال ، مثل الترجيح النسبى للبحوث التطبيقية من ناحية والبحوث الأساسية من ناحية أخرى ، وتعبئة الباحثين الملائمين وتدريبهم ، ونشر النتائج ، ونوعية الأبحاث وكمياتها ، والاستفادة السليمة من توجيه نتائج البحث . وإذا اقتصر التركيز على بعض هذه العوامل دون غيرها فان النتائج العامة ستكون سلبية ، على الرغم من بعض المكاسب ذات الأمد القصير .

بقلم: أوسكاركورنبليت

كان استاذا للعلوم الاجتماعية بجامعة بونس أيرس حتى عام ١٩٦٦ . وشغل مركز مستشار المركز الأرجنتينى الفيدرال للاستثمارات ، ومركز عميد معهد التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وهو يشغل الآن منصبا بحثيا فى معهد توركواتو دى تلا ، وله عدة مؤلفات ومقالات خاصة عن الأحوال السياسية فى أمريكا اللاتينية.

ترجمة: د. يحيى عويس

رئيس قسم علم الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة عين شمس.

ولقد شاهد العقد الأخير جهوداً نشيطة فى دول أمريكا اللاتينية من أجل زيادة إنتاجها فى ميدان البحوث الاجتماعية . وإذا قارنا هذا بما كان عليه الوضع منذ عشر سنوات وجدنا أن تقدما ملحوظا — بل مقنعا فى بعض الأحيان — قد تحقق ، فقد تضاعف عدد هيئات البحث فى المنطقة منذ ١٩٦٠ ، بل إن أغلب الهيئات التى كانت موجودة قبل ذلك التاريخ لم يكن لها نشاط يذكر ، نظراً لافتقارها إلى الموارد والأفراد القادرين على القيام ببحوث جدية .

ومع هذا فان عدداً من الهيئات التى مرت بتطور ونمو سريعين خلال الثلاث السنوات أو الأربع السنوات الماضية أصبحت الآن تواجه صعابا عديدة وتتقهقر فى نشاطها ، مما يشكل خطراً يهدد الإنجازات الهامة التى تحققت فى المراحل الأولى من نشأتها .

وقد يجوز القول إن البحوث الاجتماعية تسير قدما بصورة عامة إذا أخذنا ظروف

المنطقة فى الاعتبار ، وعلى الرغم من حالات الفشل الواضحة فانه من غير الثابت أن الميزان النهائى العام يكون إيجابيا . فلم تصل البحوث الاجتماعية بعد إلى درجة من الرسوخ يمكن معها أن نتوقع نمواً مطرداً منتظما . فبالإضافة إلى خطورة الافتقار إلى الموارد فى هذه المنطقة كانت ظاهرة الجمود العقائدى وظاهرة الصراعات السياسية من العقبات الرئيسية فى وجه تطور البحوث ونموها .

وقد لا تكون هذه هى كل العقبات القائمة فى وجه البحوث الاجتماعية ، إلا أنه يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند دراسة الوسائل التى تؤدى إلى تحسن النتائج فى ميدان البحوث الاجتماعية من حيث الكم والكيف . فهذه العوامل تتضامن مع الخصائص الأخرى ومع الفشل فى تفهم المناخ الثقافى السائد فى المنطقة لكى تسفر عن نتائج مثبطة إذا ما قورنت بما كان مستهدفا أو ما يتحقق فعلا فى مناطق أخرى من العالم .

إن أغلب الخصائص المميزة لبيئة أمريكا اللاتينية معروفة للدارسين ، على أننا نسرد هنا بعضا منها كتقديم للجزء الثانى من هذا المقال :

إننى أعتقد أن هذه الخاصية تزداد تغلغلا فى الميادين العلمية فى العالم أجمع ، على أنها قد بلغت درجة شديدة فى أمريكا اللاتينية خاصة . إنها تمس كل جانب من جوانب البحث ، مع أن أهميتها تتجلى فى ميادين البحوث الاجتماعية بصورة أوضح مما تتجلى فى ميدان العلوم الطبيعية .

إن الدوافع العقائدية والسياسية مسئولة عن نسبة كبيرة من اهتمام الباحثين الاجتماعيين . وليس من الحكمة أن نقلل من الأهمية البالغة للقضايا العقائدية فى البيئة الثقافية بأمريكا اللاتينية . وبوجه عام أعتقد أن هذه القضايا تعتبر عوامل إيجابية تربط الباحثين بموضوعات بحوثهم ، وعلى ما ينتج عن هذه الظاهرة من قصور فان النتائج كثيراً ما تعوض عنه .

سوء التوجيه ونقص الموارد المالية وندرة الهيئات :

تعانى « دول أمريكا اللاتينية » من نقص واضح فى الموارد المالية اللازمة لمواجهة

متطلبات العلوم الاجتماعية الحديثة . بل أحيانا يخضع توجيه الموارد لضغوط من جماعات ذات ميول معينة ولا يمثل نشاطها جهوداً بحثية أصيلة . وصمود هذه الجماعات إنما يرجع إلى مثابرتها فى الحفاظ على مراكزها الأكاديمية على الرغم من التغيرات المتعددة فى المناخ السياسى .

وتؤيد القلة القائمة من الهيئات المعنية بالبحوث هذه الاتجاهات . ولولا أن مجالات العمل لعلماء الاجتماع تقتصر على واحد أوقلة من الهيئات لكانت هناك إمكانيات أوسع لاستيعاب نشاطات بحثية مختلفة من حيث النوعية والاتجاهات . ذلك لأن ندرة فرص العمل تحمل معها خطر جمود هؤلاء الذين يشغلون الوظائف المتاحة . وقد تنبهت بعض الهيئات فى المنطقة إلى هذه الحالة وتحاول أن تواجهها عن طريق الاشتراطات « الرسمية » التى تحكم شغل الوظائف والترقى إليها . وهذا الإجراء من شأنه أن يعمل على تجنب التخلف الصارخ ، إلا أنه قد يؤدى أيضا إلى استيفاء الشكليات الرسمية دون الإسهام الأصيل فى تقدم الجهود العلمية .

ندرة العناصر المدربة :

يختلف هذا العنصر كثيراً بين فترة زمنية وأخرى فى أمريكا اللاتينية . فى بعض الجهات يتوافر عدد الباحثين . وأحيانا يكون البعض منهم من ذوى المؤهلات الممتازة . على أن المشكلة الأكثر انتشارا هى عدم توافر العدد الأوفى من الإخصائيين فى الميادين التى تدعم البحوث فى جهات أخرى ، ومنها : مناهج البحث ، الإحصاء ، تخطيط البرامج ، بناء النماذج ، ومعالجة البيانات المجمعة . على أنه كلما زاد التخصص فى الميدان الواحد ظهرت مشكلة عدم توافر الخبراء الاستشاريين فى الميادين خارج الاهتمام الرئيسى للباحث .

وليس هناك من حل سهل لهذه المشكلة ، ولو أن أحد الحلول الجزئية هو تشجيع مبدأ تقسيم العمل حتى يتسنى لكل باحث أن يتخصص فى ميدان مختلف عن تخصص زملائه . وكثيراً ما شجعت الهيئات هذا التقسيم لأنه يزيد من أهميتها فى رأى الجماهير ويعكس تنوعا فى اهتماماتها ورغبتها فى أن تغطى بحوثها نطاقا أكثر اتساعا . ومن ناحية أخرى

نجد أن هذا التقسيم قد أسفر عن تفتيت غير مرغوب فيه للعمل ، وعمل على تضييق مجالات النقاش بين الباحثين فى مشاكل متشابهة ، مما يؤدى ولا شك إلى ضيق فرص تبادل الآراء وتزاوجها .

ندرة الامكانيات :

كثيراً ما يعانى الباحثون من صعوبات فى إمكانيات استخدام الحاسب الآلى والمراجع والنسخ من الأصول التى قد تكون بعيدة عن مقر إقامة الباحث . وليست هذه صعوبات ذات شكل واحد فى جميع الحالات ، إذ أحيانا يكون لدى بعض الهيئات إمكانيات وتسهيلات تفيض عن احتياجات الباحثين بها ، إلا أن هذا الفائض سرعان ما يختفى عندما تدور عجلة البحث جديا .

ولا ترجع جميع المشاكل إلى ندرة الإمكانيات المحلية ، فكثيراً ما تقف العوامل السياسية أو التنظيمية حجر عثرة فى سبيل الاتصال بين الباحث والحاسب الآلى .

ومن أنواع النقص الأخرى ما يتعلق بالبيانات التى سيستخدم من أجلها الحاسب الآلى ، إذ من الواضح أن وجود قدر كاف من البرامج والنماذج البحثية الحديثة يعتبر دعامة هامة للتقدم السريع فى البحوث ، وتؤدى ندرة هذه البرامج عادة إلى عثرات وتعطلات يصعب التغلب عليها .

وإذ أشير إلى هذه النقطة فانى لا أقصد القول إن جوانب العلوم الاجتماعية الجديرة بالاهتمام هى التجريبية وحدها أو تلك التى تتعلق بالحاسب الآلى . فهؤلاء الذين يهتمون بالجوانب النظرية يحتاجون أساسا إلى مرتبات مناسبة ومكان فسيح للعمل ، الأمر الذى ينطبق بطبيعة الحال على جميع أنواع الباحثين ، وهذه مسألة واضحة لا تستدعى أن نتخذ منها نقطة مستقلة .

انخفاض مستوى الاتصال العلمى :

إن هذه المشكلة تعكس أثرها على كل من الباحثين وهيئات البحث . فقد لا يكون هناك نقص فى اللقاءات الاجتماعية ، ولكن هناك نقص أكيد فى حلقات البحث العلمى وندوات الموائد المستديرة وغيرها حيث يتمكن الإخصائيون من النقاش الجاد حول

خبراتهم فى الميادين المتصلة . وهذا النوع من صعوبة الاتصال العلمى يبدو أكثر خطورة فيما بين الهيئات العلمية فى الدول المختلفة ، إذ أن بعد المسافة بينها يشكل حاجزاً مانعا فى الوقت الذى لا تكفى فيه الموارد المالية لتغطية نفقات السفر .

وقد تغيرت هذه الحال بعض الشيء منذ إنشاء مجلس العلوم الاجتماعية لدول أمريكا اللاتينية عام ١٩٦٧ ، حيث يبذل هذا المجلس جهودا فى سبيل تشجيع المشروعات المشتركة واللقاءات وحلقات البحث ولجان العمل التى تجمع الباحثين من هيئات الدول المختلفة . وعلى الرغم من بوادر النجاح المبدئى فان الوقت لم يحن بعد لتقويم النتائج ، لا من حيث استمرار الاتجاه ولا من حيث درجة تركيز البحوث .

وتعزى صعوبة الاتصال داخل البلد الواحد أو حتى داخل المدينة الواحدة إلى عدة أسباب ، لعل أهمها هو أن التفرغ الكامل لمهمة البحث العلمى يعد من « الكماليات » أو الميزات غير المتاحة لغير عدد قليل من الأفراد . فكثير من الباحثين يضطر إلى قبول وظائف أخرى ليدعم من ورائها مرتبه المتواضع . كذلك نجد هناك ميلا إلى التكتلات التى تحيطها إطارات أيديولوجية ، مما يعنى أن هؤلاء الذين ينتمون إلى تكتل معين يقصرون اتصالهم المستمر غالبا على أقرانهم ممن لهم مثل انتمائهم الأيديولوجى . وأعتقد أنه كثيراً ما يسود الاتجاه نحو المبالغة فى تقدير القادة الفكريين فى تكتل ينتمى إليه الفرد دون الاكتراث بالقيمة العلمية لقادة آخرين فى تجمع أكاديمى آخر. وثمة عنصر ثالث يتعلق بنقص الموارد البشرية ، فحلقات البحث المثمرة تحتاج إلى تنظيم متقن ، وهذا عمل يستغرق وقتا وجهداً بالنسبة لهؤلاء الذين يقومون بالإشراف على مشاكل التنظيم والإدارة . وأعمال السكرتيرية التى تساعد على حسن الأداء والتنظيم كثيراً ما تكون عالية التكاليف ونادرة الوجود . إن الباحثين الذين يتصدون لمشاق العمل فى سبيل تنظيم أحد المؤتمرات يحاولون تجنب مواجهة هذه المسئولية مرة أخرى ، على الأقل لفترة ما ينسون خلالها ما سبق أن تحملوه من مشقة ومتاعب فى تنظيم المؤتمر السابق .

المستوى الفنى للادارة العامة :

يعد المستوى المنخفض للادارة العامة والمشروعات الحكومية فى دول أمريكا اللاتينية

من نقاط الضعف الأخرى (ذات الصلة بموضوعنا) . وإذا كان هذا صحيحا بالنسبة للإدارة فى نطاق المشاكل العادية اليومية فانه يعد مشكلة كبرى بالنسبة للتدريب فى ميادين الاجتماع والاقتصاد . فهذه الدول تفتقر إلى الأفراد الذين يستطيعون تقويم نوعية الدراسات والتوصيات الفنية التى يقوم باعدادها الخبراء ، سواء فى نطاق وظائفهم أو بتكليف تعاقدى . وهذه ظاهرة واضحة بصفة خاصة فى الصفوف الدنيا من الإداريين ، وفى فروع الإدارة وأجهزة الإدارة فى الأقاليم . وقد تختلف الحالة بالنسبة لمستوى الحكومة المركزية ، فتتوقف نوعية النتائج على العوامل السياسية التى قد تجتذب المثقفين والفنيين والعلماء إلى أجهزة التخطيط المركزية أو تنفرهم منها . وهذه خاصية عامة للهيئات فى أمريكا اللاتينية التى كثيراً ما تعانى من تقلبات حادة فى أعداد الأفراد المدربين العاملين بها . ولنا ملاحظات أخرى بهذا الصدد نعرضها فى الفقرة التالية :

عدم الاستقرار فى النظم والموظفين :

إن عدم استقرار الأنظمة يعد من العوامل الهادمة لتقدم العلوم فى دول أمريكا اللاتينية . ويظهر أثره فى اتجاهين مترابطين : أولهما عدم إمكان الاعتماد على التمويل ، فهذا يحول دون تمكن الهيئات من وضع خطط عمل طويلة الأمد ، وكثيراً ما يضطرها إلى التقيد بالبرامج السنوية فقط ، وإن كان هذا لا يعنى توقف البحوث تماما . وثانيهما يظهر فى شكل إبعاد العلماء عن النشاط الأكاديمى أو تضييق اشتراكهم فيه بسبب الصراعات السياسية والأيديولوجية .

وإذا أخذنا فى الاعتبار ذلك الدور الفعال الذى لعبته الجامعات فى تاريخ القرن العشرين لدول أمريكا اللاتينية فلعلنا نتوقع أن الأحداث السياسية سوف تولد سلاسل من رد الفعل يكون من نتائجها إبعاد العلميين من مراكزهم الأكاديمية ، أو على الأقل تشعرهم بعدم الاستقرار الوظيفى . لقد كافحت الجامعات فى ظروف متعددة من أجل استقلالها الذاتى أكاديميا ومن أجل حقها فى تعيين مديرين من اختيارها . والاستقلال كما يفهم فى أمريكا اللاتينية يعنى الحرية الكاملة فى إدارة أمور الجامعة أكاديميا وإداريا . ومن حيث الحفاظ على النظام .

إن النشاط السياسى للطلبة قد فتح المجال لاشتراك عدد من العناصر اليسارية النشيطة، كما أن نسبة كبيرة من هيئة التدريس تميل عقائديا إلى اليسار. وقد أدى هذا إلى تصوير الجامعات على أنها مراكز ثورية ومنابع للقوى المدبرة للانقلابات والمؤامرات ، تنتظر الفرصة السانحة لهدم النظام الاجتماعى القائم . ولهذا فان الاستقلال الجامعى ليس صلب العود ، وهو عادة نتاج سنوات طويلة من العمل والجهد المضنى فى سبيل الوصول إلى مستوى مقبول من الكفاية الأكاديمية . ومنذ عام ١٩٦٠ شاهدنا التدخل الحكومى فى الحياة الجامعية بدرجة أو أخرى من القسوة فى أغلب دول أمريكا اللاتينية .

وليست الجامعات القومية هى دون غيرها التى تجرى فيها الأبحاث ، على أنه بسبب اقتصار الوفرة النسبية للموارد المالية على الجهات الحكومية يصبح عدم الاستقرار عنصراً ذا آثار خطيرة . ومع هذا فهناك بعض الهيئات الخاصة التى تمتلك أحيانا موارد مالية على درجة من الأهمية ، والتى استطاعت أن تقوم بمهمة استمرار البحث فى أوقات الأزمات .

وفى بعض الأحيان قامت منظمات خاصة بتهيئة البيئة الملائمة للنشاط الأكاديمى من حلقات بحث ومقررات دراسة ومناقشات الموائد المستديرة ، فمكنت بذلك من الحفاظ على سمة من سمات المناخ الفكرى ، وهذا على الرغم من أن مواردها المالية أقل من أن تكفى لدفع مرتبات هيئة من الأساتذة الجامعيين . وقد برزت بين هذه المنظمات شبه الأكاديمية بعض الجمعيات التى قامت بنشاط ملموس ، وإن كان أثرها لا يحظى دائما بالاعتراف من جانب الأوساط الأكاديمية وأوساط الرأى العام .

أنواع النشاط والبحوث :

بعد أن قمنا بوصف الأبعاد الرئيسية للإطار الذى فى حدوده تجرى أبحاث العلوم الاجتماعية فى دول أمريكا اللاتينية سوف نستعرض باختصار الطرق الرئيسية التى تتبع عادة فى إجراء البحوث وأنواع النتائج التى تسفر عنها .

وسننظر فى الأنواع الآتية من نشاط الهيئات :

١ ــ أنواع النشاط التى تكرس جهودها بصفة أساسية للبحوث البحتة (وسيأتى

المزيد من الحديث فيما بعد عن البحوث البحتة والتطبيقية).

٢ ــ أنواع النشاط المتصلة بالتخطيط ووضع السياسات ، والوكالات التى تستهدف تحقيق رسالة محددة ، وغير ذلك من أنواع البحوث التطبيقية .

٣ ــ أنواع النشاط المتعلقة بتدريب الباحثين .

٤ ــ أنواع النشاط التى تؤدى وظيفة وسائل اتصال ، تحديد المشاكل ، لتوجيه الثقافى ، وتحقيق التكامل بين الباحثين فى نموذج واحد .

ولا يستطيع المرء أن يخصص نشاطا أو آخر للهيئات المختلفة ، فكثيراً ما تقوم الهيئات بجميع أنواع النشاط الأربعة مع تفاوت فى الاهتمام بواحد أو بأكثر من هذه النشاطات . ومن المعروف أن الجامعات فى أمريكا اللاتينية تهتم بالدرجة الأولى بالنشاطات ١ و٣ و٤ . أما الد اسات التطبيقية فقد كان تقدمها بطيئا ، وعادة تكلف بها أجهزة تابعة للجهاز السياسى.

وإن اندماج البحوث الاجتماعية عن طريق الأداء المتوافق لهذه الأنشطة الأربعة لمن الأمور التى يجب أن تحظى بالاهتمام . ففى كثير من الدول يأخذونها قضية مسلما بها أن يتحقق الاستمرار والتقدم لكل جزء من الأجزاء التى يشملها عمل من الأعمال ، ويقتصر التحليل إذ ذاك على جوانب محددة من العملية ، مثل كيفية تنظيم هيئات معينة ، أو التوقيت السليم للاجتماعات ، أو تصميم الموقع .

ومن الجدير بالملاحظة والعناية المستمرة فى أمريكا اللاتينية عدم تأجيل نشاط معين على حساب نشاطات أخرى . ويجب أن يوجه الاهتمام الأكبر إلى تحقيق التوازن إذا ما شوهد أن أحد النشاطات قد اعتراه التخلف ، وذلك بالتركيز على هذا الأخير حتى يلحق مستواه بالنشاطات الأخرى .

وعلى الرغم من وجود هيئات أخرى أسفر نشاطها عن تجديد وابتكار ، إلا أن هذه الظاهرة تركزت داخل الجامعات خلال العقد السابع . ولأن تطور هذه الهيئات ونموها لم يكن متساويا فقد أسفر ختام هذا العقد عن صورة غير واضحة . وتعتبر

الأرجنتين من الأمثلة الصارخة فى هذا الصدد : فحتى عام ١٩٦٦ كانت الجامعات القومية وبخاصة جامعة بونس أيرس من المراكز الرائدة للبحث العلمى والحياة الفكرية فى كل ميدان تقريبا بما فى ذلك العلوم الاجتماعية . وتبدل هذا الوضع فجأة على أثر تدخل الحكومة العسكرية عام ١٩٦٦ .

وقد اختلف رد الفعل الذى أحدثه هذا التغير ، فهاجر كثير من الأساتذة ، فى حين انضم آخرون إلى هيئات موجودة أومستحدثة (وأغلبها صغيرة نسبيا) حاولت خلال السنوات الثلاث الماضية أن تقوم ببعض ماكانت تقوم به الجامعات . كما أن بعض الهيئات الخاصة ذات الموارد الوفيرة قد سمحت لبعض الأساتذة بأن يبقوا فى مواقعهم ويتابعوا بحوثهم الاجتماعية .

على أن الأحداث قد أشارت إلى ضرورة إعادة تقويم مجموعة النشاطات العلمية بكاملها وتقويم الدور الذى يمكن لكل هيئة أن تقوم به . وقد أصبح من المتفق عليه الآن أن تركيز النشاطات فى هيئة واحدة يعتبر من الأمور الخطيرة ، وأن تعدد مراكز النشاط يعتبر احتياطا ضد احتمال فشل واحد منها .

وقبل أن نقوم بتحليل تفصيلى لأثر الظروف السائدة فى أمريكا اللاتينية على البحث العلمى ، لعلنا نتوقف قليلا لنتحدث عن البحث البحت و البحث التطبيقى .

إن هذا تقسيم ثنائى تقليدى يجمع احتمالات مترابطة متعددة الأبعاد ، وخاق هذا الترابط المتعدد الأبعاد يعتبر من الأمور الهامة عند تخطيط هيئات بحوث اجتماعية ذات مستويات عالية .

ونستطيع أن نصف طبيعة هذا الترابط بأن نتصور نوعين مثاليين من البحوث : أحدهما بحث بحت إلى أقصى درجة والآخر بحث تطبيقى تماما .

والبحث البحت قد يكون :

(أ) تحدد موضوعه بالانتقاء الذاتى للباحث .

(ب) لا يتأثر بتوقيت زمنى مفروض من جهة خارجية أوجهة متعاقدة .

(ح) يكون مطولا عادة .

(د) يكون مدفوعا بالرغبة فى الإضافة إلى المعرفة أو برغبة الباحث فى إشباع نفسه فكريا .

أما عن البحث التطبيقى فانه :

(أ) يقوم به الباحث استجابة لطلب محدد من جهة خارجة عن الباحث .

(ب) يخضع لتوقيت زمنى يتحدد سلفا .

(ح) يكون عادة من النوع القصير الامد .

(د) يكون عادة مدفوعا بمشكلة سياسية محددة أو برغبة فى اتخاذ قرارات أو بمعتقدات أيديولوجية أو أمور مماثلة .

ونستطيع أن نفترض أمزجة متنوعة من هذه الخصائص ، وبعضها قد يسمى بحوثا تطبيقية ، فى حين يضم فى حقيقته خصائص البحث البحت . فمثلا قد يبدأ أحد مشروعات البحوث استجابة لطلب محدد من قبل جهة حكومية ، ولكنه قد يتسع من حيث المفهوم بحيث يعطى الباحث مرونة فى البحث . ولهذا قد لا يتحدد تعريفه لا من جانب الباحث ولا من جانب الجهة المتبنية للبحث . ومن المحتمل ألا يكون هذا البحث موقوتا بحد زمنى محدد (ولو أن الدعم المادى قد يقتصر على فترة محددة) ، كما أنه قد يكون من نوع البحوث الطويلة المدى . وقد يكون الدافع الحقيقى له مشكلة من المشاكل السياسية المتوسطة الأمد .

ومن الممكن تصور مجموعات أخرى مماثلة من الأبحاث ، مما يجعل من العسير أن نحدد نوعية الهيئات من حيث قدرتها على القيام ببحوث من نوع دون الآخر ، تطبيقية أو بحتة .

وأغلب البحوث ذات الصبغة التطبيقية يقوم بها علماء اجتماع يعملون فى الوظائف الحكومية أو الهيئات الخاصة أو يعملون خبراء متعاقدين مع هذه الجهات . وبينما لايوجد ثمة سبب نظرى لتقسيم العمل بين البحوث النظرية والتطبيقية ، فمن الثابت

عمليا أن أغلب الدراسات التطبيقية تقوم بها منظمات متخصصة فى البحوث التطبيقية ، سواء ضمن الإطار الحكومى أو كمنشآت استشارة . وتميل هيئات البحث إلى البقاء فى نطاق البحوث غير المطلوبة من مصادر خارجية لا تتقيد بحد زمنى معين لإنهائها ، ولو أن هناك استثناءات عديدة لهذه القاعدة . وإذا حاولت هيئة أبحاث أن تكيف نشاطها بحيث لا يتعدى الحدود الطلب المحتمل فكثيراً ما يؤدى هذا إلى سيادة البحوث التطبيقية دون غيرها .

وقد يعزى هذا الانفصال جزئيا إلى خلل فى التنظيم ، إلا أن هناك عاملين آخرين يعملان فى هذا الاتجاه . فمن ناحية يلزم للحصول على عقود من الجهات المسئولة سياسيا (أو تلك المسئولة عن تصميم السياسة) وجود هيئة من الموظفين من ذوى القدرة على الاتصال وبذل جزء أكبر من وقتهم فى سبيل الحصول على العقود . وهذه المهمة ليست من المهام السهلة ، ولا يجيد أداءها إلا المنشآت الاستشارية ، حيث تتوقف مكافآت الموظفين إلى حد كبير على قدرتهم فى الحصول على عقود للمنشأة . ومن ناحية أخرى نشاهد أن المراكز المرموقة فى الهيئات التى تعنى بالبحوث البحتة لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق نشر الكتب والأبحاث والمقالات التى لا تكون نتاجا للدراسات التطبيقية غالبا

ويبدو أن القدرة على أداء أنواع متعددة من البحوث تتوقف إلى حد كبير على المرونة فى التنظيم . والقدرة على حل المشاكل التى تظهر فى هذا الصدد تعتبر من المسائل المقطوع بأهميتها ، ولعلها تشكل أحد العناصر الهامة فى نضال الهيئات من أجل دوام استقرارها . وأود أن أؤكد مرة أخرى أن المسألة لا تقتصر على الجانب التنظيمى ، بل تمتد إلى الكفاية السياسية حيث يتحتم قدر المستطاع إدماج أعداد من أنواع البحوث المطلوبة من الهيئات وتوجيهها بحيث تتحقق الفائدة المثلى . ومن الواضح أن على هيئات البحث أن تجمع بين القدرة على تجميع الموارد المالية والحفاظ على درجة من الاستقلال عن مصادر التمويل هذه . وليست جميع المصادر مقبولة بدرجة واحدة من جانب القائمين بالبحوث فى الهيئات المختلفة ، وعادة يجب استشارة الباحثين قبل الاتصال بأحد المصادر التمويلية .

وفى الوقت نفسه من الصعب إيجاد معايير موضوعية لكفاية الهيئات نظراً لاتساع نطاق أنواع البحوث المنتجة . على أن تنوع النشاطات المتعلقة بالبحوث يجعل من الضرورى التعرف على الأهمية النسبية للموضوعات خلال المراحل المختلفة للبحوث الاجتماعية .

وقد يبدو لأول وهلة أن كمية النشرات العلمية تعتبر معيارا تقريبيا للحكم على إنتاج هيئة البحوث ، ولكن هذا يعنى الأخذ بالجانب الذى يبرز أنواع البحوث البحتة التى تسفر عن نتائج فى الأمد القصير.

وأنا لا أنكر أن إنتاج النشرات العلمية يعتبر أحد مكونات الإنتاج التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فى ميدان البحوث الاجتماعية . إلا أنه إذا كان هذا هو المظهر الوحيد للنشاط ، أو المظهر الأهم ، فإن هذا النشاط سرعان ما يجد نفسه منفصلا عن البيئة ، وبعد فترة يستنفد نفسه .

ولا بد من النظر إلى الإنتاجية كعملية إجمالية يجب أن يتحقق فيها التوازن بين الإنتاج فى شكل نشرات علمية والاستثمار فى شكل تدريب الباحثين أو وضع الأسس للتوجيه الثقافى الذى يشكل الأساس المتين للتقدم فى المستقبل .

وعلى ذلك يجب أن ينظر إلى القدرة على البحث ذى الكفاية العالية وبكميات غزيرة وذات صلة بالبيئة المحيطة ومشاكلها على أنها من الأهداف المتوسطة المدى والطويلة المدى التى يجب أن ترتبط بالأهداف القصيرة المدى .

بعض الاستراتيجيات لتنشيط الانتاجية فى امريكا اللاتينية

١ ـ النظم القائمة :

تتعلق الاقتراحات الأولى بتنظيم البحوث داخل الهيئات : ويمكن أن تؤخذ الآراء الآتية على أنها تتعلق بتنظيم إحدى الهيئات الكبرى حيث تتعدد النشاطات فى أنواع البحوث المختلفة . ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤخذ هذه الآراء بمثابة استراتيجيات

محتملة لأية هيئة تتولى مهام تخطيطية أو اتخاذ قرارات هامة بصدد سياسة البحوث الاجتماعية التى تنفذ عن طريق عدد من الهيئات .

وإذا أخذنا ظروف أمريكا اللاتينية فى الاعتبار فمن الأمور البالغة الأهمية أن تبنى الهيئات على أساس تقويم واقعى للإمكانيات دون محاولة لتحقيق أهداف مثالية أو لا يمكن تحقيقها . ولابد للهيئات فى أول الأمر أن تمتلك قدراً من المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة حتى تصل إلى أقصى ما تستطيع من فرص البقاء . فمن غير الحكمة أن تنظم هيئة بحث نموذجية المظهر فى حين لا تستطيع مقاومة التوتر السياسى أو الاجتماعى المحلى المتزايد ، أو الانهيار المفاجىء للحالة الاقتصادية .

١ ـ البحث التطبيقى ام البحث البحت :

إلى أى مدى يجب أن تتخصص الهيئات فى البحوث البحتة أو فى البحوث التطبيقية . فى اعتقادى أنها يجب أن تغطى جميع الفروع المحتملة بين القطبين الرئيسين . وعلى أى الحالات لايستطيع المرء أن يفرق بوضوح بين البحوث البحتة والبحوث التطبيقية ، إلا أنه بالإضافة إلى الأسس النظرية توجد أيضا الاعتبارات العملية . فليس من اليسير التنبؤ فى الأمد القصير بحجم الموارد المالية سواء لأغراض البحوث التطبيقية أو البحوث البحتة .

والنقطة الهامة هى إلى أى مدى تجد الهيئة نفسها على استعداد للتجاوب مع طلب « المستهلكين » وللفترات المحددة القصيرة نسبيا التى يجب أن تنتهى فيها البحوث . والمشكلة الرئيسية فى هذا الصدد هى التقلبات العنيفة فى الطلب حيث يتأرجح بين قمة رواج وفترة كساد طويلة :

وأعتقد أن من الاستراتيجيات الناجحة بناء قسم فنى ذى كفاية عالية للحساب الآلى وبحوث المسح وتحليل البيانات . ويجب أن يحتوى هذا القسم إن أمكن على مجمع للمعلومات (بنك للمعلومات) التى تتعلق بمجالات متخصصة ، ويمكن بناؤها على أساس البحوث الداخلية والمعلومات التى تصل بطريق التبادل أو المنح . ولا بد أن يكون

القائمون على شؤون هذا القسم من ذوى الخبرات المتعددة ، وعلى اتصال دائم بكل تطور وتجديد ووسائل رفع كفاية الأقسام الداخلة فى الوحدة التى يشرفون عليها .

وإذا أحكم تنظيم مثل هذا القسم فسوف يتمكن من تغيير خدماته طبقا للتغيرات فى الطلب . فإذا حدث انكماش فى الطلب الداخلى استطاع القسم أن يقدم خدمات خارجية بعقود مع هيئات أخرى ، أو قد يركز بدرجة أكبر على البحوث البحتة إذا كانت موارده المالية تسمح بذلك .

وكثيراً ما يشكل نقص وسائل الحساب الآلى ونقص مصممى البرامج المدربين عقبات فى سبيل التقدم ، وعلى الهيئات المختلفة أن تحاول إيجاد الحلول ، على أن المساعدات الحكومية والدولية يجب أن تضع ضمن أولوياتها محاولة التغلب على هذه العقبات .

ومن المهم التنبه إلى مشكلة أثر تدخل الطلب الاستهلاكى القصير الأمد على الأبحاث الطويلة الأمد . وأعتقد أن هؤلاء الذين يعملون فى البحوث الطويلة الأمد يجب ألا يشغلوا بالطلب الخارجى ، فهذا يضر بنوعى البحوث التطبيقى والبحت . والأفضل أن يكون هناك تقسيم للعمل بين الأقسام أوالوحدات فتركز بعضها على هذا أو ذاك . وعادة يستطيع العاملون فى ميادين التخطيط الاجتماعى،والتخطيط الإقليمى ، وتنمية الجماعة،والتعليم ، والسياسة الاقتصادية ، والرفاهة الاجتماعية ، والإدارة العامة ، أن يقوموا بأبحاث وفقا للطلب الخارجى . ويتوقف نجاحهم على تخصصهم واتجاههم . أما الباحثون الذين يشتغلون بموضوعات تستغرق سنوات لإنجازها فإنه سيضايقهم أن يتوقفوا عن نشاطهم بسبب الطلب الذى يفرض عليهم من جهات أخرى . ولكن لنتذكر أن بعض العاملين فى البحوث الأساسية يطيب لهم أحيانا أن يسهموا فى أنواع من البحوث التطبيقية التى قد تلقى الضوء على جوانب من أعمالهم .

وبسبب المشاكل المالية التى تواجهها هيئات البحث كثيراً ما نجدها تقبل عقود العمل لحساب جهات خارجية ، دون أن تمعن النظر فى أثر هذا بصفة عامة على تقدم البحوث الجارية ، أو حتى أثره على الإدارة والتكاليف الإدارية . ومع ضرورة تجنب مثل هذا الموقف فإنه من الممكن اتباع سياسة مرنة قوامها توظيف الباحثين

بعقود زمنية محددة تتفق مع العقود التى تقبلها الهيئة من جهات أخرى ، فهذا أفضل من رفضها .

وثمة مصدر آخر للاحتكاك قد يأتى نتيجة للأحقاد الداخلية بسبب أن الأقسام أو فرق العمل التى تشتغل بالبحوث التطبيقية تكون مصدر كسب مادى للهيئة أفضل من أقسام البحوث البحتة الأساسية . فإذا اضطرت الهيئة إلى ضغط ميزانيتها فإن هؤلاء الذين يقدمون خدمات لعملاء يدفعون لها مقابلا ماديا لن يحدوا من نشاطهم فى سبيل مصلحة غيرهم من المشتغلين بالبحوث النظرية . إن هذه نقطة حساسة تواجهها البلاد التى يصعب فيها الحصول على منح مالية لأغراض البحوث البحتة . ففى الهيئات التى تعتمد ميزانياتها على عقود لبحوث تطبيقية يخشى عادة على مصير البحوث النظرية .

ب ـ ميادين البحث :

أعتقد أنه من الأفضل التقليل قدر المستطاع من عدد الميادين التى يشتغل بها الباحثون . ولعل لفظة « ميادين » يشوبها الكثير من الغموض ، وليؤخذ مفهومها فى معنى أنه من الأفضل أن يشتغل أكبر عدد ممكن من الباحثين فى عدد محدود من الموضوعات ، لا العكس . إن هذا يساعد البحث من عدة نواح ، كما يسمح بالاستخدام الأمثل لجميع الموارد . فالأموال التى تنفق لتجميع بيانات لمسح ميدانى أو لإضافتها لأرشيف المعلومات قد تعود بالمنفعة على عدد من الباحثين . وهذا ينطبق أيضا على تكاليف ثقب البطاقات أو تسجيل الأشرطة . كذلك من مزايا تعدد الباحثين مع تحديد ميادين « البحث » أن هذا يسمح بقسط أكبر من مواجهة الأفكار ، لأنه إذا تشعبت ميادين البحث ـ كما يحدث كثيراً ـ فإن الاتصال بين الباحثين على المستوى الأكاديمى لا يكون إلا فى حدود ضيقة ، ويتخلف عدد من الباحثين عن حضور ندوات البحوث ، لأنها لا تدور حول موضوعات وثيقة الصلة باهتماماتهم . وينجم عن هذا أن تصبح حلقات البحث اجتماعات عادية لتبادل الكلمات المهذبة حول موضوع البحث دون ظهور اهتمام إيجابى به .

إن مناقشة الموضوعات المفيدة علميا ، التى تسفر عن تزاوج وتبادل الآراء ، أو النقد التفصيلى لمناهج البحث والبيانات والإجراءات المتبعة ، تعتبر من الأمور

المرغوبة بدرجة كبيرة . ولكى يتحقق هذا لابد أن يتوافر عدد من الباحثين تجمعهم اهتمامات مشتركة أومتقاربة ، على أن هذا لايعنى بالضرورة أن يكونوا مشتغلين بالموضوع نفسه .

إن التحدث عن التفاعل الأكاديمى أكثر سهولة من تحقيقه عمليا ، وذلك لأن مجموعة من القوى تقف فى سبيله . وبعض هذه العقبات من النوع العقائدى ، لأن الباحثين عادة يتقارب بعضهم من البعض الآخر على أسس عقائدية أكثر من تقاربهم على أسس علمية ، وهذا يشكل عوائق فى سبيل الاتصال الفعال يصعب التغلب عليها . وفى هذا الصدد تلعب التنظيمات القائمة دوراً هاما . ولنا مزيد من التعليق فى هذا الموضوع فيما بعد .

وإذا تحقق الشرطان الأولان فسيفتح المجال للتطوير والابتكار السريعين ، وهذا يساعد على ظهور قيادة فكرية تجتذب انتباه الباحثين فى جهات أخرى ، وبمعنى آخر سيصبح البلد أو الهيئة مركز تصدير للقدرات الفكرية والآراء والمناهج . وإذا حدث مثل هذا فإنه يكون خير مقياس لتقدم البحث فى بلد ما أو إقليم ما . وإذا كان هذا لا يحدث الآن فانى أعتقد أنه بمزيد من الجهود المركزة سوف تستطيع دول أمريكا اللاتينية الوصول إلى هذا المستوى . والعقبة الرئيسية فى الوقت الحاضر هى تشتيت الجهود ، فهى معوق أسوأ من مشكلة الافتقار إلى المهارات الفردية . وإذا أعطيت مجموعات الباحثين فرصة العمل الجماعى عبر فترات طويلة فسوف تتحقق نتائج باهرة .

ولعلى أوضح اعتقادى أن الأهمية الدولية للبحوث الجارى إجراؤها فى دول أمريكا اللاتينية إنما هى دليل التقدم الذى تحقق فى البحوث الاجتماعية ، وليس حالة خاصة له . وأعتقد أن إنتاج البحوث ذات المستويات العالية سوف يجذب الأنظار الخارجية . فاذا اقتصرت دولة أومنطقة على استيراد الثقافة دون أن تنتج أفكاراً مبتكرة أو مناهج وطرقا للتفكير تجذب انتباه العالم الخارجى فإن مثل هذه الدولة أو المنطقة ستظل فى وضع التبعية

وعلاوة على ذلك فإن تركيز الموارد على عدد أقل من ميادين التخصص يتناسب مع الاستراتيجيات المتعارف عليها الآن فى التنمية ، التى يجب أن تنسق مع ظروف ندرة رؤوس الأموال .

جـ ـ تجنيد الأفراد وتدريبهم :

من الواضح أنه فى الدول التى لا تملك خبرة تقليدية راسخة فى البحوث الاجتماعية على الهيئات أن تبنى نفسها على أساس القدرات البشرية المتاحة مهما كان توزيع التخصصات فيما بينها .

فى ظروف نقص عدد هيئات البحث يصبح من المتوقع أن تتجمع المواهب المتاحة جميعها فى هذا العدد القائم فعلا من الهيئات . وعلى ذلك يجب أن يقوم التخطيط الواقعى للهيئات على أساس ميادين الاهتمام الموجودة بالإضافة إلى التطورات المستهدفة ، وهذا سيؤدى بالضرورة إلى وجود بعض الانحرافات وربما بعض التفتيت — وقد سبق أن أشرت إلى مضار التفتيت — ولا بد للهيئات التى تبنى نفسها عن طريق تجنيد الباحثين الجدد أن تخطط بناءها بتحيز نحو عدد من الباحثين فى ميادين متقاربة ، وإن بدا هذا أمراً لا مفر منه أول الأمر . وليست هذه بالمهمة السهلة ، وبخاصة لأن أغلب الباحثين فى الوقت الحالى يتدربون فى الخارج . وعند عودة هؤلاء المبعوثين يتجهون للعمل الاستقلالى فى ميدان تخصصهم بدلا من الاشتراك فى مشروع بحث قائم . وأعتقد أن السبب الرئيسى لهذا الاتجاه هو أن التدريب فى الخارج يكسب الفرد شعوراً بالاستعلاء يصعب معه تقبل التبعية لأساتذة آخرين .

وقد يتيسر تغيير هذا الوضع لو أن بعض ميادين البحث تستطيع الوصول إلى المستويات العالمية ، وهذا بدوره لا يمكن تحقيقه إلا إذا حدث نوع من تركيز الموارد المادية والبشرية . وثمة وسيلة أخرى هى محاولة زيادة التدريب المحلى قدر المستطاع مع إلزام الباحثين بحضور مقررات دراسية واستيفاء شروط عامية بتأدية الامتحانات وإعداد البحوث المكتوبة . ولأن أغلب الهيئات ليس لديها من هيئة التدريس العدد الكافى الذى يمكنها من إعداد الباحثين فى جميع الميادين لمستوى درجة الدكتوراه ،

فيمكن استكمال هذا النقص بالاتفاق مع هيئات أخرى محلية أو أجنبية دون التركيز على ضرورة الحصول على شهادة أجنبية . وإذا كان التدريب يتم داخل الجامعة فمن الجائز أن يستكمل بمقررات دراسية نظامية . والنقطة التي يجب أن تكون واضحة في هذا الصدد هي إعطاء الأولوية للدراسات العليا محليا عن طريق أى من الهيئات أو الأنظمة القائمة .

إن هذه الملاحظات تنطبق بصورة خاصة على أنواع البحوث الأساسية . أما في ميادين البحوث التطبيقية فهناك فرص أكثر للاندماج بين الاهتمامات الذاتية للباحث ومشروعات البحوث الجارية .

د ـ الاتصال والتفاعل :

قد تكون هناك درجات مثلى من الاتصال والتفاعل بين الباحثين ومستويات من « الغلة المتناقصة » ؛ إلا أنني أعتقد أننا مازلنا بصفة عامة في مرحلة من مراحل ضعف الاتصال والتفاعل الأكاديمي تبعد تمام البعد عن خطر المبالغة في الاتصال .

إن الباحثين وهم مدفوعون بدوافع عقائدية يفضلون موضوعات معينة مثل العسكرية في السياسة ، والاتجاهات الاجتماعية والعقائدية في نقابات العمال ، والصراع الطبقي ، وغير ذلك . وبذلك يلتقي الباحثون في الاتجاه عن طريق الأفكار المبدئية المشتركة بصدد التغير الاجتماعي . وعادة يظهر عدد من قادة الفكر يتجمع حولهم الناشئون من الباحثين . وأعتقد أن هذه المظاهر تعمل ضد ظاهرة التفتيت ، وتبلور عدداً من الميادين الواسعة التي يستطيع المرء من خلالها أن يتوقع استمرارا في الاهتمامات وتفصيلا تدريجيا للمعلومات ومناهج البحث . ولا بد من تشجيع مثل هذه الجماعات من الباحثين التي تكون لها قيادات مسئولة . ومن ناحية أخرى تظهر العناصر السلبية نتيجة التفاعل المحدود بين المجموعات ذات الأيديولوجيات المتضاربة أو المختلفة . ولا أظن أن هناك قواعد عامة لكيفية تشجيع التفاعل بين أفراد ينتمون لجماعات مختلفة ، ولكن هناك وسائل لتنشيط هذا التبادل عن طريق الجهود التعاونية مثلا ، كحلقات البحث الممتدة عبر عدة أيام ، أو النشرات العلمية المشتركة حول موضوعات مختارة . كذلك لا بد

من تشجيع العمل الجماعى المشترك ، وقد كانت هذه ظاهرة مألوفة فى عدد من الأماكن فى أمريكا اللاتينية . على أن هذا الاتجاه قد بدأ يضعف فى السنوات الأخيرة نتيجة الضغوط الفردية التى نشأت عن النفوذ الثقافى للدول الأكثر تقدما ، ولرغبة الباحث فى أن يعطى الدليل على جهوده الفردية عند التنافس من أجل الوظائف . وأعتقد أن المهمة العاجلة أمام البحوث الاجتماعية هى أن تنبع من مشاكل محلية مستقلة ثقافيا ، والعمل المشترك يساعد على تحقيق هذا الغرض . وهناك ولا شك مخاطر فى العمل الجماعى. فكلما اعتاد الباحثون بعضهم بعضاً دب فى وسطهم العقم الفكرى وعدم الابتكار ، ومن الممكن علاج هذا الخطر بخلق الحوافز لتجنيد أعضاء جدد أو بالتغيير بين البحوث المشتركة والبحوث الفردية .

هـ – رقابة الأنشطة وموضوعات البحوث :

إن الحرية الأكاديمية يجب أن تكون موضع دفاع وحماية لكل الوسائل الممكنة كمبدأ إرشادى رئيسى . ولكن هذا لا يعنى عدم مناقشة مناسبة موضوعات الدراسة . وإذا كانت القرارات بصدد موضوع البحث ومنهجه وتوقيته من الأمور التى تترك للباحث نفسه فإن من المفيد عقد اللقاءات والمناقشات والمناظرات حول ما يجب عمله وكيفية أداء هذا العمل . وبهذا يمكن التوفيق بين متطلبات الاستقلال الأكاديمى فى اختيار موضوعات البحوث والحاجة إلى تركيز الجهود فى ميادين محددة واتباع الأساليب والنماذج والمناهج البحثية المتعمقة بشأنها . وإذا كان اختيار موضوع البحث قد تم بعد مناقشة مستفيضة وتبادل وجهات النظر فمن المتوقع أن يكون الاختيار فى النهاية أكثر أصالة ورسوخا . وفى الوقت نفسه لن يشعر الباحثون بأن حقهم فى الاختيار الحر قد مس على الإطلاق .

ولا أظن أنه فى مثل هذا اللون من المناقشات على المديرين واللجان المسئولة أن تتجنب الإعراب عن رأيها – إذا كان لها ثمة رأى – فلا بد من الإدلاء بجميع وجهات النظر مع إيضاح أنها مجرد آراء لا إلزام على الباحثين بالخضوع لها .

ولا بد من مراعاة عدم تقييد الطاقات الإبداعية والابتكارية فى البحث : إن هذه مسألة هامة فى أمريكا اللاتينية ، وبخاصة لسهولة تأثر الباحثين واستهوائهم للنماذج والمناهج الأجنبية . فهناك ميل لمحاكاة النظم الدراسية السائدة فى المعاهد الأكاديمية ذات السمعة العالمية ، وكثيراً ما تبدى اعتراضات ضد كل محاولة لإقرار نظم دراسية جديدة ، أو ما يسمى بحوث تطوير الدراسات . وفى سبيل محاولة الباحث الحصول على موافقة على موضوع بحثه كثيراً ما يحاول أن يثبت أن الموضوع نفسه تقوم حوله بحوث فى أحد المعاهد المعترف بها دوليا .

(و) تقسيم العمل بين المهام الادارية والبحثية :

للاختلافات الفردية علاقة هامة بهذا الموضوع . فمن الخطأ إجبار الأفراد على القيام بمهام إدارية أو بالشؤون المالية إذا لم يكن لديهم الاستعداد لذلك . إن تدبير الموارد المالية مهمة تستغرق وقتا طويلا قد يستنفد كل وقت الباحث ، كما أنه قد يتسبب فى قلق مرهق للباحث الذى يضطر إلى مواجهة مطالب متضاربة .

وإذا أعطى الاعتراف اللازم للوقت المخصص للمهام الإدارية فقد يكون من اليسير حل المشاكل عن طريق نظام تقسيم العمل داخل الهيئة . وقد يكون هذا هو الحل الناجع فى الأمد الطويل لتقليل التوتر الذى ينشأ من المتطلبات المتضاربة .

٢ ـ الاستقرار المالى :

إن أمريكا اللاتينية مليئة بالبيانات التى لم تحظ بالتحليل حتى الآن . ومن المألوف أن تمنح المخصصات المالية للبحوث البحتة عبر فترات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات. وإذا كانت الأموال تأتى من مصادر خارجية فإنها عادة تكون سخية نسبيا ، وفى الوقت نفسه تظهر مشاكل انقطاعها التى يصعب علاجها ، فكثيراً ما يحدث أن يتوقف تدفق الأموال فى الوقت الذى يصل فيه الإنتاج البحثى من النوعية والكم إلى مستويات عالية .

ولا يمكن تصور البحث كمهمة قصيرة الأمد إلا إذا كان من النوع التطبيقى المباشر. إن المتابعة المستمرة لموضوع محدد والتخطيط الطويل الأمد يمثلان الاستراتيجية البحثية التى تعطى أكبر عائد ممكن . ولا ينكر أن تخصيص الموارد لبحوث قصيرة الأمد

قد يسفر أحيانا عن انطلاقة مثمرة ، بأن يعمل على جذب الموارد المالية من مصادر أخرى ، إلا أن الأغلب هو ما يحدث من توقف الموارد بعد إذ يتم التغلب على الصعوبات الأولية بصدد مجموعة الباحثين وبعد أن يكون البحث قد أوشكت ثماره أن تظهر . وإذا حدث هذا فقد يكون الباحثون قد اكتسبوا بعض المعلومات والخبرة كأفراد ، إلا أنه من العسير إعادة خلق روح العمل الجماعى والاتصال متى تعرضت هذه لعوامل التدمير . ويبدو أنه من الأفضل أن تطول فترة التمويل وتخفض المخصصات السنوية . أما بالنسبة للبحوث التطبيقية فالوضع يختلف عن ذلك ،لأن هذه تجرى عادة طبقا لعقود محددة .

٣ - **تنظيم الهيئات على الصعيد القومى :**

إن أول اقتراح أود عرضه هو تفضيل تعدد الهيئات . وقد يبدو هذا الاقتراح فى ظاهره نوعا من التفكير الخيالى ، نظراً لما هو معروف عن دول أمريكا اللاتينية من ندرة الموارد المالية للبحوث ، إلا أننى أستطيع الدفاع عن هذا الاقتراح . فمن ناحية يمكن القول إن الموارد المتاحة مسألة يمكن تغييرها . والمألوف أنه عند تخصيص أموال لدعم البحث العلمى يركز الانتباه فوراً على الهيئات الأكثر شهرة ، فى حين تهمل الهيئات المغمورة التى قد يمكن الاعتماد عليها فى أوقات الأزمات . ومن ناحية أخرى يجب ألا يقتصر التفكير على نوع واحد من الهيئات - النوع الذى يكرس جهوده الرئيسية للبحث والذى يعتبر غنيا بالمقاييس المحلية - فهناك وظائف بحثية يكون من الأفضل أن تقوم بها هيئات صغيرة نسبيا . وتعدد الهيئات له مزايا متعددة . فإذا كان عدم استقرار الهيئات من الظواهر التى لا مفر منها فى مثل البيئة السياسية التى تسود دول أمريكا اللاتينية فإن تعدد هيئات البحث يصبح أمراً لازما حيث يمكن من الاستمرار الذى قد لا يتحقق لوكان الأمر غير ذلك. كذلك فإن التعاون والتنافس بين الهيئات ظاهرة لها فوائدها ما دام التنافس لا ينقلب إلى معاداة . إن التنافس قد أخذ على أنه المتغير الهام الذى يفسر تقدم العلوم فى ألمانيا خلال القرن التاسع عشر وفى الولايات المتحدة خلال هذا القرن . على أنه ليس من المعقول أن ننتظر نتائج سحرية من مجرد تعدد الهيئات . وثمة مزية أخرى لتعدد الهيئات ، إنه يفتح المجال لحرية

تنقل الأكاديميين بين هيئة وأخرى ، ولو أنه ليس للمرء أن يتوقع الشيء الكثير فى هذا الصدد بالنظر إلى إمكانيات الانتقال إلى الدول المتقدمة . وإذا كان من العسير قيام عدد من الهيئات المتباينة فى بلد واحد فلعله يكون من الأمور الممكنة بالنسبة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية . وقد لا يكون تغيير الموطن أمراً ميسورا ، على أن صعوبات الهجرة ليست بالدرجة التى نتصورها . ويدل على هذا وجود عدد من الباحثين ممن يعيشون فى دول أخرى غير مواطنهم الأصلية .

١ ـ الاستقلال :

يجب أن تدعم الهيئات بحيث تسمح بدرجة عالية من الاستقلال فى اتخاذ القرارات الداخلية بشأن تخصيص موارد البحث ، لقد جرت العادة على أن تكون المنح الدولية مخصصة لمشروعات محددة ، والأفضل ألا يفرض هذا التخصيص ، ولكن ليس معنى هذا أن لا تقبل الهيئات العقود والمنح والأموال الأخرى المخصصة لمشروعات بالتحديد، بل على العكس يجب أن تشكل هذه نسبة كبيرة من الموارد المالية المتاحة . وإذا كان لنا أن نحكم من الاتجاهات الحالية قلنا بضرورة زيادة هذه المنح ، ولكن على شريطة أن تكون لها حدود ، حتى لا تسفر عن خطر يهدد سلامة البحوث الاجتماعية ، وبخاصة فى مثل ظروف أمريكا اللاتينية . ومن الأخطار التى يخشى منها زيادة التوتر والصراعات بين هيئات البحث نتيجة التمويل الأجنبى المخصص لمشروعات محددة . إن هذه الصراعات شبيهة بما يحدث فى مناطق أخرى مع التعقيدات الإضافية الناشئة من كون المعونات المالية أجنبية المصدر . ولا يخفى أن هذا يؤثر فى الإنتاجية ، إذ يعمل الباحثون فى جو لا يساعد على النشاط الفكرى ماداموا يخضعون لضغوط سياسية أو اتهامات بأنهم عملاء لدول أجنبية لها مصالح سياسية . كما أن هؤلاء الباحثين لايشعرون بحريتهم فى التعبير عن آرائهم دون تقيد.

وبصفة خاصة لايشعر الباحثون بأنهم يمتلكون فى أيديهم العناصر الرئيسية للبحث إذا ماكان مشروع البحث نابعا أصلا من مركز فكرى أجنبى . إنهم يشعرون بأنهم مجرد حلقة ضمن عملية صممت وتقررت وقامت دون أن يسهموا فيها بتأثيرهم الكامل.

ب ـ الجامعات :

أعتقد أن الجامعات ستستمر فى كونها مراكز تدريب الأجيال الجديدة من الباحثين. وعلى أى الحالات فإن الجامعات تقوم بالوظائف الأربع التى تمثل مكونات البحث (مع اختلاف فى درجة الكفاية).

وبحكم الوضع المركزى للجامعات ، على جميع الهيئات أن تقرن بحوثها باتصال نشيط مع مراكز التدريب والدراسة بالجامعات . ولعل هذا من الأمور الطبيعية بالنسبة للموجودين داخل الجامعات ، ولكن مالم تتسع دائرة الاتصال لن يكون هناك الترابط الكافى بين أصحاب المهارات من الباحثين الناشئين .

إن مسألة العلاقات بين التدريس والبحث هى من المسائل المعقدة . والجامعات فى أمريكا اللاتينية لا تعطى الطلبة التدريب الكافى الذى يمكنهم من أن يشغلوا وظيفة باحث متقدم . وإذا حدث أن عين أحد خريجى العلوم الاجتماعية مساعدا فى أحد مشروعات البحث فإن هذا عادة لا يكفى أن يرقى به إلى مرتبة باحث متقدم بالمستويات العالمية . وكما سبقت الإشارة يحاول الناشئون عادة قضاء سنتين أوثلاث فى جامعة أجنبية للحصول على درجة عليا ، ولدى عودتهم يكونون قد حصلوا على المستوى الذى يؤدى إلى الاعتراف بهم كباحثين متقدمين .

ولا أعتقد أن هذا الطريق – الذى لا مفر منه – يمكن الباحث من الحصول على التدريب الكافى ، على الرغم من أن الكثيرين يعتقدون أن لا بديل لهذا الطريق فى الوقت الحالى أمام الأغلبية من الدارسين . والمشكلة هى أن الخريجين من الشباب لايستطيعون الاستفادة من وظائفهم كمساعدى باحثين قبل سفرهم إلى الخارج ، لأنهم يفتقرون إلى الأساليب الفنية الأساسية والمعلومات العامة ، ولدى عودتهم يكونون قد حصلوا على المؤهل الذى بموجبه يعينون باحثين متقدمين . هكذا تتواجد ثغرة فى عملية التدريب من العسير سدها . وفى الدول التى بها عملية متكاملة للتدريب تكون كل مرحلة من التوجيه الثقافى والنضج المنهجى والتعرف على المشكلات مرتبطة تمام الارتباط بالمراحل السابقة عليها واللاحقة لها . وهذا لا يحدث فى أمريكا اللاتينية التى هى مصدر شتى أنواع الصراعات النابعة من انفصال أساسى بين عملية التدريب والثقافة .

وقد عانى البحث العلمى فى أمريكا اللاتينية دائما من العقبات والصعاب . ومع هذا فاننى أعتقد أن الاعتماد على فرص إجراء البحوث فى الجامعات هو أحدى الوسائل لتوجيه القدرات التى قد يفقدها المجتمع الأكاديمى إذا لم تجد أمامها فرصة البحث . وسبق أن ذكرنا أهمية الدوافع الأيديولوجية والسياسية فى أوساط الباحثين الاجتماعيين فى قارة أمريكا اللاتينية . وكثير من الباحثين يصر على خوض موضوعات تتناول بالتحليل الناقد النظم الاجتماعية والسياسية السائدة . والجامعات هى نقط التقاء لهؤلاء . كذلك يجب أن لا نغفل عن خصائص الحركة الطلابية المعاصرة التى يبدو أنها مشتركة فى جميع مجتمعاتنا الحديثة . وقد أصبحت الجامعات مهدا لعدد من شعارات التطوير الاجتماعى .

وهذا الشغف بالتغيير الاجتماعى يعتبر مولدا عظيما لطاقات التصور والإنتاج : فلو خصصت الموارد المالية للباحثين الذين تحفزهم دوافع الرغبة فى التغيير الاجتماعى فما من شك أن هذا سيزيد من إنتاجية البحوث زيادة كبيرة . ولا يوجد ثمة تحامل ضد أموال البحوث التى تمنحها الجامعات المستقلة إلا فى حالات خاصة عندما تعتبر الجامعة المانحة معقلا من معاقل الرجعية . ولهذا فاننى أعتقد أن الجامعات يجب بالإضافة إلى استقلالها التقليدى أن تتحكم فى موارد مالية كافية لأغراض البحث ، وتخصيص هذه الموارد يجب أن يتم بقرارات من هيئات أكاديمية لها احترامها وتمثل الاتجاهات العقائدية الرئيسية داخل الجامعة .

ومن الطبيعى أن يكون هناك طلب للبحوث الاجتماعية والدراسات من جانب بعض الجهات الحكومية وغيرها من الهيئات العامة والخاصة . وجميع الهيئات ذات المسئوليات التنفيذية تميل إلى تفضيل أنواع البحوث التى تساعدها فى اتخاذ القرارات . وفى حالة الحكومة — وحسبما تتغير الأمور بحيث تتمشى مع مصالح القطاع الاجتماعى الذى منه تستمد نفوذها — من المنتظر أنها ستشجع جوانب البحث التى تؤدى وظيفة دعم نجاح سياسات معينة . ولكن ليكن واضحا أن الطلب على أنواع البحوث المختلفة ينبع من جميع قطاعات المجتمع ، وأن توزيع هذا الطلب يتوقف على الضغط النسبى

الذى يتمكن كل قطاع من ممارسته عند نقاط استراتيجية لاتخاذ القرارات . وواضح أن القرار النهائى قرار سياسى ، بمعنى أنه يتوقف على القوى النسبية للمشتركين فى اتخاذه .

وليس من السهل تحديد كمية الطلب الذى تقوم بتلبيته الجامعات ، وذلك الذى يترك للهيئات الأخرى من خاصة وعامة . لقد أثار هتنج فريس نقاشا هاما فى هذا الصدد ، وجادل جدالا مقنعا لتأييد فكرة إنشاء معاهد بحوث اجتماعية مستقلة متعددة الأغراض . وأعتقد أن فترة التجربة فى أمريكا اللاتينية لم تكن كافية للحكم هل من الأفضل أن تقوم بالبحوث التطبيقية معاهد مستقلة تعمل أساسا بتمويل حكومى ، أم تقوم بها الجامعات. فى الأرجنتين مثلا نجد أن الهيئات الخاصة وحدها هى التى ظلت منفصلة عن الأحداث السياسية بحيث تمثل نموذجا يمكن الاعتماد عليه . على أنه لا يبدو أن هناك القدر اللازم من العزل الذى يحمى هيئات البحوث العامة من الضغوط السياسية المباشرة والمفسدة حتى يتهيأ الجو لتجميع النشاطات التقدمية .

حـ ـ الجمعيات :

وثمة موضوع هام آخر يتعلق بتطوير ودعم الجمعيات المهنية لعلماء الاجتماع والباحثين والفنيين والإداريين . إن خبرتى الخاصة مع هذه الجمعيات أثبتت لى أنها تساعد كثيراً على زيادة الاتصال بين جميع فئات الفنيين ممن لهم علاقة بعملية الإنماء . فاللقاءات العامية والموائد المستديرة والاجتماعات الدورية كلها تساعد على سرعة تبادل المعلومات والإجراءات والطرق العلمية . إن وجود مكان يجتمع فيه المهتمون موضوع ما هو أمر يضيف كثيراً إلى سهولة الاتصال اللازم للاستخدام الأمثل لنتائج البحوث . ومن المزايا الأخرى احتمال مناقشة بعض الموضوعات مع السياسيين وغيرهم من رجال الدولة فى جو شبه خاص لا يشعرون فيه بحرج الالتزام باتخاذ موقف جامد أو الإدلاء بتصريحات « رسمية » عامة .

د ـ هيئات البحوث الخاصة :

لا يوجد من معاهد البحوث الخاصة الأصيلة سوى عدد قليل . وقد ثبت أن الهيئات التى تحصل على معونات مالية خاصة مؤقتة لا تملك القدرة على تفهم متطلبات المستويات

العالية من البحث الاجتماعي ، وهي تميل إلى الاتجاه نحو الدراسات ذات الصبغة التطبيقية وذات الاتصال المباشر بمشاكل قصيرة الأمد.

ولعل السبب الرئيسي وراء هذا الوضع يرجع إلى قلة عدد النشيطين من رجال الصناعة المحليين المستقلين ممن يعتبرون تمويل البحوث عن طريق المؤسسات واحدا من مهامهم الاجتماعية. وفي العادة توجه الأموال التي تأتي من مصادر تقليدية إلى الأبحاث في قطاعات «تقليدية» أغلبها يتصل بالصحة العامة. ولما كان الجو غير مهيأ بعد للتزايد في عدد رجال الأعمال فمن المتوقع أن تبقى هيئات البحوث الخاصة نادرة نسبيا.

٤ ـ مستوى الكفاية في الجهاز الحكومي :

لا بد عند التخطيط الشامل للبحوث الاجتماعية التطبيقية أن نعطي الأولوية لمشاكل زيادة الكفاية الفنية في قطاع الحكومة والإدارة العامة. ولن تستطيع هيئات البحوث الجادة أن تؤدي رسالتها على الوجه الأكمل إذا كانت الجهات التنفيذية عاجزة عن تقويم نوعية البحوث المنجزة. يضاف إلى هذا أنه إذا لم تفسر التوصيات وتنفذ على الوجه الأكمل فسيلقى اللوم على البحوث ، وهذا من شأنه أن يعوق تطور البحوث واطراد نموها. فلا بد لأية استراتيجية للبحوث الاجتماعية التطبيقية من أن تكملها سياسة تدريب لموظفي الدولة ، كما يجب تشجيع تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية وهيئات البحوث ، وقد أثبتت الخبرة حتى الآن أهمية هذا الاتصال :

٥ ـ العلاقات بين الهيئات :

تميل الدوائر العلمية إلى النظر لأمريكا اللاتينية على أنها منطقة ذات ثقافة مشتركة وتقارب أيديولوجي وما شابه هذا من مشاكل. وأعتقد أنه إذا أتى هذا الاتجاه بثماره وأصبح تجريبيا أكثر منه نظريا فإنه سيكون من العوامل ذات الأهمية في دعم تطور البحوث الاجتماعية في المنطقة.

وبالإضافة إلى احتمالات ندرة الأموال اللازمة للمرتبات ــ وهذه مشكلة تختلف من بلد لآخر ومن هيئة لأخرى ــ فإن هناك عقبتين رئيسيتين في سبيل التزايد الفعال

لعدد الباحثين فى المنطقة . وأولها نفقات السفر الباهظة نظراً للبعد الشاسع بين البلاد المختلفة . أما المشكلة الثانية فهى عدم الدراية بمشكلات وثقافات الدول المجاورة ، وينتج عن هذا ظاهرة الشعور بالضيق والاغتراب فى أوساط هؤلاء الذين يجازفون بتغيير مواطن إقامتهم .

وليست هاتان العقبتان مستعصيتين على الحل ، كما أن العقبة الأولى ليست فى حاجة إلى تعليق ، أما العقبة الثانية فعلاجها يكمن فى سياسة مدروسة ومتعمدة لزيادة الاتصال وتبادل المعلومات بين الهيئات المعنية فى أمريكا اللاتينية . وقد تنجح استراتيجية تشجيع ودراسة وبحث مشاكل إحدى دول أمريكا اللاتينية بواسطة باحثين من دولة أخرى .

ومن المفروض أن برنامجاً من هذا النوع يمكن تنفيذه بعدة وسائل . والإجراء الطبيعى قد يكون بتشجيع باحث من إحدى الدول على أن يقيم على فترات مختلفة المدى فى هيئة فى دولة أخرى كباحث زائر . وخلال إقامته فى الدولة المضيفة لا بد للباحث الزائر أن يمنح جميع التسهيلات التى تساعده على ضمان نجاح رسالته وإثمارها . والأهم من هذا أن يمنح كل تسهيل ممكن لتمكين من يقوم بدور فعال فى نشاط الهيئة المضيفة . مثال ذلك أنه قد يكون من المفيد أن يشترك الباحثون الزائرون أحيانا فى مجالس إدارة الهيئات ذات الصبغة الاستشارية . وبهذه الطريقة يكون من الممكن نقل الخبرات والتجارب المقارنة من بلد لآخر ، وفى الوقت نفسه يكون الباحث على اتصال مباشر بالمشاكل التى تواجهها الهيئات فى بلد آخر . ولا شك أن هذا سيؤدى فى النهاية إلى تقوية العلاقات الثقافية عبر القارة بأسرها . وللتغلب على صعوبة إشراك باحث زائر فى مجلس إدارة إحدى الهيئات قد يكون من الحكمة أن يعين فى كل هيئة مجلس استشارى دائم مكون من باحثين من دول أخرى ، ويلحق الباحث الزائر بهذا المجلس خلال إقامته فى البلد المضيف . وقد بدأت بعض الهيئات الدولية تسير فى هذا الاتجاه فعلا ، كما طبق هذا المبدأ فى مجالس تحرير بعض دوريات العلوم الاجتماعية . ومما يؤسف له أن هذه المجالس (المشتركة) لم تعط الأهمية التى تستحقها ، ومن الممكن تحقيق خطوات تقدمية إذا ما أتيحت الفرصة للقاءات دورية بين مجالس تحرير دوريات العلوم السياسية فى القارة .

والجبهة الأخرى الجديرة بالعمل هى الاتصالات المستمرة بين الباحثين فى الهيئات المختلفة عن طريق اللقاءات وحلقات البحث والمشروعات المشتركة . وعلى الرغم مما قد يثيره هذا من احتمال الصدام الفكرى فإن الخبرة ومحاولات البحث عن الحلول سوف تشكل وسيلة إضافية للتعرف على وجهات نظر الباحثين فى دول أخرى .

والصعوبة الكبرى أمام المشروعات المشتركة هى تكاليفها الباهظة ، وهذه النقطة تفتح المجال لعدد من المشاكل المتعلقة بالتمويل المحلى والدولى لمشروعات البحوث .

وقد أسهم عدد من الكتاب بتعليقات حول هذا الموضوع ، ولا أجد ثمة ما يدعو للمزيد من التعليق . إن المشروعات المشتركة بحكم طبيعتها تنطوى على ضعف أساسى يرتبط ارتباطا مباشراً بمشاكل التمويل . ومع هذا فمن الصواب تشجيع إمكانيات العمل الجماعى المشترك الناتج من التقاء الاهتمامات المتشابهة فى هيئات البحث ذات المكانة العلمية فى أمريكا اللاتينية ، وهناك أمثلة لبحوث مشتركة قامت بها هيئات بحث فى عدد من دول أمريكا اللاتينية ، وهذه الأمثلة على الرغم من قلتها تعطى صورة أكثر إشراقا عن احتمالات المستقبل .

ولعلنا نذكر ميادين بحث مثل : تخطيط المدن ، السكان ، النماذج الرياضية ، تحليل البيانات ، ففى كل هذه سجل العمل المشترك تقدما مرده الأساسى الاهتمام الشخصى من جانب الباحثين . وهذا يؤكد حقيقة أن الموضوعات التى تتكشف تلقائيا ضمن كل ميدان من الميادين كمشاكل يمكن دراستها أمامها فرصة أكبر للبحث والتعميق، حتى على الرغم من النقص فى الموارد المتاحة . والدوافع فى مثل هذه الحالات تكون أقوى من أن تقف فى سبيلها عوائق مادية قد لا يمكن التغلب عليها فى حالات أخرى .

وهناك حل ثالث طويل المدى يتلخص فى نشر المعلومات والحقائق عن الدول الأخرى من خلال التدريس والكتب المدرسية . إننا نجد فى الوقت الحاضر أن مناهج المدارس الثانوية خالية تقريبا من تاريخ أمريكا اللاتينية ، ومن الأفضل أن يخصص مزيد من الوقت الدراسى لهذا التاريخ ، مع العناية باعداد الأدوات التعليمية . وفى هذا الصدد ستقابل الكتب المتقنة الإعداد عن دول المنطقة بقبول وارتياح من جانب الرأى العام

ومن جانب باحثى العلوم الاجتماعية ، وهذا بدوره سوف يسهل عملية التكيف مع ثقافات الدول الأخرى.

إن وجود هيئات دولية فى المنطقة ، مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. قد ساعد كثيراً على دعم الاتصال بين الباحثين فى أمريكا اللاتينية . وعلى ما لهذا الاتجاه من فائدة فإن الملاحظ أن الباحثين فى المنظمات الدولية يميلون إلى التباعد عاطفيا عن المشاكل المحلية الاجتماعية والسياسية . وهذا يبدو منطقيا ما دامت اهتماماتهم الذاتية ومشاكلهم البيئية تقوم على أسس مختلفة تكاد تتوقف على العلاقات البيروقراطية والهرمية فى مستوى دولى.

إدارة البحث المشترك فى الدول النامية بين الوطنيين والأجانب

« ان افتقار الأجنبى الى معرفة ثقافة البلد المضيف وموقفه تجاه الأهالى وعلى وجه الخصوص نظرته الى المجتمع موضوع الدراسة يمكن أن تكون أحد العوائق . ونظرة الاهالى الى الأجنبى بصفة عامة هى ما يعوق عمليات البحث » .

مع ظهور الحاسب الإلكترونى والجيلين الثانى والثالث من نسله جرت فى العلوم الاجتماعية ثورة ، واقتحمت هذه الثورة كلا من هذه العلوم وهزت مرعياتها على حد سواء . فأصبح على مختلف العلوم الاجتماعية أن تتكلم لغة واحدة وأن تستخدم أساليب واحدة ، بل أصبح عليها أن تكتشف أنها كانت تستخدم على الأغلب بيانات واحدة ، وكانت إحدى نتائج هذه الثورة التزايد الضخم فى القوى البشرية والأموال المرصودة

بقلم: د. برودبتو روى
و
فردريك س. فليجل

د . برودبتو روى : مدير مجلس تقويم البحوث الاجتماعية بالهند . وكان قد قضى فترة فى الولايات المتحدة . وهو متخصص فى مشكلات علم الاجتماع الزراعى ، وقد اشترك مع ف . س . فليجل وبعض المؤلفين الآخرين فى تأليف كتابين هما : « المستحدثات الزراعية فى القرية الهندية ١٩٦٣ » و « المستحدثات الزراعية بين الفلاحين الهنود عام ١٩٦٨ » ، وكذلك مع ف . ويزانين و أ . م . روجرز فى كتاب عن « أثر المواصلات على النمو الزراعى ١٩٦٩ ».

ف . س . فليجل : أستاذ علم الاجتماع الزراعى فى جامعة الينوى ومحرر جريدة علم الاجتماع الزراعى . كتب عددا وفيرا من المقالات والفصول فى الكتب. وهو مؤلف بالاشتراك مع ج. كيفلين وبروديتو روى و ل . ك . سن بمواصلات الهند كتاب « تجارب فى ادخال التغير » عام ١٩٦٨ .

ترجمة : حسن عبد المنعم

وكيل وزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية . تخرج فى كلية التجارة بجامعة القاهرة ، وتدرج فى مختلف الأعمال ، فى وزارتى التربية والتعلم والثقافة ، وشارك فى كثير من الأعمال ذات الأثر فى تطوير الادارة الحكومية حتى وصل الى منصبه الحالى وكيلا لوزارة الثقافة .

للتطوير الفنى للحاسب الإلكترونى التى أنفقت على الأخص للتطوير المعدنى . وكان الجيل الأول للتطور فى لغة الفنيين والمبرمجين الذين يحسنون التحدث بلغة الحاسب قد تم ، أما الجيل الثانى والجيل الثالث لهذا التطور بالنسبة لبعض المجالات كالفضاء مثلا مثلا فقد أفضيا بالحاسب الإلكترونى إلى ما بلغه من كفاءة وبالتالى فقد بدأ علماء الاجتماع يكتشفون طاقة البحث الضخم لهذه الأجهزة .

وما لم يحرص علماء الاجتماع على ربط حصيلتهم من البيانات لهذه الأداة الحاسبة الجديدة مهما كانت قوتها فإن علوم الاجتماع لن تبلغ حظها من النماء . وإن نوعا جديداً من الفراغ بين الأجيال يبدو فى محيط العلوم الاجتماعية . فإن معظم الجيل الأسبق من رجال الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم الإنسان والاجتماع وعلم النفس قد بلغوا نضجهم الوظيفى فى وقت كانت فيه الدراسات العلمية والمنطقية التى قامت عليها هذه العلوم تعتمد على أقل ما يمكن من الحقائق . إن العلوم الطبيعية التى يمكن أن تخضع مادتها للاختبارات الرقمية بصورة أنسب تنظر نظرة متعالية من الناحية الرياضية إلى العلوم الاجتماعية . والواقع أن قلة من أكاديميات العلوم فى أى بلد تناولت العلوم الاجتماعية بهذا التصور ، فيما عدا تلك الأنصبة من علم الإنسان أو علم النفس التى قامت على أسس بيولوجية . وابتداء من سنوات العقدين الثالث والرابع مع تجارب بينت وسبيرمان وثرستون واختبارات الذكاء أخذت العلوم الاجتماعية تحتل مكانها وتصبح قادرة على إدراك ما فاتها والاعتماد اعتمادا كليا على الرياضة والإحصاء . أما فى أيامنا هذه فقد تزايد تدريب طلبة العلوم الاجتماعية فى أفضل الجامعات على الإحصاءات ومنهج البحث العلمى والجوانب الفنية للحاسب الإلكترك ، أكثر من طلبة العلوم الطبيعية أو الحيوية .

أما فى العقدين السادس والسابع ، ومع تقدم الأجهزة الحاسبة إلى ظهور الجيلين الثانى والثالث ، فقد تعلم الطلبة لغة جديدة غريبة على معلميهم ، إذ بدأوا النظر فى العلوم التى يدرسونها من خلال هذه الأجهزة الفعالة ، كما بدأوا يعولون بصورة متزايدة على المشاهدات الحقيقية ، وبصورة أقل على الشواهد المنطقية . ومن ثم ظهرت فجوة بين الأجيال ، واتسعت لدرجة لا يمكن تخطيها ، أو على أحسن الفروض اتسعت إلى الدرجة التى لا تسمح بالاتصال الكامل نظراً لاختلاف اللغات .

واليوم أصبح النقص فى الكفايات الجديدة لعلم الاجتماع واضحا ، ومما يدعو إلى الغرابة إلى حد كبير أن الدول المتقدمة التى لديها العدد الأكبر من الكفايات الجديدة من علماء الاجتماع ، والتى يتزايد عليها الطلب ، تشكو نقصا كبيراً منها . وبسبب هذا

الاكتشاف الحديث أصبح علماء الاجتماع القادرين بالدول النامية أشد ندرة . وبسبب هذه الندرة فإن العديد من مشكلات التنمية يحتاج إلى أن العلاج فى الجيل القادم.

وسنركز فى هذا المقال أولا على المشكلات النوعية التى تكتنف عملية تمويل وتنفيذ أحد مشروعات البحث الاجتماعى . ثم نتناول مزايا التمويل للمشروعات القصيرة بالنسبة لمزايا التمويل للمشروعات الطويلة الأجل لإقامة المعاهد . إن الهدف الأساسى يجب أن ينصب على إنجاز المهمة المحددة للبحث ، أما الهدف الثانوى فيمكن أن ينصب على تحقيق إقامة معاهد للبحوث . وفى التحليل النهائى يتضح أن الهدف الثانوى يمكن أن يصبح الشاغل الأول الضرورى لتحقيق الهدف الأساسى وهو تحقيق تنفيذ مشروع البحث الاجتماعى . ونحن نريد هذا التمييز بين الهدفين الأساسى والثانوى لأنه يوجد العديد من مشروعات إنشاء المعاهد التى يكون فيها البحث هدفا ثانويا وقد لايكون البحث من أهدافها أساسا[١] .

وسنتناول على التحديد :

ا — كيف يتوصل المرء إلى الحصول على كفالة البحث.

ب — كيف يختار المرء العاملين فيه من المهنيين والمساعدين.

حـ — البحث عن قاعدة مناسبة للعمل فى البلد المضيف .

د — وأخيراً إذا توافرت العناصر السابقة نوعا وكما فكيف تكون النتائج العقلية والمادية المترتبة على إجراء البحث فى الموقع الذى تم فيه العمل.

وهذا مانسميه متفائلين إقامة معهد للبحث . وسنشير عادة إلى «الوطنى» وإلى «الأجنبى» ، فالمواطنون فى البلد النامى المضيف يسمون «الوطنيين» ، ومما لاشك فيه أن إجراء البحث الاجتماعى فى البلاد النامية يتطلب عادة تنظيما للمشاركة بين الوطنيين والأجانب . بين معهد وطنى ومعهد أجنبى ، وبين دولة نامية ودولة صناعية متقدمة[٢]

---

(١) ميلتون ج. أزمان «آراء فى إنشاء المعاهد» تقويم وقتى . كلية الشئون العامة والدولية بجامعة بتسبرج .

(٢) يحسن أن نؤكد أن مانسميه مشكلات ومشروعات داخلية خارجية ليس مما تنفرد به الدول النامية ، فكل مشروع بحث يجرى فى أى مكان يكتسب طابعا ذاتيا ، وعلى الباحث أن يتناول المشكلات الداخلية والخارجية .

الحصول على كفالة البحث :

داخليا أو وطنيا :

لدى معظم الدول النامية أسبقيات نوعية فى برامجها للتخطيط والتنمية ، وقد اكتشفت الحكومات الوطنية أو النخبة الحاكمة فائدة نتائج البحوث فى التخطيط لبرامجها ، كما أن الاتجاه السائد بين الديمقراطيات الجديدة هو أن تضع خاتم التصديق «العلمى» على خططها . وبالتالى فقد وجدت من المناسب الحصول على المشاركة الأجنبية لإدارة هذه البحوث بالتعاون مع علماء الدولة المضيفة إذا توافروا .

وتبعا لذلك فإن عديداً من الدول النامية ترصد ميزانيات تخصص لمشروعات بحوث نوعية معينة وبصورة أعم لبحوث متعلقة بمشكلات تخصها . فمثلا نجد أن الوزارة الجديدة للتخطيط الأسرى والصحة فى الهند قد رصدت فى الخطة الخمسية الرابعة(٣) حوالى ١٩٥٠ مليون روبية أى ما يعادل ٣٠٠ مليون دولار للتعليم الطبى للتدريب والبحث . وهذه المبالغ تستخدم مباشرة بواسطة الحكومة الوطنية أو بواسطة وكالات أهلية ومعاهد أقيمت لإجراء هذا النوع من البحث .

ويمكن أن نقول إن هذا النوع من التمويل يمكن أن يعتبر أنقى تخصيص للمال فى دولة نامية (٤) لأن أهداف البحث تتفق مع الأهداف القومية . ونحن نقصد بالنقاء أن التخصيص ينطوى على أقل ما يمكن من الشبهات فى الدوافع لدى الباحثين . إن التمويل الداخلى له فائدة محققة على الأقل فى أن تنفيذ البحث يتم تحت رعاية موثوق بها . ومع ذلك فإن هناك إلى جانب هذا ضرراً محتملا . فقد يفضى الارتفاع النسبى للاهتمام بمشروع البحث من جانب من يكفله أوعلاقة العمل الوثيقة بين كفيل البحث وبين الباحث إلى تغليب احتمالات فض الخلاف إذا وقع على تحويل نتائج البحث إلى ترجمة

---

(٣) الخطة الخمسية الرابعة لحكومة الهند (مشروع إطار الخطة ، لجنة التخطيط – نيودلهى ، نوفمبر ١٩٦١ ص ٣٣٨) .

(٤) مصدر أموال البحث فى كثير من الدول النامية خاصة للعلوم الاجتماعية قد كان بسبب الانتخابات السياسية وبالتالى فكلمة « نقى » ترادف الإقرار السياسى .

تطبيقية . وقد يؤدى هذا إلى تأخير فى النشر أوربما إلى ضغط التقارير الخاصة بالبحث(٥)

ولأسباب واضحة فإن الباحثين الوطنيين أقدر على الوصول إلى الاعتمادات الداخلية . ولما كانت وفرة منهم قد دربت وقامت ببحوث فى الخارج فإنها تكون على صلات منتظمة بالجامعات الخارجية وبالزملاء وبالوكالات . ومعظم الدول النامية فى حاجة إلى القدر المناسب من المهنيين المدربين اللازمين لقيادة العديد من المشروعات التى تحت التنفيذ فى هذه الدول ، وبالتالى فإنها تستعين بالأجانب ، أو تعقد الصلات مع المعاهد الأجنبية . ونحن نشعر بأن النفع المتبادل على المستوى الشخصى أو بين المعاهد يؤدى إلى أفضل النتائج لهذه الجهود المشتركة .

أما بالنسبة للأجانب فإن المعلومات عن الاعتمادات الداخلية تكون متاحة من خطط التنمية القومية ، والإعلانات فى المجلات المهنية ، أوعن طريق الزملاء من الوطنيين . إن الاحتياجات المنتظرة لمثل هذه المشروعات تكون سهلة الإدراك نسبيا ، كما أن إجراءات الفحص ليست بالغة الصعوبة عموما لسبب رئيسى هو أن التنافس حول هذه الاعتمادات محدود والمشروعات توضع على أساس أسبقيات سواء فى التقرير أو التنفيذ . والأجنبى لا يستطيع أساسا أن يصل إلى هذه الاعتمادات مالم يكن له اتصال بالوطنيين .

دوليـــا :

تقوم الآن عدة وكالات دولية بأعمال البحوث ، ومعظمها ينهض بأعماله من خلال التنظيمات الدولية ، فالأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها مثل اليونسكو ، والصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية ، واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ، وهيئة التغذية والزراعة ، وهيئة العمل الدولية ، هى المصادر الأكثر انتشاراً لاعتمادات البحث . كذلك جامعة الشعوب ، فإنها تقوم برعاية الأنشطة الأكاديمية والبحوث .

ويستطيع الجميع الحصول على المعلومات عن الاعتمادات المتاحة من هذه المصادر

(٥) ودون الرغبة فى الجدل حول تعرض الباحث إلى المؤامرات فإننا فى موقف لا نستطيع معه إلا أن نقول إن تأخير النشر وإخفاء النتائج يحدث فعلا . ومعظم علماء الاجتماع على بينة غير رسمية بمثل هذه الأحداث . وليس هذا ما تتناوله الأبحاث المنشورة إلا فى النادر ومع الرغبة فى تأييد دعوانا وإلا فاننا لا نستطيع تأكيد أن المعرفة غير الرسمية لهذه الحقائق ما يعول عليه .

من الاطلاع على التقارير المنشورة . وتعتبر هذه الاعتمادات نظريا « نقية » أو «نظيفة» نسبيا . وأساليب الحصول عليها معقدة بيروقراطياً . وفى العادة تتركز أمور هذه الاعتمادات فى وزارة واحدة محليا ، وبالتالى فإن على الطلبات أن تجتاز البيروقراطية المحلية ، فضلا عن اجتياز البيروقراطية على الصعيد الدولى . ومن خبرتنا المحدودة نستطيع القول بأن الوقت اللازم بين ابتداء الطلب والانتهاء بإجابته إذا سارت الأمور سيراً طبيعيا لايتجاوز العام . وليس هذا بالقدر الذى يتجاوز المألوف ، ولكن الأمر يحتاج كذلك إلى تركيز أقصى الجهد .

المساهمات الخاصة :

أظهرت بعض المنظمات الخاصة المعروفة اهتماما بهذا الشأن ، فأعانت مشروعات البحث ، بل أنشأت كذلك أجهزة لإدارة البحث فى الدول النامية . ومن هذا القبيل منظمات فورد وروكفلر وكارنيجى ومنظمة القرن العشرين والمجلس البريطانى وكثير غيرها . كذلك فإن العديد من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية والجامعات البريطانية والأوربية لها اعتمادات خاصة للبحوث . وثمة العديد من المنظمات الخاصة الأصغر ، ومعظمها ينشر سنويا تقارير أو دوريات أبحاث تعطى فكرة عن نوع البحوث التى أجريت وحجم الاعتمادات وطريقة الحصول على أنصبة منها .

ونحن نحس أن الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه الاعتمادات هى إجراءات موضوعية قائمة على مزايا المشروعات مدار البحث ، ومن الناحية البيروقراطية على جانب من اليسر نسبيا . وبعض هذه المنظمات قد أصبحت من الضخامة بحيث غلب على إجراءاتها التعقيد . والتعرف على التخصص النوعى للمنظمة وبعض الإلمام بأساليب الحصول على اعتماداتها داخليا يساعدان كثيراً فى إنجاز الإجراءات . وهذه المساهمات الخاصة باعتبارها من مصادر خارجية ليست على مستوى النقاء المشار اليه فى المساهمات الدولية (١)

---

(١) إحدى المؤسسات الصغرى التى تساعد فى البحوث فى الهند تتعرض الآن إلى دعاوى مهمة عن دعم المخابرات الأمريكية لها . وليس يعنى هذا أن المال غير نقى ، ولكن قد يعنى عدم نقاء الغرض .

المساهمات الأجنبية :

إلى عهد قريب كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تعطى عن طريق بعض إداراتها ووكالاتها بعض الأموال للبحث الاجتماعي فى الدول الأخرى ، كما أن بعض الدول الأوربية التى لها روابط تعليمية أوثقافية ببعض المستعمرات السابقة تقوم عن طريق هذه الروابط ببعض التمويل ، وفى معظم هذه الحالات تسيطر الحكومة الأجنبية على هذه الأموال التى تصبح أموالا مشبوعة (٢) . وأخيراً فقد أقامت بعض الدول الإسكندنافية والأوربية الأخرى بعض منظمات التنمية فيما وراء البحار تخصص بعضها اعتمادات للبحوث الاجتماعية . وكلما قل النفوذ السياسى للحكومات الأجنبية قلت الشبهة فى هذه الاعتمادات . والأمر الأكثر أهمية هو أن تكون الثقة والاحترام المتبادلان أساس التحكم فى هذه الاعتمادات الجديدة . وبالاختصار فإن التمويل الأجنبى الحكومى يتراوح أمره بين المال المشبوه والمال النقى .

ويمكن الاستعلام عن المساهمات الحكومية عن طريق الدول الأجنبية المسهمة . وإن عدداً من الدول المتقدمة جداً يمكنها الحصول على الاعتمادات الرئيسية للبحوث عن طريق مجموعة من الوكالات المضيفة . وتوضع الإجراءات للحصول على المساهمات بالاشتراك بين الدول المشتركة فى التمويل ، ولكن هذه الإجراءات تكون أحيانا بالغة التعقد سواء بسبب البروقراطية الأجنبية أو المحلية .

أنواع البحوث المكفولة :

وفى وصف أنواع البحوث فإننا نستعمل اصطلاحين : البحوث الأساسية ، والبحوث التطبيقية . ولكن التفرقة بينهما ليست قاطعة . ولكل من هذين الاصطلاحين من الفوائد والمعانى ما يزيد على الحصر . واستخدامنا للمصطلحين مبنى على أساس الفارق بين البحث الموجه فى المقام الأول إلى الإضافات العقلية فى حدود إطار فكرة معينة ،

---

(٢) كالمان . ه سيلفرت « البحوث الأخلاقية والاجتماعية الأكاديمية الأمريكية فى الخارج » تقاريز هيئات البحث للجامعات الأمريكية (بنيويورك) ، جزء ١٢ ، رقم ٣ ، يوليه ١٩٦٥ ، مجموعة أمريكا الجنوبية ، الساحل الغربى .

وبين البحث الموجه فى المقام الأول إلى حل مشكلات عملية . هذا الفارق يتيح لنا طائفة من البحوث يقع تصنيفها وسطا بين هذين النوعين من مشروعات البحث التى يمكن أن نغذى بها فصولنا .

البحوث الأساسية :

من المحتمل أن تكون الموارد المتاحة للبحوث الأساسية أقل منها للبحوث التطبيقية . ومع ذلك فهى أكثر أثراً وأوفر غنما فى العادة . وإجراءات الحصول على الاعتمادات الخاصة بهذه البحوث الأساسية أقدم استقراراً وأفضل نتيجة . وبالتالى فإن علماء البحث الأكثر رسوخا أكثر إقبالا على هذه البحوث ، وفى الجملة فإن مقترحات البحوث التى تغطيها هذه الاعتمادات يجب أن يعد لها إعداداً جيدا .

البحوث التطبيقية :

كما يتضح مما سبق هناك عدة مصادر مفيدة للاعتمادات الخاصة بالبحث التطبيقى ، وترجع فائدتها إما لأنها متفقة مباشرة مع أهداف الكفيل السياسية ، وإما مع الأهداف العامة للدول النامية أومع أهداف الباحث الأجنبى . وإذا ضربنا مثلا للنموذج الأول « بحث تخطيط الأسرة » فإن العلاقة بين نتائج البحث والأهداف السياسية الخاصة للكفيل تحتاج إلى استقراء .

إن أنواعا من البحث التطبيقى التى يتناولها عادة طائفة من العلماء ذوى الاهتمامات المتخصصة قد تؤدى إلى متابعة مشروع تلتقى حوله أهداف المتكفلين به وأصحاب التخصصات ، وقد تتجمع عنها مادة إضافية على أساس قومى أحيانا لاختبار بعض الافتراضات الأساسية النظرية . والعائد الأكاديمى من مثل هذا المشروع يستمر لأعوام بعد إتمام المشروع ، كما تستخدم مادته فى المقالات العلمية المتعلقة برسائل الماجستير والدكتوراه .

كتابة الاقتراح :

بعد أن يتقرر أنسب أنواع الكفالات وأى نوع من أنواع البحث هو الذى يجب أن يجرى فإننا ننتقل إلى مهمة كتابة الاقتراح فعلا وتخطيط البيانات التفصيلية للمشروع .

وهنا لا بد من التوقف لتأكيد الأهمية المميزة لهذه الخطوة . إن اقتراح البحث هو أمانة فى الكتابة ، لا من ناحية دراسة الأهدا فحسب ، وإنما من ناحية حساب الوقت المهنى اللازم للبحث والمال الذى سينفق والتقارير التى ستعد طبقا لبرنامج زمنى محدد . والعملية عبارة عن تقرير محبوك محدد القصد . وتحدد قيمة الاقتراح وكيفية إتمام تنفيذه بدقة وانتظام مستقبل كاتبه . إن الإطار الأساسى لأى اقتراح يجب أن يسلك الخطوات الأساسية المقررة للبحث العلمى .

إن كل اقتراح يكتب وفى ذهن كاتبه تصور معين ، وللقيم والأهواء التى تتحكم فى الهيئة المختصة بفحص الاقتراح شأن ملحوظ . وكذلك يجب ألا يكون الاقتراح المقدم للجنة الفحص سفسطائياً أو ساذجاً . واقتراح بمشروع بحث أساسى ينظر بمعرفة هيئة تتألف جميعها من متخصصين فى مهنة واحدة يحتاج إلى لغة للتعبير بخلاف ما يتطلبه بحث تطبيقى يعرض على هيئة تتألف من السياسين والإداريين .

الأفراد الوطنيون والأجانب :

هذا المقال يقوم على افتراض المشاركة بين الوطنيين فى دولة نامية وبين دولة أجنبية متقدمة . وليست هذه المشاركة ضرورية عندما يكون المحليون كافين لإدارة دفة المشروع بالكامل . وبذلك لا تكون هناك حاجة لهذه المناقشة .

القيادة المتمرسة :

يوجد فى أى مشروع بحث مشترك فى دولة نامية ثلاثة احتمالات بالنسبة للقيادة المتمرسة له ، فمن الناحية العملية نجد أن المشروع إما :

ا — أن يدار أساسا بمعرفة الخبراء الأجانب .

ب — أو يدار بالمشاركة الحقيقية أو الصورية بين الوطنيين والأجانب .

حـ — أو يدار أساسا بمعرفة الخبراء الوطنيين .

ومن الناحية الحكمية نجد أن مسئولية الرقابة المالية تتصل بالقيادة ، ولكنها أساسا تشكل موضوعا منفصلا لن نعرض له هنا . وحيث يتوافر الوطنيون ممن لهم التدريب

المهنى الكافى فإننا نجد من الأوفق أن يقوم المشروع من البداية على أساس المشاركة فى التخطيط والتنفيذ ، كما نجد بالنسبة للمشروعات المقترنة بالإنشاءات أن الطريقين (ب) و(ج) هما الأكثر إنتاجا من الناحية الأكاديمية والأكثر يسراً فى التنفيذ . ومع ذلك فإذا لم يتوافر الوطنيون المتمرسون فإن الطريقة (أ) تصبح هى الطريقة الوحيدة . وفى العادة من الناحية العملية تتم القيادة المتمرسة الكاملة للمشروع بمعرفة الخبراء الأجانب . ومن ناحية علم الاجتماع فإن الموقف بالنسبة للبحث من جانب الخبراء الأجانب لا يرقى إلى تحديده بمعرفة الخبراء الوطنيين المقتدرين . ولا نعنى بهذا أن الخبير الأجنبى المقتدر لايستطيع أن يؤدى وظيفة البحث بكفاءة عالية ، أو أن الأجنبى الهادف لا يستطيع أحيانا أن يزودنا بالمبادأة المتعمقة (١). ولكن الأجنبى بصفة عامة ينقصه شىء مما سنوضحه فيما يلى :

الخبير الأجنبى :

لسنا قادرين بطريقة واضحة محددة على تناول كل العوائق التى يواجهها الخبير الأجنبى . ولكننا سنحاول أن نتعرف على قلة منها (وسنتناول صعوبة اللغة فيما بعد) . إن افتقار الأجنبى إلى معرفة ثقافة البلد المضيف وموقفه تجاه الأهالى وعلى وجه الخصوص نظرته إلى المجتمع موضوع الدراسة يمكن أن تكون أحد العوائق . ونظرة أهالى المجتمع الوطنى إلى الأجنبى هى مما يعوق عمليات البحث . وقد يمثل مركب الاستعارة الفعلى أو المتوقع لدى الخبير الأجنبى عائقا دون التفاهم ، وكذلك نحس أن الحماسة للتوفير أوللتحسين تكون عائقا ، نظراً لأن هذه العواطف تكون فى العادة مصحوبة برائحة الأبوة أو الوصاية المكروهة بشدة فى عالم الاجتماع .

الخبير الوطنى :

إن المحترف المدرب جيداً من أبناء الدولة النامية يكون كخاتم الملك الذى ييسر عمليات البحث من الجانبين العقلى والسياسى . أولا: لأن معرفته اللغوية والثقافية تمنحه

---

(١) انظر مثلا : ج . مايردال « مشكلة أمريكية » ، نيويورك . هاربر ورو ١٩٦٢ .

ذاتيا الإلمام بحجم المشكلة . ثانيا : لأنه مدرب جيداً ، فمن المحتمل أنه قد قاد عمليات مسح مشابهة ، مما يجنبه الكثير من المزالق على مستوى التفكير ومستوى الإجراء . وهو قادر على استخدام الضغوط البيروقراطية الضرورية للحصول على العون من جانب الأجهزة والأفراد . وعلى طرف النقيض فإن أوجه القصور الفعلية والإدارية التى توجد فى المحترف الوطنى غير المدرب أو المتهم فى بواعثه ذات نتائج مدمرة على مشروع البحث .

عبء غير متكافىء :

إننا نحس بأن العلاقة بين الوطنى والأجنبى يمكن أن تحتمل من الخطورة الكامنة ما يقتضينا مناقشة بعض ملامحها البارزة . وسوف نناقش فيما بعد الظواهر التى تختفى خلف مختلف السياسات ، ولكننا نريد هنا أن نتناول باختصار الحدود الأكاديمية ، ومجريات الأمور الأساسية . وبالنظر من الناحية المثالية فإن المشاركة والعبء المتبادل للمهارات والدوافع الشخصية ستفضى دون شك إلى منسوب مرتفع من الحافز والفاعلية والعمل الدائب المثمر . ومحك النجاح فى البحث المشترك يكون فى درجة الاحترام المتبادل ومدى النشاط المثمر وقلة المواقف السيئة مثل قلة الاحتكاك الظاهر والباطن والأداء المنتظم للتقارير والأوراق أو المكاتبات ، كما يكون فى توزيع العمل على كل رجل وفقاً لاختياره لينتج أقصى ما يستطيع طبقاً لقدرته . وكما يحدث فى أى مشروع مرتفع الإنتاجية فلا بد من التنبيه إلى عوامل التحفز العصبى والانفعال .

ولنختبر الآن مشكلات عدم المساواة فى العبء . إن البحث الخلاق يتم فى أحسن صورة إذا قامت به العقول المتمرسة للتحررة ، إذ أن تحكم الأجنبى الفعلى أو المتوقع فى الباحث الأكاديمى يخيم على أفقه العقلى ، ويضع سلسلة من المعوقات الظاهرة والباطنة ، مما يفضى إلى نتائج مدمرة . وربما كان العائق بالنسبة للأجنبى ناجما عن التعقدات البيروقراطية . فالعقلية الوطنية للتشددة ومركبات الاستعلاء الحقيقى أو المدعى وحاجز اللغة ، كل هذه الأمور تؤدى إلى أن يكون اتخاذ قرارات من جانب الوطنيين غير مفهوم ومتسما بالعداء فى نظر الأجانب . وترجع للعوقات من جانب الوطنيين فى الشعور بالتدخل ومركبات

النقص الناجمة عن افتقار فى جو الثقة والثورة المتغلغلة فى النفوس وكراهية الأجنبى .
إن عدم التكافؤ فى العبء سواء بالنسبة للأمم وللمعاهد وللأفراد المتمرسين هو ما ينطوى على أعظم المخاطر. والبحث المشترك الذى تقوم به طائفة من المحترفين من دول مختلفة هو عملية بالغة الخطورة ، وعوامل الإخفاق فى هذا النوع من العمليات الثقافية الحديثة تبلغ نسبة مرتفعة :

اسس للاختيار :

تظل القدرة على إجراء بحث رئيسى هى المهارة «الأولى» التى نحتاج إليها لأى مشروع . وليس لهذه القدرة الأساسية للبحث بديل ، والبرهان على هذه القدرة يقاس بكل بساطة بطريق الاطلاع على المنشورات التى توضح القدرة على إجراء البحث وعلى تحليل البيانات العملية ونتائج البحوث . وفى اختبار المتقدمين يجب فحص كل صغيرة مما كتبه الشخص للتمييز بين ما يرد فيها من البحوث الأولية ، والمقالات العلمية والكتب المؤلفة ، بل من الضرورى للغاية التعرف على البحث الذى لايستعرض فيه الشخص مسئوليته فى إجرائه أو تحليل بياناته ، لأن القادة المتمرسين هم الذين يجب أن يبرزوا قدرتهم على القيادة والتحليل ونشر البحث العلمى .

إن التعاون بين المحترفين العمليين الذين يستطيعون التحدث من موقع المسئولية يؤدى إلى الجمع بين حكمة العناصر الوطنية المجربة وبين المعرفة العملية الأجنبية . والعمق فى مثل الفريق يعنى توفر البديل لمختلف الوظائف ، بل يعنى أيضاً أنه إذا قضت الظروف بتغيب إنسان فإن المشروع سيستمر إلى غايته . وعلى العكس فإن التعاون بين المحترفين غير القادرين يعتبر ادعاء وعلاقة غير مثمرة . ويبدو ضرر ذلك عندما يهبط المستوى ، وتقضى الضرورة بأن يقوم أحدهم بوظائف آخر كان مكلفاً بالقيام بها ، حتى يتم المشروع فى الموعد المحدد له . فالزيادة الطفيفة فى أضيق الحدود فى عدد المشتركين فى المشروع بزيادة واحد أو اثنين إذا سمح التمويل بذلك قد تكون عملية استثمارية سليمة .

وبالإضافة إلى القدرة فإن الاهتمام والارتباط بالبحث عموماً يجب أن يكونا من

أسس الاختيار . ومن الطبيعى أيضا يكون الاهتمام الخاص فى مجال المشكلة موضوع البحث عاملا مقنعا ومفيداً . وأبعد من ذلك فان الاهتمام بالبحث فى البلد أو فى النظرية التى تهتم بمجال المشكلة فى بلد مقابل تجعل اختيار الشخص أكثر صلاحية . وكما أسلفنا فاننا نميز هذا النوع من الاهتمام الخاص بالبحث عن الاهتمام العام بالبلد وبأهله والرغبة فى تقدمهم التى يمكن إذا اجتمعت بالأسباب الأخرى أن تكون مرجحا وبدونها تتحول إلى أبوة عديمة الفاعلية أو الأثر . وأخيراً فاننا نحس أن الحافز الشخصى الصحى بالنسبة للمشروع يدفع الإنسان إلى العمل الجاد للإنجاز والكتابة .

إن المرونة الثقافية بين التأقلم أو ضعف الامتصاص لثقافة الدولة المضيفة وما يتوافر للشخص من القدرة على التصرف بما يلائم المحيط الأجنبى يجب أن تكون من أسس الاختيار . فبالنسبة للأجنبى تجعله تجربة سابقة فى العمل فى بلد أجنبى أقدر على التأقلم فيه . وردود الفعل بالنسبة للباحث المبتدىء الذى لايجد أسباب الحياة وطرائق العمل مما تعود عليه فى وطنه قد تتفاوت بين أن تجعله ناقص الصلاحية وبين أن تجعله عديم الصلاحية تماما .

ومن جهة أخرى فان الباحثين الوطنيين يجب أن يتوافر لهم سابقة العمل فى الخارج وسابقة التعاون المهنى مع الأجانب . فهذا مما يساعد على تحقيق مطالبهم الاجتماعية والأكاديمية دون مغالاة ، مما يكفل لهم التأقلم الاجتماعى .

وإلى جانب التجربة فى الثقافة الأخرى فان الأيسر للناس أن يعملوا عملا مثمراً مع الآخرين لو أن كلا منهم قد توافر لديه قدر متواضع من تجربة البحث المشترك من أى نوع . ولا شك أن التجربة السابقة للبحث ذات فائدة بالنسبة لمشروع بحث آخر . ونحن هنا بصدد أن نجعل هذه النقطة أكثر وضوحا . فالباحثون الذين ينتمون إلى قوميات مختلفة لهم أيضاً أساليب مختلفة فى العلوم الاجتماعية . فعلماء الاجتماع من أمريكا اللاتينية مثلا يبدون أكثر اتجاها نحو المستويات الأوربية من زملائهم علماء أمريكا الشمالية[1] .

(١) شارلس واجلى « البحث الاجتماعى فى أمريكا اللاتينية » ، نيويورك ، مطبوعات جامعة كولومبيا ١٩٦٤ .

إن توفر تجربة بحث فى أى من الموقعين هو مما يعين على التعامل مع الموقع الآخر ، ويتحقق هذا الأمر كذلك بالنسبة للقدرة على الامتثال للأنظمة والأساليب المتبعة . وعندما تستطيع قلة صغيرة من الناس مكلفة بتنفيذ مشروع للبحث التحدث بلغة موحدة فان هذا أمر بالغ الأهمية .

مشكلات معينة أو خاصة :

الندرة :

بينما تتسع مساحة البحوث فى الدول النامية بسرعة فان عدد المهتمين وعدد القادرين على قيادة مثل هذه البحوث محدود ، ومع تزايد السوق الأكاديمية فى الدول المتقدمة فان تعبئة العناصر الملائمة للبحث يصبح صعبا .

إن النقص فى الوظائف عائق ، لأن المشروعات كثيراً ما تستمر فترة أطول من السنة الدراسية الجامعية ، كما أنها (أى المشروعات) ليست بالطول الكافى الذى يستدعى التعيين المستديم . ومن ثم فان تعبئة المهارات الأكاديمية المناسبة تحتاج لا إلى حوافز مالية فحسب وإنما كذلك إلى معرفة صحيحة بحركة الأشخاص المناسبين فى العالم الجامعى ، ومؤخراً أصبحت تعبئة الكفايات لمجال البحث فى الدول المتقدمة تعنى البحث عن العملة النـــادرة .

وإذا كانت المهارة الأجنبية من العملات النادرة فان المهارة الوطنية القادرة أكثر ندرة . وفى كثير من البلاد وكثير من الأنظمة لا توجد المهارات الوطنية ، ومن سوء الحظ أن الدرجات العلمية بسبب نوع من الأريحية الخاطئة تمنح أحيانا لهؤلاء الذين لم يكتمل تدريبهم ، أو أن الحاصلين على درجات الدكتوراه ممن دربوا إلى الحد المعقول ينتمون إلى محيط أكاديمى لم يتوفر فيه البحث .

= انظر أيضا مارشال ب . كلينارد ، ويوسف و . إلدر « علم الاجتماع فى الهند » : دراسة فى اجتماعيات المعرفة . مجلة علم الاجتماع الأمريكية جزء ٣ ، أغسطس ١٩٦٥ ، ص ٥٨١ — ٥٨٧

إن أحد أسباب النقص فى قادة البحث الوطنيين هو أن الباحثين الواعدين من الجامعات الوطنية ذات السمعة الطيبة يمكن أن يدفعوا بسهولة للقيام بدور البائع المتجول بسبب إغراء الرواتب . وهذا هو ما يحدث بالنسبة للبلاد التى تفتقر إلى هؤلاء والتى تغزوها الجامعات الأجنبية مما يؤدى إلى مزيد من الافتقار فى العناصر القيادية الوطنية

إن الرغبة الأصلية فى مساعدة زملاء المرء قد تؤدى إلى ضياع وقت كبير فى الترتيب للذين يقومون بالاختيار كى يختاروا خمس عشرة حالة تتفق مع العينة المحددة لعالم محاضر أو ترتيب معاينة موقع لمجال بحث معين . وبالاختصار فان انتزاع أحد العناصر من أحضان البيئة الجامعية يمكن أن يؤدى فى المسار الطويل إلى أن يعود هذا العنصر بعد تمرسه بأعمال البحث فى مجال أجنبى إلى وطنه أكثر نضجا وقدرة .

إن الشروط التى يفرضها الكفيل بالبحث بالنسبة لأصول الخبراء ذوى الكفاية العالية وبالنسبة إلى معدلات الأجور والمواصفات وبالنسبة إلى المعتقدات السياسية والدينية لما يزيد فى صعوبة الاختيار بالنسبة للوطنيين وللأجانب . ونظراً لاختلاف هذه الشروط من كفيل إلى كفيل فاننا نكتفى هنا باثبات وجودها ؛

العزلة الأكاديمية :

إن النقص فى الزملاء فى موضع ما أو قريبا منه فى الدولة النامية يعتبر تجربة مميتة ؛ فكم من رجال نابهين فى دول نامية قد ماتوا أكاديميا لأنهم كانوا محاطين بطفيليين ولا يوجد حولهم أقران يناظرونهم ويقارعونهم الحجة والنقاش لأعمالهم . وفى كل درجة من درجات المشروع فان فرصة مناقشة مختلف وجهات النظر والحصول على أوجه النقد البناء لما يضيف إلى النجاح أو الفشل . وقليل من الأكاديميين الموجودين فى موقع منعزل هم ممن تتوافر لهم القدرة على الاحتفاظ بالمستوى المناسب . وفى معظم الدول النامية فان العامل المؤدى إلى الفشل لأى نظام للتنمية هو نقص جمهرة النقاد المحترفين ، وهم عنصر من أهم عناصر النمو العلمى المثمر .

اللغـــة :

إن حاجز اللغة فى البحث الميدانى لهو موضوع متسع سنكتفى هنا بتناول بعض جوانبه الرئيسية :

أولا : هل من الواجب على الأجنبي أن يتعلم لغة البلاد ؟ إن هناك العديد من مختلف الشروط التى تجعل الغموض يكتنف الموضوع لدرجة لا تمكن من اتخاذ قرار مطمئن أو مرجح . فاذا كان الأجنبي قد حصل على تدريب جامعى فى اللغة المطلوبة، وكان هناك ارتباط كاف بينها وبين لغته الأصلية ، فلا شك أن تعلمها مما يضيف إلى فاعليته . ولكن إذا لم يكن للأجنبي سابق معرفة باللغة ، ولم يكن لها ارتباط بلغته الأصلية ، فان التمكن من هذه اللغة يقتضيه ما لا يقل عن عامين أوثلاثة أعوام ،وبالتالى فلا مكان للنصح بتعليمها . ودولة نامية كالهند أونيجيريا تستخدم أكثر من لغة فى البحث مما يجعل الأمر أكثر صعوبة .

ثانيا : أن أدوات البحث يجب أن تكون فى لغة المجيبين على الاستفسارات ، فالثقافات المختلفة لها مترادفاتها التى تختلف اختلافا جذريا فيما بينها ، إذ أن العوامل والتغيرات الهامة فى ثقافة ما لا وجود لها أو لا أهمية لها فى ثقافة أخرى ، فمن ذا الذى يحكم على صحة الترجمة ودقتها ؟ لذلك فاننا نقترح أن يضم فريق البحث عدداً كافيا من المهارات اللغوية حتى يتيسر تقديم المرادفات والمجازات اللازمة للتعريف الصحيح بالعبارات .

ثالثا : إن مشكلة استخدام الأختبارات الشخصية أو المعايير القياسية فى إحدى اللغات فى لغة أخرى يحتاج فى اعتقادنا إلى حل[1] . ويكفى القول إنه قد أمكن الآن ترجمة واستخدام الكثير من أدوات المسح الاجتماعى التى تتضمن معايير ثقافية متفقا عليها أو موحدة .

---

(١) يوسث ب . كازاجراند « نهايات الترجمة » لغويا ج ، عامر العالمية جزء ٣٠/١٩٥٤ ص ٣٣٣ — ٤٠ ، وهربرت ر . فيلبس « مشكلات الترجمة والمعنى فى العمل الميدانى» ، منظمة الإنسانيات ، جزء ١٨/١٩٥٩ ، ص ٩٨٤ — ٩٩٢

العوامل الاجتماعية الثقافية :

إن الباحثين المغتربين يقاسون بدرجات متفاوتة من الحنين إلى الوطن الذى يحتاج إلى معالجات متفاوتة . كذلك الزوجات اللاتى يمكن أن يكن عوامل تقوية يمكن أن يكن عوامل ضعف وأعباء إضافية فى محيط غير مألوف . إن دور الزوجة الأجنبية فى دولة نامية يمكن أن يكون دوراً فعالا ومساعدا ، أو يكون عنصراً مثبطا من الناحيتين الاجتماعية والنفسية إلى درجة تستوجب إعادة الزوجة أو ربما إعادة الزوجين إلى وطنهما . وبحكم الرابطة نفسها فان الحنين إلى الوطن لدى الزوج كما يشكل عائقا فى العمل يشكل عائقا فى البيت لدرجة أن الزوجة مهما أوتيت من خاصية المساعدة لا تستطيع أن تنجح مع هذا الزوج . ودراسة الأولاد سبب كاف للتحول ، وبالتالى فانه تبعا لنوع الدراسة أو التعليم يكون النظر إلى الإقامة فى الخارج على أنه تجربة دراسية ، أو اتخاذ خطوات معينة لتعليم الأولاد فى البلد الأم (الوطن الأصلى) .

وثمة عامل اجتماعى يبدو فى الدول النامية ، نود أن نذكره باختصار ، وهو التحول من الأنظمة الاستعمارية القديمة إلى الاستعمار الجديد . فانه يوجد فى الهند مثلا عدة آلاف من الأمريكيين والروس والأوربيين بالمقارنة بحوالى ١٠٠٠ من البريطانيين كانوا فى الخدمة المدنية فى ذروة الاستعمار البريطانى للهند . إن العلاقات بين الوطنيين فى الهند وبين البيض قد اشتجرت بصورة بالغة التضارب . والمستوطن الجديد الذى لا ينتمى إلى المستعمر السابق يجد نفسه واقعا فى فخ دور استعمارى . وعلى الأمريكى أو الروسى الصادق فى النزعة الاستقلالية وفى اعتناق مبدأ المساواة أن يستخدم أقصى الحذق والكياسة للحفاظ على مكانته ، فى حين يقع الأجانب الآخرون فريسة سهلة للخدم والقائمين على رعايتهم . ولسنا بصدد التعويل على فضائل أى من الموقفين ، لأن مشروعا أو معهداً لا يستطيع تغيير الواقع الاجتماعى ، ولكننا نقترح أن يكون الأساس هو الزيادة فى مقومات العمل بأقل ما يمكن من الاحتكاك وأنصاف الحلول .

الاقتصاديات

واتصالا بما سبق فان اختلاف مستويات الرواتب بين الخبراء المشتركين الذين يكونون أحيانا من جامعة واحدة أو مستوى واحد يعتبر عاملا مستقلا . فالأمم المتحدة

والحكومات الأجنبية والمنظمات الخاصة لها معدلات متفاوتة للأجور بالنسبة للأجانب والوطنيين. وبالإضافة إلى المهانة والضرر هناك فارق فى المزايا العينية ، مثل بدل الجهد والإعفاء من الضرائب وحقوق الاستيراد . وهذا يؤدى إلى أن الخبراء المشتركين الذين هم فى مستوى واحد فى دولة متقدمة يصبحون فى الموضع الذى يجعل الخبير الوطنى فى مرتبة أدنى فى وطنه . وقد بلغت معدلات الاستخدام فى بلد كالهند بالنسبة للخبراء الأجانب ما يتراوح بين ٢٠,٠٠٠ دولار و ٥٠,٠٠٠ دولار فى السنة ، بالقياس إلى ٢٠٠٠ دولار و ٥٠٠٠ دولار بالنسبة للخبراء الهنود الذين يحملون مثل مؤهلاتهم . ومن ثم يمثل الأجنبى دور الاستعمار الجديد ، ويصبح العمل المشترك والمساواة بين الزملاء أمراً مستحيلا . ولا يوجد سوى حل واحد للمشكلة ، هو المساواة فى معدلات الأجور. ونحن نذكر هذا لأنه إلى جانب المزايا الأخرى المذكورة آنفا فان الخبراء الوطنيين يكلفون أقل بكثير.

الانحياز المعهدى :

كيف يتوصل المرء إلى اختيار قاعدة للعمل فى دولة نامية بعد الانتهاء من الحصول على كفيل ومعاونين فى البحث؟ فى هذا العرض سنواجه ما يسمى بالانحياز إلى معهد دون معهد .

التشابه النظامى :

إننا نقترح أن يحاول المرء لأول وهلة أن يختار معهداً فى الدولة النامية يشابه فى أنظمته وأهدافه العامة من ناحية التنظيم الهيكلى والدراسى المعهد الذى يرغب فى إجراء البحث المشترك معه فى الدولة الأجنبية . فمن بين هذه المعاهد يوجد واحد يقدم مزيداً من التسهيلات والمتطلبات الإضافية لمشروع معين .

إن مجال الاختيار فى معظم الدول النامية ليس بالغ الاتساع . وإن نظرة سريعة إلى أمثال هذه المعاهد بالإضافة إلى التقدير الانطباعى لموقع كل معهد منها يكون ضروريا قبل اتخاذ قرار ، والمعاهد التى قامت باجراء بحوث مناظرة بنجاح هى أولى بالاختيار ،

خاصة إذا كانت حريصة على النمو والمشاركة . وتعتبر الخبرة فى مجال البحث الدولى المشترك عنصراً إضافيا للاجتذاب .

التيسيرات :

الأفراد :

كما أسلفنا فى المناقشة فان اختيار العناصر المحلية القادرة أمر بالغ الدقة . وإننا نحس أن المعهد الذى يتوافر له من الأفراد العدد الكافى بحيث لا يتعرض المشروع إلى نوع من الاختلال يكون أقدر على استيعاب المشروع باتزان لايتوافر لمعهد صغير . هذا مع الاعتراف بأن استيعاب عدد كبير من أعضاء البحث الجدد لا يكون دون مشكلات فى أى نظام اجتماعى ، وذلك بالإضافة إلى أن تدبير العناصر المعاونة مثل هيئات الاختيار والمعاونين الكتابيين وغير ذلك يكون أيسر فى هذه المعاهد الكبيرة . ويقابل ذلك أن أساليب التعبئة تبهظها فى المعاهد الكبيرة الرسميات والعمليات البيروقراطية المعوقة . ووجود أفراد يؤدون وظائف متشابهة مقابل رواتب متفاوتة يؤدى إلى عدم الانسجام فى أمثال هذه المعاهد ، وبالتالى فان التوافق فى معدلات الرواتب للمعهد يعتبر أقل سوءا .

المكتبة :

إننا نحس أنه لا يمكن أن يقوم مشروع بحث بتدبير حاجته من المصادر المكتبية محملة على ميزانية البحث ، وبالتالى فان وجود مكتبة تحتوى على الحد الأدنى الواجب من أولى العناصر المرغبة فى انتخاب معهد معين لإجراء البحث .

الحيز الذى تشغله الادارة :

بينما يمكن استئجار مكان يتسع لمقر إدارة البحث إلى جانب المعاهد فان قيام المعهد بتدبير التجهيزات اللازمة لهذا المقر يعبر عن اهتمام المعهد بمشروع البحث . وإن توافر الاتساع والراحة فى المكان المخصص أوعدم توافره هو مما يمثل الاختلاف بين العون والتعويق للعمل المنتج .

البيانات الميسرة :

معظم الدول النامية قد حصلت بصورة سريعة على أجهزة جمع البيانات الإلكترونية بما جديدة أومتخلفة بعض الشيء ، وكلاهما فى صالح تيسير عمليات تقديم البيانات والتيسرات الحسابية للمعهد المضيف للبحث ، بحيث تكون هذه البيانات فى متناول المعهد وقريبة منه قدر الإمكان . وفى بعض الأحيان فان بعض الأساليب الأكثر بدائية (التى أصبحت الآن غير صالحة فى معاهد الدول المتقدمة) — مثل بطاقات مفتاح ماكبى ومكعبات القياس والأدراج الحاسبة — قد تعطى الحد الأدنى من التسهيلات الضرورية لأداء جانب معين فى البحث .

سياسة الانحياز :

اخلاقيات مهمة البحث :

لايتصدى أحد لكفالة البحث دون أن يكون له عائد ظاهر وخفى من هذه الكفالة. إن الأبراج العاجية لمبدأ العلم للعلم لم يعد لها وجود ، فاذا كان الكفيل حكومة أومنظمة خاصة لدولة ما تقوم بالبحث فى دولة أخرى فلا بد من إيضاح أهداف البحث لمديرى المشروع لتكون معروفة لهم .

وهذا هو العنصر الأول الذى نريد أن نناقشه . إن عقيدة أى عالم محترف يجب أن تعلو على وظيفته . فاذا استخدمت نتائج أى مشروع بمعرفة إحدى الحكومات لقلب الأوضاع فى دولة أخرى فاننا نحس أنه مما يتنافى مع الأخلاق أن يزج العالم بنفسه فى هذا الشأن ، وأى عالم يشارك عن وعى فى مثل هذا المشروع يعتبر خائنا للقانون العالمى الذى دعى على أساسه . وهو بالتالى يتنكر لواجبه الوظيفى ويعرض التعاون المستقبل فى البحث بين البلدين للخطر .

ونحن نشير بالطبع هنا إلى الفضائح الكبرى مثل فضيحة مشروع كامياوت[1] . ولكن الغرض أبعد مما يعنيه مشروع كاميلوت . فمن أصول بحوث المشكلات الموجهة أن تتصل بأمور ذات صلة بالسياسة العامة بصورة تتجاوز ما يمكن أن يدركه العلماء ،

(١) سلفرت

ومن قبيل ذلك البحث عن وسائل انتشار الاختراعات أو المبتكرات الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من الدراسات التى تجرى فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى تعود نتائجها بصورة واضحة على الفرد بصفته صاحب عمل أو مصدر لقرار أو صاحب السلطة فى اتخاذ هذا القرار .

وعند امتداد هذا البحث إلى دول أخرى بواسطة الأمريكيين إلى حد ما، وبمساعدات أمريكية مادية وسياسية ، فان هناك احتمالا واضحا فى استغلال الإطار الثقافى لهذه العلاقة إلى الموقف الذى يصبح فيه موظف الحكومة أو الوكالة فى الواقع صاحب القرار بالنسبة لقبول هذه المبتكرات أو الاختراعات . إن هناك تساؤلا صغيراً فى الهند مثلا ، فان العاملين فى التنمية الاجتماعية يقومون بالإشراف على توزيع المعونات الزراعية الحديثة على الفلاح ، ومع ذلك فلم توجه إلا دراسات قليلة إلى دور هؤلاء العاملين فى اتخاذ القرارات . وكان التركيز بوضوح على دور الفلاح . ومن الصعوبة تحديد طريقة طرح مشكلة البحث أو اختيار الدراسات البديلة التى تجعل الباحث يتخذ موقفاً حتميا فى سياسة البحث . وإذا ظل الموقف متضمنا هذه الصعوبة فسيكون هناك داع لاهتمام علماء الاجتماع . ويمكن وضع المشكلة بصورة أخرى إذا قلنا إن الإخفاق فى تقدير العوامل المتغيرة يمكن أن ينسب إلى الخطأ البشرى . ولكن الإصرار على الإخفاق فى تقدير هذه العوامل يمكن أن يتحول إلى لون من التشكك فى القيم الشخصية أو القومية للباحث وهو أمر غير مرغوب فيه .

عدم المساواة فى معاهد البحث :

إن نمو أقسام البحوث الاجتماعية والسلوكية فى جامعات الولايات المتحدة قد بلغ فى الجيل الماضى مبلغا كبيرا . ولايوجد بلد آخر سواء فى أوربا أو فى الدول النامية يمكن أن يناظر هذا النمو الجبار . وبالتالى فانه فى الوقت الذى تقوم فيه معاهد مشتركة فى معظم دول أوربا يمكن أن تكون مماثلة فى الحجم ، فان معظم الجامعات أو الأقسام فى جامعات الولايات المتحدة تجعل من أمثالها فى الدول النامية أقزاما بالمقارنة . وعلى سبيل المثال فان قسما لعلم النفس فى الولايات المتحدة يمكن أن يضم من أعضاء

البحث ما يساوى عشرين من أقسام علم النفس فى دولة نامية بأكملها : وفى هذه الحالة فان التفوق العددى والعقلى لا يمكن إلا أن يكون واضحا . والمشروعات مثل دراسات هارفارد فى الثقافة التصنيعية واقعة تحت رقابة جامعة هافارد لدرجة تجعل فائدتها للأفراد واضحة ولكنها لاتساعد على نمو المعاهد(١) الأخرى .

من الذى يراقب ؟

كل مشروع فى الحقيقة وبالضرورة هو عملية نوعية قصيرة المدى تحتاج كما نحس إلى الرقابة على الأموال وعلى تعيين وفصل العاملين وتدبير المركبات والأدوات الخاصة بالبحث . وفى المنظمات الكبرى للبحوث فان أمثال هذه المتطلبات تتوافر فى نطاق الهيكل التنظيمى لها . ولكن فى معظم الدول النامية فان المعهد المضيف بثقل كاهله أو يبهظه مختلف أوجه النقص فى الأفراد أو المعدات وتتطلب رقابتها منه قدرا معينا إضافيا . ونحن نحس تفهما واقعيا وأمينا لمقدار الحاجة إلى ما تضيفه المعاهد المشاركة فى المشروع من الإمكانات وإلى قيمة كل ما يرد من شروط أو قواعد فى الإتفاق أو العقد المبرم لهذه المشاركة . وكثيراً ما تكون بيروقراطية الإجراءات التى يضعها الكفيل عائقا كبيراً فى سبيل المرونة المرغوبة .

الازمات الوطنية :

يحتاج البحث الاجتماعى إلى درجة معينة من الاستقرار السياسى حتى يتم ويكلل بالنجاح . وعلى الرغم من اختيار ثلاث دول من أنسب الدول النامية فى أمريكا الجنوبية وإفريقيا وآسيا لإجراء دراسة موحدة فان تغيرات أساسية قد وقعت فى الدول الثلاث أثناء إجراء الدراسة(٢)، ومن حسن الحظ أن الأزمات لم تؤد إلى إخفاق البحث بالكامل إلا فى منطقة واحدة . فاذا كان المعهد المضيف مهتما بالبحث وقادراً عليه فانه حتى فى حالة الحاجة إلى استبعاد الخبراء الأجانب فان المشروع المفيد حقا يمكن أن يتم دون معوق بمعرفة المعهد المضيف ، وتكون المخاطر رغم ذلك قائمة :

(١) دافيد سميث وأليكس انكلز القياس الاجتماعى (١٩٦٦)

(٢) انظر ايفريت . م . روجرز « استخدام المخترعات فى المجتمعات النامية »، ميتشجان (١٩٦٤)

اقامة معهد :

المقومات :

التدريب :

يقوم أى مشروع من مشروعات البحث باعداد نوعين من أنواع التدويب القصير المدى ، فهو يقوم أولا بتدريب عدد معين من الباحثين الميدانيين فى أثناء البحث نفسا على عمليات البحث فى مجالات معينة مثل تصميم الاستبانات ، وجمع البيانات ، ووضع مفاتيحها ، وتحليل البيانات ، وترجمة الإحصاءات ، وكتابة التقارير . وبالاختصار فان المشروع يزودنا بمجموعة رفيعة المستوى من الكفاءات الفنية فى البحث.

ويمكن استغلال هذه المجموعة بطريقة أفضل فى مجال التدريب بالتوسع فى كل مرحلة من مراحلها بتقديم المحاضرات والشروح مع المعينات السمعية والبصرية إلى كل أعضاء هيئات العاملين فى المعهد المضيف . ويمكن أن يعطى المساعدون فى البحث العاملين فى المشروع منهجا فى تحليل واستخدام البيانات المتاحة فى البحث لأغراض الدراسة الخاصة بتحضير درجات الماجستير أو الدكتوراه :

والنوع الثانى من التدريب هو اختيار مساعدى البحث للتدريب الراقى وإيفادهم للدولة الكفيلة لإتمام الشهادات العليا مستخدمين حصيلة البحث الجارى فى الإعداد لهذه الشهادات .

تزويد المعهد :

إن هيئة البحث سواء الوطنية أو الأجنبية المعينة لإجراء مشروع معين تعتبر تدعيما للمعهد المضيف خلال فترة إقامتها به : ويمكن استخدامها لمشروعات بحوث أخرى، والاستعانة بها فى التدريس بالمعاهد المضيفة ، وعندما يتم البحث فان هيئة البحث من الوطنيين يمكن إذا أثبتت جدارتها وقدرتها البارزة أن تدخل فى عداد هيئة العاملين الأصليين بالمعهد.

زيادة التيسيرات :

إن مشروع البحث يمكن أن يضيف إلى كافة أقسام المعهد . فنتيجة للعمل على استكمال مادة البحث يمكن استكمال أوجه النقص فى مكتبة المعهد عن طريق الشراء أو الإهداء ، كما يمكن استكمال الأدوات الإضافية اللازمة للمعهد كالآلات الحاسبة وآلات الاستنساخ والمركبات وما إليها عن طريق الشراء.

والمشروعات الطويلة الأجل يمكن أن تتضمن فى ميزانياتها ما يسمح بإقامة أبنية إضافية مما يوسع رقعة المعهد المضيف . وهذا يتيح للمشروع مجالا أكثر استقرارا للعمل، ويخفف من تحميل المشروع على إمكانات المعهد المضيف.

الاستراتيجيات أو التدابير :

اخيراً فاننا سنناقش الاستراتيجيات أو التدابير الواسعة التى بمقتضاها يمكن الاستفادة من الآثار المترتبة على مشروعات البحوث القصيرة الأجل والطويلة الأجل . وكذلك مناقشة مزايا التركيز على المشروعات الطويلة الأجل لإقامة المعاهد وإعداد الهيئات العاملة فيها لفائدة مشروعات المستقبل فى البحوث القصيرة الأجل .

لقد عددنا كيف يتضمن تنفيذ أحد مشروعات البحث تدريبا لعدد من الأفراد وتدبيراً لعدد من العاملين وزيادة فى بعض المعينات . وهذا فى الواقع أكثر مما كانت تستطيع المعاهد المشاركة أن تلتزم بتدبيره لأى مشروع بحث منفرد تقوم به .

فهل هذا يكفى ؟ الآن وقد فرضت الرغبة فى التنمية سعة فى الأفق تتجاوز الفهم أو التصور فكم من مشروعات البحث الجديدة تكون جاهزة للمبادأة فى الجيل اللاحق ؟

فى إطار علم الاجتماع فى المعارف أو العلوم نتساءل عن وجود استراتيجيات قادرة على مزيد من النمو العلمى، فإننا كعلماء ممارسين لسنا أنانيين فحسب بالنسبة لاعتقادنا فى نمو العلم ، ولكننا أيضا مشاركون فى المعدلات العالمية للتصرف البشرى ، ونحن الرعيل الأول من علماء الاجتماع الذين ستتاح لهم الفرصة للاختيار عالميا . وبهذا المعنى فاننا

تبدو أشبه بالباحثين عن الذهب ينقبون بحماسة شديدة عن المعرفة ويحددون المعالم فى أرض تتسم بالخير ويحصلون ، بالجهد على الباحثين الوطنيين ويصنفون الوظائف وينشئون قواعد اللعبة على مر الزمن ، ولكن الشبه هنا يتضاءل لأنه على خلاف البحث عن الذهب فان المعرفة العلمية ليست منبعا محدودا . وكما يقول أينشتين « كلما علوت هذا الجبل اتسعت أمامك آفاق الرؤية » .

النحو المؤثر لمعاهد البحث :

طبقا لمصطلحات الاستراتيجيات الوسطى نجد أن اطراد النمو الصحى فى بعض المعاهد النوعية سيكون له أفضل النتائج العاجلة ، وحتى لوكانت المعرفة العلمية ليست محدودة فان مجال الاستطلاع محدود . ولقد ناقشنا مما سلف الندرة فى الأشخاص المدربين سواء فى الدول المتقدمة أو النامية . والمنافسة بين العلماء للحصول على المال والمواد تجعل التخصصات الضرورية للبحوث بالغة الندرة .

فإذا عدنا لأكثرها ندرة ، وهو العالم الاجتماعى المدرب ،نجد أن الجغرافى الوطنى لا لم يكن لازما لرسم خريطة إفريقيا . ولكن فى علوم الاجتماع فان أنواعا من الدراسات البدائية للسكان والمسح السطحى للأخطار تجعلنا نتوقف ونتساءل أمن الممكن أن يقوم علم السلوك دون توفر العلماء الوطنيين أو يمكن أن يبنى بدونهم . ومن المعرفة المتاحة الآن فإننا نعتقد أنه من الأجدى بناء معاهد العلوم فى محيط من العاملين الوطنيين.

إذ أعطينا معهداً مقاما فى دولة نامية — كحد أدنى لاحتياجاته فى تقديرنا — عدداً يتراوح بين خمسة عشر وعشرين من خبرة علماء السلوك الوطنيين المنتجين ،ومعهم أسباب التيسير ، فان مثل هذا المعهد يصبح قاعدة للنمو للبحوث المشتركة . وبمعنى آخر فان إعطاء مثل هذا المعهد مزيداً من الإعانات السريعة يمكن أن يؤدى بتراكم استخدامها فى هذه المعاهد إلى نموها لتصبح منظمات عالية الإنتاج .

وهناك لون من الفوارق بين الوطنيين والأجانب ، فكم من الخبراء الأجانب يمكن أن

تستوعبه إحدى المنظمات؟ نحن نعتقد أن ذلك أمر يجب تركه للوطنيين . وإن تكن نسبة العوارض مرتفعة فى مثل هذه التجارب ، فهذا أحد مخاطر النمو العلمى .

التأثير على اتجاه المهنة :

فى المراحل الأولى لنمو إحدى المهن بالدول النامية يتدرب معظم أعضاء هذه المهنة فى الخارج . إن علماء الاجتماع ما زالوا يؤلفون مجتمعا صغيراً ، وبالتالى يمكن أن ينظر إليهم على أن لهم نظاما اجتماعيا خاصا .

وبالنسبة لعلوم السلوك فان الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت الآن المورد الكبير للمهارات فى هذه العلوم . وبالنظر إلى مركز الصدارة الذى تحتله الولايات المتحدة فسيستمر لها التأثير الواضح فى صياغة العلوم الاجتماعية فى العالم . ولكن مع تطور المهنة فان نسبة متزايدة من علماء الاجتماع يمكن تدريبهم محليا .

والسؤال هنا عن الدور الذى يمكن أن يلعبه أى مشروع بحث اجتماعى نوعى فى التأثير على نمو المهنة .

أولا: أن المشروع يمكن أن يوفد عدداً من أبناء الدولة المضيفة على منح إلى جامعات الدول المتقدمة للحصول على ما تعتقد أنه تدريب أعلى . وطبقا لما يجرى فى هذا الشأن لا يعود بعض الطلبة الناجحين إلى وطنهم ، أما البعض الآخر فيعودون ليزيدوا فى مجموعة المهنيين الذين تعلموا فى الغرب .

ثانيا : إذا أقرت الاستراتيجية الطويلة المدى بناء معهد لعلم السلوك فانه يمكن تدريب الوطنيين فيه لاستكمال دراساتهم لمرتبة الدكتوراه . إن الكم والنوع اللذين سيتحققان للعناصر الوطنية سيؤثر تأثيراً مباشراً على نمو المهنة . وفى هذا الصدد فان المعهد الوطنى ذا المستوى الرفيع سيؤدى إلى إعطاء أوفر فى مجال المهنة أكثر مما يحققه أى معهد أجنبى . وفى معظم الدول النامية فان معهداً واحداً ذا مستوى رفيع يتخرج فيه اثنا عشر من حملة الدكتوراه سنويا مثلا يؤثر بعد انقضاء جيل واحد تأثيراً واضحا على المهنة .

ثالثا : من خلال هذا المعهد فان المؤثرات والحلقات التى تعقد لتجمع شمل أصحاب المهنة من ذوى النشاط فى حقل معين هى مما يؤثر تأثيراً بالغا على المهنة . وإن من الظواهر للانفصال العلمى عدم توافر اللقاءات المهنية الجيدة القيادة . وفى بعض الدول النامية تعلو الشكوى من كثرة المحاضرات والحلقات القصيرة جداً فى القيادة ولكن معظم مهن العلوم الاجتماعية فى الدول النامية غير جيدة التنظيم وليس لها لقاءات منتظمة يحس فيها المهنيون بأهمية المشاركة أو جدارتها .

التعليم: أداة للتكامل الاجتماعي في المجتمعات النامية

« من الواضح انه يمكن النظر الى التعليم النظامى على أنه قوة اجتماعيـــة من بين قوى اجتماعية أخرى مثل الأسرة والمهنة وغيرهما . غير أن وظيفته التكاملية من حيث كونه قــوة اجتماعية لا تعتمد بالضرورة على قيمته كوسيلة للمطالب التربوية الخاصــة بالتركيب الوظائفى فى المجتمع » .

تدور معالجة التعليم هنا فى إطاره كأداة للتكامل الاجتماعى تحت رؤوس أربعة من حيث كونه : (أ) مكانة للفرد . (ب) ونظاما للترتيب الاجتماعى . (جـ) ومكانة للمجتمع . (ذ) وعملية تنشئة اجتماعية . (ويحذر الكاتب من ربط التعليم بالتكامل المجتمعى ، مشيراً فى ذلك إلى أن هذا من شأنه – إذا تحقق له الإجماع – عزل المجتمع القومى عن النظام الدولى) .

يحاول هذا المقال تقديم صورة منسقة لبعض الجوانب النظرية الرئيسية لما يوجد من علاقات بين التعليم والتكامل الاجتماعى فى المجتمعات النامية . وقد ظهر مغزى هذه الجوانب – أساسا – نتيجة للبحوث التى أجريت فى أمريكا اللاتينية . ومع ذلك يشعر الكاتب بأن كثيراً من هذه الجوانب ينطبق كذلك على بلاد نامية أخرى توجد خارج

بقلم : بطـــرس هيـــنتز

أستاذ علم الاجتماع ومدير معهد العلوم الاجتماعية بجامعة زيورخ . وقد شارك فى عدد من بعثات اليونسكو الى أمريكا اللاتينية بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٥ . وكان مديرا وأستاذا لعلم الاجتماع فى كلية العلوم الاجتماعية فى سنتياجو بشيلى . وله عدد من المؤلفات والكتب باللغة الألمانية التى تعالج موضوعات كثيرة مثل التعصب الاجتماعى والنظرية الاجتماعية ، والأحداث الجانحين ، واجتماعية المدارس ، كما أن له مؤلفات بالأسبانية .

ترجمة : د . محمد الهـادى عفيفى

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية بكلية التربية بجامعة عين شمس . له عدد من المؤلفات فى فلسفة التربية واجتماعياتها واقتصادياتها ، ومنها « التربية والتغير الثقافى » ، و « أصول التربية » .

منطقة أمريكا اللاتينية . ولهذا فان القصد من هذا المقال هو بيان ما تتسم به هذه المشكلة من تعقد . هذا التعقد الذى لا يمكن إدراكه إلا إذا حاولنا تفهم العناصر المختلفة للمعرفة المتوفرة لدينا . وليس معنى هذا — بكل تأكيد — شمول القائمة التى تحتوى على الميادين المتصلة بهذه المشكلة ، حيث توجد مشكلات أخرى كثيرة تتكافأ فى أهميتها مع هذه المشكلات التى سنشير إليها . ومع ذلك يمكن معالجتها على مستوى « أقل تجريدا » من هذا المستوى الذى نأخذ به هنا فى هذا المقال .

ونحن لا نفترض أن التعليم لا بد أن يكون — بالضرورة — أداة للتكامل الاجتماعى. فسوف نرى — على خلاف ذلك — أن أثره فى المجتمعات النامية يعتبر موزعا ، ممزقا ، فى كثير من الحالات . ومع ذلك أود أن أضيف مباشرة أن هذه الآثار غير المرضية قد ترتبط أو لا ترتبط إيجابيا بعملية التنمية ، وقد تكون أو لا تكون « وظيفية »

فيما يتعلق بقيمة من قيم المجتمع ، وهى ما نسميها بالتنمية ، بما تشمله من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية . وقد يصعب مناقشة هذه الآثار على نحو سليم فى مقال قصير كهذا . ولكننا لابد أن ندرك — على أية حال — أن التكامل الاجتماعى لا ينطوى بالضرورة على ظروف مواتية للتنمية ، والعكس صحيح . ولهذا سنناقش التعليم باعتباره (أ) مكانة للفرد . (ب) ونظاما للترتيب الاجتماعى . (ج) ومكانة للمجتمع . (د) وعملية تنشئة اجتماعية .

ومن الواضح أن للتعليم معانى مختلفة تحت هذه العناوين الأربعة ، إلا أنها جميعا تجتمع فى نمط تنظيمى نطلق عليه اسم التعليم الرسمى أو النظامى . فالتعليم باعتباره (أ) و(ب) و (ج) لا يستطيع أن يوجد بدون هذا النمط التنظيمى .

التعليم من حيث كونه مكانة للفرد :

يشارك الفرد فى المجتمع عن طريق مكانته فيه . وبهذا المعنى يتصل التعليم — وهو يحدد مكانة للفرد — بالتكامل الاجتماعى .

فنحن إذا صنفنا مراكز الأفراد فى أى مجتمع نام فى مجموعتين : حديثة وتقليدية ، أصبح علينا أن نربط التعليم بالمجموعة الحديثة بصفة عامة . ولهذا التصنيف — فيما يبدو — مغزى فى المواقف أوالمجتمعات التى نسميها نامية . فهو يفصل بين نوعين من المراكز على أساس الفرد الاجتماعية واعتبارها معيارا — وهو الأمر الذى تقبله الأغلبية الساحقة فى المجتمعات النامية ، كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية . فالمراكز التى توصف بأنها حديثة عصرية توفر فرصة لآمال نحو مستقبل أفضل عند النظر إليها فى ضوء التنمية كقيمة من القيم . فمن شأن هذه النظرة جعل الفرد مشاركا حقيقيا أوبصورة رمزية فى مجتمع يتمكن فيه من أشباع حاجاته الحقيقية على نحو أفضل . ثم أن تنميط الاختلاف بين هذين النوعين من المراكز ، يعنى أن من يشغل مركزاً حديثا قد يشتق قسطا ملحوظا من الرضا والاشباع ، حيث يتطلع اليه كثيرون ممن لايتمتعون بهذا المركز ، طالبين مشورته ، ناظرين اليه على أنه يملك إمكانيات القيادة .

وينطبق هذا على التعليم بوجه خاص . فهو يشير بصورة مهذبة إلى أن مثل هذا المركز قد يستمر رمزاً مادام يتعذر وجود عالم أفضل يشارك فيه الأفراد الذين يتمتعون به . غير أن ذلك لايعنى إعاقة هؤلاء الأفراد عن تمتعهم بمكانة اجتماعية حقيقية وبقوة تأثير على غيرهم . ومن هنا يمكن أن نقول على جزء مشكلتنا العامة التى نحن بصددها — إن التعليم قد يفتح أمام الفرد بابا يؤدى به إلى القطاع الحديث فى المجتمع ، أو أنه على الأقل يمثل مشاركة رمزية من جانب الفرد فى عالم أفضل لم تتحقق صورته بعد . وبعبارة أخرى ، فإن التعليم قد يكون رمزاً هاما لمكانة الفرد ، إلا أن هذا لايحقق فى حد ذاته ، التكامل بين الأفراد الذين يحصلون عليه وبين المجتمع الذى يعيشون فيه . غير أنه من ناحية أخرى ، قد يتحقق التكامل بينهم وبين صورة مجتمع ناشىء لم يكتمل بناؤه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

واعتبار التعليم أداة لتحديد مكانة الفرد لايعنى بالضرورة اعتباره مبدأ جديداً من المبادىء التى يقوم عليها ترتيب الأفراد اجتماعيا أواعتباره معيارا اجتماعيا يوضع بمقتضاه الأفراد فى أحد المجموعتين الكبيرتين : التقليدية أو الحديثة . فكثيراً ما يعتبر الوضع الريفى أوالحضرى ، عاملا محدداً لمراكز الفرد فى المجتمع بصفة عامة ، ومن ثم يعتبر أكثر أهمية مما يوجد بين الأفراد من فروق تعليمية .

فالتعليم ، وهو يعبر عن مركز الفرد ومكانته ، إنما يعبر عن مركز واحد من مراكز أخرى ، قد يكون لها نفس الوزن فى تقرير الوضع الاجتماعى للفرد . ويصدق هذا بكل تأكيد بعد أن تكون التنمية قد مرت خلال مراحلها الأولية . ولهذا السبب ، ينبغى النظر إلى معنى التعليم فى إطار الشكل العام لمركز الفرد أوفى إطار مجموعة المراكز التى يشغلها . ومن ثم ، نرى دراسة هذه المشكلة من زاوية عملية دينية : « أى كيف تؤثر عملية التنمية بالمعنى الاحصائى — على العلاقة بين الأشكال العامة للمراكز التى يشغلها الفرد ؟ وقد تكون النقطة المرجعية هنا هى التوازن بين مراكز الفرد على مختلف المستويات ، منظوراً إلى هذا التوازن من الناحية الاجتماعية . فأدركنا لهذه النقطة يبين لنا أن التنمية تؤدى — باعتبارها عملية دينمية — إلى نوع معين من عدم

التوازن بين المراكز التى يشغلها الفرد ، وقد تكون المكانة التعليمية فيها عاملا مؤثراً بالنسبة لدخله ، بل وبالنسبة لوظيفته فى كثير من الحالات . وبعبارة أخرى ، يوجد كثير من الناس يشعرون نظير مستوى تعليمهم بأحقيتهم فى الحصول على دخول أعلى مما يحصلون عليه بالفعل . وعلى ذلك فانه يمكن اخضاع التوازن الاجتماعى بين المراكز للتحديد والمراجعة باستمرار ، وبالتالى يمكن تجنب وصف التشكيلة العامة لهذه المراكز بأنها غير متوازنة . فنحن لانستطيع – على سبيل المثال – أن نفترض ببساطة إهمال المستويات المتغيرة للدخل والتى تقابل المستويات التعليمية ، وذلك بمجرد تحديدنا لأنواع التوازن . ولهذا السبب ، نصر على وجهة النظر الدينمية التى تسمح لنا بتصور أنواع التكيف الناقصة .

ونحن نفترض تكاثر أنواع عدم التوازن التى سبقت الإشارة اليها كاتجاه من اتجاهات عملية التنمية ، وذلك مقابل ما نجده اليوم من الاتجاهات الحديثة السائدة فى عمليات التنمية بالبلاد المتقدمة .

ويتضمن عدم التوازن فى المركز بالتعريف السابق ، إشارة إلى التوازن بتعريفه الاجتماعى . وإذا قبلنا هذا التعريف ، فاننا نرى أن عدم التوازن فى الأشكال العامة للمراكز سيتضمن نوعا من الهامشية الاجتماعية يشعر بها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز . ومن ناحية أخرى ، فان تحقيق التوازن بين هذه المراكز سيحدد على وجه دقيق اختفاء مثل هذه الهامشية أو وجود التكامل الاجتماعى .

وكثيراً ما يرتبط هذا النوع من الهامشية بتفسير خاص فى ضوء المعانى المجتمعة أى فى ضوء ما يصنعه المجتمع من تميز . فالمراكز الدنيا ، تبدو وكأنها منعزلة ومستقلة عما يملكه الأفراد الذين يشغلونها من قدرة على المبادرة . وتشبه العمليات المتضمنة فى هذه المراكز ما نجده من عمليات تفسر لنا أثر التمييز العنصرى والعرقى فى المجتمعات المتقدمة . غير أنه ليس من الضرورى أن تصاغ المشكلة فى ضوء التمييز بين الجماعات ، أو فى ضوء التقسيمات الاجتماعية التى يتمتع أفرادها بنوع واحد من التعليم . إذ ينبغى

أن تصاغ فى ضوء وضع الأفراد وما يوجد بينهم من اختلاف من ناحية الجنس والثقافة والأصل الاجتماعى . فقد يشعر الأفراد الذين يتمتعون بمستوى تعليمى واحد ، أو ينتسبون إلى مجموعة تعليمية واحدة ، بأنهم يحصلون على أجور أقل مما يستحقونه منها على أساس مستوى تعليمهم . ومن ثم يقتنعون بحقهم فى نصيب أكبر من الدخل القومى . وفى دعواهم هذه ، يشيرون إلى أن غيرهم يحصلون على نصيب يتجاوز الحدود المعقولة . وينشأ مثل هذا الموقف بسهولة عند عجز البناء الوظائفى عن استيعاب ما يقدمه التعليم من أفراد وصلوا إلى مستوى معين من التعليم . وهنا يمكن أن ترجع ظاهرة عدم الاستيعاب هذه إلى عاملين ، أولها : زيادة الإنتاج التعليمى بالنسبة إلى المؤهلات المطاوبة للوظائف القائمة والموجودة بالفعل ، وثانيهما : عزوف بعض الأفراد عن قبول الوظائف التى لا تحتاج إلى المستوى الذى وصلوا اليه . ومن ثم قد يزيد هذا الموقف التنافس على العدد القليل من الوظائف التى تتطلب هذا المستوى التعليمى ، مما يؤدى إلى هبوط قيمة المكافآت المرتبطة بها . ويترتب على هذا كله ظهور عدم توازن بين التعليم والدخل ، وليس بينه وبين الوظيفة .

التعليم من حيث كونه نسقا للترتيب الاجتماعى :

ربطنا التعليم عند هذه النقطة بالترتيب الاجتماعى بصفة عامة ، فقد افترضنا أولا ، وجود نسق غير متمايز للترتيب الاجتماعى يقسم الأفراد ويرتبهم وفق قبولهم للقيم العصرية . وافترضنا ثانيا وجود نسق متنوع للترتيب الاجتماعى يميز بين مختلف النظم الهرمية للمراكز وينسب لها أوزانا متكافئة . غير أننا الآن ، نسقط من اعتبارنا الافتراض بوجود أوزان متكافئة ونفترض بدلا من ذلك أن أحد النظم الهرمية له من الوزن مايعتبر أعظم بكثير مما لغيره من النظم . فمن المشهور أن المجتمعات الجماعية تميل إلى تأكيد النظام الهرمى للمكانة السياسية . ونعرف أيضا أن الأوزان التى تخصص للنظم الهرمية المختلفة قد تختلف من قطاع إلى آخر وذلك فى نطاق المجتمع الذى يأخذ بالنسق المتمايز للترتيب

الاجتماعي . ولهذا قد ترى بعض القطاعات فى هذا المجتمع أن أحد المكانات الهرمية أكثر أهمية من غيرها .

والمكانة القائمة على العضوية فى تنظيم ثورى قد تكون من هذا النوع ، حتى وإن لم يتمتع هذا التنظيم بحق شرعى للمشاركة فى النظام السياسى القائم . ومن ناحية أخرى ، فقد يحدث أن يؤدى تكاثر أنواع معينة من المراكز العصرية دون غيرها، إلى ارتفاع نسبي فى أنواع مقابلة من المراكز ، وكذلك إلى ظهور نظام فرعى فى هذا القطاع من قطاعات المجتمع والقابل إلى التوسع . وهنا يمكن أن نلاحظ بسهولة أن التعليم فى كثير من البلاد النامية ، قد يكون له هذه الصفة الطبقية ، وأنه قد يصبح نظاما منعزلا عن بقية المجتمع ويميل إلى إنتاج ايديولوجية نمطية تعكس فى وضوح الأساس التكوينى الذى يقوم عليه وذلك نتيجة ما يجده من الجماهير من اهتمامات متميزة ومتنوعة فى تطلعها إلى مجتمع أكثر عصرية . حقا إن مثل هذا النوع قد يمتص قدراً كبيراً من أنواع التوتر التى يعيشها الأفراد والتى يعبر عنها فى التركيب الاجتماعى ما يسمى بعدم التوازن فى المراكز . وعلى ذلك فإن هؤلاء الأفراد الذين يلتزمون هذا النظام ويتطابقون معه هم الذين يحلون مشكلاتهم بتخصيص أوزان غير متكافئة لنظامه الهرمى الداخلى .

ومع ذلك ، فإن امتصاص التوترات التى يشعر بها الأفراد عن طريق هذه النظم التعليمية يعتبر محدوداً ، بمعنى أن ما يمتص منها لايتجاوز حدا معينا ، ومن ثم تبدو قدرة التعليم فى هذا المجال أقل بكثير من قدرة الأحزاب السياسية التى تساند التغير الاجتماعى وتشجعه ، فإذا كانت الأيديولوجية تميل إلى مساندة النظام القائم ، تعمل هذه الأحزاب السياسية على استيعاب المعارضات الموجهة ضد ما يوجد فى التركيب الاجتماعى من توترات . ولكن على الرغم من هذا الاتجاه العام فمن المعروف أن التعليم العالى يضم فى أيديولوجيته مثل هذه المعارضات ، ويصبح بذلك قوة سياسية تهتم بها الحكومات وتعتمد عليها .

ومن الملامح الرئيسية لهذه النظم الفرعية المتمايزة والمرتبة اجتماعيا ، قوتها الداخلية

وهيبتها الاجتماعية . وبعبارة أخرى فإن طبيعتها المرتبة والمتسقة لاتولد — فى أحيان كثيرة — توترات على المستويات الدنيا . ولكى نفهم الاختفاء النسبى لهذه التوترات ، يبدو من الضرورى أن ندرك أن أساس ظهور هذه النظم يوجد فى فرص موضوعية مختلفة تتيح الحركة إلى أعلى وسط النظم المختلفة ، وخاصة بين البناء التعليمى والبناء الوظائفى . وهذه الفروق بين هذه النظم يدركها بوضوح أعضاء الطبقات الدنيا فى المجتمع . ومن ثم فإن المشكلة لاتكمن فى وجود فرص جيدة تحرك إلى أعلى فى نطاق القطاع التعليمى بصورة مطلقة ، وإنما فى وجود اختلاف جذرى وأساسى بين هذا القطاع وغيره من القطاعات ، كالاختلاف بينه وبين البناء الوظائفى . وهذا يفسر التمسك الشديد بالتعليم ، باعتباره نظاما طبقيا من جانب هؤلاء الذين يشغلون الكوادر الدنيا فيه .

وإذا صح هذا القول، فإننا قد نستطيع مواصلة المناقشة لنفسر بهذه المعانى ما نلاحظه فى كثير من الأحيان فى البلاد النامية ، وهو اعتقاد المتعلمين فيها وافتراضهم أن من حقهم قيادة الجماهير غير المتعلمة . وعلى وجه التخصيص يمكن أن تفسر عدم ظهور مقاومة بين غير المتعلمين للمثقفين بعكس ما يقال عن اتجاه الطبقات الدنيا فى البلاد المتقدمة . ويمكن أن نلاحظ بطبيعة الحال أن الشروط اللازمة لهذه القيادة والمرتبطة بالبنية الاجتماعية ، لاتتوفر دائما فى البلاد النامية . وذلك لعدم وجود هذه الفروق السابقة التى توجد بين الفرص الخاصة بالتحرك إلى أعلى بين التعليم والوظيفة من ناحية ، ولعدم وجود اهتمام من جانب المتعلمين لقيادة غير المتعلمين من ناحية أخرى . وقد يرتبط هذا الفتور نحو القيادة بفروق كبيرة فى الدخل بين المتعلمين وغير المتعلمين . ومع هذا كله فإن أوضاع البنية الاجتماعية التى أشرنا إليها توجد فى كثير من الأحيان فى تلك البلاد النامية التى تنتمى إلى المجموعة العريضة المتوسطة فى المجتمع الدولى .

ويمكن أن نقول فى ضوء مشكلتنا الرئيسية الخاصة بالتكامل الاجتماعى ، أن وجود النظم الفرعية المنعزلة نسبيا والقائمة على المكانة التعليمية ، يمثل ظاهرة من ظواهر التكامل

الجزئى الذى يرجع فى أسبابه إلى التعليم ، وهو تكامل جزئى لأنه يشير إلى هذا النظام الاجتماعى الفرعى الذى يعتبر غير متكامل مع بقية المجتمع . فالتعليم من ناحية يبنى روابط قوية بين كثير من الأفراد ويمنعهم من أن يصبحوا منعزلين بحكم تأثيره كنظام فرعى ، غير أنه من ناحية أخرى ونتيجة لهذا أيضا يساعد الأفراد على أن يكونوا شركاء فى عمية التفكك الاجتماعى . ويعبر هذا التفكك عن نفسه فى ضعف الرابطة بين التعليم وبين مطالب البناء الوظائفى القائم أو المنتظر . وبعبارة أخرى فان التعليم كثيراً ما يظهر وكأنه لا يرتبط بالمهارات التى تفرضها حاجات البناء الوظائفى ومطالبه .

التعليم من حيث كونه مكانة مجتمعية :

يمكن النظر إلى التعليم لا من حيث مكانة الفرد فقط ، بل كذلك من حيث تعبيره عن مكانة الوحدة المجتمعية . ومن ذلك على سبيل المثال تعبيره عن مكانة المجتمع القومى. إذ يبدو أن التعليم يعتبر من أكثر العوامل أهمية فى تقرير وضع المجتمع وسط المجال الدولى . وهو فى ذلك يشترك مع عوامل أخرى كدرجة التحضر التى يكون عليها هذا المجتمع ،ومتوسط دخل الفرد إلى غير ذلك من العوامل . وهذه العوامل أو المراكز التى تتوفر للمجتمع تكون مجموعة مترابطة تعبر عن الجوانب المختلفة التى نسميها تنمية . وإلى جانب هذه المجموعة توجد مجموعة أخرى تشمل عوامل ذات طبيعة وصفية مثل مساحة الأرض ومجموع السكان ، فضلا عن الناتج القومى والقوة العسكرية والقدرة الإنتاجية فى ميدان العلوم إلى غير ذلك .

وتشترك الوحدة المجتمعة عن طريق مكانتها فى المجتمع فى النظام الذى تنتمى إليه والذى يقوم على تصنيف معين أيضا . ومن ذلك اشتراك الأمة على سبيل المثال عن طريق مكانتها التعليمية فى النظام الدولى بتصنيفاته وتقسيماته واشتراك المقاطعة أو الإقليم – باعتباره وحدة إيكولوجية فرعية – عن طريق مكانته التعليمية أوغيرها من المكانات فى النظام القومى بتقسيماته وتصنيفاته ، وهكذا . وبعبارة أخرى ، فانه يمكن مناقشة تكامل

هذه الوحدات المجتمعية وغيرها فى ضوء المكانة المجتمعية لكل منها . وتمثل المكانة التعليمية (كما تقاس بمستوى التعليم بين السكان فى هذه الوحدة) إحدى المكانات الهامة التى تكون مع غيرها ما نسميه بالتنمية وما يرتبط بها من قيم .

وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن نطبق على هذه المكانة ما سبق لنا تطبيقه من اعتبارات على مكانة الفرد . فنفرق بين النظم المصنفة اجتماعيا والتى تميز بين مختلف المكانات وما تقوم عليه من تسلسل من ناحية ، وبين تلك النظم التى لايوجد فيها هذا التمييز وإنما تأخذ بتصنيف المكانات إلى تقليدية وحديثه من ناحية أخرى . كما يمكن أن نفرق بين النظم المصنفة اجتماعياً والتى تعطى أوزانا متكافئة لمختلف المكانات ، وبين النظم التى توجد بها نظم فرعية مصنفة تصنيفا طبقيا . وقد يجمع المجتمع الدولى — باعتباره نظاما واقعيا يقوم على الترتيب الاجتماعى للأمم — بين كل هذه التمييزات التى ذكرناها من قبل : فقد يميز بين المكانات التقليدية والحديثة فى وقت واحد ، وقد يعبر عن عدم التوازن بين المكانات الخاصة لمجموعة معينة من البلاد ، وقد يشمل بعض النظم الفرعية المصنفة اجتماعيا والتى تقوم الفروق بينها على المكانة التعليمية . فهناك بلا شك صفات معلنة ترتبط بترتيب الأمم فى النظام الدولى . وتعبر هذه الصفات عن ألوان معينة من التقدم والتخلف بين المكانات المختلفة ، والتى نجدها ونلمسها كلما تدرجنا إلى أعلى فى النظام الهرمى الذى يبدو عليه ترتيب البلاد المختلفة . ويصدق فى هذا على الوحدات القومية الفرعية مثل الأقاليم والأقسام ، وذلك إذا تحكمنا فى المرتبة التى ينتمى اليها المجتمع القومى فى نطاق النظام الدولى .

ويتضح معنى هذه المناقشة إذا نظرنا إلى الأفراد وهم يشتركون فى مركز أوفى مجموعة من المراكز فى وحدة مجتمعية بوصفهم أعضاء فى هذه الوحدة ، وذلك كما هو الحال بالنسبة لمواطنى أمة بعينها ، أو مواطنى إقليم بعينه . فقد يمارس هؤلاء الأفراد على هذا النحو ، المشكلات المتضمنة فى هذه المراكز ، ويتعرضون لها ، ومن ذلك معاناتهم من عدم التوازن فى المراكز ، ومن العزلة النسبية للنظام الفرعى الذى ينتمون اليه . وهم قد يفسرون موقفهم — بصفة خاصة — فى ضوء بعض ألوان التوتر المترتبة على تركيب

هذه المواقف داخل النظام الذى تنتمى اليه وحدتهم فى المجتمع . وقد يشيرون إلى التقدم الحاصل فى المكانة التعليمية باعتبارها دليلا وتعبيراً عن التمييز فى نطاق النظام الدولى . ويعتبر هذا بكل تأكيد أحد أنواع التوترات التركيبية الهامة التى تؤثر على النظام الدولى والتى توجد فى الطبقات الوسطى والدنيا .

ونلاحظ أن أعضاء الوحدة المجتمعية لايتساوون فى إحساسهم وممارستهم للتوترات المتصلة بتركيب هذه الوحدة . فقد يحصل البعض على دخول تقل عما ينبغى لهم الحصول عليه مقابل مستوى تعليمهم . وقد يفسرون ذلك فى ضوء تعصب المجتمع الدولى ضد مجتمعهم القومى ، وقد ينظر البعض الآخر إلى هذه الظاهرة فى ضوء تعصب مجتمعهم القومى ضدهم كأفراد ، وقد يذهب فريق ثالث إلى أن سبب ذلك هو تعصب المجتمع ضد إقليمهم . وقد تتباين الاتجاهات السياسية بين هؤلاء جميعا تبعا لذلك : بين نزعة قومية تتضمن شعوراً طبقيا دوليا سواء كان هذا الشعور يساريا أوفاشيا ، وبين نزعة إقليمية تتضمن شعوراً طبقيا للأقاليم التى تعانى التوترات التركيبية . ولايتسع المقام هنا لمناقشة العوامل التى تساعد الأفراد على رؤية أسباب هذا الموقف.

التعليم من حيث كونه عملية تنشئة اجتماعية :

من الواضح أنه يمكن النظر إلى التعليم النظامى على أنه قوة اجتماعية من بين قوى اجتماعية أخرى مثل الأسرة والمهنة وغيرهما . غير أن وظيفته التكاملية ، من حيث كونه قوة اجتماعية لاتعتمد بالضرورة على قيمته كوسيلة للمطالب التربوية الخاصة بالتركيب الوظائفى فى المجتمع . ولما كان التعليم – كما رأينا – يعتبر فى كثير من الأحيان نظاما فرعيا متميزاً ومنعزلا نسبيا ، ولما كانت علاقته بالتركيب الوظائفى – التى سبق لنا مناقشتها – تبدو فريدة فاننا سوف نركز حديثنا هنا على وظائف أخرى يقوم بها ، بعضها يحقق التكامل وبعضها الآخر لايحققه .

فكثيرا ما يقدم التعليم مجموعة كبيرة من الرموز التى تهدف إلى تعزيز المجتمع القومى عن طريق التلقين السياسى المقصود ، وكذلك عن طريق مقررات المواد الإنسانية التقليدية . وبصفة خاصة عن طريق التاريخ والجغرافية والأدب . وقد تؤكد الايديولوجية المقررة للتعليم الدقة فى تقدير القيم المجتمعية العامة (مثل الخطأ والصواب ، والقبح والجمال ، والصدق والكذب ، ودور المواطن إلى غير ذلك) . وعندما تشكل هذه الوظيفة جزءاً من أيديولوجيته يصبح هذا التعليم أداة من أدوات التكامل فى مجتمع يعتبر مبدأه التكاملى إذاعة قيم معينة . بينما يصبح فى الوقت نفسه أداة من أدوات التفكك فى مجتمع لا يأخذ بهذا المبدأ (مثل المجتمعات الطبقية والاقطاعية) .

ومع ذلك يمكننا أن نذهب إلى أبعد من هذه الاعتبارات العامة ، لتبرز بعض الصلات المعينة والتى تتصل بمجموعة الرموز التى ينقلها التعليم مع بعض المشكلات المرتبطة بتركيب المجتمع .

فى المحل الأول يؤكد الإجماع الذى يحققه التعليم النظامى القيم المميزة للمجتمع القومى مقابل قيم أكثر شمولا وتعميما مثل تلك التى تنطوى عليها عملية التنمية . ويعتبر هذا الاتجاه واضحا فى كثير من البلاد النامية ، حيث يميل التعليم إلى أن يكون قوة فى عزل المجتمع عند نقطة معينة ، وهذا ما يمكن تفسيره على أنه نقص نسبى فى إدراك أهمية القيم المرتبطة بالتنمية والتى تأتى عن طريق النظام الدولى بتقسيماته . ومن ثم فإن ذلك قد يقلل من شأن الخلخلة التى تصيب النظام الدولى فيما يظهر من توترات تكوينية ، كما يقلل من أثرها على المجتمع القومى . وقد يكون هذا كله وسيلة فى أيدى هؤلاء الذين يشعرون بتهديد من تلك النتائج السياسية التى تؤدى اليها هذه التوترات (كما يحدث من جانب أعداء الامبريالية) .

وفى المحل الثانى ، ان الاجماع الذى يتحقق بفضل انتشار الرموز وإذاعتها بمساعدة النظام التعليمى ، قد يؤثر على سكان المجتمع بصورة متباينة . وقد يكون مرجع ذلك ليس فقط استيعاب هذا النظام لعناصر مختلفة من السكان وفق مستوياتهم التعليمية ،

بل كذلك الاختلاف والتفاوت الذى يوجد فى العلاقة بين هذه الرموز والمواقف المختلفة المرتبطة بتركيب المجتمع . فقد تكون الرموز ذات مغزى فى موقف ما ، وقد لاتكون كذلك فى موقف آخر . ويتضح مثل هذا الاختلاف فى تلك المواقف التى تدور حول كل من الحضر والريف . إذ يبدو أن التعليم النظامى بصورة عامة يتجه إلى اشباع الحاجات الناشئة فى إطار الحضر أكثر من اتجاهه إلى تلك الحاجات النابعة والمتصلة بالمحيط الريفى . ويصدق هذا الحكم بطبيعة الحال على البلاد المتقدمة . ولكنه أكثر صدقا على البلاد النامية .

وفى المحل الثالث ، يحتل التعليم أهمية أكيدة فى تقدير الزمن ، من حيث كونه عملية تنشئة اجتماعية . فالتعليم النظامى يقدم بصراً بالزمن قد لايتوفر بدونه ، وهو يقدم هذا البصر بصفة خاصة لهذه الجماعات التى توجد فى البلاد النامية والتى ترى فى التعليم فرصة للحراك الاجتماعى النسبى ، والتى بالتالى تنمى لديها درجة عالية من الالتزام بالنسبة للتعليم باعتباره نسقا فرعيا ونظاما مقرراً . وبهذا المعنى يدخل التعليم وسط جماعات معينة بصراً بالزمن يتميز ببعد المدى والاتساق و الوضوح ، الأمر الذى لا يمكن توفره بدونه . ويوجد هذا البعد بالزمن بين الأجيال المختلفة وقد يرتبط بتضحيات اقتصادية كبيرة بمعنى تأجيل بعض ألوان الاشباع والترف .

وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نؤكد هذا على أساس متين من الخبرة ، فانه يمكن القول أن تنشئة الأفراد عن طريق التعليم كنظام مقرر نحو تأجيل الاستمتاع بأنماط هامة ، له أثر كبير على عملية التطوير العصرى بصفة عامة . ومع ذلك ، فانه يمكن القول مرة أخرى ، إننا لانعرف ما إذا كان استيعاب هذا النمط فى الحقيقة يؤثر على السلوك خارج قطاع التعليم أم لا يؤثر . ومن ثم فاننا نقدم مثل هذا الجانب على أنه مشكلة لا على أنه حقيقة تؤخذ فى الاعتبار .

ويؤدى هذا العرض المختصر للنظرية الخاصة بالتعليم واعتباره أداة للتكامل الاجتماعى إلى نتيجة واحدة أساسية .

فمن الظاهر أن التعليم لايرتبط فى أى مكان بصورة واضحة بالتكامل الاجتماعى للبلاد النامية . إن الأمر على العكس ، إذ حيث يحقق اجماعا يميل إلى عزل المجتمع القومى عن النظام الدولى ، ومن ثم يعتبر عاملا من عوامل التفكك فيما يتعلق بهذا النظام ، حقا ان التعليم يملك كثيراً من الوظائف بالنسبة للتكامل الجزئى ، غير أن هذا التكامل الجزئى يعنى فى نفس الوقت تفكك النظام الأشمل . وبناء على ذلك ، فان هذا المثال يعتبر تحذيراً من قبول الفكرة الشائعة التى تؤكد وجود علاقة إيجابية بين التعليم والتكامل الاجتماعى . ولكن مرة أخرى نقول إن مظاهر وآثار التفكك المرتبطة بالتعليم لاتتضمن أنه لايستطيع أن يكون وظيفيا فى عملية التنمية حتى وان كان متصلا بأصول التوترات التركيبية فى نظام أوآخر من النظم الاجتماعية .

التفاعل بين الواقع والعمل الفني والمجتمع

« لا يمكن للفرد ان يعيش فى مجتمع دون أن يعتمد على هذا المجتمع . ومع ذلك فانه فى مستوى ثقافى معين يمكن ان ينزع الفرد نفسه من هذا الاعتمـــاد . ويعتبر العلم الوســـيلة الواضحة لمثل هذا التحرر ، ويمكن مشاهدة ذلك فى العلاقة الحديثة بين العلم والأيديولوجيا ، فالايدولوجيا يمكن أن تصبح علمية ، ولكن العلم لا يمكن أن يتحـــول الى ايديولوجيا دون ان يتوقف عن أن يكون علما » .

لايمكن لأحد أن ينكر أن أى عمل فنى إنما ينبثق عن الواقع وأن له تأثيره على المجتمع . ولكن الاتفاق أقل حول الطبيعة الفعلية للعلاقات المتداخلة بين الواقع ، والعمل الفنى ، والمجتمع ، وحول دور النظم الثقافية والتأثير المحتمل لوسائل التواصل .

لقد بذلت حديثا محاولات عديدة للوصول إلى إجابات نظرية حول هذه المسائل من خلال تطبيق نظرية الإعلام . وعلينا فى الحقيقة — كمدخل لتناول الموضوع — أن نوضح الأسباب التى تجعلنا غير مسايرين للعصر إذا لم نكن مستعدين لتبنى لغة الإعلام . إن التقليل من فائدة نظرية الإعلام أمر غير مرغوب ، ولكن — لأسباب تاريخية — لا تزال تطبيقاتها محدودة فى وقتنا الحاضر ، فإن ما يعنينا هنا هو البحث عما يمكن لهذا المنهج أن يقدمه الآن ، ومع ذلك فإننا لانذهب إلى استبعاد إمكانية النماذج التجريبية التى تبدو فى الوقت الحاضر غير متلائمة مع الممارسة المعاصرة فى

بقلم : فـــلاديميـــر كاربوســـيكى

اهتم بالبحث فى الموسـيقى الشـعبية ، ودرس الثقافة الموسيقية فى المجتمعات الصناعية والجماعات المنعزلة للمهاجرين، حيث كان معنيا بصفة أساسية بالثقافات الممتدة عبر التاريخ . ومع اهتمامه حديثا بعلم الاجتمـاع فى تشـيكوسلوفاكيا فقـد اعتمد على مجموعة من المســوح التجريبية حـول الاستجابة للموسيقى . والى جانب عضويته فى معهد الموسيقى بأكاديميـة العلوم التشيكية فانه يعمل محاضرا فى علم اجتماع الفن .
وقد نشر مؤلفات عديدة حول تاريخ الموسيقى الشـعبية ، وحول التطبيق والنظرية فى سوسيولوجية الموسيقى ، الى جانب عدد من الأبحاث حول الثقافات المتقدمة والمتخلفة فى المجتمـع الصناعى ، والعوامل الاجتماعية فى التذوق الجمالى .

ترجمة : د . محمد طلعت عيسى

أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة . عضـو لجنة الفلسفة والاجتماع بالمجلس الاعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتمـاعية . عضـو اللجنة الاستشارية العليا للثقافة بالمنظمة العـربية للثقافة والتربية والعلوم . المستشار الاجتماعى لمجمع الموسـيقى العربية التابع لجامعة الدول العربية بطرابلس ليبيا .

أن تضىء لنا الطريق إلى صياغات نظرية فى مستوى أعلى من التفكير فى إطار مضمون النظرية الإعلامية . ومن المهم أن نشير كذلك إلى أنه عند صياغة النماذج النظرية فى علم الجمال وعلم اجتماع الفن فإن الحقيقة المجردة التى تنعكس من استخدام مصطلحات نظرية الإعلام ذات دلالة فكرية . فعلى سبيل المثال إذا أخذنا نموذجا له دلالته حول مدى « تذوق الموسيقى الحديثة » ارتباطا بدرجة التعليم ، أوبعبارة أخرى القدرة المكتسبة على الملاحظة لدى الرد (وهو ارتباط تأكد تجريبيا فى علم اجتماع الموسيقى) أمكن إقامته باستخدام مفاهيم ومصطلحات نظرية الإعلام . ومع ذلك ، فإنها ليست — حتى وقتنا الحاضر — سوى حالات خاصة ، لاتصلح للتعميم حول الموسيقى أو الفن بوجه عام . وتواجهنا اليوم صعوبتان رئيسيتان فى التطبيق العام لنظرية الإعلام .

أولا : الطرق الرياضية والإحصائية التى تستخدم فى تحديد كمية ومدى المعلومات

التى تعبر عنها بنجاح أنساق منتظمة وتشكيلات بنائية ترتكز على حساب دقيق للاحتمالات ، فى حين يتجه الفن بصورة طبيعية إلى الخروج عن « القواعد » ، كما أن المبدأ الأساسى فى علم الجمال إنما ينعكس فى الغالب من خروج الفنان على المألوف . ولهذا السبب فإن التحليلات الرياضية المعقدة كثيراً ما تنتهى إلى تعبيرات لفظية بسيطة حول الظاهرة التى يتردد حدوثها . وعندما تكون الموسيقى هى موضوع الاهتمام فان فى الإمكان أن نشبهها – على سبيل المثال – بما يحدث عند تبسيط لغة الكافكا – كمحاولة لتحديد أصول اللغة الإنجليزية – عندما يستخدم لوصف المكان الذى ذهب إليه السيد «ك» . والأمور التى مارسها بقصد قياس « المحتوى الإعلامى » لقصة كافكا .

ثانيا : أن تأثير الفن الحى يمكن أحيانا نادرة أن يعبر عنه من خلال النمط التقليدى لانتقال المعلومات . فهناك أشكال متعددة للفن ، على شاكلة الموسيقى ، تبدو أنها تسير على شاكلة واحدة فى هذا الانتقال : فالمفتاح الموسيقى هو الرمز ، والممارس هو الناقل ، والوسط الذى يتم فيه الانتقال هو القناة ، أما الاستماع فهو استقبال للرسالة ، فى حين أن الفهم هو فك رموز المعلومات ، وما إلى ذلك . ولكن ماذا عن الأشكال الأخرى للفن ؟ أين يدخل انتقال المعلومات فى موضوع العمارة ، والفن غير التعبيرى ، والرقص ، وما إلى ذلك ؟

وبالمثل ، كما سوف يظهر لنا ، فان الأشياء ليست من البساطة إلى الحد الذى يمكن أن تبدو فيه حتى فى حالة الموسيقى . كما أنه من المؤكد أنها لا يمكن أن تبدو فى حالة الشعر والدراما . فهل يعتبر الحصول على « المعلومات » من « الرسائل » التى يقوم الفنان بفك رموزها لنا ، هى حقا التأثير النهائى والتعبير للفن ؟ إن هذا السؤال ينبغى أن يطرح للبحث ، حتى ولو كانت « المعلومات » يتم تفسيرها على نطاق واسع .

إن التبسيط الشديد فى تطبيق طرق « انتقال المعلومات » على الفن إنما يرجع بصفة أساسية إلى عدم التوفيق فى فهم الخاصية الوظيفية المتعددة للفن ، إن الأغلبية العظمى لهؤلاء الذين يستخدمون هذه الطرق يغفلون كلية أن التواصل هو وظيفة واحدة فقط من بين الوظائف المتعددة للفن ، فهم يقومون باستخلاصات دون أن يضعوا فى الاعتبار الشىء الذى يقومون بالاستخلاص فيه ، ولهذا فانهم يتعرضون لتغطية وظائف أخرى (ينظرون إليها على أنها « عديمة الأهمية ») قد تكون أحيانا الجوهر الحقيقى لعمل أو أسلوب معين .

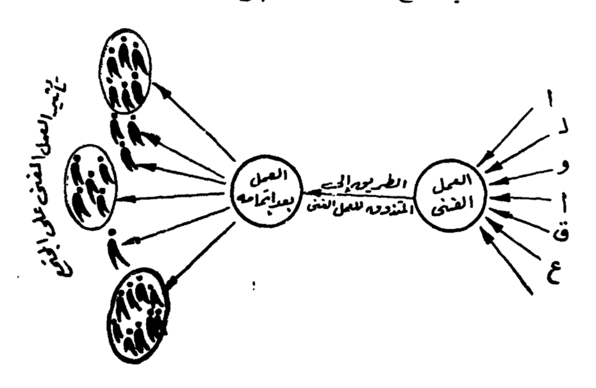
ولنتناول ، على سبيل المثال ، جوانب الاختلاف ، فى « التواصل » داخل نموذج فنى معين ، بين الوظائف التى تحقق الرضا والسعادة والترويح . وكلما كان العمل الفنى أصيلا كان أقل انتشاراً . ولهــذا السبب يكون أقل استعدادا لتقبل النظرية الإعلامية ، وأكثر استعداداً لأن يقدم لنا مزيداً من المعرفة . وكلما كانت أقل انتشاراً فإن العناصر المتعلقة بمبادئها وأشكالها تكون أقل استيعابا فى « فهمها » من زاوية واحدة فحسب . وكلما اتسع « مدى الإعلام » اشتدت دلالته الإرضائية ، وعلى العكس من ذلك ، فإن نسقا للاحتمالات يقوم على أشكال واسعة الانتشار بالإضافة إلى التفتح الذى يتطلبه الانتقال الأمثل للمعلومات المطلوبة يمكن أن يشير إلى قيمة عالية جداً من ناحية المحتوى الإعلامى ، فى حين تنعدم هذه القيمة غالبا من ناحية المعرفة . ومع ذلك فإنها سوف تكون وظيفية تماماً إذا نظرنا إليها من زاوية السعادة والترويح المنبثق عنها . وإذا تطلعنا إلى مثل هذه الأشكال البنائية نجد أنها تتخذ المسارات المعتادة للأفكار دون أن تتعرض لأية مقاومة حقيقية . فالتأثير النهائى لايستلزم فك رموز المعلومات وإنما يتمثل فى مجرد الإثارة البسيطة « لجهاز الاستقبال » . وهناك مثال نمطى لذلك يتمثل فى الإنصات إلى خلفية من الموسيقى الخفيفة من المذياع ، حيث تكون المتابعة نصف الواعية للأنغام الذائعة الانتشار مما يهىء إحساسا بالاسترخاء والمتعة .

وهناك مثال آخر يوضح العلاقات التى تقوم بين العمل الفنى والمجتمع حيث تظهر وظيفة التواصل — التى تبدو متعارضة بشكل ما — فى التأثير الاجتماعى العضوى للفن ، الذى يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة . فقد يكون ، على سبيل المثال ، تأثيراً جانبياً وعرضياً لنوع مرتبط بخاصية متصلة بالمتعة الجمالية ، المتأثرة ببيئة معينة (كالنحت ، والرسم بالزيت ، والموسيقى ، والغناء فى دور العبادة ، وما إلى ذلك) .

وهكذا يمكن أن تكون وظيفة الفن بمثابة أداة تنبيه لدخول العوامل الاجتماعية والسيكولوجية (فالعناصر التعاقدية والرمزية فى الأغانى القومية المقدسة التى تشكل الأفكار الأساسية التى ينطوى عليها النص الذى لا يعرف مصدره ، بمثابة تجسيد لتاريخ الأمة ، وهذا النص ، الذى لا يعرف متى وأين ظهر ، قد لايتذكر الناس ، فى أغلب الحالات ، حتى مجرد كلماته على الإطلاق) . وهناك تأثير اجتماعى عضوى

يظهر إذا ما رفضت جماعة ما – على سبيل المثال – قبول نمط فنى معين .. والمثال على ذلك هو جماعة من الناس لا تميل إلى الفن الحديث ، فهذه تمثل جماعة من « المستقبلين » الذين لن يفكوا رموز الرسالة المنقولة . وفى هذا الموقف المتعارض الذى لا تظهر فيه فاعلية التأثير الاجتماعى للفن ، يجد الفنان الساخر مادة لعمله .

وعلى أية حال فان الفن من حيث هو فن ، يقاوم الضغط الذى يفرضه التواصل ، بل إن بعض الاتجاهات الفنية ، التى يعتبرها المجتمع نوعا من « التطرف » تمثل فى الحقيقة عدم التواصل أو عدم الإلزام التام لخاصية الإعلام . فمن الناحية الجمالية يمكن أن تظهر أشكال بنائية مثمرة لتثير مجرد حافز يمثل واقعة بصرية أو سمعية . فهى تثير وعى الملاحظ دون أن تذهب إلى أكثر من أن تقترح عليه : « اختر ما تشاء » ، « فكر فيما تشاء » ، « استجب بالطريقة التى تلائمك » . وهذا يمكن شرحه بطرق مختلفة ، يمكن أن تكون استجابة – غير قائمة على نظام معين – فى مواجهة المطالب التسلطية للمجتمع الصناعى ، أو نداء إلى الفرد لكى يسهم فى عملية الخلق بدلا من أن يكون مجرد مستقبل سلبى . بل يمكن أن تكون أيضا استجابة ضد التعليم الذى لا يزال قائما فى المدارس والمعاهد حول العلاقات المباشرة بين الواقع والأعمال الفنية والمجتمع .



إن أغلب الكتابات الحديثة حول تعليم الفن وتفسيره تفترض أن النماذج التى سبق أن وصفناها وطبقت عليها نظرية الإعلام بطريقة شعبية — وافية بالغرض أو غير وافية — تمدنا بمفهوم مرتكز على النظم ومفهوم براجماطى عن ماهية الفن . ويمكن أن يظهر النموذج ببساطة كما يبدو فى الرسم (فى الصفحة السابقة) .

وهكذا ، فان ما نضعه فى قائمة العمل الفنى ، أو بعبارة أوضح إما هو فى « بطن الشاعر » ، إنما ينبعث إشعاعه من العمل حتى ينتهى إلى التعبير . فأى فكرة تتجسد فى شكل عمل فنى إنما تتحرر ببساطة لكى تمارس تأثيرها على الملاحظ ، وهكذا تؤثر فى المجتمع . ولا يوجد أى كتاب مدرسى يعالج النصوص يمكن ألا يشير — كدليل على ذلك — إلى حالات الانتحار بين قراء آلام فرتر . وتستخدم هذه الحجة أيضا من جانب هؤلاء الذين يعتقدون ضرورة الرقابة التى تمارسها النظم والدولة . أفلا نتوقع من عمل فنى أن يؤدى إلى حركة غير مرغوب فيها من المجتمع ، وعلى الأخص عندما يكون الشباب هم المعنيين بالأمر ، إنه من المحتمل أن توجد على الإطلاق ثقافة مكتسبة فى أى بقعة من العالم لم تسع إلى تبرير عملها بالرجوع إلى اهتمامات الصغار الذين تسعى هذه الثقافة نفسها إلى الاهتمام بمستقبلهم الزاهر فى حماسة روحية غامرة.

وكما يظهر لنا هذا النموذج فان دور النظم الاجتماعية والثقافية يبدو بوجه عام بسيطاً جداً ، فهو يقوم أولا على إتاحة فرصة مناسبة « لاختيار » أعمال تربوية مرغوب فيها ، ويقوم ثانيا على تقديمها للمتذوق بطريقة تساعد على تحسين إمكانيات ملاحظة « المضمون » . والأمر الهام هو أن العمل قد أصبح متاحاً وأخذ العرض صورة مناسبة على أساس من النظم .

ومن هذه الناحية يبدو منطقياً أن الأمر يتطلب مبادءة من التدخل البسيط عندما لايكون النموذج معداً وعندما يكون المتذوق غير قادر على فهمه . فاذا لم يكن هناك أى قصور فى المسالك التى تجتازها النظم والتى يمكن من خلالها أن تعمل على توصيل العمل إلى المستقبل فان القصور ينبغى أن ينسب إلى العمل نفسه ، أو ينسب إلى الفنان الذى لم يقدر لما أنتجه من عمل فنى « أن يكون مفهوما » . وليس من قبيل المصادفة فى هذا القرن أنه عندما تستشرى ضغوط النظم الاقتصادية فى المجتمع الصناعى حاملة

اتجاهات استبدادية إلى مجالات أكثر اتساعا فى النشاط الإنسانى نصادف اتجاهات بالغة القوة نحو مزيد من الضبط فى مجال الفن بشكل لم نصادفه على مر التاريخ .

إن السمة الرئيسية المميزة للاتجاه العدوانى للمجتمع (وللدولة فى بعض الأحيان) تتمثل فى تلك العناصر التى لا تنسجم مع المفهوم البراجماطى والتربوى للفن ، والتى تأخذ بفكرة « الفن للفن » وعدم مسئولية الفنان إزاء ما ينتج . ففى القرن التاسع عشر كان العنصر الذاتى فى التعبير هو الذى ينتزع بصفة أساسية التبجيل من المجتمع ، وفى القرن العشرين تظهر بصفة أساسية عدم دلالة ما يعرف بالدور الجمالى للمواد (كالألوان ، والألفاظ ، والنبرات ، والأصوات ، والأشكال ، والحركات .. إلخ) التى ينظر إليها كأمور « شكلية » غير مرغوب فيها وغير معقولة فى الوقت نفسه . وسوف تظل الطريقة التى استخدمت فى مهاجمة هذا النوع من « الشكليات » من وجهة النظر الأيديولوجية إحدى الظواهر المثيرة فى تاريخ الفن ، فقد أطلق عليه النازيون اسم « الثقافة البلشفية » ، واعتبره الستالينيون « نتاج الانحلال الإمبريالى » ، على أنه فى كلتا الحالتين يتم ذلك فى إطار من رضا جماهير المتذوقين الذين لا يثقون أساسا فى مثل هذا الفن بسبب « عدم قدرتهم على تفهمه » ، كما لا يمكن أن يقال إن مختلف الأيديولوجيات لم تتخل بعد عن توجيه كل منها الاتهام للآخر بأنه يتصف بالشكلية ، وقد يكون أكثر ملاءمة أن نقول إن هذا الأمر يحدث اليوم بصورة أشد عنفا .

ومن ناحية أخرى فان هناك اتجاها لإعطاء أفضلية أكبر للعناصر القادرة على تزويدنا بمعنى أكثر تحديدا ، ومن ثم للاستخدام العملى والأيديولوجى . وهى العناصر الرمزية والتصويرية . ونحن بكلمة «تصويرى» إظهار الارتباطات المباشرة بين بناء العمل والواقع كما هو مألوف بالنسبة للمتذوق العادى ، على شاكلة أوصاف لأعمال محددة ، تماثل الشكل واللون فى الفنون المرئية ، والأنغام الممتعة التى يمكن تذكرها بسهولة فى الموسيقى ، ومجموعات الأفلام الاستعراضية ، إلخ .

وهذه الاتجاهات التعسفية — سواء كانت واضحة فى كافة الصناعات المتعلقة «بالإنتاج الفنى للاستهلاك » أو فى المساندة التى تمنحها الهيئة — هى تعويق مباشر للفن الحقيقى ، أو بعبارة أخرى للانتشار الطبيعى للأفكار . إن هناك مقاومة نفسية

مستمرة ضد الإرادة الإنسانية المعتادة للملاحظة ، للحيلولة بين المتذوق وبين مشاهدة العمل الفنى كما ينبغى وكما يريد . إن جمهور المتذوقين ليسوا أحرارا فى الاختيار . فإما أن يستجيب لما هو مطلوب بشكل محدد (خذ على سبيل المثال النتائج التى تتوارد بانتظام فى شكل إثارة انفعال فى فيلم الحرب والسلام بمضمونه المبتور ، والمقتضب) ، وإما ألا يستجيب على الإطلاق ، فيظل جالسا فى مقعده الوثير يتسلى بأكل « ساندويتش » ، متطلعاً إلى شاشة التليفزيون حيث تتوافد المشاهد الواحد تلو الآخر : الآثار التى خلفتها قنبلة النابالم ، سباق الدراجات البخارية ، أزيز طائرة هليكوبتر ، والدمار الناشيء عن زلزال . الخ ، بدون أن يكون راغبا فى مشاهدة ذلك ، أو أن يكون قادراً فعلا على أن يستجيب لذلك وجدانيا ، كأن يخاف مما يثير الخوف ، ويبكى مع الباكين ، ويضحك مع المبتهجين .

حالما ينبثق فن جديد فإن على النظم أن تحدد سلوكها إزاءه : إلى أى حد هو مرغوب فيه ، وإلى أى حد يمكن أن يكون مفيدا . وسوف أعرض مثالا واحداً من دولة واحدة ، ففى عام ١٩٥٥ نمى إلى علم تشيكوسلوفاكيا لأول مرة وجود موسيقى إلكترونية محددة المعالم (١) . وكان من المتوقع أن تتخذ هيئتان رئيسيتان موقفا حول هذا الموضوع ، نظراً لأن الأمر يعنيهما بصورة مباشرة . الأولى تمثل المعهد الرسمى للموسيقى ، واتحاد مؤلفى الموسيقى من جهة حيث يتوقع منهما رد فعل معين فى مواجهة ما هو مجهول ، والثانية تمثل المؤسسات المعنية بالإنتاج الثقافى من جهة أخرى حيث يتوقع منها أن تتخذ موقفا مغايراً بأن تبدى اهتمامها للاستفادة عمليا من هذه النظريات.

إن اتحاد مؤلفى الموسيقى قد استجاب فعلا لذلك مسايراً النغمة الأيديولوجية فى تلك الأيام ورفض هذه الموسيقى «كاختراع للمجتمع البورجوازى المتهالك » . واستمرت أشد أشكال المقاومة من جانب هذه المؤسسات حتى حوالى ١٩٦١ . وعلى الرغم من هذا الاتهام والاستنكار الأيديولوجى فان الموسيقى الإلكتروتية نفذت إلى

(١) انظر بعض ملاحظات عن الموسيقى الإلكترونية والموسيقى التقليدية فى المجلة الموسيقية العدد رقم ٦ ، براغ ١٩٦٥ . **J. Matejcek, «Poznàmky o elektronické à konkrétni hudbe», Hudebni rozhledy.**

الأفلام واستمعت فى الراديو . فقد ظهر أول فيلم يضم موسيقى إلكترونية وهو« اختراع الهلاك » مرتكزاً على قصة من تأليف جول فرن فى عام ١٩٥٨ ، ثم تبعته مجموعة كاملة من الأفلام ذات المضمون العلمى والبرامج المعدة صوتيا للراديو . وفى عام ١٩٦٥ أجرى مسح للوقوف على درجة الاستجابة للأشكال الموسيقية،وذلك بأن عزف أمام مجموعة مختارة من المستمعين مجموعة كاملة من الموسيقى المسجلة ، ابتداء من الموسيقى الفلكلورية حتى الإلكترونية . وقد أظهرت نسبة ضئيلة فقط تقبلها للموسيقى الإلكترونية (٣ ــ ١٢٪) وأبدت مجموعة عالية نسبيا (٤٠ ــ ٧٠٪) أنهم قد استمعوا فعلا للموسيقى الإلكترونية (١) . فقد انعكس التأثير الإبداعى لصناعة الأدوات الثقافية فى شكل ما من النجاح خلال فترة تتراوح بين خمسة أعوام وثمانية أعوام،إذ أن المحتوى الذى استخدمت فيه الموسيقى الإلكترونية كان له تأثير واضح على تخيلات المستمعين .

وقد أظهر السؤال الذى يقول : « ماهى التصورات التى تثيرها هذه الموسيقى ؟ » أن أغلب الإجابات ذكرت : أشياء مرتبطة بالمجال الخارجى (مجال الطريق ، آفاق مجهولة ، اللامحدود ، بريق النجوم فى السماء ، شهب ، وأجرام أخرى ،أبعاد شاسعة ، فراغ ، شىء أثيرى ، صمت مطبق) ، أو رعب وكارثة (خوف ، قسوة ، يأس ، قلق ، ضيق ، انفجار القنبلة الذرية ، فناء العالم ، موت ، اقتراب من الجحيم ، نهاية حزينة ، حادثة) ، أو شىء مثير ومتحرك (معجزات ، أشياء مجردة ، تناسق الكواكب ، شفافية ، رحلة فى المستقبل ، القرن الثانى والعشرون ، يوتوبيا ، تناسخ ، بداية الحركة ، تفكك الأشكال ، التجوال) ، أو الغموض (المجهول ، المزيف ، الكائنات فوق العادية ، الحياة بعد الموت ، مخلوقات ما قبل التاريخ ، الجحيم ، الظلال ، الظلام ، القلاع الآهلة بالشياطين ، ظلمة الغابة) ، إلخ .

فكل هذه تظهر تأثيراً اصطلاحياً قوياً ، إن كانت هناك أيضا صور اصطلاحية (كشروق الشمس،القطيع فى الجبال،عالم ما تحت الماء،إلخ) . وليس هذا البحث مجالا لفحص كامل للمسائل السيكولوجية التى يتضمنها مثل هذا المسح (على سبيل المثال

---

(١) انظر المسح الخاص بالفن الموسيقى المعاصر (دراسة حديثة ومزيدة) براغ ، ١٩٦٨ .
Vgzkum soucasné hudebnosti.

التأثير السيانتيكى لكلمة بردستافا [1] المستخدمة فى الاستبانة ، تلازم التأثير الناشىء عن هذه الكلمة مع التأثير الناشىء عن صوت الموسيقى ، تكوينها البنائى ، تأثير معناها المحدد على استجابة المستمع للسؤال ، تأثير اتجاهات المستمع نفسه فى عملية الملاحظة، ثم التمثيل والتذوق، وما إلى ذلك) . وإننا نرغب ببساطة فى إظهار أن هذه الإحصاءات تؤكد مفهوما مألوفا تماما فى التجريب الجمالى إن الصور التى تثيرها الموسيقى (وغيرها من الأشكال « السيانتيكية الحرة » للفن) تتفاوت ، وتظهر فقط عندما تكون مجموعة من الظروف المصاحبة للملاحظة مهيأة لأن تكون الصور المقترحة متماثلة أومتشابهة أحيانا . ونسبة التشابه هى الأساس الوحيد « للفهم » المشترك والتمثل المتشابه (على سبيل المثال : الصورة الاصطلاحية للكون) . ومع ذلك فان هذا لايشكل حالة خاصة نمطية وطبيعية تضم سلسلة كاملة من الصور . فعلى سبيل المثال أثارت مقتطفات مأخوذة من المؤلف الموسيقى هـ . إيمرت الصور والمجموعات المتعارضة التالية :

« لقد ذهب تفكيرى إلى المؤلف الموسيقى الجميل لبول كلى وبيت موندريان » (هذا ما ذكره أحد طلاب فن العمارة ، وعمره ٢٥ سنة) .

« إنها تشبه طاحونة دائرية خارج المبنى فى شهر يناير والرجل الذى يمارس العمل تجمدت يداه وانزلق حزامه » (سائق عمره ٢٤ سنة).

« إن هذه ليست موسيقى ، إنها تذكرنى بمقتنيات العصور الوسطى وبخور السحرة ، أو ببعض لوحات بيكاسو » (موظف إدارى عمره ٥٠ سنة) .

« إحساس بحركة دائرية سريعة ، موجات فى الهوائى ، انطباع مجرد للنغم والحركة ، امتزاج الألوان » (عالم عمره ٣٢ سنة) .

وهنا ينبغى مرة ثانية أن نطرح جانباً مسألة التجريب الجمالى التى يمكن بها أن نحدد هل من الممكن الاستدلال من استجابات المتذوقين عن أى فكرة عن المحتوى الفعلى للعمل . إن لدينا هنا ما يسمى بالخبرة الجمالية ، بدون أى تفسير للمعلومات .

(١) بردستافا يمكن أن تعنى إما « صورة » أو « فكرة » (ملاحظة المترجم) .

وعندما بدأ أ : سيلبرمان استخدام كلمة «تجربة» فى علم اجتماع الفن[1] وجه إليه النقد لاستعانته بمصطلحات من علم النفس .

وفى المسوح التجريبية (وعلى الأخص كما هوحادث فى تشيكوسلوفاكيا ، حيث يتوافر لدينا آلاف الإجابات التى يمكن أن تستخدم لأغراض إحصائية وليست مجرد عينات من أعداد قليلة، كما كان عليه الحال عادة فى التجريب الحالى) يتأكد بصورة أوضح أن التجريب ،بوصفه التأثير النهائى على المتلوق للعمل الفنى ، يعتبر أداة صالحة من الوجهة المنهجية .

وهناك فائدة أبعد من ذلك،وهى أن النموالحالى فى إطار الظواهرقد أثار جوانب أخرى لهذا المفهوم وأعطاه دلالة عقلية حاسمة . والذى يعنينا هنا هوأن التجربة قد أقامت الدليل فعلا على الملاحظة الهادفة التى تؤثر فى التفاوت النوعى الشديد للخبرات من ناحية «محتواها» و «دلالتها» والانفعالات التى تثيرها . فنوعية الخبرة الجمالية يمكن أن تتأثر بالعوامل السوسيولوجية والسيكولوجية وبضغوط النظم ، ولكنها ليست على الإطلاق أقل من أن تكون الأساس للاستجابة العقلية التى يبديها الملاحظ .

وعلى هذا يمكن تعريف الخبرة الجمالية كحالة تثير الوعى الناشىء عن ملاحظة العمل الفنى فى فترة زمنية معينة وتستمد من«الآثار» التى خلفتها خبرات سابقة (سواء كانت فنية أو خارج الإطار الفنى) أو انعكاسات مختلفة تتضمن الانفعال ، والتخيل والمدلول . ويصبح أىعمل فنى ينظر إليه بهذه الطريقة (وهذا المفهوم ليس تخيليا ولكنه استدلالى عن طريق التجربة) حافزاً لإطلاق إحدى العمليات العقلية الفردية أكثر من تنميط« المعلومات »،وقد لا يكون من المستحيل تصميم نموذج رياضى لتغطية ذلك فى داخل إطار نظرية المعلومات ، ولكنها لن تعطى نموذج التفاعلات التى أشرنا إليها حتى الآن .

---

(١) انظر الفصل الثالث فى مؤلف سيلبرمان الصادر فى روزنبرج عام ١٩٥٧ ، بعنوان :
Woven lebt die Musik "Das Musiker lebnes und sein Sozial- Bestimendes

من واقع النموذج التجريبى الذى أوردناه تتبين معارضتنا للمشكلات الأساسية المتعلقة بجوهرالفن . وإننا لعلى يقين بالحقيقة الخاصة بأن مجموعات العلاقات المتداخلة بين « الواقع — والفنان — والعمل — والنظام — والمتذوق — والمجتمع » معقدة للغاية ، وأنها تختلف لا من حالة لأخرى فقط وإنما تبعا للشكل الذى يتخذه الفن . ففى بعض الفنون يمكن أن يعتبر العمل « وسيلة للتعبير » فحسب (نوتة موسيقية ، ألعاب ، قصص ، شعر) ، وفى البعض الآخر يعتبر العمل خلقا تم استكماله دفعة واحدة (كعمل تمثال ، رسم بالزيت ، موسيقى إلكترونية مسجلة ، فيلم) . وبعض الأعمال الفنية تنفذ فى إطار شخصى تماما ، وهذا ما يحدث فى إنتاج عدد كبير من الأفراد المتناثرين (كالقراءة والقصة) ، وبعضها الآخر يؤثر فى سيكولوجية الجماهير (كالإنجازات المسرحية ، والموسيقية ، والسينمائية) وغيرها .

وهناك مجموعة أخرى من المشاكل التى تنبثق ارتباطا بما يوحى به العمل ، وهنا تواجهنا مسألة نظرية أساسية فى علم اجتماع الفن : هل تعتبر الحقيقة الاجتماعية (على شاكلة العضوية فى جماعة ما ، العلاقات والضغوط الجماعية ، تأثير النظم وأيديولوجية الدولة فى عملية الخلق ، ضغط الأحداث التاريخية ، السمعة والأبهة ، الأخلاق ،الخ) واحدة فقط من الحقائق التى يستجيب لها الفنان (وهى عديدة: طبيعية ، بيولوجية ، سيكولوجية ، حقائق عقلية مجتمعة مع الفن القائم ، خصائص المادة التى يتعامل معها الفنان ، فى المستويات الجمالية والقيم الخاصة بفترة زمنية وبظروف معينة) ، أم هل هى العامل المشترك فى كل هذه الحقائق ، التى يعتمد عليها تنظيمها وتفسيرها ، هل الحقيقة الاجتماعية إحدى العوامل العديدة التى تشارك فى خلق عمل معين ، أم هل هى تحدد كافة العوامل الأخرى إلى الدرجة التى يمكن أن تعتبر بمثابة العامل البنائى الرئيسى؟

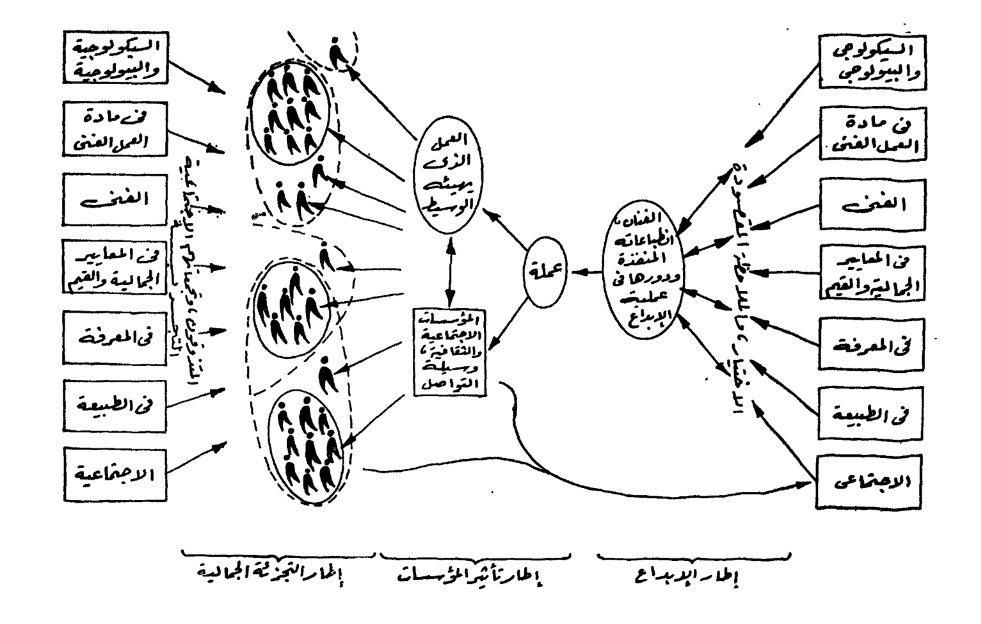
إننا لانستطيع أن ننكر — بطبيعة الحال — الخاصة الاجتماعية للوعى الإنسانى، أو ننكر الإحساس الاجتماعى كركيزة أساسية فى التكوين الإنسانى . فلا يمكن للفرد أن يعيش فى مجتمع دون أن يعتمد على هذا المجتمع . ومع ذلك فانه ، فى مستوى ثقافى معين ، يمكن أن ينزع الفرد نفسه من هذا الاعتماد ، ويعتبر العلم الوسيلة الواضحة لمثل هذا التحرر ، كما يمكن مشاهدته فى العلاقة الجدلية بين العلم والأيديولوجيا ،

فالأيديولوجيا يمكن أن تصبح علمية،ولكن العلم لايمكن أن يتحول إلى أيديولوجيا دون أن يتوقف عن أن يكون علما .

إن العبارة التى تقول «لايمكننا الحياة فى مجتمع دون أن نعتمد عليه» تختلف دلالتها تماما بحسب قائلها ، هل هو سيكولوجى أو سياسى . إن النظم والصفوة من أفراد الطبقة الحاكمة تتجه دائما إلى تأكيد هذا الاعتماد ، بيد أن العالم ، والفيلسوف ، أو الفنان يسعى إلى التحرر منها .فالعلم هو الأداة النمطية للأسلوب النقدى إزاء الحاسة الاجتماعية التى يفرضها التطور ، ولكن الفن يمكن أيضا أن يؤدى هذا الدور . والفن – فى الحقيقة – هو الذى ينجح عادة – وبصورة أكثر فاعلية من العلم – فى مواجهة التبعية التى تفرضها المهنة . وهناك عناصر حيوية هامة فى مثل هذا الاتجاه الإيجابى : فالعمل النابع عن التناقض يمكن أن يقدم للمجتمع طاقة أوفر فى الاستجابة وكشف خفايا الذات .

وبما أن هذه مسألة لم تدرس بصورة تجريبية حتى الآن ، وإنما استدل عليها إلى حد ما من الحاجات الخاصة ببعض الأيديولوجيات ، فاننا أحرار الآن فى اختيار أسلوبنا فى تشكيل نموذج قادر على التعريف بالعلاقة بين الواقع الاجتماعى وغيره . دعنا لذلك نضع فى الاعتبار التأثير المنسق للحقائق الجدلية كأطروحة تقبل المناقشة . إن مجالات الواقع التى تؤثر فى كل من خلق العمل وملاحظته يمكن أن تتضح بالصورة التى يظهرها الرسم (على الصفحة التالية) .

إننا قلما نحتاج إلى إظهار أن هذا نموذج يتصل بالمرحلة التاريخية الحاضرة للنمو ، فالحالة تختلف ، على سبيل المثال ، فى مجتمع بدائى حيث لايزال الفن فى مرحلة التلقائية (التأثير المشترك للألفاظ ، عناصر تعبيرية وبصرية ، رقص وموسيقى شعائرية) حيث لاتكون الوظيفة الجمالية قد استغلت بعد ، وحيث تكون الوظائف النفعية (السحرية بصفة رئيسية) هى السائدة . فالتحفظ الذاتى الذى يبديه مثل هذا المجتمع (وهنا يعتبر النموذج الذى تقدمه ، بطبيعة الحال ، نتاج تحفظ ذاتى نابع من حضارتنا) والإنتاج الذى يسبق ظهور العمل الفنى لايعتبر محصلة تعبير معين عن الواقع ، ولكن – على العكس – يعتبر كوسائل خاصة حيث يؤثر الموضوع فى الواقع ، وتكون مضطرة لذلك أن تكيف نفسها لتلبى الاحتياجات الشعائرية .



السيكولوجي والبيولوجي
فى مادة العمل الفنى
الفنى
فى المعايير الجمالية والقيم
فى المعرفة
فى الطبيعة
الاجتماعى
الفنان وانطباعاته المنفذة ودورها فى عملية الإبداع
عملة
العمل الذى يهيئه الوسيط
المؤسسات الاجتماعية والثقافية، ووسيلة التواصل
السيكولوجية والبيولوجية
فى مادة العمل الفنى
الفنى
فى المعايير الجمالية والقيم
فى المعرفة
فى الطبيعة
الاجتماعية
إطار الإبداع
إطار تأثير المؤسسات
إطار التجزئة الجمالية

فمفهوم الفن فى مختلف أنماط المجتمعات ، إذا نظرنا إليها ككل ، يتفاوت بين نماذج من النوع الذى شرحناه من قبل وبين عملية التمهيد للفن فى فترة ما قبل قيام المجتمع الإقطاعى . إن الاتجاهات البدائية النفعية فى الفن للفن — المستخدمة كوسيلة للتأثير فى الواقع — نجدها بطبيعة الحال ، حتى فى المجتمعات المتقدمة نسبيا والتى يأخذ تنظيمها شكل الدول .

إن من الضرورى فى الدراسات العلمية البدء دائما بعزل الظواهر بطريقة صناعية لتحليلها . وبمثل هذه الطريقة فان علم اجتماع الفن يقوم بعزل المجموعات المستقلة للتفاعلات بين « الحقيقة — والفنان — والعمل — والنظام — والمتذوق — والمجتمع » ، عن كافة الأشياء التى تنتمى إلى المجال الخاص باهتمامها التجريبى والنظرى فى المجتمع : النظم الاجتماعية والثقافية ، العلاقات الاجتماعية ، الأيديولوجية ، عضوية الفنان فى التجمعات الاجتماعة ، التذوق الاجتماعى للفن ، العوامل الاجتماعة والأيكولوجية التى تؤثر فى نوعية الخبرة الجمالية،وما إلى ذلك . ومع ذلك فانه كثيرا ما يفوتنا إعادة ربط العناصر فيما بعد . وهذا يتيح إمكانية ظهور نظريات اجتماعية تشرح العملية بأكملها ، من لحظة الخلق حتى حدوث التجربة بوصفها النتاج الطبيعى الخالص للعملية الاجتماعية . فعلم النفس وعلم الجمال لايكترث بهما ، وينظر إلى علم الاجتماع على أنه هو الذى يعالج كل شىء ، ولذلك تعتبر « الاتصالات القصيرة » بين المجتمع والعمل الفنى ظاهرة نمطية . ويمكننا ، على سبيل المثال ، أن نجرى دراسة تحليلية على أحد أعمال هنرى برسل حيث يعتبر تفوق الأغنية الفردية على الأغنية الجماعية حوالى عام ١٦٠٠ انعكاساً لانتصار التسلط على التوازن الطبقى فى العهد الأليزابيثى (١) .

وتعلل الحجة التى تزعم أن أعمال جويا تعبر ببساطة عن نضج الثورة الأسبانية ، وبالإضافة إلى ذلك فان موسيقى فاجنر تعكس « القوة » (العنف) الذى تتصف به الأمبريالية ، وتتوقع حدوث كارثة للطبقة التى لا تتطلع إلا إلى الحاجة غير المشروعة للتوسع ، وهذا هو ما يطالعنا به أحد الأعمال التى قام بها عالم اجتماعى وفلسفى شهير

(١) انظر : R. Sietz, Henry Purcell-Zeit, Leben, Leipzig, 1955

لم يكن قادراً على تجنب مغريات توسيع الفكر الاجتماعي[1]

إن بعض الكتاب الشعبيين الذين تناولوا هيجل بالدراسة قد تبنوا مصطلحه الفكرى « انعكاس » ، وبدأوا ينشرون تعريفا يمكن أن يجعل من الفن « انعكاساً للواقع » . ولكن من وجهة نظرهم ، فان الواقع الوحيد هو الواقع الطبقى الاجتماعى سواء فى صورة جماعة أو مؤسسة . فالثنائية القديمة، على شاكلة الله والإنسان ، المادة والروح ، العالم الخارجى والموضوع ، قد تحولت بصورة آلية إلى العلاقات بين « المجتمع والعمل الفنى » . فلم توجه أى عناية على الإطلاق إلى مسألة هل بناء العمل الفنى لايشتق من القوى الداخلية للفنان ، من كيانه النفسى ، وغرائزه (الرموز المتوارثة للسلوك ، والصراع بين القصد الإبداعى والمادة (الألوان ، الأصوات ، الكلمات ذات الدلالة اللغوية ، التناغم ، الميزان ، شاشة العرض ، إلخ) يشتق من العوامل البيولوجية (فى الطفولة والشباب ، والكهولة ، إلخ) . إن الحقيقة المجردة التى تظهر فى قولنا « يعكس الحقيقة » بدلا من « يستجيب للحقيقة » تعنى الهبوط بدور الفنان إلى دور المنفذ السلبى ، الذى يؤدى ما تتطلب منه النظم أن يؤديه .

وهكذا يبدو واضحا أن الخطوة الأولى لربط التحليل السوسيولوجى بالمجموعات التى تحدث فيها التفاعلات موضوع اهتمامنا هو أن تدخل العوامل الاجتماعية المعروفة إلى حظيرة العوامل الواقعية الأخرى التى يستجيب لها الفنان . وهكذا لانستطيع أن نستمر لمدة طويلة فى اعتبار أن الوقع الاجتماعى هو فى كل زمان ومكان « المبدأ الحاسم المحدد » فى الخلق الفنى ، ثم بالإضافة إلى ذلك ، فان تدخل النظم وتأثيرها يبدو أقل فاعلية مما يتطلبه الأمر . وفى لحظة الخلق فان تأثير الواقع البيولوجى على العمل الفنى يمكن أن يكون أقوى من تأثير الواقع الاجتماعى ، إذ أن العمر الزمنى للفنان يمكن أن تحدث تأثيراً أقوى فى خلق عمل ما من ثورة يمكن أن تحدث فى هذه اللحظة نفسها) . ومرة أخرى بينما نجد أن واقع المعرفة (محتوى المادة ، طبيعة الكون ، الأحداث التاريخية ، إلخ) يشتق من علم اجتماعى محايد ، فان واقع المستويات الجمالية يعتمد بدرجة أكبر على الأيديولوجية . ويختلف تأثير الواقع الاجتماعى بوضوح من حالة لأخرى ، وتبعا لذلك فان قيمة أى عمل يعد بقصد إثارة الاستجابة الاجتماعية تتفاوت بالمثل مع غيرها .

هل يجب علينا إذن أن نكف — كما يفعل ث. و. أدورنو — عن أن نتساءل : هل

(١) انظر : Th. W. Adorno, Dissonanzen, 3rd ed., 1963.

علم اجتماع الفن ينبغي أن يعنى بالتفسير الاجتماعي لرموز عمل ما [١] ، عندما يتبين ، فى أى حالة ، أن هذا التحليل للعوامل الاجتماعية ذات الدلالة لا يمكن أن يمارس مشاركة حقيقية للتحليل الكامل للبناء المعقد بأكمله ؟

مما لا شك فيه أنه سوف يذكر الفضل لعلم الاجتماع ، إذا ما استطاع أن يواجه هذه الحاجة ، واضعا فى الاعتبار أن أسلوبه الفريد الخاص بالتحليل هو واحد فقط من المنظورات الممكنة التى تقود إلى تفسير أى عمل فنى ، وأن تداخل نتائجها فقط ومقارنتها بالتحليلات التاريخية ، والجمالية ، والسيكولوجية ، وغيرها ، يمكن أن يزودنا بصورة أكثر تكاملا .

ومع ذلك فانه يجب علينا أن نتعرف على المناهج — بمنأى عن الاتصالات الإيحائية المباشرة التى سبق لنا الإشارة إليها — والتى يمكن لعلم اجتماع الفن ، فى وضعه الراهن ، أن يقدمها لتحليل أى عمل مبدع . ومعالجتها تتم بصورة جزئية ، وغير منتظمة ، وبتكييف نفسها للصعوبات المتعلقة بموضوعها (ولهذا السبب فان علم اجتماع الأدب ظل لفترة طويلة يقوم على أساس أنه علم اجتماع تصورى للإنتاج الأدبى . وليس على الإطلاق علم اجتماع للتذوق الأدبى . ولهذا يتعذر النفاذ إلى أعماقه بسبب الخاصية التى تتصف بها الأعمال الأدبية من أنها « تتم » فى أماكن مختلفة لاحصر لها عن طريق القراءة الفردية) ، وكل ما هو متوافر لدينا عبارة عن أرقام إحصائية عن أذواق القراء واتجاهاتهم المفضلة ، وما عدا ذلك فانه نادر جداً . إن آلافا من الأعمال الفنية يتم إنتاجها يوميا ، ولايزال علم الاجتماع التجريبى للفن غير قادر على اقتراح أحد المناهج التجريبية* الموحدة لتحليل الظروف الاجتماعية والأحوال البيئية التى أحاطت بانتاجها . ولم يحدث حتى الآن أن وجه علماء اجتماع الفن قدراً من اهتمامهم إلى العمليات الاجتماعية المصاحبة للظاهرة المستحدثة تماما التى تحدث ثورة فى هيكل حقل العمل الفنى ، على شاكلة الموسيقى الإلكترونية والتقليدية التى أشرنا إليها من قبل .

إن المناصرين الأقوياء ، والمؤسسات الاجتماعية والثقافية ، والبيروقراطيين

---

(١) انظر : Th. W. Adorno, Einleitung in die Musiksoziologie, 1962.

* استخدمنا كلمة « تجريبى » فى ترجمة كلمة empirical بناء على ما انتهى إليه مؤتمر مصطلحات الفلسفة وعلم الاجتماع (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية المنعقد بالقاهرة فى مايو ١٩٧١) ، وهى تختلف عن « تجريبى » التى تقابل experimental (المترجم) .

المستنيرين فى البلاد الصناعية ، هم الذين يستطيعون دائما أن يعتبروا أنفسهم بمثابة السند والملهم للفن ، دون أن يلتزموا باظهار كيفية إسهامهم فى بناء العمل الذى ينسبون لأنفسهم الفضل فيه،وهم يستطيعون فى طمأنينة أن يطالبوا بدورهم فى عمل ما حتى عندما تكون اتجاهات الفنان عند إبداعه متعارضة معهم تماما . وتكون المؤسسات المعنية بنشر الفن فى الغالب على غير علم بموقفهم الخاص من مجموعات العلاقات المتداخلة بين : الواقع ، والأعمال الفنية ، والمجتمع . بل إنها قد لاتكون على دراية — على الأقل — بالإمكانيات المطلوبة لكل شكل من الأشكال المختلفة للفن ومورفولوجيتها (إن ما يجب علينا هو أن نتأمل فى الصراع المستمر للتغلب على الصعوبات التى تنبثق عن ظهور الفن الإبداعى خلال وسيلة الاتصال الجماهيرى ، التى تعد بصورة أكثر ملاءمة للتعامل مع الأشكال الانتشارية . وباختصار فان الفن من أجل التذوق ، كما هو الحال فى الرسم مثلا حيث يعتمد أساسا على التجربة الجمالية ، لاتتلاءم معه الأشكال القائمة للتواصل ، وهذا الأمر يغفله العاملون فى وسائل التواصل الجماهيرى) .

لقد حاولنا ، فيما عرضناه ، أن نتبين الموقف الحقيقى للمؤسسات الاجتماعية والثقافية ولوسائل الاتصال الجماهيرى فى سلسلة العلاقات المتداخلة بين « الواقع ، والعمل الفنى ، والمجتمع » . وإننا على يقين من أن ما سوف نصل إليه لن يكون كافيا لكى يساعد هذه المؤسسات فى أن تتخذ قراراً مدروسا يكون — كما نتصور — معبراً عن موقفهم الحقيقى . ولكى ندفعهم إلى الأخذ بذلك فمن الضرورى توفير تحليلات مقنعة حول علم اجتماع الفن والثقافة . وإلى أن تتوافر لدينا مناهج خاصة للتحليل وقدر من النتائج المقنعة حول الدراسة التجريبية للآثار المنبثقة عنها فان علينا بطبيعة الحال أن نعتمد بدلا من ذلك على الجهود التى تبذل فى المجال الأيديولوجى ، بما فى ذلك احتمالات الإثارة أو التعويق التى يتعرض لها « إرشاد » أو « توجيه » الإبداع الفنى ، لتقرير ما إذا كانت حركة فنية ما « مرغوباً » فيها أم لا ، من أجل تضييق نطاق الحرية الفنية عن طريق الرقابة السياسية و « الأخلاقية » ، ومن أجل امتصاص غضب المواطنين الصالحين ضد انحراف هؤلاء الذين يريدون الإطاحة بالمعايير المتفق عليها .

المؤتمرات الدولية القادمة

١٩٧٢

١ ـ وفقا لاماكن الانعقاد :

ـ كييف (الاتحاد السوفيتى)

الإتحاد الدولى لعلم الشيخوخة :
المؤتمر الدولى التاسع .
الأستاذ الدكتور د. ف . شيبوتاريف ،
الجمعية العلمية والطبية للمتخصصين فى علم الشيخوخة وطب
الشيخوخة لكل الاتحاد السوفيتى

Ul. Vyshgorodskaya 67, Kiev 114
(u.S.S.R.)

ـ هولندا

الاتحاد الدولى لمدارس العمل الاجتماعى :
المؤتمر السادس عشر

Room 615,345 East 46th street, New York, N.Y. 10017
(United states)

ـ المانيا (الاتحادية)

المجلس الدولى للإدارة العلمية :
المؤتمر الدولى السادس عشر للإدارة العلمية

Rationalisierungs - Kuratorium der Deutochen Wirtscheft - RKW, Gutleutatrasse 163-167, 6000 Frankfurt/Main 9
(Federal Republic of Germany)

ـ دبلن

الاتحاد الدولى لأبحاث العمليات :

مؤتمر :

Mrs. Margaret Kinnaird, Operational Research Society,
62 Cannon Street, London, E.C.4
(United Kingdom)

ب ـ وفقا لتاريخ ومكان الانعقاد :

يناير ـ تايلاند

اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التابعة للأمم المتحدة
ندوة عن الجوانب السكانية للتمدين والتصنيع .

ECAF, Population Division, Sala Santitham, Bangkok
(Thailand)

مارس ـ نيواورليانز

معهد علوم الإدارة : الاجتماع الدولى التاسع عشر

Mrs. M.R. De Helim, P.O. Box 6112, Providence, Rhode Island 02904
(United States)

يونيه ـ السويد :

الأمم المتحدة :
مؤتمر حول البيئة الإنسانية .

Ministry of Foreign Affairs, Stockholm
(Sweden)

اغسطس ـ لاهاى

المجلس الدولى للرفاهية الاجتماعية :
المؤتمر الدولى السادس عشر

Mrs. Kate Karzki,
345 East 46th Street, New York, N.Y. 10017
(United States)

اغسطس ـ طوكيو

الاتحاد الدولى لعلم النفس :
المؤتمر الدولى العشرون .

Professor Yoshihisa Tanaka, Executive Director of the Organizing Committee, The Iapanese Psychological Association, 37-13-802, Hongo 4-chome, Bunkyo-Ku, Tokyo 113 (Japan)

سبتمبر ـ دينيفر

معهد علوم الإدارة
الاجتماع الأمريكى الثالث عشر

Mrs. M.R. De Melim, P.O. Box 6112, Providence, Rhode Island 02904
(United States)

اكتوبر ـ سانت لويس ، ميسورى :

اتحاد العاملين فى الدولة
المؤتمر الدولى

Kenneth O. Warner,
1313 East 60th Street, Chicago, Illinois 60637
(United States)

اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التابعة للأمم المتحدة
مؤتمر السكان الثانى لآسيا .

ECAFE, Population Division, Sala Santitam, Bangkok
(Thailand)

سنة ١٩٧٣

ـ كندا

الاتحاد الدولى للعلوم السياسية

المؤتمر العالمى التاسع

43 rue des Champs Élysées, Brussles 5
(Belgium)

ـ الولايات المتحدة

الاتحاد الدولى للإنسانيات والسلالات البشرية

المؤتمر التاسع

Unesco House, I rue Miollis, 75 Paris. 15e
(France)

سنة ١٩٧٦

ـ فرنسا

الاتحاد الدولى لعلم النفس :

المؤتمر الدولى الحادى والعشرون .

C/O Professor Eugene Jacobson, Secretary General,
Department of Psychology, Michigan State University,
East Lansing, Mich.
(United States).

وثائق ومطبوعات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

« لا يشمل هذا الباب المطبوعات والوثائق التي تصدر « أوتوماتيكيا » مثل التقارير الادارية المنتظمة ومحاضر لجلسات الاجتماعات وما شابه ذلك » .

ـ السكان والصحة :

السكان :

١ ـ منهج وتقويم سجلات السكان والأنظمة المشابهة ١٩٦٩ ، ٦٦ صفحة . دولار وخمسون سنتا .
٦,٤٥ فرنك سويسرى (UN/ST/STAT/SER./.F/15.)

يتضمن الكتاب تعريفاً لسجل السكان . والخطوط العريضة للأنظمة المستخدمة باختصار . وعمل المنظمات الدولية فى هذا المجال . واستخدام السجلات فى نهاية عام ١٩٦٧ . وقيمة هذه الوثائق . والاليكترونيات والتحديث . (UN/ST/SOA/SER/A/45)

٢ ـ الإجراءات ، والسياسات والبرامج التى تؤثر فى الخصوبة ، مع إشارة خاصة لبرامج التخطيط القومى للأسرة . سبتمبر ١٩٦٩ ـ ٢٠٥ صفحات .(UN/E/CN.9/232)

سياسات الخصوبة الراهنة وبرامج العمل . القوى الاجتماعية التى تتحكم فى هذه الإجراءات ومدى فاعليتها

٣ ـ مجموعة بيانات إحصائية عن الخصوبة فى إفريقيا من خلال مسح السكان :
يناير ١٩٧٠ ـ ١٢ صفحة (UN/E/CN. 14/POP/13.)

٤ ـ تقويم لبرنامج تخطيط الأسرة لحكومة الهند
نوفبر ١٩٦٩ ـ ١٠٩ صفحات (UN/TAO/IND/50.)

الصحة :

١ ـ تقرير إحصائيات الصحة العالمية ، المجلد ٢٣ ، أرقام ٥٠٤ ، ١٩٧٠ ، ٦ دولارات و ٧٥ سنتا ، ٢٠ فرنكا سويسريا ، المجلد ٢٣ رقم ٦ ، ١٩٧٠ ، ٤٤ صفحة ، ٢٠ دولارا و ٧٥ سنتا ، ٨ فرنكات سويسرية ، المجلد ٣٣ رقم ٧ ، ١٩٧٠ ، ١١٢ صفحة ، ٥ دولارات و ٢٥ سنتا ، ١٦ فرنكا سويسريا .

ويتضمن مجموعة من الاحصائيات ذات الأهمية الخاصة أو النادرة . أجزاء من مجموعة دائمة من الإحصائيات عن انتشار الأمراض المختلفة . ويغطى التقرير العالم بأسره ، فبالإضافة إلى الجداول الأساسية

المعتادة يتضمن كل جزء دراسات خاصة . ومن بين هذه الدراسات يجب أن نذكر الدراسة عن الوفيات نتيجة للعدوى والأمراض الطفيلية (١٩٥٥ - ١٩٦٧) فى عددى ٤و٥ ، ودراسة مماثلة عن وفاة الأجنة (١٩٤٥ - ١٩٦٧) فى العدد ٦ ومواد إضافية فى العدد ٧ للدراسة التى نشرت فى عددى ٤ و ٥ .

الاقتصاديات :

الإحصائيات ، بما فى ذلك الإحصائيات الاقتصادية ، والمناهج الإحصائية :

١ - كتاب الإحصاء السنوى لآسيا والشرق الأقصى، ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، ٢٩٢ صفحة ، ٤ دولارات و ٥٠ سنتا ، ١٩,٤٥ فرنك سويسرى (UN/E/CN/11/840)

بيانات سكانية واقتصادية واجتماعية عن بلاد هذه المنطقة .

٢ - التصنيف المعيارى الدولى للمهن ١٩٦٨ - ٤١٥ صفحة، ١٩٦٩ ، 6 دولارات ، ٢٠ فرنكا سويسريا (منظمة العمل الدولية) .

ويتضمن تصنيفاً لأكثر من ١٥٠٠ مهنة مع وصف لكل مهنة منها .

٣ - التجارب القومية فى إحصائيات توزيع الدخل ، والمصروفات والثروة ، فبراير ١٩٧٠ ، ٤٥ صفحة (UN/E/CN.3/399/ADD. 1.)

يحتوى على مراجعة وتعديلات الوثيقة E/CN.3/399

٤ - تقرير مؤتمر الإحصائيين الآسيويين ، الدورة التاسعة . يوليه ١٩٦٩ ، ٥١ صفحة (UN/E/CN.11/880)

النشاطات الأخيرة ، مسح لاستهلاك الطعام ، البرنامج العالمى لإحصاءات السكان والإسكان لعام ١٩٧٠ ، تحسين إحصائيات المواليد والوفيات والزواج ، التعليم ، المحاسبة الوطنية ، إحصائيات المرتبات ، الأطفال والشباب ، إحصائيات النقل البحرى ، برنامج العمل .

التخطيط الاقتصادى ، التنمية :

١ - تقويم المقدرة الاقتصادية للتنمية ، ١٩٧٠ ، ١١٦ صفحة ، دولار و ٢٥ سنتا، ٥,٤٠ فرنك سويسرى (UN/ST/TAO/M/46)

تقويم أعدته الجماعة الدولية للدراسات فى التخطيط القومى ، الظروف اللازمة لضمان فاعلية الإدارة فى التنمية ، الاستثمارات المطلوبة . الخدمات الواجب تقديمها .

٢ - تنسيق الإجراءات والسياسة الضريبية والميزانية مع تخطيط التنمية ، يناير ١٩٧٠ ، ٩٧ صفحة (UN/E/CN.14/BUD/11.)

٣ – دور الحركة التعاونية فى تحقيق أهداف وأغراض العقد الثانى للتنمية للأمم المتحدة ، مارس ١٩٧٠ ، ٣٠ صفحة (UN/E/4807)

٤ – التخطيط للمهارات والتكنولوجيا المتقدمة ، ١٩٦٩ ، ٢٢٥ صفحة ، ٣ دولارات ، ١٣ فرنكا سويسريا . (UN/ID/SER.E/3)

الأولويات فى هذين المجالين ، الصلة بين التقدم التكنولوجى والتدريب الصناعى ، تخطيط القوى البشرية ، توصيات .

٥ – تقرير المصنع عن تكنيك التخطيط السنوى ، اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ، يناير ١٩٧٠ ، ٨٠ صفحة (UN/E/CN.11/L.242)

مفهوم التخطيط السنوى ، وضع خطة سنوية ، التنبؤات السنوية ، التقويم السنوى للموارد والتقدم .

التعاون الاقتصادى :

١ – تقرير عن المؤتمر الوزارى الثالث حول التعاون الاقتصادى الآسيوى ، يناير ١٩٦٩ ، ١٩٣ صفحة (UN/E/CN./848)

ما تم من عمل بشأن توصيات المؤتمر الوزارى السابق ، برنامج لتدعيم التعاون فى المجالات المختلفة ، التنسيق الإقليمى لخطط التنمية القومية ، تحرير التجارة ، مركز اللجنة الاقتصادية للشرق الأقصى لتنمية التجارة ، السوق الدولية الآسيوية ، اتفاقيات الدفع الإقليمية ، التعاون الاقليمى فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية، استراتيجية التنمية المتكاملة .

راس المال :

١ – ضريبة الدخل على الاستثمارات الأمريكية الخاصة فى البلاد النامية ، ١٩٧٠ ، ١٤٦ صفحة دولاران وخمسون سنتا ، ١٠٫٨٠ فرنك سويسرى (UN/ST/ECA/126)

العلاقة بين النظام الضريبى فى الولايات المتحدة وفى البلاد النامية ، التنسيق بين هذه الأنظمة .

التجارة :

١ – تقرير تحليلى عن حالة التجارة بين الدول الأوربية ، يناير ١٩٧٠ ، ٣١ صفحة (UN/E/ECE/761)

إحصائيات عن التجارة بين الدول الأوربية ، التركيب بالمنتجات ، العقبات الاقتصادية وغيرها من العقبات فى طريق تنمية التجارة بين شرق أوربا وغربها . النمو والتجارة . الآفاق الطويلة المدى .

٢ – إضافة للتقرير التحليلى عن حالة التجارة بين الدول الأوربية ، فبراير ١٩٧٠ ، ١٤٠ صفحة (UN/E/ECE/761/ADD.1.)

إحصائيات هامة عن تطور السياسات والممارسة التجارية فى أوربا منذ الحرب العالمية الثانية (بما فى ذلك التجارة بين شرق أوربا وغربها) .

الموقف الاقتصادى :

١ – مسح للظروف الاقتصادية فى إفريقيا : ١٩٦٧ ، ديسمبر ١٩٦٩ ، ١٧٥ صفحة ، دولاران وستون سنتا ١٠,٨٠ فرنك سويسرى (UN/E/CN.14/409/Rev.1.)

الزراعة :

١ – التنمية الزراعية : استعراض لنشاطات منظمة الأغذية والزراعة الميدانية ، روما ١٩٧٠ ، ١٩٤ صفحة ، دولاران وخمسون سنتا ، ١٠,٨٠ فرنك سويسرى (الدراسة الأساسية رقم ٢٣)

تحلل هذه الدراسة كلا من المشاكل المتضمنة فى النشاطات الميدانية والنجاحات المتحققة ، التمويل ، المشروعات التى تشرف عليها .

٢ – التقرير السادس عن إنتاج ومصروفات ودخل الزراعة فى الدول الأوربية .

المجلد الأول : استعراض مختصر للاتجاهات الرئيسية من ١٩٥٠ – ١٩٥٢ إلى ١٩٦٣ – ١٩٦٥ ، ١٩٧٠، ١٤٢ صفحة ، ٦ دولارات و ٢٠ سنتا، ٢٦,٨٥ فرنك سويسرى (UN/ST/ECE/AGRI/30.)

إجمالى الإنتاج . المصروفات الجارية ، استهلاك الدين ، صافى الإنتاج بتكلفة المصنع، العمالة الزراعية ، الأجور والإنتاجية . الاستثمار فى الزراعة .

٣ – أثمان المنتجات الزراعية والأسمدة فى أوربا ١٩٦٨ / ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٤٦ صفحة، دولار و ٦٥ سنتا ، ٧,١٠ فرنك سويسرى (UN/ST/ECE/AGRI/34)

جوانب العمالة والدخل فى الإصلاحات الزراعية الأخيرة فى الشرق الأوسط بقلم دورين واريز (نقلا عن إنترناشيونال لا بوريفيو ، المجلد ١٠١ رقم ٦ يونيه ١٩٧٠) .

الموقف فى الجمهورية العربية المتحدة ، والعراق وإيران

المجتمع ، وظروف المعيشة والعمل ، والعمالة ، والسياسة الاجتماعيـــة ، والتطور الاجتماعى :

التطور الاجتماعى :

١ – فلتنهض بلادى ، بقلم مالكولم س ، أديسيشيا ، ١٩٧٠ ، ٣٧٥ صفحة ، ٧ دولارات و ٣٨ سنتا ، ٣٨ فرنكا (UN/ESCO/A. 2668.)

مجموعة مقالات وخطب كتبها نائب المدير العام لليونسكو سابقاً عن خبرته الشخصية فى مجال الخدمة المدنية الدولية ، العامل البشرى فى عملية التنمية ودور التعليم والعلم فى المجتمعات ذات المستويات المختلفة

من التطور ، عمل اليونسكو من أجل السلام والتنمية ، الرسالة الثقافية والروحية والأخلاقية لليونسكو فى العالم اليوم .

٢ — السياسة الاجتماعية والتخطيط فى التنمية الوطنية ، ديسمبر ١٩٦٩ ، ٣١ صفحة (UN/CN.5/440)

مناهج جديدة ، العوامل الاجتماعية فى التنمية ، الظروف الاجتماعية اللازمة للتنمية ، تقليل جوانب عدم التكافؤ وتدعيم التكامل الوطنى ، تخصيص الموارد للقطاعات ، تحسين البيانات الإحصائية ، تدريب المخططين . الإعداد لحقبة التنمية الثانية .

٣ — تقرير ندوة الجوانب الاجتماعية لتخطيط التنمية (بيروت ، ١٨ — ٢١ نوفبر ١٩٦٩) ١٩٦٩ ، ٣١ صفحة (UN/ST/TAO/SER.C/112)

الظروف الاجتماعية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية ، الاستراتيجية المقارنة ، مستقبل مكتب الأمم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى ، بيروت .

٤ — دراسات عن التنمية الاجتماعية فى الشرق الأوسط ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ٨٨ صفحة ، دولار و ٥٠ سنتا ، ٤,٦٥ فرنك سويسرى (UN/ST/ECA/124)

الوضع الاجتماعى فى العراق والأردن والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن .

السياسة الاجتماعية ، والخدمات الاجتماعية :

١ — استعراض للوضع الاجتماعى فى منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ، مارس ١٩٧٠ ، ٦٧ صفحة (UN/E/CN.U/L.250)

استعراض للتطور الاجتماعى فى آسيا ، نمو حركة السكان ، مستويات المعيشة ، تطور التركيبات الاجتماعية ، البرنامج الاجتماعى لبلاد آسيا ، ملخص للاتجاهات .

٢ — مدخل إلى الضمان الاجتماعى ، ١٩٧٠ ، ٢١٩ صفحة ، دولاران و ٢٥ سنتا ، ٩ فرنكات سويسرية (ILO منظمة العمل الدولية) .

قائمة هامة بالمراجع ، برنامج دراسى فى اثنى عشر درساً ، تطور فكرة الحماية الاجتماعية ، الأنواع المختلفة للفوائد ، التمويل ، الضمان الاجتماعى للعمال الرحل ، نشاط منظمة العمل الدولية .

٣ — الحد الأدنى لمعاشات الشيخوخة ١ : كفايتها من حيث مزايا إعانة مصروفات الاستهلاك ومقاييس الفقر ، بقلم بول فيشر ، ٢٥ صفحة (نقلا عن إنترناشيونال لابور ريفيو المجلد ١٠١ رقم ٧ ، يوليو ١٩٧٠) (منظمة العمل الدولية) .

الجزء الأول من دراسة مقارنة ، يتناول معاشات الشيخوخة فى سبعة عشر بلداً ذات نظم سياسية مختلفة ومستويات تطور مختلفة .

٤ – اتجاهات فى الوضع الاجتماعى للأطفال . تقرير عن الأطفال ، يناير ١٩٧٠ ، ١٥١ صفحة (UN/E/CN.5/448)

تأثير الاتجاهات السكانية والتغيرات الاجتماعية على حماية الطفل ، الصحة والتغذية ، الظروف الاجتماعية والسيكلوجية والاقتصادية . التعليم . تقويم الإجراءات التى اتخذت على المستوى الوطنى والدولى .

٥ – التأهيل المهنى للعجزة ١٩٦٩ ، ٦٨ صفحة (منظمة العمل الدولية)

دليل عن المناهج المستخدمة لتشجيع استخدام العجزة .

التنمية الريفية :

١ – التنمية الريفية فى بلاد إفريقيا الناطقة بالفرنسية ، ١٩٧٠ ، ٢٠٦ صفحات (منظمة العمل الدولية)

٢ – تخطيط مناطق الترويح :

تخطيط وتنمية مناطق الترويح بما فى ذلك تنمية البيئة الطبيعية ، المجلد الأول ١٩٦٩ ، ١٨٦ صفحة ، ٤ دولارات و ٤٠ سنتا ، ١٩,٠٥ فرنك سويسرى (UN/ST/ECE/HOU/40)

تقرير عن ندوة عقدت فى فرنسا ولوكسمبورج من ٢٧ أبريل حتى ١٠ مايو ١٩٦٩ ، أهداف سياسة وقت الفراغ فى البلدان المختلفة ، حالات معينة لتنمية مناطق الترويح ، تخطيط مناطق الترويح .

سياسة العمل والعمالة :

١ – مدخل إلى دراسة العمل ، ١٩٦٩ ، ٤٣٦ صفحة ، ٢٠ فرنكا سويسريا (منظمة العمل الدولية)

قائمة عامة بالمراجع ، دليل لدراسة الإنتاجية وعلاقاتها مع مستوى المعيشة ، ودراسة أوقات وساعات العمل وتحليل الوظيفة .

٢ – الجوانب البشرية للتطورات الاقتصادية الأخيرة فى أوربا ، ١٩٦٩ ، ١٧٥ صفحة ، دولاران و ٥٠ سنتا ، ١٠ فرنكات سويسرية (منظمة العمل الدولية) .

إحصائيات هامة ونادرة . إحصائيات عن نمو القطاعات المختلفة من النشاط فى عدد كبير من البلاد من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦ . العلاقة بين سياسة اليد العاملة والسياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة . الخطوات التى اتخذت للنهوض بانتقال اليد العاملة . هجرة العمال والمثقفين . التعليم المهنى والتدريب المهنى .

٣ – مشكلات العمالة فى ريف الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٦٩ ، ١٦٥ صفحة ، دولار و ٥٠ سنتا – ٦ فرنكات سويسرية (منظمة العمل الدولية) .

٤ – نشاطات منظمة العمل الدولية ذات الأهمية الخاصة فيما يتعلق باستخدام النساء ، ديسمبر ١٩٦٩ ، ٥٢ صفحة ، ويتضمن ملاحق (UN/E/CN.6/529)

قائمة هامة بالمراجع . مقاييس العمل الدولية وتطبيقاتها . مؤتمر العمل الدولى . برنامج العمالة الدولى . المؤتمر الإقليمى واللجان الاستشارية ، اللجان الصناعية والهيئات المشابهة .

٥ – خدمة النساء كوسيلة لتمكين النساء من العمل مجاناً لفائدة المجتمع ، مارس ١٩٧٠ ، ١٢ صفحة
(UN/E/CN.6/534)

ردود على الحكومات التالية فيما يتعلق بخدمة خاصة للنساء : الأرجنتين ، النمسا ، بلغاريا ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، سيلان ، تشيكوسلوفاكيا ، إيطاليا ، اليابان ، الكويت ، مدغشقر ، جزر مالديف ، هولندا ، نيوزيلاندا ، باكستان ، الصومال ، ترينداد ، توباجو ، تركيا ، الاتحاد السوفيتى ، بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فنزويلا ، زامبيا .

٦ – آثار التقدم العلمى والتكنولوجى على ظروف عمل واستخدام النساء ، يناير ١٩٧٠ ، ١١٢ صفحة بما فى ذلك الملاحق (UN/E/CN.6/539)

قائمة بالمراجع الهامة . ملخص للمعلومات الواردة من الحكومات عن دراسات أجريت فى بلادها حول آثار التقدم العلمى والتكنولوجى على ظروف عمل واستخدام النساء . استعراض لدراسات منظمة العمل الدولية الأخيرة عن الآثار الاجتماعية للتقدم التكنولوجى ، مع اهتمام خاص باستخدام النساء .

٧ – استخدام الشباب والتنمية الوطنية فى إفريقيا ، ١٩٦٨ ، ٥٤ صفحة
(UN/E/CN.14/SWSA/7.)

وسائل تحقيق أقصى قدر من التعبئة للشباب للخدمة الوطنية والتنمية . الخطوات الضرورية لتشجيع الشباب على البقاء فى المجتمعات الريفية لتقليل هجرتهم إلى المدن . استخدام خريجى الجامعات والطلاب الذين لم يحصلوا بعد على درجاتهم العلمية .

التمييز العنصرى ، حقوق الإنسان :

١ – تقرير الدورة الثانية والعشرين للجنة الفرعية عن منع التمييز العنصرى وحماية الأقليات المقدم للجنة حقوق الإنسان ، نوفمبر ١٩٦٩ ، ١٠١ صفحة (UN/E/CN.4/1008)

دراسة خاصة للتمييز العنصرى فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . المساواة فى إجراء العدالة . العبودية وتجارة العبيد فى كل أشكالها ومظاهرها بما فى ذلك التمييز العنصرى والاستعمار . انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، حماية الأقليات ، إبادة الأجناس .

٢ – دراسة التمييز العنصرى فى موضوع الحقوق السياسية ومشروع مبادىء عن الحرية وعدم التمييز فى موضوع الحقوق السياسية ، ديسمبر ١٩٦٩ ، ٤١ صفحة بما فى ذلك الملاحق (UN/E/CN.4/1013)

قائمة بالمراجع الهامة . خلفية لبحث الدراسة ومشروع المبادىء بواسطة الهيئات المختصة للأمم المتحدة . مقارنة بين المشروعات . فهرس للردود التى بعثت بها الحكومات ، يحدد الوثائق التى يمكن أن توجد فيها تعليقاتها .

٣ – دراسة التمييز فى موضوع الحقوق السياسية ومشروع مبادىء عن الحرية وعدم التمييز فى موضوع الحقوق السياسية ، فبراير ١٩٧٠ ، ٢٨ صفحة (UN/E/CN.4/1013/ADD.1.)

ملحق يتضمن ردود الحكومات التالية : أستراليا والنمسا والبرازيل وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وفنلندا وإيران وكينيا وهولندا والنرويج والفلبين وتركيا وجمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية .

٤ – قضية تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتضمنة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وفى الميثاق الدولى عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودراسة مشكلات خاصة تتصل بحقوق الإنسان فى البلاد النامية ، فبراير ١٩٧٠ ، ١٢٣ صفحة (UN/E/CN.4/1023)

ردود لثلاث وعشرين دولة حول حلولهم العملية للمشكلات المتضمنة فى التطبيق التدريجى لهذه الحقوق .

٥ – ملخص تحليلى لتقارير وبعض المواد الأخرى عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفترة من أول يوليه ١٩٦٦ حتى ٣٠ يونيه ١٩٦٩ ، فبراير ١٩٧٠ ، ٤٢ صفحة
(UN/E/CN.4/1024)

قائمة بالمراجع الهامة . الترتيبات الدستورية والتشريعية والإجرائية التى أسهمت فى الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها والتمتع بها . حقائق جديدة أخرى هامة .

٦ – ندوة عن المشكلات الخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان فى البلاد النامية ، ١٩٧٠ ، ٤٩ صفحة
(UN/ST/TAO/HR/36)

عقدت هذه الندوة فى نيقوسيا (قبرص) من ٢٦ يونيه إلى ٩ يوليه ١٩٦٩ . خلق الظروف الضرورية – على المستوى القومى – للتقدم وحماية حقوق الإنسان فى الدول النامية ، تقدم حقوق الفرد داخل إطار التطور الوطنى ، الحدود والقيود التى يفرضها القانون على هذه الحقوق . المؤسسات والإجراءات لضمان النهوض بحقوق الإنسان واحترامها فى البلاد النامية .

٧ – ندوة عن إنشاء لجان إقليمية لحقوق الإنسان مع اهتمام خاص بأفريقيا . القاهرة من ٢ إلى ١٥ سبتمبر ١٩٦٩ . نيويورك ، ١٩٦٩ ، ٢٥ صفحة – (UN/ST/TAO/HR/38)

تمهيد إنشاء لجان إقليمية . مجالات النشاط . الأبحاث والدراسات والخدمات الاستشارية ، الاستقصاءات الواقعية والتصالح . تحليل لرسائل الدول والجماعات والأفراد . طبيعة العلاقات التى يجب أن تقوم بين مثل هذه اللجان الإقليمية .

٨ – علاقات الأجناس فى العمل فى المملكة المتحدة ، بقلم فرانك كوزينس ، ١٦ صفحة (نقلا عن إنترناشيونال لا بوريفيو ، المجلد ١٠١ رقم ٧ ، يوليه ١٩٧٠) (منظمة العمل الدولية) .

العمال المهاجرون بحكم المهنة والمنطقة . التطبيق العملى للتشريع الاجتماعى فيما يتعلق بهم . اتجاهات أصحاب الأعمال والنقابات .

٩ – العقبات اللغوية والثقافية فى طريق التكامل . التفرقة العنصرية . فبراير ١٩٧٠ ، ٥٥ صفحة (UN/ST/LIB/22/Rev.1.)

قائمة بالمراجع الهامة ، قائمة مراجع منتقاة عن السياسة العنصرية لحكومة جمهورية جنوب إفريقيا .

وضع النساء :

١ – برنامج موجه طويل المدى لتقدم النساء ومساعدة الأمم المتحدة فى هذا المجال . مارس ١٩٧٠ ، ٣٣ صفحة (UN/E/CN.6/532)

الإجراءات الواجب اتخاذها على المستوى الوطنى والقارى والعالمى .

٢ – وضع الأمهات غير المتزوجات : القانون والممارسة . يناير ١٩٧٠ ، ١٠٢ صفحة (UN/E/CN.6/540)

قائمة بالمراجع الهامة . الوضع القانونى للأم غير المتزوجة : إرساء الأمومة ، نقل اسم الأم إلى الطفل ، نقل الجنسية ، ممارسة الأم غير المتزوجة للسلطة الأبوية ، التزامات الإعاشة ، قانون الوراثة كما يطبق على حالة الأم غير المتزوجة . الوضع الاجتماعى للأم غير المتزوجة ، موقف المجتمع ، وإجراءات الحماية الاجتماعية .

اللاجئون

١ – التبرعات الخيرية التى يوجهها المندوب السامى للأمم المتحدة للاجئين . مايو ١٩٦٩ – ٣١ صفحة (UN/A/AC.96/408)

حسابات عام ١٩٦٨ والإحصائيات المالية للفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٨ .

٢ – برنامج المندوب السامى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٧٠ ، سبتمبر ١٩٦٩ ، ١٠٥ صفحات (UN/A/AC.96/412)

التعليم

١ – المؤتمر الإقليمى الثالث لوزراء التعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية (المغرب من ١٢ إلى ٢١ يناير ١٩٧٠)، ١٩٧٠ ، ٩٠ صفحة (UNESCO/ED/MD/11)

قائمة بالمراجع الهامة . الاتجاهات التعليمية فى البلاد العربية ، الإجراءات الواجب اتخاذها فيما يتصل بسياسية التنمية . العمل والمشتركون والنتائج . قائمة بالوثائق التى تشكل الخلفية .

٢ – ندوة عن تدريب المدرسين ، بواسطة نظام الانضباط الداخلى لاستخدام هذا النظام فى المدارس (بداكى ، ساحل العاج من ٢٤ مارس إلى ٤ أبريل ١٩٧٠) ، ٣٨ صفحة (UNESCO/ED/MD/12)

طرق ووسائل إدخال نظام الانضباط الداخلى فى برنامج كليات تدريب المدرسين وأخيراً فى برامج المدارس الابتدائية ، أهمية جعل الحواجز بين الفروع المختلفة للتعليم أقل جوداً ، دراسة مفصلة لهذه المشكلة ، نتائج ، كان المشتركون فى الندوة من الكاميرون وساحل العاج والنيجر وتوجو ومن مؤسسات دولية مختلفة ، يمكن الحصول على قائمة بالمراجع عن نظام الانضباط الداخلى بناء على الطلب .

اضفاء الطابع الاجتماعى على الطفل :

١ – إعداد الطفل للمدنية : المهارات والاحتياجات الذهنية ، بقلم ب. أ . ماندل ، ١٩٦٩ ، ٨٨ صحة (الأمم المتحدة معهد التنمية الاجتماعية) .

قائمة بالمراجع العامة : استعراض للمشكلة وقائمة كاملة بالمراجع .

التعليم فى الخارج :

١ – التعليم فى الخارج ، ١٩٧٠ ، ٦٢ صفحة باللغتين الفرنسية والإنجليزية
(UNESCO/ COM.70/D.58)

موجه للمدرسين وغيرهم من المؤهلين الذين يرغبون فى التدريس فى الخارج لمدة محدودة ، وتتضمن هذه الكراسة معلومات عن المنظمات التى تنهض بهذا النوع من التبادل ، المدارس الابتدائية ، المدارس الثانوية ، المعاهد الفنية والجامعات .

تطوير العلوم الاجتماعية والاقتصادية :

١ – الاتجاهات الرئيسية للبحث فى العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الجزء الأول :
العلوم الاجتماعية، ١٩٧٠، ٨١٩ صفحة، ٣٠ دولارا ، ١٢٠ فرنكا سويسريا .(UNESCO/A. 2556)

قائمة بالمراجع العامة . نتيجة تحقيق شامل أجرى بالتعاون مع عدد كبير من الإخصائيين . ولا يركز على النتائج المتحققة بقدر ما يركز على الاتجاهات التى يمكن أن تتطور فيها العلوم الاجتماعية من أجل أن يتسع مداها .

يغطى علم الاجتماع : بول ف . لازار سفيلد . العلوم السياسية : و.ج.م. ماكنزى . علم النفس : جان بياجيت . والاقتصاديات ، على أساس دراسة أولية قام بها أ.لانج ، و . بردس ، ت . كواليك وأ . ساخس . علم السكان : ج. بورجوا بيشات . علوم اللغة : ر . جاكوبسون ، ويتضمن المؤلف أيضاً فصولا عن مشكلات عامة . مكان علوم الإنسان فى نظام العلوم : جان بياجيت : المشكلات العامة لأبحاث الانضباط الداخلى والميكانزمات العامة : جان بياجيت : النماذج الرياضية والمناهج : رايموند بورون . بحث المشكلة بتركيز : بيير دى باى . البحث عبر الأوطان : شتين روكان . تنظيم وتمويل البحث : إيريك تريست . وهناك مقدمة بقلم المدير العام لليونسكو ومقدمة عامة بقلم سامى فريدمان ، ويشكل المؤلف ككل نظرة شاملة بالغة الأهمية للتفكير المعاصر عن مهنة ومنهج العلوم الاجتماعية ، وقد ظهر مؤلف مشابه يعالج العلوم الطبيعية منذ عشر سنوات تقريباً تحت إشراف بيير أوجر ، ومن المقرر أن يظهر الجزء الثانى من المؤلف الحالى عام ١٩٧٢ ، وسيغطى مجالات القانون والتاريخ والفلسفة والطرق المختلفة للتعبير الأدبى والفنى .

ثبت

المقال واسم الكاتب

العنوان الاجنبى واسم الكاتب	رقم العدد وتاريخه
Factors affecting scientific production The Latin American case *By* : Oscar Cornblit	مجلد : ٢٢ العدد الثانى عام ١٩٧٠
The conduct of collaborative research in developing nations : the insiders and the outsiders *By* : Prodipto Roy, and : Frederick C. Fligel	مجلد : ٢٢ العدد الثالث عام ١٩٧٠
Education as an instrument of social integration in underdeveloped societies *By* : Peter Heintz	مجلد : ١٩ العدد الثالث عام ١٩٦٧
The interaction between reality — work of art, socity *By* : Valadimir Karbusicki	مجلد : ٢٠ العدد الرابع عام ١٩٦٨

مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو

تقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين .

ويقوم باختيارها ونقلها الى العربية نخبة ممتازة من الأساتذة العرب .

لتصبح اضافة الى المكتبة العربية تساهم فى اثراء الفكر العربى ، وتمكينه من ملاحقة البحث فى قضايا العصر .

مجلة رسالة اليونسكو

تصدر شهريا

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

يناير ـ ابريل ـ يوليه ـ اكتوبر

مجلة اليونسكو للمكتبات

فبراير ـ مايو ـ اغسطس ـ نوفمبر

مجلة (ديوچين)

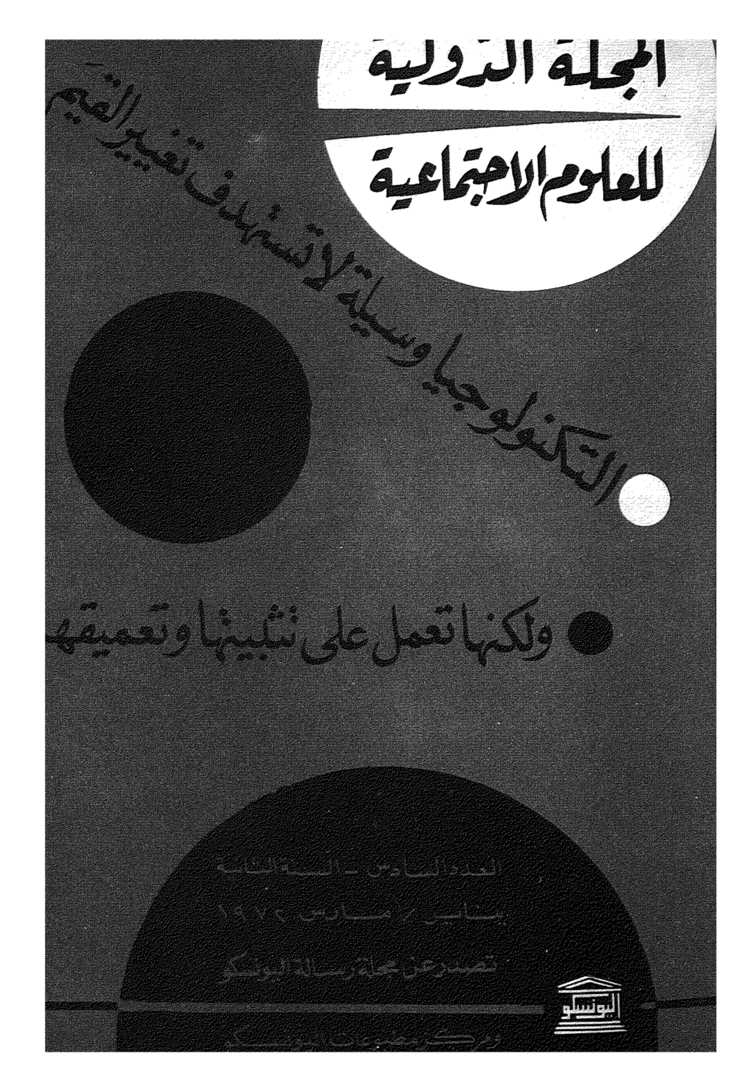
فبراير ـ مايو ـ اغسطس ـ نوفمبر

العلم والمجتمع

مارس ـ يونية ـ سبتمبر ـ ديسمبر

مجموعة من المجلات الجادة ، تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية العربية ، ووزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة .

الثمن ١٠ قروش


المجلة الدولية
للعلوم الاجتماعية
التكنولوجيا وسيلة لا تنشأ بهدف تغيير القيم
ولكنها تعمل على تثبيتها وتعميقها
العدد السادس - السنة الثانية
يناير / مارس ١٩٧٢
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
اليونسكو



الطبعة العربية من مجلة

INTERNATIONAL SOCIAK SCIENCE JOURNAL

العدد السادس .. السنة الثانية

٥ ينـــاير سنة ١٩٧٢
٥ كانون ثانى سنة ١٩٧٢
١٨ ذو القعـدة سنة ١٣٩١

تصدر عن : مجلة رساله اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شـارع طلعت حرب
تليفون : ٢٢٤٠٢
ميدان التحرير ــ القاهرة

مقالات هذا العدد :

هل نحن أمام إنسان

لا أدرى ماذا نحن مقبلون عليه ؟

ان الانتصارات العلمية الباهرة التى يحققها الانسان كل يوم تثير فى النفس اشراقة أمل ورجاء .

وسيادة الرجل على الطبيعة قد حولته من مجرد القدرة على التحكم فى ظروف البيئة الطبيعية الى محاولة احداث تغييرات أساسية فيها ، لتتلاءم مع تطوره وانجازاته على سطح الأرض ، وفى عالم الفضاء ، سواء بسواء .

هذا التقدم الذى حققه الانسان فى مجال العلم والتطبيق العلمى قد صار علامة تميز العصر الذى نعيش فيه ، وتشير كذلك الى مزيد من قدرة الانسان على تغيير الظروف التى تحيط به ، وفقا لما يريد أن يجد هذه الظروف عليه .

لكن الانسان مع هذا يواجه مشكلات عديدة ، تجعله أمام أبواب مسدودة ، يحاول أن يكسرها بالعلم ، وأن ينفذ منها الى غاياته ، بالتفوق الذى وصل اليه .

وينسى الانسان ، فى غمرة بهجته بما يحققه من تفوق ، أنه يكسر بابا ليسد على نفسه بابا آخر ، ويتغلب على عقبة ليواجه فى الوقت نفسه عقبة جديدة ، وينفذ من مشكلة لتحاصره مشكلة أخرى أصعب .

يفرض على نفسه العزلة عن بيئته ؟!

الانسان فى مرحلة التصنيع استطاع أن يفرض بعلمه على الظروف الجيولوجية نوعا من التحول الطبيعى ، لتصبح خامات البيئة صناعات يستعملها فى أغراضه .

لكنه اضطر الى أن يقيم مصانع ، والمصانع بطبعها تؤثر على البيئة الجغرافية ، فتملأ الجو بسحب الدخان ، وتملأ القنوات المائية بالعوادم ، وتلوث مساحات من البيئة تنفق وحجم الصناعة التى تقام .

وبهذا يكون الانسان قد انتصر فى ميدان، ليواجه مشكلة أكثر تعقدا فى ميدان آخر .

لكن هذا المثل ليس فريدا على كل حال ، فعندما استطاع انسان هذا العصر أن يحارب الآفات الزراعية واجهته مشـــكلة تأثير مبيدات الآفات على الانسان ، وعلى الحيوان كذلك .

بل لقد صارت الثروة السمكية فى بعض الشواطىء تنذر بأضرار جسيمة ، بعد أن لوثت هذه الشواطىء من تأثير الكثافة الصناعية فى بعض المناطق .

ولا شك أن ثمنا فادحا لهذا التطور تدفعه البيئة ، وجغرافية المكان، وما كانت تتميز به البيئات من تفاوت وتميز .

وعندما يفقد الانسان صلته بالبيئة ، وعندما تفتر العلاقة بين الانسان والمكان ، فهو اذن يضرب على نفسه نطاقا من العزلة ، يهدد بعودته الى حياة الاغتراب مرة أخرى .

وهذا أسوأ ما يمكن أن يجنيه انسان العصر من تفوقه المذهل ، فى مجال العلم والتطبيق العلمى .

لهذا فان السؤال المطروح هو :

هل صحيح أننا أمام انسان يفرض على نفسة العزلة عن بيئته ؟

هل هذا صحيح ؟

ان المحقق أن الظروف التى أدت الى هذه التطورات المذهلة قد فرضت على الانسان عديدا من المشكلات .

وأهم ما يعنى به رجال الفكر والفن والأدب من هذه المشكلات هو ذلك الرباط المقدس الذى يربط بين الانسان وزمانه ومكانه .

ذلك لأن الانسان اذا فقد الشعور بالزمان والمكان قد يتحول تدريجا الى آلة تتحرك بسرعة أكبر ، وتنجز واجباتها فى وقت أقصر ، وبجهد أقل ، لكن بلا طعم ولا روح .

وستأتى الانجازات كلها بعد هذا واحدة ، بلا فروق تميز هذا من ذاك ، وبلا حدود تفصل هذا من ذاك ، وبلا طابع تقوم عليه شخصية كل انجاز من الانجازات !

وهذه هى الخطورة الحضارية والثقافية والأخلاقية كذلك .

ونحن نرجو أن يتمكن انسان المستقبل من الخروج من هذا المأزق ، بصورة تحقق كيانه ، وتقوى شخصيته ، وهى تتأثر ــ الى حد كبير ــ بحدود الزمان والمكان جميعا .

ان مزيدا من التقدم هدف محبب ، يمثل رجاء الانسان .

لكن أن يتم هذا التقدم على حساب العناصر الانسانية الأساسية فهذه ردة ، تعود بالانسان الى حياة الاغتراب القديمة ، التى لازمته قبل العصور التاريخية ، وقبل أن تتكون الجماعات البشرية وتمضى فى طريق الحضارة .

لقد نشأ عن نهضة الصناعة نوع من التحول الغريب فى اعتماد الانسان على ما فى الطبيعة من مادة خام . وكما تدخلت الصناعة فى تحويل العوامل الجيولوجية الى صناعات تدخلت كذلك فى توجيه الزراعة ، حتى فترت صلة الانسان بالأرض ، التى تنتج له الخضراوات والبقول والفاكهة .

وزاد الأمر تعقدا أن فلاح الأرض قد هجرها ، تحت اغراء ما تدره الصناعة من دخل من ناحية ، ولأن منافسة الآلات له فى الزراعة قد أضعفت ارتباطه بالأرض .

وكانت النتيجة أن ازدحمت المدن الى حد مذهل ، فتعقدت سبل المواصلات ، وامتلأت المدينة بالضوضاء ، الى درجة صارت تهدد الصحة العامة .

وعلى الفور فرضت هذه الظروف على انسان العصر أن يقيم على نفسه حصارا يحد من صلته بالطبيعة حوله .

انسان العصر يعيش فى مسكن معزول عن الجو الصاخب المحيط به .

انسان العصر يعيش فى مناخ معزول عن المناخ المحيط به ، ليتجنب تقلب الجو ، وقسوة الظروف المناخية .

انسان العصر يشرب مياها معدنية محفوظة ، تعزله عن مياه الأنهار فى المنطقة التى يعيش فيها .

وفى اختصار فان انسان العصر قد كاد يكون لنفسه عالمه الخاص ، معزولا عن المكان وعن الزمان جميعا .

ومعنى أن يفقد الانسان صلته بالزمان وبالمكان هو أن يفقد شخصيته ، ليصبح نموذجا جديدا ، معزولا عن بيئته .

وهذا هو الاغتراب الذى بدأت منه الانسانية ، والانسان بعد منزو فى جحر فى بطن الأرض ، يخاف من البرق والمطر والحيوان المحيط به .

وعندما نصل الى هذه النتيجة فاننا نجد أن القياس المنطقى يضعنا أمام استنتاج غريب ، هو أن نتيجة التقدم المذهل ، كنتيجة التخلف المذهل، هى فى موقف الانسان من بيئته .

لكن الأمل قوى فى أن يوازن الانســـان علاقاته بالبيئة ، على أساس من حس انسانى بالمكان والزمان ، أصيل فى نفس الانسان ، مهما حقق من تفوق وانتصار .

سيعود الانسان يحن الى جلسة هانئة تحت شجرة معزولة ، يستمع فى نشوة الى زقزقة العصافير ، أو حداء يأتيه من بعيد ، بأعذب ذكريات الطفولة والصبا .

وسيعود يطربه حفيف الأشجار ، وخرير المـــاء ، بمثل ما يطربه لحن تعزفه فرقة سيمفونية .

ولعل الذين يقرأون هذه الأمنية لا يأخذونها على أنها أمنية عاطفية أو شاعرية ، فهى قبل كل شيء أمنية حضارية ونفسية ، تستهدف أن تقوى الشخصية الانسانية ، وتدرج بها صعودا على سلم التقدم .

عبد المنعم الصاوى

أثر التكنولوچيا فى الثقافة وأنماط السلوك الجديدة الناشئة

بقلم :
تالكوت بارسونز
ترجمة :
د. شكرى محمد عياد

ربما كانت أفضل طريقة للبدء فى هذا الموضوع هى محاولة تعريف الاصطلاحات أو على الأقل التمييز بينها . ومن الملاحظ أولا أن مفهوم « الثقافة » يتضمن على الأقل بعض التداخل مع كل من المفهومين الآخرين فى العنوان ، وأن كليهما يتداخل مع الآخر ، حيث ان التكنولوجيا فى تقدمها تشكل الى حد ما مجموعة من « أنماط السلوك الجديدة الناشئة » .

ومن الممكن فهم الثقافة على أنها مركب الأنظمة الرمزية التى عن طريقها يتكيف الناس فى المجتمع مع بيئاتهم ويحددون علاقتهم مع الآخرين فى حدود الوضع الانسانى . وتتكون الثقافة من « وسائل » للتعبير والاتصال ، مثل اللغات، وأيضا من « مضمون » كالأفكار أو المعرفة فى أشكالها المتعددة والمختلفة ، ورموز أساسية معبرة كوسيلة لاظهار المواقف ، ومفاهيم أخلاقية أو تقديرية . ومن

بقلم : تالكوت بارسونز

أستاذ علم الاجتماع بجامعة هارفارد ، ورئيس سابق للرابطة الأمريكية لعلم الاجتماع · له مؤلفات عدة ، من أحدثها : « المجتمع ، منظورات تطورية ومقارنة » (١٩٦٦) ، و « النظرية الاجتماعية والمجتمع الحديث » (١٩٦٧) · وقد أسهم الأستاذ بارسونز من قبل فى « المجلة الدولية لعلم الاجتماع » بمقالة عنوانها « التقويم والموضوعية فى علم الاجتماع : تفسير لاضافة ماكسى ويبر » ، (المجلد ١٧ ، العدد الأول ، ١٩٦٥) ·

ترجمة : د . شكرى محمد عياد

أستاذ كرسى الأدب العربى الحديث بكلية الآداب بجامعة القاهرة · تخرج فى كلية الآداب ١٩٤٠ حصل على درجة الدكتوراه فى الآداب سنة ١٩٥٣ · له عدة مؤلفات فى الأدب والنقد ، كما نقل الى العربية عديدا من المؤلفات الهامة ·

المحاور الرئيسية التى تدور حولها النظم الثقافية التمييز بين العقلى واللاعقلى ، حيث يرتبط الأول بما نطلق عليه عادة المعرفة ، ومعايير صحتها ، وشروط تطبيقها أو منفعتها . ومن هذه الزاوية يكون اللامعقول طبقة متخلفة بمعنى أنها ترتبط بأنماط ومجالات من الرمزية تؤخذ فيها الاعتبارات الممكن ادراكها على أنها ثانوية أو غير متصلة بالموضوع .

والتكنولوجيا ، كما أراها ، أنماط تخضع فيها المعرفة لاستخدامات آلية للوصول الى أغراض أو أهداف ليس لها دلالة فى تكوين المعرفة نفسها . وهكذا فان معرفة ظواهر الكهرباء لا تكون من حيث هى تكنولوجيا الاضاءة الكهربية ، فلابد أن يكون هناك اهتمام باضاءة الأماكن التى يعتقد أنها مظلمة أكثر مما ينبغى . واذا وجد هذا الاهتمام فان معرفة الظواهر الكهربية ، بالاضافة الى معلومات أخرى ، يمكن أن ترينا كيفية احداث هذه الاضاءة .

والعلاقة الأكثر وضوحا بين التكنولوجيا والمعرفة كجزء من الثقـافة هى تطبيق المعرفة الموجودة فعلا على استعمالات تكنولوجية . والعلاقة على كل حال ذات اتجاهين لا اتجاه واحد، وكثيرا ماتعطى العمليات المحددة معرفة جديدة وتقدما تكنولوجيا جديدا فى آن واحد . ومن الواضح أن تقدم المعرفة يعتمد على وسائل تستلزم غالبا وسـائل مادية معقدة مثل التليسكوب أو السيكلوترون أو العقل الالكترونى .

والمعرفة التى تطبق فى مجال التكنولوجيا كانت ، خلال حقب طويلة من تاريخ الانسانية ، معرفة « عملية » أكثر منها « علمية » ، وأغلبها مازال كذلك حتى اليوم . ومن الواضح أن التكنولوجيا كتطبيق منظم للمستوى العلمى للمعرفة، واستخدام مقصود لمناهج البحث فى حل المشاكل التكنولوجية ، لا تزال تكتسب قوة منذ حوالى قرن . ففى مجال الفيزياء على وجه التخصيص حالات قليلة ، منها تطبيق علم الفلك الخاص بالمجموعة الشمسية على الملاحة ، ظهرت أولى التطورات وأهمها فى ميدان الكهرباء والكيمياء فى أواخر القرن التاسع عشرا وقد تمت بعض الانجازات الأولية فى بعض مجالات الطب ، كالتحكم فى الأمراض المعدية ، وارتبط ذلك بأسماء باستير وكوخ .

وقد حدث تقدم تكنولوجى باهر فى تطبيق العلوم الطبيعية ، ثم أخذت العلوم البيولوجية تلحق بها فى ذلك ، ولكن لا ينبغى نسيان علوم السلوك الاجتماعى ، فعلى الرغم من أن مساهمتها فى مجال التكنولوجيا كانت طفيفة حتى الآن فانه من المحتمل جدا أن تتزايد هذه الاسهامات بشكل كبير فى وقت غير بعيد .

تعقـــد المواقف تجاه التكنولوجيا

والحقيقة أن الأمر لا يقتصر على ذلك ، وانما هناك عدة ملامح تعقد هذا التطور . وقد كان أوجست كومت مصيبا الى درجة مدهشة فى الحكم على تطور التكنولوجيا ــ لا العلوم فحسب ــ عندما حدد تتابع الفيزياء والكيمياء والأحياء

وعلم النفس وعلم الاجتماع . وربما كان أهم العوامل فى تحديد ذلك الشــكل من التتابع هو درجة الارتباط بين الانسان وبين الظواهر التى تدرسها هذه العلوم ومن ثم تتحكم فيها بالتطبيق التكنولوجى . فالكيان الانسانى ، مثله فى ذلك مثل الأشياء الموجودة فى البيئة ، له بالطبع ملامح فيزيائية ، بل على الأخص ملامح كيميائية . ومع ذلك فمن الممكن ملاحظة هذه الملامح وتحليلها بشىء من التباعد النسبى . ومع مراعاة حقوق ملكية الفرد لجسده ، التى اتخذت شكلا قانونيا تقليديا بمنع العبودية ، ولكنها تشعبت الى اتجاهات عـديدة ، فان من الممكن التصرف تكنولوجيا فى المظاهر الفيزيائية ، بل الكيميائية أيضا ، للكيان الانسانى.

على أن هذه المظاهر تختلف اختلافا كبيرا عن الأشياء غير العضوية ، التى لا يثير هدمها مشكلات تتعلق بما يليق أو لا يليق ، فضلا عن المشكلات الأخلاقية ، اللهم الا مشكلات « التلوث » .

وهكذا فان حرق الوقود ، مثل الخشب أو الفحم أو النفط ، قد يستنفد المخزون المتاح للآخرين ، ومنهم بالطبع الأجيال القادمة . وبالمثل فان حرق مقدار كبير من الوقود فى مراكز مأهولة بالسكان قد يؤدى الى تركيز للفضلات ، بحيث تصبح القيود التنظيمية شيئا مرغوبا فيه ان لم يكن ضروريا . ولكن عندما نأتى الى مستوى الكائن الحى تظهر مجموعة جديدة من الأسئلة حول أساس الحق فى « استخدام » هذه الأشياء ، وهو ما يتم غالبا ــ وليس دائما بأى حال من الأحوال ــ عن طريق هدمها . ولم يؤسس المجتمع الغربى الحديث ولو ما يشبه المبادىء الهندية للأهيمسا (١) وهو التحريم العام لهدم الأشياء الحية ، وان كنا نجد هنا اعترافا عاما بالفرق الأساسى بين الفرعين النباتى والحيوانى فى عالم الكائنات الحية ، فلست أعرف حضارة ما تقول ان تناول طعام نباتى أمر يعد منافيا للأخلاق لأنه يهدم النباتات . ومع ذلك فقد بالغ « اليانيون » (٢) فى الهند القديمة فى التحريم الحيوانى الى درجــة اســتنكارهم أى تحطيم للحشرات اذا كان من الممكن تجنبه .

---

(١) Ahimsa (٢) Jains

وقد تبدو هذه الملاحظات بعيدة عن المشاكل الحديثة للتكنولوجيا ، الا أن هذه الأمثلة التاريخية تشكل التعبيرات الأشد تطرفا لمواقف تبحث من جديد فى هذه الأيام . وعلى الرغم من أن الغربيين هم من أكلة اللحوم المسرفين ، أى أنهم محطمون واعون لكيانات راقية من أنواع قريبة نسبيا من الجنس البشرى ، فان هذه العادات الغذائية تحاط بنطاق من مشاعر قوية عن أهمية طرق الذبح « الانسانية » ، كما أن ثمة حيوانات معينة تعتبر صديقة للانسان ، وخاصة الكلب والحصان ، وهذه تحرم غالبا كمصدر للحوم .

وليست النقلة واسعة بين هذه المشاعر الشائعة وبين النظر الى استخدام الصفات والقدرات الانسانية ، كما تستخدم الوسائل النظر الى هذا الاستخدام على أنه أمر مشكل ، وتلحق بذلك أيضا دراسة الكائنات البشرية على أنها « موضوعات » للتجربة . والحق أنه يوجد فى الحياة البشرية بوجه عام مؤثر عميق الجذور بين الجوانب التعبيرية فى توجيه الأفعال — كما تسمى أحيانا — وبين الجوانب الذرائعية . وكلما تقدمت المعرفة دخلت فى دائرة الاستخدام الذرائعى عناصر جديدة من العالم الفيزيائى ومن عالم الكائنات الحية ومن عالم الفعل الانسانى والثقافة .

وفى الوقت نفسه تؤول الى التحريم استعمالات ذرائعية كان مسموحا بها فى أوقات معينة . وربما كانت العبودية والأشكال الأخرى للسخرة هى أكثر الحالات استرعاء للانتباه . فقد كانت العبودية نظاما معترفا به فى الكثير من المجتمعات المختلفة ، ولم تكن مقصورة على تلك المجتمعات التى يحكم عليها من وجهة النظر التاريخية على أنها مجتمعات فاسدة فى جوهرها ، واليونان القديمة مثال جيد لهذا . والعصور الوسطى الأوربية ، التى ينظر اليها كمجتمعات أكثر جنوحا للقيم الأخلاقية من المجتمعات الحديثة ، لم يكن فيها امتلاك للرقيق ، ولكنها نظمت على نطاق عام نوعا من عبودية الأرض فرض قيودا قاسية على الحريات الشخصية للعمال الزراعيين ووضع خدماتهم تحت تصرف سادتهم على أساس القهر . والعالم الحديث بالطبع يعد هذه الأنواع من الخدمة الجبرية غير مقبولة البتة .

وحتى النظام الحديث للخدمة لقاء أجر أطلق عليه « عبودية الأجور » .

وتحدثت التعاليم الماركسية كلها عن انفصال العمل عن ملكية وسائل الانتاج ، وعدت المنتجات ثمارا غير شريفة . ويبدو أن أساس التهمة هو الشعور بأن استخدام الطاقات الانسانية ذرائع لخدمة الآخرين شيء غير مقبول . وقد يبدو اليوم أن هناك اضافات أخرى للاعتراض على الاستخدام الذرائعى بمختلف طرقه ، وهو موضوع سنرجع اليه فيما بعد .

الذرائعية والحتمية

يرتبط هذا القلق تجاه الذرائعية بقلق أشد منه تجاه الحتمية . وهناك شعور منذ أقدم العصور بأن ارادة الله وحرية الانسان متصلتان اتصالا لا ينفصم . بل ان هناك من يرون أن الأساس الوحيد المقبول لفرض أية قيود على الحرية الانسانية هو الارادة المباشرة لله ، كطرد آدم من جنة عدن مثلا .

وقد كانت هناك منذ بدايات الحركات العلمية الحديثة ، التى يرجع اليها تقدم التكنولوجيا الحديثة ، سلسلة عظيمة الدلالة من الغزوات الجديدة للحتمية فى ميادين كانت تعتبر من قبل ميادين لمشيئة الله أو حرية الانسان أو كلتيهما معا . وكان البطل الشرير لهذه المسرحية هو بالطبع — ولوقت طويل — « الطبيعة » .

كان أول اقتحام خطير للحتمية هو « ثورة كوبرنيكوس » ، فبينما كانت الأرض تعد قبل ذلك مركز الكون أصبحت ينظر اليها الآن على أنها مجرد تابع يدور فى فلك الشمس الأعظم . وفى الوقت نفسه ابتدأت الشمس تفهم بالتدريج على أنها جسم سماوى لا يمكن أن تقوم حياة على سطحه ، ولو لسبب واحد هو الارتفاع الشديد فى درجة الحرارة . وبالاضافة الى ذلك فان الاطراد فى عمليات المجموعة الشمسية ، وهو ماصاغه نيوتن بعد ذلك ، بدا غير متوافق اطلاقا مع الفكرة القائلة بأنه يمكن فهم حركات الكواكب على أنها تعبيرات مباشرة — لحظة بلحظة — عن الارادة العليا . وبدا أن هذا التقدم العامى زاد هذه المرة من تأليه الطبيعة المادية . ولسنا بحاجة الى أن نضيف تعليقا جديدا على الضجة الدينية التى سببها هذا التقدم العلمى ، فهى جد معروفة .

وقد حدث فى أواسط القرن التاسع عشر اقتحام آخر مقلق للحتمية يساوى فى حجيته الاقتحام الأول ، ويختص هذا الأخير بالحوادث التى تجرى على الكرة

الأرضية كما يفسرها علماء الجيولوجيا والأحياء النشوئى الجديدان . فتبعا للأول لم يكن من المعقول أن تكون الأرض « ومن يعيشون عليها » قد خلقها أمر الهى فى ستة أيام ، ولكنها كانت نتاج عملية ارتقائية امتدت عبر ملايين عديدة من السنين . وأهم من ذلك كله ما أثبته داروين من أن الأنواع ــ بما فيها الانسان ــ لا يمكن النظر اليها على أن كلا منها خلق مقدس من حيث هو، وانما هى أيضا نتاج عملية ارتقائية تدريجية . وقد زاد هذا من الاعتداد بفكرة الطبيعة المادية ، وحط من قدر الانسان أيضا بأن جعله « غير سيد للخليقة » بأمر الهى خاص ، وجعله « نوعا آخر من الحيوان » نشأ عن هذه الحركة الارتقائية . وعقبت ذلك أزمة دينية كبيرة أخرى : بما أن «الارادة» ــ الهية كانت أو انسانية ــ من الرموز الرئيسية للحرية فلم يكن على الانسان بأس بأن يكون أداة فى يد الارادة الالهية، ولكن كان هناك شعور دام طويلا لدى الكثيرين بأنه لا يمكن احتمال فكرة كون الانسان أداة فى يد « الطبيعة المجردة » بواسطة التطور والانتقاء الطبيعى .

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد . ففى الوقت نفسه تقريبا لم يكتف الناس باستعباد بعضهم البعض عن طريق النظم السياسية الاستبدادية ، ولم تستعبدهم « الطبيعة » المادية فقط ، بل أصبحوا ضحايا نظم « الاستعباد » المتغلغلة ، حيث لم يكن مصدر الاستعباد هو الملوك البارزين بل « نظام » هو (الرأسمالية) توجهه أطماع « فئة » . فالعبودية لملك ، وهو ما جعله حق الملوك المقدس قانونا، تختلف عن العبودية لنظام اقتصادى عد قطاعا جديدا من الطبيعة الحتمية . وبما أن الانسان لا الله هو المسئول عن هذه العبودية ، طبقا للفكر الماركسى ، فمن الممكن ، بل من الضرورى ، أن تكون هناك « قفزة الى الحرية » تقضى قضاء مبرما على هذا النظام القهرى عن طريق الثورة .

ومن وجهة نظر المجتمعات المثالية فى الفكر الاشتراكى لم تكن الثورة التى حدثت بعد مضى أكثر من نصف قرن على اعلانها الرنان مخيبة للآمال فقط ، وانما شهدت نهاية القرن غارتين أخريين لحتمية « الطبيعة » على ما كان يعد قبل ذلك مناطق عزيزة للحرية الانسانية ، لا الالهية . وكانت هاتان الغارتان هما تطور علم النفس ــ بوصفه علما ــ وخاصة التحليل النفسى ، وتطور علم الاجتماع .

ويعد ظهور علم النفس الحديث ــ من بعض النواحى ــ امتداد لعلم الأحياء الداروينى الى مجال سلوك الفرد ودوافعه وأفكاره . وقد أضاف منطقة جديدة من حتمية « الطبيعة الانسانية » الى الطبيعة بمعناها الأعم . ومع ذلك فقد كان لفرع التحليل النفسى التأثير الأعظم من هذه الناحية ، بما أنه كان يميل الى وضع هذه القوى الحتمية فى اللاوعى ، مع افتراض أنها نتاج للغريزة الموروثة التى كانت تعد بعيدة عن سيطرة « الارادة » ، على الأقل بدون المنهج الخاص للعلاج عن طريق التحليل النفسى . وقد حاول كثير من الكتاب أن يربطوا بين ماركس وفرويد. ولكنهما كانا مختلفين من معظم النواحى ، وعلى كل حال فان الاهتمامات الاقتصادية والحاجات الغريزية هما نوعان من الدوافع مختلفان كل الاختلاف ، فعلى مستوى علم النفس لم يكن ماركس سوى عقلانى ساذج . أما النقطة الهامة التى يتفقان فيها فهى فكرة خضوع الانسان لقوى بعيدة عن سيطرته ، مع الشعور بأن هذه القوى « لا معنى لها » . وهذا يخالف عن نظرة المؤمن الصادق الى سيطرة الارادة الالهية .

وثمة ثغرة أخرى فى مجال هذه الحرية المزعومة ، بدا أنها تضيق أو تسد بظهور علم الاجتماع كعلم عقلى هام . فعلى عكس علم الاقتصاد الذى وجه معظم اهتمامه الى تفاعل « المصلحة الشخصية المعقولة » ، والاقتصاد السياسى الذى كان أقرب الى علم سياسى يهتم اهتماما مباشرا بالعمل الجماعى ، أدخل علم الاجتماع اعتبارات حتمية فى نقطة حساسة بشكل خاص ، هى تلك الأسس الأقرب الى اللاعقلية ، أسس الترابط الاجتماعى وأمن الأفراد الذين تربطهم بجيرانهم علاقات تضامن . ولعل روسو هو أول من عبر بقوة عن الأسس الغريبة لذلك التضامن . فحرية دولة الطبيعة كانت فى نظره حرية خادعة ، البديل الوحيد لها كما يراه هو السيطرة الكاملة « للارادة العامة » ، التى يمكن تفسيرها ــ كما فسرها بخاصة جون ستيوارت ميل ــ بأنها لا تتفق كثيرا مع حرية الفرد .

والصعوبة هنا هى فى فهم كيفية توافق الحرية ــ ان كانت تتوافق ــ مع القيود التى تفرضها الحياة الجماعية . ففى الاقتصاد تقابل النظرة المزدوجة بين معنى الحرية التى تطلق سعى الانسان وراء مصلحته الشخصية وبين معنى القهر

الاستغلالى الذى تقوم به الرأسمالية . فى حين تقابل ــ فى الجانب الاجتماعى ــ بين الحريات التلقائية « الطبيعية » وبين ما يفرضه التوافق مع الجماعة .

لقد كان من المناسب أن نخصص بعض السطور هنا لتلخيص هذه الغارات المتتالية التى قام بها النظر الحتمى على ميادين اعتبرت قبل ذلك مجالات لنشاط « الارادة » ، وذلك لكى نبين أن مشكلة المواقف المعاصرة تجاه التكنولوجيا لا تقوم وحدها ، ولكنها جزء من مركب أكبر بكثير . ومن الواضح أن ذلك يضم تطور المعرفة كما يضم تطور التطبيق . وعلى المستوى الذى لا يعد علما بالمعنى الصحيح ، ولا حتى تكنولوجية للنظام الاجتماعى ، ولا سيما الظاهرة التى تسمى « بالبيروقراطية » ، يرتبط هذا المركب بالقطاعات الأكثر « تعقلا » فى المجتمع الحديث ، ولذلك فقد يكون من الصواب أن نعتبر النقطة الرئيسية هى «عملية التعقيل » بالمعنى الذى استعمل فيه ماكس ويبر هذا المفهوم .

ازدواج النظرة تجاه « التعقيل » •

البناء الأساسى لازدواج النظرة واحد فى ثلاثة من المجالات هى على وجه التحديد : العلوم ، والتكنولوجيا ، والنظام الاجتماعى « المرشد » ، سواء وجدت مجالات أخرى أو لم توجد ، مثل الفلسفة التحليلية . فمن ناحية كثيرا ما يفسر التقدم فى احدى هذه النواحى أو فى عدد منها على أنه من أرقى منجزات الانسان. وأن له نتائج محررة ، بصورة من الصور . فكما بين ميرتون كان اكتشاف النظام الشمسى بالنسبة للبيوريتانيين فى القرن السابع عشر هو الطريق الى « معرفة الله من خلال أعماله » ، فى حين كان القول المأثور لأوجست كومت بعد ذلك « اعرف لتستطيع » [1] هو الشعار الأساسى ، وخاصة لذوى الاتجاه التكنولوجى .

والحق أن مجتمعا تكون القيم الرئيســية فيه قيما « عملية » هو مجتمع مسوق تقريبا الى الشعور بأن السعى وراء المعرفة هو على المدى الطويل(ان كان النظر على المدى الطويل ممكنا) أمر ضرورى من أجل رخائه وتطوره كمجتمع . وعلى العموم فأنا أشعر بأن هذا العنصر العملى للقيم هو العنصر السائد فى المجتمع

(١) Savoir pour povoir

الحديث كله ، وربما فى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيرها ، وأن هذه القيم قد أعطت دافعا قويا للترحيب « بالتعقيل » بمعناه الواسع وتشجيعه عمليا . فقد كان هناك شعور بأن هذا التعقيل مصدر للتحرر من القيود القديمة ، ومصدر للنجاح ، ومصـــدر للقوة على حد تعبير كومت ، ومن أمثلة ذلك القدرة على التوجيه .

والجانب الآخر من ازدواج النظرة ، وهو بالطبع ما لا يعتقنه دائما أولئك الأشخاص ، وان كان ثمة تداخل ، هو أن تقدم التعقيل ، كما أكدت المناقشـــة الســـابقة ، يحطم الحريات القديمة ، ويفرض قيودا جديدة غير مرغوب فيها . فأسطورة « الحياة الطبيعية الفاضلة » كما ظهرت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر هى قبل كل شيء عنصر رئيسى ودنيوى حـــديث من مجموعة الأعراض الأيديولوجية الأكثر عموما . ومع ذلك فربما كان من الممكن القول بأنه منذ وقت يرجع الى زمن التوراة ظهر هذا الشـــعور فى قصة المصدر الأصـــلى للخطيئة الانسانية ، وهو أن آدم وحواء « أكلا من ثمرة شجرة معرفة الخير والشر » . فالجنة كانت تعد مكانا فيه « الجهل سعادة » ، ولم تكن تعد مكانا محكوما بنظام بيروقراطى .

والحالة المثلى اذن هى حالة « البراءة » ، بمعنى عدم المعرفة بامكانية الشر ، حالة السلوك الطبيعى التلقائى بدون القيود التى توصم عادة بأنها « متكلفة » ، والتى تفرضها المعرفة الفنية ، علمية كانت أو تكنولوجية ، وبدون نظام اجتماعى مرشد ومعقد ، وهو نظام أصبح متداخلا الى حد كبير مع التكنولوجيا . وهنا يوجد شـــعور ظاهر بأن هذه القيود المتعقلة هى فى جوهرها أما قاهرة أو قامعة أو قاهرة وقامعة معا .

ومع ذلك فازدواج النظر الذى نتحدث عنه غير مقصور على التعارض بين تأكيد العقل أو اللاعقل ، فهناك بؤرة أخرى لازدواج النظرة توجد فى كل نوع وتتجاوز الخط الفاصل بينهما . ويتطلب شرح المعنى المتضمن هنا فهم أن طبيعة الانسان كحيوان « ثقافى » تجعله مستغرقا فى عملية « تكيف » ذات شقين بينه

وبين مظاهر بيئته المختلفة . فمن ناحية يهتم الانســان بأن يفهم عناصر الحالة الانسانية التى يشترك فيها مع الأنواع والفئات الأخرى فى الحياة مادية وكيميائية وعضوية الخ ، وذلك ليستخدمها ويسيطر عليها من خلال « التعبير » .

وعلى العموم فقد سار تقدم العلوم والتكنولوجيات المصاحبة لها من العنصر الأبعد ــ وهو العنصر الفيزيائى ــ الى تلك العناصر المرتبطة ارتباطا وثيقا ومطردا بمستويات أسمى فى النظام الانسانى ، شخصية ، واجتماعية ، وثقافية .

ومن ناحية أخرى يجتاز الانسان عماية يطلق عايها أحيانا اسم « التطور الابداعى » ، عملية يقوم فيها ــ فردا وجماعة ــ بدور الوسيط ، ان لم يكن الوسيط الرئيسى ، بعون الله أو بدونه . وهو فى هذه العملية يخلق باستمرار مفاهيم جديدة للواقع ، وقيما جديدة ، ونظما رمزية جديدة ، على مستويات عدة . ومن الواضح أن العملية الابداعية تتضمن خلقا عقليا مقصودا ، وقد تكون البحوث العلمية الممتازة مثلا صالحا له ، ولكنه يتجاوز ذلك بكثير . فالعناصر اللاعقلية تدخل بنصيب كبير فى هذه العملية ، ومن ذلك النوع الذى حاول ماكس ويبر بمفهومه عن الكارزما [1] أن يحدد خصائصه .

والنموذج الآخر للعنصر اللاعقلى فى العقل يوجد فى المستوى الذى يطلق عليه عادة «الدافع» ، وهو التعبير عن احدى الحاجات لدى الانسان الفرد باعتباره كائنا أو شخصية بدون أن يلزم عن ذلك الابداع بالضرورة ، وان كان العنصران اللاعقليــان متداخلين بشــكل كبير فى تركيبات محــددة ، تركيبــات دوافع وأيديولوجيات ، وتركيبات رمزية أخرى .

ومن الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين فئتى عناصر الفعل اللاعقاية والتركيب المعقد لردود الفعل السلبية تجاه القطاعات المتعلقة فى المجتمع والثقافة ، وتدخل فى ذلك طبعا جوانب كثيرة من التكنولوجيا . وهناك مثل أعلى يدعو الى توازن بين هذه العناصر الأربعة ، توازن يظهر فى توحيد أصيل بين العقلى واللاعقلى وبين

(١) Charisma

العناصر « التكيفية » و « الابداعية » داخل كل نوع من هذه الأنواع [1] .

التغير الاجتماعى الثقافى و « التوتر البنائى »

مع ذلك فان هذا التكامل ليس كاملا . وكما لوحظ تجريبيا فان المحاولات للقرب من هذا التكامل غير مستقرة من عدة نواح ، وعرضة للتمزق بفعل بعض الظروف المتضافرة . وهناك مفهوم ذو أهمية خاصة فى تعريف احدى بؤرات هذا الضعف ، ويطلق عليه بعض علماء الاجتماع « التوتر البنائى » . وهذا التعريف بالنسبة لنظام اجتماعى هو حالة تخضع فيها فئة أو بعض فئات من الوظائف (ومن ثم التجمعات البشرية التى ترتبط بهذه الوظائف) لتوقعات معيارية أو أنواع أخرى من « الضغوط » لا تستطيع طاقاتهم التكيفية التجاوب معها اطلاقا ، أو تستطيع ذلك بصعوبة بالغة . وبهذا المعنى فان التوتر هو طريقة لوصف حالة توازن غير مستقرة فى أحد قطاعات نظام اجتماعى معين .

وأنا أذهب الى القول بأنه من الطبيعى أن تتسبب عمليات التغير الاجتماعى فى توترات من هذا النوع ، أو تزيد من حدة التوترات الموجودة فعلا .

وما أطلقت عليه من قبل اسم « عملية الترشيد » ، متابعا ويبر فى ذلك ، هو بطبيعته مصدر لتغير اجتماعى مستمر . ويقول ويبر أيضا أن المركب العقلى كله ، بما فى ذلك التكنولوجيا على الأخص ، هو بطبيعته ــ التى عرفها بالمقابلة بينها

---

(١) هناك أنواع من اللبس فى الاصطلاحات فى هذا المجال يجب التنبيه اليها • أولها أننى قصـــدت الاشـارة الى «اللاعقلى» (Lon-rational) فى عناصر الفعل ، لا الى « غير العقلى » • وكثيرا ما يحدث خلط بينهما • فغير العقلى يعنى فى تصورى ــ الخروج على معيار من معايير العقل أو الانحراف عنه ، ومن ثم فهو يشير الى «نمط» من الفعل لا الى عنصر ، والنمط ينتج عن مزيج من جميـــع الأنواع الجوهـــرية من العناصر • وثانيهما أن هناك نوعا من اللبس فى اصطلاح « التكيف » • فقـــد غلب استعماله بمعنى التلاؤم السلبى الذى يقوم به كيان حى أو شـــخصية أو نوع أو مجتمع الخ ، مع ظروف بيئته أو مع « حاجاته » الداخلية • وبهذا المعنى استعملته فى الفقرة السابقة مستبعدا العنصر « الابداعى » فى جانبيه العقلى واللاعقلى • ولكنه يستعمل أحيانا بمعنى يتضمن العناصر الأخيرة . وثمة استعمال متوسط أخـذت به وهو الكلام عن «قدرة التكيف» • فعندما تعظم هذه القوة فان ذلك يكون من خلال عمليات «ابداعية» • ولكننا اذا نظرنا الى المســـتقبل أمكننا أن نحدد دلالة ازدياد القدرة بالمعنى الأضيق .

وبين « التقليدية » ــ مرتبط بعملية تغير مستمر . « فطلب المعرفة » بالمعنى العلمى يفشل ان لم يغير من حالة المعرفة فى مجال معين . واذا كان ذلك صادقا على المعرفة من حيث هى فان من المرجح جدا ، وخاصة فى الظروف الحديثة ، أن تنتشر فروعها التكنولوجية من مجال المعرفة النظرية الى مجال التطبيق التكنولوجى ، وليس ذلك فقط لأن هناك « طلبا » على الطرق الأفضل لاتمام الأغراض المطلوبة ، ولكن أيضا لأن الذين يسيطرون على المعرفة الجديدة سوف « يرون » أن هناك احتمالات تقدم تكنولوجى ، وسيتخذون الخطوات نحو تحقيق هذا التقدم . وهناك بالطبع عوامل المنافسة التى تتدخل فى ذلك ، سواء كان هذا « التقدم » فى تكنولوجيا الهدم أو تكنولوجيا البناء .

وقضية القنبلة الذرية [1] توضح بشكل لافت أن معانى التقدم التكنولوجى ليست على الاطلاق ــ من وجهة نظر قيم اجتماعية مختلفة ــ بسيطة ولا لبس فيها. وأنا متأكد أن هناك كثيرين اليوم ــ أكثر مما سيكون هناك بعد خمس وعشرين سنة ــ يشعرون بأن ليوسيزيلارد وأنشتين قد تصرفا تصرفا غير أخلاقى وبدون شعور بالمسئولية ، ومن هؤلاء بعض علماء الفيزياء . ولكننى أتساءل كم من الناس فكروا جديا فيما كان يعد بوضوح البديل الماثل فى ذلك الوقت ، وهو بالتحديد انتصار نازى حاسم باستعمال الأسلحة الذرية التى لم يكن الحلفاء يملكونها ، ومن ثم لم يكونوا يستطيعون « تحييدها » .

---

(١) كان مركز الثقل فى تقدم الفيزياء النووية فى العقدين الثالث والرابع من هذا القرن هو فى أوربا . ولكن الحركات الفاشية خلقت فى أوربا جوا ثقافيا غير ملائم للعلماء ، ولا سيما العلماء اليهود (فى حالة المانيا) . وقد هاجر كثير من هؤلاء العلماء الى الولايات المتحدة . وكان الرجل الذى بادر الى تنبيه حكومة الولايات المتحدة الى خطر قيام النازيين بانتاج أسلحة ذرية قبل الحلفاء ، ومن ثم حث على قيام الأمريكيين بمبادرة لسبق النازيين ، عالم فيزياء من أصل مجرى قضى سنين عدة فى ألمانيا ، واسمه ليوسيزيلارد . وقد فعل ذلك فى خطاب مشهور الى الرئيس روزفلت ، كتبه سيزيلارد ووقعه البرت انشتين ، وأراد سيزيلارد وزملاؤه الاستعانة بصيت انشتين لاقناع الرئيس الامريكى الذى لم يكن بالطبع ضليعا فى الفيزياء النووية . وهناك نوع من السخرية فى القول بأن انشتين كان مؤمنا عميق الايمان بالسلام ولكنه اختار ــ فى الموقف السياسى الذى كان قائما آنذاك ــ ان يفتح صندوق باندورا الملىء بالأسلحة الذرية .

والمجتمع الذى يعزو أهمية كبرى الى المعرفة ، أو بوجه أعم الى العناصر العقلية للفعل ، ويعطيها أولوية بارزة فى نظام القيم ، هو بطبيعة الحال مجتمع متغير تغيرا مستمرا وفعالا . وفى هذا الجانب من جوانب عمليات التغير تكون التكنولوجيا ، والجوانب الادراكية للثقافة ، والجوانب المرشدة للنظام الاجتماعى، فى تفاعل مستمر ، ويتوقف كل منها على الآخر . ويؤدى تقدم المعرفة الى ظهور تكنولوجيا جديدة ، وتضع التكنولوجيا الجديدة مشكلات لا بد من معالجتها عن طريق مناهج البحث ، كما توجد آلات حديثة جديدة تساعد فى طلب المعرفة . وينتج كلاهما ــ المعرفة والتكنولوجيا ــ أنماطا جديدة من السلوك ، أولا فى وظائف العلماء وغيرهم من المهنيين الذين يشتغلون بطلب المعرفة ، وثانيا فى وظائف الأشخاص الذين يعملون فى ميادين التكنولوجيا الكثيرة والمتزايدة . ولكن تكون أنماط السلوك الجديدة يتشعب الى أكثر من هذا بكثير . ويكفى أن نذكر المدى الهائل لتأثير أنواع التكنولوجيا الحديثة على سلوك المستهلكين ، وهم أنفسهم ليس لديهم كفاءة تكنولوجية أو علمية خاصة . ويعد تجهيز منزل حديث من منازل الطبقة المتوسطة بالسيارة والتليفون وجهاز تنظيم الحرارة الأوتوماتيكى وجهاز التبريد وباقى هذه القائمة الطويلة مثلا كافيا على ذلك . وهناك بالطبع الجانب السلبى الذى يبرز باطراد ، فيجب أن تظهر أنماط سلوكية جديدة لمواجهة الأخطار، كالانفجارات والحوادث الأخرى والأشكال العديدة للتلوث الفيزيائى الخ .

وبروز مشكلة التلوث فى الفترة الأخيرة تذكرة كافية بأنه حتى بدون الاهتمام بالعناصر اللاعقلية لن يكون من السهل المحافظة على توازن متكامل ومستقر داخل مركب « الترشيد » . والحقيقة أن الكثير من أنواع عدم التوازن تنتج خلال هذه العملية وتتسبب فى أنواع مختلفة من التوتر البنائى الذى توجد أهم بؤرة له فى المركب العقلى نفسه . ويشعر الكثيرون فى الولايات المتحدة اليوم بأن الاهتمام البالغ « بالدفاع » القومى ومن ثم بتكنولوجيا الأسلحة بما فى ذلك تخصيص موارد مالية هائلة لهذا الغرض قد خلق نوعا من عدم التوازن الشديد الذى تسرب لا الى الميدان التكنولوجى فقط ولكن كذلك الى جانب هام من البحث العلمى ، وثمة مثل أكثر ارتباطا بحياتنا وهو ازدحام المواصلات الذى لم

يســاهم فى تلويث الهواء فحسب ولكنه ــ فى ظروف معينة ــ قد يحول مزايا السيارة وهى وسيلة المواصلات السريعة والمريحة الى مضار .

ويبدو من الصواب أن تقول ان مثل هذه الأنواع من عدم التوازن والاختناق داخل المركب العقلى تخلق أنواعا من الاحباط تكون على الأقل واحدة من أهم النقاط التى تلعب فيها العناصر اللاعقلية دورا رئيسيا . ومن المهم هنا أن نفهم أن المجموعات الأربع للعناصر التى أشرت اليها من قبل موجودة دائما فى جميع نظم الفعل المحددة ، ومن ثم فالفعل العقلى بوصفه نمطا محددا يفترض وجود أشكال خاصة من العلاقات بين هذه المجموعات الأربع من العناصر ، بما فى ذلك بالطبع العلاقات بين العقلى واللاعقلى ، وبين فئتى اللاعقلى . وجميع هذه العناصر تكون شكلا من التنظيم ، قد يكون مستقرا وقد لا يكون كذلك ، فى أنواع مختلفة من الظروف التى يوضع فيها النظام .

ولا بد أن يكون واضحا مما سبق أن العمليات الديناميكية الكامنة فى المركب العقلى تعنى فى مجتمع حديث ، وتتيجة لهذه الديناميكية ، أنه لابد من حدوث تغيرات فى التكوين الداخلى للنظام وفى علاقاته بالبيئة . وهناك وراء ذلك منطقتان مشكلتان ، أما الأولى فهى طبيعة عمليات التغير المســتقلة وحجمها فى القطاعات اللاعقلية . وأعتقد أنه من الصواب الاشارة الى أن ما يعرف عن هذه القوى الديناميكية هو أقل مما يعرف عن مثيلاتها فى المركب العقلى ، ولكن هناك ما يكفى للتيقن من وجودها ولمعرفة شىء عن طبيعتها . ولا بد فى بحث كهذا من مناقشة سريعة لهذه المشكلات .

لكن يجب قبل الدخول فى هذا أن نشير الى الميدان المشكل الآخر لنناقشه فيما بعد . وهذه هى مشكلة الأحوال المتعلقة بالقدرة على التكيف كما عرفناها من قبل . وقد عرفناها على أنها ناتجة عن تركيب المجموعات الأربع للعنــاصر ، وخاصة عناصر التكيف الابداعية والتوافقية . ومن أهم صفات القدرة التكيفية مستواها العمومى . فعلى المستوى العضوى يعد الابصار من الوسائل العمومية جدا للتكيف مع البيئة ، لأن جهاز الابصار من آلات الوصول الى معلومات عن البيئة واسعة المدى جدا . ومن المؤكد أن تفسير الرموز المرئية عن طريق قراءة

الصفحات المطبوعة لم يكن أوليا فى تطور القدرة البصرية ، ولكن بما أن هذه القدرة قد وجدت فعلا فقد أمكن استخدامها فى القراءة . ومن الأمثلة الاجتماعية مثل الأسواق متحدة مع نظام النقود . ففى وجود نظام للأســواق يعد امتلاك أرصدة مالية من الوسائل العامة جدا للحصول على مايراد من البضائع والخدمات ، الا أن هذا بالتأكيد غير مطلق ، من حيث أنه لا يسمح بالشراء الكلى للكائنات البشرية على أنهم عبيد مملوكون . على أن تأسيس نظام النقود والأســواق فى مجتمع ما يؤدى الى زيادة عظيمة فى قدرة ذلك المجتمع على التكيف .

وكلما زادت قدرة النظام الحى على التكيف ــ والتعميم عامل أساسى فى هذه القدرة ــ ازدادت مقدرته على مسايرة التغير اتساعا وعمقا . ومن ثم فان فهم نتائج التغيرات الاجتماعية ــ التى تناقش بعضها الآن ــ يتضمن فهم طبيعة التغيرات الاجتماعية ، وحجمها ، كما يتضمن فى الوقت نفسه فهم قدرة النظام ، أو الأجزاء المختصة منه ، على مسايرة التغير .

وقد كان ثمة ميل فى علم النفس والعلوم الاجتماعية الى افتراض أن الدوافع الأساسية اللاعقلية للنشاط هى فطرية فى جوهرها ، ومن ثم يفترض أنها لا تخضع للتغير . وكانت الصورة الأكثر شيوعا لهذا الفرض هى نظرية « الغرائز » القديمة . ولا مجال للشك فى أن ثمة أساسا للدوافع منظما فى الكيان الوراثى للانسان . ولكن من الأمور التى يدور حولها خلاف شديد معرفة مدى ما يمكن أن يصيب هذا الأساس من تطور فى حقب مناسبة من الزمن ، فعلماء الاجتماع يميلون الى التقليل من هذا الاحتمال ، وذلك راجع أســاسا الى أنهم لا يملكون الأدوات التحليلية الصالحة لبحثه .

على أن هناك نقطة أخرى جوهرية بالنســبة لنا . فالعامل الدافع اللاعقلى المحدد لا يدخل بصورته الوراثية الفجة فى تقرير كيفية النشاط ، لكن يدخل معدلا بما يسمى عادة عمليات « التعلم » أو « التحويل الاجتماعى » ، وهى عمليات تجمع العناصر الوراثية مع غيرها . ولذا فان هذا العامل يصبح متغيرا حقيقيا ، لا من حيث هو وظيفة لفرد من فردية وراثية وتغير وراثى على مستوى النوع وحسب ، ولكن كذلك من حيث هو وظيفة لعمليات مختلفة من التعلم والتمويل

الاجتماعى . ومع أن التعميمات التجريبية فى هذا الميدان غير مأمونة فان هناك ترابطا كبيرا بين أنماط رد الفعل للتوتر من جانب الراشدين وأنماط التحويل الاجتماعى التى تعرضوا لها فى طفولتهم ، وان لم يبلغ هذا الترابط درجة التقابل الدقيق الذى افترضه أصحاب نظرية « الثقافة والشخصية » فى الجيل الماضى .

ومهما يكن من شىء فمن الواضح أن « الاحباطات » وسائر أنواع « تحديد الموقف » التى تنشأ عن تغيرات فى المركب العقلى لن يكون لها تأثير واحد فى جميع أفراد الجنس بل أنماط متميزة من التأثير على المركب « الأدنى » اللاعقلى ، وذلك نظرا لاختلاف تكوين الشخصيات . على أن فى أيدينا بعض قواعد للتعميم . فمهما يكن « مضمون » مصدر الاحباط و « الحاجة » المحيطة التى تقابله فهناك أنماط متعددة من الاستجابة يمكن أن يستجيب لها الفاعل . ومن هذه الأنماط « التوافق » ، وهو متصل بما سمى « التكيف السلبى » ، وأحيانا « القبول » . أما اذا كانت الاستجابة بعدم القبول فان من أهم التعميمات الشخصية لعلم النفس الحديث — فيما أرى — أن الدفع الأكبر للاستجابة سيكون « نكوصيا » أو « ابداعيا » . والاحتمال الأول هو تنشيط واطلاق عناصر دافعة كانت فى تاريخ حياة الفرد وتجربته الاجتماعية الخاصة هامة و «مكيفة» لمراحل سابقة فى تطوره ، ولكنها سيئة التكيف فى الموقف الحاضر . ومن الأمثلة المشهورة على ذلك العنصر العدوانى فى مركب أوديب الذى يوجه أصلا الى الأب الحقيقى فى نمط معين من نظام القرابة ، ولكن يمكن أن يعمم بحيث يشمل ما يسمى عادة « صورة الأب » فى أبنية اجتماعية لا تقوم على القرابة . ومن ثم فان الاحباط بالنسبة للسلطة يمكن بوجه عام — ولكن فى حدود معينة — أن يثير ردود فعل عدوانية ، مثل التحدى ، والطعن فى الشرعية ، وما الى ذلك ، وهى ردود لها ارتباطات نفسية دينامية ببناء الدوافع فى الطور الأوديبى من نمو الشخصية .

وثمة ما يغرى اغراء قويا بالنظر الى الدوافع اللاعقلية — كما فى المثال الذى ذكرناه — على أنه رد فعل لتغيرات تحدث فى المركب العقلى . والحق أننا نستطيع أن نسوق أمثلة كثيرة على هذا . ولكن من الخطأ افتراض أن هذا هو الشأن دائما أو غالبا . فالتفاعل بين شخصيات الكبار كالآباء والمدرسين وبين الأطفال على

مدى جيل أو جيلين يحتوى على عمليات متراكمة من التغير ، يكون لها بدورها ـ على الأرجح ـ تأثير معدل على عمليات فى الميادين العقلية . ويمكننى أن أقدم مثالا نظريا الى حد كبير ، ولكنه نوقش كثيرا . يظهر من بين نتائج تحليل ماكس ويبر لأثر الأخلاق البروتستنتية فى التطور الاجتماعى أنه لكى يكون لها مثل هذا التأثير فلا بد أن تمس بناء الأسرة والتربية بحيث يقل التركيز على المواقف التقليدية ويعطى مكانا أبرز للمستويات العقلية العامة للسلوك . ومن أجزاء المركب الناتج ما يسمى عادة « التدريب على الاستقلال » ، بمكافأة الطفل على مبادرته باظهار الاستقلال فى علاقاته بالآباء والمعامين وغيرهم .

وهذه العملية بتغييرها للأبنية اللاعقلية يمكنها أن تمنح الفرد الحرية التى تمكنه من المشاركة الأكثر فاعلية فى أدوار وظيفية عقلية نسبيا . ولكنها يمكن أيضا أن تنضم الى عوامل أخرى لتغير بناء السلطة تغييرا كبيرا وتهدم الدوافع الايجابية للتحقيق الوظيفى . وهناك آراء كثيرة تقال الآن حول حدوث مثل هذا للجيل الناشىء ، وان لم تكن هناك أدلة ثابتة تؤيد هذا القول . وواضح أن من العوامل التى تساعد على هذا الاتجاه تنشيط دوافع نكوصية قوية تؤثر فى ايجاد عداء نحو بعض الأبنية المرشدة ، أو انسحاب منها ، أو كليهما معا .

ويبدو من المرجح أن غلبة الاتجاه « الابداعى » ، بدلا من الاتجاه النكوصى فى تغيير العناصر اللاعقلية ، انما هى وظيفة من وظائف التجديد فى المستويات « الكارزمية » (القيادية) . ومثل هذه التغييرات تمس البحث عما يسمى عادة « المعنى » . ولهذا المعنى جانب ادراكى ، فى مستوى توضيح القيم ـ أى المعايير التى يحكم بها على كون الشىء مرغوبا فيه أو غير مرغوب فيه ـ وفى مستوى الأساس الفلسفى لاختيار القيم . وهناك فى الوقت نفسه عنصر لا عقلى جوهرى فى هذه « التوجيهات » ، سواء كانت نظما متكاملة ثابتة أو نظما بتغير واسع .

ومن الأفكار المركزية فى علم الاجتماع الدينى عند ماكس ويبر أن البؤرة الأصلية لدافع التغير فى المجال الدينى وبعض المجالات الأخرى اللصيقة به ترجع الى مكونات الفعل « الابداعية اللاعقلية » . ومن هنا يشير كثيرا الى عمليات

« اختراق الحواجز » كما فى النبوات ، حيث كانت مثل هذه التغيرات هى المصدر الرئيسى لتغيرات توجيهية كبيرة .

والتأثير المتبادل بين هــذه التجديدات الكارزمية وبين المركب العقلى فى المستوى الثقافى يظهر ظهورا واضحا فى العلاقة بين البيوريتانية والعلم كما حللها مرتون وغيره . وقد ربط ويبر بينها وبين تطور التنظيم البيروقراطى أيضا ربطا هاما ، وخاصة فى القطاعات غير الحكومية من المجتمع الحديث . وأخيرا فهناك بالطبع علاقات وثيقة من التأثير المتبادل بين المركب الكارزمى ومركب الدوافع اللامعيارية اللاعقلية . وهذه أبعاد أخرى لاتصال التكنولوجيا بالتغيرات الثقافية وأنماط السلوك الجديدة .

التكنولوجيا والأيديولوجية

أصبح من المألوف عند وصف القطاعات « الأكثر تطورا » فى المجتمع المعاصر أن يؤكد دور التكنولوجيا ومكانتها [1] . ولعل لهذا التأكيد صلة ــ ولو الى حد ما ــ بحقيقة أن الوصفين القديمين « رأسمالى » و « اشتراكى » قد أخذا يفقدان بروزهما على ما يبدو ، لأسباب منها ما تبين من جهات الشبه بين المجتمعات المسماة بالرأسمالية والمجتمعات المسماة بالاشتراكية ، ومنها أن التنظيم الاقتصادى لم يعد ينظر اليه على أنه من حيث هو جدير بمكان الصدارة كما كان الاعتقاد شبه الاجماعى بين فئات المثقفين المهتمين بهذا الموضوع فى أوائل القرن الحالى .

على أن هناك التباسا يجب التنبه اليه فى هذا الوصف الجديد . فيمكن أن

---

(١) من الظواهر ذات الدلالة الدقيقة التحول من الحــديث عن التكنولوجيــا الى الحديث عن التكنوقراطية . وقد يذكر البعض انه كانت هناك فى العقــد الرابع جماعة تسمى نفسها انتكنوقراطيين ، وكان ينظر اليهم عادة على أنهم فئة متعصبة . ومن أحدث الأقوال التى ذكرت فيها التكنوقراطية ــ وان كان قد قيل فى صدد أزمة الجامعة ــ قول الأستاذ ســتانلى هوفمان ، من جامعة هارفارد ، وهو فرنسى انتقل الى الولايات المتحدة : « ان المجتمع الحديث يتميز بصفات ثلاث لها قيمتهــا فى هذا الشأن ، وهى البيروقراطية ، والمريتوقراطية (حكومة الكفاءات) ، والتكنوقراطية» . ومما يسترعى النظر أنه يتحدث عن التكنوقراطية على أنها ذات أهمية خاصــــة فى بناء السلطة (مقالته فى مجلة « ديداطوس » ، شتاء ١٩٧٠) .

ينظر اليه من جهة ــ وهى نظرة شــائعة ــ على أنه يعنى بروز الاتجــاه نحو « المادية » . ولا شك أن أبرز التكنولوجيات هى تلك التى تتصل بالتحكم فى العالم الطبيعى والسيطرة على البيئة الطبيعية . ومن الواضح ــ من جهة أخرى ــ أن أهم عامل فى نمو التكنولوجيا ثقافى وليس ماديا ، أعنى تقدم المعرفة . ومن الواضح أيضا ــ ومهما تكن التحفظات ــ أن الدوافع المادية لا تسيطر على طلب المعرفة ، وأعنى بالدوافع المادية الكسب الشخصى الذى يصيبه العلماء والباحثون، والفوائد المادية التى يجنيها أولئك الذين يشجعون أبحاثهم ، بل الرخاء المادى للمجتمع حسب ما يراه العلماء والباحثون . فطلب المعرفة « لمجرد المعرفة » أمر يجب أن يدخل فى الحسبان .

ومن الأمور ذات الدلالة أنه كلما نضجت العلوم المتأخرة نسبيا قل تطور الأنماط التكنولوجية فى الجوانب المادية من الوضع الانسانى ، على الأقل اذا أخذنا بالفهم العادى لما هو مادى ، فيمكن أن يقال بوجه عام ان الاهتمام بالصحة ــ ويدخل فى ذلك انقاذ الأرواح عن طريق الاجراءات الطبية والصحية العامة ــ لا يوصف بأنه « مادى » فى المحل الأول كما يوصف طلب النجاح الاقتصادى بجميع صوره ، ولكن على الخصوص بتلك الصور التى تشــتمل على « دافع الربح » . وهناك مثال أكبر وهو التعليم ، الذى مر بتطورات تكنولوجية ضخمة ــ مهما يكن من نقصه وعدم نضجه ــ مع أن « طرق » التعليم لا تندرج عادة تحت اسم التكنولوجيا . وهناك بالفعل أمثلة كثيرة فى ميدان التنظيم الاجتماعى تأثرت تأثرا مشابها بتطبيق المعرفة العقلية المنظمة ، وان تكن الحالات التى تحقق فيها نجاح ضخم كذلك الذى تحقق فى الميادين الطبيعية ، مثل تحطيم الذرة والتحام الذرة أو تكنولوجيا الفضاء ، قليلة أو معدومة . على أننا لا نكاد نشك فى أن الاتجاهات الحاضرة فى تقدم المعرفة سوف تؤدى فى النهاية الى مثل هذا النجاح .

وانه لأيسر علينا فى هذا المقام أن نقدر المعنى الخاص جدا لوصف العالم الحديث بأنه مجتمع «تكنولوجى » . حقا ان هناك معنى صحيحا يجعل هــذه الكلمة شعارا وصفيا سهل الاستعمال ، شعارا موازيا لشعارات « الرأسمالية » و « الاشتراكية » و « البيروقراطية » أيضا . ولكنها ــ حتى فى مستوى الوصف

لا التحليل ــ تسقط ، أو تضعف ، بالتفسيرات التى تقدم لها طائفة من الملامح الأخرى . ويبدو من الواضح أولا أن تنظيم تقدم المعرفة وتوصيلها لا يقل أهمية ــ ان لم يزد ــ عن تنظيم التكنولوجيا . ومن غير المرجح أن يتقــدم الفرع (التكنولوجيا) على الأصــل (العلم) على المدى الطويل . وان حدث ذلك فسوف تكون الظاهرة بحاجة الى تفسير خاص ، ولن تكون « نتيجة مباشرة » لطبيعة العلاقة بينهما .

على أن المعرفة والتكنولوجيا كلتيهما تستندان الى عناصر اجتماعية وثقافية ليست فى المحال الأول ادراكية ولا موجهة الى تطبيق هذا النوع من المعرفة . وحتى العنصر البيروقراطى الذى كثر الحديث عنه ليس ــ بصورة بسيطة ــ جزءا من هذا المركب ، وان يكن جزءا من مركب أكبر وهو الترشيد . ويمكن أن يقال مثل ذلك عن عنصر « المريتوقراطية » الذى يتحدث عنه الأستاذ هوفمان ، فهو عنصر يعتمد اعتمادا كبيرا على النظام التعليمى .

وحتى على مستوى الوصف ينبغى أن لا تنسى العناصر التى أزاحها التأكيد على التكنولوجيا فى هذه الأيام ، ومن ثم يجب أن تناقش وضعها الحالى مناقشة مختصرة . لقد أصبح من المألوف القول ــ على الأقل بين بعض المثقفين الذين ليسوا باقتصاديين محترفين ــ أن الأسواق ، وبوجه أعم الاعتبارات الاقتصادية ، لم يعد لها حساب الآن ، وذلك اعتمادا على أنه لا يوجد اقتصاد معاصر ذو خطر يقترب اقترابا شديدا من النموذج المثالى لمبدأ المنافسة الحرة ومبدأ « دعه يعمل » الذى كان سائدا فى القرن التاسع عشر . ومن الواضح أن هذا وهم لو أخذ مأخذ الجد لكانت له نتائج فادحة . فان الســوق ، وان كان « احتكاريا جماعيــا » (أوليجوبوليا) ومحكوما بسلطة الدولة فى أهم قطاعاته فى مجتمع النشاط الحر ، لا يزال سمة هامة وخطيرة من ســمات المجتمعات الحديثة ، ومع أن مجاله فى المجتمعات الاشتراكية أضيق كثيرا فان « زعم » تقدير السوق لا يمكن الاستغناء عنه فى السياسة الاقتصادية . هذه المجموعة من الأبنية التنظيمية مختلفة كل الاختلاف عن المجموعة التكنولوجية . فهى ترتكز على أساليب وأنظمة تؤثر فى تخصــيص الموارد لاســتعمالات متعددة و ــ من ثم ــ متنافسة ، فى حين أن

التكنولوجيا تعنى بأنماط من الاستعمال الفعلى لموارد يفترض أنها موجودة ، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف . ولنأخذ مثالا قريبا على ذلك : ان اقتصاديات البحث تتضمن مشكلات الحصول على الموارد ، أى الاعتمادات والأشخاص ، لتنفيذ مشروع ما ، فى حين أن المشـكلات التكنولوجية مدارها كيف تستخدم الموارد المتاحة استخداما ناجحا للحصول على معرفة جديدة .

استناد التكنولوجيا الى البناء الاجتماعى

كان خطأ التكنوقراطيين ـ وأبوهم الروحى فى الولايات المتحدة على الأقل هو ثورستين وبلن ـ هو على التحديد افتراضهم أن المشكلة الاقتصادية سوف تختفى بتقدم التكنولوجيا . ولعل العكس هو الصـحيح . فقد أدى التقـدم التكنولوجى الى أن أصبح فى الامكان الحصول على كثير من الأشياء المرغوب فيها ، والتى لم يكن الحصول عليها ممكنا من قبل . وذلك يشمل ـ من بعض النواحى ـ منافسات مثل « سباق التسلح » حيث يشعر البعض بأنه من المرغوب فيه أو من الضرورى أن « يكسبوا » . ومن ثم يؤدى التقدم التكنولوجى الى ازدياد حدة المشكلات الاقتصادية ، بدلا من تخفيفها ، لأن ازدياد القدرة على التصرف فى الموارد يزيد التنافس فى السيطرة عليها ، ومن العلامات التى تدل على هذا الموقف اشتداد المناقشة حول « الأولويات القومية » كما حدث فى الولايات المتحدة أخيرا ، وهذا يشـمل تصحيح « الاختلال » فى تخصيص الاعتمادات كالاسراف ـ الذى يشعر به البعض ـ فى تخصيص الموارد للاستعمالات الحربية .

والاقتصـاد بهذا المعنى هو فى المحل الأول جزء من المركب الترشـيدى للمجتمعات الحديثة ، ولكنه جزء مختلف جدا عن المركب التكنولوجى والمركب « المعرفى » ، وان تكن جميعها متشابكة وبعضها متوقفا على بعض . وطبيعى أن تكون التوترات التى يحدثها التغير التكنولوجى فى المجال الاقتصادى مصدرا مهما لأنماط جديدة من السلوك ، ومن الثقافة فى بعض النواحى ، وأوضح سبل ذلك هو التغيير فى نظام الفكر الاقتصادى .

كذلك يجب أن لا ننسى أن الجانب السياسى لبناء المجتمعات الحديثة وعملها قد اختفى من المسرح أو تضاءل الى درجة يمكن اهمالها أمام غزو التكنولوجيا . وأعنى بذلك الأبنية والعمليات التى تدخل فى الوصول جماعيا الى قرارات مازمة ، وتنفيذ هذه القرارات جماعيا أيضا ، مهما يكن المقصود بهذه الجماعية . ولا شك أن « الحكومة » هى الحالة الأهم ، ولكن المشكلات والظواهر السياسية توجد فى كل مكان فى هذا العصر الذى يتميز بوجود منظمات ضخمة غير حكومية .

والعلاقة بين العوامل السياسية والتكنولوجية تشبه الى حد ما العلاقة بين العوامل الاقتصادية والتكنولوجية ، والنقطة التى يجب أن نظل على ذكر منها هى أن قيمة التكنولوجيا تعتمد أساسا على أنها وسيلة . وقد لاحظنا منذ قليل أن السوق هو نظام يؤدى الى تقسيم المطالب العامة من الموارد بين الطالبين ، وان كان ذلك كثيرا ما يتم أيضا بقرار سياسى ، والنموذج الأظهر لذلك هو نموذج المجتمعات الاشتراكية .

والبيروقراطية النموذجية هى وسيلة تكنولوجية لأداء وظائف سياسية . فوظيفتها ليست صنع « السياسات » بل تنفيذها . ولا تزال التكنولوجيا فى هذه الحالة قائمة على التجريب أساسا ، ولكن نصيب المعرفة العلمية المرشدة يتزايد ، ومن المنتظر أن تستمر هذه الزيادة فى المستقبل . كذلك يزداد الترابط بين المكونات الاجتماعية للتنظيم البيروقراطى وبين المكونات الأخرى ، ومنها ما ينتمى الى علم الفيزياء مثل العقل الألكترونى .

وجانب صنع القرارات اذ يتميز من الجوانب التنفيذية للنظام السياسى يحدد مكان هذا النظام فى بناء المصالح وبناء الترابطات والانقسامات بين الفئات . وهنا تكتسب صفة « التعدد » فى المجتمعات الحديثة أهمية خاصة ومتزايدة . ومن شأن السياسة فى هذا الجانب أن توفق بين المصالح المختلفة والمتعارضة الى حد ما ، بحيث يمكن القيام بعمل جماعى منتج ، أو يسهل الوصول الى درجات من التكامل أعلى مما يوجد بغير العمل السياسى .

ومشكلة التكامل التى تلمسها العملية السياسية تتضمن تركيبة من مؤثرات

« الذات » العقلية والمصالح الطائفية ، مع تأثير العوامل اللاعقلية ـ كالحساسيات الطائفية ـ وكل هذه المؤثرات تفعل فعلها فى اتخاذ القرارات الجماعية . وتظهر أهمية العناصر اللاعقلية فى غلبة الشك ـ والعداوة أحيانا ـ نحو الأجهزة البيروقراطية من جانب أقسام شتى من النظم السياسية . حقا ان الأجهزة البيروقراطية ـ كغيرها من المنظمات الانسانية ـ بعيدة عن أن تعد كاملة بأى مستوى من المستويات ، لكن يبدو من الصحيح أيضا أن المواقف الشائعة من المنظمات البيروقراطية تميل كثيرا الى تحويلها الى كبش فداء . وهذا مثل هام لتأثير التكنولوجيا على أنماط السلوك ، وعلى الثقافة من ثمة ، بمقدار ما تتخذ هذه المواقف شكل بناء أيديولوجى . وغنى عن البيان أن مختلف مظاهر البيروقراطية تتأثر ـ بدورها ـ بهذه التوترات .

وعلى هذا فان اتخاذ القرارات الساسية يقوم على أساس من بناء المصالح والعواطف اللاعقلية ، ولكنه محكوم أيضا أو منظم من نواح كثيرة بنظام معيارى لا ينبغى تصنيفه بوجه عام على أنه تكنولوجى أو اقتصادى أو سياسى من حيث المركز ، بل الأصح أن ينظر اليه على أنه قانونى ، وذلك واضح فى حالة المعايير التى تستند الى الشرعية الحكومية والسلطة الحكومية ، ولكنه موجود أيضا ، بوجه أعم ، فى القطاعات الخاصة . لقد أصبح القانون ذا أهمية متزايدة فى المجتمعات الحديثة ، ولا عبرة بالقول بخلاف ذلك . والقانون ـ على عكس البروقراطية ـ يجب ألا ينظر اليه على أنه وسيلة تكنولوجية ، بل على أنه هيكل تنظيمى تكاملى يحدد الحقوق والواجبات والتوقعات للعناصر المتمايزة والمجزأة التى تكون مجتمعا مركبا ، وتدخل فى ذلك عمليات اتخاذ القرارات الجماعية نفسها .

ومن سمات القانون ذات الأهمية الخاصة من هذه الناحية ـ ومن عدة نواح أخرى ـ السمة الاجرائية . فقواعد الانتخاب فى النظم السياسية النيابية هى نظم اجرائية تحدد شروط الاشتراك المشروع فى أعمال معينة ـ مثل التصويت ـ وشروط العضوية فى هيئات نيابية ، أو تولى منصب بالانتخاب . والاجراءات فى الجماعات التى من شأنها اتخاذ القرارات ، مثل المجالس النيابية أو المحاكم ذات القضاة المتعددين ، تنظم تنظيما معياريا كذلك بوجه عام ، وتدخل فى ذلك المناقشة

أيضا ، لا التصويت فحسب . وتشمل مثل هذه الاعتبارات نظم « الاتصال » التى لا يتوقف عليها اتخاذ قرارات جماعية رسـمية . وما يطلق عليه اسم « السوق الحرة للأفكار » هو أحد نظم الاتصال هذه .

وتتجسم العملية السياسية والقانون كلاهما فى سمات التماسك فى المستويات المختلفة « للجماعة » ، وأشمل هذه المستويات وأرقاها تنظيما حتى الآن هو « الجماعة المجتمعية » أى السمة الجماعية لمجتمع منظم تنظيما سياسيا أو «لأمة» بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة . على ان المجتمع قلما كان كثير الأجزاء كان أقرب الى أن يتألف من شبكة مركبة من « التماسكات » المتقاطعة والمتداخلة ، والتى تؤثر على السمات السياسية للجمعيات الداخلة فيه . وتعتمد أسس التماسك قبل كل شىء على تركيب خاص من العناصر المعيارية الداخلة فى « المركب العقلى » ، ولا سيما القانون ، والمركب اللاعقلى فى كل من جانبيه «الدوافعى» و «القيادى» . ونحن نسـتعمل هذا المصطلح الأخير فى معنى مسـتقل يشمل التجديد ولكنه لا ينحصر فيه .

واذا نظرنا الى سباق التماسك الجماعى من حيث مكوناته السياسية وتيجة تنظيمها وجدناه مناقضا للتكنولوجيا من بعض النواحى . فمن الواضح أنه لا يفهم منه معنى « الوسيلة » بشكل بارز ، فهو ــ وظيفيا ــ « منتشر » من حيث كونه بؤرة لأنواع من الولاء ، ثم انه لا يحقق أهدافا محددة . والحق أن بروز الميل الى وصف المجتمع الحـديث بأنه « تكنولوجى » قبل كل شىء ، مع الاهتمام بالبحث عن « جماعة » ، يدل على التوترات البنائية التى تعمل فى هذا المجال . ومن الواضح أن ثمة شعورا عند الكثيرين بأن بين المركبين علاقة توتر شديد .

وعلى الرغم من التباعد بين هذين المركبين فان ثمة مايدعو الى الاعتقاد بأن كليهما ، ومعهما عدة مركبات أخرى أشرنا اليها ، عناصر جوهرية فى مجتمع من النمط الحديث ، وفى أنماط أخرى أيضا مع اختلاف أشكال هذه العناصر . ومن وجوه التأثير التى يحدثها تطور التكنولوجيا فى ايجاد أنماط جديدة من السلوك اثارة ردود أفعال سلبية نحو ما يفسر بأنه « تكنولوجى الصبغة » . وينبغى أن

يدرك « التكنوقراطيون » المتعصبون أن المجتمع الذى يصبح فقط ــ أو يصبح أساسا ــ وسيلة تكنولوجية ضخمة ليس بالمجتمع القادر على البقاء ، وان كان ما يتحدث عنه هؤلاء التكنوقراطيون شيئا جوهريا . ومن ناحية أخرى يجب أن يدرك أنصار الجماعة «بأى ثمن » أنه بغير التكنولوجيا الواسعة مع ما يتصل بها من عناصر المركب العقلى لا يكون المجتمع الحديث قادرا « على البقاء أيضا » .

خاتمــــة

أود فى الختام أن أحاول الجمع بين فكرتين متصلتين لمستهما فى أول هذا المقال ، لعلاقتهما بفكرته العامة . أولاهما هى دلالة الحقيقة القائلة بأن قصر مفهوم التكنولوجيا على البؤرة الفيزيائية الشــائعة ، أو مده الى الدلالة البيولوجية المحددة ، كما فى السيطرة على الأمراض المعدية ، هذا القصر ضيق الحدود أكثر مما ينبغى . وقد عبرت عن فكرتى بادخال البيروقراطية على أنها وسيلة تكنولوجية تستعمل الخدمات البشرية بدلا من الوقود للوصول الى أهداف ذات قيمة اجتماعية. فقد أدى الجمع بين تطوير العلوم النظرية بوجه أعم والعلوم التى تتناول مستويات أرقى من التنظيم ــ حسب التسلسل الذى تحدث عنه كومت ــ ســائرة من البيولوجى والسيكولوجى الى الاجتماعى والثقافى الى تحولات هامة جدا فى تركيب طوائف التكنولوجيات التى كانت ذات شأن خطير فى أوقات معينة .

وأود أن أوضح هذا بسلسلة من التكنولوجيات التى أصبحت تخدم أنواعا مختلفة جدا من الاهتمامات والأهداف البشرية ، وان كانت كلها فيزيائية من حيث وسائلها ، وتتضح هذه النقطة بجلاء فى حالة الولايات المتحدة ، وبالنسبة الى تلك التكنولوجيات التى بلغت من الأهمية أن سيطرت على أهم الوحدات الانتاجية فى اقتصاد صناعى .

عند منعرج القرن الماضى كان من الواضح أن الوحدة التى سيطرت على الاقتصاد الأمريكى سيطرة لها مغزاها هى «شركة الصلب الأمريكية» التى اتفق أنها أقيمت سنة ١٩٠٠ . فقد أصبح الصلب هو المادة الأساسية فى المنشآت الصناعية ــ الى جانب الأسمنت ــ لدخوله فى صناعة قضبان السكك الحديدية والقناطر

وهياكل المبانى الشامخة وآلات السكك الحديدية وغيرها كثير . لقد كان ـ الى حد كبير ـ وسيلة عامة ، لا أداة محددة . اذ كان يصلح لأغراض كثيرة متنوعة . ومن الأمور ذات الدلالة أن الاتحاد السوفيتى ـ حتى وقت قريب على الأقل ـ قد مال الى جعل انتاج الصلب أهم رمز لتقدمه الاقتصادى ، والمفاخرة بامكان التفوق على كمية الانتاج الأمريكى فى هذا الميدان ، فى حين أن الأهمية النسبية للصلب فى الاقتصاد الأمريكى كانت قد تناقصت الى حد كبير .

وبعد ذلك بجيل ، أى فى العقد الرابع من هذا القرن ، برزت فى الولايات المتحدة ـ على الرغم من الأزمة ـ صناعة ضخمة أخرى ، تمثلها شركة رئيسية ، هى صناعة السيارات ، وعلى الخصوص « شركة جنرال موتورز » . ان السيارة مصنوعة معظمها من الصلب ، ولكن انتاجها له دلالة اجتماعية مختلفة اختلافا كبيرا عن صناعة الصلب من حيث هو صلب . انها « وسيلة عامة » داخل نطاق الاستعمالات المتنوعة للصلب . ولكنها عامة على المستوى « الانسانى » ، لأنها تقدم وسيلة للانتقال بعيدة عن السيطرة المركزية الى حد كبير ـ اذا قورنت بالسكك الحديدية أو طرق الانتقال السريعة داخل المدينة ـ وسيلة يستطيع مالكها الفرد أن يقرر أين ومتى ومع من ـ فى حدود سعة السيارة ـ يود أن يذهب الى مكان ما ، ويستطيع أن ينقل أشياء مادية . انها ملائمة أكثر من أية وسيلة أخرى سبقتها ، وهى رخيصة نسبيا ـ والفضل للانتاج الكبير ـ ومأمونة نسبيا ، خلافا لما يذهب اليه رالف نادر .

على أن السيارة تؤدى الى نتائج سلبية بارزة للتطور التكنولوجى أكثر من الصلب من حيث هو صلب . فمن الواضح أن فائدتها تتوقف الى حد كبير على وجود نظم من الشوارع والطرق الواسعة التى تتطلب تكاليف باهظة . وحتى فى المستويات العالية التطور من هذه النظم نصادف مشكلات اختناق المرور ، وقلة أمكنة الوقوف ، وتلوث الهواء من «العادم» وتشويه البيئة «بمدافن السيارات» ، هذا عدا ضحايا الحوادث . ومع ذلك فان اغراء السيارة ـ وهو اغراء كبير ، وقد ظهر ظهورا واضحا فى أوربا خلال العقدين الأخيرين ـ لا يرجع فقط الى الدوافع اللاعقلية لاكتساب الوجاهة .

فاذا جئنا الى الجيل الحاضر وجدنا تحولا لافتا آخر لنقطة الارتكاز فى التكنولوجيا ، تحولا لم يكن يتنبأ به الا القلايون فى سنة ١٩٣٠ . وهو مانشهده الآن ، وهو من بروز المؤسسة الدولية للآلات التجارية I B M . ان التكنولوجيا هنا لا تزال فيزيائية فى أساسها ، وعلى التحديد ألكترونية ، ولكن الناتج ، وهو تنسيق المعلومات ، مختلف حقا عن الحالتين السابقتين .

ان تنسيق المعلومات عن طريق العقول الألكترونية والوسائل المتصلة بها هو تكنولوجية للمعرفة أو للنظام العقلى نفسه ، ومن ثم لكل مجالات تطبيقه بوجه عام . ووصول هذه التكنولوجيا — فى مثل هذا الزمن الوجيز — الى هذا المركز البارز فى الصناعة الحديثة هو دليل على تغيرات عميقة فى العالم التكنولوجى وفى كثير من علاقاته المتبادلة مع الثقافة وأنماط السلوك الاجتماعى .

ان هذه السلسلة من الصلب الى السيارات الى تحويل المعلومات تكون سلسلة حقيقية من سلاسل التطور . على أن مبدأ التطور ليس فى احلال عناصر جديدة محل العناصر القديمة ، بل فى اضافة العناصر الجديدة بطرق تستتبع تعديلات فى العناصر الأولى وان لم تستتبع الغاءها . حقا ان هناك وجها للقول بأن « عصر السيارة» قد خلف «عصر الصلب» ، ولكن الصلب بقى ذا أهمية عظيمة . وكذلك يمكن القول بأن « عصر العقول الألكترونية » قد خلف عصر السيارة ، ولكن ليس هناك من الدلائل ما يشير الا أنه يطرد السيارة من الميدان . وهذا المبدأ شبيه بالمبدأ الذى سار عليه التطور العضوى . فقد ظل الجهاز الهضمى فى الكائنات الدنيا ذا أهمية بارزة نسبيا ، ثم برزت أجهزة الحركة فى مستويات من التطور أعلى كثيرا . وفى أحدث مراحل التطور العضوى ، وخاصة فى الانسان ، يتولى الجهاز العصبى القيادة ، ولكن دون أن يحل محل الأجهزة الأخرى .

وهذه الاعتبارات تمس مشكلة المعانى التى تراد بالحرية والاختيار من جانب، والاضطرار والتحكم من جانب آخر ، وقد تحدثنا عن هذه المعانى باعتبارها دالة على المواقف المزدوجة من تطور التكنولوجيا ، بل كذلك من المركب العقلى كله ، وهى مواقف قد وجدت منذ زمن طويل وان اختلفت من حيث الشدة . والنقطة

التى يجب تأكيدها هنا هى أن هذا الازدواج نسبى فى جوهره وليس مطلقا .

ان الانسان الحديث ، حتى ولو كان عضوا فى مجتمع أميل الى «الاستبداد»، هو أكثر حرية من سلفه أو من معاصره فى المجتمعات الأقل تطورا . ان الموتى ليسوا أحرارا ، ومن ثم فالزيادة الكبيرة فى متوسط عمر الانسان ، وهى زيادة لم تنسخها الحروب ، تكون زيادة فى الحرية ، وفوق ذلك فان معدلات الصحة ، وتدخل فى ذلك التغذية مثلا ، أفضل كثيرا مما كانت . وكذلك حدث ارتفاع كبير فى مستوى الرخاء الاقتصادى ، وان لم يكن توزيعه متساويا بين الطبقات أو المجتمعات . وبفضل زيادة الانتاجية واتساع الأسواق معا أصبحت الوحدة المتوسطة من أصحاب الدخول ، سواء كانت فردا أو أسرة أو منظمة ، تتمتع بدرجات من الحرية أكبر كثيرا مما سبق ، من حيث مقدرتها على الحصول على البضائع والخدمات .

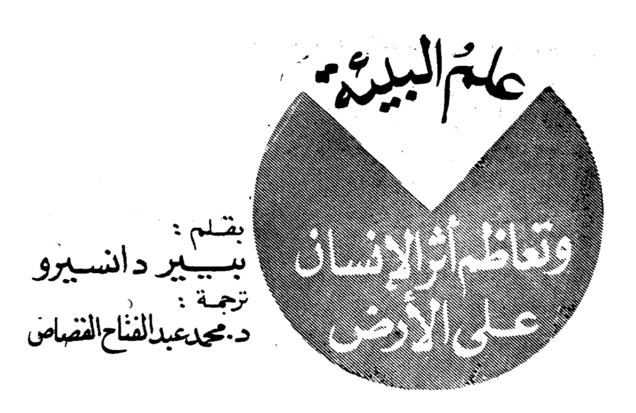
وممكن أن يقال مثل ذلك بالطبع عن الحريات السياسية والقانونية . وقد وجدت ظروف حددت فيها هذه الحريات تحديدا قاسيا ، وخاصة فى النظم « الدكتاتورية » ، ولكننا لا نكاد نشك فى أن الاتجاه العام منذ القرن السابع عشر تقريبا كان نحو مزيد من الحريات ومزيد من الفرص للوحدات الاجتماعية فى تحقيق القيم والأهداف المناسبة . وكذلك اتسع مجال الحرية الثقافية والفكرية ، وزادت الموارد الثقافية المتاحة زيادة ضخمة خلال التطور الحديث .

ان هناك ميلا قويا فى بناء المواقف المزدوجة الى اعتبارات الحريات المكتسبة شيئا مسلما به ، والتركيز ــ فى تقدير التطورات الحديثة ــ على مصادر الاحباط والقهر ، وخصوصا أحدثها نشأة . وهكذا يمكننا أن نأخذ مثالا بعيدا هو مثال الأمية ، فلا شك أن الأمية تمثل انعداما للحرية من حيث أن الأمى يحرم فرصة الوصول الى فهم التراث الثقافى لمجتمعه والمجتمعات الأخرى . ومع ذلك فقد كانت الأغلبية العظمى فى كل مجتمع كبير فى التاريخ ، الى حوالى منتصف القرن الماضى ، أمية . واليوم يعد الوصول الى التعليم الثانوى ــ مثلا ــ شيئا مسلما به عند الجميع تقريبا ، وهناك « مطالب » ملحة بأن تتاح الفرصة كاملة « للفقراء » والأقليات المهضومة كى يتم أفرادها التعليم العالى . وحيث يتعذر تحقيق هذه المطالب

على الفور ينتشر الشعور بأن المجتمع ــ ككل ــ مجتمع قاس ظالم . وقد عرفنا هذه الظاهرة فى علم النفس الاجتماعى منذ زمن باسم « الحرمان النسبى » .

وأظن أننا نستطيع أن نخرج من مثل هذه الملاحظات بنتيجة هى أنه كلما اتخذت التجديدات التى لم يكن لا بد من تطورها خلال المركب العقلى واندراجها فيه شكل نظم كان من المتوقع أن تهدأ المواقف المزدوجة الحادة من هذه التجديدات. ويصدق ذلك على التجديدات التكنولوجية بوجه عام . ومن ثم فان الزعم بأن « كيف » الحياة الاجتماعية والثقافية ينحدر باستمرار منذ زمن طويل هو ــ الى حد كبير ــ وهم تخلقه حقيقة أن التجديد مستمر ، وأن الجانب السلبى من بناء المواقف المزدوجة يظهر بوضوح ــ على الأرجح ــ فى أية لحظة معينة . وبذلك يتجدد دائما الاحســاس بالفقد والانتهاك والقهر . ولكن الأهداف تتحول مع الزمن ، وتقبل الأهداف القديمة قبولا هادئا بدلا من أن تستقبل بتحية حارة . وقد ظهر بوجه عام أن الحريات والفرص المنظمة فى الوقت الحالى هى حريات وفرص حقيقية ، وان لم يصدق ذلك فى جميع الأحوال .

والتعميم فى هذا المجال وفى هذا المستوى خطر بالغ ، ولكن هذا المنظور التطورى فى جوهره هو المنظور الذى يرى به المراقب لدرامة التطور الاجتماعى والثقافى المعاصر والحديث ما حققه زماننا من مكاسب ، وكذلك ما أصابه من عذاب واضطراب .



علم بيئة الانسان فى مراحل النشأة الأولى لما يستو عوده بعد ، ولم يصل بعد الى درجة العلم المستقل ذى المعالم الواضحة . ولقد بذلت جهدا مضنيا فى اعداد مقالات ثلاث نشرت فى أعوام ١٩٦٦ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ لتوضيح فكرة هذا العلم الحدث ، ولأقدم تصورا للمجالات التى يمكن أن يتحقق فيها النجاح لهذا العلم التخليقى الجديد .

ولعلى هنا أقدم على تكرار تعريفى للنظام البيئى بقولى : « .. هو بيئة مقفلة الى درجة ما ، ما تزال عناصر الموارد المتاحة فى حيزها المكانى فى دورات انتقال وتحول بفعل مجموعة النباتات والحيوانات المتعايشة التى تقوم بعمليات وظائفية متناسقة ومتكاملة » . النسيج الأساسى للبيئة هو الخلفية التى ينبغى أن ندرك فى اطارها ممارسة الانسان لدوره فى عملية الدورات التحولية للموارد .

بقلم : بيير دانسيرو

استاذ علم البيئة بجامعة مونتريال ، ورئيس اللجنة الخاصة بدراسة التطور الحضرى (توسع المدن) التابعة لمجلس العلوم الكندى ، ونائب رئيس اللجنة الكندية للبرنامج الدولى للعلوم البيولوجية . وقد كتب عشرات البحوث العلمية فى مجال علم البيئة النباتية ، وهو مؤلف كتاب «الجغرافيا الحيوية» (١٩٥٧)، والمحرر المسئول لكتاب « تحدى البقاء » (١٩٧٠) .

ترجمة : د. محمد عبد الفتاح القصاص

أستاذ علم النبات التطبيقى بجامعة القاهرة ، والمسئول عن برنامج العلوم الطبيعية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد كتب عشرات البحوث العلمية فى مجال علم البيئة الصحراوية

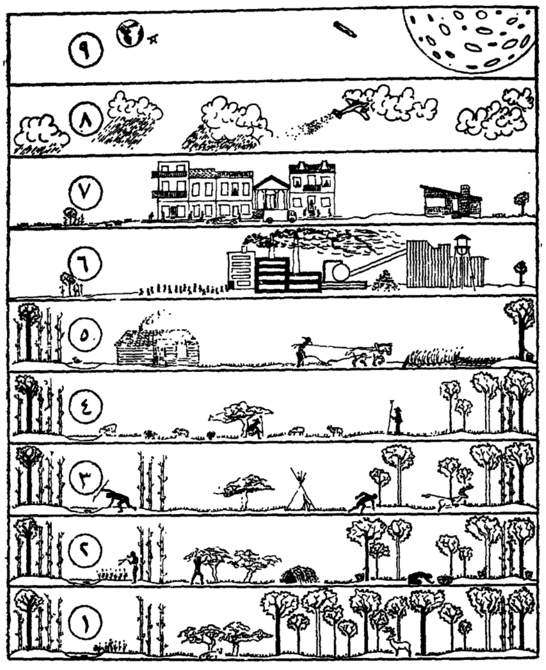
اذا أردنا أن نقدر ثقل تدخل الانسان وأثره على كوكبنا فانه من المفيد أن نناظر استجاباته باستجابة غيره من سائر الحيوان ، بل تقول وباستجابة النباتات، وذلك ليتسنى لنا أن نحدد نوعية عمليات الانسان وقوتها . ونلاحظ أننا اعتمدنا فى الجملة السابقة على كلمتين غير موضوعيتين : أحداهما كلمة « تدخل » والأخرى نون الجماعة فى كلمة « كوكبنا » . الكلمة الأولى استعملناها بدل كلمة تأثير أو أثر ، وترجع الى اتجاه فكرى ، ما يزال يتطور على أيدى علماء البيئة نحو فهم تأثير الانسان على أنه « يخل » بالتوازن الطبيعى . لو أننا نظرنا الى الانسان فى اطار الطبيعة ، واعتبرناه جزءا من الطبيعة وواحدا من عناصرها ، فاننا نجد أنه لا يخل بتوازنها بأكثر مما تخل النمل أو حيوانات القندس . هذه هى على وجه التحديد المسألة التى تتناولها هنا بالدراسة ، رغم ما خلصنا اليه سابقا من أن هذا

الكوكب هو « كوكبنا » ، لأننا جمعنا تحت سيطرتنا قوة متزايدة وقدرة متعاظمة على التحكم فيه ، أو حتى على تدميره .

سأحاول أن أضع هذه المسائل على قدر ما يستطاع من الوضوح ، بأن أرسم لأثر الانسان مقياسا ، وبأن أضع الانسان فى اطار القوانين البيئية التى تم استخلاصها من دراسات الحيوانات والنباتات ، وبأن أعدد العمليات التى تتضمنها ادارة الإنسان لشؤون « كوكبه » ، مع الالتزام على قدر المستطاع بالعمليات البيئية التى تبرزها حياة الكائنات الأخرى . وسنبرز على وجه الخصوص القيم العرقية الحضارية فى كثير من الأمثلة التى سنضربها للقوى البيئية التى لا تملك القوة وحدها فحسب بل تملك معها القدرة على التوجيه .

أقترح هنا استعمال مقياس سبق لى أن شرحته فى ذيل دراستى المنشورة عام ١٩٦٩ ، وهو يشتمل على تسعة أجزاء ، أوردناها فى الجدول رقم ١ والرسم رقم ١ . ونكرر القول بأن التتابع الخطى الذى قد يبدو فى هذا التصوير لا ينبغى أن تتبعه اتباعا كاملا . يحدثنا صور Sauer (١٩٥٢) بأن الفكرة القائلة بالتقدم خطوة بعد خطوة فكرة موروثة بالتسلسل الانسانى من الأفكار الرومانية ، ويبين أن الأبحاث الحديثة قد أظهرت (على سبيل المثال) أن نشأة الزراعة عن الرعى ليست أمرا حتميا . والانسان قد اتبع مناهج متباينة فيما أنشأ من وسائل استغلال مصادر البيئة ، وأنه أظهر فى ذلك مزاجا متقلبا أشبه بما اتسمت به العمليات السلوكية والتطورية الأخرى . وبعبارة أخرى فان المجموعات الانسانية المختلفة (المجموعات العرقية) قد اتبعت مناهج مختلفة ، وسنجد فى تتبعنا لنهج تطورها فى مدارج الوصول الى مستويات حديثة (أعلى) أنها استبقت رواسب من مناهج الحياة الأولى . من هنا يمكننا أن نقول ان الأنشطة المتفجرة والمتباينة هى الأكثر انسجاما ان لم تكن الأكثر انتاجا .

ويبدو من المفيد ، على كل حال ، أن نحدد « الدرجات » المتتابعة باعتبارها عمليات متميزة ، وأن نتعرف على التفاعلات البيئية والحضارية التى تؤثر فى كل واحدة من تلك الدرجات ، وفى آخر الأمر ينبغى أن نبحث فى ظواهر الأرض علمة



الرسم رقم (١)

درجات تحكم الانسان فى بيئته ، وتوصيف تمهيدى لآثار ذلك على البيئة .

١ ــ أرض بكر
٢ ــ الجمع
٣ ــ الصيد والقنص
٤ ــ الرعى
٥ ــ الزراعة
٦ ــ الصناعة
٧ ــ التحضر
٨ ــ التحكم فى المناخ
٩ ــ الانطلاق بالحياة الى الفضاء

الجدول رقم (١) درجات تحكم الإنسان فى بيئته وتوصيف تمهيدى لآثار ذلك على البيئة

الدرجة	التنظيم الإجتماعى للإنسان	الاقتصاد	الأثر على الأرض	كساء الإنسان	المسكن
درجة ٩ الانطلاق بالحياة إلى الفضاء	فرد معزول بأغلفة واقية	القوة	——	خاص جداً	معدن ، بلاستيك متحرك
درجة ٨ التحكم فى المناخ	جماعات التكنوقراط	القوة	التدخل	خاص	معدن ، مواد مصنعة متحرك
درجة ٧ التحضر	مجتمعات مزدحمة	استهلاك ، ضوابط	التبديل	أنسجة	حجر – قرميد خشب – مواد مصنعة ثابت
درجة ٦ الصناعة	مجتمعات متكاثفة	الاعتماد على الغير ، التحويل	التدمير – الإحلال	أنسجة	حجر – قرميد – خشب – مواد مصنعة – ثابت
درجة ٥ الزراعة	قبائل وجماعات	الإنتاج تراوح بين الاستقلال والاعتماد	الزراعة ، الاختيار	قليل ، جلود ، منسوجات ومغزولات	حجر – خشب – ثابت
درجة ٤ الرعى	قبائل وجماعات (رحل أحياناً)	من الاكتفاء الذاتى إلى الانفتاح	الاستئصال – التغيير (الرعى والنار) الانتشار – الانجراف	قليل ، جلود ، مغزولات	حجر – عصى جلود – خشب – حزاز – مؤقت
درجة ٣ الصيد والقنص	قبائل (رحل غالباً)	من الاكتفاء الذاتى إلى الانفتاح المحدود	الاستئصال – التغيير (النار)	قليل	قليل
درجة ٢ الجمع	قبائل صغيرة أو جماعات محدودة	الاكتفاء الذاتى	الاستئصال – التغيير	لا لباس أو لباس قليل	قليل – أو لا يوجد
درجة ١ الأرض البكر	——	——	——	——	——

على النطاق الاقليمى ، وأن نحللها لنتبين قدر الأهمية النسبية والوزن النسبى لكل من العمليات المتباينة .

سوف نتبين خمس مراحل رئيسية (تتميز كل منها بنظام خاص) ، وهى على التوالى : (أ) المرحلة البدائية أو مرحلة الرضوخ ، (ب) مرحلة الرعى أو استئناس الحيوان ، (جـ) مرحلة الاستقرار أو الزراعة ، (د) مرحلة الصناعة أو الاستبدال والتحويل ، (هـ) مرحلة الجو والفضاء أو الانطلاق الكونى .

المرحلة البدائية : الرضوخ

لا تظهر فى الدرجات الثلاث الأولى شواهد على أى شىء غير قبول الانسان لظروف بيئته . وقد يبدو أن هذا أمر غير محقق من وجهة النظر السيكولوجية ، ولكن الأمر المحقق هو أن التغيرات التى طرأت على ظواهر الأرض عامة كانت تغيرات طفيفة . فعندما يكون النشاط السائد للانسان هو جمع الطعام والصيد والقنص فان علاقة الانسان بالطبيعة تبنى أساسا على طاعته للانتظامات الطبيعية ، وهذا ما نقصده بالرضوخ .

الدرجة (١) : الارض البكر

ينصرف ذهن الانسان عند استعمال هذا المصطلح التقليدى « الأرض البكر » الى صورة الأرض فى حالتها الطبيعية ، أى الى نظام بيئى . يشتمل على العناصر الجوية ، والمواد المعدنية والعضوية ، والنباتات والحيوانات التى حققت فيما بينها نوعا من الانسجام فى اطار هذا النظام البيئى . النباتات والحيوانات برية موطنية ولا شك ، أى أنها غير مجلوبة بالفعل المقصود أو العفوى للانسان . لم يبرز الانسان بعد فى هذا النظام البيئى البكر كعامل رئيسى من عوامل الاغتصاب أى احداث الاضطراب فى النظام البيئى .

فى العشيرة الطبيعية أنواع متعددة ، تتباين أدوارها وقدراتها فى عمليات دورات الموارد الطبيعية وعناصرها ، وتختلف كذلك فى مدى استغلالها للبيئة ، ولو أنها فى مجموعها تتكامل فى علاقاتها بمصادر البيئة . يبرز هذا فى أوضح صورة فيما ينشأ من انتظامات مرحلية فى حياة النباتات والحيوانات : انبات

البادرة ، فقس الفرخ ، الطيران ، الكمون والبيات الموسمى ، الى غير ذلك . أى أن دورات الحياة تتبع انتظامات سنوية أو حقبية مختلفة .

تصل كل الكائنات الموجودة فى اطار النظام البيئى الى ضرب من التوازن ، وتدخل الموارد الآتية من الفضاء الخارجى (الضوء والطاقة) ، ومن الهواء الجوى (الحرارة والماء) ، ومن التربة (الدعم والماء والمواد الغذائية) ، الى الكائنات الحية على صور متباينة فى العمليات الحيوية المختلفة (التنفس ، الامتصاص ، التمثيل الضوئى) على مستوى الانتاج الأولى (انتاج النباتات الخضراء) . ثم تتبدل الطاقة منتقلة الى الكائنات التى تتغذى على النبات الأخضر ، ثم الى المفترسات وهى الكائنات المستهلكة التى تتغذى على تلك الكائنات الحيوانية أى على الكائنات المنتجة انتاجا ثانويا ، وهكذا مراحل متتابعة تتسع بها آفاق عمليات التطوير والاختزان . ثم تأتى هالة الموت لتقف على قمة الهرم الذى تمثله الأنشطة البيولوجية ، ويأتى دور المختزلين (من الكائنات المجهرية فى أغلب الأحوال) ليفتتوا المواد العضوية ، ويعيدوا جواهرها الى درجات متفاوتة من التحلل تسمح باستيعابها ، والى مواقع يمكن عندها أن تستعمل تلك العناصر مرة أخرى فى الدورة الغذائية . هذه هى جملة مراحل الدورة الغذائية ، على أنه يحدث طبعا بعض الفقد فى كل من تلك المراحل .

من الأمور الهامة جدا أن تتبين هذه الاستراتيجية وأن نستوضحها فى أذهاننا اذا أردنا أن نطرح السؤال الأساسى فيما نحن بصدد تناوله من قضايا : ما هى الطرق التى يتمكن بها الانسان من المحافظة على هذا التوازن ؟ كيف يحدث الخلل فى هذا التوازن ؟ كيف يستبدل الانسان نظاما بنظام آخر ثم يحافظ على هذا النظام المستحدث ؟ ما هى القوى التى يواجهها الانسان ، وما هى القوى التى يعتمد عليها ويستخدمها ؟

فى الفصول التالية ، التى سنصف فيها الدرجات من رقم (٢) الى رقم (٩) ، سنحاول أن نربط كل درجة من تلك الدرجات بدرجة سابقة دون التزام بالترتيب العددى من (٢) الى (٩) ، ومن ثم ربطها بالدرجة رقم (١) باعتبارها درجة الأساس .

الدرجة (٢) : الجمع

لم يعد على سطح الأرض جماعات بشرية يعتمد اقتصادها على الجمع اعتمادا أساسيا . وصورة الانسان الأول الذى يعيش فى بيئة فردوسية ، يقطف ثمارها الدانية ويجمع جوزها ولوزها من الأشجار ، ويلتقط ما يؤكل من زرعها اليانع وأوراقها البضة من الفروع والشجيرات والأعشاب ، أو ما هو مطمور غير بعيد من سطح الأرض من السوق الأرضية والأبصال . هذه الصورة يترسمها الخاطر فى مناظر بعض جزر المناطق الحارة حيث لا حاجة الى اختزان الطعام لمواسم البرد أو المطر .

اذا كان لنا أن ننظر الى أثر عملية جمع الانسان لحاجاته من الشجر وسائر النباتات ، من حيث هى ، فان عواقبها تتصل بعواقب أثر الحيوانات . فسلخ قلف الشجرة ليكون منه ملابس أو سقيفة يسبب فى بعض الأحوال (لا فى كل الأحوال) قتل الشجرة ، وهو أثر لا يختلف كثيرا عن فعل القنافذ ونقار الشجر (نوع من الطير) وخنافس القلف وكذلك الفطريات . أما قطع الأغصان واستئصال الأوراق الكبيرة (كأوراق النخيل مثلا) من الأشجار فلا يحدث غير الضمد القليل. كذلك نجد أن حصد أوراق الحشائش لا يؤثر فى جذورها وسوقها الأرضية . أى أن ما كان يجمعه الانسان الأول ليبنى منه ما يستظل به ويحتمى لم يكن يختلف كثيرا فى أثره عن فعل القندس أو الطيور فيما تجمعه البناء مخابئها وأعشاشها . أما عن استهلاك الثمار الحسلية والجافة (الجوز) والبراعم والسوق الأرضية (الريزومات) والأبصال والأوراق فما دام عدد الجماعة البشرية القائمة على الجمع محدودا فانها لا تتجاوز فى استهلاكها حدود الفائض من انتاج البيئة ، وهى تشبه فى أثرها جماعات الطير المهاجرة على نحو ما رصد موريل وبورليير (١٩٦٢) .

الانسان فى مرحلة الجمع ، أو بعبارة أدق الانسان كجامع ، يؤثر تأثيرا هينا على البيئة : فقتل عدد قليل من الأشجار والجينات والأعشاب لا يغير من تركيب الكساء النباتى تغييرا ملموسا ، فقطع الأوراق قد يقلل من حيوية بعض الأنواع النباتية ، وجمع كميات كبيرة من الثمار واختلاس بيض الطيور والسلاحف ، وجمع العسل والمحارات البحرية ويرقات الحشرات والفطريات (مثل عيش الغراب) ،

كل ذلك قد يقلل من أعداد أفراد النوع ، وقد يساعد على انتشارها . والصورة التى يرســمها ترنبل (١٩٦٢) عن الأقزام « أقوام الغابات » تعبر عما قصدنا الى بيانه .

المهارة والمعرفة المطلوبة عند تلك المرحلة على مستوى متواضع . (أ) معرفة نظام تصنيفى يعتمد على الشكل واللون والحجم والبنية بالنســبة لاستعمال الانسان فى الطعام أو الكساء (مثال ذلك العصير الحلو من شجرة الاسفندان ، والعصير المر من شجرة المران ، والألياف اللينة من الغرغار والمران لا من الاسفندان أو البلوط) . (ب) معرفة بالبيئة التى ترتبط الوحدات التصنيفية بمواطنها (مثال ذلك نمو الآس البرى فى الوهاد الرطبة والعليق ذى الثمار الزرق فى النجاد المرتفعة، وان الشليك يثمر مبكرا فى حين أن توت العليق يثمر متأخرا ، وأن أشجار البندق وجوز النقع تثمر فى كل سنة فى حين قد يكون اثمار بندق الفيقس فى عام ولا يكون فى عام آخر) . (جـ) اجراءات ادارية بدائية ، مثل خزن أنواع البندق والجوز والدرنات والسوق الأرضية ، ومثل الازالة المحدودة للأحراش وتدعيم الملاجىء والسقائف ، وشىء من السدود والمصارف ، وغير ذلك من التعديلات الطفيفة على مظاهر سطح الأرض .

الدرجة (٣) : القنص وصيد السمك

من المناسب أن نميز بين الجمع ، وهى عملية لا تتضمن مقاومة خاصة من ناحية ما يجمع ، وبين القنص والصيد وهى عمليات تواجه مقاومة نشيطة . ومن المناسب كذلك أن تتناول القنص والصيد معا مع أننا تتبين أنهما عمليتان منفصلتان على أساس بيئى . فالقنص يسعى الى حيوانات خاصــة يميزها من المجموعات التصنيفية من الحيوان : الثدييات ، الطيور ، الزواحف ، البرمائيات ، الحشرات التى تعيش على الأرض وعلى النبت وفى الهواء . والصيد لا يقتصر على الأسماك انما يتجاوزها الى المحاريات والرخويات وغيرها من الحيوانات اللافقرية . ومن الغريب أن يقال عن الحيتان وعجول البحر (حيوان الفقمة) وغيرها من الثدييات البحرية أنها تقتنص ولا يقال تصطاد . ومن هنا نجد أن الفكرة البيئية فى تعريف تلك المناشط لا تتفق تمام الاتفاق مع ما درجت عليه تلك المصطلحات الأسطورية.

تنطوى عملية جمع الطعام من الناحية البيئية على انفاق قليل من الجهد والطاقة ، يستوى فى ذلك جمع الانسان لبراعم النبات أو ثماره أو أغصانه أو أوراقه أو قلفه وجمعه الطحالب أو الديدان أو البيض أو العسل أو اليرقات أو المحاريات أو أصداف الرخويات ، وهى عمليات لا تحتاج الى استعمال الأدوات فى أغلب الأحوال . أما القنص فهو على نقيض ذلك يقتضى اقتفاء كائنات متحركة ، قد يتيسر فى بعض الأحوال الوصول اليها باليد المجردة (مثل الجراد وبعض الطيور البرية والبرمائيات) ، ولكن الأمر فى أغلب الأحوال يحتاج الى شباك وفخاخ أو مصايد أو رماح أو الى قذائف من نوع أو من آخر . والصيد هو فى الواقع ضرب من القنص يتم تحت الماء سعيا وراء أنواع خاصة من الحيوان . وليس هذا تصنيفا بيئيا مقبولا ، لأننا هنا نهتم أساسا بأنماط متباينة من المهارات والوسائل ، وبالظروف البيئية التى تمارس فيها تلك الأنشطة ، ثم أخيرا بحجم الغنيمة ووزنها وسلوكها . فاصطياد الأسماك وعجول البحر بالرماح عملية واحدة ، وكذلك اصطياد السلطعون (الكابوريا) والسمك والبرمائيات بالشباك القائمة عملية واحدة ، واصطياد الأخطبوط والسلاحف المائية وسمك الرنكه بالشباك عملية واحدة ، وكذلك فان صيد طير الطيهوج والأرانب البرية باطلاق النار واصطياد النعامة والدب بالشراك والجراد وطير القبرة وغيرها عمليات متشابهة .

نعود الى الانسان ، وهو موضوع الدراسة فى تلك المرحلة باعتباره المستهلك. المكانة التى يحتلها الانسان فى ديناميكا النظام البيئى باعتباره جامعا لاحتياجاته تجعله قريب الشبه الى حد ما بآكلات العشب التى تتغذى على النبت ويكون لها أثر محدود لأنها فى الأغلب لا تدمر النبات جميعه : الغزال الذى يغتذى على أطراف الشجيرات ، والضأن التى ترعى البراعم الناشئة أو القلف والسوق والأوراق مما يتيسر للنبات تعويضه . أما الصيد والقنص ففيه تدمير للفرد تدميرا كاملا .

احتياجات الصيد تأتى فى درجة أرقى من احتياجات الجمع . (أ) قد يكون التعرف التصنيفى على أهداف الصياد موضوعا هينا ، لأن الصيد يرتبط بعدد قليل من الأهداف ، والأمر ينطوى على عدد أقل من الصفات المورفولوجية (مثال : نوعية اللحم والأحشاء ، سرعة وحذر الصيد ، حجم الصيد وما يمثله من خطر

على الصياد) . (ب) ترتبط الظروف البيئية ارتباطا وثيقا بالأطوار المناسبة والأطوار غير المناسبة من دورة الحياة (المعاشرة ، الانسال ، تربية الصغار ، هجرة الحيوانات ذات الحوافر والطيور) ، وبتجمع الأفراد (وهل هو تجمع النوع أو تجمع موسمى) ، وبوفرة أعداد الكائنات (قد تكون وفرة فى النوع ، أو تكون وفرة موسمية أو دورية) ، وبالأحوال البيئية (ضيقة الأفق كانت أو فسيحة الأفق) على نحو ما تحدده العوامل الطوبوغرافية والكساء النباتى وما انطبع عليه الحيوان من سلوك فى التغذى والارتواء . (جـ) ترجع براعة التخطيط لتحديد مواقع القنص وتتبع الطرائد الى المعرفة العريضة بالتاريخ الطبيعى ، وهى معرفة ماتزال تتسع . وتبرز الحاجة الى الوسائل المناسبة للقنص (الساطور ، الرمح ، الفخ ، الشبكة ، وغيرها) ، وهى وسائل تبتكر ابتكارا أو تجلب من الخارج ، من ذلك عملية الحربون (الصيد الهلبى) المعقدة التى يعتمد عليها الاسكيمو فى صيد الحيتان ، والأسهم المسمومة التى يستعملها الهنود الحمر فى جنوبى أمريكا ، والصيد بالبمرنج (وهو خشبة معقوفة يتخذها سكان أستراليا الأصليون قذيفة للصيد ، الخ .) . (د) وتجدد الاشارة الخاصة الى استعمال النار ، لأنها قد غيرت من تركيب الكساء الخضرى فى مناطق فسيحة من الأرض كانت تستعمل كمراتع للقنص ، كذلك كانت النار من قوى الانتخاب فى تطور النباتات الخشبية (القلف الغليظ ووحدات التكاثر التى تحتمل النار) ، وتطور الحشائش (الأنواع ذات السوق الأرضية التكاثرية بالمقارنة بالأنواع ذات السوق الهوائية القائمة) . (هـ) ولم يكن الانتخاب فيما بين أنواع الطرائد وفيما بين عشائر الصائدين أمرا هينا : نشير الى الأثر المعروف للتغذى الدائم (ولو أنه غير مبهظ) على أنواع الحيوان ومنها المحافظة بالانتخاب على الصحة والسرعة فى تلك الأنواع ، ولسرعة الحيوان بعض الآثار الطيبة على العشيرة الانسانية ، وعلى قدرتها على التخطيط والقيادة . فى ذلك يشبه الانسان نفسه بالأسد أو بالذئب .

نجد فى هذا أن الانسان يرضخ فى عمليات الصيد والقنص للدورات الطبيعية التى يكون هو جزءا هاما فيها . ولكن دور الانسان ، على كل حال ، أقل سلبية من دوره فى مرحلة جمع الطعام . هو هنا شريك نشيط فى النظام البيئى ، وله

عليه أثر يغير فى النظام الى حد ما . والواقع أن الأمر يشتمل على سلسلة عريضة من العمليات . وليس الاسكيمو بأقل حيلة وبراعة من قبائل المساى ، وهم يواجهون فى حياتهم مصاعب جمة . ولكن رجل الاسكيمو يحصد نواتج طبيعية لا تدين له بشيء فيما يتعلق بمعدلات تكاثرها وتوزيعها المحلى . ولم يكن الانسان الكرومانيونى (١) الذى كان يقتل الماموث (ذيل عسلاق اقرض) أقل براعة من ذلك ، ولكنه لم يكن « منتجا » على نحو ما نجد عند بعض القناصة الافريقيين فى الماضى وفى الحاضر .

مرحلة البداوة والرعى : استئناس الحيوان

قد يبدو هذا الذى سبق قوله كأنه ركوب المسالك الوعرة عبر مشاكل تختلف فيها الآراء ، وأننا قد تناولناها فى اختصار شديد . قد يكون هذا رأى اخصائيى علوم الأجناس والجغرافيا من المتمكنين من مشاكل المقابلة بين الآثار الحضارية والآثار البيئية ، وموضوعات الابتكارات المجلوبة والمتقابلة والمتحولة . وأنا هنا أحاول أن أجد صياغة جديدة لحقائق العلاقة بين الانسان والبيئة ، وأن أصور الظروف الواقعية الميدانية التى أعرفها فى اطار الفكر البيئى ، وهى محاولة قد يبدو ناتجها فطيرا . ولكنى آمل أن لا يغرب عن بالى أن النظام البيئى نسيج من التبادلات ، وأن القوانين البيئية تصاغ فى ضوء دراسات النباتات والحيوانات وعلاقتها بالبيئة ، بقصد بيان أثر النشاط الانسانى فى قالب بيئى .

فيما سبق من الأجزاء التى تناولنا فيها الخطوات رقم ١ و ٢ و ٣ ، لم تتقيد بما رآه « فراك » من تمييز بين ما سماه « النظرة الأتيكية » و « النظرة الأميكية » على نحو ماشرحه ستورتيفانت (١٩٦٤) (٢) . وعلى الرغم من ذلك فان المجال منفتح للقول بأن الجامعين والقناصين كانت تقودهم فى اتجاهاتهم البيئية والتصنيفية أمور لم تتقيد على الدوام بالمصالح العاجلة . لنلق نظرة على أعمال الفريسكو

(١) انسان من عصور ما قبل التاريخ وجدت بقاياه فى كهف كرومانيون بفرنسا (المترجم) .

(٢) « النظرة الاتيكية » هى الاتجاه نحو الحصر والوصف الموضوعى (مثل دراسة العشائر النباتية) ، و « النظرة الاميكية » تبحث فى استخلاص القيم التى تعتبر قوى قادرة على ان تحدث اثرا ماديا (مثل دراسة الاعراق البشرية) .

التى خلفها أهل التاميرا ولاسكوكس ، والى أعمال الفنانين الذين عاشوا فيما قبل التاريخ (انظر ماكتبه مارنجير وباندى ١٩٥٣ وليروى جورهام ١٩٦٥) لنتبين وجود عناصر فى سلوك الانســان أكثر نبلا من غيرها ، بل قد تتسم بالطهارة والقداسة .

حقا لقد اندثرت فى ليل الزمن أصول الحيوانات المستأنسة (اسحق ١٩٦٣ و ١٩٦٥) . ولكن ذلك لا ينبغى أن يقعد بنا عن البحث فى هذا الأمر . لقــد شهدت السنوات الأخيرة فيضا من خطى التقدم ، وبرزت نقاط متعددة ومتباينة تتصل بتلك الأصول ، مما لا يترك مجالا للقنوط والتكاسل . وسنعرض لموضوع الرعى كالخطوة رقم ٤ والزراعة كالخطوة رقم ٥ ، ولكن هذا لا يعنى تتابعا زمنيا رتيبا (نيكر صوير ١٩٥٢ : ارجاع أصل الزراعة الى الرعى) .

وعلى كل حال ، وللأسباب التى تكررت الاشارة اليها سابقا ، فاننا سنتناول هذين المنهجين من مناهج الحياة تناولا منفصلا ، ذلك لأنهما يتصلان بعمليات بيئية مختلفة .

الأنماط المعاصرة للرعى تشير الى أصولها الأولى ، والى الاطار البيئى الذى نشأت وتطورت فيه . قطعان الرنة فى لابلاند ، والجمال فى بلاد العرب ، والماعز فى بلاد الاسبان ، والأغنام فى فرنسا ، والدربان فى بلاد الهنود الحمر ، وأبقار الفرزيان واللاما فى بوليفيا ، والياك فى التبت ، وأفراس بلاد الشتلاند ، هــذه الأنماط جميعا تستحضر صورا مختلفة لظواهر الأرض وتتطلب أوجها متباينة من التعليل .

المغزى الوراثى والمغزى البيئى للاســتئناس يدل على أن لها آثارا بعيدة المدى ، وهى تمثل خطوطا متوازية ومتقاربة . ان اســتغلال الانســان القديم للحيوانات البرية (مثل الحوت وفرس البحر والأيل والبقر الوحشى) ، التى كان منها المصدر الرئيسى للغذاء والكساء والغطاء والوقود والضوء ، كان خطوة فى اتجاه الاستئناس .

لقد كان الاستقرار النسبى ، على ما يبدو ، واحدا من متطلبات الاستئناس.

أما الأسباب التى يرجع اليها الاستئناس فقد كانت موضوعا للمناقشة : رأى يقول بالدوافع الاقتصادية النفعية ، ورأى يرفض القول بتلك الدوافع (صوير ،١٩٥٢). نشير مثلا الى الكلب ، وقد كان من أول الأنواع الحيوانية التى استأنسها الانسان ، ويبدو أن الكلاب كانت موضع التدليل ، ثم ما لبث بعض الناس أن دربوا الكلاب وعلموها الصيد ، وفعل غيرهم مثل هذا مع الصقور وطيور الغاق . وقد تتبع اسحاق (١٩٦٣ و ١٩٦٥) الآراء التى سبق أن سردها هاهن ودلل فى قوة على الأصل الدينى لاستئناس الماشية . والى يومنا توجد قطعان كبيرة من الماشية تقوم فى حياة المجتمعات المتبـانية بوظيفة الرموز الدينية (فى الهند) أو لترسيخ المكانة الاجتماعية (فى الفلبين ورواندا) . ان هذا « الاسراف الواضح » فى حياة القبائل التى تتعرض للمجاعة بين الحين والحين ليدل دلالة واضحة على أثر القوى الاجتماعية والحضـارية ، لا القوى المادية والبيولوجية ، فى الاحتفاظ بمصادر الثروة واختزانها اختزانا أبديا .

هكذا نجد أن سيطرة الانسان على الطبيعة تقدمت خطى الى الأمام مع انتظام الرعى والفلاحة ، ذلك لأن فيها تحكما فى هجرة الحيوان ، وجلبا للحيوان من مواطنه الى مواقع غريبة عليه ، وأقلمته وتطويعه على الظروف البيئية الجديدة ، ثم ينتهى الأمر بالاستئناس الكامل .

الدرجة (٤) : رعاية القطعان

ان الاحتفاظ بقطعان متجانسـة من الحيوان (وهى فى الأغلب من نوع حيوانى واحد) يعنى مظاهر للتطور متعددة ، من أهمها : السيطرة الاقليمية (أى التحكم فى مساحات معينة من الأرض) ، وحماية الثروة ، والانتخاب فيما بين الحيوانات ، والاستغلال ، والهجرة أى التنقل .

ولم يندثر ، بعـد ، هذا النمط من أنماط الحياة من أراضى مناطق غربى البحر الأبيض المتوسط . فما يزال الرعاة وكلابهم فى أسـبانيا يدفعون أغنامهم وأعنازهم عبر السهول التى تمتد على سطوح الهضاب الجافة فى منطقة أراجون ، وهناك يتجولون عبر مناطق الاستبس التى كانت فى زمن ماض من مناطق السفانا، أو لعلها كانت من مناطق الغابات . وتنتج تلك القطعان التى تجد من أصـحابها

الرعاية الدقيقة الجبن والصوف والجلود واللحم . توجد مثل هـذه القطعان وأصحابها في الهضاب الجيرية في مناطق سيفن بجنوبى فرنسا .

أما قطعان السهول ومناطق سفوح التلال فانها لا تجد فى شهور الصيف الا النزر اليسير من الكلأ ، وفى أسبانيا وفرنسا وايطاليا وحتى فى سويسرا تنتقل هذه القطعان فى هجرة موسمية صاعدة فى مستهل الصيف الى المناطق الجبلية ، أو الى مناطق المراعى الصيفية فيما دون مناطق الألب ، ثم تهبط فى الشتاء الى السهول المخضوضرة . أما فى جنوب شرقى البرازيل فان مرتفعات سيرادومار وسيرادابوكانا قد ذهب عنها ما كان قد بقى عليها من غابات الأروكاريا ، وتحولت الى مراع شاسعة للأغنام ، والانتقال الموسمى كان أيضا فى حياة الانسان فى أستراليا ، وهناك فيلم تسجيلى رائع اسمه «عبر الأرض» يرصد الرحلة الطويلة لخليط الماشية عبر الأراضى الجافة والمليئة بالمخاطر والتراب . وفى سهول الحشائش فى تكساس وأوكلاهوما (الولايات المتحدة الأمريكية) قضى على الجاموس البرى وحلت محله ماشية اللحم ، وهى فى الغالب من سلالة هرفورد المجلوبة من أسكتلندة . أما مراعى غربى الولايات المتحدة وجنوبها الغربى فقد تحولت بادارتها فى ظل التكنولوجيا المعاصرة الى مراع لا تكاد تمت بسبب الى مراعى الأحلام فى بروفنسال التى وصفها جان جيونو (١٩٣٧) ، أو مراعى جبال سويسرا التى وصفها س.ف.راموز (١٩٣٥) ، أو مراعى الكابوكاوس البرازيلية التى وصفها يوقليد داكونها (١٩٤٥) . ولكن هـذه قوى « أميكية » قد يكون لها آثار « اتيكية » قريبة الشبه .

ان احتياجات الرعاة وآثارهم كثيرة . (أ) ان مداهم التصنيفى محدود ، أى أن اختيارهم لأنواع الحيوان المستأنس ضيق الحدود ، وكذلك نجد أن اختيارهم لأنواع المراعى العشبية أو الخشبية التى يقودون اليها قطعانهم اختيار محدود حتى ولو تضمنت حياتهم الرحلة الموسمية عبر البلاد . (ب) أما علاقاتهم بالبيئة فهى أكثر تعقدا ، ذلك أن التحول من الصيد والقنص الى الرعى استتبع تحول الاهتمام من التعرف على البيئة الذاتية والسلوك البيئى للأنواع الحيوانية التى يقصد الى صيدها ، وهى أمور هامة جدا للصياد ، الى الاهتمام باتتاجية

النظام البيئى ، ومن هنا ينشأ الادراك بفكرة كلية النظام البيئى . (جـ) فكرة الادارة لدى الرعاة تقود من نظرة السيطرة الى فكرة الضبط ، ومن نظرة العزل والاختيار الى فكرة التربية ومنها الى التغذية والرى وحماية الصغار والوقاية من الأمراض ، ويعنى هذا أيضا (د) حماية المراعى ووقايتها ، واستعمال النار (رغم أضرارها) لحفز النمو الغض للحشائش ، ثم تأتى بعد ذلك فكرة التسميد . (هـ) الاحتماء بالكهوف وفروع الأشجار الذى تميز به العصر الحجرى يستبدل به خيمة القرغيز ، وكوخ مناطق الألب ، وبعد ذلك تأتى بيوت تكساس .

وينطوى استعمال الحيوان على أوجه سيكولوجية بارزة الأهمية : ففى جانب نجد تحريم استهلاك لحوم بعض الحيوانات (الماشية أو الكلاب أو الخيل أو القردة أو الفيران أو الثعابين) ، وفى الجانب الآخر تكون هذه الحيوانات مطلوبة لأغراض أخرى (الجر ، التسميد ، الوقود ، المكانة الاجتماعية ، الرموز والطقوس الدينية) .

مرحلة الاستقرار : الزراعة

يلزم أن نستذكر هنا ما قلناه عن الاستئناس فى فصل سابق ، ويلزم كذلك أن نعود بالنظر الى الجدول رقم (١) .

لم يكتب أحد عن « النباتات والانسان والحياة » بأوضح ولا أنصع مما كتب ادجار اندرسون (١٩٥٢) . ويؤكد كتابه الدور الهام الذى لعبه التهجين فى ظهور أنواع جديدة من النباتات ذات فائدة للانسان ، ويسرد سردا رائعا قصص اكتشافات الانسان لها والخلفية البيئية لكل منها .

وقد كان المنشأ الجغرافى للنباتات المزروعة موضوعا لدراسات عديدة (أنظر سوانتز ، ١٩٦٠) ، أما معرفتنا بالظروف التى أحاطت بالاستئناس فى أول أمره والموضع المفترض لنشأة النبات فما تزال قاصرة ، وأقل منها معرفتنا بالدوافع والأغراض التى حدت بالانسان لاستزراع تلك النباتات . وقد صاحبت عمليات البذر والزرع تجارب على اعداد الأرض ، وعلى الحصاد ، وعلى وسائل التخزين .

الدرجة (٥) : الزراعة

كانت الزراعة المتنقلة فى المناطق الحارة موضع دراسات وملاحظات واسعة فى السنوات الأخيرة ، وكذلك كان أمرها موضع جدل . فى مؤلف كونكلين (١٩٦٣) مناقشة لهذا الموضوع وثبت مستفيض للمراجع ، مما يوضح لنا وجهة هذا الأمر. يقترح كونكلين نموذجا « للأماد البيئية للزراعة المتنقلة » يتضمن الظروف البيئية الأساسية (الاتيكية) مثل المناخ والتربة والتفاعلات الحيوية ، وما يطرأ عليها من تحوير نتيجة للآثار الحضارية التى تنبنى على أسس بيئية وعرقية ، وقوى اجتماعية وتكنية (الاميكية) . وعلى مدى الزمن ينتج هذا الأثر عن طريق التتابع الدائرى لخمس فترات هى : (أ) الاختيــار ، (ب) التقطيع . (ج) الحــرق ، (د) الحصاد ، (هـ) البور .

الفلاحة المتناوبة أو الزراعة المتنقلة من خصائص المناطق الحارة ، والمناطق الحارة الرطبة على وجه الخصوص ، ويمتد مداها عبر مساحات تبلغ ٣٦ مليون كيلو متر مربع (احصائيات منظمة الزراعة والأغذية لعام ١٩٥٧) . وتشتمل على قطع من الأرض صغيرة وهى أيضا قطع من الأرض ليست متتاخمة . لهذا النمط من استغلال الأرض صورة متعددة ، وهو أمر طبيعى نظرا لتباين الظروف البيئية والقوى الحضارية التى تتحكم فيه .

لنتناول على سبيل المثال المناطق الســاحلية لغربى افريقيا . اذا ســألنا أنفسنا : (أ) ما الذى يتعرض للتغيير (البيئة) ، (ب) من الذى يحدث هــذا التغيير (المجموعة الحضارية ــ السكان) ، (ج) متى حدث (الزمن) ، فاننا نستطيع أن نعرف كيف يحدث هذا التغيير . مجموعة الظروف البيئية تتضمن : (أ) المناخ وهو رطب ودائم الحرارة (نمط أو حسب تصنيف كوبن) ، وتربة الأرض المرتفعة من اللاتريت ، والكساء النباتى الأصلى هو الغابات ذات الأوراق العريضة والتى تتخللها المتسلقات والمتعلقات ، وهى غابات ذات طبقات واضــحة من النباتات الخشبية ، والكساء النباتى فى الطبقة الأرضية ضعيف (الا اذا تعرضت الأجمة فى زمن قريب للتهدم الذى يفسح فيما بين أفنانها فتتكاثر فى الطبقة الأرضــية المتسلقات والأعشاب الكثيفة) . (ب) أما المجموعة الحضارية فتعريفها يتضمن

أنها قبائل ، لكل منها منطقة معروفة ، وأقوامها مستقرون فى اطار حياة الغابات والأحراش ، يعيشون على خليط من الأرز والكزافة والموز والتوابل مع ما قد يتيسر من الخضر ولحم القنص . تتجمع تلك القبائل فى حلل مصنوعة من العصى والطين وأوراق النبات ، وأهاها يستعملون النار ، ويصنعون نبيذ النخيل ، أما من الناحية الاجتماعية فهم يرضخون للسلطة الأبوية فى الحلة التى يمثلها رئيس يتبع زعيم القبيلة . أما من الناحية التكنية فهم يستعملون النار ، ويعتمدون على عدد قليل من الماشية المستأنسة ، والمعزقة القصيرة اليد يفلحون بها الأرض ، والبلطة المعدنية يقطعون بها الشجر ، وعندهم نوع من الفخار المتواضع . (جـ) فاذا تناولنا زمان العمل فاننا نجد مراحل : (١) تختار منطقة التقطيع ، أى ازالة الكساء النباتى الطبيعى استعدادا للزراعة فى أراضى النجاد المرتفعة ، وهى اما بكر أو تغطيها الأحراش تغطية غير تامة ، ويرجع الاختيار الى أن الكساء النباتى لا يتضمن أشجارا ضخمة يقتضى تقطيعها الجهد الزائد (أو تتسبب ازالتها فى اضطراب واسع المدى فى التربة السطحية) ، وهذا الكساء النباتى يتيسر ازالته بالبلطة والمنجل دون أن تتبقى جذامات كثيرة . (٢) تقطيع الشجر ، أو ما لعلنا نسميه تطهير الأرض ، يتضمن ازالة الأعشاب الطويلة أولا ، ثم تقطيع الشجيرات ، أما الأشجار العالية فاما أن تقتل بالتطويق (أى ازالة القلف واللحاء فى حلقة حول جذع الشجرة) ، أو بالتقليم الجائر ، أو بالاجتثاث والاسقاط . (٣) فى أغلب الأحوال لا يتبع التحريق التقطيع مباشرة ، انما يغلب أن تترك النباتات المقطوعة مدة تجف فيها على الأرض قبل أن تحرق . (٤) تعتمد الفلاحة على نوع المحصول المطلوب من النبات المزروع : فاليام والبطاطة والقلقاس تستلزم جورات مستقلة ، أما الذرة والأرز والذرة الرفيعة فتبذر نثرا أو فى صفوف منتظمة ومتباعدة ، وفى أغلب الأحوال تزرع عدة محاصيل ذات احتياجات متباينة مثل الموز والكزافة والذرة واليام . (٥) ثم تترك الأرض بورا (على حسب تعريف كوكلين ، ١٩٦٣) لمدة تزيد على مدة الفترات التى تستغرقها المراحل الأربع السابقة ، هذه المدة تكفى فى العادة لتضميد آثار ازالة الكساء النباتى الطبيعى ، وقد تكفى لاستعادة الكساء النباتى السابق (أو نمط من الكساء النباتى مقارب له فى التركيب) ،

وهو الكساء النباتى الذى بقى سائدا فى المناطق المتاخمة والتى لم تتعرض بعد لهذا التدمير ، ويتناسب الوقت الذى يكفى لتحقيق هذا مع قدر الفقد العضوى ، وانجراف التربة ، وتدهور خصوبة الأرض الخ . وتبعا لذلك أيضا تكون الخطوات اللازمة لالتئام الطبقات النباتية التى يتكون منها الكساء النباتى .

فى كل مرحلة ترتبط الأسئلة البيئية الهامة بطبيعة النباتات المزروعة ، والفائدة المرجوة من زراعتها ، وطرق الزراعة المطلوبة لفلاحة تلك النباتات فى الاطار البيئى والنمط الأرضى المعين . قد يستدل من معرفة الموطن الأصلى لنبات المحصول على احتياجاته المناخية ، ولقد قيل الكثير ــ وأغلبه غير مقنع ــ عن النظائر المناخية ، مثال ذلك المؤلفات المتعددة التى أصدرها المعهد الأمريكى لبيئة المحاصيل فيما بين ١٩١٧ و ١٩٥٨ ومؤلف باباداكس (١٩٦٦) . على أن بعض المحاصيل مثل الحبوب والبطاطس والموز قد تناولها الانتخاب والانتقاء البالغ والتربية المستفيضة حتى أصبحت استجابة كثير من السلالات ذات الانتاجية العالية للظروف المناخية على عكس الظروف المناخية فى موطن النشأة الأصلى ، وبعض سلالات القمح (الموطن الأصلى فى آسيا الصغرى) تلائمها البيئة الباردة الرطبة . أما فيما يتعلق بموضوعات التناظر المناخى (مثال ذلك منطقة أيوا وسهل بانونيك) فهى تنطبق على تلك السلالات المستنبطة أكثر مما تتعلق بالنبات الأصلى الذى نشأت عنه تلك السلالات الخاصة .

من ذلك تتبين أن الزراعة تعتمد على معارف واسعة ومتقدمة ، اذا قورنت « بالدرجات » السابقة ، وهى تدخل على الظروف البيئية الطبيعية اضطرابات وتحولات أعظم . (أ) مجال التصنيف فى الزراعة متقدم جدا ، اذ يصل التباين المورفولوجى فى سلالات بعض الأنواع النباتية الى مدى أوسع من مدى التباين فيما بين بعض الأجناس الطبيعية . (ب) البيئة الزراعية تتضمن كافة درجات التدخل فى المراحل الطبيعية لديناميكية العشائر فى المناطق المختلفة ، وهى كذلك تمثل استبدال الكساء النباتى الأصلى بكساء يمثل توازيا مع تلك العشائر لم يسبق له مثيل . ولكن العشيرة الزراعية تسودها أنواع من النباتات المجلوبة أو المستأنسة، وتحقق فى بعض الأحيان توازنا صناعيا فى الظروف البيئية . (جـ) يجرى توجيه

الموارد الزراعية من مجرد التخلص من المنافسة الطبيعية ، الى التسميد ، ثم الى استحداث مصادر للموارد الزراعية لا تتيحه الظروف المناخية المعتادة . (د) قد يكون التحول فى النمط العام لفسحة الأرض غير قابل للارتداد الى ما كان عليه أول الأمر .

مراحل الحضر والصناعة : الاستبدال

تدخل اقتصاديات العشيرة الانسانية احدى مراحل تحولها الكبرى عندما يتوقف النظام البيئى الكلى الذى تعيش فى اطاره الجماعة البشرية عن انتاج الكميات الوفيرة من المواد الغذائية الأساسية ويتحول الى عمليات التصنيع لا عمليات الحصاد .

الدرجة (٦) : الصناعة

يتصل علم توطين الصناعة وتوزيع مراكزها بمجالات علوم الاجتماع والاقتصاد . ولكنا نقصد هنا الى استكشاف الروابط بين هذه المجالات وبين الأسس البيئية ، ومن ثم فيجدر بنا أن نتناول مسألة الاعتماد النسبى لصناعات معينة على الموارد الطبيعية . هذا الاعتماد واضح كل الوضوح فيما يتعلق بالمناخ والماء ، ولكنه أقل وضوحا فيما يتعلق بالموارد البيولوجية أى الانتاج النباتى والحيوانى .

لعل نوعية العمل ، ومنهج العمل ، والاستغلال النهائى للموارد الطبيعية لا تختلف بالضرورة سواء كان الناتج من أصل معدنى أو من أصل بيولوجى ، فلب جوز الهند المجفف ، وسماد ذرق الطيور البحرية ، والعاج ، والعنبر ، تقارن بالبترول والحجر الجيرى والذهب والرمل . ولكن التناول البيئى يأخذ فى الاعتبار التجدد والتبديل والتعويض فى الموارد الطبيعية ، باعتبارها من الأمور الرئيسية . ومن هنا كانت فائدة الاعتماد على معيار يمتد من المعادن التى لا تتجدد مواردها الى الموارد البيولوجية لمواد الصناعة الخام التى تتجدد فى سرعة . أى أننا سنتتبع السريان الطبيعى للطاقة عبر التبادل من العمليات المعدنية ، الى العمليات النباتية ، الى العمليات الحيوانية (انظر ما شرحه دانسرو ، ١٩٦٩ ، والشكل رقم ١) .

الماء والكهرباء

الماء هو أعظم المصادر التى لا تستغنى عنها أنماط الحياة جميعا ، وتعتمد عليه حياة الانسان ، وكذلك كافة العمليات التى تناولناها فيما سبق . وتوزيع المياه والمحافظة عليها ، والأوجه المختلفة لاستعمالها ، أمور تتناولها الكتب والمؤلفات . وليس أقل هذه الأوجه أهمية استغلال المياه كمصدر للطاقة الكهربائية.

المعادن

مواد البناء هى ، فيما درج عليه الناس ، من المعادن : الأحجار (الجرانيت والحجر الجيرى والرخام والحجر الرملى) والاردواز والرمل والطين . وتعرى حفائر المحاجر والمقالع طبقات الصخور الأصلية ، وقد تصل بحفائرها أحيانا الى مستوى الماء الأرضى ، ومن هنا تخلق أحوالا بيئية جديدة قد تتيح اذا سمحت الأحوال المناخية الاكتساء بغطاء نباتى طبيعى فى مدى عمر جيل واحد من الناس . أى أن السطح المعرض فى بعض هذه المحاجر ، وهو ندبة فى وجه الأرض ، يلتئم التئاما كاملا ، أو قد تتحول مواقع تلك المحاجر الى « حدائق غائرة » ، مثال ذلك حدائق بتشارت الشهيرة قرب فيكتوريا ، وحديقة الملكة أليزابيث فى فانكوفر بكولمبيا البريطانية . ومن الناحية الأخرى نجد أن اختيار مواد البناء ، والاستعمال المتباين للأنواع المختلفة من الحجر والقرميد والخشب ، لا يعتمد أساسا على وجودها وعلى قابليتها للتشغيل ، ولكن يعتمد على القيم الحضارية السائدة ، والدليل على ذلك يوجد فى كثير من مناطق العالم ، مثال ذلك ما وصفه ريبيرو (١٩٦١) فى البرتغال .

شقت عمليات التعدين أغوارا كثيرة فى سطح الأرض . فالمناجم المتعمقة فيما دون سطح الأرض قد لا تؤثر على المنظر العام الا حيث توجد فتحات المناجم . ولكن قد يحدث تغيير فى مستويات الماء الأرضى اذا كانت السراديب قريبة من سطح الأرض . وقد شوهدت تغيرات فى الكساء النباتى فوق الأنفاق التى حفرها الثوار فى فيتنام . وتستتبع أغلب عمليات التعدين تراكم أكوام الخبث مما يحتم تطهير جزء من الأرض المحيطة بفتحات الأنفاق والسراديب . أما التعدين السطحى (أى بالحفر المفتوحة) فمثله مثل التحجير ، يسبب تشويها واضحا لمنظر الأرض .

ففي ألينوي وفرجينيا الغربية وبنسلفانيا ، حيث يوجد نطاق الفحم ومناجمه ، نلاحظ تضاريس دقيقة وغير سوية على شكل أخاديد عميقة وجروف منخفضة تكسوها أنماط متباينة من الغطاء النباتى الطبيعى . بعض أنواع هذا الغطاء النباتى غابات بلغت الآن حد النمو الكامل (انظر شرام ، ١٩٦٦) . ونذكر فى هذا الصدد أن لطبيعة خبث المناجم أهمية خاصة . نجد أن تلال الأسبستس عند مناجم ثتفورد فى كويبك تبقى عارية دون كساء نباتى (أحجار السربنتين عقيمة بالنسبة للنمو النباتى) . والغبار الأبيض الذى يتطاير من تلال خبث المناجم يكسو أشجار التنوب القائمة . ونجد قرب مورجانتون فى فيرجينيا الغربية أن طبقة سوداء تكسو أشجار الغابة على بعد عدة أميال من منجم الفحم . كذلك نجد أن الكساء النباتى الطبيعى على مدى أميال فيما حول مناجم النيكل فى منطقة سدبورى بأنتاريو تعرض للتحريق لعدة سنوات نتيجة للأبخرة والأدخنة (راو وليبلانك ، ١٩٦٧) . ولعل كآبة تلك المناطق وتلوث هوائها ، وناهيك عن الأمراض المتوطنة ، مثل التسمم السليكى ، الذى يصيب الناس فى البيئة الانسانية ، هى من سمات المئة سنة الأولى فى تاريخ الثورة الصناعية .

تعدين المواد العضوية

تدرج تحت هذا العنوان تلك المواد ذات الأصل العضوى التى تستخرج من التربة وباطنها ، أو من طبقات الحجر الأصلى ، وهى مواد غير متجددة تحت الظروف والأحوال المعاصرة ، أو على الأقل لا تتجدد فى المدى الزمنى المحدود . البترول والفحم واللجنيت والمرجان وصمغ انكاورى هى فى الواقع مواد حفرية تم اختزانها فى خلال ملايين أو مئات السنين الغابرة عن طريق عمليات الأيض النباتى أو الحيوانى . مثل ذلك أيضا الخث (البقايا النباتية القديمة) وسماد ذرق الطيور البحرية .

المواد النباتية

تحتاج بعض الصناعات الى جسم النبات جميعه كمادة خام ، مثال ذلك الأشجار التى يصنع منها لب الورق ، والكتان والجوت والقنب التى تصنع منها الألياف . وقد يكون النبات حوليا بطبيعته ، أو يزرع حوليا ، مثال ذلك القطن

والكتان والفول السودانى وعباد الشمس ، والخروع الذى يزرع لانتاج الزيت ، والأناناس والطماطم التى تزرع لانتاج العصير . وتربو بعض النباتات نتيجة الحصاد الموسمى أو السنوى المتكرر للقلف (مثل قلف السنكونا الذى ينتج منه الكينين ، والفلين من قلف بلوط الفلين) ، أو للثمار (لب جوز الهند المجفف من نخيل جوز الهند ، والعنب من شجيرات العنب) ، أو للعصارة (الاسفندان السكرى) أو اللثى (لبن شجر المطاط) .

المواد الحيوانية

المسائل التى طرحناها فى تناول المنتجات النباتية التى تستعملها الصناعة نطرحها مرة أخرى عند تناول المنتجات الحيوانية : ما هو أصل الحيوان وما هو المصدر المباشر له ؟ كيف ربى الحيوان وطوع ؟ وكيف يغذى ؟ ما هو أثر الحيوان على البناء الطبيعى للأرض ؟ ماذا يعنى تطويع مادته وتناولها تناولا صناعيا وتسويقها ؟ والسؤال الطبيعى كذلك هو : أى نوع من الرجال يقدر على استغلال ذلك الحيوان ، وأى خبرة تكنولوجية ودرجة حضارية وبنية نفسية واجتماعية تساعد على ذلك وتيسره ؟

نجد أن صناعة اللؤلؤ فى اليابان تعتمد داخليا على النسوة المدربات تدريبا خاصا ، وصناعة الاسفنج فى منطقة البحر الكاريبى تعتمد على عائلات توارثت فيما بينها تقاليد المهنة أجيالا متعاقبة ، وصناعة صيد الحيتان فى مناطق الآزور تعتمد على رجال يتصفون بالشجاعة والجرأة ولا يتصفون بحب التكنولوجيا الحديثة ، وصناعة الأحذية فى تشيكوسلوفاكيا بلغت درجة عالية من التطور والصلة الوثيقة بالحياة الحضرية ، ولكن أساس جذورها ممتد فى استغلال حيوان موطنى فى تلك المنطقة ، وعلى العكس من ذلك نجد أن صناعة الصوف فى نيوزيلندة وصناعة الحرير فى ايطاليا تعتمد على حيوانات مجلوبة ومستأنسة .

أى أن خطوة التصنيع تتضمن زيادة سيطرة الانسان على الأحوال الطبيعية. يستطيع الانسان أن يستغل البراكين والأنهار ، وأن يستغل التربة والصخر الأصلى من تحتها ، وأن يقطع الغابات ، وأن يفلح الحقول ، ويحصل على ما فى الماء من نبات وحيوان ليستخرج منها مواد غذائية يطورها أو يحفظها ، ويحصل على

الألياف والجلود ، وكذلك يأخذ العظام ليكون منها مادة وقود ، ويحصل كذلك على مواد لكسائه وغير ذلك من احتياجاته . ولقد لاحظنا من قبل أن عمليات الصيد والقنص والفلاحة واستغلال الغابات تمثل فى مراحلها درجات متتابعة من زيادة تحوير الأحوال الطبيعية ومراتب متزايدة من استغلال النظام البيئى ، أما العمليات الصناعية فتعتمد اعتمادا متزايدا على التتابع ، عملية بعد عملية ، وعلى البدائل . قد تعتمد الزراعة محليا على نبات مجلوب فى الأصل ، أو لعله يجلب بين الفينة والفينة ، ولكن انتاجية هذا النبات تعتمد على أحوال المناخ والتربة المتاحة : أى أن التبديل الدائرى للموارد الطبيعية يحدث فى اطار تتابع منتظم أشبه ما يكون بأحوال النظام البيئى الطبيعى البكر . أما الصناعة فهى على الطرف الآخر كثيرا ما تعتمد على مواد خام مجلوبة من بلاد بعيدة (خامات البوكسيت تأتى من جوانا الى مصانع الألومنيوم فى لاك سانت جان بكويبك ، ويأتى القطن من الهند الى مصانع الغزل والنسج فى مانشستر بانجلترا) ، ولكن الصناعة تستخدم طاقة تنشأ محليا ، وتعتمد على قوى عاملة تجندها من المنطقة المحدودة المحيطة بمواقع الصناعة . أما ما يحتاج اليه العمال الصناعيون من مساكن وخدمات صحية وغذاء وترفيه فهى تمثل درجة عالية من التعقد اذا قورنت ببساطة متطلبات القرى الريفية ، فالمناطق الصناعية تتصل بالحضر على نحو ما سنتناوله فيما بعد .

الأسئلة التى سبق أن طرحناها فيما يتعلق بالمعارف التصنيفية والبيئية للصيادين أو الفلاحين ينبغى هنا أن نضيقها وأن نوسعها فى وقت واحد . لقد كان عند حداد لونجفيللو مشاعر غامرة فيما يتعلق بالحديد والخيل ، ولعل احساسه المرهف بالنسبة للمادة وأهميتها قد تطور وارتفعت درجته عند العامل الصناعى المعاصر ، ولكن نمط حياته وقد انفسحت آفاقه واحساسه بالظروف البيئية المحيطة به اختلف اختلافا جذريا .

درجة ٧ : التحضر

دراسة البيئة الحضرية مسألة أساسية فى علم تخطيط المدن وفن تخطيط المدن . وماكتب عن هذا الموضوع كثير ومتشعب . والتعليل البيئى للظروف الحضرية يكون فى أغلب الأحوال أكثر تعقدا من تناول مسألة قرى الساموان

أو الاسكيمو . وليس من المستغرب لذلك أن نلاحظ أن علماء الانثروبولوجيا عكفوا على دراسات الحضارات الأولية أو حضارات المجتمعات « المغلقة » أو شبه المغلقة ، فى حين نلاحظ أن علماء الاقتصاد والاجتماع والجغرافيا يتناولون فى دراساتهم المدن . قام جوتمان (١٩٦١) ودوكسيادس (١٩٦٧) بتحليل وحدتين من أكثر الوحدات السكانية تعقدا ، ووضعا لنا منارة بارز فى تصورنا البيئى للمدن الكبرى . تصور جوتمان فى دراسته عن المدينة الكبرى (حاضرات المستقبل) قوسا يمتد من بوسطن الى وشنجطن عبر المدن المتباينة الكثافة السكانية فى كونكتيكت ومدينة نيويورك ونيوجرسى وفلادلفيا وتشيسابيك باى وبلتيمور . ولعله من المفيد الرجوع بهذا الحشد الهائل الى عناصره الجزئية ، وهذا ما فعله جوتمان ، ثم محاولة التعرف على الأحوال الفاعلة فى كل جزء وارجاعها الى أصولها فى عملية نشأة الحضر نفسها . أما دراسة دوكسيادس عن مجموعة هلال «توليدو — ديترويت — وندسور » فتتناول منطقة ذات تقاليد ريفية مختلفة تميزت بها منطقة الوسط الغربى للولايات المتحدة الأمريكية ، ويتبين دوكسيادس فى دراسته خيوط الآثار الدولية على تطوير تلك المدائن ، أما تصوره للمستقبل ، وهو تصور يعتمد على خيال خصيب ، فقد اعتمد على عدد من الأفكار البديلة التى تنبع من الاتجاهات المعاصرة وتنسجم مع ما يسمح به فى مجالات الاختيار . ولما لم يكن قصدى أن أتناول هذه الدراسات الضخمة فى هذا المقال فانى سأجتزىء بالاشارة الى بعض النقط مستشهدا بأمثلة محددة وصغيرة .

نقول من باب تعريف الأشياء بأسمائها : أن كل دولة تضع معايير خاصة لتعداد السكان الذى يميزالتعريف القانونى للقرية والمدينة الصغيرة والحاضرة الكبيرة . تتباين حدود التعريف ، وكذلك تتباين المميزات والمسئوليات القانونية، ولكنها أمور ترجع فى الغالب الى التيسير الادارى والى الأوضاع والظروف التاريخية أكثر مما ترجع الى حجم الموارد الطبيعية . أما من الناحية الوظيفية البيئية فان تصنيف تلك الحاضرات الكبرى تبعا لتعداد السكان أو تبعا لأوضاع قانونية تشريعية أمر لا يلقى القبول والرضى الكاملين . على سبيل المثال : يتساءل المرء هل عبادان (تعدادها ٤٦٠،٠٠٠ نسمة) تمثل بيئة حضرية فعلا . فى بعض

التعاريف نجد أنها لا تبلغ درجة الحضر التى تبلغها الرباط (تعدادها ١٧١ر٠٠٠ نسمة) أو حتى باى كومو فى كويبك (تعدادها ٤ر٣٠٠ نسمة فقط *) . ولعل علم تصنيف المدن وهو علم ناشيء (دوكسـيادس ، ١٩٦٨) أن يقدم لنا تعاريف جديدة ومقبولة .

هناك وجه مقابل نجده فى هورتا (فى منطقة الآزور) ، هى مدينة يبلغ عدد سكانها ٢٠ر٠٠٠ نسمة ، تقع فى المنطقة التى جلب اليها البرتغاليون زراعة القمح والعنب وصناعة النبيذ ، ونقلوا اليها نمط معمار البحر الأبيض المتوسط بألوانه البيضاء الزاهية ، وكذلك جلبوا الحيوانات المستأنسة والنباتات التى كانت شائعة فى جنوبى أوربا ، وأشجارهم وشجيراتهم المقلمة والمهندمة والدائمة الخضرة . ولكن الاعتماد هنا على نتاج البحر أكبر ، وشراء الآلات والبضائع المستهلكه أكثر ، ومستوى المعيشة فيها أقل من كرستشرش بنيوزيلندة وهى بلدة تقارب هورتا شـبها .

نجد أن الاتجاه نحو التصنيع والتحول الى الحضر المدنى يتوازى مع الاتجاه نحو تدمير النظام البيئى الطبيعى ، وأنه يحدث اضطرابات واسعة النطاق تندرج تحت الاسم العام « التلوث البيئى » . يشتمل التلوث على ادخال مواد ضارة بالحياة ، هى نواتج تحولات هدمية ، الى دوائر التحولات فى النظام البيئى. ففى نيويورك وديترويت ومونتريال ولوس انجلوس تنصب يوميا الى الهواء والى الماء كميات هائلة من المواد السامة . ومواد التلوث ذات تخصص محدد ، فليس هناك قدر من الدخان والسخام يستطيع أن يمنع أشجار الاليانش (شجرة السماء) والأمبروسيا (شجرة الدمسيس) من النمو فى أحواش السكك الحديد وفى مناطق الأرض الخالية فى نيويورك ، ولكن الأشن لا تنمو على جذوع الأشـجار فى الحديقة الوسطى بنيويورك ولا فى حديقة لافونتين فى مونتريال (هكذا يقول لبلانك ، ١٩٦١) ، فى حين تنمو هذه الأشن بوفرة على جذوع الأشجار فى مدينة ريو دى جانيرو التى لا يبلغ فيها التصنيع ما بلغه فى المدينتين الأخريين .

* البيانات عن : Life Pictorial Atlas of the World, Rand- Mc Nally- Time Inc., 1961.

يبدو فى ظاهر الأمر أن تصميم المدن الحديثة يستهدف تحرير الفرد من الآثار المباشرة للظروف البيئية التى قد تضايقه . فاحتياجاته من الضوء والحرارة والرطوبة والغذاء ووسائل التسلية ، ومتطلباته التجارية والثقافية والدينية ، يمكن تيسيرها جميعا فى اطار حيز محدود وبالاعتماد على عناصر لا يمكن انشاؤها محليا .

العمائر الضخمة فى مدينة نيويورك ، أو فى مدينة توسون فى أريزونا ، تمثل صورة للاستقلال عن الظروف المناخية من نواحى الضوء والحرارة والرطوبة وتغيراتها ، والسكان يستطيعون أن يلبسوا على هذا النمط ، وأن يطعموا مثل هذا الطعام ، ويأخذوا أنفسهم بمتطلبات سعيهم فى الحياة ومشاكل مصالحهم على هذا النحو . وهم يفعلون ذلك . الاتصال التليفونى بين نيويورك وتوسون لا يقل سرعة وكفاءة عن الاتصال بين مكاتب المبنى الواحد فى المدينة الواحدة . أما رجل الأعمال فى دونيدين أو فى قرطبة أو فى ابيدجان فانه لا يتحرك فى اطار العلاقة بين الزمن والمسافة .

والانسان الحضرى الذى يعيش فى المدينة يعزل نفسه عن الظروف الطبيعية السائدة ويتخير أغراضا وأنشطة يتكون منها عالمه الواقعى . يقتضى هذا الاعتماد على مصادر طبيعية بالغة ، تأتى فى الواقع من كافة أرجاء العالم . فاذا أخذنا كمثال مكتب أحد المديرين نجد أن هيكل البناء من الحديد (الخام من مناجم الحديد فى شيفرفيل ــ كويبك ، التصنيع بمراحله فى بيزبرج ــ بنسلفانيا) ، والأسمنت المصنوع من خامات الحجر الجيرى فى فيرمونت ، والرمل من شـواطىء بحيرة شاميلان ، والرخام من بيرو . أما أثاث الحجرة ففيه نيكل مجلوب من سدبورى ــ اتناريو ، وقصـدير من بوليفيا ، وخشب أحمر من كاليفورنيا ، وماهوجنى من كوستاريكا ، وعاج من الكونغو ، وذهب من جنوب أفريقيا ، وبلاستيك من نيوجرسى : أما السجاجيد فمجلوبة من ايران أو من بلاد التبت ومصنوعة من صوف الأغنام والياك ، أما جلد التنجيد فمن أسبانيا ، والحديد المصـنع من ايطاليا ، والحشيات من الحرير الهندى . وعلى الحائط رسم فرنسى حديث ، وقطعة من فنون الاسكيمو . وعلى المكتب أكداس من الأوراق التى خرجت من مصانع الورق من بلاد كثيرة ، والزجاج والخزف من فينسيا والبرتغال وبورت ريكو ،

الى غير ذلك كثير وكثير . اذا عاودنا النظر فى هذه الأشياء وهى فى موضعها هذا ، واسترجعنا مراحل التصنيع والنقل منذ أن بدأت رحلتها الطويلة من مصدر مادتها الخام الى مستقرها هذا ، فان الانسان ليجد أن عددا من النظم البيئية قد اكتتب فى انتاج هذه الأشياء ، وهى بذلك تفقد بعضا من مادتها الخام : غابة الخشب الأحمر ، ومنجم النيكل ، وقطعان الياك ، ومجموعات ديدان الحرير ، ومصانع تقطيع ونشر الخشب ، وسراديب المناجم العميقة ، وصفوف أشجار التوت ، وجماعات العمال ذوى العرق الصبيب الذين يكدحون فى قطع الأشجار ، ومصانع لب الخشب والسكك الحديد والمناجم الكالحة والأفران العالية ، ومحلات البيع ، وجماعات المزارعين وجامعى الفاكهة ، والغزالين والنساجين ، وأصحاب المحال ذوى المكر . هذه الحركة المتجهة نحو المركز تتضمن فيضا هائلا من انتقال الطاقة من العمليات الجيولوجية الى العمليات البيولوجية التى تتجمع فيها المصادر الطبيعية عن طريق تحولات عظيمة تقوم بها عمليات البناء الضوئى والتخزين والنمو والتميز ثم التحلل . من ذلك نجد فى هذا الحيز البيئى المحدود (وهو مكتب المدير) ، الواقع فى اطار نظام بيئى معقد وضخم (وهو مدينة نيويورك)، قد استقبل مواد من عدد عظيم من المصادر المتباينة .

فى مقابل ذلك نجد أن المعلومات التى تخرج من هذا الحيز البيئى المحدود، خروجا مباشرا أو عن طريق عدة درجات ومراحل وسطى ، تزيد أو تقلل أو تتحكم فى غابة الخشب الأحمر ، وفى قطيع الياك ، وفى بستان التوت ، وفى المؤسسات الصناعية والمناجم والأبراج العاجية . قد يكون من اليسير التنبؤ بالتحولات البيئية التى تحدثها العمالة والبطالة ، التمويل أو عدم التمويل ، الى غير ذلك من البدائل الاقتصادية والسياسية . ولقد أحدثت الحروب والغزوات كثيرا من مثل هذه التغيرات التى كانت بادراتها فى نقط البؤرة والانطلاق حيث يتركز التحكم فى المعلومات .

المراحل المناخية والكونية : الانطلاق الكونى

ان غزو الغلاف الجوى ، ثم ما تبعه حديثا من غزو الفضاء الخارجى ، بفضل تطوير مواد جديدة للوقود ومصادر جديدة للقوة ، وبفضل الأفكار الخصبة

الدافقة ، قد رفع قدرة الانسان الى المستوى الجيولوجى ، أى مستوى القدرة على احداث تغييرات هائلة . ذلك لأن القنبلة الذرية تبلغ قوتها قوة الانفجار البركانى ولها نواتج كيميائية وفيزيقية أبعد أثرا ومدى . وعملية استمطار السحب ببذرها أو بغير ذلك من الوسائل والمواد الصناعية ذات قدرة تقابل قدرة الزوابع وتعديل نمط الأمطار . ثم تأتى أخيرا رحلات الفضاء التى تتيح للانسان التحرر من الجاذبية الأرضية .

كل هذا جديد غاية الجدة . وقد جمع علم الحياة الفضائى معلومات ما تزال محدودة . أطلق أول كوكب صناعى (سبوتنيك ١) عام ١٩٥٧ ، وكان جاجارين أول انسان خرج الى الفضاء الخارجى عام ١٩٦١ ، وكان ليونوف أول انســان « مشى » فى الفضاء عام ١٩٦٥ ، ووصلت أول مجموعة من الأجهزة العلمية الى سطح القمر عام ١٩٦٦ ، وهبط الانسان على سطح القمر عام ١٩٦٩ .

الدرجة (٨) : التحكم فى المناخ

تستعمل الأقمار الصناعية الآن فى أغراض المواصلات (تليستار) . وفى مناطق جنوب غربى الولايات المتحدة استطاع صناع المطر أن يغيروا من توزيع السحب . وفى صيف عام ١٩٦٦ كثر الكلام عن امكان وقف تقدم أعاصير البحر الكاريبى ، ثم ظهر أن التشريعات السائدة تحرم مثل هذا التدخل .

للتغيرات المناخية المفاجئة والمعروفة لنا آثار تخريبية فى أغلب الأحوال . مثال ذلك ما رواه بينارد (١٩٧٠) عن ملاحظات مورفى فى المناطق الساحلية لبيروفيا عندما زادت نسبة الرطوبة التى تحملها الرياح على معدلات تباينها ، سبب ذلك موت آلاف الطيور وتعفن أجسامها مما لوث المياه الساحلية وأرض الشاطىء .

مثل هذا الموت الجماعى الذى يحدث طبيعيا يمثل تحذيرا ينبغى أن نعيه . لقد أوردت صحيفة نيويورك تايمز ، فى مجال تعليقها على الحلقة الدراسية الدولية التى تناولت الخصائص النوعية للمياه ، عناوين رئيسية تقول « التحكم فى المناخ يعتبر خطرا » . أما هيئة التحالف الأمريكى الشمالى للمياه والطاقة فهى تفكر فى مشروعات كبرى لتوزيع المياه ونقلها من ألاسكا عبر كندا الى مناطق شــمال المكسيك . ليست هذه أحلاما ، انما هى حقائق الغد .

أما بالنسبة لأخطار الاشعاعات فقد كتب عنها الكثير ، وليس قليلا ما يحويه ذلك من تعارضات . وقد دلت بعض التجارب الدقيقة ، التى أجريت قبل رصد المشاهدات وبعدها ، فى جزر بكينى المرجانية وفى بروكهافن ونيويورك وأوكردج وتينس وبورت ريكو ، على تأكيد ما سبق حدسه من وجود معدلات عالية من قوة الاشعاع الخاصة ومن تأثيراتها المتميزة (ودول ، ١٩٦٥) . نذكر على سبيل المثال أن النباتات الحزازية القائمة لم تتضرر ، وأن أشجار الصنوبر أكثر تأثرا من أشجار البلوط . أما عواقب التجربة الانسانية المروعة فى هوريشيما فلا تترك مجالا للشك بالنسبة للتأثيرات البالغة والمتنوعة والقادرة على تدمير العمليات الحيوية ، ولعل الموت هو أقل هذه التأثيرات ضررا . ويصدق ذلك لدرجة أكبر اذا تضمن التأثير طفرات وراثية ، وقد أثبت ذلك موللر (١٩٥٤) .

الدرجة (٩) : الانطلاق بالحياة الى الفضاء

علم البيولوجيا الكونية من العلوم الحديثة جدا ، ومايزال يبحث عن المادة الحية فى خارج نطاق الأرض ولم يعثر عليها . ولكن هذا العلم تناول بالتجارب الاستجابات الفسيولوجية والسيكولوجية للانسان فى حالة تحرره من الجاذبية الأرضية وهو فى ملابس عازلة وواقية ، يتغذى من أوعية معقمة تحوى مواد غذائية معروفة ومعتادة .

عمليات فعل الانسان

التفاعل بين المستوى الحضارى واستغلال الأرض

ركزنا الاهتمام فيما سبق وتناولناه من مراجعه على عمليات ادارة الانسان لمصادر الثروة الطبيعية . هذه العمليات هى أساسا : الاستغلال ، الاستبدال ، الهندسة الميكانيكية ، التصميم .

الاستغلال هو الاستنزاف المباشر للمصادر الطبيعية سواء منها المتجدد وغير المتجدد : التعدين ، الجمع ، الحصاد ، التقطيع ، الخ . بقصد الحصول على الوقود أو الغطاء أو وسيلة الانتقال أو الطعام . أما الاستبدال ، وهو الوجه الآخر ، فيتضمن أولا جلب مواد طارئة (مثل نقل المياه وجلب النباتات) واستنزاف

العناصر المعدنية والحية والعضوية فى حيز الاستغلال . والهندسة الميكانيكية خطوة أخرى تفتح آفاق الاقتصاد المحلى وتجلب الموارد الطبيعية من نظام بيئى الى نظام بيئى آخر على نحو منتظم ومتصل . أما التصميم ، وهو آخر المراحل ، فهو درجة راقية ومتقدمة من التخطيط ، ومن الواضح أنه يستهدف مقابلة الاحتياجات السيكولوجية للانسان .

تتبين من مشاهدة فعل هذه العمليات الأربع فى تتابع أنها تمثل درجات متزايدة من ادراك الانسان للظروف البيئية ، ودرجات مقابلة من قدرته على تطويع تلك الظروف حسب صورة نموذجية يستهدفها . هذه الصورة من حيث هى أبعد ما تكون عن الثبات الاستاتيكى ، فكلما أشبعت الاحتياجات الأساسية لجماعة من الناس نشأت عن ذلك رغبات جديدة واحتياجات أكثر تعقدا .

وليمكننا التعبير عن تلك التعديلات المتصلة فى تصور الانسان لواقعه ، أى دفع الواقع نحو مطابقة الصورة النموذجية ، وتطويع الصورة النموذجية لتقابل الأحوال البيئية المتاحة ، فانه من المعقول أن تتصور توازيا بين أحوال الأرض (أى المشهد الخارجى للحيز المأهول) وبين أحوال النفس * (أى الرغبات الباطنة للانسان) . يلتقى هذا مع التمييز المنهجى بين النظرة « الاتيكية » والنظرة « الأميكية » . كيف كانت صورة الأرض ؟ وما هى عناصر تكوينها ؟ وما هى امكانياتها ؟ فاذا اتبع فى استغلالها واحد من الطرق المتعددة التى يمكن أن تتبع فكيف سيتغير حال الأرض ؟ وماذا تكون غلتها ؟ هذه أسئلة أتيكية . وفى الناحية الأخرى يكون السؤال : ما هو المرغوب فى البيئة ؟ وما الذى نعتبره غير ضرورى، وغير مرغوب فيه ، وزائدا لا جدوى منه ؟ بل ما الذى نعتبره ضارا ؟ بالاضافة الى ذلك ، وأهم من ذلك وأبعد أثرا فى تصور مستقبل الأحوال ، يكون السؤال:

* استعرنا هذه الكلمة من الشاعر جيرارد ما نلى هوبكنز ، ولم لا ؟ لقد بدأ العلم فى الأصل باستعارة كلمات اللغة الدارجة ومن اللغة الأدبية . وعلوم الانسان عادت واستعارت مصطلحات من العلوم الطبيعية . والآن نجد العلم ، وهو فى طور ادراك أهمية الاتصالات ، يحيى استعمال تعبيرات علوم النفس والالهام . انظر دانسيرو ، ١٩٦٩ ، ملحوظة رقم (١) .

ما هى ضوابط الأولويات فى تناول الأرض ؟ هذا هو مجال الأسئلة الأميكية *

اذا نظر الانسان الى صور الأرض فى العالم ، وردد بصره بين بساتين الكرم الحصوية فى الآزور ، وثلوج جبال كلمنجارو ، ومناطق الاستبس الروسية ، والغابات فى شبه جزيرة الأولمب ، وأحواش الركام فى نيوجرسى ، فاننا نجد أن أحوال المناخ والتربة قد يكون لها الآثار البعيدة (وخاصة فى الأحوال البالغة). ولكن النظرة المتعمقة تبرز الصدى العظيم للآثار الاجتماعية التاريخية .

ان المستقبل ، مع ما فيه من اثارة ومخاوف وآمال وغير ذلك ، لا يمكن التنبؤ به ، وتناوله يقع خارج نطاق ما قصدت الى تصويره فى هذا المقال ، ولكنى قصدت الى القول بأننا قد نكون تعلمنا شيئا ، وما يزال أمامنا القسط الأكبر لنتعلم ، عن بيئة الانسان ، وهى بيئة تتحكم فيها ظروف بيئية لا فكاك من تأثيراتها ، وأن هذه الظروف تتحدد اتجاهاتها فيما يشبه القنوات التى قد تتسع وقد تضيق حسب الأحوال الثقافية والظواهر الحضارية ، وهى توضح أيضا أن للانسان قدرة متزايدة على التحكم فى جزء كبير من مجموع الظروف البيئية المحيطة به .

---

* ولعل أهم من ذلك السؤال عن طبيعة الأداة الانسانية التى يستعين بها على تحقيق تلك التطلعات الوظيفية • ولقد حاول ليفى شتراوس (١٩٦٢) فى محاولة استكشاف « الفكر المنطلق » أن يصل الى البؤرة الداخلية لهذه التصورات ، ويرسم أسسا مقبولة لهذا التنوع فى الطبيعة الانسانية وفى تصور الانسان لذاته • ولما كان الوضوح والقبول فى النظرة العلمية أمورا ترتبط صورتها بالفكر الأرسطوى ، والتعبير عنها يعتمد على مصطلحات ديكارتية ، فان الغموض الذى صاحب أفكار ليفى شتراوس وفروضه يسبب الحيرة ولا يعين من يتصدون لتحليل الظواهر الأرضية • لأنهم يجدون فى تلك الفروض سبيلا الى التعمق الجزئى فى المسألة ، ولكنهم لا يجدون فيها سبيلا الى الفهم الشامل • ولكنه ـ على كل حال ـ قد نحى جانبا بعض الصور الجامدة والمحتذاة ، ولعله كشف النقاب عن مستوى جديد •



بقلم :
جيرارد كيد
ترجمة :
د . عبدالحليم منتصر

ان الآراء التالية قصد بها أن تكون عرضا انتقاديا لنظرية التخطيط فى عصر تحد هام وجديد لعلوم التخطيط . ان العشر السنوات التالية ستتميز بجهود تبذل لحل مشكلات مختلفة فى بيئة الانسان ، فى وقت سيكون فيه العلماء والسياسيون والاداريون فى جميع أرجاء العالم قد أخذوا يلفتون الأنظار الى التهديدات المتضاعفة التى تهدد كيان الجنس البشرى التى تنشأ من النمو العلمى والتكنولوجى والاقتصادى لهذه المدنية الصناعية . وسيواجه المخططون هذا السؤال : هل الأدوات والآلات التى ابتدعوها كافية أو مفيدة اطلاقا لمواجهة مشاكل التخطيط البيئى ؟

هذه الآراء الانتقادية لوضع الفن سيلحق بها ما يبدو أنه اطار فكرى محسن لحل مشاكل التخطيط . وسيكون تحليلنا بصفة مبدئية منهجيا ، مهما تكن مشاكل

بقلم : جيرارد كيد

أستاذ الاحصاء والاقتصاديات فى المدرسة العليا للتكنولوجيا فى دارمستات (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ، ومدير معهد التخطيط (ماكدو ــ شتروكتور) . وقد نشر حديثا مؤلفات تعالج سبرناطيقا الاقتصاد وتطبيق نمــاذج التخطيط فى السياسة التعليميـة ، والتخطيط البيئى ٠

ترجمة : د. عبد الحليم منتصر

عضو مجمع اللغة العربية ٠ وعضــو الأكاديميــة المصرية للعلوم ٠ ورئيس تحرير مجلة « رسالة العلم » ٠ ورئيس المجمع المصرى للثقافة العلمية (سابقا) ٠ وأمين الجمعيــة المصرية لتاريخ العلوم ٠ وعميد كلية العلوم (سابقا) ٠ ووكيل الجمعية النباتية المصرية . وعضو جمعية البيئة النباتية البريطانية . وعضو جمعية تقدم العلوم الأمريكية ٠ وعضو جمعية البيئة الصحراوية بالهند ٠

التطبيق وكيف تعالج ، وخاصة كلما عالجنا أسئلة تتصل باقتصاديات البيئة . مثل هذه المشكلات الى جانب استراتيجيات معينة لحلها قد أصبحت « الموضة » منذ أصبح الاتجاه الى اعتبار مفهوم النفقة الاجتماعية هى المبدأ الأساسى فى الاقتصاد .

ولما كان من المشكوك فيه جدا أن تكون الآراء والطرق المتبعة للتعرف على المشاكل وحلها للاقتصاد الحالى مناسبة لمعالجة المشكلات الطويلة المدى وتحسين بيئة الانسان ، ولما كانت الآراء الســائدة عن التخطيط مرتبطة تماما بنمو علم الاقتصــاد ، فيبدو أن معالجة موازية أى عرض انتقادى لتقنيات التخطيط مع اشارات الخطر لاقتصاديات البيئة قد تؤدى الى مظاهر جديدة معينة قد يثبت أنها مفيدة فى تناول المشكلات البيئية .

مصادر النظرية السائدة عن التخطيط

ان التخطيط كمعالجة نوعية خاصة لاتخاذ قرارات هو آخر أيديولوجية تنظيمية فى التعاليم الاقتصادية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وقد يبدو هذا غريبا ، ولكنه حقيقى رغما عن المدى الذى تذهب اليه ثنائية التنافس ضد التخطيط فى مناقشة حول النظم الاجتماعية القائمة فى الاقتصاد .

ونظرا للظروف الاجتماعية السائدة فى القرن الثامن عشر ، والتأثير السائد للنظم الغربية ، فان علم الاقتصاد فى مبدأ نشأته كان يعنى بنموذج عملى للاقتصاد الحر . وان الآراء الأساسية فى تصميم هذا النموذج كانت فى ذلك الوقت تعنى ابتداء بالتوازن والأمثل . وقد اتضح نظام الأمثل العام نتيجة سلوك التوزيع الذكى الفردى للعوامل الاقتصادية المختلفة .

فاذا كان السلوك الذكى هو المطاب الأساسى للنتائج المثلى ، سواء للفرد أو للنظام الاجتماعى ككل ، فانه ليس غريبا أن الاقتصاد كعلم قد شارك بقوة فى تشكيل السلوك الاقتصادى والعقلانى ، حتى ان السلوك الاقتصادى قد عرف بأنه السلوك العقلانى ببارامترات اقتصادية للعمل .

هذه هى بصفة عامة الخلفية التى تقوم عليها أيديولوجية التخطيط الحديثة ، والمكونات الأساسية للنموذج الكريم قد تحولت الى آراء فى التخطيط الحديث ، وان آلية المكافأة والعقاب فى الاقتصاد ، وهى الفكرة الأساسية فى آلية الأسعار ، تبدو فى شكل آراء مختلفة عن الربح والتكلفة فى التخطيط الحديث . وان فرص السلوك العقلى ونموذج القرارات الاقتصادية تتضمن التفرع الثنائى للوسائل والغايات التى نادى بها فعلا « ج.س.ميل » ، وقد تحولت فى القرن التاسع عشر الى مفهوم « الاقتصاد الخالص » .

وان ظهور النظرية الحديثة فى التخطيط من الآراء الأساسية عن الاقتصاد الحر قد دعمت بالاتجاهات الآتية :

أ ــ ادخال الطرق الرياضية فى الاقتصاد .

ب ـ النظرية العامة فى القرارات .

جـ ـ ملغمة العقلية والتداخل .

ومن الخطوات الهامة فى نمو الأيديولوجية السائدة للتخطيط ادخال الطرق الرياضية فى الاقتصاد فى القرن التاسع عشر ، فان طرق التفاضل والتكامل تبدو مناسبة لاستنباط الشروط الضرورية والكافية للوضع الأمثل لنظام اقتصادى . وان مثالية التقنية المستعملة فى تفاضل القرن التاسع عشر قد اعتبرت تمثيلا مباشرا للسلوك العقلانى ، واستعمال لغة الرياضة لكشف التركيب الشكلى للسلوك الأمثل والسلوك الاقتصادى انما هو فى اتخاذ القرارات العقلية التى يمكن تمثيلها رياضيا برفع أو تقليل دالة موضوعية تحت ضغوط معينة .

وان انشاء نظرية تخطيط قد حدث فعلا فى وقت كان فيه تداخل نظم مختلفة لنظم السلوك العقلانى الذى اتبع فى الاقتصاد الكلاسيكى الجديد الذى تطور الى نظرية عامة فى اتخاذ قرارات تكون رغم عموميتها ومدى تطبيقها أساسا فى اطار تعريف الاقتصاد العقلى .

واخيرا فان الأحداث التاريخية التى تم فى ظلها هذا الانتقال من حرية العمل الى التخطيط الاقتصادى مسئولة عن المظهر العام للتخطيط فى النظم الاجتماعية ، فالربط بين الخطط الرسمية أو الشكلية لاتخاذ قرارات عقلية بفكرة تداخل الدولة نشأ عنها أيديولوجية التخطيط التى تعتبر عقلية وتداخلية فى الوقت نفسه . وعلى ذلك فالتخطيط أخذ أداة للتأثير على النظام الاجتماعى بالتداخل عن طريق سياسة أساسها نموذج قرارات توزيع الحصص .

وعلى ذلك فان الاقتصاد الحديث ، وخاصة فى نظرية السياسة الاقتصادية الكمية ، يوجد نموذجين للتخطيط يعكسان فكرة صنع قرارات عقلية تداخلية ، وهى المسماة نماذج سياسة الهدف الثابت ، أى نماذج اقتصادية كبيرة ذات هدف متغير ولكن قيمته ثابتة بواضعى السياسة وبالتقنية المثلى (نماذج سياسة الهدف المرن) التى تستغل الوظائف والضغوط الموضوعية .

النموذج العام للتخطيط والتفرع الثنائى للنهايات والوسائل

لكى تنمى التطبيقات الاجتماعية السياسية لفكرة التخطيط وتقاليده فانه من المفيد أن نشير اشارة توضيحية الى النموذج العام والى قرار توزيع الحصص . فان الفعل يعرف بأنه تحويل الوضع الابتدائى س الى الوضع النهائى ص . أى تصوير العلاقات التى تصف س فى علاقاتها الأخرى ص حيث هناك نهاية عظمى م تربط تصوير س فى الوضع ص .

ان المفهوم التقليدى التخطيط يتضمن تطويرا معينا لعملية تحول س الى ص الذى يكشف التفرغ الثنائى للنهايات والوسائل . وقد أخذت فى الاعتبار هذه الخطوات :

أ ــ تحديد الهدف .

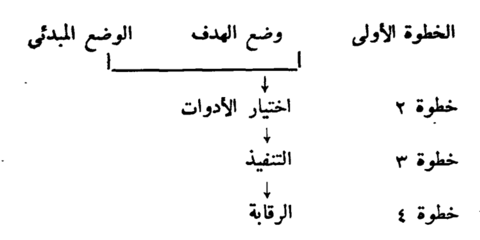
ب ــ وصف الوضع المبدئى س .

جـ ــ اختيار الأدوات .

د ــ التنفيــذ .

هـ ــ الرقابة (انظر الشكل ١) .

فإذا كان الوضع المبدئى (Z_1 ، Z_2 ... Z_n ، X_1 ، X_2 ... X_m) فإن الأهداف تكون z_1 ، z_2 ... z_n حيث z هى الأهداف و X هى الأدوات فى مسائل التخطيط (وعلى ذلك يكون البرنامج [X_1 و X_2 ... X_m] وهى جهاز الأدوات المتغيرة . (فى النص يكون التخطيط لا أكثر من إختيار المجموعة [X_1 ، X_2 ... X_m] . ونتائج المجموعة من الأهداف [Z_1 و Z_2 ... Z_n] .



شكل (١) نموذج عام للتخطيط

ظاهر أنه بنقص عملية التخطيط الى عملية وظيفية يتحول المخطط الى مايحتاج اليه من معلومات حول كل التبادلات الممكنة وتتابعها فى ترتيب تفاضلى ثابت ، وهذا يساوى أن تقول ان الآلات المحددة X_1، X_2...X_mهى الأنسب بالنسبة لهدف أو مجموعة من الأهداف . ويبدو أن النموذج مغلق صناعيا ، مما يؤدى الى عملية استنباط وتقرير لقرار عقلى ، بتركيز الشخص والتقويم والاختيار . فكل هذه المعلومات الواضحة مفروض أن تكون متزامنة تحت طلب صانع القرار ، أى فرض ما يسمى التخطيط المثالى .

وتعرف مشاكل التخطيط بأنها جيدة التركيب ، ويمكن حلها بتقنينات رياضية مناسبة . وهذا هو السبب فى أن معظم مراجع التخطيط فى العشرين سنة الماضية قد ركزت على نماذج شكلية وتقنيات رياضية ، كلها تتلاءم مع النموذج الموصوف آنفا .

سقطات ومغالطات مفهوم التخطيط السائد

أيا ما كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يجرى فى ظلها التخطيط التقليدى فان سقطاته هى من الوضوح بحيث لا يمكن تجاهلها . فان نتائج نماذج التخطيط الاقتصادى والاجتماعى فى الأسواق الاقتصادية والبلاد

الاشتراكية وكذلك فى البلاد المتخلفة من العالم موئسة لدرجة أن مجرد اعادة تنظيم مسار التخطيط يجب ان يكون مفروغا منها . ومع ذلك فان نظرية التخطيط التقليدى تتعرض غالبا لهذه السقطات الواضحة بتخصيص تقنيات أكثر دقة بدلا من عرض نقدى لكل أيديولوجية التخطيط .

ان مشاكل التخطيط هى فى الحقيقة مشكلات سوء البناء ، ويمكن معالجتها باجراءات موجهة لا بنماذج شكلية وتقنيات رياضية . وبدلا من العناصر المنطقية لا بد أن توضع معايير نشيطة لتقرر عملية التخطيط . والملامح الرئيسية لاتخاذ القرارات لم تعد بعد هى الشروط الضرورية والكافية لاستخلاص حل رياضى لمشكلة يمكن حلها ، ولكن المكونات التنظيمية والتحفيزية والاعلامية لعملية هى التى تحدد التخطيط باعتباره مزاجا من عمليات تعليمية وتكيفية .

ان الوهم الرئيسى الكامن فى الأيديولوجية السائدة فى التخطيط انما تمتد جذوره الى النظرية الايجابية للمعرفة أو منطق الكشف العلمى . ان ثنائية القيم والحقائق لها أثرها السياسى المضاد فى ثنائية الوسائل والغايات أو الأهداف والأدوات . فاذا ترك اعداد الهدف لصانعى القرارات السياسية وأعلن ان تحليل مجموعة ثابتة من الأدوات هو مجال البحث فانه يكون لدينا أيديولوجية موضوعية خطيرة ، تكون تطبيقاتها السياسية أى شىء الا الديمقراطية . ان التمييز القاطع بين الاختيار العقلانى للأدوات والآلات وبين القرارات السياسية اللاعقلانية عن أهداف العمل تمنع من تحليل قدرة التركيب والتراجع والادارة ولعبة الهوايات، الخ ، وقد أثبتت الموضوعية أنها أيديولوجية سهلة الادارة وبواسطتها فان أثر القوة يختفى .

ان تعقيد التخطيط للمشكلات الاجتماعية لا يمكن أن يتناقص الى مجرد حلول تكنولوجية ، وان عملية تحديد الهدف يجب أن تدرس ، ثم ان سيادة ثنائية الوسائل والغايات يجب أن تحل محلها عملية تقويم لمجموعات مترابطة من الأهداف والأدوات .

وان المشكلة الأساسية الثانية فى النظرية الحديثة للتخطيط هى مسألة اعداد الأدوات ، فما دمنا مستمرين فى تقرير نموذج وظيفى منفصل عن الاتصال بين الخبراء وصانعى القرارات فسنستمر فى الموقف الهابط لمجموعة متزايدة من أفكار الخبراء فى تقارير ضخمة تتجمع على الرفوف لاداريين عموميين . والفكرة هى أساس خط الفكر فى الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى ، وانها لواضحة ومفهومة فى ثنائية التخطيط (أو البرمجة والاعداد) ، انها عبارة عن التناول النظامى الموجه بفرض أن كل الأشياء متساوية . ان المستشار الاقتصادى مثلا يعتقد أنه الذى يقدم قدرا معينا من الخبرة الى السياسى الذى يصنع القرار والذى يفكر بدوره ما الذى يحتاج اليه من نصيحة أخرى وترتيبات ادارية ، انه يريد أن ينفذ برنامجا يحقق أنجح نمو ، وعلى ذلك فالبرنامج دائما جيد ، واذا فشل فى عملية التنفيذ فهذه ليست غلطة أى نظام معين صمم البرنامج على أساس المعلومات المتاحة .

ليس هناك طريق ممهد من البحث الى التخطيط ، كما أن الفجوة بينهما لا يمكن عبورها بتقنيات رياضية محسنة . وأى محاولة لتقليل سقطات اجراءات التخطيط الحالية بوسائل رياضية أكثر تعقدا انما هى محاولة لتجنب حل المشكلات الاجتماعية التى يمكن دراستها باجراء عملية اعداد الهدف والغاء الثنائية بين موضوعات التخطيط وأهدافه .

وأخيرا فان آخر طور فى عملية التخطيط ، وهو التحكم فى العملية ، ليس عملا فى نموذج للتخطيط مبنى على ثنائية الوسائل والغايات . فأى تحكم فى نظام اجتماعى يجب أن يوجه نحو التحول الذاتى فى الأدوات والأهداف ، وما لم نجد التناول الصحيح لمجموعة متكاملة من الأهداف والأدوات فلن يكون هناك احتمال فى التحكم .

ان تلوث البيئة الطبيعية ليس مشكلة منفصلة أوجدها تطبيق تقنيات معينة يمكن أن تتحكم فيها بواسطة ادخال تقنيات مختلفة . انها مشكلة اجتماعية مؤثرة فى الأساس العميق لنظامنا الاجتماعى والاقتصادى . ان تطبيق تقنيات التخطيط

التقليدى لن يحل المشاكل التى تواجهنا ، لأن كل ما يمكن أن نعطيه هو مجموعة من حلول تقنية فى نظام اجتماعى يفترض أساسا أنها تعمل بقوة . وفى خلال العشرين سنة الماضية حاول الاقتصاديون تأسيس اقتصاديات التلوث التى تكتنف المظاهر الاجتماعية للبيئة . وهذا الكتاب المشهور لمؤلفه صمويل صن « اقتصاديات » يحوى فصلا عن التلوث فى طبعته الأخيرة . ولكن هل يتوقع أن تغير الاقتصاديات التقنيات السائدة للمشكلات البيئية .

الاقتصاد السياسى للبيئة المخربة

ان اقتصاديات التلوث ليست فى حالة تبشر بخير كثير . ان تسمم البيئة الطبيعية بالفضلات القذرة ، والكيماويات ، والمجارى ، والحرارة ، والضوضاء ، والأبخرة ــ التى تواجه المجتمع البشرى بأحدث تهديد بالابادة الذاتية ــ قد أصبح أمرا مألوفا لكثير من السكان فى البلاد الصناعية المتقدمة ، مما نشأ عنه عدد من التوصيات العملية . وقد اقترحت تقنيات جديدة فى مختلف المجالات . كما وضعت حلول تكنولوجية حديثة فى الاجتماع السادس والثلاثين بعد المئة لجمعية تقدم العلوم الأمريكية حيث اقترحت اعادة الدور كعلاج لاستمرار تدهور البيئة .

على أن الاقتصاديات لم تهتز كثيرا بزيادة تدمير البيئة . وكالعادة عندما تنشأ مشاكل اجتماعية جديدة وتحتاج الى تحليل فى ضوء آثارها الاقتصادية فان الجوهر التقليدى للنظرية الاقتصادية لم يتحدد لدرجة أن بعضا من أسسها التى ترجع الى أيام آدم سميث و دافيد ريكاردو تتعرض للتحليل الدقيق . بل ان المشكلة الجديدة قد تمثلت فى الهيكل القائم الحالى للنظرية الاقتصادية .

وعلى ذلك فان الاقتصاد المتحرر كعلم قد وصل باطراد الى حيث التحليل السببى للعمليات الاجتماعية الاقتصادية قد حلت محله نماذج وظيفية أسست ابتداء لأثبات أن نظام المكافآت الحرة يمثل أحسن ما يمكن فى اقتصاديات العالم . ويوجد طبعا بعض النقائص الصغيرة ، ثم ان آلية الثمن ليست فى جميع الأحوال قادرة على أن تنتج الأنسب اجتماعيا بصفة تلقائية ، وان كانت أساسا تضمن النظام

الوظيفى . وعلى ذلك فعندما حدد الاقتصاد مشاكل البيئة البشرية لم يكن من قبيل المفاجأة أنه كانت هناك فكرة فى متناولنا فى صندوق الأدوات لا تحتاج الى أكثر من استخراجها ، هى مفهوم المؤثرات الخارجية التى لعبت دورها فى نظرية الثمن الكلاسيكية الجديدة .

ومعروف جيدا أن مفاهيم الاقتصاديات الخارجية واللااقتصاديات أو ما يعتبر مساويا فى الكمية ، وانحراف التكاليف الخاصة والاجتماعية ، هى الآلات التى تعتبر مفتاحا لمحاولة الدفاع عن نظام المؤسسات التجارية الحرة ضد الهجوم عليه .

وقد ظهرت أول معالجة منظمة لظاهرة النفقات الاجتماعية منذ عشرين سنة مضت . وكان التدمير البيئى ظاهرا حتى انه فى فصلين عن تلوث الهواء والماء روجت فكرة النفقات الاجتماعية لتقدير الخسارة الاجتماعية الناجمة عن تدمير البيئة . وقد بقى هذا الخط من التفكير فى خلال العقدين الماضيين ، ولم يكن مفاجأة أن الأستاذ « آرو » فى الاجتماع السنوى الأخير للجمعية الاقتصادية الأمريكية استعمل هذا الاطار الفكرى والتحليلى فى بحثه عن المؤثرات الخارجية والسياسية العامة .

ومثل غيرها من المفارقات آلية السوق كموجه عام للاقتصاد الذى يخصص دائما وتحت كل الظروف الموارد للاستعمالات الأكثر كفاءة ، فان اقتصاديات التلوث بالاعتماد على اطار اقتصادى خالص قد لجأت الى الصيغة الفارغة : اعتبار أن أكثر ما يمكن من آلية السوق وأكثر ما يمكن من آلية غير السوق أمر ضرورى.

وعلى حين ظل العلماء يعطون تقنيات جديدة لاصلاح الضرر الذى أحدثه الاقتصاديون القدماء بمعنى الاعتماد على الحلول التكنولوجية عندما أعطوا النماذج الوظيفية عن المؤاثرات الخارجية والنفقات الاجتماعية الخاصة فان الحلول التكنولوجية قد ترجمت الى اقتصاديات ، الى حسابات ربح وتكاليف ، وأديرت

المناقشة كما لو كانت الاقتصاديات ما تزال تحكمها مدرسة المنفعة الحدية . ان مفاهيم التخصصات العقلانية للموارد وكذا الحسابات العقلية فى نظام اقتصادى طرازى فى العقود الأولى من هذا القرن تظهر ثانية وتدعى أنها أطر كافية لحل المشاكل السياسية الاجتماعية الحاضرة . وعلى ذلك فانه ليس بمفاجأة أن سياسة التوصيات المنتزعة من هذه المجموعات الجوفاء قد ثبت أنها غير كافية لاعادة البيئة ومنع استمرار تدميرها .

وان ما يبرز من النماذج الوظيفية من الاقتصاديات التقليدية قد نماه العلماء والتكنولوجيون عندما يقترحون تقنيات جديدة تحل محل القديمة أو توصى ببعض نظم اعادة الدورة . وتتيجة لذلك فان لدينا الآن ما يمكن أن يبدد تقديرات يعتمد عليها عن نفقات التغير التكنولوجى لتجنب تلوث الماء والهواء وغيرها بالفضلات . ولكن عندما يحاول الاقتصاديون وضع نظام للشحن ويقترحون ضرائب وسياسات التهدئة لحل مشكلات الفضلات فانه من الواضح انهم يعتمدون على عملية من نظام التوجيه الذى هو نفسه مسئول عن تدمير البيئة .

ولا شك أن المشكلات التى نواجهها تتعلق بالحوافز والاتجاهات التى أدخلها النظام الصناعى أو أيدها ، وانما يقرر اتجاه الانسان نحو بيئته التقاليد الدينية التى وضعته فى موضع مرتفع فى الترتيب الاجتماعى للكون ، وأن الأصل التاريخى *لهذا النظام أو الترتيب قد قاد من عملية الكشف الى عملية الاستنفاد ثم الى خطر* تدمير الذات .

والتلوث ، كخطر يهدد البشرية ، انما هو تباين فى طريق البروستانتية (أو تقليد « جودو — المسيحية ») ونشأة الرأسمالية . ان العناصر الرئيسية للنموذج الاقتصادى لنظام المؤسسات التجارية الحرة ، وحافز المنفعة ، والتنافس ، وأحسن استغلال للموارد المتاحة ، الخ ، أدت الى بيئة متخصصة نوعية جدا . وكانت الطبيعة

هى موضوع الاستغلال ، وليس مفاجئا أن يكون الماء والهواء فى الاقتصاد قد عرفا بأنهما بضائع حرة ، وليس عجيبا كذلك أن الملتزمين أو المقاولين قد أحسوا الحرية للحصول على أكبر فائدة من هذه الموارد ، ويسهمون الى أقصى حد فى تلوث بيئة الانسان .

وفى خلال النمو الصناعى فان المحرك الرئيسى فى النظام الرأسمالى ــ حافز الربح ــ قد جر النظام الى الثراء والاسراف حتى ان تلوث البيئة هو ثمن المعدل العالى للنمو الاقتصادى .

على أن أسوأ شىء فى النظام انما يبحث عنه فى مختلف أجزائه وخاصة فى جانب المستهلك . فالمستهلكون هم أولئك الذين يطلبون (أو على الأقل يخدعون أنفسهم بذلك) الجديد والأسرع والأكبر والأرخص فيما يتلاعبون به دون حساب التكاليف فى العالم الأقذر والأمرض . وقد اعتاد الاقتصاد فى خلال القرنين الماضيين أن يبدو معتذرا . وليس غريبا أن تكون الفريسة اليوم تحت ظروف الثراء والاسراف هى أسوأ قطعة .

ان تلوث البيئة الطبيعية هو بذلك مشكلة اجتماعية وسياسية لا يمكن أن تحل الا اذا تغاضينا عن المجموعات التقليدية الظاهرة القبول حيث الحلول التى يفرضها العلماء والاقتصاديون ، ويمكن انقاذ بيئتنا المتدهورة من زيادة التدمير ، وربما تتوقف عن ذلك وتعود سيرتها الأولى حينما نكف عن السماح لخيالنا أن يبقى محصورا فى التقنيات . واذا لم نكن مستعدين للدخول فى تحليلات سببية لمشكلات تدمير البيئة فلن نكون قادرين على وضع خطط طويلة المدى لمنع التدمير الذاتى للبشرية . ولا يمكن نسبة التلوث لخطأ فى التقنينات وتكاثر السكان وعادات الاستهلاك والنمو الاقتصادى ، فهذه الظواهر السطحية أعراض وليست أسبابا . يجب أن تتخطى الاهتمام بتجنب التحليل السببى لبعض المجموعات الاجتماعية المعينة التى كانت تخدم دائما بانزال الآثار الاجتماعية الى المشاكل السطحية التى يمكن حلها باعادة تنظيم وسائل تقنية صغيرة .

ان أى دراسة للتحليلات العلمية والتقنية لصور مختلفة من التلوث لتدل على عدد من التداخلات التى يتبينها العلماء ، وليس غريبا أن تثير هذه العلاقات المتداخلة توقعا عاما . ان الحل يجب أن يأتى من تحليل أكثر دقة للدوافع والاتجاهات ونماذج السلوك فى نظام المجتمع . فهذا الاحساس المبهم بعدم كفاية التناول النظامى الموجه قد يكون نقطة الانطلاق نحو محاولة لتناول نظامى للتخطيط البيئى .

والفكرة الأساسية فى مراجعة استراتيجية التخطيط ليست البدء فى تحديد الهدف ونسيان الحدود التقليدية للنظم العملية . والبدء بتثبيت أهداف معينة انما يتضمن عادة ــ كما رأينا ــ أن الحل هو مسألة تقنية خالصة . وأى محاولة لوضع أهداف معينة فى البداية لعملية تخطيط ستفشل فى تعريف المشكلة فى كل تفرعاتها . أن أعضاء نظام اجتماعي لديهم فكرة معينة عن عملية هذا النظام تبعا لأفكارهم الشخصية . وما يقدمونه عند تعريف وتحديد المشكلة انما هو تيسير معين وليس تعريفا للمشكلة المعقدة . ونحن جميعا نميل الى أخذ فكرة سريعة عما هو خطأ ، وعند الصياغة يصعب أن نتحقق من أننا أعطينا الحل ، وذلك لأن المشاكل الميسرة حلولها تقنية عادة .

وعلى ذلك فان أول طور فى عملية التخطيط لا شأن له بتحديد الهدف ولا قيمة النظم ولا الحلول الكاملة ، فالتخطيط عملية تعريف المشكلات وحلها . وأول أطوارها يحتاج الى تعاون متداخل كامل ، والطور المتأخر تنظيمى ، ومكوناته حافزية واعلامية .

واذا أردنا أن نضع برنامجا طويل المدى للمحافظة على البيئة وارجاع بيئتنا المخربة فمن الضرورى أولا أن نعد علاجا عاما للمساوىء فى داخل النظام . والآن

فان بعضنا يعرف ماذا يجرى . ففى الولايات المتحدة مثلا يوجد كل سنة ٣٦٠ مليون طن من الفضلات ، و ١٫٥٠٠ مليون طن من فضلات المناجم والمصانع الجامدة ، و ١٤٢ مليون طن من ملوثات الهواء ، و ٥٠٫٠٠٠ مليون جالون من الماء الملوث ، ونحن على علم بالتلوث الحرارى من مفاعلات القوى وزيادة الضوضاء وهكذا ، ولكن هناك شيئا واحدا خطأ فى هذا النوع من المعلومات لا يعرفه الا القليل ، والخبراء ، وهم على استعداد لبيعه مع عدد من الحلول السريعة . وعلى ذلك فقد بدأنا ادخال تقنيات جديدة لحل مشاكل معينة بالتفصيل . مثل معرفتنا كل العلاقات المتداخلة . وينتج عن ذلك عدد من الحلول الباهظة التكاليف .

ولما كانت الأرض كلها تتأثر بعدد من الملوثات المتداخلة فيجب أن تتعرف على هيكل المشكلة كلها وأن يعرف الجمهور ماذا يجرى . ويتضمن ذلك تحليل التطور التاريخى للتدهور البيئى ليمكننا أن نقرر أى العمليات قد شاركت فى التلوث . كما تتضمن دراسة للنظم الاجتماعية والاقتصادية التى بتركيزها على استغلال الموارد المحيطة بالتقنية الهادفة الى الربح والتقدم الاقتصادى قد أوجدت ظروفا من الثراء والاسراف جعلت الناس يتساءلون : هل البشرية تعجل بتدمير نفسها فى سبيل معدلات أعلى من النمو والربح .

فاذا كانت الكارثة البيئية المتوقعة قد أعطيت شعبية كافية فان البدائل المحتملة ستكون أكثر وضوحا فيها على أساس المعلومات التقنية الخالصة . وعندما تعرف كل التهديدات فان عملية التخطيط لبيئة أفضل يمكن تنفيذها .

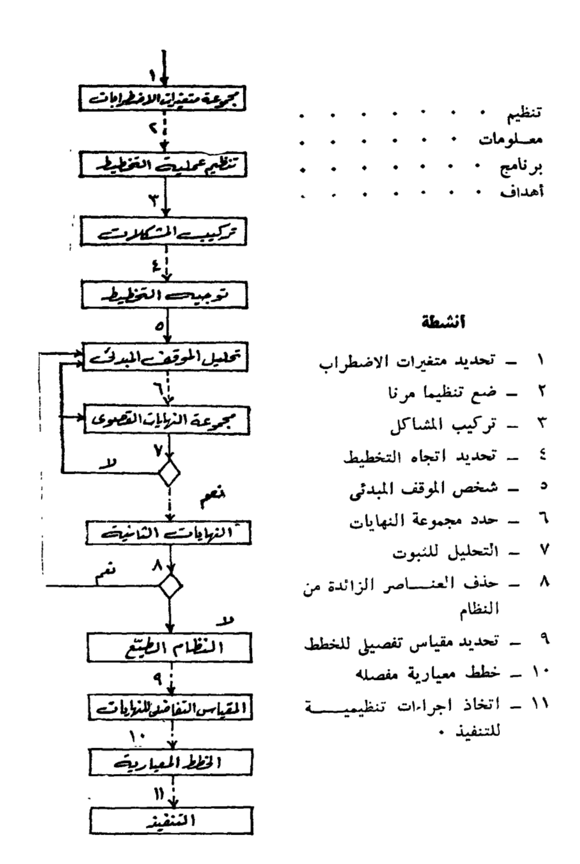
والخطوة التالية بعد تعريف وتحديد موضع الداء فى النظام هى تنظيم عملية التخطيط . وهذه ليست مسألة سهلة ، لأنها تتضمن تغيرات فى الادارة والتشريع ، فضلا عن أنها تتأثر بالتنظيمات الدولية . والذى يجب أن يبتدع هو مشاركة

الهيئات والجماعات المختلفة المعنية بتنظيم التخطيط ، الذى يرفع بدوره المشكلة برمتها لتنظيم رأى عام لاتخاذ قرار سياسى .

ويمكن بعد حل مسألة التنظيم أن تبدأ عملية تثبيت الهدف . وبعد توزيع المشكلة على المصالح المختلفة وتعريف المتغيرات ووضع البارامترات وتأسيس قواعد العمل التى ينبغى أن تمتحن لاختبار مدى ثبوتها ثم تقرير الأوليات ، وبعد اجراء بعض الاختبارات ، توضع بعد ذلك الخطة التفصيلية للتنفيذ .

وهذه العملية فيها تداخلات وترتيبات واعادة الترتيبات وتدفق المعلومات والتغيرات المستمرة فى قواعد العمل ، ويمكن اختبارها فى عدد من المجالات الصغيرة وفى دوائر تخطيطية محدودة يمكن تقسيمها بعد أن تكون المشكلة قد حددت برمتها .

والميزة الرئيسية لهذه الاستراتيجية الجديدة للتخطيط هى عبور الفجوة بين الأهداف ، اذ أنها تسمح بالاتصال المستمر بين الوسائل والغايات ، وكذلك عبور الفجوة بين البرنامج والتنفيذ والأدوات ، حيث ان المخططين هم أيضا الذين ينفذون . وهناك عملية التعريف ، حتى ان المشكلة القديمة فى الانفراج بين الموضوع والغرض من التخطيط لم تعد موجودة . وفى الحق لقد غدونا أكثر معرفة بالكارثة البيئية المتوقعة . وان تغييرا من الوصف التكنولوجى الى التطبيق الاجتماعى يأخذ مجراه . وانه حتى العلماء والتكنولوجيون يشيرون الآن الى تغييرات كبيرة فى النظم الاجتماعية والاتجاهات والدوافع . وهذه لا يمكن أن تنشأ بالحفز الخلقى كما يعتقد البعض كما أننا لا نتوقع نصيحة مثمرة من الاقتصاد التقليدى . انما يوجد الحل فى مزاج من الاقتصاد السياسى والتخطيط ، ودراسة أسباب التلوث ، وفوائد استعمال التناول الموجه المنظم لعلاج المرضى .



تنظيم . . . .
معـلومات . . . .
برنامج . . . .
أهداف . . . .

أنشطة

١ – تحديد متغيرات الاضطراب
٢ – ضع تنظيما مرنا
٣ – تركيب المشاكل
٤ – تحديد اتجاه التخطيط
٥ – شخص الموقف المبدئي
٦ – حدد مجموعة النهايات
٧ – التحليل للثبوت
٨ – حذف العناصر الزائدة من النظام
٩ – تحديد مقياس تفصيلي للخطط
١٠ – خطط معيارية مفصله
١١ – اتخاذ اجراءات تنظيمية للتنفيذ .

التغير الاجتماعى والبيئة

« من أهم نتــائج نظـريات التغــير زيادة الحقيقة التى تقول بان عناصر المجتمع تتغـير بمعدلات مختلفة . واختلاف معدلات النمو هو أحد المفاهيم الهامة بالنسبة لعلوم البيئة . وهو يمثل التعارض بين سكون الابنية الفيزيقية ودينامية أساليب الحيــاة وتكنولوجيا الانتاج والنقل » .

الخروج من اليوتوبيا

ظل تخطيط المدن ونظرية التحضر ، لفترة طويلة ، مرتبطين بالتصور الساكن (الاستاتيكى) للنمط المثالى الفيزيقى للمدينة . وظلت فكرة الشكل الأمثل والبناء المتناغم جزءاً من اليوتوبيات الاجتماعية التى أكدت ، باستثناء حالات قليلة ، على فكرة الاستقرار . وقد أسهمت عوامل أخرى أيضا فى تدعيم الاتجاه المحافظ لنظريات التحضر ، منها أن المهندسين المعماريين نقلوا مبادىء تصميم المبانى إلى مجال تخطيط المدن : أى أنهم اهتموا ، بصفة أساسية ، بصيغ المدن وأشكالها وخصائصها الرمزية . وكان أول خروج على الاتجاه الاستاتيكى هو ذلك الذى تحقق بالاتجاه الوظيفى فى الهندسة المعمارية . إلا أن الوظيفيين ركزوا على العمليات البيولوجية والاجتماعية المتكررة كمحددات للمدينة كجهاز وظيفى . وأما النمو والتغير فقد ظلا هامشيين .

بقلم : جيـــرى مـوســــيل

رئيس قسم الاجتماع ، والأستاذ فى علم الاجتماع الحضرى فى جامعة شارل ببراج . ومن مؤلفاته المنشـــورة : « سياســة الاسكان والحاجة من الاســـكان فى انجلترا وتشيكوسلوفاكيا » عام ١٩٦٥ ، « سوسيولوجيا المدينة المعاصرة » ١٩٦٨ ، بالتشيكية ، و « سوسيولوجيا الاسكان » ١٩٧٠ ، بالتشيكية .

ترجمة : د . محمد عزت حجازى

رئيس وحدة بحوث التصـنيع بالمركز القومى للبحـــوث الاجتماعية والجنائية بالقـــاهرة . وهو حاصل على الدكتوراه فى علم الاجتماع . ومن مؤلفاته : « القـــاهرة : دراســة فى ظاهرة التحضر » عام ١٩٧١ . ومن الأعمال التى يشرف عليهـــا : بحثان ميدانيان عن « التصنيع فى أسوان » و « عمال الصناعة فى ج.ع.م» و « معجم علم الاجتماع » .

ومنذ وقت قريب فقط ، وحين ثبت عقم عديد من نماذج التخطيط الإقليمى وتخطيط المدن ، حتى قبل أن تنفذ ، وحين ثبت خطأ كثير من التوقعات بالنسبة لحاجات الأسر والوحدات الاجتماعية الأخرى ، حين حدث هذا بدأت أهمية التنبؤ تتأكد . ولما كان كل تنبؤ قائما ، بصورة ما ، على نظرية فى التغير الاجتماعى أو النمو، فقد أصبحت نظريات التغير فى مركز اهتمام المعماريين ومخططى المدن . ولكن ما الذى يمكن أن تقدمه النظريات الاجتماعية فى هذا الصدد ، حقيقة ؟

وفى سبيل تحقيق الغرض من هذا المقال ، الذى يعالج تأثير التغير على علوم البيئة ، يمكن أن نميز بين ثلاث فئات من النظريات [1] (أ) نظريات التغير الاجتماعى

(١) لا يشمل هذا الاستعراض النظريات القائمة على فلسفة التاريخ ، ولا الدراسات المستقبلية ، بالرغم من أنه قد يكون للأخيرة قيمة كنظريات فى التغير والنمو .

التى ظهرت فى علم الاجتماع ، (ب) نظريات النمو التى ظهرت فى علم الاقتصاد ، (ج) تفسيرات النمو الحضرى التى ظهرت فى علوم التخطيط الإقليمى ، وعلوم تخطيط المدن ، والجغرافيا الاقتصادية ، وغيرها .

نظريات التغير الاجتماعى

يمكن ، بقصد الدراسة ، أن نميز بين مجموعتين رئيسيتين من المشكلات فى دراسة التغيير الاجتماعى (١) : (أ) عوامل التغير وآلياته ، (ب) : طبيعة التغير الاجتماعى (مداه ، ونوعيته ، ونوعه ، واتجاهه ، وسرعته) .

والحقيقة أن الجانبين مرتبطان فيما بينهما فى أغلب الحالات . غير أن ثمة فروقا حول المجال الذى تطبق فيه الخبرات المكتسبة فى هذين الموضوعين . فالمعلومات التى تتوافر عن آليات التغير تطبق بصفة أساسية فى مجال السياسات الاقتصادية أو فى محاولات تحديث المجتمعات التقليدية والنامية عن طريق إدخال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية المختلفة (٢) .

أما بالنسبة لعلوم البيئة والتخطيط فان نتائج تحليل طبيعة التغير الاجتماعى أكثر ارتباطا بها . ومع هذا فانه ليس من الممكن أن يطبق ذلك كقاعدة عامة : فعلى سبيل المثال قد يكون توجيه عمليات التحضر غير ذى فاعلية فى كثير من الحالات — كما تثبت تجربة المجتمعات ذات الاقتصاد الموجه — ولا يفيد فى زيادة فاعلية التوجيه غير فهم أعمق للعوامل المؤدية للتحضر وآلياته .

---

(١) حين يتكلم علماء الاجتماع عن التغير الاجتماعى ، فانهم يعنون التغير البنائى فى النسق الاجتماعى أو بعض جوانبه ، لا تكرار انشطة اجتماعية معينة أو دورة المكافآت المختلفة ، والتسهيلات والاشخاص فى بناء قائم (لا يتغير) ، فمثل هذه الدورة او هذا التكرار مجرد عملية اجتماعية وليس تغيرا اجتماعيا . وللتميز انظر : Wilbert E, Noore, Man, Time and Socity, New York, Wiley, 1993.

(٢) ومن ثم فان السؤال الذى يثور ، فى الحديث عن عملية تحديث المجتمعات الساكنة ، هل من الافضل أن نقيم الصناعة اولا أو أن ندخل صورا معينة من المنظمات الاجتماعية والاقتصادية أو الاصلاح الزراعى ، مثل هذا السؤال لا يمكن الاجابة عليه بدون دراسة آليات عملية التحديث .

تفسير التغير الاجتماعي

ثمة فى علم الاجتماع مجموعتان أساسيتان ، ومتعارضتان إلى حد ما ، من النظريات التى تحاول تفسير التغير الاجتماعى[1] تحاول الأولى منها تحديد العوامل الغالبة(الداخلية غالبا) فى التغير ، مثل التغير فى التكنولوجيا والنظام الاقتصادى والأيديولوجيا . وتفسر المجموعة الثانية من النظريات التغير الاجتماعى بتحليل العلاقات المتبادلة بين الأنساق الصغرى المختلفة وبعض العمليات الاجتماعية : (ومنها نظريات الصراع ، وعدم التكامل ، والتوافق ، والتفاعل الثقافى) .

ومن وجهة نظر علوم البيئة فإن أبرز تلك النظريات هى النظريات المتصلةبالجوانب التكنولوجية والاقتصادية ، والتى تزعم أن التغيرات التكنولوجية والاقتصادية تعد أساسا لسائر التغيرات ، وتحدد ، حتى ، محتواها . وقد ذهب وليام أوجبورن[2]، على سبيل المثال ، إلى أن التنظيم الاجتماعى لايمكنه أن يتغير بإيقاع التغير التكنولوجى، كما زعم أن نظريته الشهيرة فى التخلف الثقافى يمكن أن تفسر عديداً من ملامح المجتمعات الصناعية المعاصرة ، توتراتها وصراعاتها وسوء التنظيم فيها . غير أن هذه النظريات «العاملية» تحمل وصمة التأويل الميكانيكى للعملية الاجتماعية وتغفل حقيقة أن التكنولوجيا لاتتغير آليا وإنما تتوقف — كما أشارت دراسات سوسيولوجيا التجديد وتقبله — على البناء الاجتماعى والتنظيم الاقتصادى ، والأنماط الثقافية ، والوضع الاجتماعى للعلماء والفنيين ودوافعهم ، كما تتوقف على نظام الحوافز الاجتماعية ، وعلى عديد من الظروف الاجتماعية الأخرى .

كما أنه لايبدو من المحتمل أن يكون ثمة أسلوب واحد تتكيف وفقا له كل المجتمعات مع التغيرات التكنولوجية . فهناك أمثلة عديدة على شيوع نسق تكنولوجى واحد سياقات اجتماعية ثقافية مختلفة .

---

(١) انظر : Percy S. Cohen, Modern Social Theory, London, Heinemann, 1968.

(٢) William F. Oburn, Social Change, New York, 1922. ويناقش مفهوم التخلف الثقافى فى الجزء الخامس من الكتاب . وقد عرفه أجبورن بأن التوتر الذى يوجد بين جزءين مرتبطين فى الثقافة متغيرين بمعدلات مختلفة يمكن أن يفسر بأنه تخلف بالنسبة للجزء الذى يتغير بالمعدل الأبطأ لأنه فى تخلف عن الآخر .

وبالنسبة لعلوم البيئة والتخطيط تجدر الإشارة إلى أن التفاعل بين التكنولوجيا والأبنية الاجتماعية يكون غالبا على عكس ما تقول به نظرية التخلف الثقافى . فالأبنية التكنولوجية فى المدن (النقل ، والاتصال ، وجوانب البناء الأساسى الأخرى ، مثلا) تتخلف غالبا عن أساليب الحياة السريعة التغير ، وتؤدى إلى إبطاء التغير الاجتماعى .

وعلاوة على ذلك فإن ثمة هوة بين التكنولوجيات المختلفة . وإن الفرق بين الاستقرار النسبى للأبنية الفيزيقية والتكنولوجية فى المدينة من جهة ، وتغاير الحاجات الاجتماعية من جهة أخرى هو إحدى المشاكل الشائعة التى ينبغى أن يتصدى لها خبراء تخطيط المدن فى المجتمعات السريعة التغير ، وإن كان من الممكن أن يعمل هذا الفرق كمثير للبحث عن تكنولوجيات حضرية جديدة .

والملمح المشترك فى الفئة الثانية من نظريات التغير الاجتماعى هو أنها ترمى إلى تفسير التغير فى ضوء العمليات الذاتية للأبنية الاجتماعية .

وتبعا لنظريات الصراع (١) ينتج التغير الاجتماعى من الصراع المتصاعد بين الجماعات والأفراد (٢) . وتفترض هذه النظرية ، ضمنا ، أنه لا يوجد داع للتغير فى المجتمعات المتكاملة التى تتميز بدرجة كبيرة من الاتفاق الاجتماعى .

وبالمثل تفسر نظرية عدم التكامل التغير فى ضوء التناقضات بين مختلف أجزاء الأنساق الاجتماعية (بين الحاجات غير المتوافقة للأنظمة الاقتصادية والأسرية والدينية ، بين الشخصية والالتزامات التى تفرضها عليها الأنظمة الاجتماعية . وتمثل التوقعات من الأدوار المختلفة مصدراً آخر للتناقض) .

وتميل صيغة ذات نزعة وظيفية من نظرية عدم التكامل إلى تفسير التغير الاجتماعى على أساس تأكيد أن كل نسق الاجتماعى يحتاج إلى التوافق بين أجزائه المختلفة . ولنظرية التوافق هذه فرعان : وتبعا للفرع الأول ، يلزم للأنساق الاجتماعية أن تكون قادرة

---

(١) من أفضل الأمثلة المعروفة نظريات ماركس ، وجمبلوفتز ، ونوفيكوف ، وارتسنهوفر ، وسيمل . ولتفسير حديث لنظرية الصراع انظر Lewis A. Coser, The Functions of Social Conflict, London, Routledge, 1956.

(٢) للتمييز بين صراعات الأفراد انظر R. Dahrendorf, Conflict after Class, 1968.

على التوافق مع البيئة الخارجية لكى يمكنها أن تعيش : وتبعا للفرع الآخر يفهم التوافق فى ضوء التوافق المتبادل لمختلف الأنساق الصغرى (فالأسرة ، مثلا، تتوافق مع اقتصاد المجتمع الصناعى بتصغير حجمها وزيادة حركتها) (١). وتبعا لنظرية التوافق فان الأنساق المتمايزة والأكثر تعقداً هى أكثر قدرة على التوافق مع الأنساق الخارجية . فالمجتمعات ذات الاقتصاد غير المتنوع (اقتصاد المحصول الواحد مثلا) أقل قدرة على التوافق من المجتمعات ذات الاقتصاد المتنوع ، وتجد هذه النظرية سندا فى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التى تحدث فى المدن التى تقوم على اقتصاد غير متنوع (٢) .

أما نظرية التفاعل الثقافى فقد لخص بيرس كوهن فكرتها المحورية ، بدقة ، فى العبارة التالية : « حينما يتفاعل أعضاء ثقافتين فان ثمة ميلا لحدوث تغير ثقافى ، أو إسراع فى التغير الثقافى الجارى. وليس السبب فى ذلك أن كل ثقافة تقدم إلى الأخرى عناصر ثقافية جديدة ، وإنما هو أن زيادة عدد العناصر الثقافية المتاحة لكل من الثقافتين يتيح فرص الوصول إلى تركيبات جديدة منها » (٣)

طبيعة التغير الاجتماعى

لقد انتهى عصر النظريات الكبرى للتطور التى شاعت فى القرن التاسع عشر ، وحلت محلها نظرية عامة للتغير الاجتماعى من جهة ، وتفسيرات تحاول أن تمثل بأكبر قدر من الدقة جوانب معينة من التغير الاجتماعى ، من جهة أخرى . غير أن كثيراً من تلك التفسيرات الجزئية لم يكن ليظهر مالم تمهد له النظريات الكلاسيكية الطريق . وذلك ينطبق على تفسيرات التصنيع والتحديث التى تستفيد من تفسيرات التغير الاجتماعى

(١) عولجت العلاقة بين الأسرة والنسق الصناعى فى William J. Goode, «Industrialization and Family Change», in : B.F. Hoselitz and Wilbert E. Moore (eds), Industrialization and Societ6, Unesco-Mouton, 1963.

(٢) انظر W.F. Cottrell, »Death by Dieselization : A Case Study in the Reaction to Technological Change», American Sociological Review, Vol. 16, 1951 p. 358-65.

(٣) Percy S. Cohen, op. cit., p. 203.

التى قدمها كارل ماركس، وكذلك التفسيرات السوسيولوجية لعملية التحضر التى قامت على الأساس الذى وضعه دور كايم ، وتونيس ، ومين ، وغيرهم .

وتهتم النظرية العامة للتغير الاجتماعى، التى حلت جزئيا محل التفسيرات التطورية ، بثلاثة أنواع من المشاكل ، بصفة أساسية . (أ) تحديد الوحدات التى تتغير ، (ب)قياس التغير ، (جـ) الكشف عن اتجاه التغير . والنوعان الأخيران من المشاكل هما أكثر ارتباطا بموضوع المقال . وتركز أبسطها على النمو التراكمى المستقيم الذى يمكن ملاحظته فى بعض مجالات التكنولوجيا والعلم ، والاقتصاد أيضا .

ونظراً لأن عديداً من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية لاتتطور تدريجا وبانتظام فقد ظهرت تفسيرات أخرى، أبسطها فكرة التدرج السلمى فى التغير الاجتماعى(1) التى استعملها المؤرخون بصفة خاصة ، والتى تصنف مراحل التطور الاجتماعى والثقافى ، على سبيل المثال ، على أساس التكنولوجيات الغالبة . ومثال ذلك تصنيف ممفورد للتاريخ البشرى إلى ثلاث مراحل هى : التقنية البدائية ، والتقنية القديمة ، والتقنية الحديثة(2)

وقد تبعت هذه التفسيرات البسيطة للنمو بعدد من الدورات الارتقائية (دورات النمو) التى تنطوى على اتجاهات صاعدة طويلة الأجل . وهى لاتصلح لتفسير بعض التغيرات فى الوحدات الاجتماعية الكبرى (مثل دورة الإبداع التكنيكى) فقط ، ولكن لتفسير عدد كبير من التغيرات فى الوحدات الصغرى والمتوسطة أيضا .

وتصلح الدورات الطويلة الأجل مع تقهقرات جزئية على الدورات الاقتصادية فى تحليل سياسة الاقتصاد الحر .

إن المنحنيات الإمدادية للنمو — التى تسمى أيضا منحنيات الحفز الذاتى فى بعض

---

(1) وردت فكرة تفسير التغير على أساس التدرج السلمى عند ولبرت مور فى كتابه Social Change, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1963 .

(2) Lewis Mumford, Technies and Civilization, New York, 1933; and The Culture of Cities, New York, 1938.

الأحيان – التي استعملت لتفسير اختلاف بيولوجيا نمو السكان [1] . تعد ، بعد التعديلات المختلفة ، ملائمة لتفسير التقدم التكنولوجي [2] ، والتنبؤ باقتناء السيارات وبعض السلع الاستهلاكية المعمرة [3] ، وكذلك تفسير عديد من الظواهر السوسيولوجية الأخرى ، كما بين هورنل هارت [4] . ويبدو أنها يمكن أن تساعد في تفسير التغيرات المعقدة مثل تركز السكان في المدن . وقد ذهب شومبارت دي لاو [5] إلى أن مبدأ التشبع قابل للتطبيق حتى في حالة الطلب على أرض البناء .

أما الدالة الأسية فقد طبقت أساسا على تقدم التكنولوجيا والعلم . غير أنها لا تلائم التكنولوجيا والعلم فقط ، ولكنها تصلح أيضا لتفسير ظواهر أخرى ، مثل نمو سكان العالم في القرنين الأخيرين .

ويبدو أن من أدق تفسيرات التغير الاجتماعي ذلك الذي قدمه ولبرت مور وسماه التطور المتفرع . وتبعا لذلك التفسير فإن لبعض المدنيات فترات نمو طويلة ، في حين أن البعض الآخر لايتغير إلا تغيرات محدودة ، كما أن البعض ينحل ويختفي . وبالإضافة إلى هذا فإن ثمة مدنيات يتناوب فيها التطور والانحلال . ويصلح مثل هذا التفسير للتغير الاجتماعي لتفسير عديد من التغيرات الاجتماعية الأخرى كتطور المهن على سبيل المثال (المهن التي تظهر وتلك التي تنهار ، أوتنحط ، وتلك التي تختفي) .

(١) انظر Raymond Pearl, The Biology of Population Growth, New York, Knopf, 1925.

(٢) يوجد استعراض مفيد لبعض التفسيرات في David Bayliss, «Some Recent Trends in Forecasting», London, Centre for Environmental Studies, 1968 (Working Paper No. 17.)

(٣) M.J.H. Mogridge, «The Prediction of Car Ownership, Journal of Transport Economies and Policy, Vol. I, No. 1, January 1967.

(٤) Hornell Hart, «Social Theory and Social Change» in : Llewellyn Gross (ed.), Symposium on Sociological Theory, Evanston, Ill. Row, Peterson 1959.

(٥) P. Chombart de Lauwe, Famille et Habitation, Paris, 1959.

وتفترض معظم هذه التفسيرات اتجاهات تراكمية صاعدة طويلة الأجل . ولكن توجد تفسيرات أخرى تذهب إلى أن النمو التراكمي يقتصر على بعض الأنساق الاجتماعية الصغرى – ومركب العلم والتكنولوجيا بصفة خاصة – فى حين أنه بالنسبة لبعض الأنساق الصغرى الأخرى لا يمكن ملاحظة مثل هذا النمو التراكمي ، وإنما هي تتميز بدورات لا اتجاه لها (الأساليب الفنية ، والأيديولوجيات ، والأنساق الثقافية ، والموضة ، على سبيل المثال). ويمكن أن نعد تمييز ألفريد فبر بين مدنية وثقافة كمثال لهذا التفسير (١)

إن هذا الاستعراض الموجز ، والانتخابي بالضرورة ، للتفسيرات المختلفة لأنواع التغير الاجتماعي واتجاهه يشير إلى أننا تعيش فى عصر النظريات المتوازية الجزئية للتغير التي لا تعد متعارضة ولكنها تتكامل فى تفسير التغير فى مختلف قطاعات المجتمع . ويبدو أن المشاكل المنهجية التي تعترض الوصول إلى صيغة مركبة لتفسيرات التغير معقدة بحيث تستعصى على الحل ، كما أنه يبدو أن على علم الاجتماع أن يقصر جهوده على النظريات الجزئية ، التي يعد من أكثرها شيوعا تفسيرات : (أ) التصنيع والتحديث ، (ب) التحضر (ج) التغير السكاني (د) المتصل المورفولوجي .

مثال – تفسيرات التصنيع والتحديث

إن المجال لا يسمح بمعالجة كل من التفسيرات التي تحدثنا عنها على حدة . وبدلا من ذلك فإننا سنقتصر على مناقشة الملامح المشتركة بينها ، مع الإشارة بوجه خاص إلى تفسيرات التصنيع والتحديث ، ومعظمها ، كما أشار أرنست جيلنر (٢) مجرد وصف لحالة التحول الاجتماعي . وبالإضافة إلى هذا فإن بعضها يبدو تخطيطيا بدرجة كبيرة .

---

(١) انظر Alfred Weber, Ideen zur Staats-und Kultursoziologie, Karlsruhe,1927;
وانظر كذلك كتابه Kulturgeschichte als Kultursoziologie, Leyden, 1935.

(٢) Ernest Gellner, Thought and Change, London, Weidenfeld and Nicolson, 1964

« إن تحولا نوعيا ولكنه أساسا هو الحقيقة ، والاسطورة الشائعة ، فى عصرنا » اقرأ فى الفصل الثالث من كتابه مناقشة ممتازة لمعنى التحول .

وكما أوضح فيلدمان ومور بالنسبة للتفسيرات القديمة للتصنيع : أن التحول الاقتصادى يرى على أنه مرحلة متوسطة فى تفسير ثلاثى المراحل للتحول الاجتماعى :(أ) مرحلة قبل الصناعية السكونية (الاستاتيكية) ، (ب) مرحلة انتقالية دينامية ،(ج) مرحلة سكونية (استاتيكية) تلى الثورة الصناعية [١] .

ويبدو أن ثمة تضخيما ، فى بعض التفسيرات ، للطبيعة الاستاتيكية للمجتمعات قبل الصناعية وتبسيطا شديداً لآليات التحول وعملياته . فقد تختلف عمليات التنمية الاقتصادية فيما بينها فى جوانب عديدة ، كما أشار سملسر[٢] .

وتأخذ محاولات معالجة التصور فى التفسيرات المبسطة اتجاهات مختلفة :(أ) التمييز بين مختلف الأنماط الارتقائية (أنماط النمو) (ب) دراسة مختلف المجتمعات قبل الصناعية قبل التحول وبعده ، بالاستعانة بما يعرف باسم الاستاتيكا المقارنة لبعض العناصر فى المجتمع قبل الصناعى التى لاتستطيع البقاء فى المجتمع الصناعى ، (ج) صياغة طرز مثالية تفسر التغيرات البنائية المصاحبة للتنمية محل الدراسة .

وتصلح طرز ديفيد آبتر الارتقائية [٣] كمثال للاتجاه الأول . ولقد لخصنا هذا التفسير فى الملحق رقم (١) . وتقوم أنماط هوسلتز للنمو الاقتصادى [٤] التى يفحص فيها كيف يمكن فهم النمو الاقتصادى فى السياقات الاجتماعية والسياسية المختلفة : بوظيفة مماثلة . ويميز هوسلتز بين ثمانى صيغ للنمو : (أ) الانتشارى ، الغالب ،

(١) Arnold S. Feldman and Wilbert E. Moore, «Industrialization and Industri-alism Convergence and Differentiatior» Transactions of the Fifth World Congress of Sociology, Washington, 1962, Vol. 2, p. 152.

(٢) ترجع الفروق إلى : (أ) تغاير ظروف ما قبل التصنيع فى المجتمعات المختلفة ، (ب) تغاير الحافز إلى التنمية ، (ج) تغاير التى تسلك للتحديث ، (د) تغاير فى المراحل الأخيرة لعملية التحديث ، (ﻫ) تغاير محتوى الأحداث فى عملية التحول وتوقيتها . انظر Neil J. Smelser, The Sociology of Economic life, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1963.

(٣) David E. Apter, «S6stem, Process of Economic Development», Industrialization and Society, op. cit.

(٤) Bert F. Hoselitz, «Patterns of Economic Growth», Canadian Journal of Economics and Poltical Science, Vol. 21, 1955, p. 416-31.

التلقائى ، (ب) الانتشارى ، التابع ، التلقائى ، (ج) الانتشارى ، التابع ، المستثار ، (د) الانتشارى ، الغالب ، المستثار ، (هـ) الكامن ، الغالب ، التلقائى ، (و) الكامن ، الغالب ، المستثار ، (ز) الكامن ، التابع ، التلقائى . (ح) الكامن ، التابع ، المستثار .

وتفترض التفسيرات السوسيولوجية فى الاستاتيكا المقارنة أن التصنيع والتحديث يتوقفان ، فى المحل الأول ، على متغيرات اقتصادية (ثروات طبيعية ، رأس مال الاستثمار ، العمالة ، مهارات الاستثمار والتخطيط ، وغيرها) ، ولكنها ، فى الوقت نفسه ، تؤكد أن عملية التحديث لا يمكن أن تبدأ بدون توافر بعض الظروف الاجتماعية الثقافية . وهى تصم مصاحبات التصنيع ونتائجه فى وقت واحد . والحقيقة أن هذه التفسيرات تصف ، فى صياغات كيفية ، التغيرات الأساسية فى التنظيم الاجتماعى ، وفى الملحق رقم (٢) عينة ممثلة لهذا التفسير .

تفسيرات النمو الاقتصادى وعلوم التخطيط

إن من الصعب أن نصنف التفسيرات المعاصرة للنمو الاقتصادى ، وذلك لأن نظرية النمو قد أصبحت أكثر جوانب الاقتصاد نماء ، وتتميز بظهور تفسيرات جديدة بكثرة مذهلة . ولا يسمح المجال فى هذا المقال بأكثر من توجيه النظر إلى بعض التفسيرات الكلاسيكية وإبراز ارتباطها بعلوم البيئة .

وحين نتحدث عن النظريات الحديثة للنمو الاقتصادى[١] فاننا نعنى النظريات التى تحاول تحليل التحولات البعيدة المدى فى البناء الاجتماعى الاقتصادى وكذلك النظريات التى تحاول الكشف عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية فى عملية النمو . وكأمثلة للنظريات المختلفة فى المجموعة الأولى ، وبالإضافة إلى نظرية كارل ماركس الذائعة . يمكن أن نذكر محاولات أوباوير[٢] المبكرة لصياغة نظرية بسيطة للنمو الاقتصادى

(١) تتضمن بعض التحليلات الاقتصادية التى ظهرت فى القرن التاسع عشر بذور نظريات النمو ، نظرية ماركس فى الإنتاج ومعادلات الإنتاج فى المجلد الثانى من كتابه رأس المال على سبيل المثال ، غير أنها لم تكن تفسيرات للنمو بالمعنى الضيق الذى نفهمه الآن .

(٢) وردت آراؤه فى عرض لنظريات لكسمبورج فى تراكم رأس المال .

تقوم على أساس الاتجاهات السكانية والتطور التكنولوجى ، ونظرية جوزيف شومبيتر (١) فى الدور الحاسم الذى تلعبه التجديدات والمستثمرون الذين يطبقونها فى عملية التنمية الاقتصادية ، وكذلك دراسات والت رستو (٢) على محددات مستوى الإنتاج . وفى رأى رستو يتحدد مستوى الإنتاج بناء على توافر العمل وإنتاجيته وكذلك رأس المال . وتتوقف التغيرات فى هذين العاملين فى رأى رستو على الميل إلى : (أ) تطوير العلوم ، (ب) تطبيق العلم لتحقيق الأهداف الاقتصادية . (ج) تقبل التجديدات . (د) التقدم المادى . (هـ) الاستهلاك . (و) النسل . وقد ظهرت تفسيرات عاملية مماثلة عديدة ، بعضها ميكانيكى ، تقدم محددات أخرى للنمو ولكن لايبدو أنها تبشر بزيادة معرفتنا بالموضوع.

أما تفسيرات النمو بالمعنى الدقيق فإنها تفحص العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية خلال عملية النمو. وتلخصها دراسة تشيكوسلوفاكية (٣) على النحو الآتى : «لاتوجد نظرية فى النمو الاقتصادى تعكس بوضوح وبدون غموض شروط التوازن الديناميكى وكذلك أسباب الانحرافات فى التطبيق عن النموذج المثالى ، التى يمكن بالإضافة إلى ذلك أن تقدم تعليمات حاسمة للإدارة» . وبالرغم من هذه الانتقادات فان تفسيرات التغير الاقتصادى قد قدمت أفكاراً عديدة استثارت محاولات التخطيط للتغير والنمو .

تحاول معظم التفسيرات الكلاسيكية الكشف عن التوازن الديناميكى فى الاقتصاد، أو هى تحاول أن تحدد العلاقة بين معدل النمو ورأس المال ونسبة العائد ومستوى الاستثمار.

---

(١) Joseph A. Schumpeter, Theorie der Wirtschaftlichen Entwicklung, 1911.

(٢) Walt W. Rostow, Stages of Economic Growth, Cambridge, 1960; and Process of Economic Growth, New York, 1962.

(٣) Eseje o Teoriich Ekonomického Rustu (Essays of on Theories of Economic Growth), p. 312, ed. by Ludék Urban, Prague, Academia, 1967.

وقد حاول الاقتصادى السوفيتى فيلدمان (١) أن يصنع أدوات أكثر دقة للتخطيط للمتغيرات الأساسية فى الاقتصاد ؛ ولهذا السبب فحص الارتباطات العضوية بين تراكم رأس المال والاستهلاك ، وبين الزيادة فى الأجر وإنتاجية العامل ، وبين الاستهلاك الفردى فى المعدلات المختلفة للنمو الاقتصادى . أما هارود (٢) ، ودومار (٣) فقد سعيا لتحديد معدل النمو للاقتصاد القومى اللازم لضمان العمالة الكاملة وتفادى الدورات الاقتصادية . وكان دومار معنيا بصفة خاصة بمشكلة النمو المتوازن .

ويمثل تفسير كالدور (٤) للنمو تطويراً ديناميا لفكر كينز الاقتصادى الذى تغلب عليه فكرة التوازن الاستاتيكى : وأكثر ما يهمنا من أفكاره هو تمييزه بين مرحلتين للرأسمالية (تتميز الأولى بعدم التشبع من رأس المال وتتميز الأخرى بالتشبع منه) وكذلك محاولة تحديد المدى الذى يمكن أن يذهب إليه مجتمع ما فى استعاب التجديدات التكنولوجية المتتابعة .

وقد أكد كاليكى (٥) ضرورة الأخذ بنظريات مختلفة فى النمو الاقتصادى فى كل من المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية . ويقوم تفسيره « الدورى » على أساس فكر كينز الذى يرد النمو فيه إلى أثر الاستثمار فى تحديد الطلب (أى تحديد

---

(١) انظر ، بصفة خاصة دراسته »On the Theory of Growth in National Income«, Planovoe Hozjajstvo, Nos. 11 and 12, 1928.

(٢) R.F. Harrod, Towards a Dynamie, Economic London, 1948.

(٣) E.D. Domar, Essays in the Theory of Economic Growth, New York, 1957.

(٤) Nicholas Kaldor, Essays of Economic Stability and Growth, London, 1960.

(٥) يوجد عرض موجز لنظريته فى النمو الاقتصادى فى اقتصاديات السوق فى Michala Kalecki, Theory of Economic Dynamics, London, 1954.

كما يوجد عرض لتفسيره للنمو فى الاقتصاد الاشتراكى فى كتابه Zarys Teorii Wzrostu Gospodarki Socjalistycznej (Outline of the Theory of Economic Growth in the Socialist Economy). Warsaw, 1963.

الدخل) . أما تفسير الاقتصاد الاشتراكي فيقوم على أساس أثر الاستثمار فى تحديد الطاقة (القدرة) . وبالإضافة إلى تفسيرات النمو الاقتصادى المبسطة، مثل تلك التى قدمها فيلد مان وهارود — دوبار ، ظهرت تفسيرات أخرى هى التفسيرات التركيبية الدينامية عند ليونتيف وفون نيومان ، وكذلك تفسيرات الحد الأمثل التى تقوم على البرمجة الخطية التى تستعمل فى الاقتصاد المخطط بصفة عامة .

وينتهى بنا التأمل فى التفسيرات المختلفة للنمو إلى نتيجة هامة : إن التفسيرات هى أدوات تساعد فى اتخاذ قرارات ، ولكنها ليست توجيهات للعمل . ويتوقف تطبيقها على أنساق القيم التى يأخذ بها واضعو السياسة والمجتمعات التى يعيشون فيها . والحق أنه من الممكن أن يستثار النمو الاقتصادى بطرق عديدة ، عن طريق زيادة الطلب بإعادة توزيع الدخل، وعن طريق الاستثمار العام . والاختيار بين هذين الحلين البديلين هو فى حقيقة الأمر قرار سياسى وأخلاقى ، وليس مجرد قرار اقتصادى بحت .

تفسيرات النمو الحضرى :

ظهرت خلال الفترة الأخيرة ، وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، مجموعة من التفسيرت تحاول الكشف عن القوانين الطبيعية للنمو الحضرى . ويهدف معظمها إلى تفسير أنساق يقوم التخطيط فيها على التغير ويعتمد على معلومات عن المبادىء التى يتم فى ضوئها سلوك الوحدات التى تصدر القرارات ، والأسرة، والمنشآت الاقتصادية، والأجهزة العامة . وتحاول هذه التفسيرات ، فى الحقيقة ، أن تمثل سلوك مختلف الوحدات غير المتجانسة ، الذى يؤدى إلى نمو الحضر . وحتى اليوم لا يبدو أن هذه التفسيرات تقدم جديدا .

وينتهى استعراض حديث لتفسيرات النمو الحضرى بالعبارة التالية : إنه ، بصفة عامة ، لم يترتب على العديد من البحوث التى أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية ، بمصادر وفيرة وبمناهج مختلفة ، إلا نتائج مخيبة للآمال إلى حد بعيد . وقد هجر معظم هذه البحوث فيما عدا تلك التى قامت على تفسيرات جزئية ... ويبدو أنه من

المفيد الاهتمام بالتفسيرات الجزئية التي تساعد في تقدير نتائج القرارات الهامة بالنسبة للتخطيط (مثل المواصلات وتقسيم المدينة ، وغيرها) (١) .

وبالرغم من إخفاق التفسيرات الأولى لعملية نمو المدن، فإن من الواجب أن لا نقلل من قيمتها . فقد طرحت عديداً من الأسئلة لم يكن لدينا فكرة واضحة عنها من قبل .

وتتكون المجموعة الأولى من تفسيرات تعنى مباشرة بنمو المدن أو بتوزيع الأسر والمنشآت الاقتصادية في المناطق الحضرية . وهكذا يفترض ونجو (٢) أن كل أسرة تحاول أن تزيد صافي دخلها إلى أقصى حد ، ومن ثم تحرص على أن تسكن أقرب ما تكون من مكان العمل ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأرض. وأبرز جوانب القصور في هذا التفسير هي : أولا افتراض وجود مركز واحد في المدينة ، وثانيا الاقتصار على عدد محدود من العوامل الحاسمة في تحديد محل إقامة الأسرة .

ويؤدي بعض هذه التفسيرات إلى صياغة ما يسمى المنحنيات القائمة على الإيجار والمنحنيات القائمة على الدخل . وتنتهي هذه النظريات بتأييد قوانين النمو الحضري ، وتستطيع أن توجه سياسة الإنماء في تلك البلاد التي يتحدد فيها سلوك الأسر والوحدات الأخرى بنظام السوق . ويمكن أن يستفاد منها في وقف الارتفاع في ثمن الأرض والاستثمار في مجال المواصلات .

ومن هذه المجموعة ، التفسيرات التي تسعى إلى الكشف عن قوانين توطين الأنشطة المختلفة . فالبناء المكاني للنسق الحضري هو نتيجة عمليات توطين الأنشطة المختلفة والأشياء الفيزيقية في المكان . ومن الممكن، تبعا لهذه التفسيرات ، أن نميز بين جانبين متساندين داخل هذه العملية ، هما العملية التي يتم بمقتضاها توطين الأنشطة على أساس تساندها الوظيفي مع أنشطة أخرى والقيود التي تضعها الطرق والوصلات التي تربط بين هذه البؤر (المراكز).

---

(١) Modéles D'Urbanisation, Paris, Institut d'Aménagement et d'Urbanisme de la Région Parisienne, 1968.

(٢) Lowdon Wingo, «An Economic Model for the Utilisation of Urban Land», Regional Seince Association Papers and Proceedings, Vol. 7, 1961.

وتتكون المجموعة الثانية مما يسمى النظريات التفسيرية التى تحاول أن تفسر آليات توزيع المساكن والأنشطة بطريقة تؤدى إلى أعلى عائد اقتصادى أو اجتماعى . وأهم تلك النظريات تلك التى انتهت بها دراسة « المواصلات فى بنسلفانيا ونيوجرسى » الذائعة . ويهدف التفسير إلى وصف السلوك الاقتصادى للأسر فى اختيار محل الإقامة . وينتمى إلى هذه المجموعة أيضا تفسير شيكاجو (هامبورج ولاتروب) القائم على فكرة الفرصة ، والتفسير القائم على أساس قيمة الأرض (برجام) ، وتفسير بتسبرج (لورى) [1] .

وقد بذلت فى علم الاجتماع ، حديثا ، محاولات الكشف عن الآليات الاجتماعية ، بالإضافة إلى الآليات الاقتصادية ، التى تؤثر فى اختيار الأسر لمحل إقامتها ، وقد حاول ركس ، وبال ، وموسيل (كل فى استقلال عن الآخرين) تفسير اختيار محل الإقامة على أساس مفهوم « طبقات الاسكان » ، والصراع بينها على أرض البناء [2] .

(١) نقطة البداية فى تفسيرات بن جيرس هى دراسة John D. Herbart and Benjamin Stevens, «A Model for the Distribution of Residential Activitry in Urban Areas», Journal of Regional Science, Vol. 2, 1960.
ثم طور التفسير أكثر ، وبخاصة نتيجة لجهود بريتون هاريس الذى نشر دراسات عديدة (فى هذا المجال)
انظر على سبيل المثال ، The General Scheme of Penn Jersey Tranaportation Study, Philadelphia, Pa., Penn Jersey Tranoportation study 1963
وكذلك كتابه Basie Assumptions fora Sumulation of the Urban Residential Housing and Land Market, Philadelphia,Pa., Uneversitsy of Pennybvania, 1966.
وللحصول على معلومات عن تفسيرات أخرى فى هذه المجموعة ، انظر George T. Lathrop and J.R. Hamburg, «Opportunity - Accessibility Model for Allocating Regional Growth» Journal of the American Institute of Planners, Vol. 31, 1965, p. 95-103; E.R. Brigham, A model of Residential Land Values, Santa Monica, Calif., RAND Corporation, 1964; Ira S. Lowry, A Model of a Metropolis, Santa Monica, Calif., RAND Corporation, 1964.

(٢) أنظر Ray E. Pahl, Readings in Urban Sociology (وهو يضم أيضا عرضا لنظرية ركس فى طبقات الأسكان) ، Jiri Musil, Sociologie Bydleni (Sociology of Housing) وسينشر فى براج (١٩٧٠) .

أما المجموعة الثالثة فتعرف باسم « التفسيرات الوصفية » ، وهدفها هو وصف بعض جوانب النمو الحضرى على أساس رياضى . فهى لا تحاول تفسير آليات النمو على نحو ما حاول ونجو والوفسو مثلا . وأهم هذه النظريات تفسير مؤسسة راند (كين ونيلر كورن وآخرون) المنبثق من دراسة للمواصلات فى المدينة وعلاقتها بالنمو الحضرى (١)

وآخر مجموعة من التفسيرات ، المجموعة الرابعة ، هى ما يعرف باسم تفسيرات التصادف والملمح المشترك بينها هو أنها تحاول أن تمثل القرارات بشأن المواصلات ، والإسكان ، وتوطين المنشآت ، وغيرها . وهى تفترض تعدد القرارات الممكنة ومن ثم تعدد أنماط النمو الحضرى . ومن الطريف أن هذه التفسيرات تضمن فى العوامل التى تحدد اختيار محل الإقامة بعض الجوانب السوسيولوجية مثل نمط الأسرة . أى الأسلوب الذى تستعمل به الأسر المكان والمنشآت . وهى تدخل فى اعتبارها ، أيضا ، ميزانية الأسرة ، وميزانية الوقت ، وبعض الجوانب الأخرى فى أسلوب الحياة . ويصدق هذا بصفة خاصة على التفسيرات التى انتهت بها دراسات جامعة نورث كارولينا (٢) .

التغير والتخطيط

ان التغير الاجتماعى حقيقة عامة ، فالتغير هو قدرنا . ومن الخطأ أن ينظر إليه على أنه مجرد ظاهرة عرضية للتحول من مرحلة مستقرة ومتكاملة فى التاريخ الإنسانى إلى

---

(١) للحصول على معلومات عن عدد كبير من التفسيرات فى هذه المجموعة انظر
John F. Kain, A Contribution to the Urban Transportation Debate : An Economic Model of Urban Residential and travel behavior, Santa Monica, Calif. RAND Corporation, 1962.

(٢) F. Stuart Chapin, «A model for Simulating Residential Development», Jovrnal of the American Institute of Planners, Vol. 31, 1965, p. 120-5.

وانظر ايضا Thomas G. Dondelly F. Stuart Chapin and Shirley F. Weiss, A Probabilistic Model for Residential Growth, Chappael Hill, Institute for Research in Social Science, 1964.

اخرى . فكل الأبنية أبنية متغيرة . ولكن هذا لا ينبغي أن يدفعنا إلى أن نجعل من التغير تميمة : فان علينا أن نزيد من البحث فى اتجاه التغير ، ومن محاولات التمييز بين التغير الضرورى والوظيفى و التغير العمدى . وبالنظر إلى سرعة التغير الاجتماعى فى بعض مناطق العالم يجب أن نفكر فى إبطاء التغير بعض الشيء . ويجب أن نتابع بجد محاولة تحديد مدى « وظيفية » التغيرات المختلفة وطبيعتها . وهذه ، كما تشير التجارب الفاشلة فى تعمير المدن وإزالة المناطق المتخلفة ، ليست مشكلة مجردة (نظرية بحتة) .

وقد أوضح استعراض النظريات الاقتصادية فى النمو أن تلك التفسيرات يمكن أن تستعمل لأغراض مختلفة . وهى ليست تفسيرات حتمية تعفى الاقتصاديين والسياسيين من مسئولية اتخاذ القرارات . والأمر نفسه يصدق على تخطيط المدن والتخطيط الإقليمى ، وعلى القرارات المتعلقة بالكثافة ، وتقسيم المدن ، وتحديد مواقع المساكن والمرافق وغيرها . وقد أوضحت تفسيرات النمو وتفسيرات التحضر ، بجلاء ، أن الوظيفة الواحدة (الانتقال إلى مقر العمل مثلا) يمكن أن ينظر إليها من زوايا عدة . ولكل تفسيرات نتائج بعيدة ، والاختيار بين البدائل يجب أن يقوم على أساس هذه النتائج .

يقال عادة إن المدن والعناصر الأخرى من البيئة التى يخلقها الإنسان تخضع للتغير الاجتماعى فى سلبية ، وتعكسه بسرعة أو بعد مدة . وهذه نظرة من زاوية واحدة . فكثيراً ما تكون المدن والأبنية الإقليمية ، هى نفسها، عوامل إسراع أو حتى مثيرات للتغير : وهذا أمر أكدته نظريات « الاستقطاب » على سبيل المثال . وإسراع النمو الاقتصادى عن طريق إيجاد أقطاب نمو حضرى عن عمد ليس هو المثال الوحيد على استثارة التغير بالتخطيط الإقليمى . وقد بين ليوكلاسين فى دراسته الفذة على وضع المرافق فى تخطيط المدن أن كثرة المرافق وارتفاع مستواها فى مدينة ما (أو بعبارة أخرى وجود فائض نسبى فى المرافق) تجعل المنطقة أكثر جذبا للصناعات الجديدة، ومن ثم تزيد من إمكانيات النمو والرفاهية فى المنطقة . وعلى أية حالة فهل هذا هو العنصر الوحيد فى البناء الحضرى الذى يؤثر فى النمو بهذا الشكل ؟ لا ؛ بالتأكيد .

وربما كان من أهم نتائج نظريات التغير زيادة وضوح الحقيقة التى تقول بأن

عناصر المجتمع تتغير بمعدلات مختلفة . واختلاف معدلات النمو هو أحد المفاهيم الهامة بالنسبة لعلوم البيئة . وهو يمثل التعارض بين سكون الأبنية الفيزيقية ودينامية أساليب الحياة وتكنولوجيا الإنتاج والنقل . ويوما بعد يوم يتزايد إخفاق محاولات السلطات فى المناطق الحضرية للحاق بمعدلات تقدم التكنولوجيا . وقد تأكد أن جهود تكييف المدينة للسيارة هى إبطاء مما ينبغى . بل إننا لا نعلم ، بعد أن تكيفت المدن مع السيارة ، أتتغير هذه المدن بعد ظهور أنواع أخرى من وسائل النقل :

ويشير هذا المثال إلى ملمح آخر للتغير الاجتماعى يجعل مهمة المخطط أكثر تعقداً . فان العناصر المختلفة للأنساق الحضرية لاتتغير بمعدلات مختلفة فقط ، ولكن كثيراً ما يؤثر تغيرها على بناء المدينة بصور متعارضة ، وإن تزامن القوى الجاذبة والطاردة معروف إلى درجة أن الأمر لايتطلب تفصيلا أكثر . وهو مثال لوضع البيوت والأسر الحديثة التى تخضع للتأثير الجاذب للتلفزيون ووسائل الاتصال الأخرى ، وللأثر الطارد للسيارة ، فى وقت واحد .

فكيف يمكن أن نتصرف مع هذه الضغوط والتناقضات والتغيرات غير المتوقعة فى التكنولوجيا وأساليب الحياة ؟ انا أميل إلى الشك فى إمكان العثور على آلية فعالة تماما يمكن الاعتماد عليها ، وربما كان من الضرورى أن نقلع عن السعى وراءها بالحاح ، فانه من المحتمل أن استقرارا حتميا سيؤدى إلى مجتمع ساكن ، بما لذلك من نتائج اجتماعية وسياسية ونفسية . أما الممكن ، وما يلزم أيضا ، فهو نهج آخر للتخطيط يقوم على مختلف مناهج التخطيط للتغير والنمو ، حتى الجزئى منها . فلنلق نظرة على هذه المناهج :

لقد علمتنا دراسة تفسيرات النمو الاقتصادى أن حالة التوازن الدينامى تتمثل فى تتابع التجديدات على النسق الاقتصادى القائم . وفى الوقت نفسه ، نلاحظ أن المجتمع لايستطيع أن يستوعب غير عدد معين من التجديدات فقط ، وأنه يمكن أن يصل إلى حالة « تشبع بالتجديد » . والأمر نفسه ينطبق ، بدون شك ، على مدننا وبيئتنا ، فقد يثقلها التغير غير اللازم :

يلزمنا فى علوم البيئة ، إذن ، معرفة أفضل بقدرات المدن على استيعاب التغير . وقد يكون من أولى مراحل مثل هذا التحليل للدراسات المتعلقة بهرم المدن وعناصرها المختلفة وبالدراسات المتعلقة بهرم المواد . ومن الغريب أن نلاحظ ندرة الدراسات عن هرم المبانى ، والأبنية الحضرية الأساسية ، وغيرها[1] ، وبدون أن تصنف وتحلل عمليات هرم الحاجات لن نستطيع أن نقرر بدقة متى يكون التغير أو الإبدال اقتصاديا وملائما . ومن الغريب ، أيضا ، أنه فى عصر سريع التغير تعد سهولة إزالة المبانى إحدى محطات وظيفتها . وفى بعض نظم بناء المساكن تظل مسألة إزالة المسكن غير واضحة . وهنا يكمن أحد تناقضات عصرنا : فى عصر أصبح فيه التغير ، إلى حد ما ، تميمة : فان إزالة بعض المبانى وهدمها صار أكثر صعوبة مما كان حين كانت المواد والمبانى أكثر قابلية الازالة وكان معدل التغير أقل من مستواه الحالى .

فما هى المبادىء العامة والمناهج التى يمكن أن تقترح لتحقيق تكيف أفضل مع التغير ؟ أول ما يذكر هنا هو العمومية (عدم التخصص) . فقد دفعت التغيرات التكنولوجية المتلاحقة ، مع أسباب أخرى ، منذ سنوات عديدة ، المهندسين الصناعيين إلى التفكير فى القاعات الصناعية ذات الاستعمال العام . وفضل كثير منهم تخطيطا للمبانى على أساس عمومية الاستعمال أو الاستعمال نصف العام ، مع أقل عدد ممكن من النقط الثابتة المستقلة . وفى الحقيقة ظهرت نظم عديدة للبناء خصيصا لتحقيق مرونة أكثر فى استعمال المكانة ، ولايصدق مبدأ العمومية والمرونة على المبانى فقط ، فثمة اقتراحات بانشاء شبكات اتصالات عامة ، توفر فرص الاتصال السهل بين مختلف أجزاء المدينة باستيعاب التغيرات فى خطة السير بدرجة أفضل من الشبكة التى تقوم على عدة أهداف محددة فقط .

(١) من الدراسات القليلة على نمو العناصر الحضرية وهرمها دراسة Peter Cowan, «Studies in the Growth, Change and Ageing of Buildings», The Transactions of the Bartlett Society 1962-1963, Vol. 1, p. 55-84, London, 1964.

ودراسة الطريقة التى تخدم بها المبانى أغراضا مختلفة هى فى غاية الأهمية أيضا ارجع لعمليات تحويل أوبرا شيكاغو إلى جامعة ، وتحويل الكنائس إلى قاعات معارض ، والاديرة إلى صالات عرض الفنون ، وغيرها .

وتبعا لبعض الآراء فإن أكثر الطرق فاعلية للتكيف مع التغير هو إنتاج مواد ومبان لا تعيش طويلا (تهرم بسرعة بطبيعتها) . وهذا ممكن فى المجتمعات الفنية (ويبدو أن الثروة ترتبط بالتغير السريع ارتباطاً وثيقاً) . غير أن هذا الحل لتخطيط المدن وبنائها قد ينتهى إلى فخ : فكم من الأشياء المؤقتة لم يدم طويلا . إنه حتى أغنى المجتمعات تعجز غالبا عن إزالة ما قصد به أن يزال فى الوقت الذى حدد أصلا لذلك . ويبدو أن المدن التى تتكون من مثل هذه المبانى المؤقتة ستصبح شائعة . وكما يقول بأن سميجلسكى « إن المدن بدون مبان قديمة هى مثل إنسان بدون ذاكرة ». وعلاوة على ذلك فان خبراء مواد البناء غير مقتنعين بأن عصر المبانى المشيدة من مواد خفيفة وسريعة الهرم وسهلة الإزالة قد بدأ . وسيظل للصلب والخراسانة ومواد البناء الصلبة الأخرى دور حاسم لفترة من الزمن .

ويبدو أن « النقص المقصود » فى الأشياء أو العناصر الحضرية شىء يوحى بالأمل . وما أكثر الأدلة على الحكمة فى أن يترك استعمال الإمكانيات مفتوحا . وليس ثمة ما يدعو إلى عدم ترك هذا الانفتاح من عمد ، كما حدث فى مراكز بعض المدن البريطانية الحديثة . وثمة شاهد آخر فى المبانى التى ليست من « الكمال » بحيث تمنع بناء امتدادات أو ملاحق . ولكننا ، على أية حالة، نضيف أن هذا المبدأ مكلف جدا ، فليس من السهل أن تحفظ بأرض (غير مبنية) فى مراكز المدن الحديثة .

وتشير التجارب إلى أن المناطق الحضرية ذات الكثافة المنخفضة أقدر على التغير من المناطق ذات الكثافة العالية . ومن المحتمل ، أيضا ، أن المساكن الصغيرة أكثر قدرة على التكيف مع التغير . ومن ثم فان من الممكن أن نفترض، عن طريق التمثيل ، أن الأنساق الإقليمية التى تتميز بعدد كبير من المراكز الحضرية الصغيرة وبكثافة منخفضة أقدر على مواجهة التغير من المناطق المتروبولوتية ذات الكثافة العالية .

شغلنا حتى الآن بالتخطيط الذى من شأنه أن يقلل من مقاومة الأبنية الفيزيقية والمبانى للتغير الاجتماعى والنمو . ولكن المدن ليست مجرد وحدات فيزيقية، وإنما هى أنساق اجتماعية مكانية أيضا . ومن ثم فانه من الضرورى أن نذكر عوامل أخرى،

أكثر عمومية ، من شأنها أن تجعل الأنساق الحضرية البالغة التعقد الشائعة فى عصرنا أكثر قدرة على استيعاب التغير .

وتبعا لنظرية التغير الاجتماعى فإن الأنساق الاجتماعية الأكبر والأكثر تمايزاً (ومن الممكن أن نفترض أن أنساق العمران ذات النظم الاقتصادية المتمايزة (المتنوعة) والصناعة المتنوعة ربما كانت أقدر على استيعاب التغيرات السريعة). وفى الوقت نفسه ، فان مثل هذه الأنساق تؤدى إلى زيادة سرعة التغير أيضاً .

وتعلمنا نظريات التغير الاجتماعى شيئا آخر ، هو أن اطراد التمايز (التنوع) يجب أن يصاحبه التوصل إلى آليات تكامل جديدة . والتخطيط هو إحدى هذه الآليات . وليس من الممكن تحقيق التوازن الدينامى للمدينة بغير تحسن أساليب التخطيط الحالية وبغير نهج جديد للتخطيط . فالمنهج التقليدى الذى يقوم على تركيز المعماريين على الخصائص الصورية والجمالية للبيئة ، والذى يؤدى إلى عديد من الأنشطة التى تنتهى بصيغة مثالية للتوزيع المكانى وتخطيط المدن ، يجب أن نكمله بنهج أرحب يسميه فولى(١) « التوافقى » . والتخطيط تبعا لهذا النهج هو تكييف رشيد للبناء الفيزيقى والمكانى للمدينة مع الوظائف الاجتماعية ، وأنشطة السكان ، والتغير الاجتماعى ،والنمو ، ولايعنى هذا تفادى اتخاذ قرارات بشأن البناء المكانى أو تخطيط المدينة ، إنما يعنى أنه سيعطى أهمية أكبر لمرونة الخطة ولقدرتها على استيعاب التغير كأحد معايير الجودة فى تخطيط البيئة.

وينتهى بنا هذا إلى ملاحظات ختامية . إن التخطيط للتغير والنمو يعنى ، فيما يعنى ، التفكير العميق فى النتائج التى تترتب على القرارات والإجراءات التخطيطية والتغير نفسه . وقد أكدنا ، من قبل ، أنه من الضرورى أن نفكر فى اتجاه التغير الاجتماعى. ويلزم أن يتسع اهتمامنا ليشمل مشكلة سرعة التغير والتوازن بين التغير والاستمرار . إذا كان هذا التوازن مطلوبا تثور عدة أسئلة ، منها : ماذا نعنى بالتوازن ؟ وكيف نعرفه ؟ وما هى محطاته ؟ وهل يمكن أن نعرفه بجمع التغيرات التى يمكن أن يستوعبها

---

(١) Donald L. Foley, An Approach to Metropolitan Spatial Structure, 1964.

الإنسان؟ ولكن هل نحن نعرف قدرة الإنسان على استيعاب التغير ؟ وهل نقصد بالإنسان متوسطى العمر أو المسنين ؟ أم أننا سنقدم معايير جديدة لمعدل التغير تقوم على الجمع بين الأجيال كما أشارت مارجريت ميد فى محاولة بيان أن الآباء لم يعودوا قادرين على إعداد أبنائهم للحياة بدرجة كافية فى وقت أصبح فيه عالمهم وعالم أبنائهم متخولا فى عصر التغير الشامل ؟ إن الأسئلة التى تثور فى هذا الصدد أكثر مما يتوافر من إجابات .

وينبغى أن لا نغفل جانبا آخر : إن من الممكن أن ننظر إلى التغير الاجتماعى من زاوية الأنساق الاجتماعية والأنساق الاجتماعية الصغرى من جهة ، ومن زاوية رفاهية الناس من جهة أخرى . ومن الخطأ أن نفترض أن كل التغيرات التى تعد وظيفية بالنسبة للنسق الاجتماعى هى ، بصورة آلية ، ملائمة للأفراد . إن الخلاف بين أولئك الذين يأخذون بنظرية أن المدن الكبيرة هى مثيرات للتغير ووسط ملائم للتجديد فى العلم والصناعة ، وبين معارضيهم الذين يركزون على الثمن الذى يدفعه الإنسان نتيجة لسرعة التغير ، يؤكد ، بما لا يدع مجالا للشك، أن المشكلة ليست مجرد مشكلة أكاديمية . وفى هذه النقطة أيضا يلزم أن نسعى إلى تكامل على مستوى عال يمكن أن يلتقى مع اعتبارات النسق الاجتماعى والاعتبارات الإنسانية . ولا يمكن أن يتحقق هذا بغير مناقشة يشارك فيها كل أولئك الذين يعنيهم مستقبل الإنسان وبيئته التى من صنعه .

(ينظر الملحقات فى الصفحات التالية)

الملحق رقم (١)

الأنماط الارتقائية فى عملية التحديث

الخصائص السوسيولوجية	الأنماط الارتقائية		
	نسق التعبئة	نسق التوفيق	طليعة التحديث
طارز المشروعية	السلطة المتدرجة	السلطة الهرمية	السلطة المتدرجة
الولاء	الولاء التام	الولاءات المتعددة	الاقتصادية
الاستقلال فى اتخاذ القرارات	المرونة التكتيكية	ضرورة التوفيق	المرونة الاستراتيجية
توزيع السلطة	الواحدية	التعددية	الواحدية
التغير الأيديولوجى	التخصص الأيديولوجى	عدم التخصص الأيديولوجى	التقليدية الجديدة

Source David E. Apter, «System, Process and the Politics of Economic Development,» **Industrialization and Society,** op. cit., p. 135—55.

الملحق رقم (٢)

تفسير للتغيرات البنائية فى عمليتى التصنيع والتحديث [1]

الظروف الاجتماعية :

١ - تغير واسع فى القيم (العمالة القائمة على الكفاءة) تغيرات فى الاتجاهات نحو الادخار والاستهلاك (مثل الحد من الاستهلاك).

٢ - تغيرات فى النظم ، وبخاصة نظام الملكية (وجوب انتقال حق الملكية) .

٣ - نظام تبادل قائم على الربح .

٤ - الاستقرار السياسى .

٥ - التصنيع يسبقه استقرار فكرة الرشد .

٦ - حذق المستثمرين والمخططين وحيويتهم .

٧ - وجود جهاز إدارى متخصص متدرج ، وتنظيم مالى ملائم للدولة .

٨ - تغيرات فى الدافعية (ماكس فيبر) ، الإبداعية ، كشرط أولى (هاجن) ، فلسفة الإنجاز ، تغيرات فى النظرة لالتزام العمل فى نظام الجزاء .

النتائج الاجتماعية :

١ - اتجاه عام نحو التمايز البنائى فى الأنساق الاجتماعية الصغرى الأساسية ، أو بعبارة أخرى التحول من بناء متعدد الوظائف إلى عدة أبنية أكثر تخصصا ، وزيادة فى آليات التنسيق بين التمايز المتزايد ، كرد فعل لذلك (دوركايم) .

٢ - تغيرات فى النظام الاقتصادى ، إدماج نظام اقتصاد الكفاف فى نظام اقتصاد السوق ، خفض نسبة السكان المشتغلين بالزراعة مباشرة ، توسيع نطاق سوق السلع الاستهلاكية . وفى مراحل لاحقة : زيادة الاستهلاك من الخدمات (فوراستى)

---

(١) يقوم تفسير التغير الاجتماعى الذى نوجزه فى هذا الملحق على (الدراسات الآتية) :

Wilbert E. Moore, «Industrialization and Social Change», Industrialization and Society, op. cit. p. 353-424; Neil J. Smelser, The Sociology of Economic Life, op. cit., and his Social Change in the Industrial Revolution, Chicago, Ill., University of Chicago Press, 1959; Everett E. Hagen, On the Theory of Social Change, Homewood, Ill., Dorsey, 1962.

٣ – تغيرات فى تركيب القوى العاملة ، نقص فى العمالة الماهرة فى بدايات عملية التحديث . وفى مراحل لاحقة : تناقص نسبة العمال غير المهرة ونسبة المهرة ، وزيادة الطلب على المهنيين والإخصائيين.

٤ – التحول من نظام التدرج الاجتماعى القائم على الإرث إلى نظام يقوم على التحصيل (الكسب) (سملسر) ، وجود أنظمة متنافسة للتدرج الاجتماعى ،وظهور عدم الأنساق فى المركز .

٥ – زيادة حراك الأفراد والأسر والعمالة ، وتناقص الحراك الجمعى .

٦ – تغيرات ديموجرافية (أهمها انخفاض معدلات المواليد نتيجةلتحديد النسل، وانخفاض معدلات الوفيات) .

٧ – تغيرات فى نظام القرابة والأسرة (اتجاه نحو الأسرة الزواجية الصغيرة وضعف الروابط الوثيقة بين الأجيال) ، عدم استقرار الأسر .

٨ – ضعف الديانات التقليدية .

٩ – تزايد أثر وسائل الاتصال الجماهيرية واتجاه نحو ثقافة جماهيرية منمطة (كلوسكوفسكا) .

١٠ – ضعف الضوابط الاجتماعية غير الرسمية وإبدالها تدريجا بضوابط رسمية .

١١ – انتشار التعليم .

١٢ – الفصل الحاد نسبيا بين « العمل » و« وقت الفراغ »، باستثناء بعض المهن

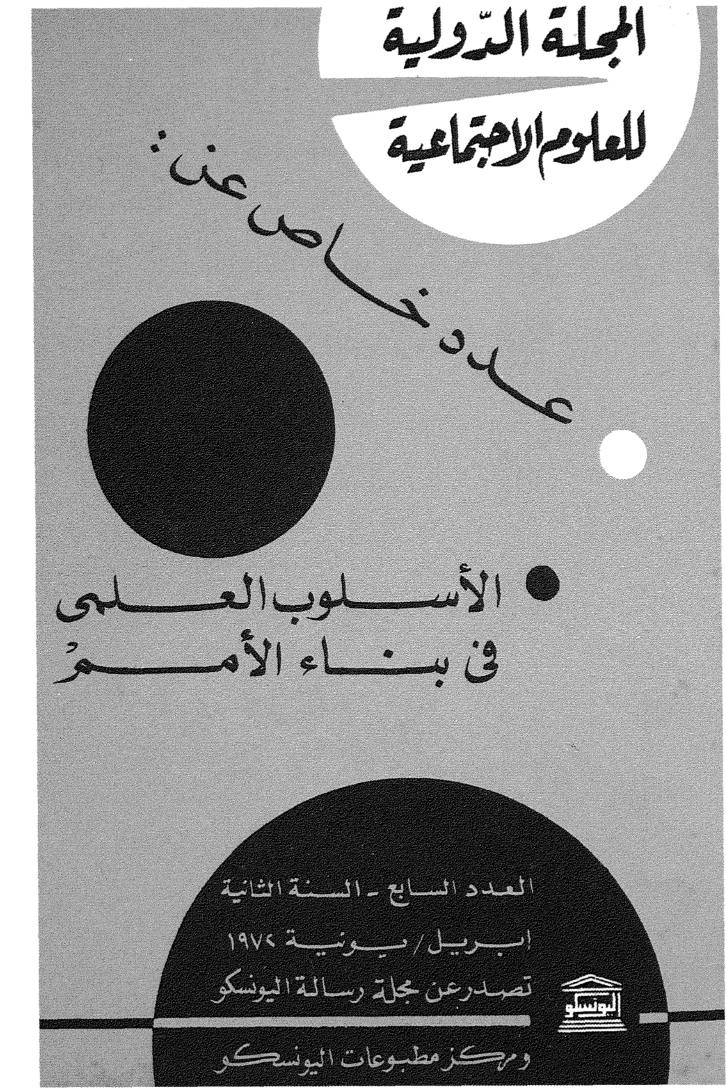
١٣ – تزايد عدد الجماعات والروابط ذات المصالح الخاصة .

١٤ – اتجاه نحو البيروقراطية الرشيدة .

ثبت

العدد وتاريخ	المقال واسم الكاتب باللغة الأجنبية	المقال واسم الكاتب
مجلد : ٢٢ العدد الرابع عام : ١٩٧٠	The impact of technology on culture and emerging new modes of behaviour By Talcott Parsons	* اثر التكنولوجيا فى الثقافة وانماط السلوك الجديدة الناشئة . بقلم : تالكوت بارسونز
مجلد : ٢٢ العدد الرابع عام : ١٩٧٠	Ecology & the escalation of human impact By Pierre Dansereau	* علم البيئة وتعاظم اثر الانسان على الارض . بقلم : بيير دانسيرو
مجلد : ٢٢ العدد الرابع عام : ١٩٧٠	The economics of pollution and the interdisciplinary approach to environmental plannin By Gerhard Kade	* اقتصاديات التلوث وتنظيم التخطيط البيئى . بقلم : جيرارد كيد
مجلد : ٢٢ العدد الرابع عام ١٩٧٠	Social change and enviranment By Jiri Musil	* التغيير الاجتماعى والبيئة . بقلم : جيرى موسيل

الشركة المصرية للطباعة والنشر


المجلة الدّولية
للعلوم الاجتماعية
عدد خاص عن:
● الأسلوب العلمى
فى بناء الأمم
العدد السابع - السنة الثانية
ابريل / يونية ١٩٧٢
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو



الطبعة العربية من مجلة

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL

العدد السابع .. السنة الثانية

٥ ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٢
٢١ صفر سنة ١٣٩٢

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو .
١ شارع طلعت حرب
تليفون : ٢٢٤٠٢
ميدان التحرير ـ القاهرة

محتويات هذا العدد



لم يعد بناء الأمم عملية عشوائية يمكن أن تتم بالصدفة ، أو تنمو بحكم الاستطراد • ولكنها صارت مسألة علمية فى المقام الأول •

وقد عنى بدراسات بناء الأمم مجموعة من علماء السياسة والاقتصاد والتنمية والعادات والتقاليد ، وأدوا بهذه خدمة جليلة لكل الذين يقفون أمام مفترق الطرق ، وتحيرهم ظواهر مقلقة من التناقضات التى تؤثر بلا شك على برامج التخطيط الطويل لبناء الأمم على أسس عصرية ، وتنميتها تنمية علمية سليمة ، لتواجه احتياجات العصر الذى نعيش فيه •

أن العالم ، وقد خطا خطوات حثيثة نحو التقدم ، لم يعد يسمح بقيام مجموعات متخلفة من البشر تعيش بأسلوب العشائر ، وتخضع فى أحكامها للعادات الموروثة والتقاليد الجامدة •

والذين يراجعون موقفهم من سير الأحداث اليوم لابد أن يدركوا أن التطور العلمى قد قضى على العزلة ، وفتح آفاقا واسعة لتبادل المعلومات ، ووضع الناس أمام حقائق التطور ، عن طريق وسائل المواصلات السريعة المتطورة ، حتى لم يعد من الممكن لقوة أن تعزل أمة من الأمم عما حققته الأمم الناهضة من التطور والتقدم والمشاركة الجادة فى انجازات العصر •

لهذا يصبح من حقائق العصر الذى نعيش فيه أننا نجد أمما تخطو بسرعة مذهلة نحو التقدم العلمى والاقتصادى ، وأن هذا التقدم معروف للأمم أيا كانت درجة تخلفها •

وعندما يشعر انسان ، فى مكان ما من هذا الكون ، بأنه عاجز عن ملاحقة انسان آخر فى مكان آخر فيه فانه سيشعر تلقائيا بأن البيئة التى

يحيا فيها لم تعد صالحة لنموه بمثل الصلاحية التي يتمتع بها زميله فى العالم الحديث ٠

عندئذ لن تجدى وسيلة من الوسائل لحمله على الاقتناع والرضى بالأمر الواقع ، لأنه سيجد نفسه في النهاية مطالبا بأن يقطع الطريق الذى قطعه سواه ، ليصل الى ما حققه من تقدم ٠

ويثور التناقض بين الواقع والأمل ، وتشعر الأمم المتخلفة بالاختناق فى البيئة التى تحيط بها ، ويترتب على هذا نتائج ، أقلها عدم الرضى بالأمر الواقع ، ومحاولة تغييره الى ما هو أحسن ٠

وتلك ظاهرة تتسم بالطموح والطيبة ، لكن الوصول الى ماهو أحسن لا يتحقق بالأحلام ، ولا يتم بالمنى ، ولكنه يحتاج أول ما يحتاج الى نظرة موضوعية وعلمية لطبائع الأشياء ، لتتم الفائدة على أساس من الدراسة والموضوعية ، وأخذ تجارب الآخرين مأخذا جادا مستنيرا ، ليمكن اللحاق بركب العالم وهو يسير نحو غاياته فى تحقيق التقدم ٠

ومجموعة الدراسات التى يقدمها هذا العدد الخاص من « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » تعتبر بلا شك مرجعا ميدئيا ، يفتح الباب أمام مجموعة من التساؤلات فى تكوين الأمم ٠

ولقد حرص مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة على أن يقدم هذا العدد كاملا ، بكل ما يحويه من دراسات مجموعة من أساتذة العلماء المتخصصين فى الموضوع ، كما حرص فى الوقت نفسه على أن تنتقل أفكار

هذه المجموعة من العلماء ، عن طريق عدد من الأساتذة العرب ، لهم مثل تخصص الكتاب •

وعن طريق الفكر الواعى ، والنقل العميق ، يمكن أن نعتبر هـذا العدد من « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » بداية تفتح شهية المشتغلين بتكوين الأمم ، وتنميتها ، وتحديثها ، والسير بها فى طريق التقدم ، الى مزيد من القراءة فى الموضوع ، وتعمق الآراء فيه ، ومتابعة التجارب التى تحققت فى أنحاء هذه الدنيا العريضة •

ولهـذا دفعنـا الحرص على توفير المـادة العلمية اللازمة لمثل هـذه الدراسات ، الى أن نثبت من المراجع ما أشار اليه الكتاب ، وما حرصوا على أن يذيلوا به مقالاتهم ، ليكون فى اثبات المراجع والأصول تيسير لمن يهمهم الأمر ، ليقفوا على مزيد فى دراسة الموضوع ، والرد على تساؤلات كثـيرة مطروحة عن تكوين الأمم ، والأسـلوب العلمى فى استقرارها ، والطريق الطبيعى الذى يسـلكه القادة لارساء قواعد البنـاء على أساس سـليم •

ما مقومات الأمة ؟ وكيف تقوم ؟ هل تكفى وحدة المكان لاقامة الأمة ؟ هل تكفى اللغة الواحدة ؟ هل تكفى العقيدة ؟

أم أن هناك أنواعا من الصراع لابد للذين يعملون فى هذا المجال من الاعتراف بها ، والاهتمام بدقائقها ، اذا كانوا حقيقة يستهدفون التقدم ، ونقل أممهم من مرحلة يرونها متخلفة الى مرحلة تحقيق أحلام التطور ؟

هل الصراع الطبقى يعتبر عاملا من العوامل الحاسمة فى الموضوع ؟ وما مكان العوامل الاقتصادية فى هذا الصراع ؟

ما دور المجتمع الزراعى وتطوير الزراعة فى تطوير المجتمعات ؟

وهل الاستمرار على أسلوب معين فى الانتاج الزراعى يعتبر عقبة تحول بين الأمم وتطورها ؟

وما دور الصناعة ونشر برامج التصنيع ؟

وتلك الأمم ذات المراكز السياسية المؤثرة عليها من خارجها ، ماذا يكون موقفها ، وهى تواجه اليوم عصرا نمت فيه أحلام الشعوب الى حـد ترفض فيه أن تدار شئونها من خارج ديارها ؟

لقد مر العالم بفترات استعمار طويلة ومرهقة ، ولكن المستعمرين قد كانوا من الذكاء بحيث تركوا فى الدول التى كانوا يستعمرونها جذورا اقتصادية وسياسية ، تربط الآمم الحديثة الاستقلال بهذه المراكز الخارجية، حتى لنجـد أن سلطان الدولة يضعف أو يقوى تبعا لما لهذه المراكز من تأثير •

وعندما يرتبط الاقتصاد القومى بمراكز ثقل سياسية خارجية فان الاستقلال السياسى يصبح حبرا على ورق ، وتصبح أجهزة الحكم ، مهما ادعت من وطنية ، خاضعة فى تصرفاتها للمراكز الخارجية ، التى تعمد تحقيقا لمصالحها ، الى أن يستمر الاعتماد عليها قويا ومؤثرا ، لتمضى فى تحقيق ما تستهدفه من المصالح •

والنتيجة الحتمية لمثل هـذه المواقف أن يفرض على مجتمعات كثيرة درجة من التخلف والحاجة ، تقررها هذه المراكز الخارجية ، وهى بطبيعة الحال تهتم فى المقام الأول بتنمية شئونها على حساب سواها من المحيط الذى يدور فى فلكها ، ويخضع فى أغلب شئونه لارادتها •

وهذه الحالة من الضغط تعتبر عاملا من عوامل استمرار أمم كثيرة على حالها من التخلف ، تتقدم بمعيار ، ولا تكاد تستطيع أن تسير أمورها وفقا لمصالحها الخاصـة ، واستهدافا لدرجة من النمو تمكنها من التطور وملاحقة الآخرين •

ويلجأ الاستعمار القديم فى هذا الى أكثر من وسيلة ، أبرزها أنه يترك الأمم الحديثة الاستقلال بلا فنيين ، ولا معلمين ، ولا علماء ، ولا معامل

بحوث ، ولا جامعات تكفى لاستيعاب آماله · وهنا يصبح على هذه الامم أن تستمر فى اعتمادها على المستعمر القديم لتطور نفسها ،أو فى القليل لتتغلب على هـذا التخلف المضنى ، ولتوفق بين عصر الاستقلال وآمال الشعوب ·

وتصبح الطامة وبيلة عندما تعمد دولة الاستعمار فى هذه الأمم الى أن تقصر وسائل التطور على نفسها ، اللغة مثلا ، التى تشعر هذه الأمم بضرورة استعمالها ، هى لغة المستعمر ، خاصة لغة العلم ، والتعليم فى المدارس والجامعات · والمعلمون كذلك يظلون هم أنفسهم الذين كانوا يعملون فى عهد الاستعمار ، الصناعة البدائية التى تكون قد قامت ، تظل خاضعة لنفوذ المستعمرين فى اقامة المصانع وتوفير قطع الغيار ·

كل هذه الوسائل ، حتى الرعاية الانسانية فى الطب والعلاج ، تظل خاضعة لنفوذ المستعمرين ·

فى الوقت نفسه تحاول هذه الدول المستعمرة أن تسيطر على الأمم الحديثة الاستقلال ، بصفوة مختارة من رجال الأعمال والصناعة والزراعة وبعض المثقفين ، وهؤلاء يتولون الأمر وفى ذهنهم مثل واحد يحتذونه ، هو صيغة الحياة فى دولة الاستعمار القديم ·

وهكذا يقوم التحدى أمام الأمم ، وهى تلم شعثها ، وتكون وحدتها ، وتقيم استقلالها ، على أساس من الحرية والعدل والكرامة ·

وهكذا تواجه هذه الأمم صعوبات تجعل عديدا من مواطنيها يترحمون على أيام الاستعمار القديم ، فيفقدون بذلك الثقة فى أنفسهم ، وفى الأجهزة الوطنية التى تتولى قيادتهم ، ويتحقق بذلك استمرار مراكز النفوذ السياسية على قوتها ، وقدرتها على التأثير فى التشكيل السياسى والاقتصادى لهذه الأمم المتخلفة ·

وكثير من المشكلات تثار فى هذه المقالات ، وكثير من التجارب يطرح، فى الهند ، أو فى الصين ، أو فى دول أمريكا اللاتينية ، أو فى دول الاتحاد السوفييتى ٠

وأهم من هذا كله تناول صيغ الحل بأسلوب علمى واضح ، ليبين للقراء أن أية صيغة من صيغ الحكم قد تنجح فى مكان ، لكن نقلها ، لمجرد نجاحها هنا أو هناك ، يصبح خطرا يهدد بفشلها ، اذا لم تنقل بذكاء ، وتؤخذ بعمق ، وتطبق بعد مراعاة الظروف المحلية التى تؤثر فى الناس ٠

وفى اختصار ، فان هذا العدد من «المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية» يقدم هذه الدراسات كاملة ، على ما فى هذا من تضحية ، لكن التضحية يهون أمام ما نستهدفه من ورائه من فائدة ٠

والله يوفق المسئولين الى تنفيذ برامج للتنمية ، تزيل عن وجه المجتمع العربى أى أثر للتخلف ، فرضته عليه عوامل دخيلة ، فى زمن ولى ولن يعود ٠

عبد المنعم الصاوى



التباين والتشابه في عملية بناء الأمة

لقد أثار تزايد الاهتمام العلمي الحديث بمسألة نمو الدول والامم الجديدة اهتماما مجددا بدراسة الظواهر المشابهة في الدول القديمة دراسة تاريخية . ومن جهة أخرى دفع هذا الاهتمام كثيرا من الجهود الى صياغة نظريات عامة ونماذج يمكن أن ترشدنا في فهم هذه الظواهر .

وقد أتت معظم هذه المبادرات العلمية من جانب باحثي أمريكا الشمالية وأوربا . وفي الآونه الأخيرة شارك في هذا العمل دارسون من البلاد النامية .

وأدى التعاون الناتج بين باحثي الفريقين من ذوي الخلفيات التاريخية والاتجاهات الثقافية والاجتماعية المختلفة الى سلسلة من التساؤلات حول :

(أ) صلاحية الاطارات الفكرية السائدة لتفسير الاختلافات القائمة في سير الظواهر السياسية والاجتماعية .

تأليف : راجنى كوثارى

فيمـا بين عـام ١٩٥٨ وعـام ١٩٦٢ قـام راجنى كوثارى بالتدريس فى جامعة مهـاراجا سـاياجيراو بمدينـة بارودا ، ثم عمل مديرا لمركز دراسات المجتمعات الناميـة فى دلهى منـذ ١٩٦٣ . وهو عضـو المجلس الدولى للعلوم الاجتماعية ، وعضو فى المجلس الهنـدى لأبحـاث العلوم الاجتماعية ، ورئيس مجمـوعة رجال العلوم الاجتماعيـة التـابعة للهيئـة الزراعيـة الهندية . وهو مؤلف كتـاب « السياسة فى الهند » (١٩٧٠) ، وهو المشرف على مؤلف « الطبقات فى السياسة الهندية » (١٩٧٠) . وقد شـارك مع آخرين فى وضع مؤلف « مضـمون التغير الانتخـابى فى الهند واتجاهات التصـويت » ، وذلك ضـمن سـلسلة « دراسات فى النظام الحزبى والانتخابات » . وقد كتب الدكتور كوثارى بصفة عامة كثيرا من المقـالات فى الجرائد الهندية وغير الهندية حول : التحديث السياسى ، والنظام الحزبى ، والبنيان النظامى (أو المؤسـسى) للديمقراطية .

ترجمة : د. محمود إسماعيل

مـدرس علوم سياسـية بكليـة الاقتصـاد والعـلوم السياسية بجامعة القاهرة . تشمل مؤلفاته كتاب «دراسات فى العلوم السـاسية » (١٩٧٢) ، وبحثا عن « استخدام القوة المسلحة فى العصر النووى » بمجلة السياسة الدولية (عدد أبريل ١٩٧٢) .

(ب) صحة هذه الاطارات ونفاذها تجريبيا لدى الجماعات التاريخية المختلفة .

(ج) الافتراضات المنهاجية التى توجه كل الجهد نحو نظرية عامة .

(د) المسائل الاساسية الخـاصة بالفلسفة الغـائية والتوجيهية ، ومسألة « الجبرية والاختيار » . كل ذلك فى آطار نظرية مقارنة .

ولقد كان البدء فى بحث هذه المسائل هو الفكرة من اجتماع خبراء مشاكل تكوين الدول ونشوء الامم الذى نظمته اليونسكو فى سيرزى لاسال بفرنسا فى المدة من ٧ الى ١٤ أغسطس ١٩٧٠ . وقد كان الهـدف منـه عرض النظريات القائمة ونماذج عمليات قيام الدول والامم على عدة تجارب ملموسة فى مجموعة مختلفة من الدول والأقاليم ، وذلك لاختبار صحة هذه النظريات والنماذج تجريبيا ، ولاقتراح طرق جديدة ـ ان أمكن ـ تؤدى الى اكتشاف نموذج أكثر قبولا .

ومن خلال الابحاث التي قدمت في ألاجتماع والمناقشات التي دارت يمكن الحكم بأن هناك قدراً كبيرا من عدم الرضا بالاشكال النظرية القائمة ، بالرغم من أنه يمكن القول بأنه لم يظهر هناك في الاجتماع أي اقتراحات بديلة واضحة .

والذى أنا بصدده الآن هو اثارة بعض المسائل التى لم تحسم بعد في مفهومنا لقيـــام الدول والأمم ، وهي التى أثيرت الى حد ما في الاجتماع والتى تعكس جدلا متزايدا فى الفقة . ولست أريد هنا أن أقدم بحثا بالطريقة المعتادة ، وانما أريد أن أستخرج بعض المعاني من الأبحـــاث والمناقشات العديدة التى جرت مع الاهتمام باثارة فكر أكبر حول المشاكل والقضايا التى أثيرت فى اجتماع سيرزى لاسال .

النماذج النظرية البديلة

بالرغم من أنه لم تكن هناك مواجهة واضــحة أو منتظمة بين وجهات النـظر المتعارضة الا أنه قد ظهرت مجموعة متنوعة من الانتقادات والنماذج البديلة . فقد توسع منهاج نظرية النسق أو النظام ، عن دعاواه الهيكلية والوظيفية الأصلية ، فى الوقت الذى استمر فيه فى تقديم تبرير منطقى أوسع للاخير .

لكن كلا من هذه النظريةوالنقد المنهاجي والتجريبى المنظم بشأنها ، بالاضافة الى أنه لم يكن يبدو أن هناك رفضا لهذا النقد فى الطريق الينا ، أدى الى أن تطرح نظرية « الوظيفية الهيكلية » جانبا .

التعبئة الاجتماعية

ولقد نالت نظرية « التعبئة الاجتماعية » أهتماما عاطفيا أكثر قليلا من غيرها. تلك النظرية التي قال بها كارل دويتش والتى نمــاها عدد من المؤلفين الآخرين . وقد اعتمدها «ستاين روكان» في احدى مقالاته (التى استخدمت في الاجتماع كبحث جانبى ، أو مرجعي) (١) وفى مؤلفه «المواطنون ، والانتخابات ، والأحزاب» (٢) الذى يقدم فيه فكرته الدقيقة عن علاقات المركز بالمحيط وتصــوره لتجربة بقــاء الأمة فى أوربا .

ولقد حاول المشتركون الآخرون أن يكيفوا هذه النظرة ويعتمدوها فيمحاولتهم الوصول الى تركيبة (توليفة) نموذجية فى مختلف نظريات «التنمية السياسية» ، أو كجزء من محاولة خلق أبعاد لعملية بنــاء الامة فى أوربا . بحيث يمكن تمييز بعدين رئيسـيين (ومستقلين نسبيا) ، وهما تحقيق كيان الدولة من ناحية ، ونمط التعبئة فى هذه الدولة من ناحية أخرى(٣) .

---

(١) Stein Rokkan, Modes and Methods in the Comparative study of Nation-Building, Acta Sociologica, Vol. XII, No. 2, 1969.

(٢) Stein Rokkan, Citizens, Elections, Parties, N.Y.D. Mckay, 1970.

(٣) وقد ذكر بعد ثالث ذكرا عابرا وهو الحصول على الحقوق السياسية كدعاوى تطالب بها الدولة وتنتج من تفاعل يحدث بين درجة اكتمال صفات الدولة degree of Stateness «ونمط التعبئة . «Pattern of mobilization

ولقد اتضح من المناقشات أن نظرية التعبئة الاجتماعية كان لها من النفوذ والتأثير القدر الكبير ، وفى الوقت نفسه أثيرت شكوك خطيرة حول صلاحية هذه النظرية كنموذج للشرح والايضاح .

ولقد أوضح ج٠أ٠ سيلفا مايكاملينا فى بحثه (١) أثناء المناقشة كيف أن عمليات التعبئة الاجتماعية (كالتمدين ، والتعليم ، والتصنيع ، والاتصال بوسائل الأعلام) ، بالاضافة الى المشاركة ونمو الحقوق والمطالب الديمقراطية ، وشرعية النظام السياسى ، اخفقت كلها فى حالة أمريكا اللاتينية ، لأنها من ناحية تجاهلت العلاقات العملية بين التنمية الزراعية واصلاح الأراضى من جهة وعقدة المتمدين والتصنيع من جهة أخرى . ومن ناحية أخرى بسبب أنها تجاهلت المحتوى الدولى الخاص بالسيطرة الاقتصادية وارتباط الأنظمة السياسية النامية بذلك النمط من الاعتمادية والسيطرة .

وهكذا تزايدت فرص المشاركة فى أمريكا اللاتينية بالرغم من النظام السياسى السائد هناك، ونتيجة لهذا ظهرت ولاءات جديدة لا للنظام وانما للأحزاب السياسية وللقيادات بصفة قاطعة ، وقد خلقت هذه الولاءات ظروفا لمشاركة جماهير المدن مشاركة غير مألوفة ، كذلك خلقت المظاهرات وأعمال الشغب غير الموجهة الأهداف (٢) سياسيا .

ويرى أحد المؤلفات الحديثة التى تدور حول علاقة التعبئة الاجتماعية بعملية التطبيع السياسى فى التجربة الهندية(٣) أن منهج ليبرنل دويتش فى التحديث والتعبئة الاجتماعية لا يصمد أمام الفحص الدقيق لا كمجموعة مؤشرات متجانسة ومتداخلة ولا كسلسلة من التطورات ، كما يرى المؤلف كذلك أن الافتراض القائم لدى كثير من النظريات الغربية والذى تأتى المدخلات فيه من المجتمع وتستجيب له الدولة فى شكل مخرجات لم يؤيد بالدليل لدى الأمم الجديدة حيث تظهر الحاجة الرئيسية للتنمية عندما يتغلغل واحد أو أكثر من المراكز السياسية فى الهيكل الاجتماعى .

ويظهر هذا المؤلف أن الاختلافات الرئيسية فى عملية التنمية لا تتعلق فقط بدرجات التحضير أو التصنيع أو ٠٠٠الخ٠ التى تقود البلاد من « التقليدية » الى « العصرية » ، وانما تتصل بالعلاقة بين تحديث السلوك الطبيعى فى المجتمع الزراعى فى الريف وتنظيم الجماعات ، والتوزيع الاقليمى للسكان المتزايدين من جهة وبين نمو طبقة متوسطة متعلمة ومعبأة من جهة أخرى .

---

(١) J.A. Silva Michelena, State Formation and Nation-Building in Latin America.

انظر ترجمة هذا البحث مختصرة — فيما بعد .

(٢) Silva Michelena, op. cit.

(٣) Rajni Kothari and Bashicudding Ahmed, Social Mobilization and Politization; India's pattern of Interactions, Centre for the Study of Developing Societies; June 1969 (mimeo).

هذا البحث مبنى على تحقيق مفصل عن قطاع مستعرض من الشعب الهندى .

ويتوقف مدى استجابة أى نظام سياسى لاحتياجات ومطـــالب الجماهير على التناسب بين حجم الطبقة المتوســـطة المدنية فيه وبين الفرص التى يوفرها النمو الاقتصـــادى ، وهذه تتوقف على نسبة ونوعية التطور الزراعى ، فالتنمية الزراعية واصلاح الاراضى يستطيعان أن يسهما أيضا فى نظرية التحديث ، ولكن اذا ماتحقق ذلك فان كلا من التركيز على التسلسل الضرورى وعلى مستلزمات التحديث بالاضافة الى التشعب القوى المتغلغل الذى تنطوى عليه نظرية التحديث سوف ينهار •

وقد تكون دراسة بارنجتون مور(١) أكثر افادة من الدعاوى التى توجد فى بحث « روكان » عن علاقة الأرض بالمـــدن ، وكذلك دراسات بعض السفسطائيين المختلفين داخل النظرية الماركسية •

ولكن هذه تعانى بدورها من افتراض وجـود حتمية اقتصـــادية واجتماعية للعملية السياسية ، وتهمل الدور الدينـــاميكى الذى تلعبه الصـــفوة من المثقفين والسياسيين فى عملية التحول الاجتماعى •

المركز والمحيط

يعتبر نموذج « المركز والمحيط » فى التنمية الســـياسية أقرب الى الدراسة المقارنة لعملية بناء الامة وتكوين الدولة ، بالرغم من أنه قد لقى ــ بصـــفة عامة ــ اهتماما أقل من منظرى التنمية السياسية • ومن بين أســـباب ذلك : تركيزه على أولوية النظام السياسى دون فكرة الحتم الاقتصادى أو الاجتماعى أو فكرة « تجميع المصالح » •

وتوجد أكثر شروح هذه الفكرة وضـــوحا فى كتـــابات ادوارد شيلز(٢) ، غير أن أحدث أعمال روكان الذى تبنى بطريقة واعية نمـــوذج المركز والمحيط فى تحليله للتطور الاوربى ، بالاضافة الى التكوينات العامة التى جاء بها س•ن ايزنستاء الذى يبدو كأنه يكمل الاصول الاولى التى وضعها شيللز (٣) ، ثم الدراسة النظرية المقارنة التى قدمها بندكس حـــول بنـــاء الأمة ، وتحليل الطبقات الاجتماعية الذى قدمه بارنجتون مور ، كل هذه الدراسات يمكن تفسيرها بوضوح من خـــلال اطار فكرى عام يدخل فيه :

(أ) كيان مركزى (اما عن طريق اقليم قيـــادى أو أسرة قائدة ، أو طبقة اجتماعية مسيطرة) •

(ب) عملية تعدى المركز على المحيط (من خلال استخدام أسلوب السلطة أو عملية صنع السياسة) •

---

(١) Barrington Moore Jr., Social Origins of Dictatorship and Democracy. Lord and Peasant in the Modern World, Boston, Mass, Beacon Press, 1966.

(٢) Edward Shils, «Centre and Periphery, the Logic of Personal Knowledge», essays presented to Michael Polonyi on his Seventieth Birthday, London, 1961.

(٣) S.N. Eisenstadth, Modernization : Portest and Change, Englewood Cliffs. N.J. Prentic-Hall, 1966.

(جـ) تعدى المحيط على حدود المركز وذلك يكون من خلال مطالب موجهة الى جهاز الدولة .

وبحثى الخاص بالهند يحاول أن ينظر الى التنمية السياسية كعملية تفاعل بين تغلغل المركز واستجابة المحيط لهذا التغلغل بواسطة الابنية الوسيطة والتقاليد(١)

ولقد سيطر نموذج « المركز والمحيط » على مناقشات اللقاء . ولكن بالرغم من أنه كان هناك قبول لهذا النموذج أوسع من غيره لم تكن هناك اتفاقات واضحة حول الفائدة التى يمكن أن يسديها كنظرية موضحة . وفى أحسن التقديرات كان ينظر اليه على أنه أداة وصفية هامة وبطولية .

وقد أثيرت عدة تساؤلات محددة عن المضامين الاقليمية لهذا النموذج ، «وهل المركز» مفهوم اقليمى (يتعلق بالارض) ، وهل هناك مركز واحد ، أم يمكن أن تكون هناك مراكز متعددة ، واذا ما كان هناك أكثر من مركز فكيف تكون العلاقات بينها؟ وكيف يؤثر حجم الدولة على هـذه الحقـائق ؟ وما هى درجة التجانس الاجتماعى والثقافى المطلوبة لكى يتم قبول « المركز » كموضع شرعى للسلطة والولاء ؟ وهل يظل « المركز » حافظا وضعه اذا ما انعـدم التجانس أو اذا ما لقى المركز المسيطر مقاومة من المراكز الاقليمية التى قد تعتبر نفسها مراكز منافسة أو مراكز مقابلة؟

والأمثلة التى قدمت شملت كندا (الانجليزية ضد الفرنسـية) ، وبلجيكا (الفالون ضد الفلمنج) ، وأسبانيا (أفراد الكاستيليان ضد الآخرين) ، بالاضافة الى بعض دول أمريكا اللاتينية حيث كان هناك موقف ثنـائى أو مستقطب فيما يتعلق بمراكز القوة والسلطة أو الشرعية ، وكمحاولة للمقاومة المحدودة كان هناك سؤال عن نوع خاص من التفرقة بين «المركز السياسى» و «المركز الاقتصادى» وماذا يحدث لو لم يكن هذان المركزان فى المكان نفسه (٢) ؟

وتصبح المسألة خطيرة عندما يقع أحد هذه المراكز ـ وليكن المركز الاقتصادى ـ خارج اقليم الدولة ، وعندما تصل سيطرته على الموارد وعلى شبكة القـوة والنفوذ الى حد يصبح فيه المركز الاقتصادى أكثر امكانية وقوة من المركز السياسى المستقل رسميا (ومثل هذه الحالات توجد غالبا فى الأمم الجديدة بأمريكا اللاتينية وفى بعض أجزاء من آسيا) لا يعرف « المركز » أين يقع .

وقد أثيرت فى الاجتماعات مجمـوعة أخرى من التسـاؤلات التى حذرت من الافتراض الذى يميل اليه أصحاب نظرية المركز والمحيط الأوربيين . وهو افتراض الاستقرار والاستمرار فى هذا النوع من التحاليل (وقد حدث هذا منهم تقريبا مع كل اطار فكرى ، حتى ولو لم يكن له محل) .

فقد أشار ج. سيلفا مايكلينا (٣) باسهاب فى بحثه الى الحاجة للاخـذ بعين الاعتبار الخصائص الطبقية المتغيرة للصفوة الحاكمة . وذلك فى أية دراسة مقارنة

(١) Reinhard Bendix, Nations-Building and Citizenship: Studies of our Changing Social Order, New York, Wiley, 1964.

(٢) Robert E. Ward, (ed.) Political Development in Modern Japan, Princeton, N.J.,

(٣) ستأتى مقالته فيما بعد .

لبناء الامة . وقد فصل « ت . باسيك » مثل هذا في مناقشته لحالة البلقان(٣) حيث رأى من المنافشة أنه من الضرورى تحديد من هم الذين بيدهم الأمر ، وما تكوينهم الاجتماعى ، وما هى دوافعهم ، ومن منهم يتحالف مع غيره ، ولأى سبب ؟

ان هناك حاجة الى تمييز موقع الصفوة والطبقات ، وتمييز سماتهم الخاصة من اقليم الى اقليم وفي مختلف الفترات التاريخية . ومن ناحية أخرى احتوت تعليقات « باسيك » ضمنيا رفض أى تقرير للمواقع السياسية بناء على التركيب الطبقى ، وذلك أن الطبقة الاجتماعية الواحدة يمكن أن تؤدى وظائف مختلفة كلية.

وهكذا عندما كانت الطبقة البرجوازية تقوم بدور توحيد وادماج الأمة فى فرنسا والمانيا كانت تعمل ضد توحيد النمسا والمجر ، وكذلك في يوغوسلافيا ، وذلك عندما نزلت هذه الطبقة مع الحزب الشيوعي تقود الحركة نحو التحرر الوطنى .

وفي هذه الايام توجد عدة مصادر مختلفة لبناء الامم مثل «الصفوة المثقفة» ، الجماهير المستغلة التى ليس لها طابع طبقى محدد ، وهكذا . ففى بعض الامم الجديدة لعبت الصفوة المثقفة الموجودة فى « المراكز » دورا مستقلا الى حد كبير . ومع ذلك ففى بلاد أخرى كانت الصفوة المحلية مقيدة بعلاقات اقتصادية وسياسية مع مركز واقع خارج الاقليم . وهكذا فانه من الضرورى فهم وتفسير مشكلة العلاقة بين « المركز » و « المحيط » بطريقة ديناميكية ، مع عناية خاصة بالشخصية المتغيرة لكل من « المركز » و « المحيط » .

وقد أثارت معظم هذه التساؤلات مسائل تعريفية ـ والى حد ما ـ تحليلية وتفسيرية ، ولكنها أيضا قدمت افتراضات خصبة تحتاج الى الاختبار تحت مختلف ظروف ومداخل تحقيق كيان الدولة وكيان الأمة ، والاستقلال الاقتصادى ، وحجم الاقليم ، وطبيعة النظام السياسى ، وكلها مسائل لم تدخل فى حيز البحث المنظم عند نموذج « المركز والمحيط » فى بناء الأمة .

وتتضمن محاولتى لتطبيق الاطار الفكرى « المركز والمحيط » على التنمية السياسية في الهند الاقتراحات التالية :

(أ) ان الحجم الكبير ، والاختلافات الحضارية ، انما تتطلب نموا فى المركز ـ وهو ليس اقليميا فحسب ـ وتتطلب كذلك وضعا سياسيا وتنظيميا (من خلال حزب مسيطر مثلا) ، كما تتطلب أن يدخل مثل هذا المركز فى علاقات مساومة ومهادنة وتهدئة مع عدد كبير من المراكز المتوسطة التى تصبح محلا للتجمع التنظيمى والمصلحى .

(ب) أن مثل هذه الشبكة من المراكز تجعل من المحتم أن تتحقق عملية «الاندماج القومي» لا بطريقة منتظمة خطيا أو مركزيا ، وانما من خلال تفاعل معقد بين الاستقلال الدائم للمراكز الحضارية من ناحية وأولوية المركز السياسى فى المشروعات الجديدة من ناحية أخرى .

(جـ) ان اطارا للاندماج مثل هذا يتطلب اجراء عمل ديمقراطى ، لا كمجرد اختيار أيديولوجى وانما كضرورة عملية ٠

(د) أنه مع تقدم عملية الاندماج هـذه تظهر قواعد فكرية جديدة ، ففكرة «المركز» تنتقل من مجرد فكرة اقليمية لتكون فكرة سياسية تماما تتمثل فى «حزب مسيطر» أو «تحالف» أو «قيادة» ٠ كذلك يتغير مفهـوم «المحيط» من مجرد كونه اقليما ماديا ليصبح مفهوما اجتماعيا تعبر عنه الطبقـات المقهورة « والمنبوذون » والفبلبون ٠٠٠ وهكذا ٠

ومفهوم الأمة نفسه يميل الى أن يأخذ هويته من الفـكرة السامية الخاصة بطبيعة الدولة التى تتفـق مع فكرة «القومية» بأكثر مما يأخذ هويته من الافكار الحضارية واللغوية التى كانت الاصل فى ظهور الوعى القـومى فى أجزاء كثيرة من أوربا ٠

وهذا كله وراءه افتراض أن المرء انمـا يتحدث عن مركز مستقل استقلالا أصيلا ، سياسيا واقتصاديا وثقافيا ٠

وقد يقع هذا المركز السـامى خارج الاقليم الوطنى الى حد أن منـل هذا الاسـتقلال يمكن أن يختفى ٠ ويترتب على ذلك نظريا وجـود هيكل حقيقى أكثر تعقدا ، فيه يتميز المركز الاقليمى الوطنى عن المركز السياسى (وقد يكون هذا المركز السياسى حزبا مسيطرا أو زعيما منفردا من داخل الأمة ، كما يمكن أن يكون عاصمة الدولة صاحبة الاحتلال ، أو مركزا قاريا خارج الوطن) ٠ ذلك فى حين يلحق بالمفهوم الاقليمى للمحيط مفهوم مجتمعى أو اجتماعى ، وعندئذ ينظر اليها نظرة ديناميكية٠

أكثر من هذا هناك فى جميع الدول والأمم (فيما عدا البدائية جدا) اتجاه الى أن نكون سلسلة كاملة من المراكز والمحيطات مع هيكل رأسى لكل من « المركزية » و «المحيطية» ٠ ولكى يكون لمفهوم المركز معنى ينبغى على المرء أن يتصور شيئا «كمركز المراكز » ٠ ومفهـومه عملا يعنى المركز الاسـمى الذى تتقرر مركزيته بقبـول سلطته(١) ٠

وبعد أن قيل كل هذا ، وبسبب المناقشة والحوار الذى أثاره اطار « المركز والمحيط » كنظرية لبناء الامة ، يبدو هذا الاطار كأنه يقـدم طريقا جديدا للتمييز بين مختلف التجارب الخاصة ببناء الدول والامم المعروضة أمامنا ابتداء من التجارب الأوربية البحتة حتى التجارب المختلفة الجارية الآن فيما يسمى «بالعالم الثالث» ٠

فهذا الاطار ـ من ناحية أولى ـ يوجه الانتباه الى دور الصـفوة السياسية والمثقفة فى عملية بناء الامة كعناصر ديناميكية ومستقلة ، لا كمجرد أجهزة بسيطة تستجيب لبعض المدخلات الأساسية التى تأتى من الفئات الأخرى ٠

ومن ناحية أخرى يمكننا هذا الاطار من دراسة كثير من القضايا الايديولوجية والسياسية بغير أن يحمل اطارنا الفكرى تقديرات قيمية ٠ فمشكلة « المحيطية »

---

(١) أى يتقرر وضعه كمركز أعلى بمدى انتشار سلطته وقبولها ـ المترجم ٠

يمكن أن تعالج من خلال مفاهيم الطبقات الاجتماعية ، كما تعالج من خلال مفاهيم الاندماج الاجتماعي ، وهذا يتوقف على نوع المشكلة موضع الدراسة • كذلك قضايا الأداء الحكومي التي أهملت في التحليل السياسي لزمن طويل يمكن دراستها من خلال المساواة والتوزيع والعدالة الاجتماعية (بأسلوب المركز والمحيط) اذ يمكن دراستها من خلال الاستقرار السياسي ، ومن خلال تكوين التحالفات بين مختلف المراكز ومختلف المحيطات • وأهم من ذلك ان هـذا الاطار مقبول لدى عديد من النظم المنهاجية ابتداء من « التيبولوجيات الوصفية » و «النماذجية» الى «عوامل الفهم التحليلية» من خلال تحديد المؤشرات البارزة لبناء الامة والى توليد الفروض المرتبطة والمترتبة والسببية التي تفرق بين مختلف مجموعات العلاقات العارضة وتلك التي تتعلق بالمضمون •

ان نموذج « المركز والمحيط » لا يعدو أن يكون جهازا نظريا بالاضافة الى الأجهزة الكثيرة الموجودة ، وليس ثمة شك في أنه مع كل تقدم أحرزه كان يثير من الأسئلة أكثر مما يقدم من اجابات • وهناك أمل ضئيل في أن يصبح هذا الاخاء نظرية موحدة ، وهو مالا يضيف كثيرا • ومع ذلك يبدو أن هذه النظرية تقدم نقطة مفيدة يمكن منها دراسة العمليات الانمائية في السياسة ، وعلى الأخص عمليات بناء الدولة والأمة • وبالطبع فان الجاذبية الرئيسية لهذه النظرية تكمن في أنها تركز على المتغيرات السياسية للتغير والاستقرار السياسي بأكثر من مجرد البحث عن تفسيرات تقدمها المتغيرات المستقلة التي تقع خارج النطاق السياسي كما هو الحال في معظم النماذج الفكرية الأخرى •

ولكن لكي يتحول الشيء الذي مايزال رسميا هندسيا عقليا الى أداة تجريبية حساسة فان أمام منظري المركز والمحيط كثيرا من العمل والبحث •

الاختلافات في بناء الأمة :

باستثناء بعض التعليقات التي قدمت عن مختلف المشروعات الفكرية البديلة التي تنظم تجارب بناء الأمة • (وهو تمرين لم ينفذ بأية طريقة صريحة) ، فان معظم المناقشات التي جرت في الاجتماع قد تميزت بالجدل الناشيء عن الاختلافات الواسعة في تجارب بناء الأمة التي ظهر بها معظم المشتركين ، ومع ذلك فعندما تقدمت المناقشات ظهرت اختلافات خطيرة في وجهات النظر ، وذلك فيما يتعلق بما يلي :

(أ) صلاحية النظريات العامة المبينة أساسا على التجارب الأوربية وتجارب أمريكا الشمالية لفهم مجرى التطور السياسي والتحديث في الدول الحديثة المعاصرة •

(ب) الافتراضات النظرية وراء الاهتمام الحديث على بناء نموذج استنباطي كمعاون للنظرية المقارنة التي حاولت أن تشمل وتحيط مجموعة مختلفة من الوحدات السياسية •

(ج) تطبيق الافتراضات المنهاجية الموجودة بنظريات التنمية السياسية والتحديث في دراسة ظاهرة تاريخية ملموسة كظاهرة « تكوين الدولة » و « بناء الأمة » التي تحدث في زمان ومكان معينين •

ولقد ظهر أهم وأوضح اختلاف فى وجهات النظر بين باحثى أوربا وباحثى أمريكا الشمالية من جهة وبين باحثى الدول الجديدة (بما فيها أمريكا اللاتينية) من جهة أخرى • بالرغم من أن باحثى الدول الغربية ذوى المنهاج المحدد ومتوسطى المدى كانوا فى وضع أفضل لتقدير المجالات التجريبية للخبراء الغربيين •

ولقد أوضحت التحليلات التى قدمت فى الأبحاث الاقليمية والمناقشات التى تلتها تباينا كبيرا بين التجربة التاريخية الأوربية فى بناء الأمة والدولة وبين التجربة المعاصرة فى جزء كبير من العالم النامى • وأبعاد هذه التباينات كثيرة فى الظروف المبدئية ، والمضامين الثقافية ، وفى التوقيت والترتيب ، وفى تأثير النظام الدولى ، ودور العامل الأيديولوجى ، وكذلك فيما يتعلق بمجالات صناعة القرار والعلاقات بين الحكومة والجماهير • ومما لا شك فيه أنه كانت هناك اختلافات هامة بين الدول الأوربية ، وهى التى اهتم بها هانز والدر ، كما كانت بين بلاد العالم المعاصر الجديدة فى أمريكا اللاتينية وآسيا ، أو حتى فى داخل كل واحدة من هذه البلاد •

بيد أن التباين الصارخ كان أوضح ما يكون بين المضامين والتجارب التاريخية الأوربية الغربية والمضامين والتجارب المعاصرة فى أى مكان آخر •

ان فشل بعض التجارب الغربية ، كما فى حالة أسبانيا والبرتغال ، ونجاح بعض التجارب المعاصرة أكثر من غيره ، هما حقيقة لاتقلل من التباين الكلى فىالظروف والنتائج والمضامين الاجتماعية بين هؤلاء الذين وصلوا مبكرين الى مرحلة الدولة المستقلة لتكوين الأمة وهؤلاء القادمين مؤخرا •

وقد كان هناك بعض الاتفاق على هذا ، بالرغم من أن النظريين الملتزمين بالمنهج المقارن استمروا فى مط صلاحية وفائدة التجربة الأوربية بالنسبة لبناة الأمم المعاصرين • وقد حدد الباحثون الغربيون وغير الغربيين الظروف التى يسرت عملية بناء الدولة والأمة الأوربية ، وذكروها : كالحجم السكانى الصغير نسبيا ، والتجانس الحضارى ، والمرونة التى جاءت بها حروب أسر ملكية أو امبراطورية ، وتوازن دولى بالقوى ، وقاعدة واسعة للفلاحين كمصدر للتعبئة ، متسع من الوقت يسمح بمعالجة متسلسلة للمشاكل الانمائية ، بالاضافة الى تطبيق سياسى تدريجى « للمحيط » •

ولم تكن القضايا التى أثيرت وظلت غالبا غير محسومة ترتبط بعبارات معينة عن الظروف الاختلافية ، وانما ترتبط بنطاق النظريات العامة السائدة التى حاولت أن تحتوى كلا من التجارب « التاريخية الأوربية » وغير الأوربية المعاصرة •

وقد عرض كل الدارسين من العالم الثالث هذه المسائل • وعبر أحد المشتركين عن شكوكه الخطيرة فى فائدة النماذج الاستنتاجية فى ان تشرح أى شىء ، وبوجه خاص النماذج المختلفة لتجارب محددة وجدت فى ظروف معينة •

وكانت هناك حاجة للعودة الى التقليد الاستقرائى المهمل غالبا فى العلوم الاجتماعية •

وقد جاد أحد الأوغنديين المشتركين فى الافتراضات الأساسية والتعريفات التى تتضمن الفكرة الأوربية الخاصة بالدولة المركزية أو بالمفهوم العكسى الخاص

« بالديمقراطية المتألقة • وهذه المضامين الفكرية جاءت وفقا لما رآه مؤسسو الأمم في افريقيا الذين كانوا يحاولون الحصول على السلطة السياسية من المجتمعات ذات القبائل المتعددة ، مع الاضطرار الى الأخذ بديمقراطية الجماهير وبنظام الدولة الاشتراكية •

ولقد ناقش سيلفا مكيلينا ـ وهو من فنزويلا ـ نظرية التحديث كلها التى كانت الموضوع الرئيسى لكثير من المؤلفات فى الأدب بالمنطق النظرى والحجج الأساسية • وهذه تتضمن : نظرية الهوية القومية (باى وروستو) ، ترشيد السلطة (سيلفرت) ، التفرقة البنيانية والتعبئة الاجتماعية (دوتيش) ، المشاركة السياسية (الموند وفيربا) ، وتنمية المقدرة السياسية (ايزنستاد) ، والتركيب المركزى واقامة التحالفات (روكات وبندكس ومور) •

وفى حين ساعدتنا هذه النظريات فى فهمنا التحليلى لبعض العلاقات المتشابكة بين السياسة والمجتمع (كأن يكون ذلك من خلال تصنيف المشاكل مثلا) لا توجد واحدة منها تستطيع أن تقدم لنا نظرية (مفسرة) ، ولا نقصد هنا نظرية سببية ذات مقدرة تنبؤية •

غير أن النقطة الأكثر أهمية هى أن أوجه القصور هذه التى تتصف بها بعض النظريات المعينة انما تأتى من حاجة أساسية الى النظرية الأكثر عمومية (للتحديث) أو للتنمية السياسية • وهذا معناه أن هذه النظريات الموجودة عبارة عن مفاهيم خاوية وخالية من المضمون الاجتماعى والاقتصادى ، ليس لديهاأية مرتكزات تاريخية ترتكز عليها ، ودائما لاتقدر دور الضغوط البنيانية فى العملية السياسية ، وهيكل الطبقات الاجتماعى ، وهيكل العلاقات الزراعية والصناعية ، وفوق كل ذلك الهيكل الدولى للسيطرة والتبعية كما يجب ، وقد فشل التحديث النموذجى فى أن يقدم نظرية عامة أو حتى مقارنة ، وذلك بسبب افتقاده الى نظرية واضحة للعلاقات بين الهياكل السياسية والاقتصادية العاملة وبين التسبيب التطورى لبعض الأمور الثابتة فى الحياة القومية والدولية •

وقد زاد أحد المشتركين من أمريكا اللاتينية هذه النقاط توضيحا ، ففى تعليقه على تجربة البلاد الجنوبية فى أمريكا اللاتينية أوضح هذا المفكر النقد العام الذى قدمه سيلفا ميكيلينا « لنظرية التحديث » ، وذلك باظهار كيف جعلت الظروف التاريخية المختلفة بعضامن أكثر المفاهيم شيوعا تغير معناها عندما تطبق على حالات معينة • وهكذا ـ مثلا ـ مفاهيم « كالشعب » و « الصفوة » و « الثقافة المدنية العامة » كما تستخدم فى نظرية التعبئة الاجتماعية ، ونظريات « المشاركة » و « المركز والمحيط » • هذه المفاهيم لا تطبق حقيقة على أمريكا اللاتينية ، وذلك لأوضاع سياسية وحضارية خاصة ، فافتراض وجود « صفوة » أو « جماهير » ، ووجود تدفق متبادل من الوسائل الأولية أو الثانوية التى تقود الى الائتلاف والاتفاق القومى والوعى والاحساس بالانتماء المشترك ، لا يتوقف على ظرف تاريخى لا يوجد فيه تبادل فى الآراء وحيث توجد ثنائية أساسية تؤدى الى افتقاد روح الجماعة السياسية •

والنظرية السائدة عن الصفوة من الصعب أن تنطبق فى وضع لا تظهر فيه صفوة وطنية نشيطة ولديها روح الاستثمار والانتاج ، وحيث يوجد غموض هيكلى

أساسى ناتج عن الاحباط الناشىء عن التبعية الاقتصـادية وبالتالى افتقاد نمو طبقة بورجوازية وطنية اصيلة ، حيث الطبقات المتوسطة مسـوقة لكى تجد محركاتها الذاتية وهوايتها بانشاء علاقة خاصة مع العسكريين والدخول فى بريق وضخامة مدنهم الضخمة التى يقع مركز ادارتها الحقيقى خارج البلاد ·

وهكذا فالهيكل المدنى الذى يظهر فيهم ، بغير مرساة حضرية واضحة ، ليس لمجموعات الصفوة الوطنية فيه أدوار واضحة محددة · وهكذا فان التنمية لابد أن يتم تصورها فى أشكال غير مستمرة باعتبار أنها نقط قطع كامل لكل ماحدث قبل ذلك · وتحت مثـل هذه الظروف الثقـافية من الصعب أن نرى كيف تسـتطيع النماذج الموجودة أن تفتح أبوابا وتقدم تفسيرات ذات معنى ·

ولقد جذبت تجربة أمريكا اللاتينية أخـيرا اهتماما كبيرا فى كل من الأدب المقارن والمناقشات النظرية العـامة · وانعكس هذا على اللقاء أيضـا ، فقد كانت الشروط التى أضافها الباحثون من نصف الكرة الشمالى على قدر من الأهمية ·

وطبقا لما قالوا ركزت المناقشة العلمية التى تمثل أمريكا اللاتينية على المفاهيم المعنوية والرمزية أكثر من التركيز على مفاهيم « المصالح » و « الروابط » من حيث تحديدها وتمثيلها ، فعلى عكس المتوقع كان التركيز ، بدلا من ذلك ، على التمثيل الجماعى لوحدات كلية · وباسـتخدام تحليل دور كاييم فان هناك اهتماما أكبر بقضايا التضامن الميكانيكى أكثر من التضامن العضوى ، لا يوجد هناك تقابل واتفاق واضح بين الجوانب الرمزية والواقع الاجتمـاعى فان أفكار المثقفين التى تسـود المناقشات السـياسية فى هذه البلدان لا تتصل كثيرا بمصالح فئـات اجتمـاعية معينة ·

ويقودنا الاهتمام المتواصل « بشرعية النظم » الى مراجعة الموروثات الثقافية والهوايات القومية ، فالمشكلة التى تواجه مجتمعات أمريكا اللاتينية لا تتصـل بالأهداف الموضوعة أمامها وانما بفشل الأداء الحكومى ، والفاعلية السياسية ، ونحو ذلك · وان رفضا واحدا « لسياسة المصالح » ليقود الى مصـدر للمعارك الرمزية ، فالتعبئة الاجتماعية لا تؤخذ عندئذ على أنها مسألة مشاركة أو مسألة تمثيل ، وانما تؤخذ بمعنى عقائد وهوايات شاملة · وهنا يوجد فارق أساسى فى ثقافة الطبقة المتوسطة فبدلا من تعبئة وتنظيم المحيط ذى الأصل القروى نجد هناك تركيزا على احتواء وادماج وسائل الهوية وغير ذلك مما يشابهه · وقد يكون مرجع هذا الى افتقاد أساسى للصدق أو الأصالة فى الثقافة الأصلية على عكس الموجود فى الحضـارات الافريقية والآسيوية أو الاعتماد الكبير على الميراث الأوربى والاخفاق فى تقديم اجابة واضحة عن الدور أو الموقع الذى يتخذه سـكان البلاد الأصليون فى القارة ـ وهم الهنود ـ فى مواجهة المهاجرين الغربيين وذلك فيما يتعلق بتشـكيل الهوية القومية ·

وقد تناول واحد آخر من القائلين بهذا الرأى مسألة صـلاحية المفاهيم التى قدمها دور كاييم عن تقسيم العمل · وقد قيل ان ما يجده المرء فى أمريكا اللاتينية هو نوع مختلف فى تقسيم العمل ، فلا هو تقسيم ميكانيكى ولا هو عضوى ، وانما هو تقسيم على روابط من مستويات مختلفة ومن نوعيات فرعية لاتضيف شيئا لأى ثقافة سياسية كلية ·

وقد أقحمت أيديولوجية الاندماج على هذا بطريقة شاملة وحتمية وبمعايير القانون الروماني والقانون الطبيعي ، فى حين أن الواقع الاجتماعى مختلف وهو أقرب الى النوع الانتفاعى المتوارث ٠

ولقد كان ثمة ما يستحق هذا التحليل النفسى للوضع فى أمريكا اللاتينية ٠ وكان المتحدثون ـ ولاشك ـ يتلمسون محاولة الامساك باحدى الظواهر الحضارية المحيرة ٠ وبالرغم من ذلك استطاعوا فى الوقت نفسه ان يتجاهلوا ويدوروا من حول أكثر المشاكل تعقدا وهى علاقة السيطرة والتبعية فى المسائل السياسية منها والاقتصادية والفكرية ، وهى التى آثارها سيلفا ميكيلينا فى بحثه وفى عرضه للمنهاج النظرى المختلف الذى جاء فى مؤلف الأستاذ البرازيلى « جوايان ستوارت »٠

ومشكلة الحضارة وأصالتها ـ كما أراها ـ انما ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة سلطة ونفوذ النظريات الخاطئة : نظرية الاندماج القومى والهوية القومية ، ونظريات تجميع المصالح والعلاقات والروابط الوظيفية فى اطار من التجمع المستقر ، وترتبط ارتباطا وثيقا أيضا بالانتفال الضرورى ابتداء من انعدام هذا التجمع حتى تحققه ٠

ولقد كان نمط التعبير عن طرفى هذا التحول متشعبا بصفة عامة (وذلك بالرغم من الاعتراضات العالمية على العكس) من التقليدية الى العصرية ، من الأشكال الجماعية الى الائتلافية ، ومن الوحدة الميكانيكية الى الوحدة العضوية ٠

وهناك الافتراض الآخر ، وهو أن الناتج النهائى لكل من هذه التحولات كان قد تحدد غائيا ، ويمكن تحقيقه بالطريقة التى هو الموجود بها فى الدول الصناعية المتقدمة ٠

وهذان الجانبان من المجالات للنظرية الفكرية الرشيدة والوضعية التى تدور حول « الاندماج البنيانى » بالاضافة الى الافتراض الفلسفى المنهاجى عن التطور الغائى نحو نتائج مقررة سلفا ، واصرارهما المعيارى من خلال تقاليد تعليمية لاترتبط بالتجسيد الفعلى لأوضاع المشكلة ، هذا كله يوضح الغموض والثورية التى أشير اليها خلال المناقشة ٠

ان أزمة التطلعات العالمية التى توجد لدى عديد من المناطق المتخلفة انما تنبع على وجه التحديد من عجز هذه المناطق عن مقاومة الانجذاب الى التيار الفكرى للأمم المسيطرة ، والمشاكل التى تثور انما هى نتيجة للضغوط النفسية المنبعثة من تقاليد فكرية أجنبية لا تلقى سوى تأييد محدود ونتيجة للظروف الموضوعية المتعلقة بالتبعية الاقتصادية والتكنولوجية من جهة أخرى ٠

ومن هنا كان الموقف الأفضل نوعا ما ، الذى نجده فى الهند والصين ، والذى لا يرجع الى مجرد حقيقة ان كلتيهما حضارتان قديمتان ، وهو الشيء الذى لا شك فى صحته ، ولكنه أيضا يرجع الى أن هاتين الدولتين على درجة كبيرة من البعد والضخامة بما لا يسمح باختراقهما والتحكم الفكرى فيهما بأية طريقة شاملة مثلما حدث فى أجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية وافريقيا بالاضافة الى أجزاء من جنوب شرق آسيا ٠ ومن هنا أيضا كانت الشعبية العظيمة لكاسترو فى أمريكا اللاتينية ، وجمال عبد الناصر فى العالم العربى ، ونيريرى فى أفريقيا السوداء ، « وماو » فى

كل العالم النامى . هذا ولقد ألقى أحد المتحدثين الضوء على الأسلوب الخاص الذى يستخدمه نيريرى فى تأكيد الاستقلال السياسى لبلاده عن طريق تعبير أيديولوجى . وهو التعبير الذى يعبر عن الاستمرار الحقيقى أو الأسطورى للتقاليد المحلية والذى يؤكد استقلالها عن التقاليد والمعايير المسيطرة النابعة من العالم الغربى . ومما يؤكد هذه الحقيقة مناقشة تأكيد الرئيس أبوتى الرمزى لسيادة أوغندا من خلال رد الفعل المبالغ فيه لدخول الطائرات الأجنبية فى أوغندا . وفى الهند اكد غاندى مثل هذا الاستقلال الذاتى عدة مرات مستخدما وسائل اعادة تفسير التراث ، والتأكيد الايجابى الحاضر الذى يبشر بمستقبل زاهر .

ولقد ناقش كل من الباحثين الغربيين وغير الغربيين الوضع فى الهند . وقد ذكرت فيما سبق عديدا من النقاط :

دور التعبئة والتجميع المتوسط والأفقى بأكثر من دور التجميع والتبعئة الرأسية والشاملة .

الأهمية العظمى للنسب الديموجرافية (الحضرية والقروية) فى عملية بناء الأمة ، وذلك فى ظروف الندرة الحادة للموارد الاقتصادية والفرص والفصل بين الثغرات السياسية والثقافية (المعانى المختلفة المرتبطة بمفاهيم الانتماء الى الأمة والتكامل القومى) .

وأخيرا الدور الهام الذى تؤديه الاختلافات والاستقلال داخل الأمة وذلك فى مرحلة التكامل . ولقد أدى التركيز على الفروق والخلافات الى انتقال المناقشات النظرية الى أرض جديدة . فقد ناقش أحد الهنود المشتركين مسألة الغائية ، فسأل هل علينا أن نتصور مستقبلا مشتركا للجميع ، أم هناك اتجاهات مختلفة يمكن للأمم أن تتحرك فيها بالرغم من الميراث المشترك من الأفكار والتطبيقات العلمية بل حتى الهياكل الرسمية للحكومات .

وطبقا لما قاله هذا الدارس فان المهام الأساسية فى الانتقال من التعميمات الاستدلالية الى نظرية تجريبية حساسة انما تنطوى على جانبين : أولا : وضع حد فاصل بين نطاق الاختيار ونطاق الحتمية فى حالات معينة من حيث الزمان والظروف (المشكلة الأساسية الخاصة بالقيادة) ، وثانيا : تحويل دور العناصر القيمية والمعيارية الى نظرية مقارنة كما يحدث عند الاحالة الى الوظائف والأبنية المؤسسية (النظامية) ، وهى المشكلة الاساسية الخاصة بالأيديولوجية .

وهنا يختلف جهد العلوم الاجتماعية عن جهة العلوم الطبيعية (ومن ثم عندما يستمر رجال العلوم الاجتماعية فى المقارنة) ، حيث ان العلوم الاجتماعية تتناول التدخل المتواصل للعناصر الانسانية فى تطور التاريخ .

ونظرية لا تتأثر بهذا العامل الديناميكى المتغير باستمرار فى المواقف الاجتماعية والسياسية هى نظرية لا ترتبط بالعناصر الحقيقية التى تصنع أو لا تصنع الأمم .

وعندما تصدى أحد المشتركين للرد على نقد سيلفا مايكيلينا وزملائه قائلا ان المكونات الرئيسية للتحديث هى الآن جزء من ثقافة العالم وبالتالى فهى عالمية سئل هذا الدارس على الفور هل الانجازات المؤسسية النظامية التى حققتها الحضارة

الاوربية فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر يمكن أن تؤخذ نهاية لما كان يمكن أن يأتي بعد ذلك ، أم هل نترك فرصـــة للابداع والخلق للأجيال الحاضرة والمستقبلة .

وقد تأكدت مخاطر الحتمية التاريخية في أية محاولة لوضع نظرية عامة (في مقابل استخدام أكثر جدوى للتاريخ لاعادة تنظيم التجربة الانســـانية) لتحقيق أهداف جديدة .

واصبحت واضحة عندما ربطت المسالة .

المسائل المنهاجية :

ومع تقدم المناقشـــة أصبح من الواضح أن هناك من وراء الاختلافات النظرية اختلافات رئيســـية ذات طبيعة منهاجية . وعندما شخصت الاختلافات المنهاجية وفحصت تحولت المسائل من مجرد مواجهة بين دارسي الأمم المتقدمة ودارسي الأمم النامية الى مواجهة بين مؤيدي نماذج المفاهيم النظرية والمفاهيم التحليلية وأصحاب التحليلات والانتقادات المشتقة من ملاحظات تجريبية معينة .

ولقد اتضح أن هناك تقليدين منفصلين في علم السياسة الحديثة : أحدهما يحـاول أن يعد وينظم كتلة مضـطربة من الملاحظات من خلال اطار موحد للمفاهيم النظرية والأجزاء التحليلية والتيبولوجيات ، والآخر يعمل على مستويات منخفضة ومتوســـطة من التحليل والتنظير قائمة على ملاحظات منتظمة لحقـــائق متداخلة ومنتقـاة ، والوصول من هـــذه الملاحظات الى تعميمات قابلة للاختبار . وهـــذان التقليدان ليسا بالضرورة متعارضـين : فالأول يمكن أيضا أن يدعي الصـــلاحية التجريبية ، في حين أن الثاني يستهدف التحرك باســـتمرار نحو نظرية مقارنة محترمة وعلى مستويات عالية من التخصص ، ومع هذا فان التركيز يختلف وبالتالي تختلف اساليب ومناهج البحث .

ونقطة الاشـــتراك بين كل هـــذا هي أن قدرا كبيرا مما يعتبر نظريات عامة (كالتحديث ، والتنمية ، وبناء الأمة . الخ) قلما يختار في ظروف وملابسات مختلفة ، في حين أن الذي اختبر حقيقة هو التعميمات التي تعطى على مســـتويات دنيا من الشمول النظري . وهكذا فان لدينا هنا فجوة واسعة علينا أن نعبرها ، وذلك في مؤتمرات يمكن أن تؤدي الى نتائج علمية كمؤتمر « سيرزي » هذا .

ولقـد وجه المقرر العـــام للقاء أشمل انتقاد للاتجاه نحو نظرية ضخمة . فقد انتقد هذه المحاولة بطريقة ملفوفة في كثير من الكتابة النظرية عن الظواهر التاريخية نفرض اطارات للمفاهيم على الحقيقة التجريبية وتجســـيم المفـاهيم والمضـــامين التحليلية ، والوصول الى وسيلة بسيطة وثمينة لا تتطلب محددات معينة ، وذلك بالنسبة للمشـــاكل النظرية ، ثم من أجل عدم الاشارة الى المشـــاكل الفعلية التي يخلقها الرجال العمليون المرتبطون بالعمليـات التاريخية والسـياسية ، وأخيرا من أجل الانشغال الكامل بمشاكل المحلل نفسه أكثر من علم النظم والمفاهيم الأخرى ذات المستوى الرفيع .

ولقد وجه متحدث آخر الأنظار نحو الغزو المقصود أو غير المقصود لهذه النظريات الضـــخمة من جانب الأفكار الوطنية المنحازة أو انحيازات الجماعات الشـــعوبية

المتطرفة ، كما وجه هذا المتحدث الأنظار نحو الحاجة الى الابتعاد عن النظرة الأوربية للعالم ، وذلك عند دراسة الأمم الجديدة ، بل أكثر من ذلك الحاجة الى استخدام القضايا والمشاكل التى تنشأ من العمل التجريبى فى هذه الأمم الجديدة ، وذلك فى تحقيق فهم أكثر وضوحا للتاريخ الأوربى ٠

ولم يوافق المتحدث على الجدل الذى قام بين التفسيرات « الشاملة » والتفسيرات الفريدة ، ودعا بدلا من ذلك لاجراء مقارنات ذات معنى أكبر يمكن تحقيقها (المقارنة الثنائية أو المقارنة بين عدد محدود من الحالات) ٠

ولقد شكلت القضايا المنهاجية المادة الرئيسية فى بعض الأبحاث التى قدمها الدارسون غير الغربيين وعلى الأخص سيلفامايكلينا ، فقد أوضح من خلال نقده للعناصر المختلفة المكونة لنظرية التحديث أهمية الخواص البنيانية التى يعبر عنها كل من العلاقات النظرية المتداخلة ، والمؤشرات المحددة فكريا ٠ ولقد أراد سيلفامايكلينا أن يحقق شيئين : أن يقوم بدراسة للمتغيرات الأكثر أهمية فى حالة الأمم الآخذة فى النمو ، وأن يختبر بطريقة منتظمة بعض الأفكار النظرية البديلة اعتمادا على دراسات تجريبية تفصيلية كما تم فى البرازيل ٠

ومع أن سيلفاما يكلينا يرضى أن تكون تصورات نموذج البناء التى استمرت فى الولايات المتحدة وفى أماكن أخرى قد حققت فهما أفضل لبعض العلاقات المتشابكة بين السياسة والمجتمع (على فرض أن الأمم يمكن أن تعتبر كليات منعزلة) فانه يشك فى مقدرة هذه الأفكار (أو التصورات) على تقديم تفسيرات أو شروح بأية طريقة منظمة ٠

ولقد وجه متحدث آخر الأنظار الى هذه القضايا عن طريق طرح نظرية استدلالية مقابلة يمكنها ــ على أحسن الفروض ــ أن تكون (شعارا موجودا) ونظرية استقرائية عليها بالضرورة أن تستند الى الملاحظة التجريبية ، وكان ذلك من خلال تمييزه بين عملية « الملاحظة » وعملية « التعميم » وكيف يمكن للأخرة أن تؤدى الى تضليل كامل اذا لم تستند الى الأولى ٠

وقد اهتم هذا المتحدث أيضا بالحاجة الى تحديد بعض المصطلحات التصورية (كالدولة ، والأمة ، والبنيان ، والوظيفة ، والجماهير ، والصفوة) ، وذلك من خلال الأحداث الحقيقية ، وطالب بأن نصنع من هذه الاصطلاحات مضمونا مناسبا ، « وأن نفسرها باستمرار حتى نصل الى نظرية صالحة ومختبرة ، بدلا من البحث عن ايضاحات تعطينا مثلا للنظرية السابق وجودها » ٠

وقد تعرض بحث آخر لهذا الموضوع من خلال نقد تفصيلى لنظرية النظم التى نسبب خلوها من دراسات « التحديث وبناء الأمة والتنمية » فى كثير من المشاكل الجارية ٠

وأضاف آخرون ــ ومنهم المؤلف راجنى (١) الى هذه القائمة سلسلة كاملة من المشاكل متعلقة بأية محاولة « للمقارنة أو التعميم » ٠

---

(١) راجنى كوثرى ٠ (المترجم)

كثير من هذه الانتقادات معروف الآن • غير أنها أثيرت فى اجتماع سيرزى لاسال فى اطار آخر • فقد أثيرت من خلال الجدال حول صلاحية المفاهيم النظرية ونقاط التميز المنقولة من التجربة التاريخية الأوربية الى تفسير هام للظواهر التاريخية الموجودة الآن وفى المستقبل ، فى الجزء الأعظم من عالم القرن العشرين ، ولم تثر هذه المسائل لا فى الشكل المعتاد من الحوار الداخلى بين منظرى التنمية السياسة الحاليين (وتظهر بعض الأبحاث التى قدمت فى الاجتماع أن بين هؤلاء المتطرفين جهلا كبيرا بأعمال الدارسين من الاقاليم الأخرى) ولا حتى فى شكل جدل أيديولوجى ساذج •

والواقع أن المناقشات التى أثيرت بالرغم من كونها استكشافية وتجريبية ـ لو تحققت لها المتابعة الصحيحة ـ يمكن أن تفتح بابا كبيرا للبحث النظرى والتجريبى •

ولكى نذكر بعض النقاط التى تحتاج الى متابعة يبدو أن المرء قد يتغاضى عن بعض الاختلافات الهامة فى الرؤيا النظرية الناتجة من الخلفيات المختلفة فى التجارب والمعارف والعقائد (وذلك بسبب ما يسمى بالفجوة بين « النظرية » و « المعلومات » ، وهى المشكلة المستمرة بالنسبة لكل أنواع المعرفة) • وانه لمن الضرورى أن نبسط هذه التفرعات أو (الاختلافات) بطريقة منظمة ، وأن نبنى منها تحليلا مقارنا •

ومن المفيد للجميع أن يدركوا بوعى تام أن نظريات التحديث والتنمية قد قدمت لها المادة بواسطة شىء واحد رئيسى هو بالتحديد ـ ونتيجة للضرورة وظروف النشأة ـ تجربة التحديث الأوربية •

وكلما ظهرت عوامل جديدة تساعد على النجاح كانت هناك آراء نظرية جديدة • ومن الضرورى أن ندرك هذه الحقيقة وأن نعى الطرق النظرية والمنهاجية للتعامل معها ، والافلسوف تخلق كل من ثقافة العالم والتعصب الشعوبى فجوة نفسية من الصعب اجتيازها •

وكلما أدركنا حقيقة التوحد بين الآراء النظرية البديلة كان علينا أن نخطو الى الامام خطوة هامة نحو ترجمة نماذجنا الى مجموعة من الفروض القابلة للاختبار ، ثم نختبرها على أساس من المعلومات التى تأتى من مختلف الظروف الوقتية والمكانية•

ولندرك أننا لم نفعل هذا فى أى شكل من الأشكال ، بل اننا لم نخضع القليل الذى حصلنا عليه لاختبار الأهمية والصلاحية • وأخيرا ، وعندما ندرك كل هذا ونبدأ صياغة هذه المدركات فى مباشرة الأبحاث التعاونية ، سوف نجد أنفسنا وجها لوجه أمام الحاجة الى فتح علمى جديد فى عملنا ، وهو النزول من النظرية الشاملة والمحيطة بكل شىء الى التركيز على ظواهر خاصة محددة ، والتمييز بين المفاهيم وامكانية اختبار النظريات من خلال سلسلة من العلاقات القابلة للملاحظة وللقياس •

وربما يوجد هنا طريق أفضل للنظرية المقارنة لا بوضع وبيان لبعض النظريات العامة المسيطرة من خلال تصنيف الاختلافات المفترضة حول بعض المفاهيم والمؤشرات المعطاة ، وانما بالتقدم خطوة وراء خطوة من تصوير معلومات معينة وتفسيرات نظرية معينة الى المقارنة المشروعة والنظرية المختبرة كما يجب ٠

فالتنظير نشاط مشروع ، على شرط أن يتبع قواعد معينة للعبة ٠ والمجال في الوقت الحاضر ملء بالتنظير العرضى غير المسئول الذى لا يهتم كثيرا بالصلاحية التجريبية أو العلاقة الفكرية ، وهناك حاجة الآن الى الانتقال نحو مسلك منهاجى أكثر احتراما للمسئولية ٠

ولقد سبب اجتماع سيرزى لاسال خيبة أمل لهؤلاء الذين توقعوا أن يتم توافق على التحرك انطلاقا من الفقه النظرى القائم ، كما كان خيبة أمل بالنسبة لهؤلاء الذين كانوا يبحثون عن بديل كامل للنماذج النظرية الحالية ٠

ان فائدة الاجتماع تظهر فى مواضع أخرى ، فلقد فتح هذا اللقاء حوارا صريحا بين المنظرين من الأمم المتقدمة والمنظرين من الأمم الآخذة فى النمو ٠ كذلك فمن فوائد الاجتماع التعرف على أهمية اختلاف الظروف فى نمو النظرية المقارنة ٠ وأهم من كل هذا تظهر فائدة الاجتماع فى أنه جعلنا جميعا ضعفاء أمام الحقيقة القائلة بأننا لا نعرف غير القليل عما نريد التنظير له أمام الحاجة الى اختبار النظريات البديلة ووجهات النظر المختلفة على أسس من التنسيق المنظم مع المعلومات المستمرة من مختلف الظروف التاريخية ٠

واننا لنأمل بعد عشر سنوات من الآن أن تثار هذه القضايا التى أثيرت فى سيرزى لاسال ، ولكن على أسس أكثر وضوحا ومن مختلف المناطق ٠ ونأمل أيضا أن يكون هناك ادراك أكبر لأهمية الاتجاهات الصالحة والآراء النظرية المختلفة ٠



فى علم الاجتماع السياسى يحدث غالبا أن تفقد تلك المدلولات مثل بناء الأمة والاشتراكية والبورجوازية معناها الأصلى وتتحول فى أيدى الأيديولوجين الى أسلحة ـ هجومية أو دفاعية ـ بدلا من استعمالها ، فى المحل الأول ، كأدوات للتحليل العلمى • ولهذا السبب فاننا فى هذه المقالة عن « بناء الأمة فى المغرب » سوف ننحى جانبا كل المنازعات ، أكاديمية أو غير ذلك ، التى تنظر الى فكرة الأمة كصورة لاندماج عديد من المجموعات الفردية (عنصرية ، مهنية ، اجتماعية ، دينية، الخ) داخل محتوى اجتماعى محدد كيما نحدد أنفسنا بدراسة بناء الأمة منظورا اليها كعملية يمكن بمقتضاها تقليل البعد الاجتماعى والثقافى الذى يفصل الأقاليم والمجموعات الاجتماعية داخل محتوى معلوم يعرف بالأمة •

وقد أعدت هذه المقالة بهدف شرح خصائص بناء الأمة فى المغرب من ناحية ، ومن ناحية أخرى بهدف تأثيث مادة للدراسات المقارنة عن بناء الأمة فى أقاليم ذات خصائص اجتماعية وثقافية مختلفة • والحقيقة أن هذه الدراسات المقارنة مطلب سابق لأوانه لاقامة الأسس الضرورية التى عليها يتم تطوير نظرية عامة تتعلق ببناء الأمة فى أقاليم العالم المتنوعة •

حالة البحث عن بناء الأمة فى المغرب :

من الضرورى أن نلاحظ باديء ذى بدء أن المؤلفات الفرنسية عن موضوع بناء الأمة ليست موجودة من الناحية الفعلية • فالأساس أن المنظرين السياسيين

تأليف : عبد القـادر زغـال

رئيس قسم الاجتماع فى مركز البحوث والدراسات الاقتصادية فى جامعة تونس . فكلت أعماله الاولى ، عن استقرار المزارعين شبه الرحل واصلاح الهياكل الزراعية بواسطة النظام التعاونى ، جوهر كتاب تحديث الزراعة والسكان شبه الرحل (١٩٦٧) ، وله مقالات عديدة فى المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية وفى المجلات الأجنبية . وقدتناول أحدث بحث له طبيعة مشاركة المزارع فى الحياة السياسية للمغرب قبل الاستعمار وأثر هذه المركة على خطط تحديث المغرب بعد زوال الاستعمار .

ترجمة : د . محمود إسماعيل

مدرس علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية . تشمل مؤلفاته كتاب « دراسات فى العلوم السياسية » ١٩٧٢ ، وبحث عن « استخدام القوة المسلحة فى العصر النووى » بمجلة السياسة الدولية عدد ابريل ١٩٧١ .

الناطقين بالانجليزية هم الذين اهتموا بهذه المشكلة (١) . وليس مدهشا أن لا توجد حتى الآن دراسة منتظمة عن بناء الأمة فى المستعمرات الفرنسية السابقة ، وخاصة فى المغرب . وعلى أية حال فاننا يجب أن نذكر جهود بالاندير لتشجيع علماء الاجتماع الناطقين بالفرنسية على ادخال هذا الموضوع فى مجال اهتمامهم . وهكذا كان موضوع الندوة السادسة للاتحاد الدولى لعلماء الاجتماع الناطقين بالفرنسية ، فى رويامونت ، من ٢٨ الى ٣٠ اكتوبر ١٩٦٥ ، هو المشكلات السوسيولوجية لبناء الأمة فى الدول الجديدة (٢) .

وفى المجموعة العاملة المنظمة بواسطة بالاندير أثناء المؤتمر السوسيولوجى العالمى السادس فى ايفيان (١٩٦٦) تناولت بعض المقالات المقدمة موضوع بناء الأمة بشكل مباشر تقريبا . وعلى أية حال كانت المشكلة الأيديولوجية للقومية هى التى شكلت الموضوع الرئيسى للمناقشة فى هذين الاجتماعين .

والحقيقة أن القومية ، منظورا اليها كأيديولوجية مصوغة بوضوح بواسطة الصفوة تمثل بعدا على درجة عالية من الأهمية فى عملية بناء الأمة فى المستعمرات السابقة . ولكى نفهم العوامل التى تساهم فى خلق أيديولوجيات الصفوة القومية

(١) يجد القارىء عرضا ممتازا للابحاث المتعلقة بهذا الموضوع فى مقالة :

S. Rokkan : Models and Methods in the Comparative Study of Natioin-Building, Acta Sociologica, Vol. 2, 1969.

(٢) الابحاث الرئيسية التى قدمت فى هذه الندوة طبعت بمطبعة جامعة بروكسل

يكون من المفيد أن نعرف الدور الدقيق الذى تؤديه المجموعات الاجتماعية الأخرى الأقل تحديدا وتماسكا فى عملية بناء الأمة • واذا اقصرنا جهودنا لفهم أيديولوجية مجتمعات انسانية معينة مثل العالم العربى على ما يجب أن تقوله الصفوة فاننا سوف نفشل فى مراعاة الدور الهام الذى تؤديه أخلاق الفلاحين فى تحديد الأيديولوجيات الواضحة التى تصوغها الصفوة وفى تطورها الهيكلى وفى التعبير عنها (١) •

ان هدفنا فى هذه المرحلة الحالية للبحث عن بناء الأمة فى أقاليم العالم المختلفة هو محاولة اكتشاف الأسس الهيكلية (التاريخية والاجتماعية) ، كما كانت لبناء الأمة داخل سياق اقليمى متماثل نسبيا (مستعمرات المغرب الفرنسية الثلاث السابقة : مراكش ، الجزائر ، وتونس) • اننى أعتقد أن المادة الضرورية لهذا النمط المنهاجى موجودة ، ولذلك فاننا يجب أن نتشاور مع المؤلفين الذين حاولوا ، دون أن يستخدموا أساسا المدلول الحديث لبناء الأمة ، أن يوضحوا مشكلات المجتمع المغربى الوثيقة الصلة بموضوعنا •

المغرب وعالم البحر المتوسط

لكى نفهم المجتمع المغربى وتاريخه الخاص يجب علينا أن نأخذ فى اعتبارنا الخلفية الطبيعية للمغرب ، وهى البحر المتوسط وعالم البحر المتوسط • والحقيقة أن المغرب يشكل داخل عالم البحر المتوسط وحده جغرافية بينة بشكل واضح لها خصائصها الذاتية الخاصة التى تميزها عن الأجزاء الأخرى لذلك العالم • وهو من الناحية الطبيعية يشكل ويحدد بوضوح وحدة جغرافية تشبه الجزيرة ، محدودة بالمحيط الأطلسى فى المغرب ، والبحر المتوسط فى الشمال والشرق ، والصحراء فى الجنوب • ووجد الجغرافيون العرب تعريفا جيدا حينما سموها بجزيرة المغرب أو جزيرة الشمس الغاربة • انها جزيرة احتفظت منذ العصور الوسيطة بعلاقات مستمرة مع أفريقيا جنوب الصحراء ، والشرق الأوسط ، وبلدان أوربا فى البحر المتوسط •

وهكذا يجب أن نبدأ بأن نطرح من جديد سؤالا طالما أثير منذ الغزو الاستعمارى ، وهو : كيف أن المجتمع المغربى ، الذى لم يكن متخلفا فى العصور الوسطى بالمقارنة مع مجتمعات أوربا الاقطاعية ، لم ينجح رغم ذلك ، سواء فى فترة عصر النهضة فى أوربا الغربية أو فى الأزمنة الحديثة ، فى تحويل جذرى لهياكله التى يرجع تاريخها الى العصور الوسطى ، وفى ارساء دعائم أمة واحدة أو عدة أمم بالمعنى الكلاسيكى لذلك المصطلح ؟

لقد كانت أعمال عالم الاجتماع المغربى ابن خلدون ، الذى ينتمى الى القرن الرابع عشر ، مصدر المادة الأساسية لكل هؤلاء الذين حاولوا الاجابة على هذا السؤال ، وهم كثيرون • وكانت فكرة ابن خلدون الأساسية هى أن جمود المغرب فى عصره كان مرجعه أساسا عدم الاستقرار الهيكلى للدولة المغربية والطبيعة

---

(1) As an example of this tendency, sec. A. Laroui's 1, Idéologie Arabe Contemporaine. Essai Critique, Paris, Maspero, 1967. See also the criticism by G. Labica of Lanoui's Thesis, published in the Revue Algérienne des Sciences, Juridiques, Politiques et Economiques, No. 4, December 1967.

الدائرية وغير المتراكمة للتغيرات التى مرت بها • وكانت كل الأسر التى كان لها السلطان فى المغرب فى العصور الوسطى من أصل قبلى • ان القبائل التى أنجبت أسرا حاكمة ، والتى عاشت قبل سيطرتها على الحكم حياة ووجودا هامشيا ، فقدت بصفة مطردة روح الجماعة ، بعد الحصول على السلطة والاقامة بنفسها فى العاصمة (وهى عاصمة تكون جديدة غالبا من اختيارها الذاتى) وروح الجماعة هى الروح التى كانت مصدر قوتها ، وحينما فقدتها سمحت لنفسها بأن تقهر بواسطة قبائل أخرى • وعلى أساس هذا التفسير للحالة المغربية التقليدية حاول المؤلفون الأوربيون فى القرن العشرين أن يفهموا الأسباب الرئيسية التى جعلت عملية بناء الأمة فى الدول المطلة على الشواطىء الجنوبية للبحر المتوسط ، وخاصة المغرب ، تتخلف عن مثيلاتها فى الدول الواقعة شمال البحر المتوسط • ويوجد تفسيران لهذه الظاهرة مقبولان بشكل واسع

(أ) تفسير المستشرقين الكلاسيك ، وقد اكتمل عندما كان النظام الاستعمارى فى أوج مجده

(ب) والتفسير الماركسى المضاد للاستعمار ، الذى تبلور فى نهاية العهد الاستعمارى •

المستشرقون

من المحتمل أن يكون أ•ف• جوتير • أعظم المؤلفين تمثيلا للتفسير المستشرق فيما قبل الحرب العالمية الثانية (١) • والأمة طبقا له هى نتيجة التعاون بين المزارعين وسكان المدن ، كما تتمخض عن ذلك الخبرة الأوربية • وعلى أية حال فمن وجهة نظر جوتير كان ذلك التعاون غير ممكن فى غير المغرب ، وذلك اذا استطاعت مجموعة أو أكثر من المزارعين المستقرين أن تتغلب على القبائل الرحالة التى كانت تهديدا دائما لحياة المدنية • وهكذا فان الصراع المر بين قبائل صنهاجة (المزارعين المستقرين) وبدو الزناتية (المزارعين الرحل) هو الذى ، طبقا لجوتير ، يقدم التفسير للتقلبات الغامضة فى التاريخ المغربى • ويؤكد جوتير أن ذلك ليس ببساطة مسألة أفراد أو قبائل أو أسر متحاربة ، وانما مسألة مفهومين للمجتمع والحياة غير قابلين للتوفيق • ان القبائل (المزارعين المستقرين) بمثابة تكتيل لديمقراطيات صغيرة شبه حضرية • والبدوى الرحالة شيوعى منضبط له مظهر أرستقراطى •

وهكذا ، وباستخدام تعبير جوتير ، فان « جهد التركيز القومى » يعتمد على حالة التوازن بين هاتين القوتين المتعارضتين • ومن وقت الفتح العربى حتى بداية القرن العاشر لم تكن اى من هاتين القوتين قادرة على أن تحافظ لنفسها باستمرار على السلطة دون أن تطرد بواسطة الأخرى • وعلى أية حال فان قيام الامبراطورية الفاطمية فى بداية القرن العاشر بواسطة المزارعين المستقرين لقبيلة قتامة (فى القبائل) أعطى المغرب الفرصة للمرة الأولى والوحيدة كى يشكل مصيره ، ويستخرج أو يفشل فى أن يستخرج من داخله عناصر الأمة • فقاومت هذه الأسرة الفاطمية بنجاح هجمات المزارعين الرحل الذين نهجوا منهج الخوارج • ولكن هذه المحاولة

E.F. Gautier, Le Passé de l'Afrique du Nord, Paris, Payot, 1952 (١)

لبناء الأمة على النموذج الأوروبي (من خلال التعاون بين المزارعين الرحل وقاطني المدينة) فشلت كنتيجة للغزو الذى قام به رحل الهلالية من صعيد مصر فى منتصف القرن الحادى عشر ، وتبعه نهضة الزناتية أو البربر الرحل • وبعد انهيار أسرة صنهاجة (المزارعين المستقرين) فان المنحنى التطورى فى المغرب يأخذ اتجاها منحدرا سريعا ومحددا • وكانت نهاية العصور الوسطى فترة تحلل كامل وموئس •

وباختصار فان نظرية جوتيه كما يلى : ان التفاوت الملحوظ فى العمليتين التوأمين لبناء الأمة شمال وجنوب البحر المتوسط قد حدث منذ القرن الحادى عشر فصاعدا لان الرحل العرب دمروا المحاولة الأولى التى قام بها جماعات المزارعين البربر المستقرة لاقامة دولة قومية ذاتية تعتمد على التحالف بين المزارعين وسكان المدينة •

الماركسيون :

وهكذا يجادل جوتيه ، كما لو أن المغرب كان دائما جزيرة مبتورة بالكامل عن العالم الخارجى ظلت فى حالة هياج مستمر عن طريق قوتين اجتماعيتين متعاديتين تبادليا (المزارعين المستقرين والمزارعين الرحل) ، وكما لو كان وصول القبائل العربية الرحالة فى منتصف القرن الحادى عشر هو الذى أدى فى النهاية الى تحطيم توازن المنطقة الداخلى على حساب المزارعين المستقرين ، وقضى على أية فرص يمكن أن يقتنصها المجتمع المغربى ليتطور باطراد نحو أمة النمط الحديث ، التى تعتمد على تحالف المزارعين المستقرين وسكان المدن •

وبرغم ذلك فان الكتاب الماركسيين يرفضون هذا الخط من الجدل ويربطون المغرب بسياقها الجيوبولتيكى الحقيقى وهو عالم البحر المتوسط • وفى داخل هذه المنطقة المحددة بوضوح فان حجم وتدفق التجارة الخارجية وموقع طرق التجارة الرئيسية مارست تأثيرا هاما على تطور الهياكل الاجتماعية الداخلية لأقطار شمال وجنوب البحر المتوسط • فبفضل الموقع الجغرافى للمغرب صلح فى العصور الوسطى كرباط أساسى بين أوربا البحر المتوسط وأفريقيا السوداء ، وتحكم فى مرور الذهب بين السودان والاقليمين الأكثر تطورا فى ذلك الوقت ، وهما الشرق الأوسط وأوربا البحر المتوسط • وهكذا حصل على فوائد جمة من دوره كوسيط بين الوحدات الاقليمية التى بلغت مراحل مختلفة من التنمية التكنولوجية ، وتلك الأقل تقدما (افريقيا جنوب الصحراء) التى امتلكت الموارد الطبيعية ذات الطلب الكبير (الذهب ، التوابل ، العاج ، الرقيق) ، وكانت على استعداد لمبادلة هذه الموارد بمنتجات مثل الملح من المغرب ، والملابس من أوربا ، والسلع الكتانية والقطنية من مصر ، وبدرجة متزايدة السلع الحديدية ، وخاصة الأسلحة (١) •

وفى ظل هذه الظروف كان تطور المجتمع المغربى نحو وضع الأمة الحديث مقيدا الى حد كبير جدا بتوازن القوى السياسية داخل منطقة البحر المتوسط •

---

(١) cf, F. Braudel, la Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'Epoque de Philippe II, Paris, Armand Colin, 1966; Lombard, L., Musulman du VIIe au XIe siècle, Annales (Economics, Societes, Civilisations), No. 2, April-June 1947.

ولهذا السبب فان ظهور الجمهوريات الايطالية فى القرن الحادى عشر (بيزا ، جنوة، أمالفى ، والبندقية ، الخ) ، واتساع القوة النورمندية فى صيسطيا (١) ، زاد من مصاعب المغرب الداخلية · ولكن يبدو أن المغرب فى القرن الرابع عشر فقد بالتدريج هيمنته على طرق الذهب ، وتوقف فى الحقيقة عن أن يكون الوسيط الضرورى بين السودان ومصر (٢) ، وفى ١٣١٦ ، كانت هزيمة المملكة المسيحية فى النوبة بواسطة الدولة المملوكيه فى القاهرة سببا فى تهيئة الفرصة لمراكز التجارة الكبرى فى الشرق لتدخل فى علاقة مباشرة مع ممالك السودان المنتجة للذهب ، دون أن تجبر بعد ذلك على التعامل من خلال المغاربة ·

ومهما يكن من أمر ، وباقتراض أن الأزمة حدثت فى القرن الرابع عشر لا فى القرن الحادى عشر ، فلا يزال ثمة سؤال غير مجاب عليه ، وهو كيف أثبت المجتمع المغربى أنه عاجز عن الانتفاع بالفوائد المتأتية من التجارة فى الذهب والبضائع الأخرى ، من أجل الأنشطة الاقتصادية التى يمكن أن تصلح كأساس مادى لعملية بناء الأمة ، كما حدث فى حالة بلاد شمال البحر المتوسط التى لم يكن مستوى نموها التكنولوجى فى العصور الوسطى مرتفعا بدرجة ملحوظة عن مثيله فى المغرب ؟

لا يمكن القول بأن هذا السؤال قد شد انتباه كثير من الكتاب الماركسين · وبصفة عامة ، والى وقت حديث ، اتجه المؤرخون الماركسيون ـ وكذلك بعض المؤرخين غير الماركسيين ـ الى تشبيه الهياكل الاجتماعية الوسيطة فى المغرب بتلك المتعلقة بالاقطاع الأوربى · الا أن الاقطاع ، باستخدام تعبير مارك بلوش ، باعتباره نمطا اجتماعيا ، ليس شيئا معروفا للمجتمع المغربى · ولاريب فى أنه وجد هناك مزارعون وزعماء محليون مستبدون ذوو وضع اجتماعى يشابه وضع العبيد فى نواح معينة · ولكن هذه العناصر لا تشكل نظاما اجتماعيا اقطاعيا ، أو نمطا اقطاعيا للانتاج · فالمجتمع المغربى فى العصور الوسيطة يفتقر على الأقل الى عنصرين جوهريين للاقطاع كنظام اجتماعى ، بدونهما يفقد الاقطاع خصائصه الأساسية ، أو بصورة أكثر مضمونا اجتماعيا يتعارض هيكليا مع المضمون الاجتماعى للاقطاع ، وهذان العنصران هما .

١ ـ كان التضامن الدموى كنظام لحماية الفرد ضعيفا جدا فى المجتمع الاقطاعى ، ومؤثرا بدرجة عالية فى المغرب · وكما أشار مارك بلوش كان نوعا من استبدال أو تتميم التضامن الدموى ، والذى أضحى مؤثرا بدرجة غير كافية أنه ظهرت علاقات الاعتماد الشخصى على مسرح التاريخ ، فبالنسبة للفرد المهدد بواسطة أخطار لاحصر لها فى عصر عنف لا يبدو أن روابط القرابة تقدم له حماية كافية ، حتى فى أثناء مراحل الاقطاع المبكرة · ولاشك فى أن هذه الروابط كانت ذات طبيعة غير ناضجة وغير محكمة ومفتتة بعمق من الداخل عن طريق النظام المزدوج للأبناء المنتمين الى أسرة الأب أو أسرة الأم ولهذا أكره الانسان على البحث عن روابط أخرى أو الاذعان لها ·

---

(١) J. Poncet, Le Mythe de la Catastrophe Hilaienne; Annales (Economics, Sociétés, Civilisation), No. 5. September-October 1967.

(٢) cf. Y Lacoste Ibn Khaldoun, Naissance de l'Histoire du Passé au Tiers Monde, Paris, Maspero, 1966.

٢ ـ الفرصه التي قدمتها الممارسات والتقاليد العسكرية في ذلك الوقت الى المزارع ليصبح جنديا انطلاقا من موارده الذاتية . وطبقا لمارك بلوش : « في الاماكن التي ظل فيها الرجل الحر » محاربا يمكن ان يدعى للخدمة العسكرية في أي وقت ، وكانت أسلحته وتجهيزاته تتميز في كافة خواصها الأساسية عن تلك التي يحملها المقاتلون المهنيون ، كان من السهل على المزارع أن يفر من مخالب المورد الاقطاعي . ان هذا هو ما حدث بالضبط في المغرب ، حيث كان في استطاعة أي مزارع أن يحول نفسه الى جندي ، على عكس أوربا الاقطاعية ، حيث أصبحت جندية العصور الوسطى احتكارا مهنيا للفارس النبيل بسبب النفوق الذي اكتسبه الفارس بتجهيزاته الدفاعية والهجوميه الكثيفة في ميدان المعركة على حساب جندي المشاة . وبالاضافه الى ذلك كان المران الطويل مطلوبا ابتغاء تعلم كيفية مسايسة الجواد في المعركة والقيام بمناورات مبارزة معقدة في الوقت الذي يلبس فيه الفارس الدروع الثقيلة. ومن ثم كان الطلب على المحاربين المهنيين الذين تربوا على تقاليد الجماعة وكانوا فرسانا في الأساس الأول .

وهكذا يمكننا أن نفهم لماذا كان المزارع الأوربي ـ الذي لم يكن محميا بما فيه الكفاية بواسطة أواصر القرابة ومفتقرا الى الموارد المادية التي تمكنه من تسليح نفسه كمحارب مهني ـ في موقف اعتمدت فيه سلامته الشخصية وسبل وجوده في الأصل على حماية سيد لديه من القوة ما يكفيه للدفاع عنه واستغلاله . ومن الناحية الأخرى كان المزارع في المغرب محميا بواسطة أواصر القرابة والشعور الفياض بالتضامن الذي أثارته .

وفضلا عن ذلك استطاع كل الذكور البالغين ، دون تغيير وضعهم الاجتماعي ، أن يحولوا أنفسهم الى محاربين . وفي المغرب ثم تصبح الخيول والبنادق هي الممتلكات المتميزة لطبقة محاربين . ان مقارنة المجتمع المغربي بالاقطاع هو تفريغ لمدلول الإقطاع من كل مضمون اجتماعي . ولأول وهلة يبدو هذا الاتجاه مفهوما من جانب الكتاب الذين يدعون أنهم ماركسيون . الا أن أصل هذا الخلط الخطير يصبح أقل غموضا حينما يتبين أن ذلك التفسير الخاطيء قد طبق بواسطة المؤرخين الماركسين في حالة أقاليم أخرى حيث الاقطاع في المعنى الكلاسيكي للفظ لم يوجد في أي منها ، مثل الهند ، أو فيتنام أو افريقيا السوداء . وفي الحقيقة ، ولأسباب سياسية أساسا ، والماركسيون المتمسكون ، منذ ١٩٣١ فصاعدا ، وكنتيجة لنقاش كبير نظم في لينينجراد عن أسلوب الانتاج الآسيوى ، والرفض الرسمي لهذا المدلول ، بدأوا يفترضون مرحلة اقطاعية ويعدونها المقدمة الضرورية للمرحلة الرأسمالية في تاريخ كل مجتمع .

وعلى أية حال فانه بعد وفاة ستالين وخاصة بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ظهرت مدرسة جديدة في الفكر الماركسي . وطبقا لها فان المرحلة الرأسمالية في الاقاليم غير الاوربية قد سبقها بصفة عامة نمط انتاج لم يكن اقطاعيا ، وكان في نفس الوقت سابقا للرأسمالية . وقد انتعش مفهوم « الشكل الآسيوى للانتاج » وذهب بعض المؤلفين الى حد وصف النظام الاجتماعي المغربي اثناء العصور الوسطى بانه يناظر شكلا ناقصا لاسلوب الانتاج الآسيوى . وهذا خلط خطير اذا وقع المرء فيه مثل خلط هؤلاء الكتاب الذين استخدموا فكرة الاقطاع استخداما ميكانيكيا . واذا لم يتسع مفهوم النمط الآسيوى في الانتاج ليشمل كافة النظم الاجتماعية السابقة على الرأسمالية والتي لم تمر بمرحلة الاقطاع في

معناه الدقيق – وبمعنى آخر اذا انصاع المرء لماركس الذى نظر الى الرأسمالية والاقطاع وأسلوب الانتاج الآسيوى على انهـــا نظم اجتماعية لكل منها خصائصه الفردية الذاتية – فان على المرء ان يرفض بالضرورة تطبيق هذا المفهوم على نظام اجتماعى كنظام المغرب ٠

ويتوقف المظهر الرئيسى لمفهوم « أسلوب الانتاج الآسيوى » على الدور الذى تلعبه السلطة المركزية فى تنظيم وضبط الانتاج ،غالبا على أساس نظام مروى للزراعة، وهو ممكن فقط من خلال أعمال هندسية متسعة تتعدى طاقة المجتمعات المحلية ٠ وفى ظل هـذه الظروف فان الدولة وبيروقراطيتها (كما فى مصر فى ظل الحكم الفرعونى) هى التى تدير الاقتصاد بفاعلية ، وتجعل وجودها محسوسا به فى كل مجتمع محلى ٠ وفى ظل هذا النظام الاجتماعى ، وباستخدام تعبير ماركس ، كان وضع المزارعين وضع عبودية عامة ٠ ولكن فى المغرب ، وحتى وقت استعماره لم تملك الدول المختلفة الموارد التى تمكنها من ادارة الاقتصاد على مستوى المجتمعات المحلية ، وعلى العكس . اكرهت باستمرار على قبول رفض دفع الضرائب من جانب عدد كبير من القبائل كأمر واقع ٠ واذا كان أسلوب الانتاج الآسيوى يتميز ، ضمن ما يتميز به ، باســتقرار القوة المركزية وعمق ســـلطتها ، فان النظام الاجتماعى المغربى يتميز باسره بعدم استقرار القوة المركزية ومحدودية مجال سلطتها اثناء العصور الوسطى وحتى عشية الغزو الاستعمارى ٠

وهكذا ، فليس الاقطاع ولا أسلوب الانتاج الآســيوى هو بمثابة الاجابة ٠ ولكن فى تلك الحالة كان هو طبيعة هذا النظام المغربى الذى بقى دون تغيير جذرى حتى عشية السيطرة الاستعمارية ومن ثم أثبت انه نفســـه عاجز عن التكيف مع التغييرات الهيكلية والحضارية لبيئته ، وخاصـة للدول الواقعة على الشـــواطىء الشمالية للبحر المتوسط ؟

اسهام الاثنولوجيين الفرنسيين والانثربولوجيين الناطقين بالانجليزية :

كما ان الكتاب الماركسين مغرمون بتقديم خطوط عريضة للتطور العام للمجتمع الذى يسعون فيه الى تحديد انماط ومراحل الانتـــاج المختلفة ، فكذلك يســـعى الاثنولوجيون على العكس الى أزالة عامل الزمن عن طريق التركيز على مناطق البحث الأقل عرضه للتغيير ، على أمل اكتشـــاف الهياكل الأســـاسية للنظام الاجتماعى التقليدى للمغرب ، من خلال دراسة المؤسسات الاجتماعية ونماذج السلوك الثقافى الأكثر مقاومة لمضى الوقت ٠ واذا قبلنا ، كفرض عملى ان بنـاء الأمة يمكن أن يفسر على أنه تقليل الفجـوة الاجتمـاعية والحضـــارية بين الاقاليم المختلفة والمجموعات الاجتماعية فى وحدة محددة كأمة ، فاننـا ملزمون باعارة انتبـاه خاص لأعمال الاثنولوجيين ٠ وفى الحقيقة يستطيع الاثنولوجيون ، عن طريق دراسة المناطق الاقل تأثرا بالتحديث ، ان يشيدوا لنا من جديد بعض مقومات النظام الاجتماعى التقليدى وأن يساعدونا على تقدير الأهمية والتوزيع الجغرافى والاجتماعى لقطاعات المجتمع الذى تشير حالته الحديثة نسبيا الى عدد الحاجات المطلوب أداؤها ابتغاء زيادة سرعة عملية بناء الأمة ٠

أساس ثقافى مشترك :

من أكثر الملامح أهمية للمغرب التقليدى الوجود الدائم تقريبا لنظام السيبة جنبا الى جنب مع نظام المخزن ويشير هذان التعبيران الى نمطين للعلاقة بين المجتمعات

المغربية المحلية والسلطة المركزية السابقة على العهد الاستعمارى • والمجتمعات فى نظـــام المخزن هى التى نريد ــ أو بصورة أكثر غير قادرة على أن ترفض ــ دفع الضرائب الى السلطات المركزية المخزن (١) وتكون المناطق البعيدة، أو التى يمكن ان تصل اليها السلطة المركزية فقط بصعوبة ، نظام السيبة (منطقة الانشقاق) : وبصفة عامة لا يوجد حد واضح معين بين الاثنين • وعن طريق وسائل العنف أو الدهاء ، نجحت الدول القوية فى تقليل منطقة الانشقاق الى حد كبير ، ولكن فى لحظات الازمة كان نظام المخزن مقصورا على المدن والسهول المجاورة مباشرة • وتتمثل الحصون المنيعة لمنطقة الانشقاق فى أقاليم المرتفعات ، مثل الاطلس والريف فى مراكش ، والقبائل والأوراس فى الجزائر • والاقاليم الملاصقة للصحراء والتى يسكنها قبائل رحل يعد تحركها السريع ضمانا من الدرجة الاولى ضد أى عمل من جانب السلطة المركزية •

ان تقسيم المغرب السابق على الاستعمار الى مناطق ثلاث ــ المدن ، والسهول التى تسيطر عليها الحكومة ، والمناطق البعيدة ــ حقيقة أساسية يلزم أن تؤخذ فى الاعتبـــار اذا كان علينا أن نفهم الخصائص المحلية والاقليمية لبنـــاء الأمة فى المغرب •

وهكذا فان النظام السيبة (منطقة الانشـــقاق) هى بمثابة أرضية مثالية للبحث الاثنولوجى • فليس ثمة حياة حضرية • والاتصالات مع العالم الخارجى غير موجودة عملا • والمؤسسات العتيقة ظلت موجودة دون مساس حتى الغزو الاستعمارى ، وكذلك لبضعة سنوات فيما بعد • أكثر من ذلك ، فان سكان هذه الاقاليم هم فى العادة أناس قد احتفظوا بلغتهم البربرية وما كانوا ، كقاعدة ، فى اتصال دائم مع مجموعات السكان العرب أو المغاربة ومن ثم كانت القيمة الكبرى للكتابة الاثنولوجية عن عالم البربر ، وللندرة فى الدراســـات الاثنولوجية عن السكان ــ العرب أو المغاربة •

الا أن هذا البحث الاثنولوجى قد أظهر حقيقة هامة لفهم بناء الأمة فى المغرب • فوراء الخصوصيات التى تميز البربرى من العربى ، والاختلافات بين البدوى والمزارع المستقر نواجه فى النهاية نفس الاشكال الهيكلية على مستوى الأسرة والتنظيم السياسى فى مجتمعات المغرب القروية المتعـددة • وفى الأسرة الممتدة ، لا يـكون تفوق مجموعة الاقرباء من جهة الأب موضع نزاع • ففى التسلسل الدموى يكون الزواج من بنت العم مفضلا على الرغم من انه لا يمارس تلقائيا • اننا نواجه فى

---

(١) تعنى كلمة مخزن فى الاصـــل مستودع بضائع ، وقد انتجت الكلمة الفرنســية دكان Magasin وفى المغرب أضحى يقصد بها السلطة المركزية ، الدولة • وتبين الكلمة كيف كان ينظر الى السلطة المركزية فى المغرب بصفة عامة ، وفى مقاطعة الانشقاق بصفة خاصة : كان ينظر اليهـا كقوة عسكرية مسئولة عن اعداد هذه المناطق لدفع الضرائب ، وبصفة عامة لم تكن الوظائف الاخرى للسلطة المركزية (العلاقات الخارجية ، الدفاع عن الاسلام .. الخ) موضوع تحدى عن طريق نظـام السيبة . Bled Seba

(قد يكون معنى كلمة مخزن فى هذا المجال مرجعه الى أن المهمة الرئيسية للحكومة ، فى ذلك العصر ، كان ينظر اليها على أنها خزن المال ، أما كلمة السيبة فيبدو أنها تحريف عن كلمة سائبة ــ المعرب) •

سلسلة النسب الوحدة السياسية لكافة مجتمعات المغرب القروية — وحدة تقدم في نفس الوقت النموذج الهيكلي للمجموعات السياسية الكبرى . وكقاعدة تتخذ القرارات السياسية الهامة بالاجماع في جمعية من الذكور البالغين .

تلك هي المجموعات الأساسية ، ألا انه يمكن ، عن طريق الاستخدام الشعوري أو اللاشعوري لرابطة ونموذج النسب تكسير هذه الوحدات بصورة أكبر أو دمجها في مجموعات أكبر وفق ماتمليه الظروف . وتتغير أسماء هذا النموذج الهيكلي ، والصور التي ينتخذها في الحياة اليومية ، من اقليم الى اقليم ، طبقا للمجموعات والظروف ، الا أن المهم هو وجود خلفية ثقافية مشتركة . ويفسر ذلك لماذا أنه ، حتى في منطقة الانشقاق (نظام السيبة) ، لاتكون سلطة السلطان الروحية موضع تساؤل من الناحية النظرية ، على الرغم من أن المزارعين يمكن أن يرفضوا عملا دفع ضرائبهم لأنهم ، كنتيجة للموقع البعيد لاقليمهم في علاقته بالسلطة المركزية ، يكونون في موقع يدعوهم الى الرفض . وتصلح الأهمية الممنوحة لقاعدة الاجماع بالنسبة للقرارات المتخذة في جمعيات المجموعة السياسية الأساسية (النسب) ، وتصلح كمثال وكمعيار اسناد لكافة المجموعات السياسية الأخرى . ونتيجة ذلك غياب أى أساس قانوني للاراء السياسية للاقلية ، ونقص قيم التقرير السريع لمن يجب أن يخلف رئيس المجتمع بدلا من الانتظار حتى الحصول على الموافقة الاجماعية لممثلي ذلك المجتمع . وتستعمل كلمة « مجتمع » هنا لتعنى كافة أنماط المجموعات السياسية بغض النظر عن حجمها ، وذلك لاننا نعرف انه فيما عدا الوحدة الدموية يكون لكافة المجموعات السياسية الأخرى حدود متميعة ووجود يتقيد بالظروف . ولا يوجد في اللغة العربية كلمة تعبر عن وحدة سياسية مستقرة ذات حدود ثابتة تقع بين المجموعة السياسية الاساسية والأمة (المجتمع الاسلامي) . ويعقب ذلك أن الشعور بالانتماء الى أمة أو دولة قومية في المعنى الحديث ، يكون دائما موضع تحدى عن طريق نوعية من الانتماء : —

(أ) الانتماء الى الأهل :

(ب) الانتماء الى المجتمع الاسلامي ككل (الأمة) .

ومع ذلك . فان المجموعات السياسية الوسيطة بين هذين القطبين (الأهل والأمة) قد لعبت دورا سياسيا هاما في المغرب .

وطبقا للأبحاث الأولية للأنثولوجيين الفرنسيين في القبائل (الجزائر) (١) وفي الأطلس (مراكش) ٢ فان هذه المجموعات السياسية الوسيطة والأسلوب الذى تنظم به هي المسئولة عن حفظ النظام في مناطق الانشقاق (نظام السيبة) ، حيث لا توجد مؤسسات متخصصة لهذا الغرض في المجتمعات المحلية . وقد أعد د . مونتانى ، بصفة خاصة ، تحليلا نسقيا للمعلومات المتعلقة بالحياة السياسية المحلية في مناطق الانشقاق ، مثل الاطلسي المراكشي ، وفسر حفظ النظام في ذلك الاقليم بحقيقة أن المحالفات السياسية من المجموعات المحلية المتعددة لا تتكون

---

(١) A. Hanateau and Letourneaux, la Kalbylie et les Coutumes Kabyles, Paris 1872-73, 3 vols. (Editions Challanel).

(٢) R. Montagne, Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc, Paris, Alcan 1930.

عشوائيا ، وانما تتبع نموذجا هيكليا معينا ، حيث تقع كافة المجموعات الأساسية لأقليم معلوم في عصبتين أو حزبين سياسيين بطريقة تشبه وضع المربعات السوداء والبيضاء على رقعة الشطرنج • وبناء على ذلك فان فوضى مقاطعة الانشقاق هي فوضى منظمة عن طريق توازن المحالفات السياسية • فكل مجموعة تكون محاطة بالكامل بواسطة مجموعات معادية ذات قوة متكافئة عملا • وعلى أية حال فان البحث الدقيق في الاطلسى الأعلى لم يؤكد نظرية مونتاني • ففي أقليم سيكساوا لا يوجد دليل على ازدواجية متوازنة تضع التاكبيلت Taqbilts من نفس المجموعة الواحدة منهم في موجهة الآخر ، مثل القطع على رقعة الشطرنج (١) •

ويوجد بالتأكيد تنظيم مزدوج في أقاليم معينة ، الا أنه ليس النمط الوحيد للتجزأ • فالمجموعات السياسية غالبا ما تكون مقسمة الى عدد أكبر من المجموعات الفرعية ـ ثلاثة أو حتى خمسة في حالة القبائل الكبرى المنفصلة • وفي الواقع ، وكما أشار جيللنر (٢) ، فان البحث الفرنسى عن الحياة السياسية للبربر قد تعرقل بشكل سيء وذلك بسبب الافتقار الى صياغة واضحة لمفهوم المجتمع المجزأ • فالحقيقة ان الاثنولوجيين الناطقين بالانجليزية هم الذين طوروا ونظموا هذا المفهوم القديم لدور كاييم (٣) • وان البحث حول المجتمعات المجزأة حديث نسبيا ، ولكن ليس قصدى أن أصف هنا كافة الدلالات السوسيولوجية لهذا الشكل من التنظيم الاجتماعي • وحسبنا القول بأن مفهوم التجزأ يقدم اجابة أكثر عمومية من نظرية مونتاني عن الأنصاف The Lefts لمشكلة حفظ النظام في مناطق الانشقاق • وهذا التفسير صحيح فقط في حالة الصراع بين المجموعات التى تكون الوحدات الأساسية للعصبتين المتعارضتين ، ولكن الصراع يمكن أن يندلع على كافة المستويات ويعبىء مجموعات من كل الاحجام • واننا سنتناول ، للاغراض الحالية فقط بعض مبادىء التنظيم المجزأ ، وأحد هذه المبادىء هو أن الولاء لمجموعة ما والعضوية فيها يعتمدان على الصراع القائم وحجم المجموعات الداخلة فيه (٤) ، ويوضح ذلك الحكمة العربية « أنا ضد أخى ، وأنا واخوتى ضد أبناء عمى ، وأنا واخوتى وأبناء عمى ضد العالم بأسره » • وطبقا للظروف ، فان المجموعات على أى مستوى ، أما أن تظل كمجموعات ، في موقف عداء داخل مؤسسات ، أو أن تكون تحالفا مؤقتا لتقاتل مجموعة مناظرة •

وفي مجتمع مجزأ ، فان المجموعات المتناظرة المنطلقة من نفس المنبع العنصرى تعارض كل منها الأخرى ، ولكنها تكون مترابطة ومتحدة داخل المجموعة الأكبر منها، والتى بدورها تكون في تعارض مع المجموعة المناظرة لها (٥) • الا أن الفكرة الأساسية التى يجب تذكرها ، طالما أننا مازلنا بصدد موضوعنا هذا ، هي أنه لايمكن أن تكون

---

(١) J. Berque, Structures Sociales du Haut Atlas, Paris, Presses Universitaires de France, 1955.

(٢) E. Gellner, Saints of the Atlas, London Weidenfield & Nicolson, 1969.

(٣) E. Durkheim, De la Division du Travail Social, Etude sur l'Organisation des Sociétés Supérieures, Paris, Alcan, 1893.

(٤) Gellner, op. cit.

(٥) G. Balandier, Anthropologie Politique, Paris, Presses Universitaires de France, 1967 (Collection S.U.P.).

هناك أية سلطة مطلقة في شيخ القبيلة حينما يكون المبدأ الأساسى للهيكل القبلى هو التعارض بين أجزائها ... ان السلطة موزعة عند كل نقطة من الهيكل القبلى والقيادة السياسية مقصورة على المواقف التى تعمل فيها قبيلة ، أو جزء منها بشكل متضامن (١) ٠

الى أى حد يشبه هذا النموذج المثالى لمجتمع مجزأ الحياة السياسية الواقعية لنظام السيبة (مناطق الانشقاق) قبل الاستعمار : يقول جيللز : الى حد كبير جدا ولا يمكن أن يوجد شك في ان جيللز على حق ٠ ولكن ينبغى أن يضـاف انه كان أيضا فى احدى مناطق الانشاق هذه ، أو الفوضى المنظمة ، أن ظهر لوردات الاطلس: الأفراد الذين يحتمل أن يكون سلوكهم الاستبدادى واحدا من الأسباب التى حثت بعض مراقبى المغرب على أن يطبقوا على ذلك المجتمع تلك المفاهيم مثل الاقطـاع وأسلوب الانتاج الآسيوى ٠

واذا كان علينا أن نفهم ذلك ، فيجب أن يذكر انه حتى القرن التاسع عشر ، أثبت التنظيم المجزأ لمناطق الانشقاق كفاءته فى جعل محاولات الرؤساء الاستبداديين الرامية الى تدعيم سلطتهم مزعزعة وغير مستقرة ٠ وغالبا ما أقصى هؤلاء الزعماء الطموحين عقب تغيير التحالف الذى هدف بصفة مطلقة الى منع أية مجموعة سياسية بعينها من تحقيق احتكار للسلطة والسلطان والحصول على سيادة دائمة على كافة المجموعات الأخرى ٠ الا انه فى القرن التاسع عشر نجحت بعض الأسر فى فرض سلطتها على قطاع كبير من السكان ٠ وعلى أية حال تجدر الاشارة الى أن هذا الشكل من الاستبداد هو بصورة أكثر استبداد مجموعة على مجموعات أخرى ، وأن المستبد ملزم ، اذا كان عليه أن يحفظ تماسك هذه المجموعة ، بالتصرف ديمقراطيا ٠ وفى قومه المحليين فان عبد الملك متوجى العظيم ، لم يكن ينظر اليه الا أنه سيد عشيرته وعلى مسـتوى آل متوجى ،فهو حاكم أبوى ٠ وعلى مسـتوى كل مجموعة الأسر التابعة ، فهو متسلط ومستغل مكار ٠ وعلى مستوى الجنوب المراكشى فانه يجترىء أيضا على المكيدة الدولية ٠ الا أن الوزن السياسى الذى يجلبه له يعمد فى النهاية على اخلاص جماعته التى ينتمى اليها (٢) ٠

وهكذا ، وتفريعا على ما تقـدم ، كان لوردات الأطلس أيضـا ، فى المغرب السابقة على الاسـتعمار خاضـعين لرقابة جماعتهم التى ينتمون اليها (جمعية من كافة الذكور البالغين فى الجماعة القائمة على الرابطة الأبوية)

الاندفاع الجديد الى بناء أمة عقب اخضاع نظام السيبة :

فى وقت غزو الجزائر (١٨٣٠) كان المغرب بأسره ، باستثناء مراكش ، تحت حكم الامبراطورية العثمانية ٠ ونجحت مراكش ، عن طريق الرجوع الى ذاتها والى حد ما احياء مؤسساتها التقليدية فى صيانة استقلالها حتى السنوات الأولى من القرن العشرين ٠ ولم يؤد الغـزو العثمانى للجزائر وتونس فى منتصـف القرن الخامس عشر الى أى تغير جذرى فى الهياكل التقليدية لهذين البلدين ٠ وبالنسبة للمغرب ككل يمكن القول أن العصور الوسطى استمرت حتى القرن التاسع عشر ،

---

(١) E.E. Evans-Pritchard, The Sanusi of Cyrenaica, op. cit.

(٢) Berque, Structures Sociales du Haut Atlas, op. cit.

ولكن التنظيم الاجتماعي للأقطار الثلاثة أظهر اختلافات معينة • فعشية الاستعمار الفرنسي كانت تونس ، مثلما كانت في وقت الاحتلال الروماني ، أكثر أقاليم المغرب تحضرا ، حيث مناطق الانشقاق التقليدية (نظام السيبة) الموجودة فيها كانت الأصغر • وكانت الاتصالات والمبادلات بين سكان المدن والمزارعين المستقرين أكثر تطورا في تونس منها في بقية المغرب • وتمتعت أسر المدينة القديمة والقادة القبليون بقسط من السلطان أكثر أهمية في تونس عنه في الجزائر ، حيث تصرف الأتراك كأجانب في أرض مقهورة (مع انهم كأجانب مسلمين قد اشتركوا مع السكان الأصليين في بعض الأمور ، وكانوا يحاولون الدفاع عن ذلك الجزء من عالم الأمة (المجتمع الاسلامي) ضد تدخل القوى الكاثوليكية •

وعشية الاستعمار الفرنسي ، وجدت مقومات الأمة في معناها الحديث ، الا انه لم يكن هناك تيار ثابت واحد للشعور القومي • ففكرة أن الأمة تعني أشياء مختلفة بالنسبة لأناس مختلفين يمكن ادراكها من حدث هام طرأ في الستينات من القرن التاسع عشر •

ففي تونس ، أكثر أقاليم المغرب تحضرا ، وحيث عملية بناء الأمة أكثر تقدما ، استخدم شعاران أثناء انتفاضة عامة للقطر ضد باي ذلك الوقت (١٨٦٤) ، وعن طريقهما نستطيع فهم الحالة النفسية لقطاعات الشعب المتنوعة • ولقب رئيس الحركة المتمردة ، على الفور ، وهو مزارع من اقليم منشق تقليديا (النجود العليا) ، بواسطة المزارعين المتمردين بلقب باي العرب (أي البدو) ، في مواجهة الباي الشرعي ، باي الأتراك والمماليك (عبيد تربوا في أسر تركية) • وبالتأكيد فانه ليس مصادفة أن يذكر المتمردون في الحال تعبير « باي العرب » وليس تعبير « باي التونسيين الأكثر وطنية » • ومن الناحية الأخرى ، فان أحد شعارات سكان صفاقس المتمردين (المدينة الثانية في تونس) ذو دلالة أيضا • فقد صاح سكان صفاقس ، تعبيرا عن عدائهم للسلطة المركزية « ليسقط الباي ! ليحيا السلطان العثماني ! » ويوضح هذان الشعاران عدم ثبات فكرة الأمة في منتصف القرن التاسع عشر في أكثر أقاليم المغرب تحضرا • ماذا ، بعدئذ ، يمكن قوله عن الموقف في الجزائر ومراكش قبل الاستعمار حينما نأخذ في حسباننا أن مساحات كبيرة جدا وقعت تقليديا خارج رقابة السلطة المركزية ؟

لا ريب في أن الاستعمار ، عن طريق تكسير الهياكل التقليدية ، قد أعد ، رغم أنفه ، ـ وضد مصالحه ـ المرحلة لاندفاع جديد نحو بناء الأمة • وكانت أحد أفعاله الأولى في الجزائر تحديد حدود المغرب الأوسط واضفاء اسم عربي على المنطقة التي حددت بالفعل ـ لقب مدينة الجزائر ، الا أن الاجراء الحاسم في كل الأقطار الثلاثة كان اخضاع مناطق الانشقاق التقليدية (نظام السيبة) للادارة العسكرية السياسية القوية التابعة للسلطة الاستعمارية الفرنسية • ولا يعني هذا أن كل هذه المناطق تأثرت اقتصاديا مع الزمن ، وعلى أية حال فعن طريق فرض الأمن حتى على المناطق البعيدة وتطوير الاتصالات بين كل الأقاليم ، ازاح الاستعمار الفرامل التقليدية عن مسيرة الوعي القومي • ومع ذلك ، حينما حان وقت نيل الدول المغربية الثلاث استقلالها ، لم يكن التقدم المنجز في بناء الأمة متماثلا في الدول الثلاث ، مع انه كان أكثر مما وجد عشية الاستعمار •

ويفسر ذلك بمجموعة من سلسلتين من العوامل (أ) الموقف الداخلي في كل بلد وقت الاستعمار ، (ب) أسلوب وحدة الحكم الاستعماري حتى وقت الاستقلال .

ففي الجزائر ، المستعمرة الفرنسية الأولى في المغرب والأقل تحضرا وقت الغزو (١٨٣٠) ، كان تأثير الاستعمار على بناء الأمة متناقضا ومعقدا بصفة خاصة . فالجزائر ، من الناحية الرسمية ، كانت اقليما فرنسيا ، وهناك شعرت الجالية الفرنسيه تقريبا كما لو كانت في وطنها الأم . ومن ثم على حين فعل الاستعمار في الجزائر أكثر مما فعله في تونس أو مراكش لبناء ركائز دولة حديثة ، فانه أيضا فعل في الجزائر أكثر مما فعله في أي من هذين القطرين لتبطئة ظهور أمة حديثة . وهذا يفسر الاختلاف بين الدور الذي لعبته صفوة المدينة في كل من الجزائر ومراكش وتونس في حركات التحرر الوطني وفي عملية بناء الأمة . وفي مراكش وتونس ، وكانتا محميتين وليستا مستعمرتين ، نظرت السلطة الاستعمارية الى صفوة المدينة (الطبقات المتوسطة العليا والمتوسطة السفلى) كشركاء في حوار — متحدثات شرعيات — ولو أنها قاست أحيانا فترات قصيرة من الاضطهاد . أما نظرائها الجزائريات فقد كان عليها أن تختار بين البقاء على أهداب الشرعية بكل مخاطرة المادية ، أو الذوبان بكل ما فيه من مذلة وحقارة . وهذا يفسر الموقف الهزيل لصفوة المدينة في الجزائر ، وعدم وجود حزب وطني قوى البنية عشية الاستقلال . مثل حزب الاستقلال في مراكش وحزب الدستور في تونس ، وأخيرا ، العنف الذي به اندلعت الثورة الجزائرية .

وفي تونس ، حيث الحياة الحضرية أكثر تطورا وأكثر استقرار عنها في أي مكان آخر في المغرب ، كان الاستقلال الى حد ما قمة عملية في الطريق الذي منه وصلت حركة التحرر الوطني الى النضوج بالتدريج . وقد قاد هذه الحركة على التوالي : المماليك (المذوين) ، وصفوة الطبقة المتوسطة الوطنية (التقليدية) وأخيرا ، بعد ١٩٣٤ ، مثقفو الطبقة المتوسطة السفلى (المحدثين) !

وفي الجزائر ، وجدت هذه التيارات الثلاثة عشية اندلاع الصراع المسلح . وفي مراكش حالت المدة القصيرة للاستعمار وايديولوجيته الرسمية — احترام التقاليد المحلية — دون ظهور طبقة متوسطة سفلى من الصفوة المثقفة تماثل في تعددها تلك التي كانت في تونس . وعندما أضحى الاستقلال المراكشي وشيك الحدوث ، وقعت قيادة حركة التحرر الوطني في أيدي الطبقة المتوسطة الحضرية التقليدية . وفي الريف ، لم يتخذ الاستعمار نفس الشكل في كل الأقطار الثلاثة . فقد سعى المستعمرون الى احتلال أقصى ما يمكن من الأرض في كل مكان ، ولكن المزارعين في الجزائر كانوا أشد تشتيتا بشكل مؤثر ، وهذا ما يفسر الى حد ما المشاركة الجماهيرية للمزارعين في الثورة الجزائرية . وفي تونس ، واصل الاستعمار اتجاها كان قد بدأ قبل الغزو الاستعماري بوقت طويل . وفي مراكش ، فانه لم يعد فقط أية محاولة نظامية لتدمير الهياكل التقليدية للمزارعين ، ولكنه أيضا استخدم المزارعين في أقاليم الانشقاق التقليدي (الأطلسي) لمواجهة التحرك في المدن القومية .

ولكن في كل أقطار المغرب الثلاثة ، كان اتحاد القوى بين الزارعين والصفوة الحضرية هو الذي جعل حركة التحرر الوطني أمرا لا مندوحة عنه .

الاستقلال واعادة تنشيط الهياكل المجزاة :

لم تكن الأقطار الثلاثة وقت حصولها على الاستقلال فى نفس الموقف بالنسبة لبناء الأمة مثلما كانت عشية الاستعمار • فكما كان فى القرن التاسع عشر ، ظل هناك أصل ثقافى مشترك يعتمد أساسا على الدين الاسلامى وعلى الرجحان الكلى تقريبا للمذهب المالكى • وأكثر من ذلك مرت هذه الأقطار الثلاثة بنفس النمط الاستعمارى (١)

وعلى أية حال ، فالاختلافات بين الأقطار الثلاثة لها مغزاها • فليس لدى تونس أقلية بربرية من الناحية الفعلية • وفى الجزائر ومراكش ، يقطن السكان البربر بصفة عامة أقاليم المرتفعات (مناطق الانشقاق السابقة) • وليس الاختلاف بين العرب والبربر اختلافا عنصريا ، وذلك لأن معظم الناس المعروفين كعرب فى المغرب هم بربر متعربون • وعجل الاستعمار تعريب الشعب البربرى باتساع وسائل المواصلات • ومن المقدر اليوم أن خمس السكان يتكلمون اللهجة البربرية (والتى ليس لها حروف أبجدية) • ولاتوجد مشكلة بربرية فى المغرب مثلما توجد مشكلة كردية فى العراق ، الا أنه توجد امكانية التلاعب بالسكان البربر عن طريق بعض الصفوة الحضرية •

وفى الحقيقة ، هيأ استقلال الأقطار الثلاثة فرصة من أجل اعادة تنشيط الهياكل المجزأة ، بعودة ظهور « السيبة » القديمة فى مناطق الانشقاق التقليدية (المرتفعات والأقاليم الصحراوية السابقة) • وعلى أية حال ، ففى تونس ، أخفقت الأحداث (بما فى ذلك حركة ابن يوسف) فى اتخاذ بعد اقليمى محدد يماثل ماحدث فى حالة الانتفاضات فى القبائل أو الأوراس فى الجزائر ، أو الأطلس أو الريف فى مراكش • ومهما يكن من أمر ، على حين يشبه شكل هذه الثورات على نحو غريب شكل السيبة التقليدية القديمة ، فان المضمون مختلف • ففى الماضى ، كان تمرد المزارعين فى مناطق الانشقاق موجها ضد التدخل المباشر للسلطة المركزية • ومنذ الاستقلال ، كانت ثورات الفلاحين فى نفس الاقليم تهدف أساسا الى جذب انتباه السلطة المركزية الى الادارة السفلى والى ندرة الاستثمارات والأعمال الجديدة التى تخلقها الدولة بوصفها مستخدما رئيسيا •

وفى تونس ، يتعرقل هذا التنشيط الجديد للهياكل المجزأة عن طريق وجود حزب سياسى عتيق فى نشأته ، ذى جذور عميقة فى القطر • وفى الجزائر ، فان عدم وجود حزب سياسى ،مثل حزب الدستور الجديد التونسى ، يفسر كلا من القتال المهلك الذى حدث بلا أساس أيديولوجى بين العائلات المختلفة وقت الاستقلال وسيطرة الجيش على السلطة ، وكان الجيش هو المنظمة الوحيدة التى تملك هيكلا مستقرا بشكل نسبى •

وفى مراكش ، يبدو أن الشرعية التقليدية للأسرة العلوية والتنشيط الجديد للهياكل المجزأة على مستوى النخب السياسية يعرقلان قيام المؤسسات بوظائفها ويعدان الطريق لموقف منفجر فى الأمد المتوسط أو فى المستقبل البعيد •

---

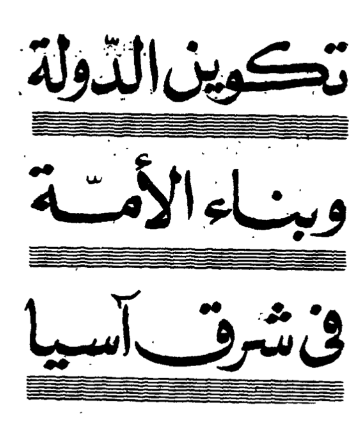
(١) ولهذا السبب فان حالة ليبيا ، والتى يمكن أن ينظر اليها على انها تنتمى اما الى المغرب او الشرق الاوسط ، لم تؤخذ فى الاعتبار .

ان تلك الأمثلة على اعادة تنشيط الهياكل المجزأة بمضمون سياسى معاصر يمكن أن تفسر عن طريق وجود اختلال هيكلي فى المجتمع المغربى بين جمهور السكان الذى أبعد عن أسلوب حياته التقليدى ، والقطاع الحديث ، وهو عاجز عن أن يقدم اليه أية امكانية للتكيف مع موقفه الجديد ٠

وفى تلك الظروف ، فان تقسيم الطبقات الاجتماعية الناتجة عن النشاط الاقتصادى الحديث يفقد وحدته بل معناه أحيانا ٠ فلا أحد يعرف من يمثل من ، أو من هم الحلفاء الحقيقيون أو الأعداء الحقيقيون لأناس يتولون مقاليد السلطة فى الحياة العامة ، فالأصدقاء منذ عشر سنوات خلت هم الأعداء فى السنوات الخمس الأخيرة ، ومع ذلك يواصلون الالتقاء اجتماعيا فى مناسبة أيام العيد التقليدية ٠

أن التنشيط الجديد للهياكل المجزأة بعد الاستقلال ليس مقصورا بصفة مطلقة على الحياة السياسية لكل قطر ٠ فالعلاقات بين الدول المغربية لا تزال محكومة الى حد كبير بمسلك التجزئة ٠ فهل المغرب الكبير ــ باستخدام تعبير شائع فى كل الأقطار الثلاثة ــ سوف يصبح ، فى المستقبل القريب ، أمة بالمعنى الحديث للكلمة أو اتحادا كونفيدراليا لدول قومية ، أو مجرد دول ثلاث ؟

فى الوقت الراهن يوجد لدى المرء انطباع بأن القومية المعينة لكل من الدول القومية الثلاث هى أعمق ما يكون فى العقل الجماعي ٠ ومع هذا فقد يكون ذلك انطباعا غير صحيح دفعت اليه الأيديولوجية الصريحة لنخب الأقطار الثلاثة ٠ وما يمكن قوله هو انه ، بين التنشيط الجديد للشعور الاقليمى (على المستوى المحلى) والوحدة العربية ، لازال يوجد عدد من الاختيارات المتوسطة ، وفى المغرب فان كل شيء أو كل شيء تقريبا لا يزال ممكنا ٠



يقصد باقليم شرق آسيا هنا الصين وكوريا واليابان • وعلى الرغم من أن الاقليم السوفيتى الملاصق للباسيفيك يدخل ضمن اقليم شرق آسيا من الناحية الجغرافية ، الا انه لا ينتمى اليه من الناحية الاجتماعية والسياسية • كذلك لن تتضمن الدراسة جمهورية منغوليا الشعبية بالرغم من كونها جزء من اقليم شرق آسيا ، وذلك يرجع الى عدم كفاية معلومات المؤلف عنها •

وبالنظر الى الصين واليابان وكوريا فى مراحل تكون وحدتها السياسية والثقافية المتميزة ، فانه يطالعنا التكوين المبكر والمستمر لمثل هذه الوحدة فى الدول الثلاثة •

ففى حالة الصين يرجع تكوين الوحدة السياسية والاجتماعية المتميزة الى عهد الاسرتين الحاكمتين تشو (١١٢٢ ـ ٢٥٥ ق • م) وتشين (٢٥٥ ـ ٢٠٦ ق•م) فالشخصية الصينية والفلسفة الكنفشيوسية والفلسفات الاخرى تركت أثرها

تأليف : جـــوجى واتـــانوكى

قام بالتدريس فى جامعة طوكيو وايوا وكولمبيا قبل أن يحصل على مركزه الحالى كاستاذ للاجتماع فى معهد العلاقات الدولية بجامعة صوفيا ـ طوكيو ، وقد قام بمجموعة من الدراسات عن (السلوك الانتخابى والاتجاهات السياسية فى اليابان) ، ومجال اهتمامه فى علم الاجتماع التاريخى والسياسى يمتد ليشمل شرق آسيا . ومن بين الأعمال الاخرى التى نشرت له (جندى سيجى لشاكاى هندو) أى (السياسة الحديثة والتغير الاجتماعى (سنة ١٩٦٢ ، (نيهون نوشيجى شاكاى) أى (المجتمع السياسى اليابانى) سنة ١٩٦٧ .

ترجمة : د. محمد خليل برعى

ـ مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

ـ بكالوريوس تجارة بجامعة القاهرة ، ماجستير اقتصاد من جامعة أنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية ، دكتوراه فى الاقتصاد من جامعة القاهرة .

ـ ومن مؤلفاته وابحاثه :

١ ـ مبادى الاقتصاد (كتاب)

٢ ـ وسائل القياس الاقتصادى (مذكرات)

٣ ـ مجموعة الأبحاث الخاصة بدراسة معدلات الاداء والكفاية الانتاجية بالنسبة لبعض الصناعات وكذلك الخاصة بدراسة صناعة الغزل والنسيج فى بعض البلاد العربية . بالاضافة الى مجموعة من المقالات القصيرة .

الواضح على شعوب الصين وكوريا واليابان حتي القرن التاسع عشر بل ما زال أثرها موجودا في القرن العشرين . ففكرة (المملكة الوسطى) التى تضمنت افتراض الوحدة الثقافية والتفوق الصينى على البرابرة الأجانب ، انما ترجع الى عهد أسرة (تشو) . أما بالنسبة للاندماج السياسى ، فاننا نجد أن الامبراطور الأول من أسرة (تشين) : (شيه هنج تى) قد اتخذ خطوات هامة فى خلق تنظيم ادارى مركزى ، وتوحيد المقاييس وبناء الطرق المؤدية إلى العاصمة ، وشق القنوات التى تربط الشمال بالجنوب ، وكذلك بناء (السور العظيم) الشهير والذى كان جزءا من حدود امبراطوريته . وبالنسبة للتنظيم الادارى الذى استمر نحو الف عام بعد ذلك ، فقد وضع الامبراطور (تاى تسنج) من أسرة (تانج) التى حكمت فى الفترة من ٦١٨ ـ ٩٠٧ م وضع نظام اختبار الخدمة المدنية المشهور (الذى ترجع ملامحه الأولى الى المملكة الوسطى (هان) ٢٠٦ ق.م ـ ٢٢٠ م) وقد جعل هذا الاختبار هو الطريق الوحيد لكل المناصب الرسمية ، كما قام بعملية اعادة

تنظيم شاملة لكل المؤسسات الادارية المركزية والمحلية · وكما سيتضح فيما بعد ، فان المؤسسات السياسية لاسرة (تانج) قد استخدمت كنموذج فى كل من كوريا واليابان · هذا ولقد كانت المملكة الوسطى (هان) هى الوحدة الثقافية الأساسية ، وهى الوطن بالنسبة للشعب الصينى ، ولقد انتشرت فكرة هذه المملكة بعد ذلك عن طريق هجرات الصينيين وغزواتهم · ولما كانت المملكة الوسطى ذات مفهوم ثقافى أكثر منه مفهوما عرقيا أو جغرافيا ، فان حدودها الطبيعية بقيت غير واضحة · وبسبب هذا المفهوم الثقافى لم تستطع الغلبة السياسية من غير أسرة (هان) للذين جاءوا بعد ذلك بواسطة (المغول) فى عهد أسرة (يان) ١٢٠٦ ــ ١٣٦٨ م ، وبواسطة (المانشو) فى عهد أسرة (تشنج) ١٦٤٤ ــ ١٩١١ م ، لم تستطع أن تؤثر فى الثقافة الصينية ، وبالتالى فى الاستمرار والوحدة السياسية الصينية ، بل على العكس من ذلك تمكنت هذه الوحدة السياسية من امتصاص هؤلاء الحكام ·

أما فى حالة كوريا ، فان تاريخ الوحدة السياسية يمكن ارجاعه الى سنة ٦٧٠ م حينما جاءت مملكة (سيلا) لتسيطر على كل اقليم كوريا ، ولقد استمرت هذه الوحدة السياسية ونمت فى عهد أسرتى (كوريو) ٩١٨ ــ ١٣٩٢ م ، و (يى) ١٣٩٢ ــ ١٩١٠ م وذلك رغم الغزوات التى تعرضت لها من الشمال بواسطة الصينيين من أسرتى (سوى) و (تانج) فى القرن السابع ، وبواسطة (الخيتان) فى أواخر القرن العاشر وأوائل القرن الحادى عشر ، وبواسطة منغوليا فى ظل امبراطورية (يان) فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، والتى تعرضت لها من الجنوب بواسطة اليابانيين تحت قيادة (هيديوشى) فى أواخر القرن السادس عشر · وعلى ذلك ففى سنة ٩٥٧ م ، وتحت حكم أسرة (كوريو) تأسس نظام اختبار الخدمة المدنية ، وقد أعيد تنظيمه وتم اكتماله فيما بعد تحت حكم أسرة (يى) التى يبدو انها قد توصلت الى درجة عالية من الحكم الادارى المركزى · وبالنسبة للوحدة الثقافية فاننا نجد أن كوريا مثلها مثل اليابان قد تمتعت بوحدة عرقية ولغوية تكاد تكون كاملة منذ بداية تاريخها · فقد كانت لغة الكلام واحدة وبلا لهجات تقريبا فيما عدا تلك الخاصة بجزيرة (تشيجودو) التى تقع جنوب شبه الجزيرة الكورية · ولقد عرفت كوريا نظاما للكتابة باستخدام الحروف الصينية واستمر هذا النظام من القرن الرابع حتى القرن الخامس عشر حين اخترعت الحروف الكورية (هانجول) ، وقد أخذت هذه الحروف الكورية فى الانتشار بعد ذلك وان بقى الكثير من الحروف الصينية مستعملا ·

أما فى حالة اليابان ، فان المؤرخين يتفقون على ان الوحدة السياسية قد تحققت بصفة مبدئية حوالى القرن الخامس (١) ، ثم تدعمت هذه الوحدة السياسية فى القرن السابع عندما بدأ الأمير (شوتوكو) اصلاح (تايكا) سنة ٦٤٥ م ، وعندما أعلنت مجموعة قوانين (تايهو) سنة ٧٠٠ م · أما الفترة التالية والتى عرفت باسم عهد (نارا) سنة ٧١٠ ــ ٧٩٣ م وعهد (هيان) سنة ٧٩٤ ــ ١١٩٢م، نسبة الى أسماء العاصمتين فى هذين العهدين (هيان هو الاسم القديم لكيوتو) ، والتى يشار اليها أحيانا بفترة (نظام ريتسو ــ ريو) حيث كان يقصد بذلك دولة مركزية ثابتة تحت حكم الامبراطور (تينو) بواسطة قانون « ريتسو » ومجموعة قوانين «ريو» · وقبل هذه الفترة كان زعيم أكثر الجماعات قوة يعتبر هو الامبراطور « تينو » وكانت قوته وسلطته يحددها قوة واستقلال الجماعات الأخرى · ولقد كان

---

(١) متسوسادا اينو ، أصل الدولة اليابانية ، طوكيو ، ايوانامى شوتن ، ١٩٦٠ ·

اصلاح (تايكا) وقوانين (تايهو) يهدفان الى الحد من نفوذ الجماعات الاخرى عن طريق القضاء على الملكيات الخاصة الكبيرة للأرض ، وعن طريق انشاء جهاز ادارى مركزى وثابت ، ولقد نجحا فى تحقيق ذلك الى حد ما • هذا ويعتبر نظام (تانج) فى الصين نموذجا لمثل هذه الاصلاحات • أما بالنسبة للناحية العرقية ، فقد تمتعت اليابان بدرجة عالية من التجانس العرقى فى معظم أراضيها ، وذلك على الرغم من وجود العديد من الجماعات المختلفة ، والاستثناء الوحيد لذلك كان في الجزء الشمالى فى (هوتشو) حيث سادها الكثير من المصادمات مع قبيلة أجنبية تدعى (ايزو) خلال القرنين الثامن والتاسع (لم يتقرر حتى الآن ما اذا كان (الايزو) هم أسلاف (الاينو) الذين يعيشون الآن فى (هوكاينو) ، ولقد كانت (هو كاينو أرضا غيرمعروقة لليابانيين • وفى اليابان كما فى كوريا كانت هناك لغة واحدة منذ بداية التاريخ المعروف • ولقد اعتمدت اليبان فى لغتها المكتوبة على الأبجدية الصينية مع اجراء التعديلات اللازمة • وفى بداية عهد (هيان) تمكنت اليابان من تطوير مقاطع الحروف اليابانية ، وفى نفس العهد تم كتابة الكثير من الأدب اليابانى باستخدام الحروف اليابانية وما زال معظم هذا الأدب يقرأ حتى الآن ، وأشهر الأمثلة عليه هو (قصص جنجى) التى كتبت فى بداية القرن الحادى عشر •

ويلاحظ ان المركزية والوحدة السياسية فى اليابان لم تصل الى نفس المستوى الذى وصلت اليه الصين وكوريا ، ففى ظل اصلاح (تايكا) انشئت الوحدات الادارية المحلية مثل المديريات (كونى) والمقاطعات (جن) التى كان يعين رؤساؤها بواسطة الحكومة المركزية • والدليل على ضعف درجة الوحدة السياسية فى اليابان كما يقول بيركس « ان اللفظ اليابانى للدلالة على المديرية (كونى) يستعمل نفس اللفظ الصينى (كو) الذى يطلقه الصينيون على مملكةأو قطر • ولقد كان لطبيعة التكوين المتناثر لليابان ، والاستقلال التقليدى للجماعات التى تضمها ، أثر كبير فى جعل اليابانيين ينظرون الى امبراطوريتهم الحديثة التكوين على انها تتكون من العديد من الممالك الصغيرة •ولم تكن هناك محاولات لايجاد نظام اختبار للخدمةالمدنية بعد النموذج الصينى • هذا وقد جاءت نهاية عهد (هيان) بالصراع بين جماعتين حربيتين ، وتأسست حكومة عسكرية بواسطة الجماعة المنتصرة فى (كاماكورا) سنة ١١٩٣ م ، ومنذ ذلك الوقت وحتى نهاية عهد (الايدو) أو عهد (توكوجاوا) شهدت اليابان حكومة مزدوجة : فقد كان الامبراطور والبلاط بنبلائه فى (كيوتو) يمارسون الشكل الرسمى للحكم بينما كان الحاكم الفعلى للبلاد هو القائد الاعلى للجيوش (شوجان) • ولقد كان أول من حمل هذا اللقب ـ معينا من قبل الامبراطور ـ وهو قائد أقوى الجماعات الحربية ، ولكن اللقب أصبح بعد ذلك يتوارث فى نفس الاسرة حتى تتمكن جماعة منافسة من انتزاع السلطة • ولقد استمر حكم (توكوجاواشوجانات) فى العاصمة ايدو (طوكيو) لمدة ٢٦٥ عاما ، توارث ١٥ شخصا منصب آل (شوجان) • ولم تستطع طريقة حكم (شوجانات) التوصل الى درجة المركزية الكاملة ، ومع ذلك فقد كان هذا هو النمط الأكثر استقرارا ومركزية بالنسبة لما تلاه ، فقد كان هناك ما يقرب من ٢٦٠ ـ ٢٧٠ أميرا اقطاعيا بأراضيهم الخاصة التى مارسوا عليها حكما ذاتيا خالصا بالرغم من التنظيمات التى فرضت عليهم •

ولقد كن نتيجة لتأثير الغرب فى القرن التاسع عشر ، وضرورة الأخذ بالأساليب الحديثة أن أصبح من غير الممكن للنظم التقليدية أن تبقى فى أى بلد من بلدان شرق آسيا ومن ثم انهارت أسرة (تشنج) فى الصين و (يى) فى كوريا

ونظام (توكوجاوا شوجانات) فى اليابان • وبعد ذلك الانهيار سلكت كل دولة من الدول الثلاث نهجا مختلفا تماما للأخذ بالاساليب الحديثة • فقد حاولت كوريا أن تقاوم الضغط الخارجى واتخذت العديد من الاجراءات للأخذ بالاساليب العصرية• ففى سنة ١٨٨٢ اتخذت (التايجوكى) الذى ما زال العلم القومى لجمهورية كوريا ، وقامت بمحاولات عديدة للاصلاح منها اصلاح (تايوونجن) عام ١٨٦٧ م واصلاح (كايدوا وانج) سنة ١٨٨٤ م وتمرد (توتجهاك) سنة ١٨٩٤ م وحركة نادى الاستقلال ١٨٩٦ ـ ١٨٩٨ م • ومع ذلك فقد أصبحت كوريا مخلب قط فى الصراع الدائر بين الدول الغربية من جانب وبين الصين واليابان من جانب آخر • وأخيرا انضمت اليابان تماما سنة ١٩١٠ م وبذلك فقدت وحدتها السياسية المستقلة خلال السنوات الخمس والثلاثين التالية •

أما فى الصين ، فقد وجدت حالة من الفوضى السياسية بعد السقوط النهائى لاسرة (تشنج) الحاكمة سنة ١٩١١ م ، وقد لعب حكام المقاطعات الحربية دورا واضحا لما يزيد عن عشر سنوات حتى استطاع (الكومنتانج) سنة ١٩٢٧ أن يحقق الوحدة السياسية للبلاد تحت علم «الشمس فى السماء الزرقاء» • أما اليابان فكانت على عكس الصين وكوريا ، اذ تلا سقوط حكم (توكوجاوا شوجات) فيها تكوين سريع لدولة (الميجى) وأحرزت تقدما ملموسا نحو العصرية •

واذا ما أمعنا النظر فى الاتجاهات المختلفة التى اتبعتها بلدان شرق آسيا الثلاث فى العصر الحديث ، فاننا نخرج بحقيقة هامة ، وهى أن وجور تاريخ طويل لوحدة ثقافية وسياسية لا يعتبر فى ذاته عاملا كافيا لبناء وانماء أمة أو دولة قادرة على الحياة والتطور فى العالم المعاصر •

ومن هذه الامثلة يمكننا أن نثير الاسئلة الآتية :

ـ ما هى العوامل التى مكنت من اقامة أمة حية فى (الميجى) اليابانية ؟

ـ ما هى العوامل التى منعت حدوث تطور مماثل بالنسبة لكل من الصين وكوريا ؟

وبالنسبة للسؤال الاول ، فان هناك العديد من التحليلات والمناقشات المختلفة التى صدرت عن دارسين يابانيين وأخرين غير يابانيين (١) ، وكما حاولت دراسات أخرى عديدة أن تقارن حالة اليابان بغيرها من البلاد الأخرى مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وتركيا ، ومع ذلك فلا توجد دراسة واحدة تقارن بين الاقطار الثلاثة لشرق آسيا وبعضها البعض فى مراحل بناء الامة الحديثة •

وهناك بعض الدراسات عن الصين واليابان ولكن لا توجد دراسة واحدة عن كوريا وذلك فى حدود معرفة المؤلف على الأقل •

---

(١) جذبت دراسة ظهور (الميجى) فى اليابان وبناء الامة الحديثة وماتلا ذلك ، اهتمام كثير من المؤرخين وعلماء الاجتماع اليابانيين ، وهناك العديد من الكتابات التى نشرت باليابانية حول هذا الموضوع انظر :

Rekishigaku Kenkyukai (Research Association of Historical Science), Meiji Ishin Koza (A series on the History of Researches or the Meiji Restoration) Vol. 6, 1958, New Supplementary vol., 1969, Tokyo, Heibon Sha.

ونموذج لدراسة أساتذة غير يابانيين عن هذا الموضوع :

Robert E. Ward, (ed.) Political Development in Modern Japan, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1968.

أما بالنسبة للسؤال الثاني فان الاجابة عليه يمكن أن تأخذ مسلكين : أولهما : بالبحث عن العوامل الداخلية في كل من الصين وكوريا التي عوقت أو على الأقل أخرت ظهور دولة حيوية في الفترة الحديثة ، وتعتبر دراسات (ليفي وهندرسون) مجهودات في هذا المجال والمسلك الثاني يتناول العوامل الخارجية على انها السبب الرئيسي في هذا الفشل • ومن ثم فان التكوين السريع لدولة (ميجي) في اليابان والتنمية المقترنة به قد أثر مباشرة على كل من الصين وكوريا ، فمن ناحيه ، هناك من يعتبر ان اليابان تعتبر نموذجا للتنمية لكل من الصين وكوريا • ولكن من الناحية الأخرى ، فان ضم اليابان كوريا اليها واستيلائها على تايوان ، وغزوها لمنشوريا ، قد أوضح بلا شك ان اليابان عدو مباشر للاستقلال والوحدة السياسية في كل من الصين وكوريا • ودراسات التاريخ السياسي لشرق آسيا بين عامي ١٨٦٨ و ١٩٤٥ مملوءة بالوصف والتحليل عن تأثير اليابان على الصين وكوريا ، بمعنى التأثير السلبي لتنمية وحدة سياسية معينة في الاقليم ، على التنمية السياسية في الوحدات الأخرى ، أو بمعنى آخر النتائج المرتبة على التنمية السياسية غير المتوازنة في الاقليم •

وعلى ذلك فان المرء ليشك فيما اذا كانت اليابان تعتبر نموذجا ايجابيا للتنمية السياسية فيما بين عامي سنة ١٨٦٨ وسنة ١٩٤٥ بل انه يوجد الكثير من الأساتذة اليابانيين (١) يشاركون (جارينجتون مور) (٢) في اعتبار ان النمو السياسي في اليابان في الفترة من سنة ١٨٦٨ الى سنة ١٩٤٥ وبصفة خاصة من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٤٥ أخذ طابع (الفاشية الآسيوية) أو (القومية المتطرفة) أو (الامبريالية الرأسمالية) أو أى شيء آخر سلبي •

ولقد حاول البعض الآخر مثل (Schamuel Eisenstadt) (٣) أن يقدموا مفاهيم جديدة مثل تدهور أو انتكاس التقدم العصري في اليابان ، وذلك لشرح النشاط الخارجي والبنيان الداخلي لها في الفترة من سنة ١٩٣٠ الى ١٩٤٥ م •

لقد ركزت حتى الآن على الوضع التاريخي والسياسي والثقافي في كل من الأقطار الثلاثة • والسؤال الذي يجب أن يثار الآن هو : ما هي الظروف التي كان من الضروري توافرها حتى يمكن بناء دولة حية كان من الممكن لها أن تتعايش مع الأمم الأخرى في العالم المعاصر ؟ علما بأن مجرد وجود تاريخ للوحدة الثقافية والسياسية لا يكفي ، بل انه يعتبر في الحقيقة عنصرا غير بناء •

---

(١) يختلف تصور (مور) للمشكلة عما يمكن ان نجده فى معظم المناقشات عن التحول الى العصرية السياسية أو بناء الامة ، وكما يشير عنوان الكتاب فان السؤال الذى يثيره (مور) هو ماهى العوامل التى تؤدى الى اتجاهات مختلفة والى اشكال سياسية مختلفة فى العالم المعاصر ؟ وهو يشير الى ثلاثة اتجاهات ، الاول : هو مزيج من الراسمالية والديمقراطية البرلمانية التى تم التوصل اليها بعد سلسلة من الثورات . والثانى : هو مزيج من الراسمالية ومن الانظمة السياسية الرجعية والتى بلغت ذروتها فى النظام الفاشى . والثالث : الشيوعية وقد وضع (مور) اليابان فى التقسيم الثانى وحللها تحت عنوان (الفاشية الاسيوية) . كما وضع الصين فى التقسيم الثالث .

(٢) وهناك عدد كبير من الكتب والمقالات التى صدرت باليابانية ، تنحو هذا النحو ، ففى سنة ١٩٥٥ صدر كتاب يتناول بالنقد المرير التاريخ اليابانى فى (عهد شووا) سنة ١٩٢٦ وقد حظى هذا الكتاب بقبول واسع وهو : شيجيكى توبوما ، شبيش ايماى ، اكيرا نوجى دارا – تأريخ عهد شووا .

طوكيو – ابوا نامى شوتن .

(٣) Schmuel N. Eisenstadt, Modernization, Protest, Change, Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall, 1966.

فنجد فى الصين مثلا ان فكرة (المملكة الوسطى) التى كانت رمز الوحدة الثقافية والسياسة هى التى أدت فى القرن التاسع عشر الى الاستجابة الانتحارية وغير الواقعية للقوى الغربية • فالقادة السياسيون الصينيون ، تحت تأثير فكرة المملكة الوسطى ، لم يستطيعوا أن يتعلموا كثيرا من الغرب ، ورفضوا التقدم الفنى، ونظروا الى التمثيل الدبلوماسى من جانب بريطانيا المنتصرة على انه بعثة لتسلم الجزية ، وجعلوا الدبلوماسية الواقعية أمرا مستحيلا ••• وفى حالة الصين أيضا — كما سبق أن أشرنا (١) فاننا نجد انه على الرغم من الوحدة الثقافية والمركزية السياسية التى سادت لفترة طويلة فان الأسرة والارتباطات العائلية كانت بؤرة تجمع الولاء بالنسبة للغالبية العظمى بين السكان التى تعيش فى القرى ، ولقد كان الولاء للأسرة والعشيرة أكبر من كل الالتزامات الاجتماعية الأخرى ، وربما كان من الأفضل أن نقول « بسبب الوحدة الثقافية والمركزية السياسية لفترة طويلة •• بدلا من أن نقول وعلى الرغم من •• ، ولقد عملت الفلسفة الكنفشيوسية ، والتى شكلت جزءا من الوحدة الثقافية للصين التقليدية ، على تأكيد تركيز الولاء للأسرة وساعد ذلك كثيرا على تسهيل مهمة المركزية السياسية ، فالفراغ الاجتماعى والاخلاقى فيما وراء الاسرة ومستوى العلاقات العائلية ، قد مكن الحكام من ادارة الحكومة المركزية باستخدام قوى صغيرة نسبيا •

أما بالنسبة لكوريا ، وحتى يمكننا أن نحلل أسباب فشلها فى بناء أمة أو دولة حية فى القرن التاسع عشر ، فيجب ألا نتجاهل العوامل الخارجية ، وعلى وجه الخصوص التهديدات التى تعرضت لها من اليابان والتى انتهت بضمها نهائيا اليها سنة ١٩١٠ ، ومع ذلك فاذا ما افترضنا للحظة أن التهديدات الأجنبية ضئيلة أو غير موجودة ، فاننا نستطيع أن نتساءل : ألم تكن فى استطاعت كوريا أن تبنى وتنمى دولة حية قومية بأى شكل من الأشكال مستفيدة فى ذلك بوحدتها العرقية واللغوية والسياسية ••• ؟ وهنا سوف يجد المرء ان الاجابة المؤكدة لهذا السؤال ، سوف تأخذ فى الاعتبار الخصائص المميزة للمجتمع والشعب الكورى مثل : انتشار التعليم ، والقدرة على العمل ••• الخ ، الى جانب الوحده العرقية واللغوية والسياسية •

ومع ذلك فان (جريجورى هندرسون) فى كتابه (كوريا : سياسة الاستيعاب) قد مارس منطقا جدليا ، فهو يقول : بسبب الوحدة السياسية واللغوية والعرقية فان ديناميكية سياسية يمكن أن نطلق عليها سياسة الاستيعاب

---

(١) Marion J. Levy Jr., op. cit., C.K. Yang, Chinese Communist Society, The Family and The Village, Cambridge, Mass., M.I.T. Press, 1959.

وكما كتب د. يانج ص ٣ — ١٧٤ ان كل الاصلاحات الصينية الحديثة حاولت أن تنقل موضوع الولاء من الاسرة للدولة «وقد أشار (كانج يو — ووى) فى كتابه الكومنولث العظيم الى التعارض بين الولاء العائلى والاهتمام القومى ، وكذلك (صن يات صن) فى كتابه (ثلاث مبادىء للشعب) حين حث العائلة — وعندما عانت الصين المهزومة من القوى الاجنبية ، أصبح تبنى القومية والوطنية أمرا ملحا مواطنيه على توسيع مفهوم العائلية الى مستوى القومية بتوسيع موضوع الولاء ليكون الامة بدلا من فى ضرورته ، كما أن الغزو اليابانى والسنوات الثمانى من الحرب المدمرة التى تلته (١٩٣٧ — ١٩٤٥) مدت تأثير القومية من المثقفين الى غيرهم من طبقات الشعب — وجاءت الدولة كمركز معنوى أكبر للولاء وكعامل تاسيس على الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة والاحداث السياسية السابقة على ظهور النظام الشيوعى ، ولم يتحدد تماما — فى الفترة السابقة — الاهتمام بالدولة وأجهزتها والولاء لها ، وهو ماكانت الحاجة اليه أكبر فى ظل الحكم الشيوعى •

(The Politics of Vortex) قـــد نتجت وتولدت متمثلة في : الطـــائفية ، وعدم اتخاذ القرارات الحاســـمة والافتقـــار الى القيـــادة السياسية ، ولنتبع منطق (هندرسون) في قوله : « ان الوحدة والتماثل في كوريا قد عملا على تكوين المجتمع الجماهيري ، أكثر مما عملا في شعب الصين الذي يشكل مركز المنطقة ».

وأنا اعني هنا بالمجتمع الجماهيري : المجتمع الذي يفتقر الى تكوين مؤسسات قوية أو روابط اختيارية بين القرية وبين الملك ، المجتمع الذي يعرف القليل عن (المدينة القلعة) وعن الامير الاقطاعي والبلاط ، والمجتمعات التجارية شبه المستقلة ، ودولة المدنية ، والتجمعات العامة ، والطبقات الموحدة التي بلغت من الوحدة الدرجة التي تكون فيها مراكز لمواقع وأفعال استقلالية في الوحدة الســـياسية لصـغر المساحة ، مع غياب الفوارق العرقية والعقيدية والسياسية واللغوية وغيرها من العناصر الاساسية في بناء الامة في كوريا ، بالاضافة الى وجود قيم موحدة ، كل ذلك قد جعل من أي تجمع داخل المجتمع الكوري يبدو زائفا ٠ فالتجمعات ، لذلك تهدف الى انتهاز الفرص ، فهي تهتم فقط بالحصول على النفوذ لأعضائها ، وبما أن الاختلافات الاخرى غير موجودة ، فان كل جماعة تسعى لان تكون متميزة عن غيرها بشخصيات أعضائها وعلاقاتهم بالسلطة في ذات الوقت ٠ وبما أن التجمعات في مثل هذه المجتمعات المتجانسة تأخذ شكل التنظيمات أكثر مما تأخذ شكل الأحزاب (وذلك لان العوامل التي يمكن أن تحول التنظيمات الى أحزاب لا تتوافر في مجتمع يتسم بالتجانس ويعتمد على تحقيق أهدافه بالقوة) لذلك فان النتيجة التي نتوقعها من هذه التنظيمات هو اتجاهها في حركة ديناميكية متطرفة نحو المركز ٠ ويمكن تشبيه الديناميكية السياسية الكورية بدوامة قوية ، تأخذ كل العناصر النشطة في المجتمع ، صعودا نحو القوة المركزية ، وبناء على ذلك فاننا نجد أن التجمعات الوسيطة يكون من الصعب عليها التوصل الى الاندماج ٠٠٠ وهذه الحركة الدائرة المتصاعدة الى أعلى ، تؤدي الى امتصاص جميع العناصر المكونة لهـذه التجمعات وتدفع بها الى أعلى قبل أن تتمكن من الانتظام عند المستويات الأدنى (١) ٠

ويعترف هندرسون نفسه بأن نظريته هذه تعتبر جريئة وطموحة ، اذ انها قد تثير شعورا بعدم الارتياح عندما تقارن الصين وكوريا واليابان ، كما انها تعتبر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لنظرية بناء الأمة والتنمية السياسية ٠٠٠ وكما ألمح هندرسون نفسه فاننا يجب أن نثير السؤال الآتي : ــ هل يمكن القول أن الوحدة المركزية والتجانس التي تسعى اليها الدول الصاعدة يمكن أن تكون هي السبيل في القضاء على الاندماج السياسي والجماعية كما حدث في كوريا (٢) أو كما يقول صمويل هنجتون في مقدمة كتب هندرسون بأنه من الواجب أن نكون قادرين على ابداء اقتراحات أكثر عمومية بحيث نقول ان ما يعتبر صالحا ومقوما للاندماج القومي ليس صالحا بالضرورة للتنمية القومية (٣) ٠

واذا ما قمنا باختبار نظرية هندرسون (كوريا ــ المجتمع الجماهيري ــ سياسة الاستيعاب) ٠ وحاولنا تطبيقها على كل من الصين واليابان ٠ فاننا نجد ان الصين (ويعتبرها هندرسون مجتمعا جماهيريا أيضا) تندرج تحت (سياسة الاستيعاب)

---

(١) Henderson, Op. cit., p. 4-5.

(٢) نفس المصدر ص ٣٠ ٠

(٣) نفس المصدر ص ٨ ٠

بما يترتب على ذلك من طائفية وأندرة فى القرارات وافتقار للقيادة السياسية وعدم قدرة على بناء أمة حية ، وهو بالتأكيد ما اتضح فى تاريخ حكم أسرة (تشسنج) الأخيرة فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين • واننى لاتردد كثيرا عند استعمال مفهوم (المجتمع الجماهيرى) على هذا النحو ، لانه يستعمل أيضا فى علم الاجتماع ليشير الى وجود عدد كبير من الأفراد يسهل على الحكومة أو الاقلية الحاكمة (١) التعامل معهم والتحكم فيهم ، أو بمعنى آخر فان الافتراض الاساسى الذى نضعه ، هو وجود حالة تتمكن فيها الدولة أو الطبقة الحاكمة من الوصول الى الجماهير كأفراد ، والتأثير عليهم ، كذلك وجود درجة عالية من الكفاءة فى التعامل معهم عن طريق المؤسسات الحكومية ووسائل الاتصال الفنية الحديثة • واذا ماطبقنا هذا المفهوم على مجتمع مركزى تقليدى ، فان ذلك سيؤدى الى نوع من الارتباك ، ولنأخذ مثلا المجتمعين الصينى والكورى خلال القرن التاسع عشر ، عندما لم تكن وحدة المجتمع هى الفرد بل الأسرة أو المجموعة العرقية ، وحيث لم يكن الاتصال بالجماهير من جانب الحكومة المركزية أو الصفوة الحاكمة كاملا على النحو الذى نعرفه اليوم بسبب عدم كفاية أجهزة الاتصال الفنية ، فى مثل هذه الحالة نجد أن تطبيق مفهوم (المجتمع الجماهيرى) على مثل هذا المجتمع يبدو غير ممكن • ففى هذه المجتمعات ، وبالنسبة للعلاقات الاجتماعية السائدة ، فاننا نجد ان الأفراد لا يمكن النظر اليهم على أعتبار انهم معزولون عن بعضهم البعض بل انهم مرتبطون ارتباطا وثيقا على شكل وحدات اجتماعية صغيرة مثل الأسرة والمجموعة العرقية والقرية •• الخ ، ومن ثم فقد كانت هذه المجتمعات تعتمد على مزيج من المركزية واللامركزية التقليدية ، وعلى ذلك فانه يمكن فى هذه الحالة إن نستعمل تعبير (المجتمع الجماهيرى التقليدى) •

وفى ظل مفهوم (المجتمع الجماهيرى التقليدى) اذا ما حاولنا ان نفاضل بين كوريا واليابان ، فان علينا أن نتساءل عن خصائص المجتمع اليابانى فيما قبل الفترة الحديثة ، وعن النتائج المترتبة عليها ؟ وهنا نجد ان هندرسون يشير فى أجزاء متفرقة من كتابه الى ان اليابان كانت تتسم بدرجة من الاختلافات والتخصصات الاقليمية أكبر من تلك التى تتسم بها كوريا ، وكما تتسم بدرجة أعلى من الولاء للسلطة الحاكمة وبظهور الملكية بشكل أوضح ، وهو ما يعتبر بالتأكيد من خصائص مجتمع (توكوجاوا) اليابانى ، حيث انه كان مجتمعا اقطاعيا يملك فيه الأمير الأرض ويتعين على الاجراء أن يدفعوا له ثمن استيطانهم ، كما يحاول أن يزيد موارده عن طريق تشجيع التجارة والصناعة • كذلك نجد أن وجود نظام اقطاعى مركزى فى اليابان قد دعم الوحدة السياسية فيها ومكن التجارة من الانتعاش على مستوى الأمة كلها ••• والى جانب ذلك فقد أفاد الامبراطور كمركز جذب لمشاعر الوحدة وكمصدر متجدد لشرعية السلطة السياسية بعد أن سقط حكم (توكوجاوا شوجانات) •

وعلى ذلك ، فاننا نجد ان وجود النظام الاقطاعى جنبا الى جنب وجود الحكومة المركزية ، قد سهلا عملية بناء الامة فى اليابان بعد أصلاحات (الميجى) سنة ١٨٦٨ • ومع ذلك ترجع أيضا الى المهارة فى معالجتها والتعامل معها عند بناء دولة (الميجى) ، لذلك يجب علينا أن نواجه اهتماما أكبر الى طريقة التعامل مع هذه العناصر التى مكنت من بناء سريع للامة من ناحية ، وأدت من الناحية الأخرى الى ايجاد نشاط عدوانى أضعف من بناء الامة فى كل من كوريا والصين • ...

(١) William Harnhauser, The Politics of Mass Society, Glencoe, The Free Press, 1959.

وكما يقال غالبا (١) ، فان الاجراءات التى قام بها (الميجى) كانت فريدة فى نوعها ، فقد نجح (الميجى) فى تحويل الارتباطات التقليدية للأسرة والمجموعات العائلية والقروية الى ولاء للامة ، وذلك بترويج المفهوم الخيالى (لدولة الأسرة) التى يقودها الامبراطور • وبالتجربة فان الولاء للامراء الاقطاعيين والسلطة الروحية للاسرة الامبراطورية ، ساهما فى تحويل الارتباطات التقليدية والبدائية للجماعات الاولية والبيئة المحلية لتصبح أساسا للولاء للامبراطور والدولة ، ولقد أثبت هذا نجاحه السريع فى بناء أمة حية أمة ناجحة وقوية من الناحية العسكرية ، كما قال قادة (الميجى)• ولكن ذلك كله كان له أيضا تناقضاته ومتاعبة ففى الداخل حيث اكتسب النفوذ السياسى لدولة الميجى شرعيته عن طريق السلطة الروحية للامبراطورية ، واستكمل هذا النفوذ عن طريق جهازه الادارى ، فقد مالت السلطة الى اقتحام العالم الخاص والروحى للمواطنين ، والى رفض أى مشاركة أو رقابة بوساطة الشعب ، وفى الحقيقة فانه فى ظل (دولة الأسرة) لم تكن الأفكار والأعمال المتصلة بالحريات المدنية ، والمشاركة الشعبية ، معترفا بها تماما ، بل وأصبحت هذه الأفكار عديمة القيمة نهائيا فى ظل (الدولة الامبريالية فى الأربعينات (٢) • ولم تتمكن اليابان من أن تعيد بناء دولتها فى شكل متناسق مع الحريات المدنية والمشاركة الشعبية الا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية واحتلال القوات المتحالفة لها •

ويمكن تفسير سياسة اليابان الخارجية فيما بين سنة ١٨٦٨ وسنة ١٩٤٥ بطرق عديدة ، كما انها بالتأكيد تعكس مبررات متعددة • فاذا ما أخذنا فى الاعتبار الاسلوب المميز لدولة (الميجى) فى بناء الامة والنتائج المترتبة عليه ، ، فانه يجدر بنا أن نعطى أهمية خاصة الى طبيعة (قومية الميجى) والطريقة الغريبة التى نمت بها والقومية المتطرفة للدولة الامبريالية خلال الحرب العالمية الثانية • فالقومية ، كأيديولوجية وكرمز للاندماج السياسى وكشعور شعبى كانت وما زالت من أهم العوامل المؤثرة فى بناء الأمة • وكما أشار (ماريو ياما) (٣) فان أول شىء يجب ملاحظته هو الافتقار الى الشعور بالانتماء للمجتمع الدولى فى شرقى آسيا فى القرن التاسع عشر • فبالرغم من وجود علاقات تاريخية طويلة بين الصين وكوريا واليابان

(١) Masao Maruyama — Thought and Behavior in Japanese Politics, New York, Oxford University Press, expanded ed., 1969.

(٢) مانعتبره عادة متعلقا (بالحياة الخاصة) يعتبر فى التحليل النهائى (اسلوب الرعية) ، وبذلك يكون له اهمية عامة ، فكل جهد خاص تقوم به الرعية ، يعتبر جهدا متواضعا لتعضيد العرش (وهكذا فاننا لانستطيع أن ننسى ونحن فى حياتنا الشخصية ، اننا مرتبطون بالامبراطور ، ويجب أن نتحرك بدافع خدمة وطننا .

Ministry of Education, The Ways of the Subject, 1941, Quoted in Marayama, op. cit., P. 7.

(٣) قبل ميلاد الدولة القومية الحديثة عرفت اوربا شكلا من أشكال (العالمية) • وترجع بذور هذه الفكرة الى عهد الامبراطورية الرومانية حيث نشأت فكرة (الجسد الاوربى المتماسك) والذى تمثل بعد ذلك فى الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والامبراطورية الرومانية المقدسة • وعلى ذلك فان نشأة الدول القومية الحديثة فى عصر النهضة وفترات الاصلاح يعتبر تفجيرا لفكرة كانت موجودة من قبل • ولقد حمل الوعى القومى فى اوربا منذ بدايته طابع الوعى العالمى ، وكان ينظر الى المنازعات بين الدول ذات السيادة على انها صراعات بين أعضاء مستقلين فى مجتمع واحد ، بناء على ذلك • الى أى مدى يمكن مقارنة ذلك بما يسمى بالعالم الاسيوى ؟ من الواضح أن الامم الاسيوية لم تكن جسدا مرتبطا او مجتمعا دوليا على النمط الاوربى ، برغم وجود اشكال من التبادل الدبلوماسى بينهم؟.
Maruyama. op. cit., p. 138-9.

(مع اعتبار سياسة العزلة التى اتبعها حكام «يى» فى كوريا و «توكوجاوا» فى اليابان حيث أغلق كلاهما أبوابه فى وجه الأجانب لمدة مائتين من السنين) لم يكن هناك احساس بالمجتمع الدولى بين هذه الدول الثلاث وأكثر من ذلك فان المفهوم التقليدى الصينى (المملكة الوسطى) عندما طبق فى مجال العلاقات الدولية قام على أساس ان هناك دولا (سامية) وأخرى (دنيا) وبصفة خاصة من الناحية الحضرية ٠ وعندما بدأت دول شرق آسيا تواجه تهديدات القوى الغربية ، أخذت تتصرف جميعها بأسلوب واحد : فحكام الأقطار الثلاثة ، اعتقادا منهم بتفوق أممهم ، اتخذوا موقفا قويا فى معارضة الغرب ، وكان شعار (طرد البرابرة) هو الشعار السائد فى الدول الثلاث ٠ ولكن عندما هزموا من العسكرية الغربية القوية ، شعروا بحاجتهم الى أن يتعلموا ويستفيدوا من الغرب ٠ وحتى فى ذلك أيضا ، اتبع الثلاث أساليب متشابهة فقد فرقوا بين ما هو مادى وما هو روحى ، وبين المعرفة الفنية والثقافية واعتقادا منهم بالتفوق الثقافي لأممهم فقد حاول حكام شرق اسبانيا أن يأخذوا عن الغرب النواحى المادية والعسكرية والفنية فقط ٠ ولقد أدى هذا الموقف الى أن المجموعة الحاكمة فى اليابان ، وكذلك الشعب ، بدأوا ينظرون الى العالم على انه حلبة لصراع القوى ، حيث يوجد الغالبون والمغلوبون ، السامون والدناة ٠ وطبقا لهذه الفكرة ، ومع عدم شعور هذه الدول الثلاث بالانتماء لمجتمع واحد ، فان اليابانيين ، بعد نجاحهم فى بناء الامة وفى التصنيع بعد اصلاحات الميجى بدأوا ينظرون الى كوريا والصين على انهم أدنى منهم ، وبالتالى يجب أن يخضعوا لهم ٠ وانطلاقا من هذا المنطق فالعواطف الشعبية ، ضمت دولة الميجى كوريا اليها ، كما تدخلت فى الصين فى العقد الثانى من القرن العشرين بعد سقوط أسرة (تشنج) مطالبة باجزاء من الصين سنة ١٩١٥ فى مذكرة النقاط الاحدى والعشرين ٠ وبعد سنة ١٩٣٠ ارتبطت هذه الفكرة اليابانية عن العلاقات الدولية بفكرة (دولة الاسرة) و (الاسلوب الامبريالى) ، ونمت خلال هذه الافكار السقيمة فكرة (عالم الرخاء لشرق آسيا العظيم) ، وطبقا لهذه الفكرة ، افترضت اليابان انها القائد أو الأب للامم الآسيوية ٠ وفى داخل هذا العالم تكون الطبقية هى اساس العلاقات ٠ أما خارجه فقد افترضت أن تسود علاقات الغالب والمغلوب ، القوى والضعيف ٠

والآن اذا ما تساءلنا عن مضمون نظرية بناء الأمة ، فاننا نجد أن دراساتنا لشرق آسيا توحي بالنقاط الآتية :

أولا : ان التجربة المشتركة التى خاضتها الدول الثلاث ، كانت هى اصطدامها بالقوى الغربية فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ٠ ولأنى كنت لم أتطرق حتى الآن لمناقشة طبيعة هذه القوى الغربية فى ذلك الوقت ، الا أنه من الواضح أنها تصرفت بطريقة لا تتفق مع وجود الوحدة السياسية التقليدية لهذه الأقطار أو مع اعادة بنائها على الشكل الحديث وعندما نتناول المشاكل الخاصة ببناء الدولة، فاننا يجب أن نأخذ فى الاعتبار مثل هذا الوضع الدولى ٠

ثانيا : ان حالات شرق آسيا تعطينا النموذج على التنمية غير المتوازنة بين وحدات متجاورة داخل الاقليم الواحد ، فهذه التنمية غير المتوازنة كانت لها آثار سيئة وغير موافقة ، حيث ان أكثر الوحدات نجاحا عاقت الوجود الاستقلالى للوحدة المجاورة لها ، وحدث من التنمية فى الاخرى عن طريق التدخل ٠ ومن ثم ، يجب أن نعطي اهتماما لمثل هذا النوع من الديناميكيات السياسية داخل الاقليم ، وبين الوحدات المتجاورة ، مع بيان أسبابه وما يصاحبه ٠

ثالثا : ان النموذج الناجح لمحاولة اليابان فى بناء الامة بعد اصطلاحات الميجى (اذا ما أخذنا فى الاعتبار الظروف الداخلية والخارجية لهذا النموذج من بناء الامة) ، قد بين ان هناك مخاطرة كبيرة من جراء المبالغة فى الاعتماد على البناء الاجتماعى التقليدى والاساطير القديمة (مثل اسطورة اليابان) فى بناء الامة الحديثة ، وان القومية أو الوعى القومى يجب أن يمتزج ببعض العناصر الاخرى غير القومية مثل (الدولية) أو الشعور بالانتماء الى مجتمع دولى • واذا ما أخذنا فى الاعتبار الوضع العالمى فى أواخر القرن التاسع عشر ، فربما وجدنا بعض المبررات لما تبنته اليابان من اقامة (أمة ناجحة وعسكرية قوية) • ولكن اذا كان الأمر كذلك ، فان هذا يعنى ان اليابان من الضرورى لها أن تعيد بناء نفسها حتى تستطيع ان نتعامل مع جيرانها بنوع من المساواة ، وأن تعطى المزيد من الحريات والمشاركة الشعبية فى الداخل • ولقد قامت اليابان بمثل هذه الحركة لاعادة البناء فى العشرينات من هذا القرن • فمن الناحية الخارجية ، كان وزير الخارجية الذى عمل بنجاح مع خمس وزارات من سنة ١٩٢٤ الى ١٩٣١ (كيجورو شيدى هارا) قد انتهج سياسة عدم التدخل تجاه الصين • ومن الناحية الداخلية ، عرفت اليابان معنى الاستفتاء والتصويت الشعبى سنة ١٩٢٥، وكانت قد عرفت قبل ذلك نظام الحزب الحاكم الذى يعتمد على الاغلبية فى مجلس (الدايت) • ولكن على الرغم من ذلك ، فان هذه الحركات قوبلت بحركات مضادة من القوى السياسية ، والقيم التى ترسبت خلال دولة الميجى • وكان نتيجة ذلك هو ظهور الدولة الامبريالية التى نمت بشكل غير عادى من دولة الميجى • وان كانت عملية اعادة البناء والتأقلم قد تمت أخيرا بعد الهزيمة الكاملة لليابان فى الحرب العالمية الثانية •

رابعا : ان نظرية (المجتمع الجماهيرى التقليدى) التى وضعها هندرسون ، يمكن تجزئتها الى العناصر الآتية :

١ ـ كما سبق وأشرنا ، كان الحكم السياسى للأسر التقليدية فى الصين وكوريا مزيجا من المركزية عند القمة ، واللامركزية فى المجتمعات القروية الزراعية عند القاع ، وهذا النظام للحكم يختلف عن النظام الاقطاعى فى كل من أوربا الغربية واليابان ، حيث وجدت لامركزية واضحة ، وهو أيضا يختلف عن الحكم السياسى فى الامبراطوريات المركزية القديمة ، مثل الامبراطورية الرومانية والامبراطورية المصرية حيث تميزت باستعمال مباشر لعمل العبيد فى الاقطاعيات الكبيرة ، وهو ما سبق أن أشار اليه كارل ماركس وغيره مرارا • وعلى ذلك فان نظرية هندرسون تعتبر محاولة ثانية للتركين على نتائج وجود فراغ أو فجوة تفصل بين المركزية السياسية وبين حياة الاكتفاء الذاتى فى القرية وتقييمها •

٢ ـ ومع ذلك فاننا اذا ما ركزنا على حياة القرية ، وتتبعنا آثارها على الثقافة السياسية ، حتى فى اليابان المعاصرة ، فاننا نجد سمات عديدة تشبه تلك التى ذكرها هندرسون كمصادر للوجود التاريخى للمجتمع الجماهيرى (التقليدى) ومثل هذه السمات : الافتقار الى الارتباط ووجود الطائفية ••• الخ يمكن أن توجد فى اليابان أيضا • حيث لم يوجد المجتمع الجماهيرى (التقليدى) حسب قول هندرسون ، ولذلك فان المصدر التاريخى لهذه

السمات يجب أن يبحث فى ظل النماذج السلوكية التى تبعث فى القرية بأساليبها الزراعية البسيطة ، وعلاقاتها الاجتماعية المغلقة وصفاتها الجماعية . وحتى نكون أكثر عمومية فاننا يمكن أن نصيغ السؤال الآتى : كيف تستطيع الديمقراطية التى تركز على الحقوق الفردية ، ان تنمو فى مجتمع آسيوى له ثقافة سياسية جماعية تقوم على أساس الفلاحة البسيطة وحياة القرية الزراعية ؟ .

٣ ـ أما بالنسبة للتماثل العرقى واللغوى والثقافى ، فانه يعتبر أحد العوامل المكونة للبناء السريع لدولة مركزية ـ فى حالة اليابان بعد اصلاحها الميجى . وفى الحقيقة ، فانه بعد الحرب العالمية الثانية ، وعندما قامت محاولة اعادة بناء الامة بالاعتماد على عوامل محلية ، وجد ميل قوى نحو ايجاد ادارة مركزية متماثلة ، وقد تم انشاء مثل هذه الادارة فعلا . ومن وجهة نظر تشجيع العوامل المحلية (وديمقراطية جذور النجيل) فان هذا النوع من التجانس كان له بعض العيوب ، ولكن فى نفس الوقت يمكننا أن نقول ان وجود درجة معينة من عدم التجانس يمكن أن يؤدى الى ايجاد وسيلة للسيطرة ومراقبة المركزية الزائدة ، وذلك اذا ما أحسن استغلالها .

خامسا : اذا ما نظرنا الى منطقة شرق آسيا الحديثة ككل ، فاننا قد نهتم ببعض المشاكل المعينة ، واحد هذه المشاكل هو وجود مجتمعات تاريخية مقسمة الى أكثر من دولة ، وكوريا مثال على ذلك ، كما ان الصين تعانى نفس المشكلة ، وعلى كل حال فان الصين يوجد بها بعض الاقليات العرقية ، كما ان الحدود الجغرافية والاجتماعية لها ما زالت غير واضحة الى حد ما ، لا سيما بالنسبة للحدود الغربية . هذا بالاضافة الى ان عددا كبيرا من الصينيين يعيشون فى أقطار متعددة فى جنوب شرق آسيا ، وهو ما يسبب مشكلة هامة لهذه الاقطار فى بناء الامة والتنمية السياسية ، ولهذا فان النواحى العديدة لمشكلة (الصين الأجنبية) تستحق اهتماما كبيرا ، كما تتطلب أبحاثا بمعناها النظرى والعملى (١) . وبعيدا عن السمات الخاصة بالصين فان وجود دولة منقسمة يذكرنا بضرورة أن نأخذ الوضع الدولى فى اعتبارنا عندما نتعامل مع مشكلة بناء الأمة .

والمشكلة الثانية فى شرق آسيا هى ضعف الاحساس بالمجتمع الدولى ، .. درجة من التوافق فيما بينها ، مما يساعد على التنمية المشتركة . وهو احساس بين الوحدات السياسية للاقليم مما يجعل هذه الوحدات على درجه من التوافق فيما بينها ، مما يساعد على التنمية المشتركة وهناك عدة عوامل خلقت هذا الموقف ، ويمكن تتبع هذه العوامل تاريخيا الى ما قبل الفترة الحديثة ، حيث نشأ بواسطة الاسلوب التوسعى اليابانى منذ عهد الميجى ، وخصوصا تجاه كوريا . وبالاضافة الى ذلك فان التوتر

---

(١) يتفق ايرهارد وكولنجز فى أخذ مثال من المجتمع الصينى ، حيث انه من الصعب تطبيق مفهوم النظام الاجتماعى والنظام السياسى على مجتمعات غير واضحة الحدود ، ويتجه كولنجز الى تقديم منهج اجتماعى تاريخى يحلل المجتمع أو السياسة فى المراحل التى يدرسها مع أهمال العلاقات المداخلة بين مختلف العناصر فى المجتمع أو اى حدود له .

الذى ساد المنطقة بسبب خلق دول منقسمة بعد الحرب العالمية الثانية يعتبر عاملا آخر • وعلى كل حال فان أقاليم أخرى من العالم تعانى نفس المشكلة التى يتطلب حلها عملا مخططا بعناية من جانب كل دولة معينة ، الى جانب دراسات من علماء الاجتماع •

مشاكل المزيد من الدراسات :

بصفة عامة ، عندما نحاول الاهتمام بالدراسات المقارنة فى هذا المجال ، فان المشكلة التى تواجهنا هى كمية المعلومات المحدودة ونقص البيانات المتاحة • وعلى وجه الخصوص ، وكما أشار روكان (١) ، فان الدراسات الدولية الأكاديمية تميل للتحيز للدول الكبرى ، فى حين ان معلوماتنا عن الوحدات الصغيرة تكون محدودة للغاية • وفى الحقيقة فانه بالنسبة لمنطقة شرق آسيا نجد أن كمية كبيرة من المعلومات متاحة عن الصين واليابان ، ولكنها مع ذلك لا تكفى للقيام بدراسات مقارنة متعمقة • كذلك نجد أن المعلومات المتاحة عن كل من منغوليا وكوريا من القلة بحيث لا تكفى لدارس غير متخصص فى هذه المنطقة يريد — فقط — اعداد دراسة مقارنة عن هذه الأقطار • ولكى نطور ونتقدم فى حقل الدراسات المقارنة ، فاننا نحتاج الى جمع وتدوين التاريخ الاجتماعى للوحدات الصغيرة من العالم • وهناك نقطة أخرى خاصة بمزايا وعيوب الدراسات المقارنة التى تتم على المستوى الاقليمى يمكن ايجاز المزايا فى الآتى : —

(أ) هذا الاسلوب من الدراسة يأخذ فى الاعتبار الوحدات الصغيرة فى المنطقة ، التى يكون نصيبها عادة التجاهل اذا كانت الدراسات تتم على مستوى الدولة •

(ب) انه يجبر الباحثين على اعطاء أهمية أكبر للتفاعل بين وحدات الاقليم ، وما ينتج عنه من ظروف •

(حـ) وحدات نفس الاقليم غالبا ما تتشابه من حيث تكوينها الاجتماعى والثقافى الداخلى ، لذلك فان المقارنة داخل الاقليم يمكن أن تعطى أفكارا مفيدة بالنسبة للمقارنة بين الاقليم على اتساع العالم •

وعلى كل حال فان تعريف لفظ (اقليم) يحتوى على قدر من الغموض ، مما يضطرنا الى اعطاء تعريفات تحتوى على قدر من التحكم ، ولنأخذ اقليم شرق آسيا كمثال ، فمن الطبيعى أن شرق آسيا ليس — كما انه لم يكن — اقليميا منفصلا ، فمن الناحية التاريخية نجد أن الامبراطوريات الصينية المتتابعة كان لها اتصال وتفاعل باقاليم أخرى ، كما ان اليابان فى العصر الحديث قد لعبت دورا فى الحرب العالمية الثانية كان له أثر هام على بناء الامة فى وحدات عديدة فى جنوب شرق آسيا (٢) • وأكثر من ذلك ، فانه فى مراحل تكوين المجتمع الدولى أصبحت العلاقات بين وحدات شرق وجنوب شرق آسيا على جانب كبير من الأهمية • وأخيرا فيجب الا تعوق النظرة الاقليمية الضيقة الدراسات المقارنة وانما يجب أن تتقدم هذه الدراسات لتأخذ نمطا أوسع وأكثر عمومية للتعرف على مشاكل الاقليم وجمع المعلومات الاقليمية •

---

(1) Stien Rokkan, «Models and Methods in the Comparative Study of Nation-Building» Acta Sociologica, Vol. 12, No. 2, P. 54-5.

(٢) cf. Gunnar Myrdal Asian Drama, Vol. I; Part II, New York, Phantheon, 1968

تطوّر نظام الدّولة القومى
فى
اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

لكى نشرح تطور نظام الدولة القومية يجب أن نعرف أولا اصطلاح « أمة » . والتعريف المقبول فى الفقه السوفيتى المتخصص بصدد الموضوع هو أن : الأمة كيان مستقر مؤسس تاريخيا يميزه اشتراكه فى اللغة والاقليم والبنيان الاقتصادى وقالب العقل كما يعبر عنه فى ثقافته المشتركة . والملامح الأربعة السابقة يجب أن توجد مقترنة : اذا غاب أيها ، لا يمكن القول بوجود أمة .

ويستتبع التعريف السابق أن الجماعة القومية يجب الا يخلط بينهـــا وبين الجماعة العرقية أو الجماعة القبلية ، طالما ان الأمة ظاهرة تاريخية لم توجـد دائما ولن توجد الى الأبد مستقبلا . ولقد ظهـــرت الأمم وقت تصفية التجزئة الاقطاعية ونشـــأة المجتمع الرأســـمالى . ولأن روسيا بدأت فى الطريق الى الرأسمالية متأخرة عن بلاد غرب أوربا ، فقد نشأت الأمم هناك متأخرة عن البلاد الأخرى . وفضلا عن ذلك ، فان تطور الرأسمالية فى الأقاليم الروسية المترامية كان متفاوتا ، ففى المناطق النائية لم يجد النظام وقتا للتبلور قبل قيام ثورة أكتـــوبر، وكان هذا يعنى أن نشوء الأمم فى هذه الأقاليم تم فى ظروف موجودة فعـــلا للبنـــاء الاشتراكى .

وفى ظل الرأسمالية لاتعنى الجماعة القومية الوحدة الاجتماعية . ففى تلك الظروف الرأسمالية تضم كل أمة أمتين متميزتين : أمة المستغلين وأمة المستغلين

تأليف : ڤيكتور . ف . كوتوك

أستاذ ودكتور فى القانون ، ويعمل مديرا لقسم المشاكل الدستورية فى معهد الدولة والقانون السوفيتى بأكاديمية العلوم السوفيتية . وله مؤلفات عديدة عن مشاكل تطوير الديمقراطية فى الدول الاشتراكية منها : الاستفتاء فى نظام الديمقراطية الاشتراكية عام ١٩٦٤ ، ومؤتمرات واجتماعات العمال ، شكل للديمقراطية الاشتراكية ، وتوجيهات الناخبين فى دولة اشتراكية .

ترجمة : د. حورية توفيق مجاهد

المدرسة بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، وحاصلة على بكالوريوس العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٥٧ ، والماجستير عام ١٩٦١ ، والدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة انديانا بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٥ . قامت ببحث ميدانى فى غرب افريقيا عام ١٩٦٤ ، كما أعيرت للجامعة الامريكية فى القاهرة فى منحة من مؤسسة فورد فى الأعوام من ١٩٦٩ الى ١٩٧١ . نشرت العديد من الأبحاث بالعربية والانجليزية .

الظروف الرأسمالية تضم كل أمة أمتين متميزتين : أمة المستغلين وأمة المستغلين والقوة الموجهة للامم الناشئة فى فترة الراسمالية هى البورجوازية ، وهى حقيقة تضع بصماتها على خصائصها الاجتماعية والسياسية والروحية . فهى أمم بورجوازية . وهى مبنية اقتصاديا على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وهو نظام يعمل بطبيعته كقوة مقسمة وميدان لتوليد الصراع بين « الذين يملكون » و « الذين لا يملكون » . وبتطور الرأسمالية تتزايد حدة هذا الصراع ، لكونه تعبيرا عن المصالح الطبقية المتعارضة فى الأمم المختلفة ، وعن الكراهية بين الطبقات . ويؤدى هذا الى ظهور المشكلة القومية التى تلعب دورا له اعتباره فى الحياة السياسية للمجتمع الرأسمالى .

وتشمل المشكلة القومية مسائل اللامساواة القومية ، وتقسيم الأمم الى متميزة و « درجة ثانية » أو دول كبرى ومضطهدة . وعليه فان المشكلة القومية توجد فى أكثر أشكالها حدة فى كل البلاد الراسمالية خاصة اذا كانت متعددة القوميات أو دولا استعمارية . وعلى هذا أيضا فقد كانت شديدة الحدة فى روسيا القيصرية .

وتواجه الطبقة العاملة القومية البورجوازية والتطرف الوطنى فى الدول الكبرى والاستعمار بايديولوجية وسياسة الدولة البروليتارية . وهى تتقدم على

افتراض ان ازالة التناقضات القومية يجب أن تخضع للصراع الطبقى من أجل التحرير الاجتماعى للمستغلين لأن هذا هو الذى سوف يرسى أسس تصفية الاضطهاد القومى وهو الذى يقدم أساسا عمليا للتنمية العادلة للمسألة القومية .

ولقد أوضحت ثورة أكتوبر الاشتراكية بداية فترة جديدة فى التطور القومى لشعوب روسيا ، ولكن المشكلة الرئيسية لكل الثورات ، بما فيها الثورات الاشتراكية ، هى سلطة الدولة . ولقد أطاحت ثورة أكتوبر بسلطة ملاك الأرض والبورجوازية وأقامت السلطة السوفيتية سلطة الطبقة العاملة بالتحالف مع الفلاحين العاملين . ولم تدمر فقط التفوق السياسى للبورجوازية وملاك الأرض، ولكن قضت أيضا على تفوقهم الاقتصادى معلنة احلال الملكية الاشتراكية، أى ملكية الشعب العامل كله محل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

وتعمل الملكية الاشتراكية ، بحكم طبيعتها ، على توحيد كل العمال على أساس قاعدة صلبة من التعاون بين القوميات . والسلطة السوفيتية ، بتحطيمها للطبقات المستغلة التى كانت مسئولة عن الاضطهاد القومى والعداء القومى ، قد فتحت الطريق لكل القوميات والشعوب لتتطور بحرية الى أمم اشتراكية مزدهرة . المساعدة الأخوية التى أعطتها القوميات الأكثر تقدما ، بما فيها أولا وقبل كل شىء الروس ، مكنت حتى تلك المجموعات العنصرية القومية التى أجبرت فى الظروف القيصرية اما على الاستيعاب القهرى أو الانقراض من أن تصبح متماسكة فى قوميات . وكانت غير قادرة على أن تفعل هذا من قبل لا لأن النظام القيصرى اتبع سياسة القوى الكبرى فى اضطهاد الشعوب غير الروسية فحسب ، ولكن بسبب البنيان الاجتماعى والاقتصادى السابق على الرأسمالية الذى أبقى عليه فى الأقاليم الواقعة على الحدود . ولم يكن الا فى ظل النظام السوفيتى أن تخطت شعوب هذه الأقاليم النائية مرحلة الرأسمالية وتحولت الى قوميات ، وقوميات اشتراكية .

وتتميز القوميات الاشتراكية بحقيقة أنها تدين بتطورها لانتصار النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى . وبنيانها الاجتماعى والسياسى قائم على التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين ، وتصفية بقايا الرأسمالية باسم البناء المنتصر للاشتراكية ، ومحو الاضطهاد القومى ، وتطوير القوميات والأقليات القومية على أساس المساواة ، واستبدال الروح القومية بالدولية ، والصداقة بين الشعوب والتضامن مع كل القوميات المضطهدة الفقيرة فى الكفاح ضد الاستعمار وكل من يحاولون الحصول على القوة وفرض ارادتهم بالحرب .

وأهم العوامل الأولية التى ساعدت على تعزيز اقامة وتطوير القوميات الاشتراكية ونظام الدولة القومية الاشتراكى كان هو اعلان النظام السوفيتى وتنفيذه لحق القوميات فى تقرير المصير بما فى ذلك الحق فى الانفصال وانشاء دولة مستقلة .

وكان هذا هو الأساس الذى تحولت بموجبه فنلندا وبولندا الى دولتين مستقلتين وأتت الى حيز الوجود أوكرانيا والبلطيق والقوقاز وجمهوريات مستقلة أخرى . ومارست الشعوب الصغيرة فى روسيا الوسطى وسيبيريا وتركستان حقها فى تقرير المصير من خلال أشكال متنوعة للاستقلال الذاتى فى اطار الاتحاد الروسى .

وهكذا خلقت ثورة أكتوبر ظروفا عملية لتحرير القوميات وتطوير الوعى القومى بين شعوب روسيا المضطهدة حتى ذلك الوقت .

ولأن الطبقة العاملة هي التي لعبت الدور القيـــادي في الكفاح من أجل التحرير القومي ، فلقد غلب مفهوم الدولية على مفهوم القومية بدرجة متزايدة ، وتغلبت قوى الجـذب على القوى الطاردة ، وأخـذت قلة فقط من شعوب روسـيا طريق الانفصـــال (شعبا فنلندا وبولندا) • وكان ذلك بسبب الملامح الخاصة في تاريخ تطورهما القومي • وقررت الأغلبية العظمى من القوميات والشـــعوب أن تنضـم الى الشعب الروسي والطبقة العاملة الروسية بالرغم من حقها الثابت في الانفصال . وكانت حقيقة أن روسيا السوفيتية اعترفت بحقها في تقرير المصير بل في الانفصـــــال واحدة من أهم العوامل في اقامة الثقة المتبادلة بين عمـــال القوميات المختلفة وتنمية الأمل المتزايد بينهم في الوحدة . ولكن هذا الأمل لما صاحبه من عزل عناصر البورجوازية القومية المضادة للثورة ، لم يتضـمن التخلي عن المطالب القومية التي أصبح تحقيقها الآن موضع اهتمام عمال وفلاحي كل القـوميات • ولم يتطـور السعي للوحـدة أو التحرك لعزل البورجوازية بين عشية وضـحاها .

فقد عزز كلا الاتجاهين في عملية الصراع الطبقي العنيف ، ولم تكن معركة عزل وتدمير العناصر القومية المضادة للثورة لتنجح لو لم يأخذ النظـام السوفيتي على عاتقه أن يعطي فاعلية للمطـالب القـومية التي أيدتها الجماهير العريضـــة للشعوب .

ولم يكن ممكنا في هذه الظروف أن تحل المشكلة القومية بواسطة التنظيم الديمقراطي لدولة وحدوية فقط • وكان من الأساس ـ مع احترام حق القوميات في تقرير المصير ، بما في ذلك حق الانفصال ـ أن تعد خطة أعرض وأكثر مرونة لحل المشـــكلة القومية ، تسـتخدم الأشكال المتنوعة للاستقلال الذاتي القـومي والاقليمي . ولقد وضع لينين مثل هذه الخطة في شكل طراز جديد من الاتحاد هو النوع الوحيد من الهياكل القادر على التوفيق بين متطلبات الوحدة في المجـال الدولي ومطالب السيادة القومية التي يقدمها عمال القوميات المضطهدة . ومثلت خطة لينين الوسيلة الوحيدة للجمع بين مزايا الدولة الكبرى والفوائد التي يقدمها نظام الدولة القـومية .

ولقـد اختبرت حـكمة وعدالة السـياسة القومية السـوفيتية التي كفلت للامم حق المصـير بما فيه حق الانفصـــال ، بعد أشهر قليلة للغاية فقط من ظهور الدولة السوفيتية الى حيز الوجود • فقد وجدت الجماهير الشعبية لكل القوميات في الصراع ضد كل من التدخل الأجنبي والثورة المضادة الداخلية فرصة لتعزيز حريتهـا واستقلالها اللذين اكتسبتهما حديثا وذلك بالتضـــافر لتأييد الـدولة .

وتطورت حركة توحيد الشعوب السوفيتية في ثلاث مراحل أساسية • في المرحلة الأولى (١٩١٧ ـ ١٩١٨) لم يكن التعـــاون بين شعوب روسيا قد اتخـذ بعد شكلا نهائيا منتظما .

المرحلة الثـــانية (١٩١٨ ـ ١٩٢٠) شملت فترة الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي حين أصبح الدفاع الذاتي العسكري للجمهوريات القومية هو الاعتبـار الأسمى ، واتخذ التعاون بين الشعوب السوفيتية شكل التحالف العسكري .

المرحلة الثالثة وهي التحرك نحو توحيد الشعوب السوفيتية ، وقـد بدأت عقب هزيمة المتدخلين ونهاية الحرب الأهلية • وكانت هذه هي الفترة التي كان فيها التأكيد الرئيسي على مشاكل اعادة بناء القوى الانتاجية التي دمرتها الحرب ،

على الرغم من استمرار الاهتمام بمسألة ضمان القدرة الدفاعية للجمهوريات السوفيتية المختلفة ، وفى هذه المرحلة دعم التحالف العسكرى بروابط اقتصادية .

واصبح اساسيا بالنسبة لتطور التعاون الاقتصادى بين الجمهوريات السوفيتية أن تحدد العلاقات بين الجمهوريات بشروط أكثر تحديدا ؛ نحو التقدم ، وفى الحقيقة نحو العلاقات المتبادلة القائمة على المعاهدات . وتم التوصل الى معاهدات متنوعة بشأن التعاون الشامل بين الجمهوريات السوفيتية خلال سنتى ١٩٢٠ و ١٩٢١ .

وقد كان فى هذه المرحلة من حركة التوحيد أن تكون الاتحاد القوقازى (مارس ١٩٢٢) من الجمهوريات السوفيتية المستقلة : جورجيا ، أرمينيا ، وأذربيجان ، التي تخلصت من سيطرة القوميين البورجوازيين ، وتقررت اقامة علاقات سلمية بين شعوب القوقاز وتنسيق جهود الجمهوريات القوقازية السوفيتية لاعادة بناء اقتصادها المدمر .

وفى ذلك الوقت أيضا كان الاتحاد الروسى المعلن فى ١٩١٨ قد كون تماما واقيم راسخا . واتحدت المجموعات المستقلة ذاتيا التى تكونت كنتيجة لمنح حق تقرير المصير للقوميات المختلفة القاطنة فى اقليم روسيا السوفيتية ، فى جمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية ، وكشفت الظروف الجديدة ـ خصوصا زيادة الضغط الاقتصادى والدبلوماسى من الخارج ـ عن عدم كفاية علاقات المعاهدات بين الجمهوريات السوفيتية ، وأصبح من الواضح بدرجة متزايدة أنها تحتاج لأن ترتبط ارتباطا أوثق باقامة دولة اتحاد واحدة قادرة على الوفاء بالعمل الهائل الخاص باعادة بناء مجتمع متعدد القوميات على مبادىء اشتراكية وضمان حمايته ضد العدوان الأجنبى .

وقد بحثت مسألة توحيد الجمهوريات السوفيتية المستقلة فى دولة اتحاد واحدة فى صيف وخريف ١٩٢٢ من قبل الأجهزة القيادية للحزب الشيوعى . وفيما بعد فى مؤتمرات سوفيتات تلك الجمهوريات . واتخذ المؤتمر القوقازى الأول للسوفيت المنعقد فى ١٣ ديسمبر ١٩٢٢ قرارا عن الحاجة لخلق اتحاد للجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، يدمج فيه الاتحاد القوقازى للجمهوريات الاتحادية الاشتراكية ، وقرر ارسال ممثليه الى مؤتمر الجمهوريات الاشتراكية لتوقيع معاهدة تتعلق باقامة الاتحاد المذكور . وتم اتخاذ قرارات مشابهة من قبل المؤتمر العام السابع للسوفيتات الأوكرانية فى ١٣ ديسمبر ، والمؤتمر الرابع لسوفيتات جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية فى ١٦ ديسمبر ، والمؤتمر الروسى العاشر للسوفيتات فى ٢٦ ديسمبر . وفى افتتاح المؤتمر (فى ٢٩ ديسمبر) قامت الوفود المرسلة من جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الاتحادية ، وجمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية ، وجمهورية القوقاز السوفيتية الاشتراكية الاتحادية ، وجمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية ، ببحث جدول أعمال المؤتمر الأول لسوفيتات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢ تم اجتماع المؤتمر الأول لسوفيتات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الذى أعلن انشاء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وأقر اعلانا ومعاهدة بخصوص تكوين الاتحاد محددين المبادىء الأساسية لدولة الإتحاد السوفيتية .

ونص الاعلان على أنه كانت هناك ثلاثة أسباب رئيسية لخلق اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية :

(أ) الوضع الدولي غير المستقر ، وخطر هجمات أخرى ، والحاجة المترتبة على ذلك لضمان الأمن الخارجي واقامة جبهة متحدة من الجمهوريات السوفيتية في وجه العـــالم الرأسمالي .

(ب) الحاجة الى الاسراع في اعادة بناء الاقتصاد القومي ، الذي دمرته الحروب الاستعمارية والأهلية ، وتعزيز تنمية القدرة الانتاجية للجمهوريات الذي لم يمكن عمله بينما كانت كلها تعيش منفصلة .

(ج) الشخصية الدولية للنظام السوفيتي نفســه التي قدمت قوة متزايدة دائما لفكرة توحيد الجماهير الكادحة للجمهوريات المختلفة في أسرة اشتراكية واحدة من الشعوب السوفيتية .

واكدت نصوص معاهدة الاتحاد ان توحيد الجمهوريات سيتم على اســاس اختياري ، وان كلا من جمهوريات الاتحـــاد ستحتفظ بسيادتها وحريتها في الانفصال من الاتحاد ، وان جمهوريات الاتحاد ستتمتع بمساواة مطلقة في الحقوق .

وكان هذا علامة بدء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية : اتحاد من نمط تاريخي جديد ، يمثل اندماج شعوب محررة في دولة كبيرة واحـدة منظمة وفق مبدأ المركزية الديمقراطية . وفي ظل الاشتراكية فان وجود دولة كبيرة يفيد الجماهير بخلق الظروف المسبقة الضرورية لمستوى معيشي أعلى .

وقد تألف اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وقت انشائه في ســنة ١٩٢٢ من أربع جمهوريات اتحادية (الاتحاد الروسي ، جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية روســيا البيضاء الســوفيتية الاشتراكية ، والاتحاد القوقازي) بينما يضم في الوقت الحاضر خمس عشرة جمهورية اتحادية (جمهورية روسيا الســـوفيتية الاتحادية الاشتراكية ، جمهـــورية أوكرانيا الســوفيتية الاشتراكية ، جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية ازبك السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية كازاك السوفيتية الاشتراكية ، جمهـــورية جورجيا السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية اذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية ليتوانيا الســوفيتية الاشـــتراكية ، جمهرية مولدافيا الســـوفيتية الاشتراكية ، جمهورية لاتفيا السوفيتية الاشتراكية، جمهورية كيرجيز السوفيتية الاشتراكية ، جمهـــورية تادجيك الســـوفيتية الاشتراكية ، جمهورية ارمينيا السوفيتية الاشـــتراكية ، جمهورية تركمان السوفيتية الاشـــتراكية ، وجمهورية استونيا السوفيتية الاشتراكية) .

وكان توسيع عضوية الاتحاد السوفيتي ناشئا عن دخول جمهوريات اتحاد تكونت حديثا وقررت الانضمام الى الاتحاد على أساس ارادة شعوبها المعبر عنها بحرية. واحد الملامح المميزة التي تخولنا وصف الاتحاد السوفيتي بنمط جـديد للاتحاد أنه يشكل اتحادا للجمهوريات قومية مستقلة . وكقاعدة فان كل جمهورية كان لها في سكانها وقت دخولها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية اغلبية قومية اشتقت منهـــا اسمها.

وعليه فان الجمهـــوريات الســـوفيتية لآسيا الوســـطى (أزبكستان ، وتركمانستان ، وتاجيكستان) قســمت أقاليمها في ١٩٢٤ ، قبل اثارة مســالة دخول الاتحاد السوفيتي ، وفق خطوط قومية بطريقة تعيد توحيد شعوب ازبك وتركمان وتاجيك التي شرعت بعدئذ في انشاء دولها القومية الخاصة . وأدمجت هذه الدول في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في ١٩٢٥ و ١٩٢٩ .

وفي ١٩٣٦ حل الاتحاد القوقازي بعد الوفاء بدوره التاريخي في اقامة علاقات صداقة بين شعوب القوقاز وتطوير اقتصادها ، وادمجت جمهورياته جورجيا وارمينيا واذربيجان ، في الاتحاد السوفيتي متخذة وضع جمهوريات اتحادية . وفي تلك السنة أيضا تحولت جمهوريتان مستقلتان ذاتيا كانتا من قبل جزءا من الاتحاد الروسي الى جمهوريات اتحادية .

وشهد عام ١٩٤٠ انضمام جمهورية مولدافيا السوفيتية الاشتراكية الى الاتحاد السوفيتي ، وكانت قد نشأت كنتيجة لاعادة بسارابيا للدولة السوفيتية ، واعادة توحيد الشعب المولدافي ، الذي كان لجزء منه من قبل جمهوريته المستقلة ذاتيا . وفي نطاق جمهورية أوكرانيا السوفيتيه الاشتراكية . وفي السنة نفسها انضمت جمهوريات ليتوانيا ولاتفيا واستونيا السوفيتية الى الاتحاد السوفيتي .

ومهمة دولة الاتحاد السوفيتية هي ضمان التعاون في كل الميادين بين القوميات العديدة المندمجة فيه ، وتقوية روابط الصداقة بين الشعوب السوفيتية ولهذه الغاية فان الاتحاد السوفيتي مبنى على مبدأ السياسة القومية والتنمية الحرة للقوميات .

ويميز الاتحاد السوفيتي ملمح آخر كنمط جديد للاتحاد وهو أن أعضاءه متحدون على أساس اختياري . فالاتحاد السوفيتي أنشىء على أساس معاهدة معقودة بين الجمهوريات وفقا لرغبات شعوبها التي عبرت عنها بحرية ، وتكفل حفظ حقها كدول قومية .

وعلاوة على ذلك يميز الاتحاد السوفيتي كنمط جديد للاتحاد تمتع أعضائه بحقوق متساوية . فكل جمهوريات الاتحاد بغض النظر عن مساحة أقاليمها وحجم سكانها والاختلافات الأخرى بينها ، تملك حقوقا متماثلة . وعليه مثلا فان جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الاتحادية باقليم مساحته ١٧ مليون كيلو متر مربع وسكان يبلغون ١٢٠ مليون نسمة ، وجمهورية أرمينيا باقليم مساحته حوالى ٣٠٫٠٠٠ كيلو متر مربع وسكان يبلغون حوالى مليونين ، لهما حقوق متساوية في الاتحاد السوفيتي .

وتشارك كافة جمهوريات الاتحاد على قدم المساواة في تنظيم وعمل الأجهزة المتنوعة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وتملك حقوقا متماثلة .

والجهاز الأعلى لسلطة الدولة هو مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ويتكون من مجلسين : سوفيت الاتحاد ، وسوفيت القوميات . ويمثل مجلس الاتحاد المصالح العامة لشعوب اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بصرف النظر عن الاختلافات القومية ، وهو ينتخب على أساس نائب واحد لكل ٣٠٠٫٠٠٠ من السكان . أما مجلس القوميات فيمثل المصالح المحددة للقوميات وينتخب على أساس اثنين وثلاثين نائبا من كل جمهورية اتحادية، واحد عشر نائبا من كل جمهورية متمتعة بالحكم الذاتي ، وخمسة نواب من كل اقليم متمتع بالحكم الذاتي ، ونائب واحد من كل منطقة قومية .

ويملك مجلسا السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية حقوقا متساوية ، تعكس الدور المتساوى الذي يلعبانه في اعطاء شكل للارادة المتحدة للشعوب السوفيتية والتعبير عن المصالح القومية العامة والمحددة لعمال

القوميات المختلفة . ويملك المجلسان حقوقا متساوية في أن كلا منهما قادر على أن يبادر بالتشريع • ولا يصدر قانون حتى يقره كلا المجلسين •

ولا يوجد في تاريخ مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكي سابقة للخلاف بين المجلسين • ويعزى هذا الى الصفة الأممية لنظام المجلسين ووحدة المصالح الأساسية لكافة الشعوب السوفيتية . ويساعد عامل آخر على التناسق في عمل المجلسين الا وهو النظام الذى بموجبه تقوم اللجان الدائمه أولا ببحث وتنسيق كل المسائل المعروضة على المجلسين للبحث ، ولكل من المجلسين احدى عشرة لجنة من هذه اللجان ، وكل لها نظيرها تماما في المجلس الآخر .

ولكل جمهورية اتحادية ممثلها ــ بدرجة نائب رئيس المجلس ــ في رياسة مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية • وكعرف متبع يختار لهذا المنصب رئيس رياسة مجلس السوفيت الأعلى الخاص بكل جمهورية اتحادية •

ولكل جمهورية اتحادية أيضا ممثلها في حكومة الاتحاد العام ، فرؤساء مجالس وزراء جمهوريات الاتحاد أعضاء في مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وذلك بحكم مناصبهم • ويعني هذا أنه نظرا لأن مجالس السوفيتات العليا لجمهوريات اتحاد هي التي تنتخب رؤساء مجالس وزراء جمهوريات الاتحاد ، فهي تلعب دورا مباشرا في تكوين حكومة الاتحاد السوفيتي •

ولكل جمهورية اتحادية أيضا ممثل في المحكمة العليا لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية • ورؤساء المحاكم العليا لجمهوريات الاتحاد المنتخبين بواسطة مجالس السوفيت الأعلى لهذه الجمهوريات يعتبرون بحكم مناصبهم أعضاء في المحكمة العليا لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . وبالاضافة الى ذلك يوجد ممثلون لجمهوريات الاتحاد في مجالس أجهزة الفروع العديدة لادارة الدولة الخاصة باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، كالاتحاد العام للسوفهوزتكنيكا (أجهزة مزارع الدولة) وأجهزة مشابهة •

وبهذه الطريقة تقوم جمهوريات الاتحاد بدور كبير في تكوين وعمل أجهزة دولة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية •

وأخيرا فان الاتحاد السوفيتي يتميز كنمط جديد للاتحاد بالمركزية الديمقراطية التى تميز العلاقات المتبادلة بين أجهزة الاتحاد العام والجمهوريات والتى تجمع بين الادارة والرقابة المركزية من ناحية واستقلال أعضاء الاتحاد من ناحية أخرى. ويفترض هذا مسبقا ممارسة السيادة بواسطة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وجمهوريات الاتحاد في توافق وتحويل الحقوق (السلطات) لأجهزة الاتحاد ولأعضائه العديدين •

وفي الاتحاد السوفيتي ، ما دامت مصالح العاملين من كل القوميات تتوافق فان الظروف الموضوعية الضرورية قد خلقت من أجل الجمع المتناسق بين سيادة الاتحاد وسيادة أعضائه العديدين . ولاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مصلحة في سيادة جمهوريات الاتحاد لأن سيادة الاتحاد ككل تتضمن عن طريق مواردها ومجهوداتها . ولجمهوريات الاتحاد بدورها مصلحة في سيادة الاتحاد لأنه ملزم بموجب دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بالدفاع عن

حق السيادة لجمهوريات الاتحاد ضد عدوان الدول الأخرى وضد كل المحاولات للتدخل المباشر أو غير المباشر فى شؤونها الداخلية ٠

وبموجب دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية تمتد سلطة الاتحاد السوفيتى كدولة ذات سيادة الى كافة فروع نشاط الدولة التى تتطلب ـ لمصلحة كل من الاتحاد والجمهوريات فرادى ـ أن تدار على مستوى الاتحاد العام ، والتى تكفل علاوة على ذلك حماية مصالح كل جمهورية اتحادية على حدة ٠

ويمكن تقسيم المسائل التى تقع فى اختصاص الاتحاد (بموجب المادة ١٤ من دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية) الى المجموعات الرئيسية التالية :

* المسائل الناشئة مباشرة عن وحدة الاتحاد السوفيتى ، وسيادة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وسيادة جمهوريات الاتحاد العديدة. يقرر اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مايتعلق بشأن قبول جمهوريات اتحاد جديدة ، ويراقب التقيد بدستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ويكفل تماثل القوانين واقامة العدالة فى اقليم الاتحاد كله ، محققا نصوص دستور الاتحاد في أن : « قوانين اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لها نفس القوة فى اقليم كل جمهورية اتحادية (المادة ١٩) ، « وفى حالة الاختلاف بين قانون لجمهورية اتحادية وقانون للاتحاد ، يرجح قانون الاتحاد » (مادة ٢٠) ، « الجنسية الموحدة معترف بها لمواطنى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ٠ فكل مواطن فى جمهورية اتحاد مواطن لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » (المادة ٢١) ٠
* مسائل خاصة بالعلاقات المتبادلة مع الدول الأجنبية ، والتجارة الخارجية على أساس احتكار الدولة ، والدفاع القومى وحماية أمن الدولة ، بما فى ذلك مسائل الحرب والسلام ، وادارة القوات المسلحة ، الخ ، والسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي مبنية على مبدأ التعايش السلمى بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، وهى تدافع عن سيادة الدول ، كبيرة وصغيرة على حد سواء ، فى المؤتمرات الدولية والمنظمات الدولية ، وكذلك فى كافة ممارستها للعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية .
* مسائل متعلقة بتوجيه الاقتصاد القومي وبالبناء الثقافي : يرسم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الخطط الاقتصادية القومية للاتحاد، وهو يصدق على الميزانية الموحدة لدولة الاتحاد ، ويتحكم فى النظامين النقدى والائتمانى ، ويدير نظم النقل والمواصلات ذات الأهمية للاتحاد ككل، والبنوك والمشروعات الصناعية والزراعية والتجارية الواقعة فى اختصاص الاتحاد ، وهو مسئول عن التوجيه العام للصناعة والتشييد الواقعة فى اختصاص جمهوريات الاتحاد .
* مسائل اختصاص الاتحاد ككل : اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مسئول عن وضع المبادىء الأساسية للتشريع فى المسائل الرئيسية المتعلقة بحياة المجتمع والدولة ، والضبط التفصيلي لمثل هذه المسائل على ضوء الظروف المحددة السائدة فى كل جمهورية اتحادية على حدة من حق الجمهورية

المعنية . ويحدد اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بصفة خاصة المبادىء الأساسية للتشريع المتعلقة بالنظام القضائى والاجراءات القضائية ، ومبادىء القوانين المدنية والجنائية ، ومبادىء حيازة الأرض ، والعناية بالصحة العامة والتعليم ، ومبادىء التشريع المتعلقة بالعمل والزواج والأسرة، والقوانين التى تحكم جنسية الاتحاد والاجانب وما الى هذا .

ويظهر مما سبق أن بعض المسائل المذكورة تاتى فى نطاق الاختصاص التام لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وتتى أخرى فى نطاق الاختصاص المشترك للاتحاد السوفيتى وجمهوريات الاتحاد .

ويمارس الاتحاد السوفيتى سلطنه فى الميادين المذكورة خلال نظام من أجهزة الدولة : مجلس السوفيت الاعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ورياسة المجلس ، ومجلس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ووزارات كل من جمهوريات الاتحاد والهيئات التابعة لها ، والمحكمة العليا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، والمفوض العام لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

والمسائل التى لاتأتى ، طبقا لدستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، فى نطاق اختصاص الاتحاد ، تأتى فى نطاق اختصاص جمهوريات الاتحاد المختلفة .

و « جمهورية الاتحاد دولة قومية سوفيتية اشتراكية ذات سيادة ولها السلطات الآتية » :

* كل جمهورية اتحادية لها الحق فى الانسحاب بحرية من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . وهذا الحق غير مشروط البتة ، ويمكن ممارسته من جانب واحد بواسطة جمهورية الاتحاد فى اى وقت . وهو ضمان لسيادة جمهورية الاتحاد ، وبرهان على أنها فى الاتحاد بارادتها الحرة . وتبدو صلابة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية من أنه خلال فترة وجوده ككل لم تبد أية واحدة من جمهوريات الاتحاد رغبتها فى تركه . فوجوده ذو فائدة لجمهوريات الاتحاد لأن قوته الاقتصادية والعسكرية تحمى استقلالها ، وله ميزة اضافية هى التمكين من استخدام موارد البلد مجتمعة استخداما رشيدا بقصد تطوير الاقتصاد القومى ورفع مستوى معيشة الجماهير .

* وتملك كل جمهورية اتحادية سيادة اقليمية ، بمعنى أن اقليم الجمهورية لايمكن تعديله دون رضاها . وهناك حالات فى تاريخ اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لتحويل اقليم من جمهورية اتحاد الى اخرى . ولكن فى كل هذه الحالات كان التمويل نتيجة للتعبير عن المشاعر الودية من جانب جمهورية الاتحاد المعنية .

* وتتخذ كل جمهورية اتحادية بحرية تامة دستورها الخاص بما يتفق ودستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، آخذة فى الحسبان ملامحها القومية الخاصة .

* وتملك جمهورية الاتحاد سلطة تشريع مستقلة فى الأمور التى تقع فى اختصاصها وتمارس الرقابة على الاقتصاد والبناء الاجتماعى والثقافى فى

الأمور التى تقع فى نطاق اختصاصها وحدها أو فى نطاق الاختصاص المشترك للاتحاد السوفيتى وجمهورية الاتحاد .

* لجمهورية الاتحاد جنسية جمهورية خاصة بها ولها الحق فى منح تلك الجنسية .

* لجمهورية الاتحاد الحق فى الدخول فى علاقات مباشرة مع الدول الأجنبية .

* لجمهورية الاتحاد الحق فى انشاء تشكيلاتها العسكرية الخاصة بها .

* تقرر جمهورية الاتحاد كل الأمور الأخرى باستثناء تلك الواردة فى نطاق اختصاص الاتحاد وحده .

* تملك جمهورية الاتحاد أجهزة دولة خاصة بها : مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية الاتحاد ، رياسة مجلس السوفيت الأعلى ، مجلس الوزراء وأجهزته الادارية التابعة ، والمحكمة العليا لجمهورية الاتحاد .

* لجمهورية الاتحاد تمثيلها الخاص فى الأجهزة العليا لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية (مجلس القوميات فى مجلس السوفيت الأعلى . ورياسة مجلس السوفيت الأعلى ، والحكومة ، وبعض الأجهزة المركزية للادارة ، والمحكمة العليا) .

* وهكذا تتمتع جمهورية الاتحاد كدولة ذات سيادة بسلطات واسعة .

وقد زادت القوانين التى اتخذها مجلس السوفيت الأعلى فى فبراير ومايو ١٩٥٧ من سلطات جمهوريات الاتحاد بدرجة كبيرة . فبموجب هذه القوانين وضعت الأمور التالية فى نطاق اختصاصها : التشريع المتعلق بمحاكم جمهوريات الاتحاد ، اقرار مجموعات القوانين المدنية الجنائية والاجرائية ، نشر مجموعات القوانين وقوانين العمل ، تنظيم المسائل المتعلقة بالتنظيم الادارى والاقليمى للأقاليم والمناطق ، ادارة المشروعات والتنظيمات العديدة التى كانت خاضعة من قبل لاختصاص اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . وقد أفادت هذه الاجراءات فى تقوية وتطوير نظام الدولة القومية الاشتراكية فى جمهوريات الاتحاد .

وتقوم جمهورية الاتحاد ، ممارسة سلطتها خلال أجهزة الدولة الخاصة بها ، بتنفيذ أنشطة الدولة بلغتها القومية . وللمواطنين الذين لا يسلمون باللغة القومية الحق فى التخاطب مع السلطات الادارية والاجتماعية والثقافية والقانونية والسلطات الأخرى بلغتهم الخاصة ، وفى تلقى ردود ومعلومات من السلطات المختصة بتلك اللغة .

وتشمل بعض جمهوريات الاتحاد أقساما فرعية تعرف بالجمهوريات المتمتعة بالحكم الذاتى ، والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتى والمناطق القومية . وتمثل هذه أشكالا للاستقلال الذاتى القومى تمكن القوميات والمجموعات العرقية من ممارسة سلطة الدولة المستقلة داخل اطار جمهورية الاتحاد ، وفى حدود الحقوق التى أقرها دستورها .

وأعلى اشكال وحدة الحكم الذاتى السوفيتى هو الجمهورية ذات الحكم الذاتى ، وهى دولة قومية سوفيتية اشتراكية تتمتع بالحقوق الآتية :

* تتخذ دستورها الذى يصاغ بحيث يأخذ فى الحسبان الملامح القومية المحددة ، بما يتفق ودستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ودستور جمهورية الاتحاد التى تتبعها . ويوافق مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية الاتحاد على دستور الجمهورية المتمتعة بالحكم الذاتى التابعة لها .

* تملك سيادة اقليمية : فلا يمكن تعديل اقليم الجمهورية دون رضاها .
* لها جنسيتها الجمهورية الخاصة بها .

* لها اختصاصها المحدد الخاص بها فى المجالات السياسية . والادارية ، والاقتصادية، والثقافية ، والتعليمية، وفى حدوده تمارس سلطة الدولة الخاصة بها بما فيها السلطة التشريعية .

* تملك أجهزة دولة خاصة بها : مجلس السوفيت الأعلى ، اللجنة الدائمة لمجلس السوفيت الأعلى ، مجلس الوزراء وأجهزته التابعة ، والمحكمة العليا للجمهورية ذات الحكم الذاتى .

* تمثل مباشرة فى مجلس القوميات لمجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ولها أيضا ممثلها الخاص ، بصفة نائب رئيس ، فى رياسة مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية الاتحاد التى تتبعها .

* تتمتع الاجراءات التى تصدر عن حكومة الجمهورية المتمتعة بالحكم الذاتى بحماية خاصة ، فلا يمكن الغاؤها من جانب حكومة جمهورية الاتحاد ، بل ان ذلك ممكن فقط لحكومة الجمهورية المتمتعة بالحكم الذاتى نفسها ولمجلس السوفيت الأعلى لتلك الجمهورية المتمتعة بالحكم الذاتى ورياسته ولرياسة مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية الاتحاد التى تتبعها .

وهناك فى الوقت الحاضر عشرون جمهورية متمتعة بالحكم الذاتى فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

والاقليم ذو الحكم الذاتى شكل لدولة قومية فى اطار جمهورية اتحادية ، وله بعض الاستقلال فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بشؤونه الداخلية .

ويحدد الوضع القانونى للاقليم ذى الحكم الذاتى ، طبقا لدستور جمهورية الاتحاد ، بواسطة قانون الاقليم المتمتع بالحكم الذاتى ، الذى يقرره مجلس نواب الشعب العامل للاقليم المتمتع بالحكم الذاتى ، ويصدق عليه مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية الاتحاد التى يتبعها الاقليم .

وتتمتع الاقاليم ذات الحكم الذاتى بسيادة اقليمية ، فلا يمكن تعديل أقاليمها دون رضاها ، ويحدد الاقليم المتمتع بالحكم الذاتى حدود مناطقه ويسوى المسائل المتعلقة بتقسيم المناطق مقدما القرارات المتعلقة بذلك للجنة الرياسة لمجلس السوفيت الأعلى لجمهورية الاتحاد التابع لها للتصديق .

ويؤدى الاقليم المتمتع بالحكم الذاتى وظائف الدولة بلغته القومية التى اشتق منها اسمه ، وتكفل الحرية والحقوق المتساوية للغات كل القوميات السوفيتية الأخرى .

ويتمتع الأقليم ذو الحكم الذاتي بحقوق أخرى خاصة متنوعة . فله تمنيه الخاص به في الأجهزة العليا للاتحاد السوفيتي ولجمهورية الاتحاد التي يتبعها ، وهو يتلقى مساعدة اقتصادية وثقافية من كل من الاقليم الذى ينتمى اليـه ومن جمهورية الاتحـاد .. الخ .

وهناك في الوقت الحاضر ثمانية أقاليم متمتعة بالحكم الذاتي في اتحـاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

والمنطقة القومية شكل لدولة قومية داخل نطاق جمهورية اتحاد كجزء من منطقة أو اقليم ، وتملك بعض الاستقلال فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بشـؤونها الداخلية . وهي تقدم شـكلا للاستقلال الذاتي السوفيتي للقوميات الصـغيرة في أقصى الشـمال ، والأقاليم أو المناطق التي تضم المناطق القومية في جمهوريات الاتحاد مسئولة بصفة خاصة عن ضمان أسرع تحسـين ممكن في المستويات الاقتصادية والثقافية للقوميات الصغيرة التي كانت قبـل الثورة الاشتراكية في مستوى منخفض للغاية من التطور التاريخي .

والمناطق القومية ، بصرف النظر عن حجم سكانها ، لها تمثيلها الخـاص في مجلس سـوفيت القوميات في مجلس السـوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

وجهـاز سلطة الدولة للمنطقة القومية هو مجلس سـوفيت المنطقـة لنواب العمال ، المنتخب من قبل سكان المنطقة . والادارة اليومية هي من اختصـاص اللجنة التنفيذية المنتخبة من قبل هذا المجلس .

وفي الوقت الحالي توجد المنـاطق القومية ـ وعددها عشر ـ في جمهـورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الاتحادية فقط دون غيرها .

هذه هي الأشـكال المتنوعة لنظام الدولة القومية السوفيتية في المرحلة الراهنة لتطورها . وسوف يختفي في النهاية كل من نظام الدولة القومية واتحاد الأشـكال القومية : أولا ، حين تزال تماما الأسباب التي جعلت الحاجة اليهـا ضرورية ، وثانيا : حين يلغى التباين في النظرة وطريقة الحياة الذى نشأ على أسـاس تلك الأسباب ونتيجة لها ، والذى لا مكان له في النمـوذج الشـيوعى للعلاقات بين القوميات ، وكثير منها أصبح بالفعل في ذمة الماضي .

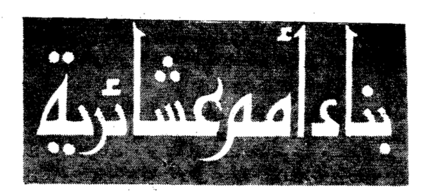
ولقد اختفت الى الأبد العزلة القومية ، سواء في قانون الدولة أو في الواقع ، وحقق الاتحاد غرضه بوصل القوميات والشعوب السوفيتية معا ، في اطار اتحـاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية واقامة روابط قوية من التعاون والصـداقة الأخوية بينها . وقضى على اللامساواة القومية ، فلا توجد في الاتحاد السوفيتي قوميات مميزة أو غير مميزة . ولقد حلت المشـكلات الأساسية المتعلقة برفع اقتصاد وثقافة القوميات التي كانت من قبل متخلفة الى المستوى المتقدم للشعب السوفيتي ككل .

ولكن ما زال يتبقى الكثير . فمن الضرورى أن يستمر عمل التطوير الثقافي والاقتصادى لكى تتعزز المساواة العملية الكاملة والتامة لكل القوميات والشعوب السوفيتية . ومن الواضح أن هذه المهمة لن تتم نهائيا حتى تبنى القـواعد المادية والتكنولوجية للشيوعية . وسوف تمحى كل الاختلافات الأساسية في مستوى

الخدمات الاقتصادية والثقافية المقدسة للجماعات المحلية المختلفة ، ومن ثم القوميات المختلفة أيضا فى الاتحاد السوفيتي ، وسوف يستفيد كل المواطنين بالتساوى من ثمار المدنية الحديثة بصرف النظر عن الجزء الذى يسكنونه من اقليم الاتحاد السوفيتى ٠

ومن الضرورى ايضا أن يزال كل ذلك التفاوت فى المظهر الاجتماعى (ويشمل القومى) والفردى الذى نما نتيجة لحقيقة ان المشكلة القومية فى الاتحاد السوفيتى كانت حاد للغاية فى وقت من الأوقات ٠ وبقاء المشكلة القومية هذا حتى المظاهر الطفيفة للغاية والأقل أهمية « للخلاف القومى » أو « الارتياب القومى » ، كما أشا لينين) يجب أن يمحى قبل أن يمكن حدوث الادماج السياسى للقوميات فى اطار دولة وحدوية (أى تتكون من قوميات مدمجة سياسيا) متعددة القوميات ٠ وهذا المحو يحتاج لعملية طويلة ، ولكنها أسرع فى ظل الاشتراكية على أساس ما أقيم من المساواة القومية فى الحقوق ، وتنفيذ الديمقراطية الكاملة فى كل المناطق والاقتراب التدريجى من المثل الأعلى للمساواة الكاملة فى التطبيق، وحين تكتمل هذه العملية سوف يختفى نظام القومية السوفيتى والبنيان الاتحادى، وسوف يكون هذا علامة بدء المرحلة الأخيرة فى تطور نظام الدولة السوفيتية المتعددة القوميات ، مرحلة التوحيد الدستورى لكل السوفيت ٠

(عن الترجمة الانجليزية للأصل الروسى) ٠



حالتا هولنده وسويسرا

مقدمة :

فى الآونة الأخيرة استعمل المصطلح « عشائرية » بدرجة متزايدة لتمييز نموذج معين للحياة السياسية حيث نجحت الصفوة السياسية لمجموعات اجتماعية مميزة فى انشاء دولة حيوية مركبة عن طريق عملية التوفيق والتسامح المتبادل . واستعملت الكلمة لأول مرة فى العلوم الاجتماعية الحديثة على يد دافيد آبتر (١) . وتبلور المصطلح بصورة أكثر الى مفهوم ترتيبى عام على يد آرند لجفارت (٢) . وقد حاول جيرهارد لشمبروش (٣) وجيرج ستيز (٤) وردنى ستفيولد (٥) بصفة مستقلة تحليل انماط متشابهة من الخبرة السياسية مستعملين تعبيرات مختلفة للدلالة عن الأمم العشائرية .

---

(١) David Apter, The Political Kingdom in Uganda : a study in Bureaucratic Nationalism, P. 24-5, Princeton, 1961.

(٢) See: His' Typologies of Democratic Systems Comparative Political Studies, No. 1, 1968, P. 3-44; and «Consociational Democracy» World Politics, Vol. 21, 1968-69, P. 204-25.

(٣) See his his Proporzdemokratic, Tubingen, 1967, and A Non-Competitive Pattern of Conflict Management in Liberal Democracies, the Cases of Switzerland, Austria and Lebanon, paper presented to the Brussels Congress of the International Political Association, 1967.

(٤) Jeirg Steiner, Gemaltlose Politik and Kulturelle Vieefalt: Hypothesen Entwickelt am Beispiel der Schweiz, Bern and Stuttgart, 1970.

(٥) Rodney Stiefbold, Elite. Mass Opinion Structure and Communication Flow in a Consociational Democracy (Austria), paper presented to the annual meeting of the American Political Science Association, Washington, 1968.

تأليف : هـانز دالـدر

كان الاستاد هانزدالدر استاذا للعلوم السياسية فى جامعة ليدن منذ ١٩٦٣ وزميلا لمركز الدراسات المتقدمة فى العلوم السلوكية فى جامعة ستانفورد فى ١٩٦٦/١٩٦٧ . ومن ضمن مؤلفاته الرئيسية : الاصلاح الوزارى فى بريطانيا (١٩٦٣) ، المعارضات السياسية فى الديمقراطيات الغربية (بالاشتراك مع روبرت داهل) (١٩٦٦) ، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية (بالاشتراك مع لا بالمبورا وفانير) (١٩٦٦) ، ثم الاستعمار ، فى « دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية » (١٩٦٨) .

ترجمة : د . خيرى عيسى

استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . دكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة مينيسوتا بالولايات المتحدة الامريكية . أستاذ زائر للعلوم السياسية بالجامعة الامريكية بالقاهرة . من مؤلفاته : مدخل العلوم السياسية بالاشتراك مع الدكتور بطرس غالى ، والنظم السياسية المقارنة .

وأول من استعمل لفظ عشائرية هو جوهانز ألشوسيدس (١) . والمهم أن مصطلحا تم تبنيه أول مرة لتحليل مجتمع سياسى جديد فى البلاد الواطئة فى أوائل القرن السابع عشر يستخدم الآن من جديد بغرض دراسة التنمية السياسية المقارنة فى القرن العشرين . ان ملية بناء مجتمع سياسى جديد تتم الى حد ما بموافقة المجتمعات المشاركة ، وتقوم الصفوة السياسية بتقديم حلول توفيقية متعمدة وتحدد بعناية المدى الذى عنده يمكن أن تجمع السلطة السياسية عن طريق مركز سياسى واحد ، ويبدو أن هذه ظاهرة سياسية نادرة نسبيا . ومع ذلك فانها تقدم على الأقل اشارة هامة للحالة النفسية السائدة فى دراسة بناء الأمة التى تنطلق غالبا من فرض مؤداه أن الأمة يجب أن تسبك من أعلى ، عن طريق الغرض المتعمد لاقامة دولة حديثة فوق مجتمع تقليدى .

وقد استعمل اصطلاح « الديمقراطية العشائرية » بواسطة لجفارت لتمييز الحياة السياسية لأقطار أوربية (البلاد الواطئة ، النمسا ، سويسرا) بالاضافة الى أقطار فى قارات أخرى (مثل اسرائيل ، لبنان ، اورجواى وكولومبيا) . وسوف تتناول هذه المقالة النموذج العام للديمقراطية العشائرية فقط ، الا أنها سوف تتركز على مقارنة بين بلدين استنادا الى اقتراح ستين روكان بأن معالجة الحالات الهولندية والسويسرية لبناء الأمة يمكن أن تفتح امكانيات خيالية للتحليل

---

(١) For a useful short summary see Otto Gierke, Natural Law and the Theory of Society 1500 to 1800, p. 70-9, ed. and trans. by Ernest Barker, Boston, 1957.

التاريخي المقارن (١) • وبالحتم ، فانه في سياق مقالة قصيرة سوف يسير الحوار أساسا في صورة افتراضات تحتاج الى مزيد من البرهنة التاريخية المفصلة •

وتتضمن المقارنة خصائص مشتركة بالاضافة الى خصائص متعارضة ، وفي القسم الأول من هذه المقالة سوف يتم تتبع العناصر المشتركة في التنمية السياسية لهولندة وسويسرا • وفي الجزء الثـــاني ســـيتحول التركيز الى الخلافات بين البلدين • وسوف نختتم هذه المقالة ببعض الملاحظات عن كثير من المسائل النظرية التي حثت عليها مقارنة الهولنديين والسويسريين في تجارب بناء الأمة مع تلك المتعلقة بدول أخرى •

خصائص مشتركة لعمليات بناء الأمة السويسرية والهولندية

تقدم كل من هولندة وسويسرا أمثله لدول نالت الســـيادة الدولية مع حد أدنى من التماسك الداخلي • وحدث بعض العنف في عمليات رسم الحدود الخارجية وتحقيق الاندماج الداخلي ، ولكن تكوين الأمة نما بشكل نموذجي من خلال عمليات كثيفة من التوفيق والمصالحة • وفي تيبولوجية الدول الأوربية (٢) ، فان البلدين يشبهان المملكة المتحدة والسويد في وصفهما الذى دام قرونا كمجتمعات سياسية مستقلة كشـــفت عن تقاليد ديمقراطية حديثة • ولكن على خلاف هاتين الدولتين تحقق بنـــاء الأمة دون قيادة ملكية أو حكومة مركزيـــة مبكرة • وتطورت الدولة الحديثة ، مثل ايطاليا والمانيا ، من خلال توحيد مجتمعات سياسية متفرقة بدرجة كبيرة • وعلى حين كان الغزو والتوحيد القهرى أســاس بناء الدولة ، في كل من ايطاليا والمانيا ، فان بناء الدولة في سويسرا وهولندة ، بالاضافة الى بناء الأمة ، قد تشكل بوجه اجمالى عن طريق التراضى والتوفيق •

واذا سعى المرء نحو الاهتمام بالتطورات الهولندية والسويسرية فان العوامل التالية تبدو بارزة :

العوامل الجيوبوليتكية

منذ زمن بعيد جذب اتو هنتزى الانتباه الى أهمية التطورات الأخيرة في الموقع المحدد لبعض البلاد عند الحدود الخارجية للامبراطورية الرومانية المقدسة • ونظرا لضعف السلطة المركزية في الامبراطورية احتفظت ضياع الأمراء ، والأسقفيات ، والمقـــاطعات ، والمدن ، والـكانتونات ، والأقاليم ، بدرجة عالية من اســـتقلال والاستكفاء الذاتي السياسى ، بينما تمخض الحكم المحلي في أقطار أخرى مثل فرنسا وأسبانيا والمملكة المتحدة والدول الاسكندنافية عن دولة مركزية • بيد أن تطور المملكة المتحدة وفرنسا كمراكز قوى فعالة على المسرح الدولى قد ساعد على مزيد من التطور في الاستقلال السياسى لسويسرا وهولندة • فالاستقلال السياسى السويسرى بعد

---

(١) Stein Rokkar, Elections, Parties — Approaches to the Comparative Study of the Processes of Development, p. 118, Oslo, 1970.

(٢) Rokkan, op.cit., Part I, especially Chapter 3; See also Hans Daalder. «Parties, Elites and Political Developments in Western Europe», in: Joseph Lapalombara and Myron Weiner (eds.) Political Parties and Political Development, P. 44, 52, Princeton, 1966.

القرن الخامس عشر تدعيم عن طريق علاقة خاصة بفرنسا ، وكان من العوامل المهمه التى حققت بناء الأمة الهولندية أن آل هابسبرج وآل بوربون وآل ستيوارت لم يكونوا راغبين فى أن يروا انتقال الهيمنة السياسية على اندلتا الأوربية الى أى فريق منهم .

والعامل الجيوبولتيكي الثانى المشترك بين هولندة وسويسرا هو وقوعها على بعض طرق التجارة المهمة فى أوربا . وأدى هذا الى النمو المبكر للمدن التجارية . وهكذا اكتسبت المدن فى كل من هولندة وفى بعض الكانتونات السويسرية المهمة وضعا مسيطرا قامت ببسطه على الريف المحيط بها . ولكن هذا المدن ظلت فى مجتمعات سياسية متمايزة بدرجة كبيرة . وتطورت فى كل من هولندة وسويسرا مشكلة من مدن رأسية عديدة لم تستطع أى منها منفردة أن تصبح « المدينة العاصمة » للقطر بأسره . وظلت هولندة وسويسرا لفترة طويلة مكونتين من مقاطعات . وهو ما كان محل كراهية رجال الوحدة فى القرن التاسع عشر أمثال فردريك لست (١) وفوق ذلك كله احتفظت مقاطعات وكانتونات ريفية قوية فى كلا القطرين بوضع سياسى مستقل بجانب المجتمعات السياسية التى تسيطر عليها المدن الأكثر رخاء .

ثالثا ولأسباب جغرافية لم يشهد أى من القطرين نمو نظام الملكية الكبيرة للأرض . واعدت أعمال الرعى فى الكوميونات السويسرية والحاجات المشتركة لحماية الأرض فى مواجهة التهديد المستمر للبحر والأنهار فى الأراضى الواطئة أعدت للتطور المبكر لمجتمعات قروية تعتمد على نفسها . وقدم هذا ، وان لم يكن دائما فى نطاق الممارسة ، على الأقل فى النظرية السياسية لفكرة الكوميونات المتمتعة بالحكم الذاتى والمدارة بواسطة العامة . ولذلك أمكن أن تستلهم التطورات السياسية فيما بعد عن طريق التقاليد القديمة .

التطور المميز للسيادة

تقرر الوجود القومى المستقل فى كل من هولندة وسويسرا فى بادىء الأمر بواسطة قوة السلاح . فقد تحقق التماسك الاقليمى فقط عن طريق المعارك العسكرية الشاملة ضد الأجانب المغتصبين ، والى حد ما ، على الأقل فى سويسرا ، عن طريق اظهار القوة فى مواجهة المنشقين فى الداخل . وحددت الصراعات العسكرية المحلية مسار الحدود فيما بعد ، وبدأت الأحلاف العسكرية عملية تنمية الشخصية القومية فيما بعد . ومن ثم فالاقرار بأن بناء الأمة انبثق من الارتباط الارادى الكامل لمجتمعات حرة يكون بمثابة تبسيط غير مبرر . وفى هولندة قهرت الأقاليم السبعة المتحدة كلا من برابانت ولمبورج فى العشرينات والثلاثينات من القرن السابع عشر وحكمتهما كاقليمين تابعين لمدة مئة وخمسين عاما . وكانت سويسرا لفترة طويلة تجمعا من الكانتونات المترابطة وعدد كبير من الأقاليم التابعة التى كان أكثرها أهمية كل من تيسين ، وفايد . وظل جوهر الحياة السياسية الهولندية والسويسرية لمدة طويلة جدا تنظيما متباينا لمجتمعات متمايزة ، ولم يكن تعاونا قوميا بين انداد .

ومع ذلك ، فقد كان لهذا التمايز الأكيد نتائج هامة بالنسبة للتطورات التى

(١) Quoted by Hans Kohn, Nationalism and Liberty — The Swiss Example, p. 57, London, 1956.

حدثت فيما بعد . والمثير انه حتى الكانتونات والأقاليم الأكثر أهمية وربما الأكثر قوة لم تتطلع الى أن تصير عواصم ادارية مركزية . وسمح للتقاليد المحلية والحكومات المحلية بأن تستمر فى الاقاليم التابعة أيضا . ولا شك ان المجتمع بقدر من الاكتفاء الذاتى التقليدى يؤدى بالضرورة الى تقوية المطالب التى ظهرت فيما بعد لتحقيق شخصية منفصلة عن المجتمعات التى كانت لها السيادة سابقا . وفوق ذلك قدم هيكل السلطة المرتفع في تشتيته مجالا رحبا للصفوة السياسية كيما تحتفظ بنفسها ، ثم للاتحاد الكونفيدرالى ككل كي يستمر بغض النظر عن التغيرات السياسية داخل أى من المجتمعات السياسية المؤسسة . واذا كان من الصعب وجود أية حياة سياسية قومية فانه أيضا لم توجد صراعات أو انشقاقات قومية قوية ...

ومن ثم ظهرت كل من هولندة وسويسرا كمجتمعات سياسية مستقلة دون أن يكون لأى منهما أداة حكومية مركزية قوية أو شخصية قومية معبرة عنها . وتقررت الشؤون العامة بصفة مؤقتة عن طريق الاجراءات السياسية التى كانت تشبه المؤتمرات الدولية أكثر من الحكومة القومية الشرعية . ولم تعرف لا الأقاليم المتحدة ولا الاتحاد السويسرى جيشا مركزيا أو بيروقراطية مركزية ولم تكن هناك أجهزة للدولة تستطيع أن تؤثر مباشرة على الفرد كما لم يكن هناك مفهوم للمواطنة العامة .

فهل يعنى هذا ان المرء لا يستطيع أن يتحدث عن قومية هولندية أو سويسرية فى هذه الفترة (١) ؟ ان الاجابة تتوقف نوعا ما على مبدأ صغير . فاذا حدد المرء « العامل الأساسى فى بناء الأمة » بأنه الممارسة المنظمة لسلطة عامة قومية ، فان الاجابة يجب أن تكون بالنفى حيث لا توجد مثل هذه السلطة العامة القومية . واذا تحدث المرء عن الأمم فقط حينما تكون هناك عملية ما ينقل الناس بمقتضاها التزامهم وولاءهم من القبائل الصغيرة ، القرى أو المقاطعات الصغيرة ، الى النظام السياسى المركزى الأكبر (٢) ، فيلزم أن تكون النتيجة سلبية بالمثل . ولكن المرء يستطيع أيضا أن يقول بأن شرطا واحدا للقومية على الأقل قد تحقق ، وهو وجود السيادة السياسية . واذا عرف المرء القومية بأنها على الأقل شعور ما بالتجمع أكثر من كونها نقلا مطلقا للولاءات الى دولة جديدة فان الدلالات الأولى لبناء الأمة أمكن أن توجد على الأقل بين الطبقة السياسية القائدة فى المجتمع السويسرى والهولندى .

استمرار المجتمع المركب في التحديث

ليس هناك شك فى أن الثورة الفرنسية كان لها أثر عظيم فى تطور بناء الأمة الهولندية وبدرجة أقل على تطور بناء الأمة السويسرية . ففى هولندة أتى الاحتلال الفرنسى بدولة موحدة دائمة ومواطنة عامة وقوانين عامة وحقوق متساوية للأديان المختلفة . وفى سويسرا أثبتت مؤسسات الجمهورية الهيلفانية أنها عقيمة ، ولكن اختفت صور التفاوت القديمة بين الكانتونات ، وتم بالفعل ضمان

---

(١) Reinard Bendix, Nation-Building and Citizenship-Studies of our Changing Social Order, p. 18, New York, 1964.

(٢) Gabril S. Almond and G. Bingham Powell, In Comparative Politics — A Developmental Approach, p. 36, Boston, 1966.

حقوق متساوية للغات الأساسية • وفى النهاية تحركت سويسرا أيضا نحو أشكال أكثر تحديدا لوضع الدولة الفيدرالى فى ١٨٤٨ •

ولكن مسيرة القوى الراديكالية من أجل الوحدة (كما تمثلت عن طريق المجتمع الهيلفاتى السويسرى فى نهاية القرن الثامن عشر ، أو مرة ثانية عن طريق الراديكاليين المبدعين حوالى عام ١٨٤٨ لم تنجح فى تحقيق فصل تام عن تقاليد المجتمع المركب القديمة • واذا كان المفكرون الفرنسيون فى عصر العقل والنور قد وضعوا مفهومى الاطلاق والفردية التوأمين فى مواجهة ما اعتقدوا أنه الوزن المهمل للمصالح المشتركة المميزة ، فان التقاليد الهولندية والسويسرية نظرت بثبات الى المجتمع المركب الثابت على أنه حصن الحريات • ومن المسلم به أن هذه الحريات القديمة (فى صيغة الجمع) يمكن أن تحبط المساواة الفردية والحرية الفردية (فى صيغة المفرد) • ومع ذلك نظر الى الحقوق المشتركة على أنها مهمة فى ذاتها فضلا عن أنها حماية ضد الالتزامات التى تفرضها الدولة الموحدة الجديدة • ولذلك يمكن أن يصبح تكوين الأمم الهولندية والسويسرية نتاج عملية بطيئة من الاندماج القومى الحقيقى أكثر من كونه نتاجا متعمدا لبناء الأمة • ومن الصعوبة بمكان أن يشار الى مجموعة اجتماعية واحدة أو مركز سياسى واحد أو مؤسسة قانونية واحدة على أنهاالقوة الرئيسية فى بناء الأمة •

وتوضح المعلومات عن تجنيد الصفوة (سواء عن أشخاص الوزارة الهولندية (١) أو عن أعضاء البرلمان السويسريين (٢)) ان مواقع الصفوة فى القرن التاسع عشر كانت محل اشتراك واسع من كل الأقاليم الكبرى فى القطر • وفى البدايه تحقق الاندماج القومى تدريجا عن طريق الطبقات المختارة المتصالحة تم انتقل فى النهاية حتى عم التجمعات الصغرى فى المجتمع • ولذلك كان التطور انبطىء لشعور وطنى قوى فى الشعب باسره متمما بالأساس للولاءات المحلية القديمة أكثر من كونه محطما لها •

وفى التاريخ الهولندى والسويسرى فى القرن التاسع عشر يبحث المرء أيضا دون جدوى عن دور بارز للأجهزة العادية فى بناء الأمة : الجيش ، البروقراطية ، والمدارس الوطنية •

وظهرت الجيوش متأخرة نسبيا على المسرح الهولندى والسويسرى • وعلى الرغم من أنها لعبت دورا ما فى تنشئة المجندين سياسيا على تقبل الثقافة السياسية الوطنية الآخذة فى النمو ــ وهو دور يعزى غالبا الى الجيوش (٣) ــ فان شعورا محددا بالشخصية القومية سبق ادخال الخدمة العسكرية الاجبارية •

---

(١) ثمة سجل بيليوجرافى لكل وزراء الحكومة الهولندية منذ ١٨٤٨ ويمكن الحصول عليه فى قسم العلوم السياسية بليون ويعتمد على مادة جمعت أصلا بواسطة متى دوجان وماريا سيشفيرفان ديرفن • وفيما يختص بدراسة أكبرعن البرلمان الهولندى يعد سجل مماثل عن كل أعضاء البرلمان الهولندى من ١٨٤٨ الى الآن •

(٢) E. Gruner and K. Frei, Schweizerische Bundesversammung 1848-1020, Bern 1966, 2 Vols.

(٣) See in particular Lucian W. Pye, Aspects of Political Development, Chapter XI, Boston, 1965.

ولقد ظلت البيروقراطية القومية خاصة فى سويسرا ذات أبعاد متواضعة نسبيا ، لأن حكومات الكانتونات احتفظت بوظائف ادارية وسياسية كبيرة جدا فى البنيان الفيدرالى . ولكن أيضا ظلت البيروقراطية المركزية فى هولندة ، التى كانت دولة اتحادية من عام ١٧٩٥ فصاعدا ، ذات حجم متواضع حتى مطلع القرن العشرين ، وقد احتفظ التجنيد لأدوار الخدمة المدنية العالية بكثير من ملامح الممارسات المبكرة للصفوة المتمايزة . وحتى اليوم فان البيروقراطية السويسرية والهولندية فى جوانب عديدة لا تعتبر أجهزة بناء أمة فحسب وانما هى أيضا مواضع تنافس بين مجموعات فرعية مميزة بدرجة عالية فى المجتمع .

ولا ريب فى أن المدارس لعبت دورا هاما فى المساعدة على نمو الشعور القومى. ولكن ظلت الهيمنة على التعليم فى سويسرا من الناحية العملية مسألة محلية واقليمية بدرجة مرتفعة . وفى هولندة حاولت مجموعات الصفوة الليبرالية العلمانية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بناء نظام مدرسى مركزى ، ولاقت هذه المحاولة على الفور معارضة قوية من الكلفيين والكاثوليك الذين كافحوا بنجاح من أجل استقلال المدارس الدينية تحت سيطرتهم الخاصة (١) . ومن المحتمل أن يكشف فحص المحتوى المنهاجى للمدارس الهولندية والسويسرية عن تأكيد على كل من الولاءات القانونية والفرعية ، منظورا اليها بالضبط على أنهما متوافقة تماما .

وهكذا أمكن أن تنقل عملية التحدث تلك التقاليد القديمة لتصالح الصفوة التى تمت من ضرورات بنيان القوة الموزع الذى عرفته الاتحادات الكونفيدرالية السابقة على عام ١٧٨٩ . وقد سهلت اتجاهات الصفوة فى المجتمعات المركبة القديمة التسوية التدريجية لمطالب المشاركة من المجموعات الاجتماعية الجديدة فى المجتمع . وفى كل من هولندة وسويسرا لم يكن هناك تعارض من الناحية العملية بين التمسك الشفهى بالمثل العليا القديمة عن الحكومة المسئولية وبين الحكم الفعال عن طريق مجموعات الصفوة المتعددة والمحدودة نسبيا . ولكن كما هو الحال دائما تمتعت هذه المجموعات بدرجة عالية من الشرعية . فلم يتسع حق التصويت الا ببطء ، كما أن الممارسات القديمة التى بمقتضاها كانت السياسات تتقرر بشكل أفضل فى المفاوضات وفى الحلول التوفيقية التى كانت تتم خارج السوق العام ، احتفظت بمكانة قوية فى الثقافة السياسية . وتثبت كل من هولندة وسويسرا اثنين من فروض ستين روكان :

(أ) كلما قويت تقاليد الحكم التمثيلى الموروثة سواء داخل المقاطعات أو الجمعيات الاقليمية أو مجالس المدينة أزدادت فرص اضفاء الشرعية المبكرة على المعارضة .

(ب) وكلما قويت تقاليد الحكم التمثيلى الموروثة كانت عملية توسيع حد التصويت وحق المساواة أبطأ واحتمال نقضها أقل (٢) .

---

(١) See Hans Daalder, «The Netherlands : Opposition in a Segemented Society, in : Robert A. Dahl (ed.) Political Oppositions in Western Democracies, p. 199 ff. New Haven, Conn., 1966.

(٢) Rokkan, op. cit. p. 82, 3.

وأخيرا فان تشديدا قويا في الدولتين على الحاجة الى تأكيد أن السلطة السياسية لا يمكن أن تصبح مركزة فى مركز سياسى واحد قد ظلت تشكل جزءا من الثقافة السياسية • وقد تم ذلك أكثر في سويسرا عنها فى هولندة عن طريق الاحتفاظ بحكومات محلية قوية ومراكز سياسية مستقلة نسبيا (١) ، وفى كلتا الدولتين نظمت مؤسسات الحكومة المركزية بما يضمن ازدواجية محددة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية • وفى كل منها أوضحت تقاليد المجتمع المركب القديمة والأدوات الانتخابية الحديثة أن السلطة السياسية قد قسمت على عديد من الأحزاب السياسية • فالمسافة التى تفصل حتى بين أكبر حزب وموضع الأغلبية كانت أكبر فى سويسرا وهولندة من مثيلتها فى بلد أوربى (٢) والحكومة الائتلافية مبدأ أساسى سواء فى هياكل الحكومة الرسمية أو فى عمليات صنع القرار المتعلقة بالعدد الكبير من مجموعات المصالح •

ونافلة القول ان المجتمع المركب القديم قد سهل تطوير مجتمع حديث مستقر ، شرعى ومركب بشكل مستمر (٣) فكل من هولندة وسويسرا بمثابة دول ذات انقسامات ثقافية فرعية قوية • ومع ذلك فمن بين السبل الستة الممكنة التى عن طريقها يمكن معالجة الصراعات الثقافية الفرعية طبقا للأستاذ روبرت داهل (٤) لا يوجد ــ كما هو ملاحظ ــ العنف والقمع فضلا عن الانشقاق أو الفصل • وبدلا من ذلك كان احترام الذاتية والرجوع المألوف الى التمثيل النسبى والرغبة أحيانا فى التقيد بحق الفيتو المتبادل (١) ، بمثابة ملامح مميزة للثقافة السياسية الهولندية والسويسرية ، ومن قبيل المفارقة أن هـذا الاحترام الغريزى للتنوع قد سهل عمليات الادماج الحديثة •

مفارقات بين عمليات بناء الأمتين الهولندية والسويسرية

اذا كانت حتمية التدرج فى تطور المجتمع المركب هى الخاصية الأكثر وضوحا للبلدين فان ثمة اختلافات معينة بينهما تجدر الاشارة اليها •

---

(١) On the concept of political site. See: Dahl, Op. cit., p. 338 ff.

(٢) See: The Classificatory Table of the Smaller European Democracies by the Likelihood of Single-party Majorities and the Distribution of Minority Party Strength, in: Rokkan, op. cit., p. 94.

(٣) تركز هذه المقالة قبل أى شىء على الخواص الفريدة فى التطور القومى لسويسرا وهولندة. وتشترك هاتان الدولتان بالطبع مع الدول الاوربية فى ملامح اخرى كثيرة . ومعظم المؤشرات العامة التى حددها روكان فى كتابه السابق فى in his: Methods and Models in the Comparative Study of Nation-Building, p. 65 FF. ملائمة جدا لدراسة الخبرة الهولندية والسويسرية . ويمكن أيضا أن تقارن التنمية القومية السويسرية والهولندية مع التنمية القومية للولايات المتحدة . وفى الحقيقة تشبه الدولتان فى القالب النموذج الامريكى للتنمية أكثر من النمط الاوربى (سواء كان بريطانيا أو قاريا) ، وقدم هونتنجتون هذين النموذجين

See: Samuel P. Huntington, Political Modernization: America is Europe. World Politics, Vol. 18, 1965-1966, p. 378-414.

(٤) هذه هى السبل الستة لحل الصراعات الثقافية الفرعية : (أ) العنف والقمع ، (ب) الإنشقاق أو الفصل ، (جـ) الفيتو المتبادل ، (د) الذاتية ، (هـ) التمثيل النسبى ، (و) التذويب .
See: Dahl, Op. cit., p. 358-9.

العوامل الجيولوتيكية

لقد ميزت العوامل الجغرافية التنمية السياسية فى هولندة عن النتيجة السياسية فى سويسرا بالنسبة للنقاط التالية :

أولاً : قدمت الجغرافية الهولندية حواجز أقل متانة أمام عمليات التحرك الاجتماعى عما قدمته الأراضى السويسرية • ولذلك انهار التمايز بسهولة امام فاعلية عمليات التحديث السياسى المتجانسة • والتصوير الواضح لهذه العملية هو التطور المستمر للغة قومية واحدة • وحتى هذا اليوم لا تزال لغة الفرزيان لغة مستقلة يتكلمها بعض مئات الآلاف من الأشخاص ، وبالاضافة الى ذلك توجد لهجات هولندية عديدة آخذة فى الاندثار ببطء • ولكن لم تكن هناك أية مشكلة حقيقية حول قبول اللسان الأصلى لمواطنى المدن الهولندية على انه اللغة القومية • وهذا بدوره ساعد على سهولة الاتصال داخل الدولة ، ومهد السبيل امام عمليات تذويب اقوى مما امكن ان توجد فى سويسرا •

ثانيا : أن سويسرا دولة قارية مغلقة بينما هولندة أمة بحرية تماما اكتسبت امبراطورية استعمارية كما أقامت أيضا ارتباطات قوية فيما وراء البحار • وفى الوقت نفسه وقفت نفسيا لمدة طويلة وظهرها فى مواجهة القارة الأوربية (مع استثناء الروابط التجارية القوية التى تربطها بداخل القارة) • ومن ثم لم يتأثر ايمان هولندا بنفسها كثيرا نتيجة لخطورة وضعها كدولة أوربية صغيرة على حدود قوى أوربية أكبر منها ، بينما نجد من ناحية أخرى ان سويسرا شديدة الوعى بجاراتها الكبرى • وأدت حقيقة أن المواطنين السويسريين يتكلمون لغات الدول الثلاث الكبرى المجاورة ـ وان كلا منها يتجه الى تحديد القومية فى مصطلحات لغوية ـ أدت هذه الحقيقة الى ضرورة فصل مفهوم الأمة عن أى ارتباط قائم على معايير قومية موضوعية كاللغة أو الثقافة أو الأصل العرقى (١) •

ومن بين الدولتين أصبحت هولندة المجتمع الأكثر تجانسا الذى صار أمة بطريقة لا شعورية ، وأصبحت سويسرا الدولة المتنوعة ، الأكثر تغايرا ، التى اعتنقت تعريفا سياسيا واعيا لمفهوم الأمة (٢) •

اختلافات فى المركزية السياسية

منذ عام ١٧٩٥ ، كانت هولندة المجتمع السياسى الأكثر مركزية • ولكن حتى قبل ذلك التاريخ وجدت بعض أثار المركزية هناك • وفضلا عن ذلك تطورت الجمهورية الهولندية حينما حثت تقاليد العصور الوسطى المجتمعات المتمايزة فى

---

(١) يقال ان سويسرا تعزى استقلالها السياسى المستمر الى الظرف الاكيد بأنها ليست فقط دولة تتكلم الالمانية وانما هى مجمع سياسى متعدد اللغات . وطبقا للمؤرخ مارتن وليام مان ضم الاجزاء الناطقة بالفرنسية الى الاتحاد التعاهدى السويسرى الاصل فى ١٥٣٦ قد حدد الوجودالفعلى للدولة السويسرية .

(٢) For a discussion on the definition of a nation — and the political overtones in the debate about defining nationhood — older studies like those of C.A. Macarney, National States and National Minorities London, 1945, Royal Institute of International Affairs, Nationalism, London, 1939, E.H. Carr, Nationalism and After, London, 1945, and Alfred Cobban, National Self-Determination, Oxford, 1945, remain highly relevant.

القرن السادس عشر ان تثور ضد البورجنديين الذين قدر لهم ان يصبحوا اعظم ملكية مركزية ناجحة فى أوربا (١) • واذا كانت الثورة الفرنسية قد عطلت هـذا السير نحو المركزية ، فقد امكن مع ذلك ان توجد بعض آثاره في بعض الأجهزة السياسية المحلية التى عرفتها الجمهورية الهولندية • فقد احتفظ مركز الوصى ببعض آثار الممارسات المركزية التى ظهرت به من قبل • وقدم قاعدة سياسية للملكية الأورانج التى لم يكن لها نظير فى التاريخ السويسرى • ومن الناحية الفنية كان الأوصياء بمثابة خدام المناطق التى يمثلونها ، ولفترات طويلة حالت أرستقراطيات المدن بنجاح بين أمراء الأورانج وبين السلطة • الا ان مجلس الأوصياء حمل لواء الأسطول والجيش وتطور فى النهاية وحتى قبل قيام الدولة الموحدة الى قوة موحدة كاملة تشمل بلاطا ملكيا وحاشية •

وقد اشتركت الجمهورية الهولندية لفترة ما وبصورة أكثر من الاتحاد التعاهدى السويسرى فى الأحداث الدولية بشكل ايجابى • اذ انغمس بعض امراء الأورانج بايجابية كبيرة فى مناورات دبلوماسية على مستوى عال • كما أعد كل من الأسطول الهولندى والمستعمرات الهولندية لوجود دولى قوى لهولندا • ولم يؤد هذا الموقف الدولى الأكثر نشاطا الا الى قليل من الدعم الدولى • ففى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، كانت السياسات الخارجية الفعالة تتقرر فى أكثر الدوائر ضيقا حيث كان لممثلى منطقة هولندة المتمايزين صوت حاسم • وقد كانت الايجابية فى السياسة الخارجية خاصية للجمهورية الهولندية المفككة هيكليا أكثر منها خاصية لمملكة القرن التاسع عشر المركزة • ولكن الدور الذى لعبته الجمهورية فى الشؤون الدولية خلق على الأقل ايمانا خاصا بأهمية هولندة الدولية ، واستطاع المؤرخون الوطنيون فيما بعد استغلال ذلك لتطوير مبدأ القومية الهولندية •

وخلال أيام السيطرة الفرنسية ، وبعد هزيمة نابليون ، كان هناك نفور معين ضد الهياكل المركزية فى كلا البلدين ، ولكن بينما تحولت سويسرا تقريبا بالكامل الى النظام القديم فى ١٨١٣ ، فان هولندة واجهت فترة الحكم الأوتوقراطى القوى منذ ١٨١٥ ، حيث دفعت مخاوف التنوع القديم الملوك الجدد الى الاستئثار بسلطات قوية • وظلت الهيمنة على الحكومات المحلية مركزة بدرجة قوية ، وحتى هذا اليوم نتولى الحكومة المركزية تعيين حكام الأقاليم والعمد المحليين (٢) • فتمتعت الحكومة القومية بسلطات حاسمة واضحة • ومنذ ١٨١٣ اتجهت الحياة السياسية الهولندية الى أن تكون قومية من حيث المجال : فالصراعات الدستورية تركزت حول المؤسسات القومية ، واتجهت المعارضات السياسية الى التطور كمنافسين فى داخل حلبة سياسية قومية واحدة •

وعلى عكس ذلك ، كانت التطورات السويسرية فى القرنين التاسع عشر والعشرين أقل مركزية فى طبيعتها • فقد ظلت السياسيات السويسرية ، لا بعد ١٨١٣ فقط ، وانما أيضا بعد تكوين الاتحاد السياسي الفعلى ١٨٤٨ ، حركة توفيق واضحة تماما بين أشكال الحكومات المحلية والاقليمية والقومية • واحتفظ المجتمع السويسرى بكثير من خصائص المجتمعات المستقلة ذاتيا ، بما فى ذلك الروابط

---

(١) For a good analysis, see B.H.M. Vlekke, The Evolution of the Dutch Nation, New York, 1945.

(٢) وعلى أية حال فان مايصور مرة ثانية قوى الجمعية فى هولندة أن هؤلاء المعينين مركزيا قد تطوروا مع ذلك الى حكام مستقلين بدرجة عالية أكثر من أن يكونوا ولاة نيابة عن المركز •

الادارية والعاطفية الابدية مع الأشـــخاص الذين ولدوا داخـل حدودها • فظلت الكانتونات السويسرية منظمات قوية ، ذات هياكل وسياسات متنوعة • واحتلت المصالح الاقليمية مكانا هاما حتى في المؤسسات القومية • فاستمر المجلس الأعلى السويسرى (مثل مجلس الشيوخ الأمريكى) فى منح مساواة مطلقة للكانتونات ، كبيرة أو صغيرة ، كما ينتخب المجلس الأعلى الهولندى أيضا بواسطة المجالس الاقليمية ، ولكن بعد عملية شاقة معقدة تجعل صوت كل عضـو متناسبا مع عدد السـكان • وتبقى السلطة التنفيـذية التى تتكون من سبعة أعضـاء فقط على توازن دقيق بين المصالح اللغوية والاقليمية ، وذلك على خلاف الوزارات الهولندية التى يعتمد تكوينها تقريبا على القوة النسـبية للأحزاب السياسية فحسب • وبالنسبة لانتخاب المجلس الأدنى والنشاط اليومى للاحزاب السياسية فان القوى الاقليمية تلعب دورا أكثر أهمية فى سويسرا عنه في هولندة • وتهيىء مراكز الحكم فى الكانتونات ــ ولكونهـا أكثر أهمية من مراكز الحكم المحلى الهولندى ــ مصادر ارتقاء للسياسيين المحليين داخل أحزابهم القومية تفوق ما يمكن أن يوجد فى هولندة •

اختلافات فى هيكل الانشقاق :

ان التأثير المســتمر للعوامل الاقليمية على الحياة السياسية السـويسرية يحـدث تأثيرا قويا على درجة تسويس مختلف الانشـقاقات • ولعل هذا العـامل يمكن بيانه على نحو أفضل بطريقة مختلفة تماما حيث تكون العوامل الدينية قد أثرت فى نمو الاندماج القومى •

وتنتمى كل من هولندة وسويسرا الى الحزام الدينى المختلط فى أوربا حيث يعيش البروتستانت والكاثوليك جنبا الى جنب : ففى الاقاليم المتحدة الهولندية أصبحت الكالفينية هى الكنيسة القومية ، على الرغم من ان تعداد الكاثوليك لايقل عن ثلث السـكان الهـولنديين • ولم يعش الـكاثوليك فى أقاليم برابانت ولمبـورج المقهورة فقط ، وانما كانوا أيضا أقليات كبيرة ــ وكذلك أغلبيات على المستوى المحلى ــ فى الأجزاء الغربية من الدولة • ولم تعرف سويسرا نظام الكنيسة القومية ، اذ ادى الاستقلال الفعلى لكل من الكانتونات الى تطور كانتونات كاثوليكية مميزة ، وكانتونات بروتستانية مميزة كذلك (وهذا ما يؤكد صحة معادلة اوجسـبورج القديمة من ان لكل اقليم ديانة • ولذلك كان الدين مرتبطا بصورة أكثر وضوحا فى أقاليم معينة بسويسرا أكثر منه فى هولندة •

وقد كان لهذا تأثير كبير على التطورات التى حدثت فيما بعد • فقد ادى تركيز الدين فى سـويسرا فى كانتونات معينـة الى اثارة الصراع الاقليمى • واستقطب الصراع الى حـد ان الصراع الدينى ادى الى حرب سـوند ربوند الاقليمية فى ١٨٤٧ (١) •

ومن الناحية الأخرى ، ضـمن التوحيد القومى فى هولندة بعد عام ١٨٧٥ حقوقا متساوية لكافة المجموعات الدينية فى داخل الدولة • ولكن المطالب العلمانية للدولة الجـديدة ــ وعمليات العلمانية منتشرة فى المجتمع على نطـاق واسع ــ قد

---

(١) يشهد على القوة الدائمة للممارسات التوفيقية فى سويسرا أنه عقب الحرب الاهلية مباشرة جلس المنتصرون والمنهزمون معا لبلورة الدستور السويسرى لعام ١٨٤٨ الذى أبقى على كثير من التمايز الاقليمى القديم والى درجة كبيرة على الانشقاقات الدينية التى لم تسو •

حثت الكالفانيين والكاثوليك على المطالبة باستقلال كنائسهم وبالسيطرة الطائفية على التعليم • وجعلت هذه القضـــية من الدين خط التقسيم الســائد فى تكوين الأحزاب السياسية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر • وهكذا وفى قبيل المفارقة أصبح الدين قوة ادماج وتقسيم • فقد قسم المجتمعات المحلية الدينية المختلطة، وأقام روابط تنظيمية قوية بين المؤمنين المتشـابهين داخل الأمة • وأدى البنيـان التأسيسى القوى للتنظيمات الكالفينية والكاثوليكية الى تقسيم شديد للأمة الهولندية الى مجتمعات حضارية فرعية منفصلة من الكالفينيين والكاثوليك والمجموعات الأكثر علمانية • وبينما ادى هذا التقسيم الجديد الى تجزئة الدولة على أساس بعد جديد الا انه قد أدمج الحياة السياسية وأسبغ عليها الصفة القومية •

ويمكن أن تتضح بشـــكل أفضل تبعية الانقسامات الاقليمية للانقسامات الدينية باستعراض نموذج الكاثوليك الهولنديين • ففى اقليمى برابانت ولمبورج يعيش حوالى نصف عدد الكاثوليك الهولنديين • واشتركت هذه الأقاليم مع بلجيكا المجاورة فى التاريخ واللغة والدين • ومارست الكاثوليكية البلجيكية تأثيرا قويا على هذه الاقاليم الجنوبية ، لأن السلطة الكاثوليكية قد اختفت فى الشمال عندما امسك الكالفينيون بقيادة الثورة الهولندية فى نهاية القرن السادس عشر • وحتى فترة متأخرة جداً لم ترتبط برابانت ولمبورج مع بقية هولندة فى الفترة ما بين ١٦٥٠ و ١٨٥٠ الا عن طريق روابط ادارية ضعيفة ، واتصالات ادماجية واهنة على مستوى صفوة سياسية محدودة • وبدا ان هذه الظروف ستجعل برابانت ولمبورج المرشحتين الطبيعيتين لحركات انفصالية • لماذا اذن لم يتحقق ذلك ؟

من المحتمل ان ينحصر التفسير فى الاختلافات فى توقيت التعبئة السياسية • فقد ظلت برابانت ولمبــورج لفترة طويلة بمثابة الجزء الأقل نموا والأكثر تمســكا بالتقاليد فى هولندة • ومن الناحية الأخرى كون الكاثوليك الشماليون ــ وكانوا يعيشون كمجموعات أقلية متميزة فى جزء من الدولة دخله التحديث مبكرا ــ وعيا سياسيا أكثر وضــوحا من الوعى الذى كونه اخوانهم الجنوبيون ، وطالبت هــذه الاقليات الكاثوليكية ــ وكانت حساسة للبروتستانية الكثيفة التى احاطت بها ــ بعودة الســلطة الكاثوليكية الرومانية كيما تضمن الحفاظ على شخصيتها بقــاعدة تنظيمية محــددة • وأدى بعث السلطة الكاثوليكية فى ١٨٥٣ والعمل الســياسى المشترك فيما بعد من أجل المصالح الكاثوليكية الى تقوية الصـلات التنظيمية بين الكاثوليك فى كل أنحاء الدولة • وفى الوقت نفسه حث القتــال من جانب المصــالح الكاثوليكية المنفصلة على اندماج برابانت ولمبورج فى الأمة الهولندية •

ومن ثم كان الدين فى كل من هولندة وسويسرا بمثابة خط تقسيم هام • الا ان تعاظم المركزية السياسية للدولة الهولندية جعل الدين مصدرا قوميا أكثر منه مصدرا اقليميا للصراع السياسى • وخضعت العوامل الاقليمية للتنظيمات القومية الموالية بصورة أكثر وضوحا فى هولندة منهــا فى سويسرا • واذا كان الدين فى سويسرا عاملا واحدا فى مجتمع مفتوح بدرجة مرتفعة ، فان الصراع فى هولندة بين الكالفينيين والكاثوليك والعناصر الأكثر علمانية فى المجتمع قد أصبح ذا أهميــة بالغة ، وبهذه العملية تطور مجتمع سياسى مندمج بدرجة قوية الا انه مفكك دينيا •

وفى استطاعة المرء ان يجعل هذا المنطوق أكثر عمومية • فالثقافة السياسية السويسرية أكثر تفككا (١) من الثقافة السياسية الهولندية ، وهو ما يعزى جزئيا

See especially the theoretical study on Switzerland by Jury Steiner, op. cit. (١)

الى الدور الكبير للعوامل الاقليمية • فعوامل الطبقة والدين واللغة والاقليمية يقطع كل منها الآخر في نقط عديدة • ولا يسلم لأى من هذه العوامل بأهمية مسيطرة ، وفي حالات كثيرة تضاءلت الى أدنى حد امكانية سياسة أى خط تقسيمى واحد عن طريق المطالب المتنافسة للانقسامات الأخرى الممكنة • ويمكن أيضا ان تلقب السياسات السويسرية بسياسات التوفيق (١) • الا ان الممارسات التوفيقية منتشرة في مراكز ومواقع عديدة تفوق مثيلاتها في هولندة ، حيث ساد الدين (والطبقة بدرجة أقل) على الانقسامات الأخرى الممكنة باعتباره الأساس الذى عليه تكونت التنظيمات السياسية واتخذت القرارات السياسية •

الديمقراطية العشائرية والخبرتان الهولندية والسويسرية

وسوف نثير في هذا القسم الأخير بعض تساؤلات نظرية عامة استنادا الى الخبرتين الهولندية والسويسرية • وتبدو أهمية هذه التساؤلات اذا أراد المرء أن يخرج من خبرات هذين القطرين بتصميمات عن النماذج الممكنة لبناء الأمة • وثمة مسألتان تستحقان اهتماما خاصا :

(أ) الى أى حد تكون العشائرية مسألة اختيار حر لمجموعات الصفوة السياسية ؟

(ب) هل نموذج العشائرية مقصور على الأمم ذات الحجم الصغير ؟

العشائرية كاختيار حر :

وفق حوار آرند لجفارت (٢) يجب أن ينظر الى الديمقراطية العشائرية قبل أى شيء على انها ثمرة « جهود متعمدة » اضطلع بها زعماء حضارات فرعية متنافسة لمناهضة آثار التفكك الحضارى المسببة للشلل وعدم الاستقرار • ويعرف آرند لجفارت الديمقراطية العشائرية بأنها حكومة الصفوة التى تهدف الى تحويل ديمقراطية ذات ثقافة سياسية مفككة الى ديمقراطية مستقرة • ويتضمن هذا التفكير منطوقا مؤداه ان بعض المجتمعات السياسية تنمى تلك الانقسامات الحادة ، وأن الجهد المشترك المتعمد عن طريق الصفوة هو فقط الذى يستطيع أن يضفى الاستقرار على النظام •

ان حوار آرند لفجارت موجه ضد كتابات جيل من العلماء الذين عزوا استقرار النظم السياسية الى مجموعة من ثقافة سياسية متجانسة وهيكل جماعى تؤدى فيه الانشقاقات المتقاطعة الى تداخل العضويات ومن ثم الى الاعتدال السياسى • ويضفى لفجارت أهمية حيوية على موقع الصفوة السياسية التى يمكن ان تحول الاخطار المتوقعة من ثقافة سياسية مفككة الى نبوءة منكرة لذاتها ، وذلك عن طريق مناهضة الآثار التقسيمية من خلال سياسات التوفيق الواعية • ويذكر شروطا معينة يجب أن تتحقق من أجل ديمقراطية عشائرية ناجحة :

---

(١) This is the well-chosen title of Arend Lijphart's important study, the Politics of Accomodation — Pluralism and Democracy in the Netherlands, Berkeley, Calif., 1968.

(٢) The following quotes are all from Arend Lijphart, Consociational Democracy, World Politics 1969, P. 212 ff.

١ ـ ان الصفوة لديها القدرة على التوفيق بين المطالب والمصالح المتباعدة للثقافات الفرعية ٠

٢ ـ أن لديها القدرة على تخطى الانقسامات والانخراط فى جهد مشترك مع نخب الثقافات الفرعية المنافسة ٠

٣ ـ ان لديها التزاما بحفظ النظام وتحسين تماسكه واستقراره ٠

٤ ـ وأخيرا ٠٠ فان الصفوة تدرك مخاطر التفكك السياسى ٠

هذه هى الشروط المطلوبة ، ولكنها تظل الى حد كبير على مستوى الاختيار الحر من جانب مجموعات الصفوة الاستراتيجية ٠ ولقد كان الموضوع الكبير للجزء الأول من هذه المقالة هو انه ، فى هولنده وسويسرا ، سبقت تقاليد المجتمع المركب والتوفيق السياسى عمليات التحديث السياسى بوقت طويل ٠ وعلى النقيض من وجهات نظر آرند لفجارت عن الديمقراطية بأنها رغبة من جانب الصفوة لمواجهة التهديد المحتمل للانقسامات السياسية ، يمكن للمرء ان يقدم النظرية العكسية : ان الممارسات العشائرية المبكرة سهلت الانتقال السلمى الى أشكال جديدة من التنظيم السياسى الجمعى فى هذين القطرين ٠ ووفق وجهة النظر هذه ، فان العشائرية ليست استجابة لمخاطر الانشقاقات الثقافية الفرعية ، ولكنها سبب أولى يفسر لماذا لم تصبح الانشقاقات الثقافية الفرعية مدمرة ٠

وبينما ينطلق تحليلنا من تنموية للقرون ، فان آرند لفجارت يعطى تحليلا انتقاديا لبعض النماذج السوسيولوجية العامة التى لها طابع استاتيكى نوعا ما ٠ وفى سبيل أداء ذلك ، يظل آرند لفجارت ، الى حد ما ، أسيرا لبعض المغالطات الآلية التى تحفل بها كتابات الانشقاقات السياسية ، وكثيرا ما تفترض هذه المجموعة من الكتابات ، ودون تحليل سياسى دقيق ، أن الانقسامات الاجتماعية تترجم نفسها أتوماتيكيا الى صراعات سياسية ٠ ومن ثم كان البحث عن الانقسامات المتقاطبة للتخفيف من الامكانية الانفجارية لخطوط الانقسام المستقطبة ٠ ومن ثم أيضا ، كان مطلب آرند لفجارت بمناهضة القوى على مستوى النخبة حينما وجد مجتمعات بدت فيها الانشقاقات المتقاطعة مستبدلة بخطوط تقسيم تدعم نفسها تبادليا ، ونميل وجهتا النظر هاتان الى اغفال أهمية السؤال عما هى القوى التى تعد لتسوس أو لا تسوس خطوط التقسيم ٠ وفى ظل مصطلحات عامة مثل الانقسامات الثقافية الفرعية ، « التجزؤ » ، « التفكك » ، « الانشقاقات » ، ينظر الى كل صور التقسيمات الاجتماعية على أنها مفعمة بمضمون سياسى كامن ٠ ومن النادر أن تميز خطوط التقسيم المختلفة طبقا لامكانية سياستها ٠ وثمة احتمال كبير لمسألة السياسة المبكرة لخط انقسامى واحدا يمكن أن تمنع استغلال انقسامات أخرى ممكنة ٠ وكثيرا ما ينظر الى ثقافات النخبة على انها مجرد متغير تابع : ان صفوة آرند لفجارت تعمل لمناهضة أخطار الانقسامات الموضوعية ٠ ومن الناحية الأخرى ، ووفق وجهة نظرنا ، فان ثقافة الصفوة فى ذاتها متغير مستقل على درجة كبيرة من الأهمية ، اذ قد يلعب دورا هاما فى تقرير كيفية معالجة الانقسامات فى مجتمع سياسى ، الى أى حد تصبح مشحونة بتوتر سياسى ، والى أى مدى تحل الانقسامات الاجتماعية بروح من التسامح والتوفيق ، أو بواسطة العنف والقمع ٠

ان أهمية هذه المسائل النظرية بالنسبة لدراسة المقارنة لعمليات بناء الأمة يجب أن تكون واضحة ٠ فالنظر الى ثقافة الصفوة على انها متغير مستقل مهم يكره

المرء على تبنى نظرية طويلة للتنمية • وينظر الى الاختلافات بين الدول القومية القائمة على انها ــ الى حد كبير ــ نتاج الصور المبكرة لتكوين الدولة ، وبالمثل يصبح مستقبل جهود بناء الأمة فى الدول الجديدة معتمدا بدرجة كبيرة على الخبرات السابقة للصفوة • فالنظرات الايديولوجية السائدة فى الدول الجديدة ليست صالحة للاختيارات العشائرية ، وتتسم التقاليد المركبة القديمة فى الدول الجديدة بالقوة • الا ان الصفوة السياسية الحالية تنظر اليها بصفة عامة على انها عقبات تلزم ازالتها ، أكثر من كونها أحجار بناء يمكن منها تشييد أمة جمعية جديدة • وسوف تعتمد التطورات فيما بعد بدرجة كبيرة جدا على الاختيارات المتخذة الآن • وتكمن أهمية التشديد على الطرق البديلة المتعددة فى بناء الدولة الحديثة ، بما فى ذلك الطريقة العشائرية ، فى الحاجة الى وأد الافتراض المنتشر ، الذى مؤداه أن الحديد والدم هما السبيل العادى الى بناء الأمة •

العشائرية ــ رفاهية الأمم الصغيرة

ان كلا من هولنده وسويسرا دولة صغيرة • وكثيرا ما يقال ان خبرتهما السياسية المحددة مرتبطة بتلك الحقيقة • وثمة حجة وجيهة تقول ان الدول الصغرى تستطيع أن تمارس نموذجا معينا للحياة السياسية لا تقدر الدول الكبرى على تحمله وذلك لأن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تتهرب من المسئوليات الدولية التى يفرضها عليها حجمها (١) وطبقا لهذه النظرية تتحمل الدول الكبرى عبئا سياسيا أكبر • فيجب أن تكون لديها مؤسسات معينة تسمح لها بأن تعمل بفاعلية كافية • وتتطلب اعتبارات الدفاع جيشا كبيرا يستلزم بدوره بيروقراطية قوية • وتجب الحاجة الى العمل بالأساليب التوفيقية العشائرية • للسياسيات السويسرية أو الهولندية ؛ ولهذا السبب فان النظم الانتخابية كالتمثيل النسبى أو نظم الائتلاف التوفيقية على مستوى الحكومة أو السلطة التنفيذية الرئيسية لا يمكن ممارستها بالنسبة لسويسرا (أو هولنده قبل ١٩٤٠) • كان موقفهما أيسر لأن الدول المحيطة بهما رغبت فى أن تبقى المواقع الاستراتيجية فى أيدى دول محايدة • ومع أن هذا قد تضمن الحياد عن طريق الالزام الا أنه اعطى هذه الدول ترخيصا بالتسامح الداخلى والجمعية الثقلية ، وهذه أمور لم تقدر الأمم الكبرى عليها (٢) • وبالمثل بان الحرية الكبيرة المميزة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة كثيرا ما تفسر فى ضوء قدرة هذه الدول على تجنب التورط فى حروب برية واسعة النطاق •

وليس من السهولة بمكان أن نفرض تبرير هذا التيار الفكرى • فمما لا شك فيه أن دولا مثل سويسرا وهولنده تحركت فى السياسة الدولية بشكل افضل من كثير من الدول الكبرى ، وبمقدار ما ساعدها الحجم الصغير على هذا التطور فانه ساعدها على الاحتفاظ بالممارسات التوفيقية التى عرفتها العصور القديمة • ولكن

---

(١) These views are particularly evident in the writings of Ferdinand Hermens, Carl, J. Friedrich and Barrington Moore. See on this same point Lijphrt, Consociational Democracy: op. cit., p. 217; Lehmbruch, Droporzdlmokratie, Passim, and Rokkan, op. cit., p. 88 ff.

هل يجب أن يقبل المرء حجة أن الدول الكبرى يتعين ان تحمل عبء السياسات الدولية باعتباره متميزا عما تحمله بالفعل ، ناهيك عن تفضيل [illegible] يفضل سكان اقليم عن وعى فى ١٧٩٨ الانضمام الى الجمهورية السويسرية القديمة عن الانضمام الى دولة قومية مبتدئة فى ايطاليا ، لأنهم فضلوا الحريات الداخلية على المجد الخارجي ؟ ألم يتنبأ كثير من الولايات الألمانية في بداية القرن التاسع عشر بالاخطار التى يمكن ان يعنيها نمو دولة ألمانية جديدة كبيرة بالنسبة للحريات الداخلية والبغى الخارجى ؟

ان القول بأن الدول الصغرى تتحمل فى الواقع عبئا أصغر في السياسة الدولية لا يزال قابلا للنقاش ٠ فالبيئة الخارجية وأثر التأثيرات الأجنبية داخل حدود هذه الدول الصغرى يفرضان عليها مشكلات ضخمة ٠

واقل هذه المشاكل مشكلة البقاء ٠ واذا كانت كل من هولنده وسويسرا تنتمى الى الدول الأوربية الحية فان ذلك ممكن أن يعزى بدرجة ما الى قدرتهما لا على معالجة التنوع الداخلى فقط ، وانما على مواجهة الأعباء المفروضة من الخارج أيضا ٠



الحالة الراهنة للبحث

لا شك أن اتجاها جديدا فى علم السياسة قد تطور عبر الخمس عشرة سنة الماضية • ويمكن وصف هذا الاتجاه الجديد عموما ، باستعمال العلوم الاجتماعية المختلفة المناسبة لتفسير فكرة معينة ، وبمجهودات المقارنة الأكبر والأكثر نظامية ، وباهتمام مجدد بالحركيات الاجتماعية • ووفقا لألموند وباول (١) فقد أفاد هـــذا

(*) نطاق هذا البحث عن أمريكا اللاتينية محدود ككل الأمثلة المختارة لتوضيح نقاط معينة . وكلما كان ذلك ممكنا بحثنا عن حالات تقع فى الجزء الشمالى من أمريكا اللاتينية (المكسيك والكاريبى) نظرا لأن الابحاث الأخرى المقدمة الى ندوة تكوين الدولة وبناء الأمة (سريزى ـ لارسال ، فرنسا ، ٧ ـ ١١ أغسطس ١٩٧٠) تناولت أمثلة من بقية القارة .

ويعتمد هذا البحث أساسا على أجزاء من فصلين لعمل أكبر لى بعنوان « وهم الديمقراطية فى الأمم التابعة » ، والجزء الثالث من « سياسيات التغير فى فنزويلا » كامبريدج ، ماساشوستس، ميت برس ، ١٩٧١ .

(٢) G. Almond and G. Powell, Comparative Politics: A Developmental Approach ,P. 1-15, Boston, Little Browen & Co., 1966.

تأليف : جوزيه . ا . سيلفاميشيلينا

استاذ فى مركز دراسات Aesarrollo الجامعة المركزية لفنزويلا ، كاراكاس ، وهو فى الوقت نفسه ملتحق بمركز الدراسات الدولية فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا حيث حصل على دكتوراه الفلسفة فى علم السياسة فى ١٩٦٨. وقد حصل ايضا على درجات فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من فنزويلا والولايات المتحدة . ويمكن أن نشير من بين مؤلفاته الى «استراتيجية للبحث فى السياسة الاجتماعية» (أشرف عليها بالتعاون مع ف . بونيللا) (١٩٦٧) Aspectos tebricos del subdesarrollo (بالتعاون مع أ . كوردويا) (١٩٦٧) ، و «وهم الديمقراطية فى الأمم التابعة» (١٩٧١) .

ترجمة : د . حامد ربيع

استاذ كرسى النظرية السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية . سبق أن عمل مديرا للبحوث الاجتماعية بالمركز القومى للبحوث بالقاهرة ، وكذلك بالمركز القومى الفرنسى للبحوث . حصل على دكتوراه الدولة من جامعة باريس ، ودرجة الاجازة الحرة للتدريس من جامعة روما . اشتغل أستاذا بالجامعات الايطالية وأستاذا زائرا باكسفورد وميتشجن . له كثير من المؤلفات بالايطالية والفرنسية .

الاتجاه الحديث علم السياسة لانه ساعد على هزيمة المنهاج القديم الضيق الترتيبى الشكلى ، وحث على ظهور منهاج جديد واقعى ودقيق وأيضا أكثر فهما للحقيقة موضع التحليل ، يتجه من حيث طبيعته الى البحث عن نظام نظرى جديد .

وأحد الميادين التى وصل فيها هذا النظام النظرى الى مرحلة متقدمة من التبلور ما يسمى بميدان « التحديث » أو التنمية السياسية . وفى السنوات الخمس الأخيرة وصل علماء سياسة أكثر وأكثر الى اتفاق فعلى حول تعريف عام للتحديث وحول العمليات الرئيسية التى تتضمنها التنمية السياسية (١) . ويشير الفقه المقبول على نحو واسع الى حد بعيد الى واحد أو عديد من العمليات الرئيسية

---

(١) انظر : Susanne J. Bodenheimer, The Ideology of Developmentalism: American Political Science's paradigmsurrogate for Latin American Studies; eBrkeley, Journal of Sociology, Vol. XV, 1970, P. 95-137.

الآتية : الهوية ، ترشد السلطة ، التمايز البنيانى ، المشاركة السياسية ، وبلورة المراكز السلطوية (١) •

ويكشف التحليل النقدى لهذه النظريات إننا لم نكتشف بعد اجمالا نظرية تفسيرية • ويمكن الاشارة الى قيدين رئيسيين هنا • فى المحل الأول ليس هناك تحديد واضح للعلاقات المتبادلة بين تلك العمليات الأساسية • ولم يعالج سؤال لماذا وجدنا فى بعض الحالات تسلسلا معينا وفى حالات أخرى تسلسلا مغايرا تماما • وليس لدينا غالبا صيغة محددة لآثار نمط من الأزمات فى الأنماط الاخرى ، وليس هناك تعريف واضح يسمح لنا بأن تدرك متى نواجه بنمط أو آخر من الأزمات • ويفترض بعض العلماء ، لتجنب هذه المشكلة ، أن هذه الازمات تمثل عمليات دائمة وانها تتطور بسرعات مختلفة • وحتى مع هذا فان السرعة المتفاوتة للمصادفة فى العمليات المختلفة تبقى محتاجة للتفسير • ويقدم بديل « قياسها » بمجموعة من المؤشرات ، بافتراض أن هذا يمكن عمله لفترات طويلة من الزمن ، حلا ظاهريا فقط للمشكلة • فالمؤشرات ، كما يكشف الاسم بوضوح ،هى فقط أوضح المظاهر لظاهرة بنيانية أساسية • فاذا كانت المعرفة المناسبة بهذا البنيان تنقصنا ترك المؤشر طافيا كعوامة لا معنى لها • ولتلخيص هذا النقد ، فان الهوية ، وترشيد السلطة ، والتمايز البنيانى ، والمشاركة السياسية ، وبلورة المراكز السلطوية : مقولات مفيدة تساعد عالم السياسة على وصف عملية بناء الأمة وتكوين الدولة ، ولكنها لا تساعد على تفسير بناء الأمة لأنها هى نفسها مظاهر لعمليات أخرى تغير ، فى اطارات تاريخية محددة ، بنيان المجتمع •

وربما كانت أخطر العيوب التى تكتنف الرؤية النظرية التى بحثت توا فى تحليل علماء السياسة الساعين الى تفسير عملية بناء الأمة فى العالم المتخلف انها تقودهم بغير معنى الى بحث الامم المتخلفة ككليات ، تفسر بصرف النظر عن البيئة العالمية التى توجد فيها • ومن الشائع أن تجد دراسات عن « نظم » سياسية قومية متخلفة دون اشارات جادة للعلاقات الدولية لهذه • ومادامت تشكل ، كما سيظهر فيما بعد ، هذه العلاقات الدولية (التى يمكن أن نسميها تبعية) أهم المتغيرات لفهم النظام ، فان التفسيرات المقدمة تكون محدودة للغاية •

ولا تحدث هذه القيود مصادفة أو لان العلماء القائمين بتلك الدراسات ليسوا حسنى التدريب • فهى تنشأ من قيود النظرية الأعم التى يؤيدونها واعين أو غير واعين • فما هى هذه النظرية الاعم ؟

نحن بالطبع لا نشير الى نموذج عام أو حتى جزئى ينظم بوضوح العلاقات المتبادلة بين العمليات السياسية الهامة التى سبق عرضها • فلم يوجد بعد نموذج

---

(١) توخيا للاختصار لن نلخص هذه النظرية هنا ، وعلى أية حال يستطيع القارىء أن يجد تلخيصا رائعا فى بحث س . ن Eisenstadt

أنظر على سبيل المثال

S.P. Huntington, «Political Development and Aptidical Decay», World of Politics, Vol. XVII, No. 3, April 1966; Amond and Powell, op. cit., esp. Chap. XI : R.E. Ward and D.A. Rustow, political Modernization in Japan and Turkey. In traduction, Princeton, N.U., Princeton University Press, 1964, and L. Pye, op. cit., P. 36-8.

ويوجد تلخيص جيد للمناهج المتنوعة فى :

Sten Rokkan, «Models and Methods in the Comparative Study of Nation-Building». Acta Sociologica, Vol. 12, No. 2, 1969.

هذه النظرية تفسير عملية انتقال المجتمع من نقطة تقليدية الى نقطة حديثة • ولهـذا الاتجاه في التفكير تقليد طويل فى العلوم الاجتماعية • وكان فرديناند تونيس بين ممثليه الأكثر تماسكا فى منطقهم ، ولن نقتفى هـنا تاريخ نظرية الاسـتمرار التقليدية ـ الحديثة • وأحـدث واشمل ترجمة لهـذا النموذج صاغها روسـتو وميليكان ومجموعة عمل ، وسلسلة دراسات فى التنمية السياسية تحت رعاية لجنة السياسيات المقارنة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية ، وألموند وباول • وأحـد الملامح الاساسية لهذا النموذج أنه يفترض شكلا أحادى الخطوط لتطور المجتمعات• فاذا عرف أحد نقط البدء والنهاية اسـتطاع تفسير أي مجتمع ، فى أى زمن معطى ، لمجتمع تقليدى ، أقل أو أكثر تقدما معتمدا على التركيب الخاص للسـمات التى يجدها فيه • وما دام المجتمع التقليدى المحصـن أو الحديث المحصن لا يمكن أن يوجد فى الواقع ، لانهما نظامان تصوريان ، فان أكثر المجتمعات الغربية تقدما تتحول حتما الى النماذج التى تضع نمط التنمية لباقى العالم •

وما زال بعض العلماء الذين يأخذون بتقليد طويل فى العلوم الاجتماعية ، يؤيدون المراحل المتماثلة المحـددة للتنمية • وهكذا قد يجـد الانسـان تفسيرات تؤكد دور العوامل التحفيزية كالانجـاز ، أو العمليات الاجتماعية كالاتصـال ، أو أهمية التوجيهات المعيارية (متغيرات ـ النموذج) ، أو العمليات الاقتصادية • وتشترك كل هذه المنـاهج فى الافتراض النظرى الأساسى عن أحادية الخطـوط • وأحد نتائج تبنى هذا الافتراض الاساسى هو الاعتقاد بأنه اذا أجريت الاصلاحات الضرورية داخليا ، يستطيع أى مجتمع أن يتطور تجاه مستويات أعلى من التنمية •

وتوجد لكل منطقة متخلفة من العالم صيغ واضحة تقريبا تقبل هذه النظرة • وفى حالة أمريكا اللاتينية توجـد دراسات عديدة تقبل هـذه النظرية بطريقة أو بأخرى (١) •

وسوف نشرع هنا فىتلخيص أكثر هذه الصيغ جدية وأحدثها باختصار •

وتبعا لهذه الصيغ يكون التخلف ببساطة مرحلة فى الطريق الطويل نسبيا الى التنمية • وفى نهاية هـذا الطريق يقع مجتمع الوفرة الذى تشبع فيـه أكثر الحاجات الحاحا للكل ، والذى سـيعارضه محافظو اليـوم كخطر جدى على القيم الاجتماعية التقليدية : دولة الرفاهية • ومن الواضح اذن أن العمل المنوط بأولئك المناصرين لمذهب التنمية سوف يكون تدبير وتنمية التأييد السياسى لسلسلة من الخطوات ، سوف تنتج عنها حركة نشيطة للبلد فى الاتجاه المرغوب • فأى سياسات سوف تكون تلك ؟

ان المرض المتوطن لامريكا اللاتينية ينشأ ، كما قيل ، من حقيقة انهـا منذ أيامها الاستعمارية الأولى نمت نحو الخارج ، لان اقتصادها كان قائما على الصادرات الأولية • ولم يمنع هذا التحديث فحسب ، بل ضمن كذلك ان مراكز صناعة القرار

---

(١) R.N. Adams, Social Change in Latin America Today: Its Implications for Untied States Policy, New York, 1960; A. Boecke, Economic and Economic Policy of Dual Societies, New York, 1953.

ويمكن أن يضم هنا بعض اسهامات اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (E.C.L.A.)

الاقتصادى سوف تقع خارج البلاد . وقد افترض أن هـذه الظروف منعت تكوين دول قومية حقيقية .

ومن المنطقى ، اذن ، أن يدافع المؤمنـون بالتحـديث عن الحركات المعادية للاقطاع وأحيانا المعادية للامبريالية . فهم يقولون أن أكفأ الطرق للتحديث سوف يكون تصنيع البلاد بواسطة اسـتبدال الواردات (تنمية الصـناعة بحيث تصنع السلع الاستهلاكية أفضل من اسـتيرادها) ، وهو منهاج جديد أساسا سـوف يشجع النمو الداخلى . ولقـد افترض أن بناء صناعة قومية سـوف يزيد نمو الاقتصاد ، ويقدم وظائف للسكان المتزايدين المتدفقين من المناطق الفلاحية نتيجـة للا انسانية الشـديدة للبنيان الزراعى ، وأخيرا تنقل سـلطة صـناعة القرار الى مجموعات فى الحدود القومية .

وسوف تظهر بورجوازية قومية ، سوف تكون حينئذ القوة النشيطة للتصنيع، سوف تصبح هذه البورجوازية القومية مع التقدم فى تنمية القاعدة المادية للبلد هى الصفوة الحاكمة وتفى بدورها التاريخى ، وسوف تتحالف مع أحـدث القطاعات من الطبقات المتوسطة ومن البروليتاريا .

وسوف تظهر بورجوازية قومية ، سوف تكون حينئذ القوة النشيطة للتصنيع، مركز القوة السياسية من الطبقات الحاكمة التقليدية . وقد افترض أنه بمجـرد تحقيق هـذه المجمـوعة المنمية غير المتجانسـة لقوة سياسية حقيقية فان التطور الديمقراطى للبلد سوف يزداد سرعة : فسوف تتحقق اعادة توزيع الدخل بواسطة برامج كالاصـلاح الزراعى ، والتوسع الجـذرى فى التعليم ، والمشاركة السـياسية المتزايدة . وسوف يؤدى هذا الى اعادة تأكيد احسـاس الاستقلال الذى سـوف يتبلور ، جنبا الى جنب مع التغيرات البنيانية المذكورة قبـلا ، فى تكوين دولة قومية حقيقية . وعلى هذا الأساس سوف يسهل الصراع من أجل شروط أفضل فى التجارة الدولية وسوف يكون من الممكن انهاء المعاهدات التجارية غير المرضية مع البلاد الاخرى واحلال رأس المال الوطنى محل القروض الدولية والاستثمارات الاجنبية التى كانت حلولا وسطا أولية ضرورية لنيل الاعتمادات لبدء برنامج النمو والتنمية فى الداخل .

منهاج تاريخى :

التطور نحو التخلف :

من الواضح حتى بالنسبة لمن ليست لديه معلومات أن ما حدث فى أمريكا اللاتينية فى الحقبتين الماضيتين يتناقض بحدة مع توقعات النظرية التى اختصرناها فيما سـبق . فبدلا من وصـــول مرحلة الانطلاق تبدو أمريكا اللاتينية فى أزمة أعمق مما مضى . وتعبر أشـكال عـديدة بطريقة مسرحيـــة عن هـــذه الأزمة : اعادة تركيز حادة للقوة بواسطة الصفوة العسـكرية القامعة ، لزيادة السـكان الحديين فى المدن ، تجريد الاقتصاد من الصفة القومية ، تركيز هائل للنمو فى التشغيل والدخل ، وانخفاض مستفحل فى معدل نمو الدخل الفردى فى أمريكا اللاتينية ككل . وبعبارة أخرى لماذا لم تحـدث مرحلة الانطلاق نحـو التنمية ما الخطأ فى نظرية التحـديث أو التنميـة ؟ قد توجـــد أجوبة هـــذه الأسـئلة اذا أعاد الانسان بحث العملية التاريخية الكلية التى جلبت التخلف الى أمريكا اللاتينية .

المرحلة الاستعمارية :

اكتشفت المنطقة التى تسمى اليوم بأمريكا اللاتينية حين كانت أقوى الأمم الاوربية اقتصاديا تتوسع فى العالم كله بحثا عن طرق تجارية جديدة ، وأسواق جديدة ، ومواد أولية • وفى ذلك الوقت كان لاسبانيا والبرتغال بعض الصناعة وكان لها تجارة ثانوية مع بلاد أوربية أخرى ، كان بعضها خاضعا للسيطرة الاسبانية • وفرضت الحرب الصليبية الداخلية الطويلة ، التى أدت الى اعادة انتزاع اسبانيا من المغاربة ولتوسيع أراضى الامبراطورية الاسبانية ، على الدولة المستعمرة الحاجة الى معادن ثمينة لتمويل الانفاق الهائل الذى جعلته ظروف البلد الجديدة ضروريا • وأحدث تدفق الذهب والفضة ، الذى سرعان ما بدأ من جزر الهند الغربية ، عملية تضخمية فى اسبانيا أسهمت جنبا الى جنب مع المنافسة من الحركة التجارية الصناعية النامية الحادثة فى هولندا وفرنسا وبريطانيا العظمى فى تدهور الصناعات الاسبانية الأولية •

وسمحت انجلترا على سبيل المثال بهجرة كبيرة الى مستعمراتها ، لا لكى تكفل تزويدها بالمواد الخام فحسب ولكن لتوسيع أسواق الصادرات أيضا • وأمكن الحفاظ على هذه الأسواق وتوسيعها عندما منح مستعمرو العالم الجديد حرية معقولة فى ضم الأراضى التى احتلوها • واعتمدت قوتهم الشرائية بوضوح على نموهم الاقتصادى الخاص • ومن ناحية ثانية لا يمكن تفسير التنمية غير المتساوية للمستعمرات الامريكية بالاصل العرقى وحده ، فلو كان ذلك هو العامل الوحيد ، فسوف يتوقع الانسان حينئذ أن يصل جنوب أمريكا الشمالية والهند والمستعمرات البريطانية الاخرى الى مستوى من التنمية مشابه لمستوى نيوانجلاند• ويمكن أيضا أن تعزى حقيقة أن نيوانجلاند ـ على النقيض من جنوب أمريكا الشمالية ، والمكسيك ، ونيوجرينادا ، وبيرو ، والمستعمرات الاسبانية الأمريكية الأخرى ـ كانت قادرة على أن تصل الى مستوى أعلى من التنمية ، الا أنه لم تكن هناك عمليا قوة عمل منظمة فى المنطقة المذكورة أولا ، ومن ثم فان استغلال الأرض الموجودة قام به المهاجرون الذين لم يعملوا فقط فى ظروف حرة نسبيا بل سمح لهم أيضا بأن تكون مرتباتهم عالية نسبيا •

وقد تضمنت اقتصاديات المستعمرات الاسبانية وفقا لنموذج مختلف وجامد للغاية• فقد نظرت البلاد الأم الى المستعمرات كمصادر للثروة فى صورة الذهب والفضة وفيما بعد المواد الخام لا فى صورة أسواق محتملة • ومن ناحية أخرى كانت هناك أولا قوة عمل ضخمة ومنظمة استعبدت أو نزلت الى مرتبة الرق خلصة فى المناطق الغنية بمناجم الفضة والذهب (المكسيك وبيرو) • ومن ثم فان النمو حدث فقط بتصدير المنتجات التى خصصت للاقتصاديات الاستعمارية فى تقسيم العمل الدولى • وهكذا أصبح الانتاج للتصدير هو المصدر الاساسى للفائض • وشحن الجزء الأكبر من هذا الفائض الى الدولة المستعمرة وما تبقى فى المستعمرة ان لم يستهلك تماما يرد استثماره فى أنشطة مرتبطة باقتصاد التصدير لإنها كانت ببساطة الانشطة التى تدر أكبر الارباح • ومن ثم فقد نمأ بنيان اقتصادى أحادى الانتاج وأحادى التصدير •

ولقد حيكت السياسات الاستعمارية للبلد الأم بحيث تكفل ان المستعمرات لن ينمو فيها شعور قومى خاص بها • وكانت أشكال ضمان التبعية متنوعة ، أنشأت

أسبانيا مراكز متوسطة (على سبيل المثال المكسيك ونيو جريناداً وليما وفيما بعد ريودى لابلاتا) بين المستعمرات والعاصمة الاستعمارية • ونقل هـذا لاسبانيا كلا من احتكار التجارة ورقابة سياسية فعالة على المستعمرات •

ومنح الاسبان فى نشاطهم لابقاء مستعمراتهم منفصلة عن مراكز قوة محددة سلفا ومعتمد عليهـا ، حقوقا شاملة فى التجـارة للاسبان القادمين من اسبانيا • وكانت الوسيلة الرئيسية الثانية لتفادى أى امكانية لنمو أبنية سياسية مستقلة فى المستعمرات هى سياسة تعيين الاسبان فقط فى الوظائف السياسية الهامة • ولفترة طويلة منعت هذه الترتيبات بفاعلية أى امكانية فى أن يكون النزلاء الأسبان المخلصين الكريوليون Criollos قادرين على تطوير روابط محلية حرة وانتحكم فى مقدراتهم • وبالرغم من أصلهم الأسبانى • وماقد يبدو حقا منطقيا لهم فى الاستفادة من نشاطهم الاقتصادى والتحكم فى مقدراتهم السياسية ، فقد كانوا يقتصرون على النشاط الزراعى – وان يكن فى مزارع كبيرة – وعلى وظائف سياسية صغيرة فى المدينة •

وبالرغم من أن هـذه السمات العـامة مشتركة فى أمريكا اللاتينية كلها ، فمن الواضح أنه حتى فى زمن الاستعمار نشأت اختلافات هامة بين المستعمرات • وظهرت هذه الاختلافات من التوقيت الذى دعم فيه الضغط الاساسى للاستعمار • فالمستعمرات التى تطورت أولا كانت تلك التى اكتشفت فيها مناجم غنية بالذهب والفضـة كان متاحا فيهـا قوة عمل ضخمة وأصبحت هذه المستعمرات هى المراكز السياسية لاقاليم ما وراء البحار • وفيما بعد كرس الاسبانيون أنفسم للتوسع فى السيطرة على المستعمرات بتنمية استغلال المنتجات المدارية « الغربيـة » • وتمثل المكسيك وبيرو وبوليفيا وبدرجة أقل كولومبيا النمط الاول من المناطق ، فى حين تشمل الفئة الثانية بقية أمريكا الاسبانية •

وهناك اتجاه فكرى يؤكد ان أسلوب الانتاج الذى تطور بواسطة السياسات الاسبانية كان اقطاعيا • وهـذا خطأ ما دام يمثل محـاولة للاسناد الاكراهى لواقع أمريكا اللاتينية فى مفهوم طور لوصف موقف أوربى ، فقد كانت أسبانيا بداية وقت اكتشاف أمريكا فى مرحلة من الأفضل وصفها بأنها مرحلة الرأسمالية التجارية والمالية ، بالرغم من أنه من الأمور الحقيقية أن الأبنية الاقطاعية القديمة لم تكن قد صفيت تماما ، وكان الاقطاع الاسبانى مختلفا اختلافا أساسيا عن الاقطاع الفرنسى التقليدى • وعلاوة على هذا أتاحت الخبرة الاستعمارية الاسبانية فى جنوب اسبانيا لمكانية التفكير فى نمط جديد من الاستيطان لأمريكا الاسبانية •

ونتج عن الموقف الانتقالى لاسبانيا والدفع الجديد مع الموارد المتمايزة والأبنية الثقافية والاجتماعية الموجودة فى أمريكا اللاتينية تكون أسلوب جديد غير متجانس للانتاج تعايشت فيه علاقات انتاجية مختلفة • ولكن الاستغلال المفرط لقوة العمل كان مشتركا بينها كلها •

وكان هذا الاسلوب الانتاجى غير المتجانس لامريكا اللاتينية أكثر انجاها نحو اشباع حاجات الدولة الرئيسية المستعمرة منه نحو احداث تنمية داخلية للمستعمرة ونتج عنه تكون بنيان طبقى محدد وتوزيع حول أنوية معينة للمراكز السكانية •

وفضلا عن المكان الذى احتلته كل جماعة فى البنيان الانتاجى الموصوف آنفا ، فان المعايير العرقية أيضا عملت على تشكيل البنيان الهرمى للطبقات • وهكذا فان الاسبانيين الذين كانوا فى قمة الهرم احتفظوا لأنفسهم بأنشطة الاستيراد والتصدير ، والوظائف السياسية الهامة • واضطلع الكريوليون المنحدرون مباشرة من أصل أسبانى بالتعدين والزراعة وتربية الماشية • أما المخلطون (البلانكو دى أوريلا) Blancos de Orrilla الذين أتوا من الحدود الخارجية للامبراطورية الاسبانية ، وأولئك الذين كان نقاء دمهم مشكوكا فيه فقد كرسوا أنفسهم عادة للتجارة الداخلية الصغيرة والحرف اليدوية • ثم يأتى الباردو Bardos وهم السكان المخلطون عنصريا الذين عملوا فى المزارع كعمال أحرار فى أشكال مختلفة ، وكان بعض الباردو قادرا على ادارة محال صغيرة ، فى حين كان آخرون ـ وان كانوا أقلية ـ مستعبدين • ثم يأتى الهنود الذين خضعوا لنظام الميتا (Mita) (السخرة) والذين عملوا كعمال زراعيين أو استعبدوا • وأخيرا كانت هناك مجموعة كبيرة من العبيد السود • وتنوعت الصلابة الاجتماعية لهذا البنيان تبعا لمكان المستعمرة فى النظام السياسى الادارى الذى فرضته أسبانيا ، الذى خطط بدوره تبعا لثروة الاقاليم • ففى أغنى الاقاليم (المكسيك ونيوجرينادا وبيرو) خلقت مراكز القوى الرئيسية (مناصب نواب الملك) مع مجتمع جامد اجتماعيا •

وما دام النظام برمته كان أكثر اتجاها للخارج فانه لم ينم أى مركز داخلى حقيقى ، وبدلا من ذلك نما نظام من أقاليم منعزلة داخليا ، لها اتصالات بالدولة الرئيسية أكثر مما لها بالمستعمرات الأخرى • وكان هذا النظام سببا فى تأخر تكون شعور بالتماثل بين سكان المستعمرة ، ومع ذلك كان النظام الاستعمارى قرب بداية القرن التاسع عشر قد بدأ يضعف بفعل عوامل عديدة • ففى الداخل كان الصراع المتزايد بين التجار الأسبان وملاك الأرض الكريوليين ، كلاهما يحاول الحصول على نصيب أكبر من الفائض المنتج ، مع المطامح المتزايدة للباردو والتمرد المتكرر للهنود والعبيد ، يحدث بالتدريج تفككا فى النظام الاستعمارى • هذا المناخ من التوتر جعل الطبقات المسيطرة من الكريوليين حساسة بالنسبة للأفكار الثورية التى انبثقت عن الحركة الامريكية من أجل الاستقلال وعن الثورة الفرنسية • وخارجيا كانت السيادة الاسبانية على المستعمرات تضعف تدريجا بسبب التهريب والقرصنة البريطانية والهولندية • ولكن الضربة القاضية جاءت من فقدان اسبانيا لسيادتها بسبب احتلال قوات نابليون لها :

وبسبب الصراعات المستترة ، والصريحة للغاية فى بعض الأماكن ، بين الكريولويين والأسبانيين ، انتهز الكريوليين الفرصة لشن حرب تحرير • وتطورت هذه الحرب بالطبع تبعا لخصوصيات المستعمرات المختلفة ، وكان هناك عامل مشترك هو أنه بالرغم من أن العدو بالنسبة للكريوليين كان من الواضح أنه هو الاسبانيون لم يكن الأمر بمثل هذا الوضوح بالنسبة لبقية السكان (الباردو والهنود والعبيد) • فقد كانت مصلحتهم الأساسية هى تحرير أنفسهم من نظام الاستغلال غير العادل الذى خضعوا له • وأثر عدم تجانس المصالح المتصارعة هذا فى مستقبل الأحداث •

ومع استقلال أمريكا اللاتينية السياسى أصبح من الممكن أن تتحول المستعمرات السابقة الى مراكز مستقلة مادامت تنمية رأسمالية وطنية أصبحت ممكنة أخيرا ، ولكن هذا البديل لم يتم اختياره لأن الكريوليين تشبثوا بنماذج الماضى الاقتصادية والاجتماعية ويسروا شكلا جديدا للاعتماد على الامبراطورية البريطانية النامية •

مع نهاية القرن الثامن عشر كانت المنتجات الصناعية البريطانية ، خاصة المنسوجات، قد غزت بالفعل نسبة كبيرة من الأسواق الأمريكية الأسبانية. ومع ١٨١٥ كانت هذه الأسواق قد تشعبت بالفعل . وركز الكريوليون سواء أثناء حرب الاستقلال أو بعدها على ابقاء الاقتصاد مرتبطا بالسوق العالمى الرأسمالى عن طريق استثمار وتصدير المنتجات الأولية ، التى مثلت المصدر الرئيسى للنمو الاقتصادى المطلوب بالحاح . ولكن أثر التجارة البريطانية اختلف تبعا لطبيعة المواد الخام المستخرجة وحجم الأسواق المحلية . فقد كان هذا الأثر أشمل فى تلك الأماكن التى كانت مناسبة مناخيا لانتاج المواد الأكثر أهمية للصناعة والمستهلكين البريطانيين التى كان لها ، بدورها ، أكبر الأسواق للمنتجات البريطانية : البلاد الأطلانطية وتلك الواقعة فى المخروط الجنوبى لأمريكا اللاتينية .

وفى أقاليم التعدين ، كالمكسيك وبيرو ، أو الأقاليم ذات الأسواق الممكنة الصغيرة للغاية كأمريكا الوسطى وجزائر الانتيل وفنزويلا ، نشأ اقتصاد متجه برمته تقريبا للخارج . وبقيت هذه الاقتصاديات محاطة بعوامل أجنبية فى القرن التاسع عشر كله .

وفى بلاد التعدين ساعدت الاستثمارات الأجنبية فى الخدمات والطاقة والنقل على خلق بعض الأسواق الداخلية وحفزت ظهور صناعات محلية ، خالقة الشروط الضرورية لتعزيز عملية الاندماج القومى . وعلى النقيض فى الاقتصاديات المحاطة بعوامل أجنبية لم يمنع نوع اعتمادها على السوق العالمى أثر التجارة الأجنبية الهام فى الاتجاه للداخل فحسب ولكنه منع أيضا التكون المبكر لسوق قومية .

ولقد أصبح جزءا من المعرفة الشائعة أن المؤسسات السياسية الغربية لم تخلق بالصدفة . ولكنها بنيت لمواجهة الحاجة الى ادارة وتوجيه وتسهيل تنمية العلاقات الانتاجية والتوزيع الرأسمالى الجديد الناشىء فى أوربا كلها . ولم تخلق تنمية الصناعة الأوربية أسلوبا جديدا للعمل (العمل الحر) فحسب ولكنها خلقت أيضا شكلا جديدا لتنظيم الانتاج : نظام هرمى . وفرض هذا النظام فى النهاية على المجتمع عن طريق بيروقراطية الدولة . وجنبا الى جنب مع اندماج الأسواق ، حددت الحدود القومية ، وعززت المنافسة القائمة للامساك بالسوق العالمى ، التنمية القومية الاقتصادية والسياسية .

وفى أمريكا اللاتينية اتبعت عملية تكوين الدولة خطوطا مختلفة . فالمجتمع ككل متجه للخارج ما دامت الآلية الاقتصادية مشتقة من العلاقات بين الصادرات والواردات . ولا تبدو الدولة والبيروقراطية أدوات ضرورية لتحسين الوضع القومى فى سوق المنافسة العالمى ، بل على العكس فان السوق العالمى هو الذى يفرض شروط الوجود على بلد معين بواسطة القوى السائدة . ومن ثم فلا توجد طبقة داخلية قادرة على أن ترى الأمة كحقيقة موضوعية أو التنمية الاقتصادية كمبرر للدولة .

وعلاوة على ذلك فان البنيان الحضرى حول أنوية معينة ، الذى خلق أثناء المرحلة الاستعمارية ، والمؤسس على خلفية من المزارع ، قد أدى الى تكوين زعماء اقليمين متنافسين ، تقاتلوا باستمرار فى القرن التاسع عشر للسيطرة على القوة المركزية . وعموما فان الأمم التى كانت قادرة على الوصول الى أعلى مستوى من التنمية أثناء المرحلة الاستعمارية والسنوات الأولى من الاستقلال ، كانت هى تلك التى وصلت

أولا الى مرحلة اندماج الأسواق القومية وتركيز القوة بواسطة زعيم موحد · وفى هذه المرحلة تطورت طبقات سائدة ثلاثة : كبار ملاك الأرض ، والمستوردون والاداريون ، وجنرالات كبار ملاك الأرض · وبالرغم مما كان لهم من سيطرة محلية لها اعتبارها ، فقد كانوا لا يزالون فى ظل بنيان تابع خاضع لقرارات لا يتحكمون فيها · وجعل تخلف القوى الانتاجية تنظيم الجماهير مستحيلا تقريبا ·

وبدلا من ذلك استخدمت الجماهير بالتبادل جنودا أو عمالا شبه أحرار · وكانت الطبقات الدنيا حينذاك خاضعة لسيطرة مزدوجة ، داخلية وخارجية ، ولم تستفد على الأطلاق من عملها ·

وأثناء القرن التاسع عشر ، وفى كل أمم أمريكا اللاتينية تقريبا ، مثلث عملية العلمانية التدريجية للمجتمع ، أو على الأصح التخفيف التدريجي لسلطة الكنيسة على المجتمع ، واحدا من أكثر الصراعات عمومية ، وهى تظهر عادة مفروضة على مشكلة تركيز القوة · وربما كانت المكسيك احدى الحالات التى بدت فيها هذه الصراعات أو الأزمات كأكثر ما تكون حدة (١) ·

وتاريخ معظم بلاد أمريكا اللاتينية فى القرن التاسع عشر ككل هو تاريخ احباط التكوين القومى : فقد أدى ميراث الفترة الاستعمارية وعلاقات التبعية الجديدة للبريطانيين الى تدمير الحرف اليدوية والصناعات المحلية ومنع ظهور طبقة قومية تكون قادرة على توضيح أهداف الاستقلال الاقتصادى ·

مرحلة الاستعمار الجديد :

مع حلول القرن العشرين ظهرت الولايات المتحدة بسرعة باعتبارها القوة الاقتصادية العالمية السائدة · وسرعان ما استولت مؤسسات الولايات المتحدة على أسواق أمريكا اللاتينية · واستثمر الأمريكيون الشماليون مباشرة المشروعات المتعلقة بالانتاج الأولى ، ومصانع السكر فى كوبا وسانتو دومينجو وبوتوريكو ، ومزارع الموز فى أمريكا الوسطى ، وصناعة البترول فى فنزويلا ، ومناجم النحاس فى شيلى ، وهكذا · وبدأت تحدث عملية تحويل تكنولوجى من شركات الولايات المتحدة الى صناعات أمريكا اللاتينية النامية · كان للانهيار الاقتصادى فى الثلاثينيات أصداء هامة على معظم اقتصاديات أمريكا اللاتينية باستثناء فنزويلا · وعززت هذه الأزمة فكرة أن أمريكا اللاتينية يجب أن تنمى صناعتها الخاصة منفذة العملية المعروفة بالتصنيع بواسطة أحلال الواردات ·

وتقدمت عملية التصنيع بسرعة أكبر فى أمم كالأرجنتين وشيلى اللتين كانتا من الناحية الاقتصادية أكثر تقدما بالفعل وكانتا قد حلتا مشكلة تركيز القوة من قبل · وفى هذه الأمم اتبع التصنيع مراحل ثلاثة محددة : فى البداية تمت الصناعة بسرعة لوجود سوق السلع الاستهلاكية بالفعل ، وكانت التكنولوجيا المستخدمة بسيطة الى حد ما ومتطلبات رأس المال صغيرة · وبدأت تظهر طبقة جديدة من المقاولين الصناعيين المحليين شجعت مطامح المشاركة والاندماج لدى الجماهير خلال تحفيز الاستهلاك · ووجهت الحكومات الشعبية كحكومة جيتيوليو فارجاس فى

---

(١) يوجد وصف طيب لهذه الفترة فى :
Alonso Aguilar Monteverde, Dialéctica de la Economia Mescicana, Chaps. 5 and 7.

البرازيل وبيرون في الأرجنتين هذه المطامح سياسيا . ولكن سرعان ما اتضح عدم كفاية هذه التنمية من خلال حدود البورجوازية الوطنية حين بدأت تعالج المرحلة الثانية أو الثالثة من التصنيع بابدال الواردات (احلال السلع الوسيطة والرأسمالية) وأيضا من خلال تركيز النشاطات الاقتصادية .

وعلى النقيض من المرحلة الأولى ، كانت المتطلبات التكنولوجية لانتاج السلع الوسيطة أو الرأسمالية عالية وتطلبت استثمارات رأسمالية كبيرة . وما دام المقاولون المحليون لم يكن لديهم أى من هذا فقد بدأت الصناعة بالتدريج تتجرد من صنعتها القومية تحت ضغط التقدم المتزايد للشركات الأمريكية والشركات الأخرى متعددة القوميات . وأحدث نوع التكنولوجيا المستخدم بهذا الصدد نتائج بنيانية مشوهة عديدة : فأولا كانت السلع التى تنتجها هذه التكنولوجيا المتقدمة مقصودة لسوق مختلفة ومعقدة . ومن ثم كان السوق مقصورا على شريحة الدخل العليا التى تمثل (١٠ ــ ٣٠) فى المئة من السكان . وما دامت النماذج الاستهلاكية لهذا السوق المحدود المعقد تطلبت انتاجا مختلفا ، فقد عملت المصانع عادة فى مستويات كان من غير الممكن فيها أن تتحقق اقتصاديات النطاق . ومن ثم كانت الأسعار بالضرورة مرتفعة ، ما دامت الصناعات عملت عادة بنصف طاقتها . وبعبارة أخرى فان الموارد الرأسمالية التى كانت الحاجة اليها ملحة لم تستغل بالكامل ، أو ببساطة أكثر أنفقت على غير طائل . ولكن الصناعة المقصودة لهذا النوع من السوق حركية للغاية تبعا للابتكارات المستوردة المستمرة . ويجبر المقاولون على تحسين مصانعهم قبل أن تصل الى كامل طاقتها وتصبح ظاهرة التبديد دائمة . وأخيرا تظهر مشكلة بطالة بنيانية ما دامت التكنولوجيا المستخدمة توفر العمل . وتعنى هذا العوامل كلها ــ السوق المحدودة ، الأسعار المرتفعة ، الطاقة المبددة وتوفير العمل ــ أن يصبح قطاع كبير متزايد من السكان كتلة حضرية محتملة الانفجار .

ولأهمية المسألة سوف نبحث تفصيلا بعض المسائل المحيطة بدور التكنولوجيا فى تعزيز الاستقلال . لنفترض جدلا أن البورجوازية كانت قادرة ثقافيا وسياسيا على مواجهة وتنفيذ المرحلة الثانية من التصنيع باحلال الواردات ذاتيا . ما هو احتمال نجاحها ؟ حتى الآن لم توجد فى أمريكا اللاتينية المقدرة أو وجدت مقدرة قليلة لانتاج التكنولوجيا المطلوبة لاقامة هذه التعقيدات الصناعية . ومن الحتمى اذن فى ظل الشكل الراهن للتنظيم السياسى ، أن البلد سوف يكون عليه أن يتبنى أساليب للانتاج وأشكالا للتنظيم والرقابة يفرضها أولئك الذين يملكون التكنولوجيا تكون خاضعة للمصالح الأجنبية .

وبالرغم من أن عددا من المنظرين يعترفون بخطر تبنى تكنولوجيا ناتجة فى البلاد المتقدمة ، الا أنهم يشعرون أن هذا الاستعمال له أيضا مزايا عظيمة . وقد أشار الاقتصادى البرازيلى سيلزو فرتادو حديثا الى المغالطة فى هذا الافتراض . فقد يختار مقاولو أمريكا اللاتينية (بافتراض انهم قد جمعوا رأس المال وأن لهم النزعة الثقافية للقيام بهذا ، من مدى واسع من التكنولوجيا الجاهزة ما يجعل من غير الضرورى بالنسبة لهم أن يعملوا على خلقه . ولكن الى أى مدى تكون هذه المزية حقيقية على ضوء احتياجات المجتمع ؟ فتكنولوجيا البلاد المتقدمة قد طورت أساسا حول أهداف توفير كل من العمل والمواد الخام ، وهى ربما تكون الموارد الوفيرة الوحيدة فى البلاد المتخلفة . ومن ثم فان تبنى التكنولوجيا يتجه فقط الى زيادة حدة البطالة البنيانية

بين الطبقات التى تكون هذه هى مشكلتها العظمى ، والى تقليل الاثر الشامل للاستثمارات الجديدة على الاقتصاد القومى · وعلاوة على هذا فان تبنى تكنولوجيا أجنبية يرتبط حتما تقريبا بالاعتماد على المجموعات الأجنبية التى تنتجها مؤديا فى النهاية الى تجريد الاقتصاد من الصفة القومية ·

ولتبنى تكنولوجيا أجنبية نتائج أبعد بالنسبة للمجتمعات المتخلفة · ويشير ارماندو كوردوفا على سبيل المثال الى أن التكنولوجيا الاجنبية تفرض أنماطا أجنبية للاستهلاك تكبح بدورها تطور القوى الانتاجية القومية · وكان ماركس قد أشار الى ذلك من قبل : « لا يقدم الانتاج مواد لاشباع الحاجات فحسب ، بل انه يقدم كذلك حاجات للمواد ··· فالحاجة الى شىء هى التى يحس المستهلكون أنها خلقت بادراك هذا الشىء ··· وهكذا لا ينتج الانتاج فقط شيئا لموضوع ولكنه ينتج أيضا موضوعا لشىء » ·

كلتا العمليتين اذن تعززان توافقيا وحركيا اعتماد االبلد التابع على بلد مسيطر تكنولوجيا واقتصاديا ·

وبالاضافة الى ذلك ، فانه فى البلد التابع يتم الحكم على القواعد المحلية للانتاج والعلموالتكنولوجيا وعموما الثقافة التى تظهر من تطوراتالعملية الانتاجية تبعا لنماذج ومعايير أجنبية · ولا يعزز هذا الموقف استعمال التكنولوجيا الأجنبية فحسب ، بل يلغى بالتدريج كذلك امكانية تطوير آلية ذاتية لانتاج التجديدات التكنولوجية التى تسمح بتطوير البنيان الانتاجى الوطنى · وعلاوة على هذا فانه ما دامت الزيادة فى الانتاج وفى دخول العمال ترتبط بالتقدم التكنولوجى فى البلاد الأخرى ، فان العمال يميلون الى اعتبار التبعية ضرورية لتحسنهم الشخصى · وتعزز هذه الفكرة عموما بالثقافة الأجنبية التى تنشرها وسائل الاتصال الجماهيرى · وبهذه الطريقة فان آثار التكنولوجيا الأجنبية والمنقولة تنتشر عن طريق العملية الانتاجية الى الطبقات الاجتماعية والثقافية والمجتمع ·

وهكذا تتكشف التبعية كشكل خاص للعلاقة بين المراكز الاقتصادية المتقدمة المسيطرة والاقتصاديات التابعة المتخلفة ·

ولقد حدثت هذه العملية العامة بطرق مختلفة فى بلاد مختلفة · فهى أكثر تقدما فى البلاد التى كانت قادرة فى القرن الأخير على الاستفادة بمزايا العملية المبكرة للاندماج القومى الاقتصادى والسياسى كالأرجنتين والبرازيل وشيلى والمكسيك · وفى بلاد أخرى كفنزويلا وكولومبيا وبيرو فان العملية فى منتصف الطريق وفى البلاد الأخرى ما زالت فى بدايتها ·

ولقد أجرى التحليل السابق من وجهة نظر البلاد التابعة · ويجب أيضا أن ينظر اليه بالطبع فى اطار العلاقات بين القوى العالمية المسيطرة · ولقد تغيرت هذه العلاقات على مر السنين منذ الحرب العالمية الثانية · ولقد وصف فرتادو على نحو رائع انتهاء التحالف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بعد الحرب وظهور الخصومة بين القوى الكبرى التى سادت بنيان السياسات العالمية لسنوات طويلة ·

ولقد تغير أخيرا ما يسمى بالبنيان للسياسات العالمية الى وضع أكثر تعقدا ومتعدد الأقطاب مع نمو القوة الصينية والاستقلال المتزايد لأوربا ونشأة دول

مستقلة جديدة فى أفريقيا وآسيا · وأظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى العالم المتعدد الاقطاب اتجاهات لقبولها ، فاظهرت من ناحية نوعا من التعايش العملى وتجنب المواجهة المباشرة ، ومن ناحية أخرى السعى لضمان وضعيهما فى ميادين نفوذهما الخاصـة ، السـوفيت فى شرق أوربا والأمريكيون فى أمريكا اللاتينية والكاريبى ·

وفى هذا الموقف المتغير ، مارست سياسات الولايات المتحدة ضغطا كبيرا على التطورات الداخلية لبلاد أمريكا اللاتينية · ومن الحقيقى أن أى تحليل لهذه التطورات يجب أن يأخذ هذه الضغوط الخارجية فى الحسبان · والتحليل المعقد لهذه العلاقة ليس فى نطاق هذه المقابلة ، ولكنه يجب أن يراعى عندما يبدأ الانسان فى بحث احتياجات البحث فى المستقبل ·

أولويات للبحث فى المستقبل :

يشير التحليل التاريخى المقدم فى الأجزاء السابقة الى بعض الفروض العامة التى تحتاج الى بحث أبعد كى تنقى وتختبر · ويشير أول هذه الافتراضات الى تكون التخلف فى أمريكا اللاتينية كجزء من عملية التوسع الاقتصادى العالمى · ومع ذلك تنشأ الاختلافات فى هذه الوحدة سواء من الاختلافات فى الأوضاع البنيانية والحوافز وسياسات الدول المسيطرة أو من الخصوصيات الناشئة من الظروف الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية المحددة للمجتمعات التابعة ·

والمسألة العامة التى تحتاج الى تفسير هى المشكلة القديمة للتطور غير المتساوى لأقاليم العالم المختلفة · وهناك حاجة الى دراسة تاريخية مقارنة لتكون التخلف فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وذلك لكى نطور ، اذا كان ذلك ممكنا ، نظرية بعيدة المدى عن التطور غير المتساوى للمجتمعات الانسانية · وقد رأينا أن نظرية التحديث غير كافية سواء كنظرية تفسـيرية أو كموجة لصنع السـياسة المتجهة نحو هزيمة التخلف (١) ·

وبالتركيز على السياسيات المعاصرة ، يتضح أن مصير أى مجتمع متخلف يعتمد الى مدى كبير على ما يحـدث فى السياسيات العالمية وعلى الاتجاهات الاقتصـادية والسياسية فى البلاد المسيطرة · ودراسة مضامين السياسات الداخلية والعالمية بالنسـبة للمجتمعات المتخلفة ميدان آخر له أولوية فى البحث · ولكى تكون هذه الدراسات مفيدة بمعنى أن تخطط ، من وجهة نظر المجتمعات المتخلفة ، الاطار الذى تحدث فيه عمليات التكوين والتنمية القومية يجب أن تركز تفصيلا على دراسـة السياسات الاقليمية للبلاد المسيطرة (على سبيل المثـال لا يكفى فى حالة أمريكا اللاتينية أن تدرس سياسة الولايات المتحدة نحو أمريكا اللاتينية · فهذه السياسة تحتـاج الى أن تدرس فى اطار سياسة الولايات المتحـدة نحو الاقاليم المتخلفة فى العالم · ثم يحتاج الأمر أن تقام الصلة بين هاتين المجموعتين من السياسات وعلاقات الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتى والقوى العظمى الأخرى فى العالم) ·

والدراسة المفصلة للمجتمعات القومية هى الميدان الأخير لأولوية البحث ·

---

(١) بدأت صيغ بديلة تظهر حديثا :
Darcy Ribeiro, the Civilizatory Process, and André Gunder, op. cit.

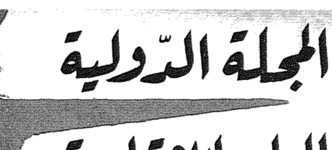
فاذا كان حقيقيا أن ما يحدث فى القوى العالمية المسيطرة يحدد الى مدى كبير مجرى الاحداث فى باقى أمم العالم • فانه من الحقيقى أيضا أن ناتج الأحداث فى كل حالة خاصة يعتمد ، الى مدى أكبر ، على الظروف الخاصة للأوضاع الداخلية • وبوضوع أكثر فان التبعية ليست عاملا خارجيا ولكنها ظاهرة لها مظاهرها في البنيان الداخلى لكل أمة متخلفة • وهذا لأن هذه البنيات الداخلية قد تشكلت فى قرون بأكملها من التبعية ، وتتكيف بنيات هذه المجتمعات عموما لهذه الأوضاع ، كما يمكن رؤيته على سبيل المثال فى أمريكا اللاتينية خلال نظام المدن التى ظهرت مع الوظيفة الأولى فى الخدمة كموانىء استعمارية • ولهـذا السبب ظلت المراكز الحضرية منعزلة بعضـها عن البعض لزمن طويل • ومع تطور النظام أصبحت مراكزه المختلفة مترابطة بتأثير الحركة الأساسية للتجارة الدولية • ومع ذلك فقد تمت النظم الحضرية بشىء كثير للغـاية من التعقد حتى أصبح التمييز بين الوظائف الأساسية والوظائف الثـانوية تدريبا أكاديميا • ولكن الدراسات المفصلة للعملية التاريخية بالاضافة الى عمـل النظـام فى وضـع أكثر تعقدا مثل الوضـع الراهن ما زالت مفتقدة • وينسحب مثل هذا ، ربما الى مدى أكبر ، على وظيفة النظام فى أى قطاع معين من الاقتصـاد كالزراعة ، وعلى العمليات والبنيات السياسية الرئيسية • ومن ثم فان دراسـة المظاهر الداخلية للتبعية فى أى بلد متخلف تصبح بوضوح هى دراسـة المقـدرة السياسية لذلك البلد على حل المشاكل الأساسية لامكانياته فى سلوك طريق مستقل نحو التنمية •

ثبت

المقال واسم الكاتب	العنوان الأجنبى واسم الكاتب	رقم العدد وتاريخه
* التباين والتشابه فى عملية بناء الامة بقلم : راجنى كوثارى	Variations and uniformities in nation-building By Rajni Kothari.	المجلد : ٢٣ العدد الثالث ١٩٧١
* بناء الأمة فى المغرب بقلم : عبد القادر زغال	Nation-building in the Maghreb By Abdelkader Zghal.	المجلد : ٢٣ العدد الثالث ١٩٧١
* تكوين الدولة وبناء الامة فى شرق آسيا بقلم : جوجى واتانوكى	State formation and nation-building in East Asia By Joji Watanuki.	المجلد : ٢٣ العدد الثالث ١٩٧١
* تطور نظام الدولة القومى فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بقلم : فيكتور كوتوك	The development of the National State System in the U.S.S.R. By Victor Kotok.	المجلد : ٢٣ العدد الثالث ١٩٧١
* بناء امم‌عشائرية حالتا هولنده وسويسرا بقلم : هانز دالدر	On Building Consociational Nations : the cases of the Netherlands and Switzerland By Hans Daalder.	المجلد : ٢٣ العدد الثالث ١٩٧١
* الدولة وبناء الامة فى امريكا اللاتينية بقلم : جوزيه . أ . سيلفا ميشلينا	State formation and nation-Building in Latin America By José A. Silva Michelena.	المجلد : ٢٣ العدد الثالث ١٩٧١

رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٢ / ١٩٧٢

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

المهارات الذهنية واليدوية لم تعد قاصرة على جنس دون جنس

● دراسات هامة

لعدد من العلماء عن التفرقة العنصرية

العدد الثامن - السنة الثانية

يوليه / سبتمبر ١٩٧٢

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو

مشروع جديد للقراءة الصيفية

بعشرة قروش طوال ثلاثة أشهر

يستطيع الشباب أن يحصل على جميع دوريات مركز مطبوعات اليونسكو التى تصدر خلال شهور الصيف (يوليه ـ أغسطس ـ سبتمبر)

وهذه الدوريات هى :

١ ـ « رسالة اليونسكو » وتصدر شهرية

٢ ـ « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » ، وتصدر فى شهور : يوليه ـ أكتوبر ـ يناير ـ أبريل

٣ ـ مجلة « اليونسكو للمكتبات » ، وتصدر فى شهور : أغسطس ـ نوفمبر ـ فبراير ـ مايو

٤ ـ مجلة « ديوجين » ، وتصدر فى شهور : أغسطس ـ نوفمبر ـ فبراير ـ مايو

٥ ـ مجلة « العلم والمجتمع » ، وتصدر فى شهور : سبتمبر ـ ديسمبر ـ مارس ـ يونيه

وسيكون لمن يشترك فى أكثر من دوريتين خصم قدره ١٠٪

وحتى يمكن أن تتمر القراءة الصيفية ثمراتها فان مركز مطبوعات اليونسكو يدعو الشباب الى التعليق على أى موضوع يكون منشورا فى الدورية التى يشترك فيها ، ليفسرها أو يعمق ما فيها من أفكار ، أو يقترح تطبيق ما فيها من أفكار فى مجتمعه

ويشترط ألا يزيد البحث على ٥٠٠ كلمة ، وأن يصل الى المركز فى خلال شهر أكتوبر ١٩٧٢ .



١٩٧٢
العام الدولي للكتاب

الطبعة العربية من مجلة
INTERNATIONAL JOURNAL
OF SOCIAL SCIENCE

العدد الثامن ـ السنة الثانية
٥ يوليه (تموز) ١٩٧٢
٢٤جمادى الأول ١٣٩٢

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب
ميدان التحرير ـ القاهرة
تليفون ٢٢٤٠٢

محتويات هذا العدد

مصيره الى زوال ، أمام يقظة العلم ، وتقدم التكنولوجيا ، وتفوق الانتاج ٠

والفروق الرهيبة بين مستويات الحياة ، وهي في أبسط صورها ، تتمثل في وصول انسان الى سطح القمر ، وعجز انسان آخر عن الحصول على لقمة عيش جافة أو جرعة ماء ، وهما بعد يعيشان على كوكب واحد ، وفي عصر واحد ٠ هذه الفروق لا يمكن أن تعيش طويلا ، في ظل العلم والتقدم التكنولوجي ٠

ومهما حاول الذين يستهدفون استمرار تفوقهم وامتيازهم أن يحتكروا أسرار العلم ، يستعيضون به عن الجيوش والأسلحة في غزو العالم ، فان هذا الاحتكار سيتحطم بالتقدم العلمي نفسه ، وبتقدم وسائل المواصلات ، والتنافس على البقاء ٠

والقضية المطروحة ، التي تشير اليها بعض مقالات هذا العدد من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، هي قدرة التفرقة العنصرية على البقاء في عصر العلوم ٠ أو في صيغة أخرى : هي استعداد مختلف الأجناس لتقبل النظريات العلمية ، وقدرتها على تطبيقها ٠

هل تستطيع العناصر المختلفة أن تستوعب النظرية العلمية ؟ وهل هي قادرة على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والافادة منها ؟

أم أن المهارات الذهنية والتفوق التكنولوجي مقصورة على جنس دون جنس ؟

هل تقدم المتقدمون لأنهم جنس من الملائكة ، وتخلف الآخرون لأن التخلف طبيعة فيهم ، ولا يستطيعون أن يتخلصوا منه ؟

وماذا يحدث لو دخل العلم قارات الدنيا المظلمة ؟ هل يستغل فيها الاستغلال الواجب ، أم يصبح عليها عبئا ترزح تحت أثقاله ؟ والتكنولوجيا العصرية ، هل يفيد منها المتخلفون ، أم أنهم يعجزون عن استغلالها ، ليلحقوا بركب التقدم ؟

هذه هي القضية المطروحة في بعض أبحاث هذا العدد ، وهي قضية عقلية وعلمية في المقام الاول ٠

ولقد انتهجت هيئة اليونسكو منهجا علميا فى دراستها ، منذ سنة ١٩٤٩ ، فدعت مجموعة من العلماء ليصدروا بيـــانا حول طبيعة الفوارق العنصرية ودلالاتها ، ونشرت هذا البيان فى سنة ١٩٥٠ ، فلقى ترحيبا شــعبيا كبـــيرا فى مختلف الدوائر ، لـكنه لقى بعض النقد من علماء الانثروبولوجيا وعلمـــاء الوراثة ، لأنه خلط بين الحقيقة البيـــولوجية والظاهرة الاجتماعية .

عندئذ دعت هيئة اليونسكو فى سنة ١٩٥١ الى مؤتمر آخر، قصرته على علماء الانثروبولوجيا والوراثة ، فأدخل هذا المؤتمر تعديلات على البيان الاول .

وزيادة فى تعمق الموضــوع أرسلت اليونســـكو البيان فى صيغته الجديدة الى خمسين عالما ليكتبوا تعليقاتهم عليه ، ثم نشرت هذه النتائج فى كتاب تحت عنوان « مفهوم الجنس » .

لكن التقدم العلمى فى ميــدان البيولوجيا البشرية قضى بضرورة دراسة بيان سنة ١٩٥١ ، فعادت هيئة اليونسكو وقررت عقد اجتماعين متواليين ، الاول فى سنة ١٩٦٤ ، لمناقشة الجوانب البيولوجية للموضوع، والثانى سنة ١٩٦٦ ، لمعالجة الجوانب الاجتماعية والاخلاقية ، كما قررت اصدار بيان عن اجتماع سنة ١٩٦٤ ، يتناول كلا من الجوانب البيولوجية والاجتماعية لمشكلة الجنس .

وفى شهر أغسطس سنة ١٩٦٤ انعقد المؤتمر الأول فى موسكو ، وأصدر المجتمعون بعد ثمانى جلسات طويلة بيانا بالغ الأهمية ، يقرر من الحقائق ما يؤكد الحقيقة الانســانية ، وهى أن البشر سواء ، وأنهم متساوون ، وأن دعوى التفرقة لا تقوم على أى أساس من الواقع العلمى أو الاجتماعى .

وقد جاء فى المادة الاولى من البيان ، أن كل الكائنات البشرية التى تعيش اليوم تنتمى الى نوع واحد ، وكلها ترجع الى سلالة مشتركة وأصل واحد . وهناك خلاف فى وجهات النظر فيما يتعلق بالكيفية وبالزمن اللذين تفرقت فيهما الجماعات البشرية من هذا الاصل المشترك .

وأرجعت المادة الثانية الفـــوارق البيولوجية بين البشر الى التكوين الوراثى والى تأثير البيئة على الامكانيات التى يحملها عامل الوراثة ، وأن

الفوارق بين البشر ترجع فى أغلب الحالات الى تفاعل هاتين المجموعتين من العوامل ·

وفى المادة الثالثة أكد علماء الانثروبولوجيا والوراثة أنه لم يعد للاجناس النقية وجود فى النوع البشرى ·

وجاء فى المادة التاسعة من البيان أنه لم يثبت قط أن التهجين بين الاجناس المختلفة يؤدى الى أضرار بيولوجية للنوع البشرى فى مجموعه ، بل انه على العكس يشارك فى المحافظة على الروابط البيولوجية بين الجماعات البشرية ، ومن ثم يؤدى الى وحدة النوع البشرى على اختلاف أشكاله ·

وأكد البيان فى مادته الثالثة عشرة أن البحث لم يكشف بصورة مقنعة عن أى فارق فى المواهب الموروثة لدى المجموعات البشرية بالنسبة لما تقيسه الاختبارات ، بل ان الدلائل التى تثبت تأثير البيئة المادية والحضارية والاجتماعية فيما يحدث من اختلاف فى الاجابة على الاختبارات متوفرة بصورة كافية ·

وتعود المادة تؤكد فى فقرة أخرى ، فى أمر جميع الشعوب فى العالم اليوم ، أنها تملك امكانيات بيولوجية متساوية للوصول الى أى مستوى حضارى ، وأنه ينبغى أن ترد الفوارق بين الشعوب المختلفة فيما قامت بانجازه بالفعل الى تاريخها الحضارى وحده ·

وانتهت هذه المادة الى أنه لا يوجد ـ سواء فى محيط الامكانيات الوراثية المتعلقة بالذكاء العام والقدرة على التقدم الحضارى أو فى الخصائص الجسمانية ـ مايبرر على الاطلاق تلك الفكرة القائلة بوجود أجناس منحطة، وأجناس ممتازة ·

وختم العلماء بيانهم التاريخى ، بالنص التالى :

« ان البيانات البيولوجية فيما سبق ، تقف موقف التناقض الصريح مع الافكار العنصرية · ولا تملك النظريات العنصرية أن تزعم أنها تقوم على أساس علمى · وعلى علماء وصف الانسان أن يحاولوا أن يمنعوا نتائج أبحاثهم من أن تستخدم بطريقة مغرضة بحيث تخدم أغراضا غير علمية»·

اذن فكل حديث عن التفرقة العنصرية عمل لا تقره قواعد العلم أو الاخلاق ·

وأية اثارة لقدرة جنس من الاجناس على استيعاب النظريات العلمية، أو استخدام التكنولوجيا العنصرية ، هي محاولة لتثبيت قيم ثبت بالبرهان العلمي زيفها ·

والذين يتصورون أنهم باثارة هذه النزعات قادرون على أن يخضعوا بعض الاجناس لتسلطهم سيجدون أنفسهم في يوم قريب يتكلمون لغة منقرضة ، لا يفهمها أحد ·

وسيفلت من أيديهم الزمام ، أمام طبيعة التقــدم ، ويقظة أجناس العالم ·

وكما كتب على احتلال الاراضى أن يزول ، وكما كتب على الاستعمار أن ينقضى ، فكذلك سيكون مصير احتكار العلم واحتكار التكنولوجيا ، وحبسها عن الشعوب ، كصيغة من صيغ التسلط الجديد ·

وستنتصر قضايا التقدم ، واتساع رقعة العلم، وانتشار التكنولوجيا الجديدة ، مع التطور الحتمى الذى تفرضه طبائع الاشياء ·

وعندها يمكن أن يستقر سلام ، لايهدده الشعور بالظلم ، أو احتكار الرفاهية ، أو التناقض المخجل بين مستويات الحياة ·

وعندما سيعيش انســان العصر فى عالم تتقارب مستوياته ، وتسوده لغة مشتركة يتفاهم بها سكان الأرض جميعا ·

ولعل جيلنا هذا أن يشهد بشائر هذا المستقبل المرجو ·

عبد المنعم الصاوى



التفاعل والصراع والتنافر
بين الجماعات
فى مضمون التربية

عندما يعيش الناس فى جماعات فان سلوكهم يتأثر بأشكال لا يمكن فهمها ببساطة على ضوء شخصياتهم الفردية . والواقع أن هذه التأثيرات تبدو نشيطة فعالة عندما يتفاعل الأفراد مع غيرهم . فالتعاون والتنافس مثلان من أشكال السلوك الجماعى . وفى مواقف التنافس على الموارد النادرة مثل الاسكان والعمالة والتربية ينمو الصراع بين الجماعات . ومن الأمثلة النمطية للسلاح الذى يستعمل فى مثل هذا الصراع ظاهرتا التعصب والتمييز العنصرى .

وقد أصبح علماء الاجتماع فى الوقت الحاضر أكثر ميلا لأن يدركوا أن التفسيرات الجماعية أو الاجتماعية وحدها لا يمكن أن تستوعب جميع مظاهر السلوك البشرى . انهم يقرون أن الاستجابات الفردية للمؤثرات الجماعية ليست الا جزءا من وظيفة الشخصية ، كما أن الشخصية نفسها هى جزئيا نتاج المؤثرات الجماعية والخبرات الاجتماعية ، ومع ذلك فبما أننا مهتمون هنا بالتفاعل والصراع الجماعى فان مركز الاهتمام سيكون اجتماعيا بالدرجة الأولى .

وحيثما توجد فروق اجتماعية فى مجتمع من المجتمعات ، أو حيثما يحدث اتصال بين جماعتين كانتا منفصلتين من قبل ، يؤدى بدوره الى تفاعل طويل الأمد ، فقد تتميز احداهما بالسيادة والغلبة . وتنزع هذه الجماعة لأن تحتكر مراكز الثروة والمكانة والقوة داخل المجتمع الكبير .

ويرى فيليب ماسون أنه يوجد أربعة أنواع نموذجية من نمط السيادة بين المجتمعات البشرية : « السيادة » ، و « الأبوية » ، و « التنافس » ، ونمط آخر أكثر

بقلم : جورودوت بوكسر

محاضر أول فى كلية « جولد سميث » فى جامعة لندن « وأستاذ مساعد فى جامعة « ليوبرونزويك » فى كندا ومن مؤلفاته الحديثة : « تعليم المهجرين الملونين » عام ١٩٦٨ ، و « الحرية بين العقل والثورة » عام ١٩٧٠ .

ترجمة : محمد كامل النحاس

حاصل على ليسانس المعلمين العليا فى العلوم والتربية « والماجستير فى علم النفس من جامعة برمنجهام فى انجلترا - من المناصب التى تولاها عمادة كلية المعلمين بالقاهرة ، ومعهد وكالة وزارة التربية والتعليم ، ثم اختير رئيسا لخبراء اليونسكو بالعراق . مثل مصر فى عدة مؤتمرات وحلقات بحث دولية . وله عدة أبحاث ومؤلفات علمية اهتمت بها المحافل الدولية . وقد نشر له معهد اليونسكو للعلوم الاجتماعية فى كولونيا بألمانيا عام ١٩٥٦ بحثه عن العلاقات الأسرية بين المتعلمين فى العراق .

مرونة يسميه « التكافل » . أن نوع الصلة التى يسميها « سيادة » توجد بشكل نموذجى فى المجتمع المقسم تقسيما جامدا الى طبقات ، والذى يكون الوصول فيه الى الوظائف العليا فى السلم الاجتماعى متوقفا تماما على نشأة الانسان بين الجماعة السائدة ، وعلى ذلك تكون الحركة الى أعلى السلم الاجتماعى أو أسفله محدودة تماما ، وتبرر التفرقة وعدم المساواة بالرجوع الى المعتقدات حول طبيعة التفوق الفطرية للجماعة السائدة ، وطبيعة الانحطاط التى لا يمكن علاجها للجماعة التابعة . وقد تصبح الاجراءات المشروعة للتمييز هى الوسيلة العرفية لاحتفاظ الجماعة السائدة بميزاتها المحتكرة . واذا ما قام تعليم رسمى فى مثل هذه المجتمعات فانه يكاد يكون مقصورا على أعضاء الطبقة السائدة ، ونجد أمثلة للسيادة فى النظام الطبقى لأوربا الاقطاعية ، والنظام الطبقى الهندى فى أشد أشكاله جمودا ، وفى جنوب أفريقيا .

وحالة ثانية للسيادة هى ما يسميه ماسون « بالأبوية » . ووجهة النظر فى هذه الحالة هى أن أعضاء معينين من الجماعات التابعة يمكن اذا أعطوا قدرا سليما من التعليم والخبرة أن يرفعوا أنفسهم الى المستوى الثقافى للجماعة السائدة . ويذكر ماسون أن هذه الحالة كانت النمط الذى ساد فى أفريقيا تحت الحكم الاستعمارى البريطانى ، ويمكن أن نجده أيضا فى بعض مجتمعات ما بعد النهضة التعليمية فى مرحلة مبكرة من التصنيع ، حيث أدرك من بيدهم الأمر الحاجة الى العمال الماهرين ، ومن ثم برروا أمر امداد الجماهير بزيادة محدودة من التعليم . ومع ذلك فان التعليم الذى منح للجماعات التابعة كان مقصورا فى الغالب على تعليم مهارات متصلة بالأعمال البسيطة ، وتنمية اتجاهات الاحترام نحو

الرؤساء . ولأن التعليم يمكن أن يؤدى للتقـدم الاجتماعى فان الذين سنسمح لهم بالاستمرار فى التعليم بعد المرحلة الأولى كانوا يختارون بدقة وحرص ، لا على أساس القدرة فحسب ، ولكن كذلك على أساس صفات خلقية وسلوكية يقرها علية القوم . ان التمييز سمة أساسية فى النظـام التربوى . ويبرر الأخـذ به الرأى الذى يقول بأن الذكاء يتوافر بكثرة بين أفراد الجماعة السائدة . ويلاحظ أن هذا النمط من التمييز بدأ يظهر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى بريطانيا ، ولم يختف كلية فى النصف الثانى من القرن العشرين (١) .

وكلما انتقل المجتمع الى مرحلة تصنيعية أكثر تقـدما فان الطلب المتزايد للمهارات التكنيكية والادارية يحدث ضغوطا اقتصادية للتوسع فى التعـليم وتغيير طبيعته . ويزداد الالحاح على المدارس فى أن تكشف عن المواهب وتنميها مهما كان منشـأها الاجتمـاعى . ويكف النظر الى مبـدأ تكافؤ الفرص فى التعليم عن أن يكون مجرد مطلب أخلاقى لأولئك الذين ينادون بالمساواة ، بل انه يصبح مطلبا اقتصاديا لأرباب الصناعة أيضا . ان الرأى الذى يحظى الآن بالتأييد هو ان الذكاء موزع بين السكان توزيعا أوسع مما كان يعتقد من قبل . لقد أصبح من المسلم به الآن أن الاختيـار المبكر اسراف وخسارة ، وأنه من أجل ذلك يؤجل ، بل قد يتخذ أشكالا جديدة . ولأن التغيير فى التعليم ، والتوسع فيه الى هذا الشكل ، تنتج عنه حركة اجتماعية أكثر نشاطا الى أعلى (على أى حال سيزداد عـدد الفرص التي تتـاح فى المهن المتوسطة كلما تقدم التصنيع) ، فان المجتمع يصبح أكثر مفاضلة . والواقع أن الوضـع الاجتماعى سيتوقف على القـدرات المكتسـبة أكثر مما يتوقف على المزايا الموروثة . وحيثما يكون هذا الموقف مصحوبا باختلاف ثقافى كما هو الحال فى بريطانيا ، والولايات المتحـدة ، وكثير من المجتمعـات الأوربية الغربيـة ، يصبح لدينا نمط من العلاقات يطلق عليه ماسون اسم « النمط التنافسى » .

وبطبيعـة الحـال ليس من المحتمل أن تـكون جميـع المجتمعـات سـائدة على الاطلاق ، أو أبوية تماما ، أو تنافسـية كلها . ففى أوائل القرن التـاسع عشر مثلا كسبت الطبقـات المتوسطة الانكليزية نصـيبا من القوة السـياسية ، عندما أعطيت حق التصويت الذى كانت تمارسه الطبقة الارستقراطية وحدها . ان اسهام تلك الطبقـة فى ملكية الصـناعات الجـديدة مهد لها الطريق للاثراء ، ومن ثم الى مكانة اجتماعية عن طريق الثروة ، وبذلك أصبحت العلاقات بين الطبقتين المتوسـطة والراقية أكثر تنافسية ، ولكن اتجاهاتهما نحو الطبقة العـاملة ظلت اتجاهات سيادة بشكل واضح ، على الرغم من أنها كانت تتحول بقوة الى اتجاهات الأبوية فى نهاية ذلك القرن . وفى جنـوب أفريقيـا كانت العلاقة بين الانكليز والافريقيين الوطنيين علاقة تنافسـية ، ولكن هؤلاء الوطنيين لا يزالون منبوذين ومسـودين . والمثل الأعلى الأمريكي للمساواة ، مع درجة كبيرة من المنافسة ، يمتد بكليته الى جميع البيض . ولكن الأمريكي الأسـود يبدو مغلولا بسيطرة البيض وسيادتهم فى الجنوب ، ومعوقا بأبويتهم فى الشمال .

---

(١) كأمثلة لهذا النوع من التفكير انظر :

C.B. Cox and A.E. Dyson (eds.) « Fight for Education », London, The Critical Quarterly Society, 1969 ; C.B. Cox and A.E. Dyson (eds.), « Black Paper Two », London, The Critical Quarterly Society, 1970.

وفي مجتمعات كالبرازيل ، حيث نجد الخطوط بين الجماعات غير واضحة ، فان أنماط السيادة والتبعية أصبحت أقل ظهورا . وهنا نجد حالات لما يسميها ماسون « بالتكافلية » .

ومع أن التصنيع يؤدى الى انهيار جمود التركيب الاجتماعي ، ومع أن الوسيلة الهامة الجديدة للمرونة الاجتماعية هى المدرسة ، فان من الخطأ ان تعتقد أن الصلة بين التنمية الاقتصادية والتغير التربوى صلة بسيطة ومباشرة . ان التقدم الاقتصادى لا يضمن دائما فرصا تعليمية كاملة لجميع الأطفال الموهوبين . ان عوامل اجتماعية أخرى ، مثل فرص العمل ، والمذاهب الفكرية ، والتعصبات السائدة ، تؤثر فى طبيعة التغير التربوى ومداه .

ان المذاهب الفكرية السائدة يكون لها أهمية خاصة فى مجتمع شعوبى مختلط ، حيث تنمو لدى الجماعات التابعة فيه آمال وأمانى اجتماعية ، أو حيث تكون عملية الهجرة تعبيرا عن الطموح . ويمكن أن نميز نوعين من المذاهب الفكرية السائدة فى الرأى الاجتماعي والتربوى ، وهما : الاصطفاء ، والمساواة .

ان وجهة نظر الاصطفائى فى التربية تركز على الكفاءة الذهنية ، وتعنى أن هناك أقلية ممتازة فى أى مجتمع قادرة على التحصيل ، وأن فتح أبواب النظام التعليمي لغير الأقلية القادرة بالفطرة يؤدى الى الهبوط بالمستويات . ان المقدرة الذهنية ، من وجهة النظر هذه ، تورث عن طريق الجينات فى معظم الحالات ، ان لم يكن فيها كلها . وهذا هو نوع التفكير الذى نجده سائدا عند الذين يؤيدون الاحتفاظ بمبدأ الاختيار فى ميدان التعليم فى بريطانيا مثلا . ان النظام الذى يؤيدونه يعنى أن الأطفال فى سن الحادية عشرة يجب أن يخضعوا لاختبارات عقلية وتحصيلية ، والقلائل الذين ينجحون فى هذه الاختبارات يلحقون بالمدارس الثانوية الأكاديمية (١) التى تؤهلهم لأن يلتحقوا بعد ذلك بالجامعات . أما البقية فانهم يلحقون بالمدارس الثانوية الحديثة (٢) حيث يدرسون مناهج أقل درجة فى الناحية الاكاديمية ، ويتركونها فى سن الخامسة عشرة . وقد تبين ان هذا النظام التمييزى نظام جائر بالنسبة لأطفال الطبقة العاملة الذين يتمتعون بذكاء عال غالبا ، لأن ثقافة المدرسة والاختبارات المختارة التى تطبق غريبة عن ثقافة هؤلاء التلاميذ . ان آراء المتعصبين للتمييز العنصرى من حيث الجنس حول الذكاء الفطرى المحدود للافريقيين السود والأمريكيين السود هى بالمثل وجهة نظر الاصطفائى .

ومن ناحية أخرى فأصحاب المساواة يؤيدون نظاما تعليميا أكثر تفتحا . انهم يعارضون الاختبار المبكر ، ويعتقدون أن البيئة أكثر أهمية من الوراثة فى الحكم على القدرة على التعلم . ونتيجة لذلك فانهم يركزون على قيمة الطرق التقدمية كوسيلة للتعويض عن الفقر الثقافى فيما قبل المدرسة ، والذين ينادون بالتربية الشاملة فى بريطانيا ، ويناصرون المدارس غير الانفصالية فى أمريكا ، يؤيدون آراءهم على ضوء المساواة .

---

(١) الاسم الانكليزى لهذه المدارس هو Grammar Schools

(٢) الاسم الانكليزى لهذه المدارس هو Modern Secondary Schools

وكقاعدة عامة يبدو أن جدل الاصطفائيين حول صعوبة التعلم ، والقدرات المحدودة للجماعات التابعة ، يستغل فى مواقف السيادة والأبوة لاهدار حق الأغلبية فى الوصول الى المراكز الاجتماعية الراقية التى تحتكرها الجماعة السائدة. ومن جهة أخرى فان أيديولوجية أنصار مبدأ المساواة يمكن أن تسود فى المجتمعات التى يتاح فيها التنافس الحر ، وفى المجتمعات التى تتصف بما يسميه ماسون بالتكافل .

ومع ذلك فمن الأهمية بمكان أن ندرك أنه حتى فى المجتمعات التى تقر من الناحية الشكلية مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم ليس هناك من ضمان لتطبيق هذا المبدأ عمليا فى نظام التعليم . فمثلا نجد أن الأنماط غير الشكلية للتفرقة الاجتماعية تنعكس على البيئة المدرسية . ان المدارس التى لا تضم سوى الأطفال السود فى الأحياء الحضرية الفقيرة فى شمال أمريكا ، والمدارس التى نسبة ٩٠٪ من تلاميذها هم من أبناء السكان الملونين الذين يعيشون فى الجهات المظلمة المتأخرة من بريطانيا الصناعية ، هذه وتلك مثلان صارخان من التفرقة الاجتماعية التى تكمن وراء واجهة المساواة . أن أطفال الجماعات المهدرة حقوقها ، والتى حدد مكانها فى أسفل السلم الاقتصادى ، يرغمون على العيش فى أشد الأحياء الحضرية فقرا ، ويتلقون تعليمهم فى الغالب فى أحط المدارس وأردئها .

وهذه طريقة واضحة يمكن أن تعكس المدرسة بها انماطا من الصراع والمنافسة بين الجماعات . ولكن هناك طرقا أخرى ، فالمدرسة كجزء من المجتمع الكبير تجد من الصعب عليها أن تبقى فى عزلة تامة عن آثار الصراعات الجماعية الأكثر ذيوعا . ولنضرب مثلا لذلك دراسة أجريت فى سنة ١٩٦٣ لمدرسة ثانوية كبيرة مختلطة الاجناس فى حى « بادنجتون » من أحياء لندن . وقد كشفت هذه الدراسة عن كراهية طاغية يضمرها الأطفال الوطنيون تجاه الأطفال الملونين وأطفال القبارصة ، بالرغم من أنه تبين أن أطفال القبارصة كانوا أشد كراهية وعداوة للأطفال الملونين من أطفال الانكليز . وكان هذا انعكاسا صحيحا الى حد كبير لأنماط التوتر والصراع القائم بين هذه الجماعات ، التى تقطن هذا الحى الذى يضم سكانا متغيرين غير ثابتين . ومن جهة أخرى كشفت دراسة أجريت فى سنة ١٩٥٠ فى عدد من مدارس مدينة ليفربول عن أن العداء بين الأطفال الملونين والأطفال البيض قليل نسبيا ، مما يعكس صورة لحالة أكثر ثباتا واستقرارا ، فى جهة تعايشت بها أجناس متعددة لفترة طويلة من الزمن . ومن الغريب أن نجد الدليل على التعاون واضحا فى دراسة لضاحية من ضواحى كيب تاون ، عاش فيها من قديم مزيج من البيض والملونين . وكما هو الحال فى ليفربول وجد أن الأطفال يميلون لأن يختاروا أصدقاءهم على أساس من الخصائص الاجتماعية الملحوظة (« محترمون » ، « بين بين » أو « خشنون ») لا على أساس الجنس . ومرة أخرى فان هذه الأنماط من اختيار الأصدقاء تميل لأن تكون صورة للاتجاهات التى يعبر عنها سكان الضاحية .

ومثل هذه العداوات التى توجد بين جماعات التلاميذ الذين يدرسون فى مدارس شعوبية مختلطة الأجناس فى بريطانيا كثيرا ما يعدها المدرسون منبعا للتوتر والصراع داخل الصفوف .

ومن الواضح أن الصراع الجماعى الذى ينعكس داخل المدرسة يمكن أن يسىء الى نوعية الحياة الاجتماعية فى المدرسة ، والى التربية التى تقوم بها ، وليس هذا النوع

من الصراع مقصورا على التلاميذ الأكبر سنا ، فلقد وجد « جودمان » فى الولايات المتحدة ، و « بوشكين » فى المملكة المتحدة ، أن ادراك الفروق بين الأجناس موجود بين الصغار ، حتى أولئك الذين فى سن الرابعة • ومع ذلك فان الوعى باللون يمكن أن يكون له أهمية بالغة لدى الأطفال الأكبر سنا عندما يشرفون على سن المراهقة ويبدأون استشعار الجنس •

وفى محاولة لايضاح أنماط التعصب عند الأطفال أجريت بحوث فى أمريكا وانجلترا أثبتت أن هناك ارتباطا وثيقا بين اتجاهات الأطفال واتجاهات والديهم • وتحظى طريقة تطبيع الوالدين لأطفالهم بأهمية خاصة ، فقد وجد أن الأطفال البيض الذين نشأوا على حب المساواة يكونون اقل عداوة للسود من أولئك الذين طبعوا ضد المساواة (بأن يكونوا اصطفائيين) . ووجد أيضا أن الذين يعتنقون مبدأ المساواة هم نتاج الأسر المتوسطة والراقية والذين نشئوا في جهات تكون نسبة السكان السود فيها قليلة • ومع ذلك فان البحوث الأمريكية والبريطانية تبين أن الرغبة فى استعمال التعبيرات اللفظية التى تنطوى على التمييز والتعصب لا تصل بالضرورة الى الذروة فى أدنى طبقات السلم الاجتماعى . ان هذه الرغبة تكون أكبر بشكل واضح بين جماعة طبقة العمال المهرة والطبقة الأقل من المتوسط الذين يكون لديهم غالبا مطامح عالية ولكنهم يشعرون بأنهم مهددون بالمنافسة الدخيلة من قبل الأقليات المهاجرة الى مواطنهم . وعلى ذلك فان موقع المدرسة ، ونمط المحلة المجاورة ، والتركيب المهنى ، وكذلك مجموعات العمر ، يمكن أن تبين هل الصراع فى المجتمع ينعكس داخل الصفوف بالمدرسة ، والى أى حد • واذا ما ضعف التنافس والصراع بمرور الزمن ، بسبب التوزيع العادل فى الاسكان ، وفرص العمل المتكافئة مثلا ، فان الصراع الجماعى داخل المدرسة يمكن أيضا أن يتضاءل •

ولكن من المحتمل ان تتأثر المدرسة المختلطة الأجناس والثقافات والحضارات بعوامل أكثر دقة وتعقدا من عامل الانعكاس الواضح للعداوات القائمة فى المجتمع على التلاميذ • ان المعتقدات المتعصبة حول انحطاط الجماعات التابعة مثلا يمكن أن يعتنقها الأطفال الذين يأتون من تلك الجماعات • فمثلا وجد فى بعض الأحيان أن التلاميذ السود فى المدارس الأمريكية المختلطة الأجناس يكون لديهم صور عن أنفسهم لا تختلف كثيرا عن النمط الراسخ الذى يعتنقه البيض عن الرجل الاسود • ان شعورا بالبغضاء والازدراء لجماعة جنسهم ، بل لأنفسهم ، بصفتهم أعضاء فى هذه الجماعة ، قد يولد مشكلات تتصل « بتكيف الشخصية » • وقد وجد ان هذا يظهر على شكل قلق بين الأطفال الزنوج • أشد وأعظم من ذلك الذى نجده بين الجماعات المماثلة من الأطفال البيض ، وأيضا على شكل أفكار سلبية عن الذات أكثر ، وسلبية أكبر ، ومرارة وخوف أشد ، واحباط وعدوان أمام الشدائد أعظم ، ورغبة ملحة لرفض هويتهم الزنجية ، قد تؤدى فى بعض الأحيان الى مرض عقلى • وقد لوحظ فى انكلترا أيضا حدوث اصابات بأمراض عقلية لدرجة كبيرة بين المهاجرين من الهند الغربية ، ولو أن هذا قد يتصل بالآثار الاجتماعية للهجرة والتوطن اتصاله بخبرة التعصب للتمييز العنصرى الخاص باللون •

ولقد ثبت من دراسات أجريت فى الولايات المتحدة أن للمرتبة الاجتماعية التبعية آثارا ضارة على بواعث التحصيل المدرسى • وقد تبين من احدى هذه

الدراسات أن الأولاد الزنوج أقل طموحا بكثير من الأولاد اليهود ، والبروتستانت البيض ، واليونانيين ، والايطاليين • ومع ذلك فقد وجد أن الأطفال الزنوج الذين استطاع والدوهم أن يرتفعوا الى مستوى الطبقة المتوسطة كان لديهم دافع للنجاح أقوى من الدافع الذى لدى الأولاد البيض الذين ينتمون للطبقة الدنيا . كما وجد أنه عندما يقوى الدافع للنجاح لدى الأطفال الزنوج فان طموحهم فى بعض الأحيان يزداد الى درجة غير طبيعية بالنسبة للفرص الواقعية المتاحة لهم • وقد انتهت دراسة أجريت فى انكلترا الى النتيجة نفسها ، على الرغم من أنه وجد أن البنات أحرزن فى الغالب نجاحا فى الحصول على الوظائف التى رغبن فيها أكثر من الأولاد • والأمر الذى تعوزنا المعرفة الكافية به فى بريطانيا هو كيف أن زيادة ادراك الأطفال الملونين للتمييز العنصرى الذى يمارسه الرؤساء الذين يوظفون العاملين الكتابيين يعمل على اضعاف بواعث الطموح لدى هؤلاء الأطفال ، حين يقتربون من نهاية حياتهم المدرسية •

ومما يسترعى الاهتمام أن نجد بعض الدلالات على أن الأطفال الافريقيين الذين ينتمون للطبقة المتوسطة ، والذين تكفلهم أسر انكليزية فى بريطانيا ، لا يشتركون فى التقدير المنخفض للسود ، كما يفعل الأطفال المهاجرون من جزر الهند الغربية . وهذا لا شك يعكس الثقة بالنفس لدى الافريقيين فى هويتهم الأصلية بعد أن تحرروا من الحكم الاستعمارى الأبوى ، وانهم بصفتهم أعضاء فى الطبقة المتوسطة قد تفتحت أمامهم فرص الوصول الى الثروة والمكانة والقوة ، المحرومة منها الأغلبية من الهنود الغربيين حتى فى مجتمعهم الأصلى •

أن وصمة الصورة الذاتية لأفراد جماعة الأقلية يمكن أن تتسرب للمدرسة عن طريق آخر • فلقد وجد الباحثون الأمريكيون أن طلبة الكليات الزنوج يعتقدون غالبا أن زملاءهم البيض ، الذين يتساوون معهم فى درجة الذكاء ، أكثر ذكاء منهم ، ويقومون بدور التابعين الخاضعين ازاءهم فى الواجبات التى تتطلب تعاونهم فيها معهم ، ولا يعترفون بتفوقهم الا اذا ارغموا على ذلك . ويعتقد ان الطلبة الزنوج يتخذون موقف الخضوع أساسا بسبب شعورهم بتهديد اجتماعى • وعلى ذلك يبدو أمرا معقولا أن نفترض أن تزايد الاتصال بين الجماعات يمكن أن يؤدى الى تقدير أكثر تحررا للقدرات الحقيقية ، كما أنه يقلل من شعور أفراد الجماعات التابعة بأنهم عرضة للتهديد الاجتماعى . وفى هذه الحالة فان الكثير يتوقف على اتجاه أفراد الجماعة السائدة ، ولقد اختبر « كولمان » وزملاؤه من الباحثين أداء التلاميذ فى عينة كبيرة الحجم من المدارس الحضرية والريفية فى الولايات المتحدة • وقد وجدوا أن الدرجات التى حصل عليها الزنوج فى اختبارات التحصيل تميل الى الارتفاع كلما زادت نسبة الطلبة البيض فى المدرسة • وفى بريطانيا نجد ما نستدل به أيضا على أنه كلما طالت مدة وجود المهاجرين الملونين فيها ، وفى المدارس الانكليزية ، تحسنت انجازاتهم فى اختبارات التحصيل والاختبارات العقلية • وهذا يؤيد بحوث « كلاينبرج » وآخرين فى الولايات المتحدة ، الذين وجدوا أن الزنوج النازحين من الجنوب تتحسن درجاتهم فى الاختبارات كلما طال بقاؤهم فى المدن الشمالية • ومع ذلك فالأمر يتوقف كثيرا على مدى الاختلاط الثقافى فى المدرسة ، ومدى الاتصال الذى يحدث بين السود والبيض ، وكذلك على الظروف السائدة ، فمثلا نجد أن « كلارك » يبين أن التحسن الذى

لاحظه «كلاينبرج» لا نصادفه فى المدارس الرديئة الموجودة بالأحياء الفقيرة فى المدن .

ان الأطفال وأسرهم الذين ينتقلون من بيئة الفلاحين الريفية الجامدة من الناحية الاجتماعية الى الأحياء الأكثر حداثة ونشاطا فى المدن الصناعية يواجهون ولا شك مشكلة معقدة الى حد كبير من حيث التوافق الاجتماعى . والمهاجرون الأسيويون والكاريبيون الى بريطانيا ، وكذلك المهاجرون البورتوريكيون من زنوج الجنوب الى شمال أمريكا ، كل أولئك يجب عليهم قبل كل شىء أن يجاهدوا فى التكيف مع نوع من النظام الاجتماعى مغاير لنوع النظام الذى نشئوا فيه ، مع نظام نمطه الشكلى على الاقل هو التنافس الحر المفتوح ، مقابل النظام الذى يطغى عليه نمط السيادة والأبوية . وفضلا عن ذلك فان أنواع المهارات المهنية المطلوبة التى تكفل لهم العيش من الناحية الاقتصادية فى النظام الاجتماعى الجديد ستكون مختلفة ، ومن تم فان متطلباتهم التعليمية ستكون أيضا مختلفة ، وكذلك الأمر فى تقاليدهم وأساليب حياتهم الشعبية . أن كثيرا من المعارف والمهارات التى يقضون حياتهم فى اكتسابها ستكون فى الغالب غير ذات موضوع فى مجتمع موطنهم الجديد . وبمعنى آخر فانهم سيكونون بحاجة لأن يتعلموا عن الحضارة الجديدة التى من المحتمل أن تكون عدائية لهم ، بل سيكونون فى حاجة الى أن يتوافقوا معها . وقد يستلزم الأمر ، بالنسبة للآسيويين والبورتوريكيين ، أن يتعلموا لغة جديدة ، أما بالنسبة للهنود الغربيين والأمريكان السود فقد يعنى الأمر أن يتعلموا من جديد اللغة التى يتحدثون بها فعلا .

وقد وجد فى بريطانيا أنه كلما زادت ثقافة أطفال المهاجرين من الملونين كانوا أكثر تقبلا عند أقرانهم من الوطنيين البريطانيين البيض . حقا ان ارتداءهم الزى الأوربى ، والتزامهم بالعادات الأوربية فى الأكل ، يبدوان أمرين هامين ، ولكن الاهم من ذلك هو تعلمهم اللغة . ان فرض التغير الثقافى على الأقليات ليس من السياسة الرسمية فى بريطانيا ، ولكن عددا من المدرسين ينتصرون له ، بل من المحتمل انهم يعملون على تنفيذه . ومع ذلك فان أى عائق يقف فى سبيل تعلم المهاجر الجديد اللغة ، وسرعة معرفته بالمعايير والمعاملات الاجتماعية السائدة ، يمكن أن يجعل أقل قدر من الاندماج الاجتماعى والاقتصادى أمرا صعبا عليه . وقد يكون من بين هذه العوائق نظام الاختيار لدى الاصطفائى ، الذى يتضمن تطبيق الاختبارات المتحيزة لثقافة الطبقة المتوسطة ، وأيضا الاصرار الشديد على أن يلتحق الأطفال فى جميع الأعمار بالمدارس المجاورة لهم . ومن المحتمل ان ينتج عن هذه السياسة انفصام اجتماعى فعلى . ان سياسة الاختيار تعمل على تأييد التفرقة وعدم المساواة ، والاحتفاظ بأنماط الصراع داخل المدرسة وخارجها . وسياسة المدرسة المجاورة بمفهومها الضيق تحد من الفرص التى يمكن ان تتاح لأطفال الجماعات السائدة ، لكى يخرجوا من الأحياء المنحطة مسكنا وتعليما . وبمعنى آخر فان كلتا السياستين تعمل على تحديد فرص الاتصال بالثقافة السائدة الأكثر اتساعا ، وبذلك تخدم كلتا السياستين هدف أنماط السيادة القائمة . ولا يعنى هذا بالضرورة أن توزيع التلاميذ هو الحل المرضى على طول الخط ، ولكن يجب أن تهدم أوكار الفقر ، وأن يمنح جميع الأفراد فرصا أكبر لأن يخرجوا الى المجتمع الأوسع ، ويتنافسوا على قدم المساواة مع غيرهم .

وحتى حيث يبدل نظام الاصطفائى الواضح فى التمييز العنصرى فى التربية بنظام المساواة الشكلى الشامل فان التفرقة قد تظل موجودة فى معاهد معينة ،

أما كمظـاهر ثابتة فى التنظيم المدرسى ، أو كتفريع من الأيديولوجية الاصطفائية لمدرسين معينين .

ويمكن تصنيف المدارس تبعا لأهدافها (مثـل أكاديمي أو تبشيرى أو دينى) على أساس اهتمامها الرئيسى اهو النجاح فى الامتحانات أو تنمية الشخصية أو ضبط النفس ، وتبعا لاسلوبها فى الضبط الاجتماعى (مثل القمع ، أو الجزاء ، أو الالتزام بمعايير) على أساس استخدام العقاب البدنى أو أسلوب الثواب والعقاب أو اثارة القيم الخلقية ، وتبعا لبنية نظامها الاجتماعى (مثل التقسيم الى فئات) ، أو عدم الأخذ بهذا التقسيم على أساس توزيع التلاميذ فى الفصول وفق قدراتهم ، أو خلط القدرات المختلفة فى الفصول • ويمكن أيضا تصنيف المدارس تبعا للسياسة التى تسير عليها تجاه جماعات الأقليات • ففى بريطانيا مثلا يمكن فى المدارس التى تضم أجناسا متعددة أن نميز بين تلك التى تعمل على ادماج الاجناس وتلك التى تعمل على التفرقة بينها • فالنوع الأول فى المدارس ينزع الى معاملة جميع الأطفال على قدم المساواة ، ونتوقع مقابل ذلك تجانسا منهم جميعا ، بما فيهم الوافدون من وراء البحار ، والذين لهم خلفيات ثقافية مختلفة • ومن جهة أخرى فان مدارس النوع الثانى التى تفرق بين التلاميذ تقر الفروق بينهم ، وتعمل اما على تشجيعها واباحتها ، أو تعدها مبررا كافيا لأن تعامل جماعات الأقليات من الأطفال معاملة تختلف عن معاملة بقية التلاميذ • ومثل هذه المدارس تضم التلاميذ الى مجموعات عن طريق اختبارات القدرات ، ويجد الأطفال المهاجرون أنهم بكل تأكيد فى الغالب قد هبطوا الى الدرك الأسفل من هذه المجموعات بسبب عدم المامهم باللغة والثقافة .

وينشب صراع بشكل واضح حين تخفق سياسة المدرسة فى أن تتوافق مع مطامح التلاميذ ووالديهم • فمثلا نجد أن المهاجرين من جزر الهند الغربية المقيمين فى بريطانيا يرغبون فى أن يتمثلوا ويندمجوا (أى أنه لايبدو منهم أية رغبة فى أن يحتفظوا بهوية ثقافية وحضارية منفصلة عن الهوية الثقافية والحضارية للجماعة السائدة) • ومن جهة أخرى نجد أن أولياء الأمور الباكستانيين والقبارصة يفضلون وجودا ثقافيا وحضاريا منفصلا ، ويتوافقون مع معايير الجماعة السائدة فقط ، كلما وجدوا أنه من الضرورى أن يقيموا صلات تعايش بينهم وبين غيرهم • فاذا ما تضمنت سياسة المدرسة الاصرار والتأكيد على التمثيل والاندماج فانها بذلك تتصارع مع رغبات أمثال هؤلاء الوالدين • ومن جهة أخرى فان التركيز على الفوارق الذى تقوم به مدرسة انفصالية (١) قد يثير العداء فى التلاميذ الوافدين من جزر الهند الغربية ، وفى أولياء أمورهم •

والمدارس الانفصالية تسىء الى مطامح الكثيرين من أولياء الأمور السود ، فى حين تعارض المدارس غير الانفصالية رغبات بعض البيض الذين يؤمنون بالسيادة •

وبطبيعة الحال يجب أن ندرك أن أولياء الأمور الذين يرغبون فى الانفصال الثقافى ، ويصرون على أن يتعلم أولادهم لغة مختلفة عن لغة الجماعة السائدة ،

---

(١) المدرسة الانفصالية هى المدرسة التى تميز بين التلاميذ من حيث أجناسهم على أساس أن هناك فروقا طبيعية واضحة بينهم فى القدرات ، والمدرسة غير الانفصالية هى التى لا تقوم بهذا التمييز •

ويمارسون دينا يختلف عن دينهم ، قد يؤخرون ، عن تهاون وغفلة ، عملية تثقيف ابنائهم ، ومن ثم يعطلون تقبل أعضاء الجماعة السائدة لهؤلاء الأبناء تقبلا كاملا . وفي الوقت نفسه قد تؤدى سياسة المدرسة اما الى تضخيم أنماط الصراع أو اضعافها . ويتوقف الكثير على حساسية المدرسين بالنسبة الى مطامح أولياء الأمور ، وعلى ما يحرزون من نجاح فى تكفل التفاهم المتبادل بين التلاميذ .

ويتوقف كثيرا مدى نجاح المدرسة فى الاقلال من الصراعات بين الجماعات على قدرتها على الوقوف فى معزل عن أنماط التوتر والعداء الموجودة فى المجتمع الواسع . فمثلا أوضح « روزنثال » و « جاكوبسون » بالدليل انه من الممكن أن تؤثر توقعات المدرسين من التلاميذ فى انجازاتهم وأدائهم ، فالتوقعات السيئة تؤدى غالبا الى انجازات رديئة ، والتوقعات العالية تميل لأن تؤدى الى انجازات جيدة . وزيادة على ذلك فانه بينما قد تتشكل توقعات المدرسين من التلاميذ ، على ضوء القيمة التنبؤية المفترضة للاختبارات العقلية والتحصيلية ، فمن المحتمل أيضا ان تتأثر هذه التوقعات بالصور الراسخة عندهم عن جماعات الأقلية والأغلبية . فمثلا وجد « هارجريفز » ان هذا يتمثل فى احدى المدارس الثانوية الانكليزية . فالمدرسون ينظرون فى الغالب الى التلاميذ المتأخرين على انهم يمتلكون خصائص الطبقة العاملة ، وينظرون للتلاميذ المتقدمين على أنهم حائزون على فضائل الطبقة المتوسطة . وحيث نجد مدرسين من النوع الاصطفائى فانه يتبين لنا أن مدركاتهم عن القدرات العقلية لتلاميذهم تقوم على أساس فكرة ضيقة عن وراثة القدرات . فاذا ما كانوا أيضا من النوع المتسلط بالمعنى الذى يوضحه « أدورنو » وزملاؤه (1) فان توقعاتهم لسلوك التلاميذ ، ولما قد يقوم من صراع بين الجماعات ، تنهض على أساس الآراء الراسخة عندهم عن الجماعات . وكما وجد « هارجريفز » و « روزنثال » و « جاكوبسون » فان تأثير التنبؤ المرضى للذات قد يؤدى الى أن توقعاتهم قد صحت وتحققت . وعلى العكس من ذلك فالذين يعتنقون مبدأ المساواة يرون أن من المحتمل جدا امكان القضاء على المعوقات البيئية ، ومن ثم يعتقدون أن لدى تلاميذهم قدرات أكبر مما قد تتمخض عنه الاختبارات المتحيزة من الناحية الثقافية . واذا ما كان هؤلاء المدرسون ـ زيادة على ذلك ـ ضد المتسلطين الذين يعتنقون مبدأ السيادة فان احتمال وجود توقعات جامدة عندهم لسلوك الفرد والجماعة يكون أقل شأنا . ولذلك فان النظام المدرسى وعقائد المدرسين تميل لأن تقوى أو تضعف انماط الصراع والسيادة التى نجدها فى المجتمع الكبير .

واذا ما تحولنا من العقبات المحتملة الى تكافؤ الفرص فى التعليم ، والمنابع التى يصدر عنها صراع الجماعات فى المدرسة ، فاننا نرى لزاما علينا أن نواجه

---

(1) T.W. Adorno et al. « The Authoritarian Personality », London, Harper and Row, 1950.

لقد حاول أدورنو وزملاؤه ، فى دراستهم للتحيز ضد السامية ، أن يفسروا التعصب على ضوء الشخصية المتسلطة ، نتاج التنشئة الجامدة للطفل الخالية من الحب ، انهم يصفون الشخصية المتسلطة بأنها محافظة فى جمود ، متمسكة بالعرف والتقاليد ، متميزة فى ذاتها ، وأنها تخضع للسلطة ، متعصبة دينيا ، غير علمية ، غير مستبطنة ، غير متبصرة ، غير ابداعية ، غير خيالية ، وغير متعاطفة ، تهتم اهتماما زائدا بالمحافظة على القيم الخلقية التقليدية .

السؤال : كيف يمكن أن تعمل المدرسة بطريقة ايجابية للقضاء على العداوات التى تنشب بين الجماعات ؟

ويجب ان ندرك أن هناك عوامل أخرى الى جانب الضبط المباشر للمدرسة : عوامل مثل اتاحة فرص الاسكان والعمل ، التى تثير المنافسة والصراع بين الجماعات . الى أى حد يجب على المدرس الذى وهب نفسه لاستئصال الصراعات والتعصبات ، لكونها تتنافى مع أهداف التربية ، أن يمد دوره التربوى لمحاربة التمييز العنصرى خارج المدرسة • أمر يجب أن يحظى بدراسة أكثر شمولا وصراحة من قبل المربين • ومع ذلك فان المدرسة نفسها تتأثر بشكل مباشر بأفعال المدرسين • وربما يكون هذا أكثر وضوحا فى بريطانيا حيث يتمتع المدرسون الأوائل بقدر من التحرر أكثر مما نجده فى الولايات المتحدة الأمريكية ، التى فيها يكونون محكومين مباشرة بالمجالس المدرسية والوالدين الى درجة أكبر .

ومع ذلك فقد يبدو كخطوة معقولة أولى فى الاتجاه المطلوب من المدرسة أن تؤمن أن ليس هناك أى مظهر فى تكوينها (نظامها ، اسلوب الضبط بها ، عقائدها واهواؤها) يعمل على تقوية أنماط الصراع بين الجماعات أو اثارتها . ويجب أن تدرك هيئة التدريس بها أنهم حساسون الى قدر كبير تجاه الوالدين والتلاميذ • وعلاوة على ذلك فيمكن المدرسة أن تتجنب التقسيمات غير الضرورية فى نظمها . ان المدرسة التى يقوم نظامها على السلطة ، وتنسج لها نمطا جامدا خاصا للسيادة والتبعية ، لا تشجع فقط الصراع القائم على السلالات ، ولكنها قد تفقد المرونة اللازمة التى تمكنها من مهاجمة التعصبات بين الجماعات . ولقد وجد أن حلقات البحث والمناقشة أكثر فاعلية ، كوسيلة لتغيير المعتقدات القوية ، من طريقة الوعظ والارشاد المباشر • ان مثل تلك الطرق هى من سمات المدارس غير الطبقية التى لها اهداف تبشيرية ، والتى تستخدم طرق ضبط عادية . انها نوع المدارس التى تسمى فى بريطانيا بالمدارس التقدمية • ولكن حيث تتبع طرق التعليم غير الشكلية فان الكثير يتوقف على اتجاهات المدرسين وحنكتهم • وعلى ذلك ففى المجتمع الذى يكون الصراع فيه بين الجماعات أمرا أوليا فان الاهتمام الأكبر يجب ان يوجه إلى تدريب المدرسين على ان تكفل حساسياتهم مطامح الجماعات • انهم بحاجة الى أن يكونوا أكثر وعيا بأن سلوكهم وتصرفاتهم قد تخلق مواقف من المحتمل أن تقوى الصراعات الجماعية التى يمكن أن تعمل ضد ميول التلاميذ واهتماماتهم التربوية .

ان الكثير من الجهد الذى يبذل لجعل المدرسين يدركون مطامح الأقليات ومشكلاتهم يتضمن تعلمهم شيئا عن الخلفية الاجتماعية ، وتجارب الهجرة لهذه الجماعات ، وكذلك أنماط التمييز التى يكونون قد انزلقوا فى شباكها • ان تقدير المشكلات التربوية (وخصوصا اللغوية) لأطفال جماعات الأقلية يجب أن تدرك ، واتجاهات التربية يجب أن تتطور نحو صور راسخة عن التلميذ تتشكل على أساس الاختبارات العقلية المقننة • ويجب أن يركز بنوع خاص على النتائج المحتملة للتوقعات البالغة السوء لأداء الفرد والجماعة •

ومن الواضح أن ما يعلم فى المدارس يتساوى فى الأهمية مع كيفية تعلمه • وهذا ما يجب ان يكون عليه الوضع خصوصا فى المدارس التى تضم أجناسا مختلفة

من التلاميذ ، والتى تواجه الصراع الجماعى الأولى . ان هناك من الأدلة ما يبين أن الكثير من العداوة بين الجماعات ينشب نتيجة الجهل بطبيعة الغير وثقافتهم وحضارتهم . والتلاميذ الصغار يكونون بسرعة صورا ثابتة . ولذلك كان من الأهميه بمكان :

أ ـ أن تخلو مناهج التعليم من أية مادة تنمى هذا النوع من التفكير الثابت .

ب ـ أن تتضمن المناهج مادة مقارنة على نطاق واسع ، تؤكد تنوع الثقافات والحضارات المختلفة وثراءها . ومن أفضل المناقشات للطرق والمناهج التى تهدف الى محاربة التعصبات وأنواع التمييز ما نجده فى تقرير اليونسكو الذى وضعه « ماير دومنيتز » فى سنة ١٩٦٤ .

ومع ذلك فمن المهم أن نؤكد مرة أخرى أن المشكلات التربوية التى تصدر عن أنماط أوسع من الصراع الجماعى لا يحتمل أن تجد حلولا مباشرة داخل المدرسة نفسها . أن التمييز فى الاسكان وفى العمالة مثلا يحتاج الى عمل سياسى . والقضاء على أوكار الفقر والجهل ، التى تعد المدارس السيئة جزءا منها ، لا يحتمل أن يتم بأساليب تربوية ، أو بسياسة تربوية فقط . ان على الحكومة أن تعمل على ايجاد فرص للأقليات ، وأن تقلل من انواع التمييز فى المجتمع الواسع كله . وعلى ذلك قد يشعر المدرس ، وهو يواجه الصراع الجماعى داخل الفصل ، أن من الضرورى أن يحاربه فى المجالات الاجتماعية والسياسية ، بالقوة نفسها التى يقاومه بها داخل المدرسة . والمدرس ذو الوعى الاجتماعى يدرك تمام الادراك انه بما أن المدرسة هى مؤسسة للتغيير ، وفى الوقت نفسه طريق للحركة الاجتماعية الى أعلى فى المجتمع الصناعى ، فان التربية اذا تحكم الاصطفائيون فيها يمكن أن تكون وسيلة تحتفظ بها الأقلية الحاكمة بمركزها السيادى ، وذلك بتحديدها الجامد لنوع التربية التى تتلقاها جمهرة السكان . ان المدرسين الذين يعملون لتحقيق الاهداف التربوية من غير ما تعصب ، والذين ، تبعا لذلك ، يهتمون بالاقلال من الصراع الجماعى والتعصبات التى تنشأ عنهم ، لا يحبون أن يصبحوا جزءا من الآلة التى تولد التمييز العنصرى . ومع ذلك فقد يحدث هذا بوسائل سبق أن وضحناها فى هذا المقال على الرغم مما يضمره المربى من أفضل النيات وأطيبها .

السلالة والثقافة



قد لايناسب الأنثرولوجى(١) أن يحدد ماتكونه سلالة وما لاتكونه مادام المختصون فى الأنثروبولوجيا الطبيعية ، الذين انفقوا فى مناقشة هذه المسألة زهاء قرنين ، لم يستطيعوا البتة أن ينفقوا بشأنها ، وليس ثمة ما يدعونا الى أن نفترض أنهم اليوم أقرب للوصول الى اتفاق منهم بالأمس . وقد ذكروا لنا أن أقدم كائنات شبيهة بالانسان ـ وهى ذات خصائص متباينة تباينا شديدا ـ يرجع وجودها الى ثلاثة ملايين أو أربعة ملايين سنة خلت على الأقل · وهى فترة بعيدة للغاية بحيث لن نستطيع بالمرة أن نعرف هل الأنماط المتعددة التى عثر على بقاياها كان بعضها يفتك بالبعض الآخر فحسب أم أن ثمة تهاجنا جرى بينها · ويعتقد بعض الأنثروبولوجيين أن النوع البشرى انقسم فى مرحلة مبكرة جدا الى عدد من النويعات جرى بينها تبادل وتهاجن فى عصور ما قبل التاريخ . والتنوع فى الأنماط البشرية الذى يلاحظ اليوم هو على ذلك نتيجة استمرار خصائص أقدم وانضياف خصائص مكتسبة حديثا . ويعتقد آخرون أن العزلة الوراثية للجماعات البشرية المتنوعة حدثت فى تاريخ أحدث كثيرا ـ نحو نهاية العصر البلايستوسينى ـ وفى تلك الحالة لا يمكن أن تكون الفروق التى نستطيع ملاحظتها قد نجمت من اختلافات عرضية بين الخصائص المميزة التى لم تكن لها قيمة متكيفة معها ، والتى كانت قادرة على الاستمرار استمرارا غير محدد بين الشعوب المعزولة فيما يختص بتناسلها · ويبدو أنها قد نشأت من فوارق محلية بين عوامل الانتقاء . وكلمة « سلالة » ، أو أية كلمة نستعيض بها عنها ، قد تعنى

(١) العالم المختص بتحديد خصائص الشعوب ومقارنة السلالات البشرية .

بقـــلم : كـلود لـيـــڤى شـــتراوس

مدير الدراسات بالمدرسة العملية للدراســـات العليا بباريس ، وأســـتاذ كرسى الدراســـات الانثروبولوجيـة والاجتماعية فى الكوليج دى فرانس . له مؤلفات شهيرة منهـا : « العقل المتوحش » ١٩٦٦ ، و « الطوطمية » ١٩٧١ .

ترجمـــة : د . محـمد فتــحى الشــنيطى

• أستاذ الفلسفة ورئيس قسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب بالمنيا . منـذ سـنة ١٩٥٥ وهو يحـاضر فى الفلســفة الحديثة والمعـاصرة وفى المنطق ومنـاهج البحث العلمى فى كلية الآداب بجامعة القاهرة ، وفى فرع الجامعة بالخرطوم ، وفى كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم ، وأخيرا فى كلية الآداب بجامعـة بيروت العربيـة . له مؤلفـات عديدة فى المنطق والفلســفة ، ومترجمات فلسفية كثيرة .

على ذلك شعبا أو جماعة من الشعوب تختلف عن غيرها بتفاوت نسبة تكرار حدوث بعض الأصول الوراثية فيها .

ولو كان الفرض الأول صحيحا لكان أصل السلالة ينتمى الى ماض سحيق لدرجة أننا لايسعنا أن نعرف عنه شيئا . وهو ليس فرضا علميا ، أعنى أنه ليس فرضا يمكن التحقق منه ، ولو بطريقة غير مباشرة ، بملاحظة آثاره البعيدة المدى ، وانما هـو قضية بديهية مطلقة نضعها نصب أعيننا بطريقــة عســفية . حيث أنه يظن أن من المستحيل بغير ذلك تفسير الفروق التى نلاحظها اليوم . لقــد كانت هــذه نظرية « جوبينو Gobineau » الذى يقــال انه أبو التمييز العنصرى ، وان كان على بينة تماما بأن السلالة لم تكن ظاهرة قابلة للمـلاحظة ، وانمـا اقتصر على التسليم بها فرضا من حيث كونها شرطا أوليا لتعدد الثقافات فى التاريخ ، ذلك التعدد الذى بدا له غير قابل للتفسير بدون ذلك . وفى الوقت نفسه أقر بأن الشـعوب التى أنتجت هذه الثقافات كانت نتاجا لامتزاج جمـاعات بشرية نجمت هى نفســها عن امتزاجات أخــرى . وعلى ذلك فاذا حاولنا أن نرد الفوارق الســلالية الى أصولها لا يســعنا أن نكتشف شيئا بصددها ، وما نناقشه الآن هو فى الواقع التعــدد الحضارى وليس التعدد السلالى .

ولو كان الفرض الثـــانى صحيحا لثارت مشـــكلات أخرى . أولا : الاختلافات فى نسبة الأصول الوراثية التى يشير اليها معظم الناس حين يناقشون الســلالة ، وكلها تطابق سمات واضحة : طول القامة ، ولون البشرة ، وشــكل الجمجمــة ،

وطراز الشعر الخ • ومع افتراض أن هذه الاختلافات متسقة فيما بين بعضها والبعض الآخر ـ وهو ما ليس يقينا بأية حال ـ فليس ثمة دليل على أنها متسقة مع اختلافات أخرى فى خصائص مميزة لا سبيل الى ادراكها ادراكا مباشرا بالحواس . بيد أن جميع الخصائص المميزة حقيقية على حد سواء ، ومن المتصور تماما أن النمط الثانى يمكن توزيعه توزيعا جغرافيا على منطقة أو أكثر من منطقة بطريقة تختلف اختلافا تاما عن النمط الأول ؛ ويختلف بعضها عن البعض الآخر مع النتيجة ، بحيث انه تبعا للخصائص المميزة المختارة يمكن تعيين «السلالات الخفية» اما فى نطاق الجماعات السلالية التى جرى العرف على تعريفها ، أو بتخطى الحدود المعينة لها ، وهو تعريف سىء على الحالين • وثانيا : وما دمنا فى كل حالة نتناول بالبحث النسب فان الحدود المعينة لها حدود عسفية • والواقع أن هذه النسب تتنوع تنوعا لا نهاية له ، والحدود المعينة مرهونة بأنماط الظاهرة التى يختارها الباحث فى تصنيفه . ويترتب على هذا انه فى الحالة الأولى تصبح فكرة السلالة مجردة الى الحد الذى تترك معه مجال التجربة العملية وتغدو نوعا من الافتراض المنطقى الذى يؤسس عليه خط معين من خطوط الاستدلال • وفى الحالة الثانية تتبع التجربة عن كثب بحيث أنها تذوب فيها ، ويبلغ هذا حدا لم نعد معه نعرف ما تناقشه ، فلا يكاد يثير دهشتنا أن كثيرا من الانثروبولوجيين قد كفوا تماما وببساطة عن استخدام هذا المفهوم .

والواقع أن تاريخ تصور السلالات هو الى حد كبير مماثل للبحث عن الخصائص المميزة بدون قيمة تكيفية • اذ كيف يمكن ، بدون ذلك ، لهذه الخصائص المميزة أن تستمر دون تغير عبر الأجيال ، وكيف يمكنها ـ ما دامت لا تحقق أى غرض ، ان خيرا أو شرا ، ووجودها من ثم وجود عسفى كلية ـ أن تزودنا بالبينة اليوم حول الماضى السحيق ؟ بيد أن تاريخ فكرة السلالات هو أيضا تاريخ التعاقب الذى لا نهاية له لخيبة الأمل التى نصادفها فى البحث عن السلالات ، فكل الخصائص المميزة التى يفترض على التعاقب كونها دالة على الفروق بين السلالات أثبتت ، الواحدة بعد الأخرى ، أنها مرتبطة بظواهر متكيفة ، وحتى أسباب قيمتها الانتقائية ليست دائما واضحة • وينطبق هذا على شكل الجمجمة الذى ، كما نعلم ، يميل عموما الى التكور ، وينطبق أيضا على لون البشرة الذى غدا أفتح بين الشعوب التى تعيش فى أقاليم معتدلة ، وذلك للتعويض عن الافتقار الى الأشعة الشمسية ولمساعدة البدن على الدفاع عن ذاته ضد الكساح . ووجه الانتباه بعد ذلك الى فصائل الدم ، ولكن من المشكوك فيه الآن أنها كذلك قد تكون لها قيمة تكيفية ، فقد تعزى الى عوامل غذائية أو الى اختلاف حساسية الافراد بالنسبة لبعض الامراض مثل الجدرى أو الطاعون . وهذا ينطبق دون شك على بروتينات مصل الدم •

فاذا كان انحدارنا الى أعمق مستويات علم وظائف الأعضاء قد خيب آمالنا ، ألسنا نأمل فى حظ أكبر لو عدنا القهقرى الى بداية حياة الفرد ؟ لقد حاول الأنثروبولوجيون أن يميزوا الفوارق الملاحظة عند الولادة بين الاطفال الأسيويين والافريقيين وأطفال أمريكا الشمالية (سودا أو بيضا) . مثل هذه الفروق المتعلقة بالنمو الحركى وبالمزاج يبدو بالفعل أنها موجودة (١) . وأيا ما كان ، وحتى فى هذه

---

(١) Current Directions in Anthropology : Bulletins of the American Anthropological Association, vol. 3, No. 3, Part 2, 1970, p. 106.
J.E. Kilbride, M.C. Robbins and P.L. Kilbride, « The Comparative Motor Development of Baganda, American White and American Black Infants ».
American Anthropologist, vol. 72, No. 6, 1970.

الجالة ، التي يبدو في الظاهر أنها تلائم أغراض الباحثين ، فان هؤلاء يسلمون بأنهم هزموا • وثمة سببان لهذا : أولا : لو كانت هذه الخصائص المميزة فطرية فانها تبدو على درجة من التعقد يتعذر معها الحاقها بأصل وراثي واحد ، ولم يطور علماء الوراثة بعد مناهج موثوقا بها لدراسة انتقال الخصائص المميزة الذي يعزى الى الفعل المشترك لعوامل عديدة • ثانيا : وهذه نقطة بالغة الاهمية ـ ليس ثمة دليل على أن هذه الفروق هي في الواقع فطرية وليست نتيجة ظروف رحمية داخلية تعزى الى عوامل حضارية ، ما دام نظام طعام النساء الحوامل وعاداتهن يتنوع في المجتمعات المختلفة • وأما عن النشاط الحركي لصغار الأطفال فانه يمكن أن تنجم الفروق أيضا من عوامل حضارية • خذ على ذلك مثلا : الساعات الطوال التي يقضيها الطفل في المهد في مقابل حمل الطفل باستمرار ، فان هذا يجعله على بينة بحركات أمه البدنية ، والحذر في طرق رفع الطفل ، وحمله ، واطعامه . والواقع ان هذه وحدها يمكن أن تكون العوامل الفعالة ، مادامت الفروق الملاحظة بين الأطفال الافريقيين وأطفال أمريكا الشمالية أكبر بما لا يقارن من تلك الملاحظة بين الأطفال الأمريكيين سودا وبيضا • فالأطفال الأمريكيون من أي أصل سلالي كانوا يربون بطريقة واحدة تقريبا .

ان مشكلة العلاقة بين السلالات والثقافة لا يمكن ، من ثم ، أن تصاغ صياغة سليمة على الخطوط المشار اليها آنفا • ففي وسعنا أن نعرف الثقافة ، ولكن ليس في وسعنا أن نعرف السلالة • وقد لا يكون من الضروري أن نفعل هذا لكي نجيب عن السؤال المتضمن في عنوان هذا المقال . والحق اننا قد نحرز تقدما ، بأن نعيد صياغة هذا السؤال بطريقة مركبة وعلى نحو أدق . فالحضارات يختلف بعضها عن البعض الآخر ، وبعض الحضارات التي تختلف عن الحضارات الأخرى بدرجة أكبر من اختلافها فيما بين الواحدة منها والأخرى ـ على الأقل في عين الملاحظ الخارجي غير المختص ـ هي حضارات الشعوب التي تختلف أيضا عن الشعوب الأخرى في مظهرها الفيزيقي . فهذه الشعوب الأخيرة تعتقد ان الفروق بين حضاراتها الخاصة بها أقل بروزا من تلك الفروق بين حضارتهم وتلك الثقافات التي يختلفون بها عن ثقافات المجموعة الأولى من الشعوب • أمن الممكن أن يكون ثمة ارتباط بين الفروق الفيزيقية والفروق الثقافية ؟ وهل في الوسع تفسير الفروق الأخيرة دون الرجوع الى الأولى ؟ هذا ، باختصار ، هو السؤال الذي ألقيته على نفسي لكي أحاول الاجابة عليه . ولكن للأسباب التي أبديتها من قبل ليس لها جواب ممكن • والسبب الرئيسي هو أن علماء الوراثة يسلمون بأنهم لا يستطيعون أن يربطوا برباط معقول بين سلوك عالي التعقد مثل ذلك السلوك الذي يجعل لثقافة طابعها المميز وبين عوامل وراثية نوعية ومحلية ، من النوع الذي يمكن تعيينه بالبحث العلمي ، سواء الآن أو في المستقبل المتوقع . وعلى ذلك يتحتم اعادة تعريف مشكلتنا داخل حدود أضيق • وسوف أصوغها على النحو التالي : هل يمكن تفسير تعدد الثقافات بالعوامل الاثنولوجية فقط ؟ هل يستطيع علم الأثنولوجيا أن يصل الى تفسير من هذا القبيل دون الرجوع الى عوامل تقع خارج نطاق استدلاله ودون أن يتخذ مسبقا قراره بصدد طبيعتها النهائية ؟ ذلك انه ليس من اختصاص الأثنولوجيا أن تقول انها عوامل بيولوجية • كل ما يمكننا أن نقوله عن العلاقة بين الثقافة وبين هذا « الشيء الآخر » من سياق مختلف هو ـ لكي نستعير عبارة مشهورة ـ اننا لا حاجة بنا لمثل هذا الفرض •

وأيا كان الأمر فاننا حتى بهذا الموقف نستفيد من المبالغة في التبسيط . فان تعدد الثقافات اذا أخذ في قيمته الظاهرية قد لا يمثل مشكلة ما اللهم الا مشكلة الحقيقة الموضوعية لذلك التعدد . ذلك لأنه ليس هنالك سبب لكون الثقافات المختلفة لا توجد جنبا الى جنب وتحتفظ فيما بينها بعلاقات سلام نسبية قد تختلف أسسها ، كما تبين ذلك تجربة التاريخ . وثمة عصور تعلن فيها كل حضارة أنها وحدها هي الحقيقية وأنها وحدها التي تمنح حياة لها شأنها ، وهي تتجاهل الحضارات الأخرى وتنكر حتى كونها ثقافات . ومعظم الشعوب التي ندعوها « بدائية » يشيرون الى أنفسهم باسم ما يعني أنهم «الشعوب الحقيقية» «الخيرة» « الممتازة » أو ببساطة أنهم « الجنس البشرى » ، وينعتون الشعوب الأخرى بألقاب تنطوى على كونها ليست بشرية ، كلمات من قبيل « القرود القبيحة » و « القمل » . وبالطبع قد تكون هناك حالات من العداء بل الحرب بين ثقافات مختلفة . ولكن هذه كانت منصبة بصفة رئيسية على الانتقام للاساءات وعلى أسر الضحايا لتقديمهم قربانا ، وعلى سرقة النساء أو السلع ، وهي عادات نشجبها ولكنها لم تفض البتة أو لم تكد تفضى البتة الى هدم ثقافة أو استبعادها من حيث هي كذلك . فعندما عاد عالم الاثنولوجيا الألماني الكبير « كرت أونكل » ، وهو المشهور باسم « نيموندلجو Nimuendaju » الذى خلعه عليه هنود البرازيل ، وهو الذى كرس لهم حياته ، أقول عندما عاد الى القرى الوطنية بعد أن أنفق بعض الوقت في مدينة ، بكى مضيفوه حين خطر لهم العناء الذى لا شك أنه عاناه لبقائه بعيدا عن المكان الوحيد حيث ، كما يعتقدون ، تكون الحياة بحيث تستحق أن تعاش . هذه اللامبالاة العميقة بالنسبة للثقافات الأخرى كانت نوعا من الضمان لامكان استمرارها في الوجود بطريقتها وبذاتها . ولكن وجد موقف آخر أيضا ، وهو مكمل للموقف الأول أكثر منه مناقضا له : ينعم الأجنبي بمكانة الغريب ، ويشخص امكانية توسيع العلاقات الاجتماعية ، فاذا زار أسرة اختير ليعطى اسما للمولود الجديد . وكذلك الزيجات من جماعات بعيدة لها تقدير أعلى من الزيجات الأخرى . أضف الى ذلك أيضا ان الهنود ذوى الرؤوس المسطحة الذين كانوا يعيشون في جبال الروكى كانوا شغوفين غاية الشغف بما كانوا يسمعونه عن البيض ومعتقداتهم ، ولم يترددوا في ايفاد بعثات عبر أراض تحتلها قبائل معادية ، وذلك لاقامة علاقات مع الارساليات في سان لويس (الميسورى) . وبقدر ما تعتبر الثقافات مختلفة بعضها عن البعض الآخر فهي من ثم اما تعمد الى أن يتجاهل بعضها البعض أو تعتبر ذواتها زميلات يمكن أن يجرى التفاوض بينها . وفي أية حالة قد يهدد بعضها البعض الآخر أو يهاجمه ، ولكنها في الواقع لا يعرض بعضها حياة البعض الآخر للخطر . ويغدو الموقف مختلفا تمام الاختلاف ، فبدلا من الاقرار المتبادل بالتعدد تكتسب جماعة احساسا بالتفوق مؤسسا على قوتها الأكبر ، ويتيح الاقرار المتبادل بالتعدد الثقافي السبيل الى تأكيد عدم التساوى الثقافي .

والمشكلة الحقيقية ، على ذلك ، ليست هي المسألة العلمية الخاصة بالحلقة الممكنة بين التراث الوراثي لبعض الشعوب ، ونجاحها في الحياة العملية ، الذى تقدم به حججا على تفوقها . ذلك لأنه حتى لو أن علماء الأنثروبولوجيا الطبيعية وعلماء الأثنولوجيا وافقوا على الاقرار بأن المشكلة لا يمكن حلها ، ولو سلم كلا الفريقين بعدم قدرته على حلها ، وانسحبوا من الميدان ، معترفين بأن ليس لديهم ما يقوله (١) بعضهم للبعض الآخر ، فما برح حقيقيا ان الاسبان في القرن السادس

(١) J. Benoist, « Du Social au Biologique : Etude de quelques interactions », L'homme, Revue Française d'Anthropologie, vol. 6, No. 1, 1966.

عشر اعتقدوا أنهم متفوقون على أهل المكسيك وأهل بيرو ، وكانوا يسلكون كما لو كانوا متفوقين ، لأنهم كانوا يملكون سفنا قادرة على حمل الجنود عبر المحيط ، والجياد ، والدروع ، والأسلحة النارية ، وأنه طبقــا لهذه الحجج كان الأوربيــون فى القرن التاسع عشر يدعون التفوق على سائر العالم بسبب القاطرة البخارية والانجازات التقنية الأخرى التى كان فى وسعهم أن يفاخروا بها . وبدا كذلك اشـد يقينا أنهم كانوا بالفعل متفوقين فى كل هذه الجوانب ، وفيما هو أعم وأشمل ، على أسس تلك المعرفة العلمية التى نشـأت وتطورت فى الغرب ، لأن الشعوب التى استعبدها الغرب ــ ولهذا استثناءات نادرة ــ أو اضـطرت للخضـوع لنفوذه ، أقرت بهـذا التفوق ، وبمجرد أن ظفرت باستقلالها أو بدا يقينا أنها ستظفر به وضعت نصب أعينها مهمة استعادة الأرض التى فقدتهــا فى الطريق الذى يعتبره الجانبــان طريق التطور .

ان وجود هذا التفوق النسبى ، الذى ظهر فى فترة من الزمن ، قصيرة بدرجة ملحوظة ، لا يبرر مع ذلك الاستدلال القـائل بأنه تفوق يدل على اختلاف جذرى فى القدرة أو أنه سيستمر ــ وهذا ما يزال أشــد أهمية ــ الى ما لا نهاية • ان تاريخ المدنيات يبين لنا ، عبر العصور ، أن مدنية واحــدة أو أخرى كانت بارزة ، ولـكن ليس بالضرورة فى مجال التطور نفســه • فالى بعض ســنوات مضت كان الغرب مدركا للحقيقة الجلية ، وهى أن انتصاراته الضخمة فى بعض المجالات قد تقاضتــه ثمنــا باهظا • وبدأ الغربيــون يســألون أنفســهم ألم يكن أفضـــل لهم لو أنهم كانوا أكثر احتراما للقيم التى كان عليهم أن يتخلوا عنهــا ليكون فى مقــدورهم أن ينعموا بما منحته اياهم قيم أخرى•ومن هنا كانت الفكرة التى جرت فيما مضى ، فكرة تقدم مستمر على هدى الغرب ، فى حين كانت المجتمعات الأخرى تمضى وراءه متلكئة ، هذه الفكرة حل محلها تصور لعدد من الاختيارات أمام اتجاهات مختلفة ، ومع كل اختيار يؤثره مجتمع يخسر فى بعض المجالات بقدر ما يكسب فى غيرها . فالزراعة وايثار طريقة مستقرة للحياة حققت تزايدا ضخما فى مصـادر الطعـام وبالتالى فى السكان ، وهذا بدوره ينجم عنه انتشار الأمراض المعدية ، التى تميل الى الاختفاء عندما يكون عدد الســكان من القلة بحيث يحملون الجراثيم المســببة للامراض . ويمكن القــول ان الشـعوب التى آثرت طريقة الزراعــة فى الحيــاة قد اختــارت ــ وقد لا تكون مدركة لذلك ــ بعض الميزات فى مقـابل بعض العــوائق التى كانت شعوب القنص وجمع القوت أقل عرضة لها . فان طريقتهم فى الحياة تمنع انتقال الأمراض المعدية من شخص الى آخر أو من الحيوانات الأليفة الى الكائنات البشرية ، وان كانوا يعانون ، بالطبع ، من أضرار أخرى .

والاعتقاد القائل بأن الكائنات الحيــة تتبع خطا واحدا فى النمو التطورى ظهر فى الفلسفة الاجتماعية فى عهد مبكر عن ظهوره فى علم الحياة ، ولكنه وجد فى القرن التاسع عشر تأييدا من علم الحيــاة ، مكنه من الزعم بأن له أساسا علميا ، فى حين كان يحاول التوفيق بين التعــدد الملحوظ فى الثقـافات وبين تأكيـد عــدم التساوى بينها • فبتناول الحالات المختلفة التى تشــاهد فى المجتمع البشرى ، كما لو كانت تمثل المراحل المتعاقبة فى خط واحد للتطور ، بذلت محاولة ، حتى فى غيبة الصلة بين الوراثة البيولوجية وبين الانجاز الحضارى ، للجزم بأن ثمة علاقة ، حتى لو كانت عــلاقة تمثيل بينهما ، قد تدعم القيمة الأخــلاقية من قبيــل تلك التى

يستخدمها علماء الحياة في وصفهم لعالم مطرد التطور في اتجاه درجة أعلى من التفاضل ودرجة أعلى من التعقد ·

ومهما يكن من أمر فثمة تغير ملحوظ طرأ على نظرة علماء الحيـــاة أنفسهم : وهو التغير الأول فى سلسلة تهمنا فى سياق مقالنا هذا . فبينما علماء الاجتماع كانوا ينشدون عون علم الحياة فى محاولة للكشف عن نسق للتطور « أشـــد » صـــلابة ووضوحا للفهم ، يقف وراء مجهولات التاريخ ؛ كان علماء الحياة أنفسهم يكتشفون أن ما اعتبروه تطورا تحـــكمه قوانين قليلة بسيطة يخفى فى الحقيقة عملية معقـدة تعقدا بالغا · ففكرة طريق واحـــد تتبعه على التعاقب صـــورة الحيـــاة المتنوعة حل محلها أولا تصور شجرة ، حتى يمكن اقامة علاقة أبنـــاء العم بين الأنواع وان لم تكن منحدرة من أصل مباشر ، ذلك ان فكرة الأصل المباشر قد بدأ الاحتفاظ بها يغدو أمرا أصعب فى وجه البينة القـائلة بأن أشـكال الحيـــاة قد تتطور متسـقة كما تتطور مختلفة . ثم حل محل الشجرة تكعيبة ــ شكل يتألف من خطوط متقاطعة بقدر ما يمكن تقسيمها ــ بحيث أن الوصف التاريخى لهذه الطرق المتشـابكة يحل محل الرسوم البيانية المغرقة فى البســاطة التى انعقد عليها الأمل لكى تبين المسالك العديدة التى يسلكها لا شكل واحد من التطور بل أشكال متنوعة تختلف فى الايقاع والاتجاه والآثار .

ويميل علم الاثنولوجيا الى اقتراح رأى مماثل ، اذ لو كانت لدينا أية معرفة من المصدر الأول عن تلك المجتمعات التى تختلف أبلغ اختلاف عن مجتمعنا لأمكننا أن نفهم القيم التى نعيش فى كنفها بدلا من أن نحكم عليها وندينها طبقا لمقاييس غريبة عنها · أن مدنية تحاول تطوير قيمها يبدو أنها لا تملك شيئا منها اطلاقا فى نظر ملاحظ رهين مدنيته بحيث لا يقر اطلاقا بقيم أخرى · ومن هذا القبيل يبدو للملاحظ أنه لاشىء يحدث الا فى مجتمعه ، وان مدنيته وحدها لها ميزة امتلاك تاريخ تضيف اليه باطراد الاحداث المتعاقبة . وعنده أن تاريخه وحده له معنى ، أو يبدو أنه يتحرك نحو غاية . وهو يعتقد أن التاريخ لا يوجد بالفعل فى أى مكان آخر ، انه على أقصى تقدير يسجل الزمن فقط .

هذا الوهم مماثل للوهم الذى يعانى منه الكهـول ، أو أعداء نظام جـديد فى مجتمعهم نفسه · فاذا نحوا عن مجرى الشؤون العامة ، لكبر السن أو نتيجة الأحداث السياسية ، يشعرون أن تاريخ حقبتهم ، الذى لم يعودوا يسهمون فيه بنشاط ، تاريخ راكد ، فى حين أن الشباب والذين يسهمون بنشاطهم فى السلطة يعيشون فى هذه الحقبة بحماسة حيث تظهر الأحداث للآخرين جامدة تقريبا · ان ثروة حضارة ، أو مرحلة من مراحلها ، ليس لها وجود ذاتى فى لبها ، وانما هى الوظيفة التى ينهض بها الملاحظ من حيث علاقته بها وعدد الاهتمامات التى يضـعها فيهـا وتنوعهـا . ولنستخدم تشبيها آخر : ان الحضارات ينبغى أن تقـارن بالقطر ، التى تجرى ، أسرع أو أبطأ ، كل منها على خط سـيره وفى اتجاه مغاير · فنحن نكون على وعى بتلك القطر التى تجـرى موازية لقطـارنا ، فلوقت أطول مما يتـاح للقطر الأخرى . نستطيع من نوافذ عربتنا أن نلاحظ على مهل أنماط العربات ووجوه المسافرين · ولكن اذا مر قطار آخر على خط منحرف أو مواز فى الاتجاه المضاد فاننا نرى فقط صورة مشوشـة سرعان ما تختفى ، لا نكاد نميزها ، وهى عادة ليست شيئا اللهم الا بقعة

ضبابية خاطفة على مجال رؤيتنا ، لا تذكر لنا شيئا عما تم وانما هي لا تعدو أن تثيرنا بأن تقطع حبل تأملنا الهادىء للمنظر الطبيعى الذى يشكل خلفية أحلامنا ٠

ان كل عضو فى حضارة ما يعيش داخلها ؛ كما أن مسافرنا المفترض يقيم داخل القطار . فمنذ المولد ، وربما ــ كما أشرت الى ذلك ــ قبل المولد ، يبنى الناس والأشياء التى تحيط بنا فى كل منا مركبنا ، اطارا منسقا هو مرجع للسلوك ، وللبواعث ولأحكام القيمة المضمرة ، التى تؤكدها بعد ذلك تربيتنا بنظرتها الاستبطانية للتطور التاريخى لمدنيتنا ٠ فنحن نحمل هذا المرجع معنا ملتزمين به التزاما حرفيا ، ونحن نستطيع أن نرى البنيات الحضارية القائمة خارجه فى الشكل المشوه الذى يقدمها فيه ٠ بل الشكل الذى يحول بيننا وبين أن ندرك هذه البنيات بالمرة ٠

ويمكن أن نجد الدليل على ما تقدم فى التغير الملحوظ فى الموقف الذى طرأ أخيرا عند علماء الوراثة بصدد مايطلقون عليه اسم الشعوب البدائية ، وعادات هذه الشعوب التى تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر فى بنائها الديموجرافى (الدراسة الاحصائية للسكان من حيث المواليد والوفيات والصحة والزواج الخ) . فالى قرون اعتبرت هذه العادات ــ المتضمنة لقواعد الزواج الغريبة ، والمحرمات التعسفية (من قبيل تلك الخاصة بالعلاقات الجنسية بين الأزواج اذا كانت الأم ما تزال ترضع أحدث أولادها ولادة ، وقد يستمر تحريم العلاقة الجنسية بين هذين الزوجين الى أن يبلغ الطفل الثالثة أو الرابعة) ، وامتياز تعدد الزوجاء الذى يمنح للرؤساء والكهول ــ والعادات التى نجدها شائنة (مثل قتل الأطفال) لا معنى لها ولا هدف ٠ وقد ظن ببساطة أنها تستحق أن توصف وأن تسجل مثل العديد من الأمثلة على الانحرافات والشذوذ التى فى مستطاع الطبيعة البشرية اقترافها ، ان لم نقل انها مذنبة ٠ وهذه العادات لم يبد لها معنى وغرض الا مع مجىء علم جديد (علم الأصول الوراثية للسكان) حوالى سنة ١٩٥٠ ٠

وفى عدد حديث من مجلة العلم نشرت نتائج بحث نهض بين لسنين عديدة ، بين أشد الشعوب احتفاظا بطابعها فى أمريكا الاستوائية ، الاستاذ ج . ف . نيل ومعاونوه ، وعرضت هذه النتائج لتجذب انتباه دائرة أوسع من الجمهور ٠ وقد أيدت هذه المكتشفات أبحاث أجريت مستقلة فى أمريكا الجنوبية وغينيا الجديدة (١) ٠

ونحن نميل الى الظن بأن ما يدعى « سلالات » بعيدة جدا عن سلالتنا هى كذلك أشدها تجانسا ، بالنسبة للرجل الأبيض يتشابه جميع الصفر ، وقد يصح العكس أيضا ٠ والوضع فى الواقع أشد من هذا تعقدا ، فبينما سكان استراليا الأصليون متجانسون مورفولوجيا فى جميع أنحاء القارة (٢) فثمة اختلافات فى بعض الأصول الوراثية المتواترة وجدت عند كثير من قبائل أمريكا الجنوبية التى

---

(١) J.V. Neel, Lessons from a « Primitive People », Science, No. 170, 1970; E. Giles, « Culture and Genetics », F.E. Johnston, « Genetic Anthropology : Some Considerations in : Current Directions in Anthropoly », op. cit.

(٢) A.A. Abbie, « The Australian Aborgine », Oceania, vol. 22, 1951; Recent Field — Work on the Physical Anthropology of Australian Journal of Science, vol. 23, 1961.

تعيش فى المناطق نفسها ، وهـذه الاختلافات أشد بين القبائل التى تختلف فى اللغة والثقافة . وعلى ذلك ، وبعكس ما قد يظن ، لا تؤلف القبيلة نفسها وحدة بيولوجية . كيف يمكن تفسير هذه الظاهرة ؟ يمكن ذلك ، بلا شك ، بالحقيقة القائلة بأن القرى الجديدة تتشكل بعملية مزدوجة من الانشطار والاندماج . فينفصل أولا فرع من الأسرة عن خطها الرحمى ، ويستقر مستقلا بذاته ، وبعد ذلك تنضم اليه جماعات من افراد مرتبطين فيما بينهم ، ينزحون الى المقر الجديد. فالمـادة الوراثيـة التى تتشكل على هذا النحو ستبين اختلافا أعظم مما لو كانت نجمت عن تغيرات اعتباطية فى الجماعات .

ويترتب على ذلك نتيجة واحـدة : اذا كانت قرى قبيلة واحـدة تتـالف من تشكيلات وراثية مختلفة منذ البداية ، وكل منها يعيش فى عزلة نسبية ، وتنافس كل منها الأخرى فى الواقع ، فما دامت لها معدلات مختلفة فى التناسل فانها تخلق مركبا من الشروط المعروفة خير معرفة لعلماء الحياة ، وهى شروط ملائمة للغـاية لنمو تطورى أسرع بكثير من ذلك الذى يلاحظ عامة فى الأنواع الحيوانية . والآن نحن نعلم ان العملية التطورية التى تمضى من آخر بقية من بقايا أشباه الانسان الى انسان يومنا الحاضر حدثت بسرعة نسبية . فاذا سلمنا بأن الظروف التى نجـدها عند بعض الشعوب المنعزلة تقترب ، على الأقل فى بعض جوانبها ، من الظروف التى حصلنا عليها فى ماضى الجنس البشرى السحيق ، تحتم الاقرار بأن هذه الظروف ــ التى تبدو لنا مع ذلك ظروفا يائسـة ــ كانت افضل الظروف تكيفا لتجعل منـا ما أصبحنا عليه ، وأنها ما برحت أصلح الظروف لتحتفظ باتجـاه التطور الانسانى وايفاعه ، فى حين أن مجتمعات اليوم الضخمة ، التى يتم فيها التبادل الوراثى بطريقة مختلفة كلية ، تميل الى اعاقته أو الى اعطائه اتجاها مختلفا .

هذا البحث أظهر أيضا أن معدلات موت الأطفال والوفيات من الأمراض المعدية فى القبائل الحالية من التلوث الخارجى بين من نسميهم بدائيين ليست بالارتفاع المفترض . والنمو الديموجرافى الهابط لهـذه الشعوب يجب أن يفسر من ثم بعوامل أخرى ، فالمسافة الزمنية التى تراعى بين مولد طفل وآخر بحيث تتوافق مع طول فترة الرضاع والمحرمات الجنسية ، وممارسة الاجهاض وقتل الأطفال ، ونتيجة ذلك أنه فى المتوسط يولد للزوجين طفل كل أربع أو خمس سنوات أثناء فترة التناسل . ومهما يكن من بشاعة قتل الأطفال فى نظرنا فهو كمنهج لضبط النسل لا يختلف فى الأساس عن المعـدل المرتفع لموت الأطفال الذى كان سائدا فى بعض الحالات وسيظل سائدا فى المجتمعات الضخمه ، ولا يختلف عن ممارسة منع الحمل ، الذى يبدو اليوم ضروريا لانقـاذ الملايين أو آلاف الملايين الذين حـكم عليهم أن يولدوا على كوكب مزدحم بالسكان ، من مصير لا يقل بؤسا عن ذلك المصير الذى أنقذوا منه فى المجتمعـات البدائية بالقضاء عليهم مبكرا .

والثقافات التى هى موضوع البحث المشار اليه تعتبر تعدد الزوجات مثوبة على النجاح الاجتماعى وطول العمر ، شأنها فى ذلك شأن كثير من الثقافات الأخرى فى جميع أرجاء العالم . وينجم عن ذلك أنه اذا كان كل النساء يتجهن الى أن يكون لهن من الأطفال مثل ما لغيرهن أو ما يقرب منه على التقريب ، لأسباب أشرنا اليهـا آنفا ، فسيكون للرجال معدلات انجاب تختلف اختـلافا ملحوظا تبعا لعـدد زوجاتهم . وسيظل هذا الاختلاف أكبر اذا كانت القدرات الجنسية البارزة بين صفات الزعيم ،

كما لاحظت مرة بين هنود « التيوبى كواهيب » الذين يعيشون فى حوض نهر « ريو ماديرا » : ففى هذه الجماعات الصغيرة المؤلف كل منها من حوالى خمسة عشر شخصا يكون للزعيم نوع من الاحتكار لجميع النساء فى الجماعة من المهيآت للزواج أو اللائى يوشكن أن يتهيأن .

ففى هذه الجماعات ليست الرياسة وراثية دائما ، وحتى عندما تكون كذلك فثمة نطاق ملحوظ من الاختيار يسمح به . فمنذ ثلاثين سنة ونيف ، أثناء اقامة بين قبيلة « الناسبيكوارا » التى كان لكل جماعة من جماعاتها الصغيرة شبه البدوية زعيم تختاره ، راعنى أنه الى جانب امتياز الزعيم بتعدد الزوجات فان سلطته نفرض عليه من الواجبات والمسئوليات أكثر مما تمنحه من الامتيازات . فاذا شاء رجل أن يغدو زعيما ، أو أكثر من ذلك فى كثير من الأحيان ، اذا نزل عند رغبة الجماعة ، فلابد أن تكون له شخصية فذة ، لا فى الخصال البدنية فقط ، وانما كذلك فى ولوعه بالشؤون العامة . فالمبادرة والاحساس بالقيادة مطلوبان . وأيا كان الرأى الذى قد يصل اليه المرء بصدد هذه المواهب ، وأيا كان اعجاب المرء بها أو نفوره منها ، فالحق أن لها رغم ذلك ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، أساسا وراثيا ، وسيؤدى تعدد الزوجات من ثم الى دوامها . ولقد بينت الأبحاث التى أجريت فى الشعوب المشابهة ان للرجال الذين تتعدد زوجاتهم أطفالا أكثر مما للآخرين ، بحيث يكون لأبنائهم أخوات شقيقات واخوات غير شقيقات يمكن أن يتبادلوهن مع جماعات أخرى يحصلون منها على زوجات ، بحيث أن تعدد الزوجات ينشأ عنه تعدد زوجات . وبهذه الطريقة تشجع بعض أشكال الانتقاء الطبيعى وتضاعف .

فاذا تركنا جانبا ، مرة أخرى ، الأمراض المعدية التى أدخلها المستعمرون أو الغزاة ، وهى التى سببت كما نعلم خرابا مروعا ، وكانت أحيانا تبيد سكانا عن بكرة أبيهم فى غضون أيام أو أسابيع قليلة ، فسنرى أن الشعوب المسماة بدائية يبدو أن لها مناعة ملحوظة ضد أمراضها المستوطنة . وهذه الظاهرة تفسر عامة باحتكاك الطفل الصغير احتكاكا وثيقا بأمه وبيئته . ويظن أن تعرضه فى سن مبكرة لجميع أنواع الجراثيم المسببة للأمراض يجعله قادرا على أن يتقدم بيسر أكبر من المناعة السلبية ــ المكتسبة من الأم أثناء العمل ــ الى المناعة الايجابية التى تتطور عند كل فرد بعد الولادة .

لقد تناولت الى الآن فقط عوامل التوازن الداخلى ، سواء كانت سكانية أو اجتماعية . ولكن يجب أن ننوه بذلك النسق الواسع من الطقوس والمعتقدات ، التى وان كانت قد تظهر لنا خرافات متناقضة ، فان لها أثرها فى حفظ التوازن بين الجماعة البشرية وبيئتها . فالنبات الذى يعتبر شيئا يلزم احترامه لا ينبغى قطفه بدون سبب مشروع ، فاذا حان قطافه فلا ينبغى أن يتم ذلك الا بعد استرضاء روحه بتقديم القرابين . والحيوانات التى تصاد للطعام ، والتى توضع تبعا لأنواعها تحت حماية آلهة مختلفة خارقة للطبيعة ، تعاقب الصيادين الذين ينتهكون القواعد بالافراط فى قتلها أو بعدم تجنب صيد الاناث والصغار . واخيرا فكرة أن الرجال والحيوانات والنباتات تشترك معا فى معين واحد للحياة ، بحيث أن أى افراط على حساب نوع ينجم عنه بالضرورة ، طبقا لفلسفتهم ، نقص فى حياة عمر الرجال أنفسهم . هذه المعتقدات كلها ، وان تكن ساذجة ، نافعة بدرجة عالية ، اذ هى بينة على نزعة انسانية حكيمة ، ليست تفسر كل شىء على أساس كون الانسان

حقيقة الكون المركزية ، ولكنها تهدف الى أن تمنح الانسان مكانا معقولا فى الطبيعة ، بدلا من أن ينصب نفسه سيدا عليها ويعيث فيها فسادا دون أن يخطر له على بال حاجات واهتمامات من سيخلفرنه ٠

ينبغي ان نطور معرفتنا وأن نكون مدركين للمشكلات الجديدة قبل أن يكون فى وسعنا ان نقر « بالقيمة الموضوعية » والمغزى الاخلاقى لطرائق الحياة والعادات والمعتقدات التى كانت فى السابق مجرد موضوعات للسخرية ، أو فى معظم الأحوال للفضول المتعالى ٠ ولكن بدخول الأصول الوراثية للسكان على مسرح الأنثروبولوجيا حدث تغير آخر فى وجهة النظر ، ربما كان ينطوى على نظريات أعظم شأنا . فكل العوامل التى سقتها هنا لها صلة بالثقافات ، فهى تنصب على الطرائق التى تتوزع بهـا بعض الجماعات وتلتحم ، والشروط التى تفرضها العادة على الأفراد من الجنسين فيما يختص بالاتحاد والتناسل ، والطرق الموصوفة لتجنب انجاب الأطفال أو انجابهم وتنشئتهم ، والقانون والسحر والدين وفهم الكون وعناصره ، ولكنا رأينا من قبل أن هذه العوامل ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، تؤثر على الانتقاء الطبيعي وتحدد مساره ٠ ويتبع ذلك أن المعطيات الأساسية لمشكلة العلاقة بين مفهومي السلالة والحضارة قد تحولت تحولا عميقا . ففى ابان القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كان السؤال الذى يلقى هو : هل تؤثر السلالة فى الحضارة ؟ واذا كان الأمر كذلك فبأية طريقة ؟ ولما كنا قد اعترفنا بأن المشكلة بتحديدها على هذا النحو غير قابلة للحل فنحن ندرك الآن ان الأشياء ، فى الواقع ، تحدث بطريقة أخرى : انه شكل الحضارة التى يؤثرها الناس فى مكان أو آخر فى طريقة حياتهم الماضية أو الحاضرة ، هذا الشكل هو الذى يحدد الى مدى بعيد خطوة تطورهم البيولوجي واتجاهه ٠ وعندما نسأل هل الثقافة هى وظيفة السلالة ، نكتشفف أن السلالة ــ أو ما يفهم عامة من هذا المصطلح ــ هى احدى وظائف الحضارة ٠

كيف يمكن أن يكون الأمر مختلفا عن ذلك ؟ ان الثقافة تعين حدود المنطقة الجغرافية التى تختارها جماعة أو تفرض عليها ، والعلاقات التى تحافظ عليها مع الجماعات المجاورة سواء كانت علاقات صداقة أو عداء ، وبالتالى الميزان النسبى للتبادل الوراثى بينهم ، تبعا لكون الزيجات المتبادلة بينهم مسموحا بها أو ممنوعة . وحتى فى مجتمعاتنا نحن نعرف أن الزيجات لا تحدث اطلاقا اعتباطا ، فثمة عوامل شعورية أو لا شعورية ، مثل المسافة بين اماكن اقامة زوجي المستقبل، وأصلهما الشعوبى ، ويمكن أن يلعب الدين والمستوى التربوى دورا فى اتخاذ القرار . واذا استطعنا أن نستنتج بالاستقراء من العادات والخبرات التى ظلت منتشرة الى عهد قريب انتشارا بعيد المدى بين الاميين ، واذا افترضنا أنها ترجع فى أصولها الى ماض سحيق جدا فينبغى التسليم بأنه منذ بدايات حياتنا الجماعية عرف أسلافنا قواعد دقيقة جدا للزواج وطبقوها ٠ فمثلا ثمة قواعد بمقتضاها يعتبر أبناء العم أو أبناء الخالة اخوة أو أخوات حقيقيات الزواج بينهم محرم فى حين أن زواج أبناء العمة أو أبناء الخال زواج قانونى ان لم يكن مستحبا ٠ وعلى العكس من ذلك ، فى مجتمعات أخرى ، فان أى قرابة عصب وان تكن بعيدة تشكل عائقا مبطلا للزواج ٠ وثمة قاعدة أخرى ما برحت أشد اتقانا من السابقة ، تميز بين فئتين من أبناء العمومة ، وبين بنت أخت الأب ، وبين بنت أخى الأم ، فى الحالة الأولى يسمح

بالزواج وفى الثانية يمنع منعا باتا (وان كانت الحالة الممنوعة قد تختلف) فكيف يمكن أن نفترض أن قواعد من هـذا القبيل طبقت أجيالا دون أن تفضى الى اختلاف فى انتقال التراث الوراثى ؟

وليس هذا كل شىء ، ذلك لأن قواعد الصحة الملاحظة فى كل مجتمع ، ومدى العلاج الذى يتاح لكل شـكل من أشكال المرض أو « القصـور البدنى وفاعلية ذلك العلاج » ، تتيح أو تعوق بدرجات متفاوتة استمرار بعض الأفراد فى الحياة وانتشار العناصر الوراثية التى كان يمكن بغير ذلك أن تختفى بدرجة أسرع . وينطبق هـذا على المواقف الثقافية تجاه بعض ألوان الشذوذ الوراثية ، وازاء عادات مثل قتـل الأطفال ، وهو ما كان يطبق ، كما رأينا آنفا ، على الجنسـين دون تفرقة فى بعض الملابسات ، مثل الولادة « الشاذة » ، والتوائم . الخ ، أو بوجه أخص على البنات . وأخيرا الأعمار النسـبية للأزواج والزوجات ، والخصب والعقم ، وهو ما يختلف باختلاف مستويات المعيشة والمكانة الاجتماعية ، هذه ، على الأقل جزئيا ، وبطريق مباشر أو غير مباشر ، تخضع لقوانين أصلها النهائى ليس بيولوجيا ولكنه اجتماعى .

هذا القلب لمشكلة العلاقة بين السلالة والثقافة التى احتلت مكانها منذ سنوات عدة يمثله تمثيلا مدهشا حالة « السيكلاميا » وهو اضطراب خلقى فى الـكريات الحمراء ، تحـدث حتمـا اذا كانت موروثة من الأب والأم كليهما ، فمنـذ قرابة عشرين عاما اكتشف ان هـذه الحالة فى شكلها الضعيف تمنح حاملها مناعة جزئية ضد الملاريا . هاهنا اذن لدينا سمة ليس لها فى الظاهر قيمة تكيفية ، نوع من البقايا البيولوجية التى يمكن أن نعيد منها ، على أساس تردد منحنياتها البيانية ، بنـاء الارتباطات التى كانت بين الشعوب المختلفـة فى المـاضى السـحيق . والأمل فى أن معيارا ثابتا لتعيين هوية السـلالة قد وجد أخيرا ، هـذا الأمل تبـدد مع ذلك ، باكتشاف أن الأفراد المتغايرى اللقاح مع السيكلاميا الموروثة ، قد يكون لهم ميزة بيولوجية ومن ثم يتناسلون بدرجة أسرع من أولئك المتجـانسى اللقـاح ، الذين لابد أن تصيبهم بيولوجيا ، أو من أولئك الذين لا يحملونها والذين يتعرضون للموت المبكر كنتيجة لاستعدادهم الأكبر للاصابة بشكل معين من الملاريا .

وفى مقال جدير بالذكر (١) برهن « ليفنجستون » على المضامين النظرية ــ ويكاد المرء يميل الى القول بأنها مضامين فلسفية ــ لاكتشاف علماء الوراثة . وعندما قام بدراسة مقارنة لحدوث الملاريا والسيكلاميا الموروثة وتوزيع اللغات والثقافة فى جميع أرجاء غرب أفريقية ، ساق الينا لأول مرة مجموعة متسقة لمعطيات بيولوجية واركيولوجية ، ولغوية ، واثنوجرافية . وهو يبين باقناع أن ظهور الملاريا وانتشار السيكلاميا الذى يعقبها يتحتم أن يتبع دخول الزراعة ، فأثناء طرد الحيوانات الموجودة بالمنطقة أو القضـاء عليها يسبب التخلص من الأراضى وتصفيتها على نطاق واسـع تكوين مستنقعات وبرك راكدة صالحة لتوالد بعوض الملاريا ، وبذلك تجبر هـذه الحشرات على التكيف بالكائنات البشرية التى غدت أوفر عددا بين الثدييات التى يمكنها أن تجعل منها مضيفاتها . وثمة عوامل أخرى أيضا تؤخذ فى الاعتبـار ، فاختلاف حدوث السيكلاميا بين شعب وآخر يوحى بفروض معقولة عن وقت اسـتقرارهم فى المناطق التى يحتلونها الآن ، وعن تركات القبائل والتواريخ التى برع فيهـا كل منها فى استخدام الوسائل الزراعية التقنية .

(١) F.B. Livingstone, « Anthropological Implications of Sickle Cell Gene in West Africa », American Anthropologist, vol. 60, No. 3, 1958.
Sickle-cell anaemia.

نجد ، من ثم ، أن عدم الانتظام الوراثي لا يمكن أن يوجد دليلا فيما يختص بالماضي السحيق ، ما دام قد انتشر ، الى حد ما على أية حال ، بنسبة مباشرة بحيث غدا درعا حاميا ضد النتائج البيولوجية للتغيرات الثقافية . وهو ، مع ذلك ، يلقى قدرا طيبا من الضوء على الماضي الأقرب ، ما دام ادخال الزراعة في أفريقيا لا يمكن أن يكون قد حدث قبل أكثر من بضعة آلاف من السنين . ان ما نفقده في منطقة نكسبه ، اذن في منطقة أخرى . ونحن لم نعد نلوذ بالخصائص السلالية المميزة في محاولتنا تفسير الاختلافات البادية للعيان التي يلوح أنها توجد بين الحضارات حين نطل عليها في اطار واسع للغاية . بيد أن هذه الخصائص السلالية المميزة - التي لم يعد ممكنا اعتبارها كذلك اذا نظرنا اليها في أدق التفاصيل - منضمة الى الظواهر الحضارية التي هي علتها بنسبة أقل من كونها نتيجتها ، تزودنا بمعلومات قيمة عن حقب أحدث نسبيا يمكن ، على غير ما هو الأمر في حقب ما قبل التاريخ السحيقة ، أن تعززها معطيات أركيولوجية ، ولغوية ، واثنوجرافية . وبمجرد أن نمضي من وجهة نظر التطور الحضاري البادي للعيان الى وجهة نظر التطور الوراثي الذي لا يرى الا بالمجهر يغدو التعاون بين دراسة السلالة ودراسة الثقافة ممكنا من جديد .

والحق ان هذه النظرة الجديدة تمكننا من تعريف العلاقة بين هذين الفرعين من الدراسة . فهما من جانب متماثلان ومن جانب متكاملان . هما متماثلان ، لأن الثقافات ، في طرائق كثيرة ، يمكن أن تقارن بتلك التركيبات غير المنتظمة من السمات الوراثية ، التي تسمى عادة سلالات . وأي ثقافة من الثقافات تتألف من عدد وافر من السمات تشترك في بعضها بدرجات متفاوتة مع ثقافات أخرى ، سواء كانت مجاورة لها أو بعيدة في حين تكون هناك ثقافات أخرى أشد منها أو أقل احتفاظا بطابعها الخاص بها . هذه السمات تجد التوازن داخل نسق يتحتم في أي حال أن يكون قابلا للحياة والنمو ، والا فانه سيجد نفسه وقد نحته جانبا وبالتدريج أنساق أخرى أفضل استعدادا منه للانتشار والتكاثر . والشروط الضرورية لنمو هذه الاختلافات الى الحد الذي يغدو عنده التمييز بين حضارة وجاراتها بارزا بدرجة كافية هي على نطاق واسع مماثلة لتلك الشروط الملائمة لاختلاف بيولوجي بين الشعوب : العزلة النسبية لفترة طويلة والتبادل المقيد ، سواء كان تبادلا حضاريا أو وراثيا . والحواجز الثقافية مماثلة للحواجز البيولوجية اللهم الا في الدرجة ، وتؤذن بها بدرجة أدق بحيث أن جميع الثقافات تترك علامتها على البدن نفسه ، في أساليب الملبس ، وقص الشعر والتزين ، في التشوهات البدنية وفي الطرائق المميزة للاشارات والايماءات ، هذه كلها « تحاكي » اختلافات تقارن بتلك الاختلافات التي يمكن أن توجد بين السلالات ، وبتفضيلها لبعض الأنماط البدنية على بعضها الآخر، تثبتها ولا تلبث أن تنشرها .

وفي كتيب كتبته لليونسكو منذ قرابة عشرين سنة خلت اقترحت مفهوم « الائتلاف » لأفسر به لم لا يمكن للثقافات المنعزلة أن تأمل في أن تخلق بيدها وحدها الشروط الضرورية لتاريخ « تجمعي » على الحقيقة . وقلت انه لتحقيق ذلك يجب على الثقافات المختلفة ، شاءت أو لم تشأ ، أن يشد بعضها أزر البعض في مباراة التاريخ الكبرى ، وذلك لتضاعف فرصها في المكاسب على المدى البعيد ، وهي المكاسب التي يتقدم بها التاريخ . ويسوق علماء الوراثة في الوقت الحاضر نظرات عن التطور البيولوجي مماثلة للغاية لنظرتنا ، وذلك حين ينوهون بأن الأصل

الوراثى هو فى الواقع نسق تعمل داخله بعض الجذور الوراثيـة كمنظمات وبعضها الآخر فى تناغم على خصيصة واحدة (أو العكس ، اذا كانت خصائص عديدة تعتمد على جذر وراثى واحد) . وما يصدق على الأصل الوراثى الفردى يصدق أيضا على شعب حيث يتحتم لتضافر عدد من الأصول الوراثية ـ لم يتعين فيها « نمط سلالى » الا حديثا ـ أن يكون دائما بحيث يتيح قيام حد اقصى من التوازن وتحسن فرص الجماعة فى البقاء . وبهذا المعنى يمكن أن يقال ان اعادة تضافر الأصـول الوراثيـة يؤدى فى تاريخ الشعوب دورا مشابها لذلك الدور الذى تؤديه اعادة التضافر الثقافى فى تطور طرائق الحيـاة : الوسائل التقنيـة والمعرفة والمعتقدات التى تتميز بهـا المجتمعات المختلفة بعضها عن البعض الآخر . ولا شك أن مثـل هـذه القياسـات التمثيلية يجب أن تسـاق بتحفظ ، لشىء واحـد ، وهو أن التراث الحضارى يتطور بدرجة أسرع كثيرا من التراث الوراثى : فثمة عالم بأسره يفصل حضارتنا عن تلك التى عرفها أجداد أجدادنا ، ولكننا مع ذلك نشكل جزءا من تراثهم الوراثى . أضف الى ما تقدم أن عـدد الثقـافات الى توجد الآن أو التى كانت موجودة لقرون قليلة خلت ، على سطح الأرض ، أكبر بما لا يقارن من عـدد السـلالات التى أحصـاها وجردها أدق الملاحظين حرصا على التفاصيل ، بنسبة الآلاف العديدة الى العشرات القليلة . ان الاختلاف الشاسع بين هذه السياقات من المقادير الضخمة يزودنا بحجة قاطعة ضد أصحاب النظريات الذين يأخذون بأن التاريخ فى نهـاية مطاف التحليل يتحـدد بالوراثة ، ذلك لأن الأول يتغير تغيرا أسرع وبطـرائق أكثر تعـددا الى ما لا نهاية . ان ما تحدده الوراثة فى الانسان هو استعداده العـام لاكتساب ثقافة أيا كانت ، ولكن ما ستكونه تلك الثقافة مرهون بواقعـة مولده ، وبالمجتمع الذى سيتلقى منه تربيته . وأخلاف الأفراد المقـدر لهم بتراثهم الوراثى أن لا يكتسبوا غير حضارة خاصة واحدة سيعوقون تعويقا خطيرا ، ما دامت التغيرات الثقـافية التى تعرضوا لها قد تحدث بدرجة أسرع من استطاعة تراثهم الوراثى أن يتطور ويتنوع استجابة لمطالب العوامل البيئية الجديدة .

وثمة حقيقة واحدة لا يسعنا تأكيدها بقوة أكثر مما ينبغى . فبينما يمكن الانتقاء للأنواع الحية أن تتكيف ببيئتها الطبيعية أو تقاوم تغيراتها بفاعلية أكبر فان هـذه البيئة تكف فى حالة الانسان عن أن تكون طبيعية بأى معنى واقعى . ان خصـائصها المميزة تنشأ من شروط تقنية اقتصادية ، اجتماعية ، ونفسانية ، تخلق من خلال عملية الثقـافة بيئة خاصة لكل جماعة . ويمكننا أن نخطو خطوة الى أمام ، وننظر هـل العلاقة بين التطور العضوى والتطور الثقافى ليست علاقة تمثيلية فقط ، وانما هى أيضا علاقة متممة . ولقد بينت من قبل أن السمات الثقافية ، وان لم تتحدد تحددا وراثيا ، يمكن أن تؤثر فى التطور العضوى . بيد أنها تؤثر بطرائق تثير فعلا منعكسا . ان الثقـافات لا تتطلب على الدقة استعدادات من أعضائها ، فاذا كان لبعض هـذه الاستعدادات ، كما هو محتمل ، أساس وراثى فان الأفراد الذين يملكونها بدرجة عالية سينعمون بميزة . واذا ازداد عددهم ، كنتيجة لذلك ، فيتحتم أن يمارسوا نفوذا على الحضارة يجعلها تتطور قدما فى الاتجاه نفسه أو فى اتجاهات أخرى جديدة مرتبطة ارتباطا غير مباشر .

وربما انتقى التطور البيولوجى ، فى فجر الانسانية ، سمات سابقة على الثقافة ، مثل الوقفة المنتصبة ، والمهارة اليدوية ، والمخالطة الاجتماعية ، والقدرة على التفكير بالرموز ، والكلام ، والبراعة فى الابلاغ . ولكن بمجرد أن وجدت حضارة رسخت هذه السمات وانتشرت بواسطة عوامل حضارية ، وحين غدت الحضارات متخصصة ، فان العوامل

الحضارية هي التي عززت وشجعت سمات أخرى ، من قبيل مقاومة الحرارة أو البرد عند تلك المجتمعات التي كان عليها طوعا أو كرها أن تتكيف بظروف مناخية صارمة ، ومن قبيل الأمزجة العدوانية والتأملية ، والبراعة التقنية ، الخ • ولا يمكن أن تنسب أية سمه من هذه السمات ، كمدركة عند مستوى حضـــارى ، أقول لا يمكن أن تنسب بوضوح الى أساس وراثى ، وان كان لا يسعنا أن نستبعد امكانية كون رابطة من هذا القبيل - وان كانت جزئية ، بعيدة ، وغير مباشرة - قد توجد أحيانا • وفى تلك الحاله قد يصح القول بأن كل حضارة تنتقى اســتعدادتها الوراثية التى تؤثر بالفعل المنعكس على تلك الحضارات التى نبهنا اليها فى البداية • ولو عدنا القهقرى بأقدم بدايات للانسانية الى ماض غابر أبعد ، طبقا للتقديرات الحديثة ، بضعة ملايين من السنين المنصرمة ، لوجدنا أن الأنثروبولوجيا الطبيعية قد فرضت أحـــد الأسس الرئيسية للنظرية السلالية ، ما دام عدد العوامل التى لا سبيل الى معرفتها فى هذا الصدد يتزايد بدرجة أسرع كثيرا من عدد المعالم التى تيسر تدعيم المسالك التى سلكها أسلافنا الأول فى طريق تطورهم •

وحتى علماء الوراثة كالوا لهذه النظريات ضربات أشد حسما حين اســـتبدلوا بمفهوم النمط مفهوم السكان وبتصور السلالة مفهوم المخزون الوراثى ، وأيضا عندما أثبتوا أن ثمة هاوية بين الاختلافات الوراثية التى تنسب الى أصل وراثى واحد - ومغزاها ضئيل من وجهة نظر السلالة ، ما دام قد يكون لها دائمـا قيمة تكيفية - وتلك التى تنسب الى فعل متضافر لأصول وراثية عديدة ، وهذا ما يجعل من المســتحيل تقريبـــا تحديدها •

ولكن ما ان انقضى دور الشياطين القديمة للأيديولوجية السلالية - أو على الأقل ما نكاد نثبت أن أيديولوجية من هذا القبيل لا يمكنها أن تدعى لنفسها أساسا علميا أيا كان - حتى فتح الطريق أمام علماء الوراثة وعلماء الأثنولوجيا ليتعاونوا فى مجهود مشـــترك ليكتشفوا كيف وبأية طريقة يلقى التوزيع الجغرافى للظـواهر البيولوجية والثقافية الضوء على بعضها ، وكيف يزودنا بمعلومات عن الماضي يمكنها - دون أن تكشف النقاب عن البدايات الأولى للاختلاف السلالى ، الذى تقع آثاره بعيـدا عن متناولنا بعدا تاما - أن تربطه من ثنايا دراسة الحاضر بالمستقبل وتعيننا على أن نتبين حدوده • ان مشكلة السلالة ، كما دعيت كذلك ، تقع خارج دائرة التأمل الفلسفي والعظـــات الأخلاقية ، التى كانت تظن فى الماضى كافية فى معظم الأحيان ، وقد تخطت حتى تلك التقديرات التقريبية التى حاول بها علماء الأثنولوجيا أن يهبطوا بالمشكلة الى الأرض ، وأن يجدوا لها حلولا مؤقتة توحى بها المعرفة العملية للسلالات المختلفة ، والمعطيات التى يحصل عليها بالملاحظة • وبالاجمال كفت المشكلة عن أن تنتمى الى الانثروبولوجيا الطبيعية الأقدم أو الى الأثنولوجيا العامة • وقد غدت مجالا للمتخصصين الذين يصوغون أسئلة تقنية ذات مضمون ويزودوننا باجابات لا تحمل أى مفهوم ضمنى بأن الشعوب يمكن أن تصنف بمقتضى ترتيب طبقى •

لقد بدأنا فى السنوات العشر الأخيرة فقط نفهم أننا كنا نناقش مشكلة العلاقة بين التطور العضوى والتطور الحضارى فى عبارات كان « أوجست كومت » خليقا أن يدعوها عبارات ميتافيزيقية• ان التطور الانسانى ليس نتاجا فرعيا للتطور البيولوجي، ولكنه ليس كذلك متميزا تماما عنه • ان تركيبا بين وجهتى النظر التقليديتين هاتين هو الآن ممكن ، شريطة أن علماء الحياة وعلمـاء الأثنولوجيا لا يقنعون باجابات غـــير مؤسسة على الواقع ، أو بتفسيرات دجماطية ، ويدركون معا مدى العون الذى يمكن أن يمد به كل فريق الفريق الآخر ، كما يدرك كل بدوره حدوده •

وربما تفسر الطبيعـــة غير المقنعة للحلول التقليـدية السبب فى أن الصراع الأيديولوجى ضد النزعة السلالية ، أثبت عدم فاعليته على الصعيد العملى • وليس ثمة ما يدل على أن التغرض السلالى يؤذن بالافول • وثمة بينة وافرة توحى بأنه بعد فترات قصار من الهدوء النسبى فى بعض المناطق فانه يظهر فى مناطق أخرى بشدة متزايدة • وتشعر اليونسكو بأن الكل يناشدها تجديد المعركة من وقت الى آخر ، معركة تلوح نتيجتها غير مؤكدة ، وتكتفى بذكر أقل القليل•ولكن هل فى وسعنا التأكد غاية التأكد من أن الشكل السلالى الذى يؤخذ بغير تسامح ينجم أولا من معتقدات باطلة يعتقدها هذا الشعب أو ذاك حول اعتماد الثقافة على تطور عضوى ؟ أليست هذه الأفكار مجرد غطاء أيديولوجى لشكل من أشكال العداء ، المؤسس على ارادة الاستعباد وعلى علاقات القوة ؟ لقد كان الأمر كذلك يقينا فى الماضى،ولكن،مع افتراض أن هذه العلاقات الخاصة بالقوة أصبحت أقل بروزا ، ألن يستمر استخدام الاختلاف السلالى كذريعة للصعوبة المتزايدة فى أن نعيش معا ، وهى الصـعوبة التى يحس بهـــا الجنس البشرى احساسا لاشعوريا ، وهو يعانى من الانفجار السكانى وقد بدا ـ مثل سوس الدقيق الذى تسمم كل منها الأخرى من مسافة بالسموم التى تخفيها فترة طويلة قبل أن تتخطى كثافتها مواد الطعام فى الكيس تقيم فيه ـ يكره ذاته وقد حذرته بصيرة غريبة بأن اعداده صارت من العظم بحيث تحول بينه وبين أن ينعم أعضاؤه بالمكان الطلق والهواء النقى غير الملوث ، وهو ما له الأهمية الكبرى لديه • ان التغرض السلالى يبلغ أقصى شدته حين يتعلق بجماعات بشرية تحبسها جماعات أخرى فى رقعة ضيقة ونصيب من الموارد الطبيعية يبلغ من الضآلة حدا يجعل هذه الجماعات تفتقر للكرامة أمام نفسها كما تفتقر اليها فى أعين جاراتها • ولكن ألا تميل الانسانية بأسرها اليوم الى مصـــادرة ذاتها ، والى أن تنشىء من جديد لحسابها ، على كوكب أصبح صغيرا للغاية ، وضعا شبيها بذلك الذى ابتلى به بعض ممثليها من القبائل الأمريكية أو الأوقيانوسية التعيسة ؟ وأخيرا ماذا يحدث للصراع الايديولوجى ضد التغرض السلالى ، اذ اتضح كحقيقة كلية ـ كما توحى بذلك بعض التجارب التى أشرف عليها علماء النفس ـ أنه اذا انقسم أشخاص من أى أصل الى جماعات ، توضع موضع تنافس ، فكل جماعة ستنمى مشاعر التحامل والافتئات ضد غريماتها ؟ ان جماعات الأقلية التى تظهر فى ارجاء مختلفة من العالم اليوم ، مثل الهيبيز ، لا يتميزون من جملة السكان بالسلالة ، وانما فقط بطريقتهم فى الحياة ، وأخلاقياتهم ، وأسلوب شعرهم وملبسهم ، فهل مشاعر التقزز ، وأحيانا العداء ، التى يثيرونها فى معظم أقرانهم ، تختلف اختلافا جوهريا عن الكراهية السلالية ؟ وهل يتاح لنا ، من ثم ، أن نحقق تقدما حقيقيا لو اقتصرنا على تبديد التغرضات الخاصة التى يمكن أن يقال ان الكراهية السلالية ـ بالمعنى الدقيق للكلمة ـ مؤسسة عليها ؟ وعلى أية حال فالاسهام الذى يمكن لعلماء الاثنولوجيا أن يسهموا به فى حل مشكلة السلالة قد يكون باعثا على السخرية ، كما أنه ليس يقينا أن علماء النفس والتربية يمكن أن يقوموا بعمل أفضل ، ما دامت البينة قوية ـ كما رأينا فى مثل المجتمعات المدعوة بدائية ـ على أن التسامح المتبادل يستلزم شرطين أبعد ما يكونان عن التحقق فى مجتمع معاصر : أحدهما المساواة النسبية ، والآخر استقلال مادى ملائم •

واليوم يهتم علماء الوراثة اهتماما جادا بآثار الشروط الديموجرافية على رد الفعل الايجابى بين التطور العضوى والحضارى ـ وقد سقت عنه الأمثلة ـ الذى يجعل من الممكن للانسانية أن تظفر بالمرتبة الأولى بين الأنواع الحية•ان الشعوب تتزايد سعة، ولكنها تتناقص عددا • ونمو العون المتبادل فى كل شعب ، وتقـدم الطب ، وتزايد متوسط العمر المتوقع ، واطراد نمو حرية كل عضو فى أن يتناسل على الوجه الذى

يرضيه ، كل هذا ينمى عدد التغيرات الوراثية غير المرغوب فيها ويفضى الى ادامتها ، فى حين أن ملاشاة الحواجز بين الجماعات الصغيرة ينحى تلك التجارب التطورية التى نزود النوع بمنطلقات جديدة ·

ولا يعنى هذا ، يقينا ، أن الانسانية تكف ــ أو ستكف ــ عن التطور : أما آنها نفعل ذلك على مستوى ثقافى فهذا أمر جلى ، وحتى فى غيبة أية بينة مباشرة على آن التطور البيولوجى ــ الذى يمكن تحقيقه فقط على مدى فترة طويلة ــ مستمر ، وعلاقته المباشرة بالتطور الحضارى فى الانسان تضمن أنه اذا حدث أحدهما تعين على الآخر أن يستمر · بيد أن الانتقاء الطبيعى لايمكن الحكم عليه فقط بالميزة التناسلية التى يجنيها نوع ما ، مادام أنه اذا كان نمو شعب يهدم التوازن الجوهرى مع ماهو اليوم تكرار النسق (الذى يجب دائما النظر اليه فى جملته) ، فقد تجر هذه الميزة الخراب على هذا النوع الذى توسم فيها أن تكون معيارا لنجاحه ومكافأة عليه · وحتى لو غدت الانسانية واعية بالأخطار التى تهددها ، ولو نجحت فى التغلب عليها وجعلت من نفسها مالكة لناصية مستقبلها البيولوجى ، فمن الصعب أى نرى كيف يمكن للمارسة النظامية لعلم تحسين النسل أن يفلت من المأزق الملازم له : اما أن نفشل ، والنتيجة هى شىء آخر مختلف بالمرة عما قصدنا اليه ، واما أن ننجح ، وما دامت المنتجات أعلى من منتجيها فستكشف لا محالة أن الأخيرة لابد أن تكون قد صنعت شيئا ما مختلفا عما تصنعه بالفعل ، أعنى ذواتها ·

والاعتبارات الآنفة تزودنا من ثم بتبرير اضافى للشك الذى قد يخامر علماء الاثنولوجيا بصدد قدرتهم على أن يحلوا بأنفسهم مشكلات الصراع ضد التغرض العنصرى · وفى غضون الخمس عشرة سنة الأخيرة تزايد لديهم الوعى بأن هذه المسألة تعكس ، على الصعيد الانسانى ، مشكلة أوسع ، بل قد تكون أشد الحاحا ــ وهى مشكلة العلاقة بين الانسان والأنواع الحية الأخرى ــ وأنه لا جدوى من محاولة حل هذه المشكلة على صعيد واحد دون حلها أيضا على الصعيد الآخر ، مادام احترام الانسان لرفاقه ، الذى تشتد بنا الرغبة فى أن نحققه ، لا يعدو أن يكون حالة خاصة من الاحترام الذى ينبغى أن يشعر به قبل كل شكل من أشكال الحياة · وبعزل الانسان عن سائر الخلق وتعيين التخوم التى تفصله عنها فصلا دقيقا للغاية ، حرمته **النزعة الانسانية الغربية** ، تلك النزعةالموروثة عن العصر القديم وعن عصر النهضة ، من سد واق ، وتركته ، كما تشهد بذلك تجربة القرنين التاسع عشر والعشرين ، دون دفاع ملائم ضد هجوم من داخل حصنه ذاته · هذه الفلسفة تجعل من الممكن اقامة علاقات أوثق بين الجماعات الانسانية تتخطى الحدود الموضوعة تعسفا ، انكار الكرامة على هذه الجماعة أو تلك معناه أننا ننسى أن الانسان اذا كان جديرا بالاحترام فما ذلك الا لأنه فى جوهره مخلوق حى ، وليس الها أو سيدا للخلق · ان الاقرار بهذا المبدأ سيجعله يبدى الاحترام لكل المخلوقات الحية · وبهذا الصدد تعتبر بوذية الشرق الأقصى معينا للحكمة نأمل أن نرى الانسانية كافة تستمر فى أن تستقى منه الهامها أو أن تتعلم أن تفعل ذلك ·

وأخيرا ، فثمة سبب آخر لكون علماء الاثنولوجيا يترددون ، لا فى محاربة التغرض السلالى ــ فان علمهم نهض من قبل بتحقيق اسهام قيم فى هذه المعركة وسيستمر فى ذلك ــ بل فى الاعتقاد ، وهذا ما يوحى به فى كثير من الآحيان ، فى أن انتشار المعرفة وتطور وسائل الاتصال سيجعل الناس يوما يعيشون فى تناغم ويتقبلون تقبلا متبادلا ما بينهم من تنوع وتعدد ويحترمونه · وفى سياق هذا المقال أكدت أكثر من

مرة أن التمازج الآخذ فى التقدم بين الشعوب ، التى ما برحت الى يومنا هذا تفصل بينها حواجز جغرافية ولغوية وحضارية ، يشير الى انتهاء العالم كما عرفه الناس لمئات الآلاف من السنين حين كانوا يعيشون فى جماعات صغيرة ينفصل بعضها عن البعض الآخر انفصالا مستمرا وتتطور تطورا مختلفا على الصعيدين البيولوجى والثقافى • ان الانتفاضات التى ترتبت على امتداد الحضارة الصناعية والسرعة المتزايدة لوسائل النقل والاتصال قضت على هذه الحواجز ، وألغت الامكانية التى تنجم عنها بأن التجمعات الوراثية الجديدة أو التجـارب الثقافية يمكن أن تنمو وتثبت • ولا يمكن انكار أنه رغم الحاح المعركة ضد كل أشكال التمييز ونبل هدفها الأخلاقى فانها تشكل جزءا من حركة دفع الانســانية نحو مدنية عالمية ، وهى نفسها قمينة أن تهـدم تلك النزعة الفردية القديمة التى ندين لها بابداع القيم الجمالية والروحية التى نجعل حياتنا جديرة بأن نحياها ، والتى نكدسها فى جد وكد ، فى المكتبات العامة والمتاحف ، لأننا نشعر بأن ثقتنا تقل وتقل فى أن يكون فى مقدورنا أن ننتج من جديد شيئا بمثل هـذه الروعــة •

ولا شك فى أننا نتعلق بأهداب الأمل فى أن تبسط المساواة والاخاء أجنحتهما على الناس دون افساد تنوعهم • ولكن اذا كانت الانسانية لن تتحول فى استسلام الى مستهلك عقيم للقيم التى أبدعتها فى المـاضى ، فان عليهـا أن تتعلم من جديد الحقيقة القائلة بأن كل ابداع صادق ينطوى على أن نصم الآذان عن الانصات الى القيم الخارجية ، وأن نطرحها جانبا وننكرها • ذلك لأن الفرد الواحد لا يمكنه فى آن واحـد أن يندمج فى الآخر ، وأن يماثله ، وأن يظل محتفظا بهويته •



ان الظروف الخاصة السائدة فى المجتمعات المركبة فى افريقية جنوب الصحراء خلال العصر الاستعمارى ومابعده قد جعلت علماء الاجتماع أكثر وعيا بتعقد «العلاقات الشعوبية» . ولا تزال أداتنا العلمية قاصرة عن النهوض بدراسة العلاقات الشعوبية على أساس عالمى مقارن ، ولكننا نستطيع أن نتبين العناصر الرئيسية للمشكلة . اذ شهدت السنوات الأخيرة محاولات لمعالجة الشعوبية على أساس عالمى مقارن (بانتون ١٩٦٧ ، بارث ١٩٦٩وماسون ١٩٧٠ وركس ١٩٧٠ ، شرمرهورن ١٩٧٠ . شيبو تانى وكوان ١٩٦٥ ، فان دين برج ١٩٦٧) . ونشر الى جانب ذلك عدد من الدراسات عن المجتمعات المركبة فى أفريقية والامريكتين وجزر الكاريبى والمهيط الهندى (بندكت ١٩٦١ ، كولبى وفان دين برج ١٩٦٩ ، دسبريس ١٩٦٧ وليو كيوبر ١٩٦٥ ، لوفشى ١٩٦٥ ، سمث ١٩٦٥ أ ، ١٩٦٥ ب ، وفان دين برج ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ ب) .

ولقد أحاط الغموض بفهمنا للشعوبية فى افريقية وغيرها من المجتمعات الاستعمارية والمستقلة حديثا ، وذلك بسبب أربعة اتجاهات رئيسية تؤثر فى تقاليد علومنا الاجتماعية الغربية .

أولا : داب الانثروبولوجيون الذين قاموا بالعبء الاكبر من البحث فى العالم المستعمر على معالجة الجماعات المتجانسة حضاريا كوحدات للتحليل ، وكانوا أكثر اهتماما بوصف البناء الاجتماعى للجماعات التى هى موضع دراستهم منهم بدراسة العلاقات المتبادلة بين بعض هذه الجماعات والبعض الآخر أو بينها وبين جيرانها أو حاكميها .

ثانيا – أما فيما يتعلق بالعلاقات الشعوبية فانهم كانوا غالبا يعالجون هذه

بقلم : بيير . ل . فان دين برج

أستاذ علم الاجتماع بجامعة وشنطن فى سياتل . سبق له التدريس بجامعات عديدة فى أفريقية ، كما درس فى السوربون . كتب عددا كبيرا من المؤلفات والمقالات عن السلالة منها : « جنوب افريقيا ، دراسة صراع» ١٩٦٥ ، « السلالة والعنصرية ، دراسة مقارنة » ١٩٦٧ . «السلالة والشعوبية ، مقالات فى علم الاجتماع المقارن » ١٩٧٠ .

ترجمة : د . محمد السيد غلاب

أستاذ كرسى الجغرافية بجامعة القاهرة ، وعميد معهد الدراسات والبحوث الأفريقية بجامعة القاهرة . حائز على جائزة الدولة فى العلوم الاجتماعية عام ١٩٦٣ . وحاصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى ١٩٦٣ . ماجستير فى الجغرافية من جامعة منشستر عام ١٩٤٩ ، ودكتوراه فى الآداب مع مرتبة الشرف الأولى من جامعة الاسكندرية . له مؤلفات فى تطور الجنس البشرى والبيئة والمجتمع والسكان والجغرافية التاريخية وجغرافية الحضر .

المشكلة بوصفها احدى ظاهرات الاحتكاك الحضارى داخل اطار نظرى خاص بالتغير الحضارى . وركزوا على دراسة العلاقات الداخلية على الأشكال اللغوية والثقافية أكثر مما ركزوا على دراسة العلاقات الاجتماعية والسياسية غير المتناسقة التى شكلت لب « الموقف الاستعمارى » .

ثالثا ـ كان يقوم بمعظم الأبحاث عن السلالة والعلاقات الشعوبية علماء من الولايات المتحدة الأمريكية عن شعوب أمريكا الشمالية فى المحل الأول ، ثم عن البرازيل والأقطار الكاريبية وأقطار أمريكا الوسطى فى المحل الثانى . وانصب معظم اهتمام هذه الأبحاث على علم الظواهر الاجتماعية ، وعلم النفس الاجتماعى ، فى العلاقات بين السلالات والشعوب المختلفة ، كما اهتموا اهتماما خاصا بأصل الاتجاهات النفسية والتعبير الثقافى عن التحامل والتعصب العنصرى . أما فيما يتعلق بعلاقات النفوذ والانتاج فقد تركت لم تمس ، أو مست مسا رفيقا عن طريق دراسة الانتظام فى طبقات اجتماعية مع الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالجاه وماشاكلها ، أو عن طريق دراسة أعراض عدم المساواة بين الجماعات مثل المؤشرات الديموغرافية او التفاوت فى بيئة السكن أو الحرف والمهن . وعلى أى حال فأمريكا الشمالية بل البرازيل نفسها والبحر الكاريبى لم تقدم الا مجالا محدودا للعلاقات السلالية والعنصرية . وهذا المجال يتكون عما نتج عن الهجرات القسرية للافريقيين التى عبرت عن نفسها بمركز الرقيق فى المزارع الواسعة من ناحية وعن الهجرات الاختيارية التى جاء معظمها من أوربا . وهذه باختصار مجتمعات لم يقهر أهلها الأصليون فقط بل لقد أزيلوا فى الواقع تماما ، وكذلك أخضع السكان غير الأوربيين وغير الأصليين ، وأصبحوا رقيقا يعملون فى

نظام زراعى استغلالى راسمالى محكم ، ومن ثم فقد أدمجوا ثقافيا فى جمهور السكان الأوربيين ، وان كان المجتمع الأوربى الغالب قد رفضهم اجتماعيا ، وفى هذا المجتمع أيضا أدمج المهاجرون الأوربيون خلال جيلين أو ثلاثة فى الجماعة الأوربية السائدة وذابوا ثقافيا فى ثقافة الكربول (الفلاحين المهاجرين الاسبان) التى خلفها النظام الاستعمارى السابق • وهذه الأحوال كانت هى الاستثناء لا القاعدة •

وزاد الأمر سوءا أن وضع قاموس خاص (مضلل فى معظم الأحيان) ليشرح الظواهر الافريقية ، كما أن المصطلحات القديمة أخذت معانى جديدة فى أفريقية • فمثلا الجماعات العنصرية etnhic groups أصبحت « قبائل » tribes والقومية nationalism (أى الوعى السياسى القائم على وحدة العنصر) سميت قبلية tribalism وتحولت الدول الجديدة المتعددة العناصر فى بعض الأقاليم بسحر ساحر الى أمم جديدة • وتحول مثل هذا الشعور الضعيف بالولاء نحو تلك الدول الى « قومية » • وواضح من هذا الخلط فى التعبيرات اتجاه عنصرى أو دوافع أيديولوجية • ورغم ذلك فعلينا أن نقبل هذا التخبط والخلط .

خلال الاربعينات والخمسينات بدأ ينمو اتجاه جديد فى المجتمعات المركبة وظهرت أسماء مثل ماكس جلوكمان (١٩٥٨) و ج • س • فرنيفال (١٩٤٨) وجورج بالانديير (١٩٦٣) وهلدا كيوبر (١٩٤٧) ومونيكا هنتر (١٩٣٦) وجونزالو أجوير بلتران (١٩٥٧) . وكانت أسماء رائدة لم تصل الى ثمرتها المرجوة الا فى الستينات . وكانت الجماعات التى درسها علماء الانثروبولوجيا والاجتماع فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هى جماعات الدول المقهورة أكثر مما كانت جماعات المتسللين عبر الحدود أو جماعات المزارع الواسعة ، التى كانت تستغرق اهتمام معظم الأبحاث السابقة • والأحوال المثالية لهذه الدول المقهورة هى الأحوال التى أخضع فيها السكان الأصليون واستغلوا دون أن يبادوا أو يستعبدوا ، وحيث تظل الجماعة السائدة أقلية لم تقو بتيار هجرة كبير مستمر من الدولة الغازية ، ومن ثم كان تركيب وتعدد الجماعات العنصرية يمتاز بعض الشىء بالثبات وعدم التغير ، أما الهجرات التى تمت بعد الغزو فكانت لطبقة تجار مؤقتة منبوذة ، منفصلة عنصريا عن كل من الأصليين والأقلية السائدة سياسيا • وكان هذا النمط هو السائد فى جميع الامبراطوريات ، بما فى ذلك معظم أراضى المستعمرات الأوربية فى آسيا وأفريقية • ويستثنى من ذلك الولايات المتحدة كندا واستراليا والأرجنتين وأورجواى وشيلى والبرازيل وجزر الهند الغربية ، وذلك بسبب انخفاض كثافة السكان الأصليين قبل الغزو ، وهبوط مستواهم العسكرى والانتاجى وحساسيتهم الشديدة للأمراض الوبائية الوافدة •

واذا انتقلنا الآن الى مشكلة الشعوبية فى أفريقية المدارية فاننا نجد النمط العام واضحا ، رغم وجود اختلافات عديدة محلية . فالدول الافريقية باستثناء القليل منها (ليسوتو ، سوازيلاند ، صوماليا ، رواندا ، بوروندى) متعددة العناصر ، أى انها تتكون من شعوب عديدة تتراوح بين عدد قليل وعدة مئات ، تتحدث لغات مختلفة ، بل أحيانا لغات غير متقاربة ، وهى ذات قيم متفاوتة ، ومعتقدات دينية مختلفة ، ونظم اجتماعية متباينة ، وهكذا • والدول الافريقية فى مجموعها دول حديثة ورثت أراضى المستعمرات السابقة التى كانت تسيطر عليها أقليات أوربية الأصل ، واذا كانت هناك أية علاقة بين الحدود السياسية والشعوبية فهى علاقتها بشعوبية الحاكم لا بشعوبية السكان الأصليين • وان كان ثمة وحدة أو تماسك فى هذه الدول فانما هى نتيجة ما أدخله المستعمر من نظم ومؤسسات سياسية

واقتصادية ودينية وغيرها • ولا ريب أن الدول المستعمرة قد أدخلت أيضا عوامل الشقاق مثل الانشقاق بين المسلمين والمسيحيين وبين الكاثوليك والبروتستانت ، أو تقسيم الأمم الافريقية بين عدد من الوحدات الاستعمارية ، كما حدث بالنسبة للباكونغو والايوى والهاوسا واليوروبا والصوماليين وغيرها من الأمم العديدة . واذا وضعنا كلا من العاملين فى الميزان فاننا نجد أن الدول المستعمرة تركت القارة وهى الى حد ما أكثر تجانسا من ذى قبل .

ولقد كان الأثر الأجنبى فى أحوال كثيرة عميقا قويا لا يقاوم • ويصدق هذا بداهة على التكنولوجيا والتنظيم الادارى والنواحى الثقافية الأخرى التى يسهل تصديرها من محتوى ثقافى الى آخر ، والتى يبقى استيرادها حتى بعد زوال السيطرة السياسيه للمصدر • وكذلك فيما يتعلق بالدين ، اذ يبدو أن الديانات الأفريقية قد وقعت بين فكى كماشة كبيرة ، بين حركة تقدم الاسلام والمسيحية ، رغم أن هدين الدينين التبشيريين الكبيرين قد أصبحا مصطبغين بالصبغة المحلية . وعلى الرغم من كل هذه التغيرات فاننا نستطيع أن نقول أن هذا التنوع الثقافى واللغوى الكبير الموجود فى افريقية سيظل مستمرا حتى المستقبل القريب • ولن يكتب الا لجماعات قليلة من الافريقيين الفناء ، اللهم الا من يعيشون على هامش الحياة المعاصرة ويعملون بالصيد وجمع القوت مثل الأقزام والبوشمن وقليل من الرعاة مثل الهوتنتوت الذين كانوا يعانون فعلا من انكماش مجالهم الحيوى قبل العصر الاستعمارى بوقت طويل • اذ لم يكن الاستعمار الأوربى لأفريقية ــ عيما عدا جنوب افريقية الى حد ما وخاصة فى مقاطعة الكاب ــ يعنى افناء النوع أو العنصر ، كما حدث على نطاق كبير فى نصف الكرة الغربى • وستظل افريقية متعددة الشعوب ، فهذه ظاهرة باقية وليست مجرد ظاهرة انتقالية أو متخلفة كما هى فى الولايات المتحدة مثلا أو فى المكسيك والبرازيل .

وقبل أن تحظى المناطق المستعمرة باستقلالها الرسمى كانت خاضعة لأقليات عنصرية ، هى التى تمثل الدول الأوربية التى كانت تحكمها • وقد اصطبغ الاستقلال الرسمى باستمرار ظاهرات أساسية معينة ، ولم يصطبغ بانقطاع هذه الظاهرات ، وذلك مثل التبعية الاقتصادية على المصالح الخارجية ، ونمط معين من النظم التعليمية ، وجهاز بيروقراطى وعسكرى • ورغم هذا فقد حدثت تغيرات هامة فى النطاق السياسى ، فكان الاستقلال معناه التغير من سلطة حكومة مستبدة الى سلطة حكومة مسئولة شكلا عن الشعب • ووجدت الدول الافريقية نفسها فجأة محملة بأثقال من ممتلكات الغرب ألقيت عليها من الخارج دون أن تتهيأ لها تمام التهيؤ ، أثقال الديموقراطيات البورجوازية الغربية ، مثل الدساتير والبرلمانات والأحزاب السياسية والحقوق وطقوس الانتخابات وما الى ذلك • وقد صحب هذه التغيرات الشكلية والقانونية تداول السلطة بين النخبة واستبدلت بسيادة الدولة المستعمرة التى كانت تتكون من عنصر واحد سيادة ظاهرية على الأقل لطبقة حكام وموظفين وضباط عسكريين وسياسيين ، سيادة متعددة العناصر ، تلقت ثقافتها فى الغرب • ومهما كان الرداء الذى ترتديه ، سواء كان رداء الاشتراكية أو الاستعمار الجديد ، فقد ظل النظام الجديد ، باستثناءات قليلة ، هو نظام حكم الصفوة القليلة المسيطرة مثلما كان الحال فى النظام الاستعمارى . غير أن الطبقة الحاكمة الجديدة فقدت وحدتها السلالية والعنصرية معا ، واكتسبت الطبقة الحاكمة الجديدة صفة الطبقة التى تملك بحكم جدارتها ، وأصبحت الشهادة الجامعة أو الرتبة العسكرية هى جواز المرور نحو السلطة والنفوذ ، وأصبح هذا بديلا عن البشرة البيضاء كما كان الحال من قبل • ولذا

كان مقياس المعرفة الذى أصبح مؤهلا لدخول الطبقة الحاكمة من وضع الغرب تماما ، فقد كان هذا داعيا الى استمرار الوضع القديم وخاصة ان الطبقة الجديدة اتخذت الانجليزية أو الفرنسية لسانا لها فى معظم الحالات ، بل اتخذتها لغة رسمية وحيدة تستعمل فى الحكومة والمدارس الثانوية والجامعات والبرلمانات ، بل فى جميع مجالات الحياة الأخرى ٠

ومن هذا نجد أن لمعظم الدول فى افريقية المدارية مبدءين أساسيين للتنظيم الاجتماعى مستقل أحدهما عن الآخر ٠ فهو من ناحية قائم على الجماعات العنصرية والقومية ٠ وربما تغيرت الحدود بين الأمم ، من حيث درجة تماسكها وصلاتها ووعيها السياسى بكيانها ، وأنماط تحالفاتها وعداءاتها وشعورها بالتميز ، والوسيلة التى تعرف بها نفسها وتعرف بها غيرها ، وعلاقاتها اليومية ، وغير ذلك من ظاهرات التميز الشعوبى ٠ ولكن التنوع العنصرى سيظل قائما حتى المستقبل القريب ، فالعنصرية أو الشعوبية فى أفريقية شىء موجود مستمر٠ومن ناحية أخرى فان معظم الدول الافريقية يحكمها هيكل بيروقراطى ، ونظام مواصلات ، واقتصاد نقدى ، وغير ذلك من المؤسسات والنظم الجديدة التى يعبر عنها بالشكل الجديد الذى يغذيه ويقوده صفوة مثقفة ثقافة غربية ، متعددة العناصر ٠ ويقوم نظام التمايز الاجتماعى المفروض على النظام التقليدى القديم على معايير الغرب فى الثقافة ، بما فى ذلك اجادة اللغة الأجنبية التى كانت للسلطة الاستعمارية القديمة ٠ فالطبقية والشعوبية فى أفريقية أمران مستقل أحدهما عن الآخر كثيرا ٠ ومن ثم كان الصراع بين الطبقة والعنصر فى أفريقية والتناقض الواضح بين التماسك الاجتماعى والنظام ، ولا تزال ظاهرة العنصرية هى السائدة فى معظم الأحوال ٠

وقد لا ينطبق هذا التعميم على جميع الأحوال بتعقداتها العديدة (بارث ١٩٦٩ . كاوفرت ١٩٧٠ ، كوبر ١٩٦٥ ، كوبر وسميث ١٩٦٩ ، مرسير ١٩٦٥ ، متشل ١٩٦٠ ، روتشيلد ١٩٧٠ ، شرمرهورن ١٩٧٠ ، فان دين برج ١٩٦٥ ، والرستاين ١٩٦٥) . وسأعرض بعض الأبعاد التى تتراوح فيها الظاهرة العنصرية وضوحا فى افريقية - حتى ألقى مزيدا من الضوء والتحليل على الموضوع .

أولا : يجب علينا أن نلاحظ أن العنصرية لها جانب موضوعى وآخر غير موضوعى، وأن الجانب الثانى كثيرا مايحتل أهمية تفوق الجانب الأول ، ونقصد بالجانب الموضوعى الخصائص الثقافية واللغوية المميزة للجماعة كما هى موصوفة فى الدراسات الاثنوغرافية . مثلا الجماعة س تسود بينها صفة تعدد الزوجات ، نظامها أموى، الأقامة مع أهل الزوجة ، والملكية المقدسة ، وعبادة الأجداد ، وطقوس التأهيل ، ونظام السوق المستمر أربعة أيام . وتتحدث لغة من العائلة البانتوية ، وتمارس الزراعة المتنقلة الى آخره. مجموع الناس الذين «يشاركون» فى هذه السمات يكونون مجموعة شعبية بالمعنى الموضوعى الذى يهتم به الانثروبولوجيون اهتماما خاصا ٠

الا أنه من الواضح أن الحقائق الشعبية تتأثر أيضا تأثرا عميقا بالطريقة التى يعرف بها الناس الذين هم موضوع الدراسة أنفسهم وجيرانهم وكيف يعرفهم أيضا الآخرون ٠ وهذا هو الوجه غير الموضوعى فى موضوع الشعوب ٠ وتتراوح الجماعات الشعبية تراوحا كبيرا فى درجة الاختلاف التى تفصلها بعضها عن بعض وفى الدرجة التى يرون فيها الآخرين قريبين منهم أو بعيدين ٠ بل ان ادراك هذه الاختلافات قد

لا يتفق مع درجة الاختلاف الموضوعى بينها • ومن الشائع جدا أن تجد جماعتين لا يفصلهما الا اختلاف ضئيل فى لهجة الكلام ، ومع ذلك تعتبر كل منهما الأخرى مختلفة عنها تمام الاختلاف ، وهذا لافتقادها لوجهة نظر أكثر شمولا • وعلى العكس من هذا قد نجد جماعات لا تمت احداها للأخرى ولكنها تخترع أصـــولا أسطورية مشتركة كى تبرر نظاما سياسيا معينا • فمثلا يجهد الحكام المسلمون أنفسهم فى اختراع شجرة نسب تربطهم بالنبى عليه السلام سواء كانوا عربا أم لا •

ومن النتائج ذات الأهمية البالغة ـ من وجهة النظر الموضوعية ـ لهجرة العمال وقيام المدن ، تبادل التجارة من أماكن بعيدة ، وغير ذلك من أشكال الاتصـــال بين الجماعات الشعبية ، أن نمو الشعوبية العامة واسع المجال • وترتبط هذه الظاهرة التى يطلق عليها بعض الانثروبولوجيين أحيانا القبلية الكبرى بطبيعة الحال بنمو القومية • فعندما يعمل الفلاحون المنغلقون على أنفسهم فى المدينة سيجدون أن جيرانهم الأقربين الذين كانوا يظنون أنهم غرباء عنهم هم فى الواقع أقرب اليهم من عدد كبير آخر من الجماعات الشـعبية الذين يسلكون سلوكا أشـد غرابة وأبعد عن أن يفهموه أو يتنبأوا به • وقد حدثت عملية التحام الشعوب الصغيرة بعضها ببعض قبل العصر الاستعمارى ، ولكنها ازدادت نشاطا ولا شك فى السنوات الأخيرة • وقد كانت بعض الشعوب التى اكتسبت شعورا قوميا مثل اللوهيا فى كينيا والايبو فى نيجيريا مجرد تجمعات من القرى الانعزالية منذ ثلاثين أو أربعين عاما •

وهذا يقودنا الى المسألة البالغة الأهمية وهى مسألة أصل القومية ، وهى ببساطة تحول شعور لا موضوعى غامض بالقرابة الشعبية الى شكل من الوعى السياسى الأكثر وضوحا . وليس أكثر مايسمى ظلما وعدوانا «بالقبلية» فى افريقية سوى قومية أصيلة • فقد هيأت ظروف عديدة لقيام القومية • وعلى الرغـــم من توقعات البعض الساذجة شيئا ما من أن المدن الأفريقية ستصبح بواتق تنصـــهر فيها الشـــعوب المختلفة ، مثل نيويورك وشيكاغو ، فمن الواضح أن العلاقات المتبادلة بين الشعوب فى المراكز الحضرية فى أفريقية قد أدت فى النهاية الى ارتفاع الشعور بالشعوبية والى نمو عدد لا حصر له من الاتحادات الشعوبية • وهذه التجمعات أبعد ماتكون عن التجمعات التقليدية ولكنها قامت استجابة للحاجات الحضرية ، رغم أنها قد تعبّر عن نفســـها بأشكال شبه تقليدية أو بأشكال جديدة من التقليدية • ولا يشذ عن هذا الا حالة مدن جنوب أفريقية حيث أصبحت المدن مصدرا للوعى الشعوبى المتزايد وحيث أدى وجود الطوائف أو الطبقـات العنصرية الى تماسك العنصرية الســوداء متخطية بذلك حدود الشعوبية • اذ أجبرت وطأة نظام الحكم المتعسف فى جنوب أفريقية الأفريقيين على أن يعرفوا أنفسهم على أساس السلالة لا على أساس الشعوبية .أما فيما عدا ذلك فالمدينة الأفريقية المتعـددة العنـاصر ان هى الا أماكن التقـــاء محايدة لعـــدد كبير من السكان الشعوبيين فى حركة انتقالية ، ولكنهم يحتفظون بصـــلات عديدة تربطهم بأوطانهم التى قدموا منها بأواصر القربى والشعور بالشـــعوبية (ولا ريب أن المدن الوحيدة الشعب التى كانت قائمة قبل العصر الاستعمارى تختلف عن المدن الاستعمارية المتعددة الشعوب) ، والمدينة الاستعمارية بمعنى الكلمة أرض محايدة بالنسبة للشعوب، سوق كبيرة للسلع والخدمات ، ومركز للسلطة السياسية ، حيث يتقابل الناس دون أن يندمجوا أكثر مما يحتاج اليه العمل الاقتصادى أو السياسى •

وهناك عوامل عديدة أخرى تعمل لقيـــام القومية الى جانب مجرد اتصـــال الشعوب القريبة بعضها ببعض ، وهذا هو مجرد الجانب السلبى من العملية ، فالجماعات

المتقاربة تتحد لتكون جماعات أكبر وأقوى فى وجه الشعوب الأجنبية · وهناك أيضا عوامل ايجابية أو نشيطة تعمل من أجل قيام القومية أيضا · فالتحول لدين مشترك مثل الاسلام أو المسيحية قد يوسع قاعدة التماسك الاجتماعي (وقد يحدث العكس اذ تعمل الجماعات التبشيرية المتنافسة على تمزيق الأمة الواحدة كما حدث بين الكاثوليك والبروتستانت فى الباكونجو مثلا) · واتخاذ لغة واحدة مكتوبة ذات رسم وهجاء موحد كما تقدمه ترجمة الكتاب المقدس الى اللغات القومية عامل هام يساهم فى نمو القومية· كذلك تنقل الذكريات القديمة عن الدول السابقة لعهد الاستعمار ، أو عصور المقاومة المسلحة للدول الاستعمارية (مثل حالة الاشانتى أو الكيكويو خلال حرب استقلال كينيا حديثا) · وقد تعمل أيضا روح الانفصال للاتحاد مع قومية أكبر مزقت القوى الاستعمارية أوصالها (مثل ما هو موجود لـدى الايوى والباكونجو) على اذكاء روح القومية · ولا ريب ان من بين مقومات الشكل الحديث للقومية بايديولوجية سياسية صريحة أن تنتشر معرفة الكتابة والقراءة وأن تنشأ طبقة المثقفين · ولقد كان اعتبار الشخص «المتطور» ـوهو أيضا تعبير بغيضـ منفصلا عن قبيلته من أشد الأمور سذاجة ودليلا على انغلاق الأوربى على نفسه · فلقد كانت جميع الحركات القومية الأوربية فى القرن التاسع عشر تحت قيادة المثقفين . فلماذا ينتظر من الأفريقيين المثقفين أن يتخلوا عن خصائصهم الشعبية ويتقبلوا بحماسة خصائص قاهريهم (الذين يقيمون تحفظات شديدة على أية حال دون قبولهم) ؟

ولا يقل المظهر الموضوعي للشعوبية أهمية عن المظهر غير الموضوعى ، وليس من شك أن التفاهم بلغة مشتركة أو لغتين متقاربتين أمر ذو أهمية قصوى اذ يستطيع الناس أن يفهم بعضهم بعضا · كذلك الحال فى القيم وأنماط التنظيم الأسرى والمعايير القانونية وما اليها · وهذه كلها قد تختلف فيما بين الجماعات الشعبية اختلافا يتعذر معه التنبؤ بما يحدث عندما تلتقى ، وقد تكون متشـــابهة بين جماعات أخرى بحيث يمكن أن تدعم التفاهم المشترك بين أعضائها · فمن الصعب مثلا أن ندمج الأسكيمو والانجلو أمريكيين معا فى مجتمع واحـــد فى حين أنه من الســهل أن ندمج الكنديين الفرنسيين والكنديين الانجليز فى مجتمع واحد · لأن الفوارق الحضارية بين الاسكيمو والانجلوامريكيين شاسعة ولا تقاس بالفوارق الحضارية بين الكنديين الفرنســيين أو الكنديين الانجليز ·

وربما كان من الأفضل أن نوضح التداخل المعقد بين الأبعاد الموضوعية وغـــير الموضوعية فى الشعوبية بدراسة ارتقاء مستويات الشعوبية · وتحدد عدة عوامل ـ الى جانب الشعوبية ـ الفواصل بين الجماعات المتماسكة ، ومن هذه العوامل عامل القرب المكانى ، والقرابة ، والزواج ، والاشتراك المتطوع فى روابط ، وما الى ذلك · وتتداخل بعض هذه العوامل ولا سيما عامل القرابة والقرب المكانى تداخلا كافيا مع الشعوبية لتكون شعوبا فرعية · يضاف الى هذا أن الاطار الحضرى يؤدى الى ظهـــور جماعات شعبية جديدة من الصعب تحديد معالمها أو وضعها فى أنماط متفق عليها،بل ان هذه العوامل ، ولا سيما محل الاقامة (حضر وريف) وما تحمله من بذور الصدام ، ودرجة التفاعل بين الجماعات المتصـــارعة ، تؤدى الى ظهور مستويات مختلفة من الشعوبية · اذ تبدأ عملية تصادم وتلاحم وانحياز الى جانب ثم الى جانب آخر داخل الجماعات المختلفة وفروعها · ولنأخذ مثالا لذلك كينيا ، اذ ثار فيها الجدل حول اتخاذ اللغة السواحلية لغة رسمية ، هنا انقسم الناس الى بانتو وغير بانتو (حيث ان

السواحلية لغة بانتوية وقريبة من لغات معظم السكان) • واذا ثار موضوع خاص بالاحزاب السياسية فان الكيكويو والكامبا وهما من جماعات البانتو سيصطدمان • وقد ينشأ خلاف على مستوى أقل من هذا ، كما حدث بين الكيامبو والنييرى داخل أرض الكيكويو • وأدنى مستويات الخلاف تنشأ داخل العشيرة بين الأسر المختلفة • ان أهم ما يميز الشعوبية فى افريقية هو أنها معقدة ومائعة معا ، اذا قورنت بالظروف المتبلورة فى بلجيكا أو سويسرا مثلا حيث توجد أوجه خلاف قليلة أكثر ثباتا وأقل غموضا .

وهناك عوامل أخرى تضيف الى ميوعة الشعوبية فى افريقية ، وهى دينامية التغير الحضارى من جهة ، والاختلاط الناشىء عن التزاوج من جهة أخرى • وكل من هذين الأمرين يموه التمييز الموضوعى بين الجماعات الشعبية ويخلطها بالشعور غير الموضوعى للاندماج • ولقد قيل الكثير عن « الاستغراب » أى اعتناق الحضارة الثقافية للغرب ، غير أن التغير الحضارى كان سابقا للاتصال بأوربا ، وظلت الجماعات الافريقية يؤثر بعضها فى البعض الآخر ، كما تتأثر بأوربا على الأقل • فالتجارة طويلة المدى والتبشير الدينى للاسلام والمسيحية وانتشار لغات التجارة مثل السواحلية واللنجالا والهاوسا فى مساحات واسعة تقطنها جماعات شعبية متعددة واسعة الانتشار ، وهجرة اليد العاملة وسكنى الحضر والغزوات الحربية والرقيق والتغير فى أسلوب الحياة الانتاجى من الرعى الى الزراعة كل هذه العوامل لعبت دورا كبيرا فى تجميع الفوارق الشعبية فى هذا المجتمع الخليط من البشر • وقلما تمنع النظم الاجتماعية التزاوج المختلط أو تحرمه ، وان كان أقل بكثير مما يتوقع • ولدى معظم الجماعات الافريقية قواعد صريحة مرسومة للزواج من الخارج (اذ ينبغى على الأفريقى أن يتزوج من خارج أسرته أو عشيرته) • غير ان الافريقى يفضل أن يتزوج داخل قبيلته • وقد تقل نسبة التزاوج بين الجماعات الشعبية المختلفة فى المراكز الحضرية الى ٥٪ أو ١٠٪ أو تزيد • وعلى أية حال فمعظم الافريقيين يتحدثون لغتين . فهذه قاعدة وليست استثناء . كما أن معظم الافريقيين البالغين يتحدثون من لغتين الى ست لغات بدرجات متفاوتة من الطلاقة .

ومن التعقدات الأخرى عدم اتفاق الافريقيين على تعريف الجماعات الشعبية ، وعدم التمييز بين من هم « منا » أو « خارجنا » • أى أن جماعة ما قد تعرف نفسها بطريقة تختلف عما يعرفها به الجماعات الأخرى • ولا يقتصر الأمر على الاختلاف على أسماء الجماعات الشعبية (مثل الفولانى أو الفولب أو البيول) بل أن الجماعة قد تختلف مع غيرها فى رسم الحدود بين من هم « منا » أو « خارجنا » • فمثلا تعبير « الهاوسا » فى جنوب نيجيريا معناه « مسلم من الشمال » • ومن الأمور الشائعة أن يستخدم الغريب اسما شعبيا لا ليدل به على شعب واحد بعينه بل على مجموع السكان الذين يكون هذا الشعب أغلبيتهم • وتساعد الحدود السياسية سواء ما كان منها فى العصر السابق للاستعمار أو فى عهد الاستعمار على هذه المسميات غير الدقيقة • ومعنى هذا أن التعريفات غير الموضوعية قلما تتفق مع التعريف الذى يميز به الشعب نفسه ، وقلما يتفق بدقة مع المميزات اللغوية والثقافية الموضوعية • كما أن هذه التعاريف التى لا يتفق بعضها مع البعض الآخر ليست غير ذات علاقة بين بعضها والبعض •

بعد أن استعرضنا بايجاز مناهج الشعوبية المعقدة فى أفريقية علينا أن ندخل الى المسائل التى تجعل الشعوبية مصدرا مزمنا للصراع داخل معظم الدول الأفريقية •

هناك ثلاثة أنماط على الأقل للمشاكل ذات العلاقة بالشعوبية فى أفريقية • أولها درجة الاستقلال الذاتى التى يجب أن تمنح للأقاليم المختلفة أو الجماعات الشعبية فى مقابل درجة السلطة التى ينبغى أن تحتفظ بها الحكومة المركزية • مشكلة المركزية فى مقابل الاتحادية قد تأخذ أشكالا غير شعوبية ، ولكن اذا أخذنا فى الاعتبار مدى تطابق الشعوبية بالأرض أو الاقليم فاننا نجد أن مطالب الحكم الذاتى أو اعادة رسم حدود الأقاليم يقوم أساسا على أساس شعوبى • وربما كان تنشيط الحكم الذاتى القائم على أساس من الشعوبية أو القومية أحد القوى الطاردة المركزية الكبرى التى تهدد وحدة الدول الافريقية • فلقد انفجرت حركات الانفصال أو الراغبين فى الانضمام الى ذويهم خارج الحدود بقوة كبيرة ، وفجرت حروبا أهلية فى عدد من الدول الافريقية منذ استقلالها مثل أثيوبيا والسودان وتشاد وكينيا ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديموقراطية (زائيرى) • اذ تجتذب أيديولوجية القومية كثيرا من الجماعات الشعوبية ذات الوعى السياسى بأفريقية أسوة بما حدث فى أجزاء عديدة أخرى من العالم ، حيث قامت الدولة القومية • ولن يقلل من الأمر مجرد شجبها أو الصاق تهمة القبلية بها ، رغم أن هذا قد يفقدها الشرعية لدى الصفوة الجديدة ، التى أصبح من صالحها جميعا أن تحتفظ بتكامل الدول المتعددة القوميات •

ومن المظاهر التى تتسم بها الشعوبية فى أفريقية ، والتى تزيد احتمالات الصراع فى عدد من الدول الافريقية، وجود تفاوت كبير فى المستوى الثقافى والاقتصادى للجماعات الشعوبية المختلفة داخل الدولة الواحدة • وقد خلق الاستعمار فى معظم الأحوال هذا التفاوت أو ساعد على توسيع الفجوة بين الجماعات الشعوبية المختلفة ، الا أنها فى بعض الأحوال كانت موجودة قبل الاستعمار • ففى كثير من دول غرب افريقية هناك تناقض كبير بين المسيحيين النشيطين اقتصاديا ، المتجهين نحو الغرب ثقافيا ، والذين يعيشون على السواحل ، بموانيها ومدنها ، ومحاصيلها النقدية ، ومظاهر التجارة الحديثة ، وصناعتها الناشئة التى تحاول أن تلبى رغبات المستهلكين ، وبين المسلمين ، حيث تسود الأمية ، والركود الاقتصادى ، والعزلة الجغرافية فى الشمال الداخلى • ويبلغ الاختلاف بين مستوى الدخل القومى للفرد ، ومعدل التعليم ، والمعدل الكيلو مترى للطرق ، وغيرها من مؤشرات التنمية ، حدا يصل من واحد الى عشرة بل واحد الى مئة • فالنيجيرى الشمالى مثلا لديه فرصة واحدة من مئتى فرصة تمنح للنيجيرى الجنوبى فى دخول الجامعة • ومن المسائل التى تدعو الى السخرية فى الأقطار غير النامية أن ظاهرة عدم المساواة بين الجماعات الشعبية تزداد اتساعا كلما ازدادت الدولة تخلفا • وقد تجد ظاهرة عدم المساواة هذه جذورها فى عوامل الموقع الجغرافى ، أو تاريخ دخول المدارس التبشيرية ، أو تاريخ استغلال الثروة المعدنية وما شابهها ، ولكنها تتفق فى معظم الاحوال بالشعوبية ، حيث ان الجماعات الشعبية من طابعها التركز تركزا شديدا .

غير أن أوجه الشقاق بين الجماعات الشعبية ، رغم أنها لا تنجم من الشعور بالشعوبية ، كثيرا ما تذكى العداء بينها • ولا يلبث الصراع بين الجماعات الشعبية أن يطفو فوق سطح الحياة السياسية وصراعاتها بعد الاستقلال بعد أن كانت الدول الاستعمارية التى عملت على اتساع الشقة بينها اتساعا تسارع بالقضاء عليه • أكثر من هذا فمن العسير القضاء على أوجه عدم المساواة بين الجماعات الشعبية • وأى سياسة تتبع لعبور الفجوات بين الجماعات الشعبية لاتلبث أن تبوء بالفشل ، بل ربما خلقت أوجها أخرى للصراع • فسياسة المساواة التامة بين الأفراد بحيث لا يصل فرد الى مركز ما الا باستحقاقه تقابل بمعارضة الجماعات المتخلفة ، اذ تفسرها بأنها ستار يخفى

احتفاظ الجماعات « المتقدمة » بميزاتها السابقة · وعلى العكس من ذلك تؤدى سياسة توزيع المناصب حصصا بين الجماعات المختلفة الى انتشار عدم الكفاية مما يثير احتجاج الجماعات «المتقدمة» ، التى تقول ان «القبلية» وليست الكفاية هى التى تجنى ثمار الاستقلال . وتحاول معظم الدول الافريقية أن تشق لها طريقا وسطا بين هذين النقيضين ، ولكنها غالبا لا تفلح الا فى زيادة عدم الرضا وعدم الكفاية دون أن تقضى نهائيا على عدم المساواة بين الجماعات الشعبية · واذا قارنا الحالة فى الدول الافريقية بما هو موجود فى الولايات المتحدة نجد أن الفرق بين الأمريكيين البيض والسود أقل كثيرا من الفرق بين الجماعات المتطورة وغير المتطورة فى افريقية (رغم أن هذا لايعتبر عذرا للولايات المتحدة التى تستطيع أن تتخلص بمواردها الكبيرة من هذه الوصمة) ·

وأخيرا فانالصراع بين الشعوبينجم أساسا من التنافس على موارد محدودة، أى التنافس أساسا على السلطة والثروة · ومن الظاهرات الشائعة فى هذا الصراع الشعوبى أنه كلما اقترب المرء من قمة الهرم ازدادت حدة الصراع . ولقد ظن بعض الملاحظين السذج أن الذين تعلموا فى الغرب وأخذوا بأساليب الحياة الحديثة قد انفصلوا عن ولائهم القبلى ونفضوا عن أنفسهم رداء الاقليمية المحلية · بل العكس هو ماحدث فى معظم الحالات ، وذلك لأسباب مفهومة · فجمهرة السكان الريفيين الذين يعيشون فى حالة اكتفاء ذاتى لا يتصلون الا اتصالا قليلا متقطعا بالاغراب ، ولا ينافسونهم على الموارد القليلة ، كما يتنافس سكان الحضر المثقفون · أما بالنسبة للقطاع الحديث من السكان فالفرص أمامهم محدودة حيث يقل المعروض من الوظائف كثيرا عن الطلب ، يضاف الى هذا زيادة التنافس حدة كلما صعدنا فى سلم الوظائف حيث تزداد الدرجات الأعلى ضيقا عما تحتها ·

اذا أدركنا هيكل الفرص المتاحة المحدود ، ووجود الخلافات الشعوبية ، نستطيع أن نتوقع أن تسلك المنافسة داخل الطبقات المحظوظة سبل الشعوبية · فأسهل طريقة لازاحة معظم المتنافسين على وظائف الخدمة العامة أو الجيش أو التدريس فى التعليم العام والجامعات أو تعاونيات الحكومة أو المكاتب الخاصة أن يثير المرء دعوى شعوبية لهذه الوظيفة وان يجند التأييد السياسى معتمدا على اسس شعوبية . وما ان يبدأ الصراع الشعوبى فى الاستقرار حتى يكون حلقة مفرغة · فكل ينظر الى الآخر باعتباره « قبليا » ، ويجد العذر لنفسه مبررا تصرفاته القائمة على الشعوبية الضيقة ليدافع عن نفسه أو ليعيد التوازن الذى أخلت به «قبلية» الآخرين . وينتهى الامر الى أن تصبح المحسوبية مرضا متوطنا وشرا لامفر منه · وحيث يتوقع الجميع أمر «القبلية» يفسر الجميع أيضا سلوك الآخرين على ضوئها · مما ينير القبلية مرة أخرى · وهذه بدورها تؤكد توقعات الجميع · وهكذا يتغذى كل من السلوك وما هو متوقع على الآخر ويقويه ·

ومن المهم أن نلاحظ أن الشقاق الشعوبى على مستوى الصفوة يغذى الصراع بين الجماعات الشعبية ويستطيع أن يهدد تماسك الدولة كما حدث فى نيجيريا مثلا ، كما أن هذا هو العامل الأساسى الذى يمنع أو يعرقل نمو التماسك الطبقى · ولا تزال الطبقات الحاكمة الافريقية مفتوحة على مصاريعها ، والسبب فى ذلك هو الارتباطات الشعوبية العريقة التى تربط كل فرد من هذه الطبقة ببنى جلدته على كل المستويات · ولايزال النظام الطبقى رخوا بالمقارنة مع معظم الأقطار الأوربية أو الآسيوية والأمريكية، فالطبقة والشعوبية تقف كل منهما فى مقابل الأخرى مناقضا لها ·

وهناك وجه آخر لهذا التناقض بين الطبقة الشعوبية ، فتكلم الفرنسية أو الانجليزية واتخاذها لغة رسمية فى معظم الدول الافريقية أصبحت له آثار متعددة ٠ فهذا أولا يخلق روابط هامة تربط قمة الهرم الاجتماعى بغض النظر عن الشعوبية ، ومن ثم يخلق حاجزا اجتماعيا داخل الجماعات الشعبية ٠ وأصبحت اللغة الفرنسية او الانجليزية عاملاهاما فى السيطرة الطبقيةحيث انهاجعلت التفاهم سهلا داخلالطبقة الحاكمة ٠ فاللغة الأجنبية وسيط شبه خاص ، وأصبحت درجة اتقانها مؤشرا الى المركز الاجتماعى داخل هذا النظام الاجتماعى المرن ٠ فدرجة التماسك الطبقى الموجودة داخل الطبقة الحاكمة انما يرجع الى حد كبير الى الثقافة المشتركة التى تلقاها أفراد هذه الطبقة ، والمقدرةعلى التفاهمبطلاقة بهذا اللسان الذى يكسبهم هيبة . هذا منناحية ومن ناحية أخرى فان نمو ثقافة أجنبية فى قمة الهرم الاجتماعى كفيل بأن ينسف أى تماسك شعوبى على مستوى الطبقة ، ويخلق حاجزا بين الصفوة والجماهير ٠ وتظهر الآن فى افريقية حالة تشبه حالة الارستقراطية الروسية المتفرنسة فى العصر القيصرى ٠

ومن النتائج الكبرى لاتخاذ الفرنسية والانجليزية لغة رسمية انها تهيء مصدرا آخر من مصادر الصراع الشعوبى ٠ فالدول الافريقية لم تقم بها حتى الآن مشاكل الصراع حول اختيار لغة رسمية كما حدث في الهند وبلجيكا وكندا وغيرها من الدول المتعددة القوميات ، حيث أن اللغة الرسمية (فيما عدا حالات قليلة مثل ليبيريا وسيراليون) ليست اللغة الأصلية لأى عدد يعتد به من المواطنين ، فهى تعتبر فى هذا المجال محايدة ٠ ولا يعطى استعمالها ميزة للمتحدثين بها على غيرهم كما لو كانت لغة أصلية لفئة ما ٠ ويبدو أن الدول المتعددة القوميات فى محاولتها لاتخاذ موقف وسط بين الجماعات الشعبية التى تتكون منهامضطرة لان تواجه أحد أمرين ، اما اختيارلغة أجنبية وما ينجم عن ذلك من خلق طبقة من الصفوة ٠ أو أن تعترف بجميع اللغات التى تتحدث بها شعوبها على قدم المساواة مما يتهدد تماسك الدولة بالانهيار ٠ ولقد نجح عدد قليل من الدول فى اختيار لغتين رسميتين بل ثلاث لغات ، ولكن هذا على حساب كثير من مخاطر اختيار أكثر من لغة رسمية ، وهى مخاطر تتزايد بسرعة ٠

أما تجربة تنزانيا باللغة السواحلية (التى تتحدث بها أقلية صغيرة بصفتها لغة أصلية) فهى تجربة فريدة ٠ وحتى اذا ثبت نجاحها فانها ستكون حالة شاذة غير قابلة للتعميم ، وذلك بسبب ظروف تنزانيا اللغوية اذ أنها عندما استقلت لم يكن بها من يتقن الانجليزية الا فئة ضئيلة جدا (١٪ ــ ٢٪) من السكان ، فى حين كان هناك عدد لا بأس به من السكان يستعملون السواحلية فعلا لغة للتجارة في طول البلاد وعرضها ٠ أما الذين يتحدثون السواحلية بوصفها لغة أصلية فقليلون وليس لهم وزن سياسى كبير فى البلاد ، ويتحدث معظم السكان لغات قريبة لها من العائلة البانتوية مما سهل عليهم كثيرا تعلم السواحلية ٠

ان كثيرا من مظاهر الشعوبية التى درسناها فى هذا المقال ليس مقصورا على افريقية بل ان دراسة الشعوبية فى افريقية قد ساعدتنا حقا على فهم هذه الظاهرة فى غيرها من القارات ٠ غير أن معظم الأقطار الأفريقية تمثل حالات متطرفة من المشاكل الشعوبية ، وذلك بسبب التنوع الكبير فى ثقافات أفريقية الأصلية وصغر حجم معظم الجماعات الشعبية ، ومن ثم عدم صلاحية فكرة الدولة القومية للحياة فى معظم القارة ٠ يضاف الى هذا التراث الاستعمارى الذى رسم حدودا سياسية لا تلقى بالا للشعوبية وخلق هوات اقتصادية وتعليمية عميقة بين الجماعات الشعبية بعضها والبعض

الآخر وظروف الاستقلال التى خلقت منافسات حادة بين طوائف شعبية مختلفة من الطبقات الحاكمة الجديدة ٠ وليس هناك كالعادة حلول بسيطة لهذه المشاكل المعقدة ٠ فأية سياسة حكيمة يجب أن تأخذ فى الاعتبار الصفات الخاصة لكل حالة بذاتها ، وتحاول أن تقدر حساب الكسب والخسارة التي تنجم من اتباع خطة بعينها ٠ ومهما يكن من آمر فهناك شيء مؤكد ، هو أن الشعوبية والخصائص الشعبية المميزة لا يمكن آن تتجاهل ٠ ولا فائدة ترجى من مجرد اطلاق تهمة القبلية ، كما أنه لا جدوى من ادعاء القومية لدول متعددة القوميات ٠ اذ لم تفلح حيلة سياسية أو شعار أيديولوجي فى خلق دولة قومية من تجمع عدة شعوب معا ٠ فعلينا أن نقبل التحدى ونعترف بالتعدد الثقافى ، وأن يناط تسيير الأمور المحلية لأصحابها بشكل حكم محلى محدود ، وأن نحمى رغبة الشعوب فى أن تتحدث بألسنتها وتقيم شعائر عقائدها وتحيا حياتها فى النطاق الثقافى الذى تختاره ، وفى الوقت نفسه تحافظ على وحدة دولها السياسية التى لابد أن تكون متعددة القوميات اذا أرادت لنفسها الحياة ٠

الوضع التجاري المتغير للصينيين في جنوب شرق آسيا



منـذ أن نالت كل دول جنـوب شرق آسيا استقلالها ابان العقد السادس من هذا القرن ، وهى الفترة التى ظهرت فيها على أرض آسيا دولة صينية شيوعية قوية وانسحب سكان البحار الجنوبية الى جزيرة تايوان ، اكتشف الباحثون وجود «صين» ثالثة (١) • ويقصد الباحثون بالصين الثالثة كل تلك الأقليات الصينية التى استقر بها المقام قبل عصر الاستعمار بزمن طويل فى نانيانج ، وهى المنطقة التى تخضع لسلطة الحكومة الصينية القومية والمنطقة الممتدة من حدود الصين (فيتنام ولاوس وبورما) الى غينيا الجديدة وجزر تانيمبار التابعة لأندونيسيا • وثمة ما يقرب من اثنى عشر أو ثلاثة عشر مليون نسمة من أصـل صينى (٢) ليسـوا شيوعيين مثـل سكان القارة ، ولا قوميين مثل سكان تايوان ، وانما تجمعهم سمة مشتركة من حيث أسلوب للحياة متمايز عن التراث القومى فى البلدان المضيفة • ويؤلف هؤلاء نسبة غير صغيرة من مجموع سكان المنطقة ، ويبلغ تعدادهم ٢٣٠ مليونا ، وان اختلف معدل توزيعهم من بلد الى آخر • وثمة سمة أخرى مشتركة بينهم : اذ أن لهم فى كل بلد من البلدان دورا اقتصاديا هاما • ولهذا السبب يمكن القول بأنهم عانوا من الاضطهاد ابتداء من التمايز فى الحقوق التشريعية الى المذابح الجماعية سواء من جانب السلطات الاستعمارية السابقة أو الحكومات المستقلة حديثا وأهل البلاد الأصليين •

(١) C.P. Fitz Gerald, The Third China, Christchurch, Whitecombe, and Tombs, 1965, VII + 109 p.

(٢) Lea E. Williams, The Future of the Overseas Chinese in South-East Asia, p. 11, New York, McGraw-Hill, 1966.

بقـــلم: جو جيــين تجــوان

أستاذ مساعد بمعهد تاريخ آسـيا الحديث بجامعة أمستردام • شغل منذ عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٥ منصب نائب مدير وكالة الانباء القومية الاندونيسية ، انتارا • له عديد من الدراسات ، منها : « مشكلة تمثل الصينيين فى أندونيســيا » ، و « الثقــافة والتطور » (١٩٦٨) ، و « دور الصينيين المستوطنين وراء البحار فى ثورات جنوب شرق آسيا وتأقلمهم مع الدول الجديدة » ، و « القومية والثورة والتطور فى جنوب آسيا » (١٩٧٠) •

ترجمـــة: د محـــــمد أنيس

أســتاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، والمشرف على مركز تاريخ مصر المعاصر •

وثمة خطر يكمن وراء مفهوم « صين ثالثة » كشعب أو كقومية متمايزة ونامية ومتعددة وقوية اقتصاديا (١) ، ذلك لأننا حين نضع هذا المفهوم داخل اطار نظرى فان ذلك يوحى لنا بأن مشكلة الأقلية الصينية يمكن تصورها كمشكلة لطبقة متوسطة مغتربة وغير متمثلة داخل مجتمع متخلف • اذ أن مثل هذه النظرة قد تقودنا بسهولة الى تأكيد رسوخ سمات ثقافية صينية عبر الأجيال مع تجاوز عن التغيرات التى حدثت (ولا تزال تحدث) داخل الأقلية نفسها مثلما تحدث أيضا داخل المجتمع المضيف • وهدف هذه الدراسة هو عرض بعض الملاحظات التقديرية عن الاكتشافات الاجتماعية والتاريخية الاجتماعية المتعلقة بوضع الأقلية الصينية فى جنوب شرق آسيا •

انعقد فى ليدن عام ١٩٤٦ اجتماع لرابطة الصينيين المقيمين فى هولندا ، المسماة شونج هوا هوى ، وضــم ما يقرب من مئة صينى من المستوطنين فى أندونيســيا • وشهد الاجتماع فيكتور بورسيل (الذى ما زال كتابه (٢) مرجعا أساسيا لا غنى عنه لكل دارسى علم مجتمع وتاريخ الصــينيين فى نانيانج) ودهش لبشرتهم الســوداء جميعا على عكس الصينيين فى الملايو باستثناء البعض فى بينانج وملقا • واذا صح ما لاحظه بورسيل عن وجود فارق من حيث المظهر البــدنى بين الصينيين المســتوطنين عى الملايو وأولئك المســتوطنين فى أندونيسيا فان ملاحظته هذه تصدق أيضــا على الصينيين المستوطنين فى أندونيســيا • فثمة فتــاة فلاحة تقطن منطقة تانجرانج

---

(١) Fitz Gerald, op. cit., 84.

(٢) Victor Purcell, The Chinese in South East Asia, 2nd ed., p. 6, Note 5, London, Oxford University Press, 1966.

قرب جاكارتا وتزعم أنها منحدرة عن أصل صينى ، ولكن على الرغم من تمثلها لقدر كبير من التراث الأندونيسى فانها تختلف اختلافا بينا ســـواء من الناحية الثقافية أو المظهر البدنى (١) عن ابنة التاجر الغنى الصينى النشأة الذى يدرس فى احدى المدارس الكاثوليكية التـــابعة لروما وتديرها راهبـــات من سانكتا أورســـولا فى جاركارتا ٠ وهناك فوارق من هذا النوع نجدها واضحة للعيان بين المجتمع الصينى فى ماليزيا ٠ ولكن من ناحية أخرى لو أننـــا دققنا النظر الى المجتمعات الصينية المستوطنة فى جنوب شرق آسيا فاننا نلاحظ أن ثمة سمة ثقافية مشتركة بين هذه السلالات الصينية تميزهم عن ثقافات البلدان المضيفة ٠ وهذه السمة الصينية هى الأساس الذى يرتكز عليه مفهوم الصين الثالثة ٠

اذا انتقلنا الآن الى وصف الوضع الاقتصادى للصينيين فى نانيانج فاننا نستطيع أن نميز موقفا مماثلا بالنســـبة لأسلوب حيـــاتهم ٠ وقد ظهرت مؤخرا دراسة بقلم ليا٠أ٠ويليامز تناول فيها بالتحليل القالب العام لسمات التاجر الصينى فى نانيانج(٢)، ويقرر فيهـــا أن حصـــة ضخمة من التجـــارة تتداولها أيدى الصـــينيين ، ولكنه يستطرد قائلا : ولكننا على الرغم من ذلك نخطىء اذا اعتقدنا أن كل أو أكثر الصينيين فيما وراء البحار تجار كبار ٠ اذ أن كل تاجر عملاق من الصينيين فيما وراء البحار يوجد مقابله آلاف من صغار التجـــار ، ومقابل كل صاحب حانوت متواضع أو بائع متجول عشرات من العمال ٠ وأكثر من هذا أن ثمة صينيين ممن استوطنوا وراء البحار يحترفون كل أنواع المهن سواء أكانت مهنا تتطلب مهارة أم لا ، أو مهنا يدوية أو عقلية ، مجزية أو تكفى صاحبها قوت يومه ٠ فثمة صينيون يعملون خدما وحمالين وبحارة وجراحين كما أن هناك من يعملون بالتلغراف أو مذيعين أو جواسيس مراهنات فى حلبات السباق أو سماسرة عقارات ٠ وربما لا نجـد مهنة واحدة دون أن نجـد من يمثل الصينيين فيها ، هذا على الرغم من أن عددا قليلا نسبيا منهم يشغل مناصب سياسية أو وظائف حكومية أو عســـكرية فى كل جنـــوب شرق آسيا ٠ والدراسة التحليلية على أساس اجتماعى تاريخى قد تصل بنا الى فهم أفضل للوضع السائد بين الصينيين فى نانيانج ، اذ أن الحكم بناء على الوصف الموجز الذى أسلفناه يقتضى كما هو واضح تقويما جديدا على أساس من الدراسة والبحث ٠

ان الوضـــع الســـائد بين الصينيين فى نانيانج ـ باستثناء الصينيين فى تاى فقط ـ قد مر عبر ثلاث مراحل تاريخية : مرحلة ماقبل الاستعمار، ثم أثناء الاستعمار، وأخيرا الحقبة الراهنة فى ظل النظام الجديد ٠ ولكن أحب أولا وقبل كل شىء أن أعلق على الفكرة الشائعة بين الباحثين والصحافيين والسياسيين ، وهى أن الصينيين المستوطنين فى نانيانج هم الذين آثروا العمـــل فى المهن التجارية والاقتصـــادية ٠ وقد حاولت فى دراسة سابقة (٣) أن أطرح فرضا ذهبت فيه الى أن المهاجرين الصينيين قبل المرحلة الاستعمارية حيثما استوطنوا فى هـــذه البلدان عملوا بالزراعة وأدخلوا زراعة الفلفل الأسود وقصب السكر فى منطقة بانتن غرب جاكارتا ، وقد كانت منطقة جدباء غير

---

(١) Go Gien Tjwan, Eenheid in verscheidenheid in een indonesisch dorp (Unity in diversity in an Indonesian village), p. 267, Amsterdam, Sociologisch Historisch Seminarium voor Zuidoost Azle, Universiteit van Amsterdam, 1966.

(٢) Williams, op. cit., p. 17 ff.

(٣) Go Gien Tjwan, op. cit.

آهلة بالسكان • واستدل فان أرسوى دى فلايتز ، استنادا الى بحوث أركيولوجية في بانتن الغربية وسومطرة الجنوبية ، على أن تاريخ المستوطنين الصينيين في هذه المنـاطق يرجع على الأرجح الى أوائل الحقبة المسيحية (١) • وعلق فون هابن جلدون على هذا بقوله انه استدلال صحيح وان المستعمرين أو التجار الصينيين عاشوا على الأرجح فى أندونيسيا منذ تاريخ يرجع الى عهد هان (٢) • ونجد فى صدر مقال كتبه ادموند سكوت تحت عنوان « مقال عن جاوا » اشارة تعزز الغرض الذى ذهبت اليه ، حيث يقول : « ان أهل جاوا يشعرون بكبرياء مفرطة رغم الفاقة الشديدة حيث لا نجد واحـدا من بين مئة راغبـا فى العمل • أما الصينيون فانهم يزرعون ويحصـــدون الفلفل الأسود كما يزرعون ما يحتاجون اليه من الأرز ، ويحيون حياة الأرقاء ، ولكنهم يمتصون كل ثروة الأرض ، وذلك بسبب أن أهل جاوا جميعا كسالى » (٣) •

بيد أن الوظيفة الاجتماعية الاقتصـادية الأساسية للصينيين فى نانيانج قبـل مرحلة الاستعمار كانت فى مجـال التجارة والحرف اليدوية والصناعات الصـغيرة (مثل صناعة السكر من القصب وتقطير العرقى وصناعات الأوانى الفخارية) • ونحن مدينون لكل من فان لير (٤) و م٠أ٠ب٠ ميلينك رويلوفز (٥) بدراستهما التحليلية عن التجارة فى آسيا قبل السيطرة الأوربية حيث يتضح لنا رجحان كفة الصينيين فى هذا المجال • ومن ثم أستطيع أن أقتصر هنا على بضع ملاحظات عن الوضع التجارى المتغير للصينيين •

قبل ظهور الأوربيين على مسرح جنوب شرق آسيا كان العمل الرئيسى للتجار الصينيين هو الاستيراد والتصدير • وكان ثمة مستوطنون صينيون يعيشون فى رخاء وازدهار على سواحل البحار الجنوبية • ونكتفى هنا بمثال واحد : ميناء جريزيك على الساحل الشمالى الشرقى من جاوا ، الذى وصفه بيريس بقوله : « الميناء التجارى العظيم ، وأفضل موانى جاوا ••• لؤلؤة الموانى التجارية في جاوا •• ويسميه أهل جاوا مينـاء الأثرياء » (٦) • وتذكر بعض المصـادر الصينية أن هذا الميناء كان أرضا صخرية جرداء ، وظل هكذا حتى وفد اليه الصينيون واستوطنوا هناك (٧) • وحينما بدأ اقتصاد جنوب شرقى آسيا ينتقل فى مرحلة تالية من الكفاية الذاتية الى الاعتماد على التجارة الخارجية كان هؤلاء المستوطنون بمثابة قواعد « للتوغل السلمى » داخل جاوا عن طريق صغار التجـار الصينيين • ويقول شاهد عيان فى القرن الســادس عشر وهـو ويليم لودفيكس الهولندى الجنســية انهم كانوا يتجولون حاملين الميزان

---

(١) Quoted in Go Gien Tjwan, op. cit., p. 29.

(٢) Quoted in Go Gien Tjwan, op. cit., pp. 29-30.

(٣) Edmund Scot, « A Discourse of Java, and of the First English Factory. There with divers Indian, English and Dutch Occurents », in Samuel Purchas, Hakluytus Posthumus or Purshas. His Pilgrimes, vol. II, Chap. IV, p. 440-1, Glasgow, Jameo Maclehose and Sons, 1905.

(٤) J.C. Van Lear, Indonesian Trade and Society, The Hague, van Hoeve, 1955, 465 p.

(٥) M.A.P. Meilink-Roelofsz, Asian Trade and European Influence, The Hague, Nijhoff, 1962, 471 p.

(٦) Tome Pires, The Suma Oriental : An Account of the East, from the Red Sea to Japan, written in Malacca and India in 1512-1515, vol. I, pp. 192-3, London, Hakluyt, 1944.

(٧) W.P. Groeneveldt, Historical Notes on Indonesia and Malaya, compiled from Chinese Sources, p. 47, Djakarta, Bhratara, 1944.

في يد والعملات الصينية في اليد الأخرى (١)٠ ونحن لا نعرف على وجه الدقة والتحديد متى بدأ التغير في نمط التجارة الصينية ، وان كان ويليام ويلموت يؤكد أن هذا التغير حدث في كمبوديا في عهد أسرة مينج (١٣٦٨ ــ ١٦٤٤) ، اذ أن المكتشفات من الآنية الفخارية الصينية تقطع بأن التجارة كانت مهنة ذات تأثير قوى على الانسان العادى في داخل البلاد (٢) ٠ وواقع الأمر أن تجارة التجزئة التى ظلت أهم أعمال الصينيين أثنــاء فترة الاستعمار وبعـدها كانت في طـور النمو وقتما وصـل الأوربيون الى بلدان نانيانج ٠ وأخرج الاستعمار هؤلاء التجار الصينيين من وضعهم الاستراتيجى كمصدرين ومستوردين يحتلون المركز الأول ليشغلوا مركزا ثانويا في مجال الأعمال التجارية الوسيطة ، أى للعمل كوسطاء بين الشركة الهولندية المتحدة ذات القوة والنفوذ السياسى والعسكرى أو شركة الهند الشرقية الانجليزية وبين سكان جنوب شرق آسيا الذين يعملون بالزراعة ٠

ان المرحلة التاريخية الاولى التى لم تتأثر بنفـوذ الغرب كانت مرحلة حاسمة بالنسبة للتطورات الثقافية والاجتماعية الاقتصادية التى حدثت فيما بعد اذ حددت كلا من الوضع الاقتصادى للصينيين وأثر ذلك على العلاقات بين السلالات المختلفة ٠ فقد كان التجار الأجانب يعيشون جنبا الى جنب في الموانى التجارية الهامة الواقعة على الساحل ٠ وكانت كل قومية تعتزل في حى خاص بها مع تسليمهم بسـلطة أمير الميناء ٠ وفي جاوا أيضا عاش الصينيون بمعزل عن أهل جاوا وغيرهم من التجار الأجانب ٠ وثمة دلائل تشير الى وجود حالات من التوتر بين السلالات المختلفـة ٠ ويستشهد فيرتيم بما قاله آدموند سكوت عن أن أهل جاوا الأصليين «كانوا يبتهجون اذا ما رأوا صينيا يساق الى المشنقة على نحو ما كان يفعل الصينيون اذا ما رأوا واحدا من أهل جاوا يلقى حتفه » (٣) ٠ ويستطرد فيرتيم معبرا عن اعتقاده بأن الاجراءات التى اتخذها حكام جنوب شرق آسيا ضد الصينيين ربما كانت ترجع أول الأمر الى بواعث سياسية نتيجة الخوف من الصين كقوة كبرى ٠ ولكن من الواضح أيضا أن أكثر أمراء الموانى كانوا عـادة يشجعون التجـارة الصينية ما دام ذلك يعود عليهم بفوائد وميزات واضحة ٠

ان فيرتيم على صـواب فى حذره من أن ينسب هـذه التوترات العنصرية التى وقعت بين الصينيين وأهل جاوا الوطنيين الى منافسة رأسمالية أساسهـا التمايز العنصرى ، وهى نظرية قال بها عند تحليله للمرحلة الاستعمارية ٠ أذ يمكن الرد على ذلك بحجة أن التجارة القديمة فيما وراء البحار التى كانت فى يد تجـار آسيويين كانت تختلف اختـلافا تاما من حيـث طبيعتها وخصائصها عن التجـارة العـالمية فى الوقت الراهن بكل ما هو معروف عنها من منافسة ضارية بين مصالح احتكارية ضخمة لا تهدف لغير الربح ٠ لقد كانت التجارة التقليدية فى آسيا تتسم بخاصية آخرى اذ كان يغلب عليهـا طابع المقايضة أكثر من طابع التجارة الرأسمالية ٠ ونحن

(١) Willem Lodewjcks, De Eerste Schipvaart der Nederlanders near Oost-Indie onder Cornelis de Houtman 1595-1597 (The First voyage of the Dutch to the East Indies under Cornelis de Houtman 1595-1597), p. 122, The Hague, Nijhoff, 1915.

(٢) William E. Williams, the Chinese in Cambodia, p. 5, Vancouver, University of British Columbia, 1967.

(٣) W.F Wertheim, « Trading Minorities in Southeast Asia », East-, west parallels, p. 53, The Hague, Van Hoeve, 1964.

نجد مقابل كل مثال عن العداوة العنصرية شواهد عديدة عن علاقات مودة وتقارب وثيق أفضت الى تمثل اجتماعى على درجة كبيرة من جانب الصينيين ·

وثمة سجل فى ينج ياى شنجلان (الحساب العام لشواطىء المحيط) وهو صحيفة احتفظ بها ماهوان ، يذكر أن أحد اثنين من الصينيين المسلمين يعملان بالترجمة صحب المبعوث الامبراطورى الصينى شنج هو الى جاوا عام ١٤١٦ · ونعرف من هذا السجل أن الساحل الشمالى كان يقيم فيه كثير من الصينيين وأنهم بالضرورة تأقلموا الى درجة كبيرة مع مجتمعهم ، نظرا لاعتناقهم الاسلام (١) · وعندما زار توم بيريس هذه المنطقة فيما بين عام ١٥١٢ وعام ١٥٢٥ قال : « لوحظ أنه حين توقد نار على ساحل جاوا يقبل اليها عديد من التجار ، بارصيين وعربا وجوجارنيين وبانغاليين وماليزيين وغيرهم من قوميات مختلفة · وكنا نجد بينهم كثيرين من المغاربة · بدأ هؤلاء حياتهم بأعمال التجارة وأصبحوا من الأثرياء · ونجحوا فى اقامة المساجد · وهذا الخليط من السادة الأثرياء ليس ممن استوطنوا جاوا منذ عهد بعيد ، بل هم سلالات انحدرت من الصينيين والبارصيين والكلنج · واستطاع هؤلاء أن يصنعوا من أنفسهم فى جاوا سادة أصحاب جاه وسلطان أجل شأنا من أولئك الذين يقطنون بعيدا عن المناطق الساحلية (٢) ·

وجمع بيجود وستوترهايم معلومات تؤكد بصورة قاطعة أن ثمة حالات بدا فيها الصينيون أندونيسيين أكثر منهم صينيين وذلك من حيث تمثلهم للثقافات القومية· وما زال ماهوان وكذلك بيريس يقرران أنهم سلالة صينية ، واذا عرفنا أنه كان هناك جامع صينى فى منطقة بانتان قديما فان هذا يعزز الاعتقاد بأنهم لم يتأقلموا بصورة كاملة بحيث فقدوا هويتهم تماما · ومما هو جدير بالملاحظة أننا نجد فى تايلاند التى لم تخضع للاستعمار ولها وضع مخالف أن العلاقات الصينية التايلاندية أدت الى تأقلم كامل للصينيين (٣) · وأيا كان النمط الاجتماعى الثقافى الذى نشأ ، سواء أكان نتيجة تمثل كامل أم جزئى ، فان الحقيقة المؤكدة أن ثمة سلالات صينية تأقلمت مع البلد الذى استوطنته · ويذكر وانج جونجوو مثالين عن بعثتين حكوميتين بعثت بهما سيام وجاوا على التوالى الى الامبراطور الصينى ، وكان من بين أعضاء هاتين البعثتين واحد من أهل سيام وآخر من أهل جاوا من أصل صينى ، بل كان الأخير رئيس البعثة · وذهب السيامى ، واسمه تسنج شو هزيين ، كرسول مرتين (عام ١٤٠٥ وعام ١٤١١) ، أما الرسول الذى هو من أهل جاوا وانحدر من سلالة صينية فكان يدعى شين وى تا (٤) ·

وتعرض لنا هنا ثلاث قضايا فيما يتعلق بوضع التجار الصينيين ، خلال مرحلة ما قبل الاستعمار ، القضية الأولى أنه من خلال النمط الاجتماعى الاقتصادى لذلك العصر ، الذى تعوزه خاصية التنافس الرأسمالى الحديثة ، لم يكن الوضع التجارى للمغترب عائقا يحول دون التأقلم · ويمكن أن نقارن العلاقة بين أهل جاوا

---

(١) Groeneveldt, op. cit., p. 48.

(٢) Pires, op. cit., p. 182.

(٣) G.W. Skinner, Chinese Society in Thailand : An Analytical History, pp. 128-34, Ithaca, N.Y., Cornell University Press, 1957.

(٤) Wang Gungwu, « China and South-East Asia, 1402-1424 », in : J. Ch'en and Nicholas Tarling (eds.), Studies in the Social History of China on South-East Asia, p. 396, 398, London, Cambridge University Press, 1970.

الاصليين وبين التجار الأجانب في الموانى التجارية بالعلاقة بين تجار كو هونج فى كانتون وتجار الغرب فى مطلع القرن التاسع عشر : « كانت روح الرفاق تسـود بينهم وبين التجار الأجانب ، حيث كان كل منهم يمد يد العون للآخر اذا أفلس أو ألمت به ضائقة (١) • لقد كانت العلاقة القائمة بينهم هي علاقة تاجر أجنبى مع وكيله في المنطقة (كومبرادور) • ومن ثم كان كل منهم بحاجة الى الآخر حيث أن عمل هذا مكمل لعمل ذاك •

القضية الثانية تتعلق بأولئـــك الصينيين الذين شرعوا يتغلغلون داخل البلاد عقب تحول اقتصاد جنوب شرق آسيا من وضع الكفاية الذاتيه الى التكافل مع الأسواق العالمية • وهنا أيضا لم يحدث تنافس بينهم وبين نظرائهم من أهل البلاد الاصليين • لقد جازف الصينيون بالاستيطان فى المناطق المزدحمة بالسكان ـ دلتا تونكين وأحواض نهر ميكونج ونهر ماى نام شاو فرايا ونهر ايراوادى فى القارة الأسيوية ودلتا نهـر برانتاس وسولو ريفرز فى جاوا ـ حيث زراعة الأرز هى وسيلة العيش الرئيسية (٢) التى تضمن الرزق لقطاع كبير من السكان ويدفعون قدرا كبيرا من المحصول كضريبة للملك الرب • ولم تكن هذه الحضارات تنظر الى مهنة التجـارة نظرة تقـدير واكبار سواء من جانب الفلاحين ـ الذين لا يرغبـون فى هجر النمط الاجتماعى الاقتصادى التقليدى ـ أو من جانب النبلاء • وكان الغرباء محرما عليهم ، حسب قانون تقليدى ، أن يصبحوا أعضاء ضمن مجتمع القرية المغلق • وحين وجد الصينيون أنفســـهم ممنوعين من الاشتغال بالزراعة وامتلاك الأراضى عملوا على ملء ثغرة اجتماعية وذلك بالقيام بأعمال التجارة أو ممارسة حرف غير معروفة لدى سكان البلد المضيف (٣) • ونظرا لعدم وجود منافسة بين السلالات المختلفة فقد أدى هذا الى قيام علاقاتودية ولكن يبدو أن القلة من التجار الصينيين الذين استوطنوا أنجكور ثوم عاصـــمة خيمر القديمة حظوا هنالك بمركز اجتماعى مرموق اذ قيل ان السكان الأصليينكانوا يبجلونهم الى حد الركوع أمامهم •

القضية الثـالثة أن الصينيين لم يفدوا الى نانيـانج بخلفية دينية مثـــل غيرهم من الجتار الأجانب (الاسلام ، أو الهندوسية من الهند ، والمسيحية من الغرب) الذين نظروا الى أهل البلاد الأصليين نظرة ازدراء باعتبارهم وثنيين • فالديانة الصينيـة التقليدية ـ وهى مزيج من الكونفوشية والبوذية والتاوية ـ تعتبر أسلوبا فى الحياة أكثر منها عقيدة دينية بأى معنى من معانى الديانات الالهية ، فضلا عن أنها قبل كل هذا ديانة ترتكز على أساس عقلى • والعقيدة الصينية لا تحول دون اعتناق عقيـدة أخرى فى وقت واحد ســواء البوذية فى سيام أو خيمر أو بورما ، أو الاسلام فى أندونيسيا • ويجب ألا يغيب عن ذهننا قبل هذا كله أن التجار عادة أكثر مرونة من الفلاحين فيما يتعلق بالمسائل الروحية • وواقع الأمر أن الفلاحين الصينيين فى جاوا الغربية لا يزالون حتى اليوم غير متطبعين بالطباع الاســلامية على الرغم من تأقلمهم

---

(١) H.J.H. Alers, Dilemma in Zuid-Oost Azié (Dilemma in South-East Asia), p. 102, Leiden, Brill, 1955.

(٢) Go Gien Tjwan, op. cit., pp. 208-10.

(٣) William E. Willmott, op. cit., p. 4-5; See also his Article « History and Sociology of the Chinese in Cambodia prior to the French Protectorate », in Journal of Southeast Asia History, vol. VII, 1966, p. 20-2.

مع مجتمعهم الى حد كبير (١) ، فقد ظلوا « بيراناكان » (٢) وهو قطـــاع من السكان الاندونسيين الذين لا يزالون محتفظين بهويتهم الصينية المتميزة ، كما ان «البابابس» Babas فى ملقـــا وبينانج لم يصـــبحوا مســـلمين • والملاحظ ان نســـبة المستوطنين الصينيين فى هاتين المنطقتين نسبة عالية مما يتيح لهم الاحتفاظ بالطابع الصينى أكثر من غيرهم •

وعلى العكس من البنية الاجتماعية الاقتصادية فيما قبل الاستعمار التى أتاحت للتاجر الصينى فرصة الاندماج والتكامل مع المجتمع الأصلى فان البنية الغربيـــة التى فرضها الاستعمار على الحضارات القديمه فى جنوب شرق آسيا كانت لها اثارها السلبيه على فرص الاندماج والتكامل • ذلك أن المصالح الأوربيه استطاعت فى ظل القوة المسلحة والحماية السياسية أن تدمر التجارة الوطنية الوليدة (كان التجار الأندونسيون البحريون هم أكثر التجار ازدهارا فى جنوب شرق آسيا) ، كما استطاعت أن تنتزع الصينيين من تجارتهم الدولية•ومن ثم بدأ الصينيون رويدا رويدا يعملون وسطاء يوزعون البضائع التى يستوردها الأوربيون ، ويجمعون الحاصلات الزراعيـــة ليصدرها الأوربيون • ومثل هذا الوضع الوسيط وضع محفوف بالمخاطر ، ذلك لأن التاجر الصينى يمكن أن يتحمل ببساطه كل ما يقع من مآس نتيجة هبوط الأسعار فى السوق العالمية للحاصلات الزراعية أو نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة • ولكن الملاحظ أنه أثناء فترة الكساد العظمى فى أوائل العقد الرابع لم تقع أى اضطرابات عنصرية ذات خطر فى جاوا حيث كان الصينيون يشكلون أصغر الأقليات عـــددا فى جنوب شرق آسيا ، هذا فيما عدا الاضطرابات التى نشبت فى بيكالونجـــان عام ١٩٣١ ضد الاتجاهات الصينية • والجدير بالذكر أن هبة عـــام ١٩٣١ لم تقـــع نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية التى كان لها أثرها الفادح على أندونيسيا ، كما أنها لم تكن انفجارا تلقائيا لمشاعر العداء الكامنة ضد الصينيين ، وانما كانت بالأحرى امتدادا لسورات الغضب التى نشبت نتيجة مشاعر العداء للصينيين عام ١٩١٢ وعام ١٩١٨ التى كان يغذيها منافســـوهم الوطنيـــون من التجـــار وأصحاب مصـــانع «باتيك» للنسيج ومصانع «كريتيك» للسجاير ، وقام بتنظيمها حزب « ساريكات اسلام » •

وعلى الرغم من الحواجز الطائفية التى خلقها الاستعمار على أساس اللون فقـــد نشـــأت على ما يبدو علاقة خاصة أشبه بعلاقة العميل وصاحب العمـــل كان لهـــا أثرها فى تخفيف حدة خطر اشتعال مشاعر العداء الكامنة ضد الصينيين • ويعتبر هذا النظام الاجتماعى القائم على التبعية وظيفة اقتصادية مكملة تتميز بعلاقة شخصية جديدة بين ما يسمى « الباه – بيوت » Bak-buyut (وتعنى الجد الأكبر حتى وان كان التاجر الصينىأصغر سنا من فلاح جاوا) أو ما يسمى البوك باو Pauk-pow (وتعنى ذا القربى فى النسب) فى بورما وبين السكان الأصليين • ويتطلب هـــذا الموضوع مزيدا من البحث فى ضوء الاكتشافات الحديثة لعلم الاجتماع عن أنماط علاقات التبعية فى البلدان النامية (٣) ، وقد ذكرنا علاقة التبعية هنا باعتبارها فقط

---

(١) Go Gien Tjwan, op. cit., pp. 163-204.

(٢) Peranakan.

(٣) W.F. Wertheim, « Patronage, vertical organization and populism », Paper read at the VIIIth International Congress of Anthropological and Ethnological Sciences in Tokyo, 1968

عنصرا جديدا ضمن ما يساق من حجج لتفنيد مفهوم فورنيفال عن المجتمع الاستعمارى المتعدد السلالات وهو « مجتمع يتألف من عنصرين أو أكثر من الطوائف الاجتماعية التى تعيش جنبا الى جنب دون ان يمتزج بعضها ببعض » (١) ٠

وأشار ويليام ويلموت فى معرض حديثه عن العلاقات بين الصينيين وأهـــل خيمر الى ما يفيد قيام علاقات ذات طابع خاص بين التاجر الصينى المقيم فى الريف وبين الفلاحين الوطنيين : « على الرغم من أن المجتمع المتعدد الطوائف قد تعوزه «ارادة اجتماعية » كما قال فورنيفال الا أن طبيعة الروابط الاقتصادية بين التاجر الصينى والفلاح الوطنى كانت ترتكز على المصالح المتبادلة وهـــو ما يتطلب استمرارهـا وتدعيمها ٠ اذ بدون التاجر يفقد الفلاح مورده من السلع المصنعة على اختلاف أشكالها وبدون الفلاح يفقد التاجر زبونه الذى يبيعه بضائعه كما يفقد مورده من الحبوب التى يبيعها فى المدينة ٠ وأكثر من هـذا كانت ثمة معـاملات مالية تربط الطرفين برباط وثيق ولا يرغب أحدهما فى انهائها ويبدو أنها كانت قائمة على أساس من الثقة المتبـادلة ٠ بعبـــارة أخرى آن العلاقات الاقتصادية بين الفئات المهنية الخاصة ولدت مصالح مشتركة من شأنها أن تدعم الروابط داخل المجتمع المتعدد الطوائف ســواء أكانت هناك أم لم تكن ضغوط قوية من جانب السلطة الاستعمارية لفرض السلام» (٢)

وثمة انطباع بأن العلاقات بين التجار الصـــينيين والفلاحين الوطنيين كانت علاقات طيبة للغاية ، وهو ما ذهب اليه عدد من الباحثين المتخصـــصين أمثـــال بورسيل (٣) ودونالد ويلموت (٤) وويليام ويلموت ٠ وأعتقد أننا يجب أن نرجع هذا الى تقاليد التبعية التى كانت سائدة فى ريف بورما وجاوا وكمبوديا ٠

ولكن هـذا الوصف التحليل لوضـع التـاجر الصينى باعتباره تاجر تجزئة ليس الا جزءا من الصورة ٠ فثمة طراز نموذجى بالمعنى الذى يقصده ويبر يفيد فى القاء ضوء كاشف على الوضع الوسيط للأقلية الصينية بين الأوربيين فى قمة السلطة الاستعمارية وبين السكان الوطنيين فى أسفل السلم الاجتماعى ٠ ويتفق هـذا مع مفهوم فورنيفال الذى يقول ان توزيع الوظائف الاقتصادية فى مثل هذا المجتمع يطابق الى حد كبير الفوارق العنصرية (٥) ، بيد أن القول بأن « كل صينى يعمل تاجرا » ليس وليد بحث مدقق عن كثب للواقع الاجتماعى ٠ ان دراسة وضع السلالة الصينية فى جاوا ، وهى على ما أعتقد نموذج للأقليات الصينية فى منطقة نانيانج ، كفيل بأن يوضح لنا هذه النقطة ٠

يتضح لنا من تقارير الاحصاء السكانى لعـام ١٩٣٠ أن ٥٧ر٦٦ فى المئة من الصينيين العاملين يشتغلون بالتجارة و ٢٠ر٨١ فى المئة يعملون بالصناعة ، و ٢ر٨٣ فى المئة بالمواصلات ، و ٩ر١١ فى المئة بانتـــاج المواد الخام (زراعـة المحاصـــيل الوطنيـة والفاكهة والخضراوات ، وتربية الماشية ، صيد الأسـماك ، القنص ، قطع

---

(١) J.S. Furnivall, Netherlands India: A Study of Plural Economy, 2nd ed., p. 446, London, Cambridge University Press, 1944.

(٢) William E. Willmott, op. cit., p. 96.

(٣) Purcell, op. cit., p. 69-70.

(٤) Donald E. Willmott, The National Status of the Chinese in Indonesia, 1900-1958, Rev. ed., p. 12, Ithaca, N.Y., Cornell University Press, 1961.

(٥) Furnivall, op. cit., p. 451.

الأخشاب ... الخ) ، و ٩ر٥٩ فى المئة يعملون بمهن أخرى (الطب ، المحاماة ، الصحافة ، التعليم ، خدمات مدنية ، خدمات منزلية ، وغيرها) . ويمكن تقسيم المشتغلين بالتجارة الى النسب المئوية التالية : بدالين وباعة متجولين (٢٧ر٠٢) ، وباعة أطعمة وتبغ الخ (١٢ر٨٨) ، تجارة نسيج (٩ر٢٣) ، تجار جملة ووسطاء بالعمولة (٠ر٤٣) ، مؤسسات تسليف (٢ر٩٣) ، آخرين (٥ر١٧) (١)٠ واذا عرفنا أن هذه النسب تجمع كلا من العمال وأصحاب الاعمال ومن ثم فانها لا تبين الفوارق الطبقية داخل مجموعة الصينيين اذن لاتضح لنا أن تجارة التجزئة لم تكن المهنة الرئيسية بين الصينيين فى جاوا عام ١٩٣٠ .

وثمة بيانات احصائية عن الوضع الاقتصادى للصينيين فى بلدان جنوب شرق آسيا ، وحرى بنا أن نقومها بنفس الطريقة . تشير هذه الاحصاءات الى أن الصينيين فى اتحاد الملايو – قبل تأسيس ماليزيا – كانوا ينتجون ما يزيد على ٧٠ فى المئة من الدخل القومى ، ويمتلكون ٧٢ فى المئة من وسائل النقل البرى و ٤٠ فى المئة من الدخل القومى ، ويمتلكون ٣٥ فى المئة من مزارع المطاط(٢)٠ الا أننا يجب أن لا ننسى مع هذا أن أعدادا غفيرة من الأجراء الصينيين يعملون فى مناجم القصدير والمزارع وفى بناء الطرق وأعمال الشحن ، وهؤلاء لا يحصلون الا على قسط ضئيل بالقياس الى ما يمكن أن يجنيه عمالقة مزارع المطاط من الصينيين .

ولم تكن الديناميات الاقتصادية هى القوة الوحيدة التى تولد تأثيرا متفجرا داخل مجتمع مستعمر شبه طائفى وذلك بما تيسره من امكانيات لصفوف من الأبناء لكى ينتقلوا الى مهن أرقى من مهن آبائهم وأجدادهم . فقد أدى التعليم الدور نفسه (٣)، اذ كان له أثره أيضا فى تغيير الاتجاه الاقتصادى للصينيين بغض النظر عما اذا كانت السلطة الاستعمارية استهدفت هذا عن وعى أم عن غير وعى . فبالنسبة للصينيين فى أندونيسيا لم يكن من المتوقع حتى مطلع هذا القرن الا أن يستمروا فى أعمال التجارة التزاما بالتقليد المتبع قبل الاستعمار أو أثناءه . ولكن فى عام ١٩٠٠ أنشأ بعض الصينيين ممن ولدوا فى أندونيسيا عددا من المدارس لتعليم الصينيين ، وبعد ثمانى سنوات اتسعت فرص التعليم للأطفال الصينيين وذلك بانشاء عدد من المدارس الهولندية الصينية تحت رعاية الحكومة . والجدير بالملاحظة أن الأطفال الصينيين كانوا يلتحقون بالمدارس الحكومية الهولندية التى أنشئت لتعليم الأطفال الأندونيسيين ، وذلك فى المناطق التى كان يتعذر عليهم فيها الالتحاق بالمدارس الصينية بنوعيها . وفى عام ١٩٢٩ / ١٩٣٠ التحق ما يقرب من ثمانية آلاف طفل صينى بالمدارس الحكومية (٤) ، وأكثر من هذا أن المدارس الأوربية كانت تسمح بقبول أبناء الصينيين الأثرياء .

---

(١) Volkstelling 1930 (Census of 1930 in the Netherlands Indies), vol. VII : Chineezen en andere Vreemde Oosterlingen in Nederlandsch-Indaie (Chinese and other non-indigenous orientals in the Netherlands Indies), Batavia, Department van Economische, 1935. See Subsidiary Table No. 26, p. 136.

(٢) Alice Tay Erh soon, « The Chinese in South-East Asia », race : The Journal of the Institute of Race Relations, vol .IV, No. 1, November 1962, p. 34.

(٣) Raymond Kennedy, « The Colonial Crisis and the Future », in : Ralph Linton (ed.), the Science of Man in the World Crisis, p. 311, New York, Columbia University Press, 1945.

(٤) Volkstelling 1930, vol. VII, op. cit., p. 108.

النتيجة التى نخلص اليها من كل هذه المعطيات أنه لم يكن متوقعا أن يجد كل أبناء التاجر الصغير وسيلة لاكتساب رزقهم من عمل أبيهم • ربما يستطيع ذلك واحد أو اثنان منهم ، ولكن ما تلقاه الأبناء من تعليم حديث أتاح لهم فرصة اختيار مهن جديدة • وأكثر من هذا أن اجادة لغة أوربية فى مجتمع طائفى يرتكز على التمايز اللونى ، وكذلك اتباع أسلوب الحياة الغربى ، من شأنهما أن يدفعا المرء الى ازدراء مهنة التاجر الصغير • وازاء الضغط الاقتصادى الأليم الذى حدث نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية فى العقد الرابع فان الشباب الصينى الذى تلقن تعليما غريبا لم يجد بديلا غير العمل ككتبة فى مؤسسة تجارية أوربية أو الالتحاق بالوظائف المدنية للسلطة الاستعمارية فى حدود المناصب المتاحة للصينيين • ومن الأهمية بمكان أن نؤكد الدور الأساسى للتعليم باعتباره أحد العوامل التى أدت الى تغيير الوضع التجارى التقليدى للصينيين • والمعروف أن المتعلم ، طبقا للمعايير الصينية ، يحتل قمة السلم الاجتماعى • ومن المسلم به أن الصينيين فى نانيانج كانوا جميعهم ، حتى أكثرهم ثراء ، يؤثرون اتاحة الفرصة لأبنائهم لتحصيل أكبر قسط ممكن من التعليم• وليس ثمة من يتوقع أن يدير طبيب متجرا للتجزئة ولا حتى منجما للقصدير •

ان المجتمعات شبه الطائفية ، مثل مجتمعات المناطق المستعمرة فى جنوب شرق آسيا ، لا تساعد على تمثل الأقليات العنصرية ، ولكن عوامل التكامل التى أسلفنا ذكرها خففت من قسوة الشقاق فى البنية الاستعمارية • اذ أن وجود مجتمعات من الصينيين المولودين محليا فى كل بلد من بلدان جنوب شرق آسيا قبل مرحلة الاستعمار ، والنزاعين الى تمثل عناصر ثقافة البلد المضيف ، لهو فى حد ذاته دليل حى على أن الفوارق الثقافية ، حتى على الرغم من تدعيمها فى زمن الاستعمار ، لا تحول دون المجموعات السلالية وخلق علاقات متبادلة طيبة • ان التوترات العنصرية الموجودة فى جنوب شرق آسيا لا يمكن أن نرجعها فقط الى الآثار المتخلفة عن الاستعمار • حقا ان النزعة العنصرية التى شجعها النظام الاستعمارى قادرة يقينا على خلق حقد عنصرى • ولكن يبدو أن ثمة عوامل أخرى تفسر لنا السبب فى أن الاضطرابات المعادية للصينيين ، التى انغمس فيها السكان الوطنيون ، لم تقع الا بعد عام ١٩٠٠ ، وكانت تحدث على نطاق واسع من حين الى آخر • بل الملاحظ أنه فى بلد مستقل ، ونعنى به سيام ، وجدت نزعة العداء للصينيين أول صياغة لها عام ١٩١٤ فى كتيب صدر تحت عنوان « يهود الشرق » ، ولم يؤلفه غير الملك راما السادس (والغريب أنه كان مولدا نصف صينى) •

ان فيرتيم هو أول من قدم النظرية القائلة بأن التوترات العنصرية بين الأقليات الصينية فى جنوب شرق آسيا وبين البلدان المضيفة نشأت نتيجة للمنافسة الاقتصادية المرتكزة على الفوارق العنصرية(١) ، فقد شهد مطلع هذا القرن ميلاد طبقة تجارية وطنية فى جنوب شرق آسيا • ومن ثم فان العلاقة الاقتصادية المتكاملة بين طبقة الكومبرادور الوطنية وبين التجار الصينيين كقوتين متعادلتين لم تعد تسيطر على المشهد التاريخى لجنوب شرق آسيا فى القرن العشرين ، اذ حلت مكانها المنافسة الضارية بين مجموعات رأسمالية متشابهة التطلعات • ويؤكد لنا فيكبرج أن

(١) Wertheim, East-West Parallels, op. cit., p. 76 ff.

هذه المنافسة بدأت فى الفيلبين قبل هـــذا التاريخ « ان نمو القـــوة الاقتصـــادية للصينيين بعد عام ١٨٥٠ واتساع نطاق توزيعها أدى الى التنافس بين المؤسســات التى يملكها المولدون والفيلبينيون التى نشـأت فيما بين عـام ١٧٥٠ وعام ١٨٥٠ • وثمة تحيزات ثقافية تختفى وراء النزاعات المعادية للصين التى نشبت فى العقدين التاسع والعاشر من القرن التاسع عشر • ولكن العوامل الاقتصـــادية هى التى كانت صاحبه الدور الحاسم » (١) ، وحدث بعد ذلك مثل هذا فى أندونيسيا وبلدان أخرى • ووقع أول اضطراب عام فى ماليزيا فى الثالث عشر من مايو عام ١٩٦٩ • ولعل التجربة الأندونيسية تكشف لنـا أفضل من غيرها عن الطـــابع العام للصراع ضد الصينيين المستوطنين فى جنوب شرق آسيا ، الذى بدأ مع مطلع هذا القرن ، أى بعد أن تحول الاتجاه القومى فى جنوب شرق آســـيا تدريجا الى عامل هام مؤثر فى العلاقات بين السلالات المختلفة (وأصبح هو العامل المسيطر بعد أن نالت كل بلدان جنـــوب شرق آسيا استقلالها) •

وتمكن حزب «ساريكات دا جانج اسلام» ، وهو رابطة تجار جاوا التى تأسست عام ١٩١١ ، من أن يجذب اليه أتباعا عديدين نتيجة ، وكرد فعل أيضا ، لتزايد قوة الوضع الاقتصادى للصينيين • وفى عام ١٩١٦ تحول حزب «ساريكات اسلام» ، وهو الاسم الجديد الذى اتخذه لنفسه منذ عام ١٩١٢ ، الى تنظيم سياسى مناضل • ولجأ الحزب الى استثارة العواطف الدينية للجماهير ، واستطاع قادته التجار بذلك شن سلسلة من حملات العنف ضد منافسيهم الصينيين • ولا ريب فى أن مشاعر التضامن الدينى ، وليس الوعى القومى أو الطبقى، هى التى دفعت الفلاحين والعمال الأندونيسيين الى الاستجابة لنداء قادتهم الرأسماليين لمهاجمة الصينيين « الرأسماليين الأشرار » • ومنذ ذلك الحين بدأنا نرى فى كل بلدان جنوب شرق آسيا أن النزعة القومية الاقتصادية اذا ما توفرت لها سلطة قومية سياسية قوية أصبحت تشكل تهديدا لوضع الاقلية الصينية • ولكن كان ثمة بلد واحد على الآقل فى جنـــوب شرق آسيا ظل على مدى القرون بعيدا عن الصراعات العنصرية بين السكان الوطنيين والأقلية الصينية ، ونعنى بهذا البلد كمبوديا ، هذا على الرغم من اجراءات التفرقة العنصرية التى تحرم عـلى الصينيين النشاط السياسى وتمنعهم من شغل عدة مهن يبلغ عددها ثمانى عشرة مهنة • ويصادق ويليام ويلموت على نظرية فيرتيم القائلة بأن هذه المصادمات ترجع فى الأساس الى المنافسة الاقتصادية داخل اطار التفرقة العنصرية • ويفسر بناء على ذلك عدم وقوع صراعات بين الصينيين ومواطنى خيمر فيقول ان السبب أنه لم تكن قد ظهرت بعـد طبقة وسطى من أى نوع من مواطنى خيمر (٢) •

ان الاستطراد فى الحديث عن ردود الافعال الصينية نتيجة انتهاك وضعهم يخرج بنا على نطاق هذه الدراسة • بيد أننى أستميح القارىء فى أن أذكر رد فعل واحدا ، اذ قد يكون أحد الاعراض ذات الدلالة بالنسبة للنظرة الصينية الى الظروف الراهنـــة فى أكثر بلدان جنوب شرق آسيا • يذكر جوزيف ب٠ل٠ جيانج أن الأغلبية الساحقة من الصينيين المستوطنين فى ثاى يظلون عمالا أو تجارا صغارا حتى أواخر حيـــاتهم

---

(١) E.B. Wickberg, « Early Chinese Economic Influence in the Philippines, 1850-1898 », Pacific Affairs, vol. XXXV, No. 3, Autumn 1962, p. 285.

(٢) William E. Willmott, op. cit., p. 96-7.

وبعد أن يفرغ من اشارته هذه يخرج بالنتيجة التالية : « ان كثيرين من أصحاب الأعمـــال لا يعانون من الاجراءات المقيدة للحريات بل على العكس قد ينتعشـــون اقتصاديا فى ظلها وذلك عن طريق تعيين كبار السياسيين أعضاء فى مجالس الادارات أو عن طريق تحـويل مؤسســاتهم التجــارية الى مشروعات صينية ثاوية يضـمن لها رجال الدولة الحماية والامتيازات الرسمية ويمدونها بالعقود الحكومية • وهكذا ينشأ نوع من « الارتباط العضوى المتناقض » بين الصفوة السياسية وبين رجـال الأعمال المنبوذين داخل اطار انتقالى نموذجى • ومن ثم لا يمكن تصفية رجل الأعمال المنبوذ ذلك لأن نشاطه الاقتصادى مصدر تمويل للصـــفوة الجديدة تنفق منـــه لتضاعف فراغها وبذخها • وهو أيضا لا يستطيع أن يذوب فى المجتمع كواحد من أبنائه ، ذلك لأن خطوة كهذه لا تعنى فقط ضياع كبش فداء فى عملية انتقالية بل تعنى أيضا خسارة مالية جسيمة بالنسبة للصفوة • وهكذا فان القومية الاقتصادية المناضلة لم تعمل على سحق العدو بل عملت على خلق تعاون محفوف بالمخاطر بين خصمين » (١) •

وقام مؤخرا الأستاذ وانج جونجو بدراسة تحليلية لعملية تحول الصـــينيين المانيزيين الى سياسيين ماليزيين (٢) • وسبق لى أن خلصت الى نتيجة محــددة فى دراســـة أخرى حيث قلت انه الى حين أن يتوافر حل لجوانب المشـكلة الاقتصـــادية برمتها فان البيرانكانز Perankans فى أندونيسيا سيظلون غرباء عن الارض التى ولدوا فيهـــا ، هــذا على الرغم من موقفهم الايجـابى ازاء وقائع ما بعـد الحرب فى أندونيسيا وجنـوب شرق آسيا (٣) • لقد حطمت أيام الاستعمار مظـاهر التخصص العنصرى التقليدى فى مجال الاقتصاد ، وها هى ذى البنية الاجتماعية لمجتمع شبه طائفى فى جنوب شرق آسيا تتحول شيئا فشيئا الى بنية طبقية • فثمة عملية تكامل ثقافى واقتصادى لا تخفى على عين الملاحظ الخبير تجرى الآن وتجذب الأقليات الصينية بكاملها داخل الفلك الوطنى لبلدان جنوب شرق آسيا على اختلافها • ولم يبق الا أن نعرف هــل قادة بلدان جنــوب شرق آسيا وصانعو سياستها سيستجيبون لهــذه العملية بالاســتفادة من المهــارات الادارية ورأس مال التجــار الصينيين وخبرة الباحثين الصينيين وهم كثيرون ، فضــلا عن الحيــوية الانتــاجية لجمهرة العمـــال والفلاحين والصناع الصينيين • ان التنافس القائم على أساس التفرقة العنصرية يمكن بل يجب تلافيه • وأحسب أن مهمة قادة بلدان جنوب شرق آسيا هى العمل على توفير الفرص الواسعة أمام كل المواطنين بغض النظر عن الوضع العنصرى أو الدينى ، وسبق أن تناول هوارد ريجيتز مشكلة التجديد فى الســياسة والسلطة على أساس عصرى ، ويقرر فى دراسته هذه ما يلى : « ان النمو والتنوع فى مجال الاقتصـــاد

(١) Joseph P.L. Jiang, « The Chinese in Thailand », Journal of Southeast Asian History, vol. VII, No., 1966, p. 64-5.

(٢) Wang Gungwu, « Chinese Politics in Malaya », The Chine Quarterly (London), No. 43, July-September 1970, p. 1-31.

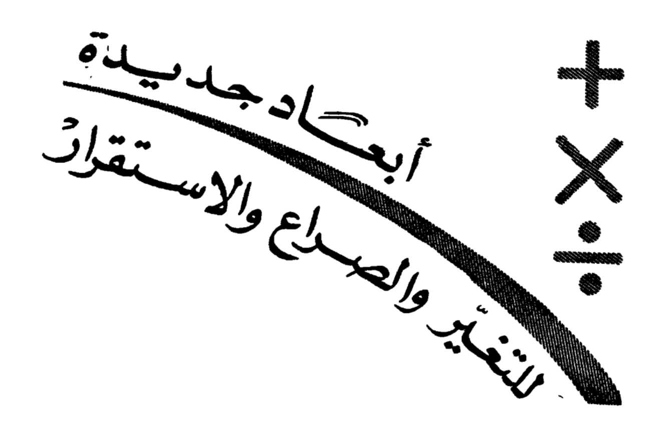
(٣) Go Gien Tjwan, « The Role of the Overseears Chinese in the South-East Asian Revolutions and their Adjustment to New States », in Michael Leifer (ed), Nationalism, Revolution and Evolution in South-East Asia, p. 59 ff., Hull, Centre for South-East Asian Studies, 1970.

من شأنهما أن يمهـــدا طريقا جديداً تتفتـــح فيه الفرص على نحو سريع · ان توافر شـــبكة نامية من النشاطات الاقتصـــادية أو المسئوليات الحـكومية التى ترقى فوق مســـتوى الفـــوارق الاقليمية والطائفية التقليدية ستنتزع النـــاس من الولاء المحلى ليصبحوا مواطنين يمتد ولاؤهم للأمة كلها (١) · ولم يكن هوارد ريبجنز الباحث الوحيد الذى يؤمن بأن اتاحة الفرص الجـديدة هى الحل الوحيـد للمشـكلات العنصرية فى البلدان النامية · وثمة عبـــارة قالها رايموند سميث ويستشهد بها فيرتيم فى ختام عرضه لنظريته عن المنافسة الاقتصـــادية القـائمة على أساس من التفرقة العنصرية يقول فيهـــا : « اننـــا سنصـــل الى الحل الأمثل اذا ما استطاع النمو الاقتصـــادى السريع أن يتيح الـكثير من الفرص بحيث يتضاءل دور الغيرة والمخاوف المرتكزة على أساس عنصرى » (٢) ، وسوف أكون سعيدا غاية السعادة اذا تحقق هذا ·

---

(١) Howard Wriggins, « National Integration », in : Myron Weiner (ed.) Moderniza-tion : The Dynamics of Growth, p. 191, New York and London, Basik Books, 1966.

(٢) Rlymond T. Smith, British Guiana, p. 143, London, Oxford University Press, 1962, (as quoted in Wertheim, East-West Parallels, op. cit., p. 82).



عندما كنت طالبا تعلمت التمييز بين « الانسان العاقل » ـ أى الانسان الحديث ـ وانسان حفريات نياندرتال ، وكان ينظر الى هذا الانسان الأخير ـ حيثما ظهر سواء فى أوربا أو آسيا أو افريقيا ـ على أن مستواه فى الذكاء أقل كثيرا من الانسان الحديث ، وعلى أنه طريق مسدود فى التطور الفيزيقى للجنس البشرى . وفى عيد الميلاد الماضى كنت أشاهد برنامجا تلفزيونيا موجها للشباب من هيئة الاذاعة البريطانية ، يلقنهم فيه الدكتور جون نابير ان « انسان نياندرتال » أعيدت تسميته فأصبح « انسان نياندرتال العاقل » ، وأصر نابير على أن هذا « الجنتلمان » لم يكن مختلفا كثيرا في صفاته الجسمية وملكاته العقلية عن أسلافنا الذين امتازوا الآن امتيازا مضاعفا بالحكمة فاندرجوا تحت تسمية « الانسان العاقل الحكيم » .

ووجدت شيئا رمزيا يسترعى الانتباه فى هذا التوكيد على أن انسان نياندرتال ينتمى الى النوع الذى ينتمى اليه الانسان الحديث . وعلى ضوء الرؤية التى توصلنا اليها الآن عن الكائنات الشبيهة بالانسان المستخدمة للادوات التى تطورت عن جدنا الأعلى غير المتمايز نسبيا منذ ملايين السنين ، استبعد علماء الانثروبولوجيا

بقلم: ماكس جلاكمان

أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة مانشستر منذ سنة ١٩٤٩ · وهو من مواليد جنوب أفريقيا ، وقد قام بأبحاث انثروبولوجية واسعة النطاق فى قارته الأصلية ·ومن مؤلفاته : « العادة والصراع فى أفريقيا » (١٩٥٥) ، و « النظام والتمرد فى أفريقيا القبلية » (١٩٦٣) ، و « أفكار واجراءات فى قانون أفريقيا العرفى » (١٩٦٩) ·

ترجمة: فؤاد كامل

مدير البرنامج الثانى باتحاد الاذاعة والتلفزيون العربى · تخرج فى قسم الفلسفة بكلية الآداب عام ١٩٤٩ · وله مؤلفات كثيرة أهمها : « الفرد فى فلسفة شوبنهور » ، « الغير فى فلسفة سارتر » ، « آندريه مالرو شاعر الغربة والنضال » · وله مترجمات عديدة أهمها : « الموسوعة الفلسفية المختصرة » ، « الحلم والواقع والعزلة فى المجتمع للفيلسوف الروسى نيقولاى بردياتف » ، « المذاهب الوجودية لريجس جوليفيه » · وقد نال جائزة الدولة فى الترجمة لعام ١٩٦٩/١٩٧٠ عن رواية « الأمل » لآندريه مالرو ·

الطبيعية التمييز العنصرى الحاد الذى كان يبدو مقررا تقريرا راسخا فى تاريخ علم الحيوان ، فأصبح « انسان نياندرتال » و« بروكن هيل » وغيرهما ــ ذلك الانسان الذى يسير منحنيا الى الأمام ، البارز الحاجبين ، الضئيل المخ ــ يصنف الآن بوصفه كائنا يستطيع « الانسان العاقل » أن يعده أخا أو أختا أو زوجا ، فقد كان يسير مستقيما ثابت الخطى ، وكان ذكيا ، يصنع الأدوات بوسائل معقدة · واذا كانت أدواته أشد سذاجة وأقل تنوعا من أدوات العصور المتأخرة فانها كانت أكثر تعقدا من أدوات العصور المبكرة التى صنعها حقا « الانسان العاقل الحكيم » · وتمخض عن صنع الأدوات تحسين الأدوات · وقام الناس بتعليم غيرهم · وما حدث فى تاريخ البشرية منذ أقدم العصور ما زال مستمرا حتى الوقت الحاضر ·

بيد أن البشر كانوا ــ فى الوقت نفسه ــ يشنون الحروب بعضهم على البعض الآخر ، ومع أننا لا نعلم لماذا انقرض « انسان نياندرتال العاقل » ، اذ نعلم انه عاش فى الوقت الذى عاش فيه « الانسان العاقل الحكيم » ، الا أنه لا مفر من أن يخشى

المرء أن يكون « الانسان العاقل الحكيم » قد ساعد أخاه النياندرتالى على الاختفاء من وجه البسيطة .

فاذا كنا قد تبينا الآن أن الفروق التى سبق اليها الزعم بين هـذين النمطين القـديمين من البشر أقل كثـيرا مما ذهب اليه الاعتقـاد من قبـل فان ذلك يعطى سندا قويا لتلك الكشوف التى ثبتت طويلا وتدعمت صحتها على يد أكثر العلمـاء موضوعية فى علوم الحياة والنفس والاجتماع والتاريخ ، تلك الكشـوف القائلة بأن الفروق النشـوئية بين جماعات « الانسان العاقل الحـكيم » ان لم تكن سـطحية فهى خليقة بالاهمال اذا قورنت بما للاتصالات التاريخية ، والصـحة والتغـذية ، والموقف الاقتصادى ، والثقافة والتربية ، وغيرها من آثار . وهنـاك علماء آخرون عالجوا هذه المشكلات بالمصطلحات الفنية ، وبمحاولات تتجدد باستمرار لاثبات أنه قد تكون هناك علة نشوئية فى الأداء المتباين لجماعات البشر فى انتاج التكنولوجيا ، وفى الاجابة على اختبارات الذكاء ، وما شابه ذلك . أما أنا فأسلم بأن الاختـلافات التى نلمسها فى انجازات الجماعات وأفعالها ما هى الا نتاج لتاريخ تلك الجماعات ، ونتاج للعوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية القائمة . والحق أننى ـ بوصفى من المشتغلين بعلم الانسان الاجتماعى وأعمـل فى موطنى أفريقيا بين زملاء أفريقيين انحدروا من أجناس وثقافات مختلفة عنى ، وقد سمحوا لى بالدخول فى طريقتهم فى الحيـاة والفكر ـ لم أصطدم فى فهمى لهم بحواجز من الذكاء أو العاطفة ، كما لم تقم ـ على ما أرجو ـ أية حواجز فى فهمهم لى .

الاتفاقية الدولية عن الغاء جميع أشكال التمييز العنصرى :

وعلى هذا ، لا مبرر لنا ـ من حيث الفطرة العضوية ـ ان لم نعترف بترابطنا الانسانى المشترك ، أو بما تدعوه لغات البانتو ـ على ما أعلم ـ Ubuntu أو Butu أى صفتنا الانسانية . ويدفعنا تيار قوى فى تراثنا الانسانى الخاص بنا ، وفى كثير من المدنيات التى يصفونها خطأ بالبدائية ، الى نتائج مماثلة . وعلى هـذه الأسس نسـتطيع أن نقبل الفقرات التمهيـدية فى الاتفـاقية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة عن الغـاء كل أشـكال التمييز العنصرى ، وتنادى هـذه الاتفاقية بالكرامة الانسانية فى الحرية والمساواة ، من الوجهتين الأخلاقية ، والقانونية ، وترفض « أية عقيـدة للتفوق قائمة على التمايز العنصرى .. بوصفهـا مزيفـة علميـا ، مدانة أخلاقيا ، جائرة وخطرة اجتماعيا » . ولـكن على الرغم من تلك الأدلة جميعـا التى تثبت تلك المسـاواة الفطـرية بـين الجنس البشرى ما زالت الاختلافات القائمة بين جماعات البشر وفئاتهم تولد باستمرار أشكالا علمية أو شبه علمية جديدة ، تعزو معظم هذه الاختلافات الى عوامل نشوئية ، وتنـكر انها نتاج الظروف التى ينشأ فيها الناس . ومن الأبعاد الثابتة فى التغير ذلك الظهور المتـكرر فى أشكال جديدة للنظريات القديمة القـائلة بالفروق الفطرية . وهكذا ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية مدرسة جديدة تذهب الى أن شطرا من التباين فى نتائج اجراء اختبارات الذكاء على الجماعات المختلفة الأجناس يمكن أن يعزى الى عوامل نشوئية ، ومن ثم يقضى العدل بتخصيص أنواع مختلفة من التعليم لهذه الجماعات المتباينة . هذه المدرسة الفكرية لقيت فعلا استجابات قوية فى الولايات المتحدة من جميع أنماط العلماء ، ومن الرأى الرسمى القومى . والصـعوبة هنا هى أن الفروق

الثقافية نفسها التى تجعل الجنس البشرى موضعا لكل هذا الاهتمام هى التى تؤدى بوضوح الى مثل هذه النظرية .

وتعرض مواد الاتفاقية هذه الورطة الملحة التى نواجهها نتيجة لأكثر ما يميز الانسان ، ونعنى به الثقافة والاختلافات الثقافية . ذلك أن الاعتراف بالمساواة الانسانية يقتضى الاعتراف بحق الكائنات البشرية جميعا فى التطلع الى جميع تلك الحريات التى تنص عليها الاتفاقية ، وخاصة فى المادة الخامسة . ومن ضمنها أيضا : « حق المشاركة على قدم المساواة فى الأنشطة الثقافية » ، وهذا معناه فى نظرى أن لكل شخص حق اعتناق التشكل الثقافى الذى يحلو له ما دام هذا الحق لا يدفعه الى الاعتداء على الآخرين . وهذا معناه أن الاتفاقية كما تعرضها الديباجة ترفض كل « سياسات التفرقة العنصرية ، أو العزل أو الانفصال » . وهذا لا يقرر بالطبع أن كل انسان مرغم « على الانتماء الى ثقافة واحدة » ، فان شاء فعل ، وان شاء ظل بمعزل ، مع تأكيد هذا التحفظ مرة أخرى بألا يفعل شيئا فيه اعتداء على حقوق الآخرين . والمعضلة الصعبة ـ اذا استخدمنا المصطلحين الأخلاقى والسياسى ، وكما تظهر بوضوح فى المناقشات التى دارت حول الاتفاقية (١) ـ هى كيف يمكن تحقيق حرية الانسان فى أن يكون مختلفا فى الوقت الذى يمنح فيه الحق فى أن يكون شبيها بالآخرين . فهذا معناه أنه لابد لنا أن نتوقع باستمرار فى المستقبل مواجهة أبعاد جديدة للتغيير والصراع والاستقرار فى ميادين العلاقات بين الجماعات ذات الثقافات المختلفة وبين الجماعات ذات الأصل العنصرى أو الجنسى المختلف الى حد ما .

نظرية جديدة :

وهذا حرى أن يؤدى بنا ـ كما ذكرت آنفا ـ الى أشكال نظرية جديدة لتفسير أساس الفروق بين الجماعات بوصفها فطرية . وقد اصبح علم الخلق Ethology الآن مجالا مثمرا وشديد الشيوع من مجالات البحث ـ على الأقل ـ فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية . فهو مثمر فيما يمنحه لنا من فهم لسلوك الحيوانات والطيور فى علاقاتها ببنى أجناسها ، وبغيرها من الأنواع فى بيئة نباتية وحيوانية معينة . ومن الشائع أيضا استخدام تلك الكشوف لا بوصفها نظائر فحسب ، بل بوصفها أيضا طرائق لتفسير السلوك الاجتماعى للبشر . وهنا أرى مكمن الخطر . فمن الواضح أن علينا قبول التركيب النشوئى الانسانى بوصفه واحدا من العوامل المتغيرة القيمة للحياة الاجتماعية الثقافية ، ولكن يختلف عن هذا تمام الاختلاف أن نحاول اثبات أن أشكال التنظيم الاجتماعى الثقافى للجماعات البشرية يمكن أن نعزوها الى أشكال من التنظيم كانت سائدة بين أسلافنا الأوائل من الكائنات الشبيهة بالانسان ، متوسلين الى ذلك بنظائر نلتمسها عند البدائيين ، وأن نحاول اثبات أن تلك الأشكال من التنظيم انتقلت بالوراثة ، أو بعبارة اخرى ان أشكال السلوك الانسانى يمكن تفسيرها مباشرة بالرجوع الى التركيب الجسمانى . مثل

---

(١) Nathan Lerner, The U.N. Convention on the Elimination of all Forms of Racial Discrimination : A Commentary, Leyden, A.W. Sijthoff, 1970.

هذه المحاولات تعمل على تحويل الانتباه عن العوامل الاجتماعية والثقافية التى تفسر الى حـــد بعيد ، بل أبعد بمراحل ، العداوات التى يظهرها أعضـــاء الجماعة الواحدة بعضهم ضد البعض الآخر ، أو خضوع جماعة لغيرها من الجماعات ، ومن المحتم بالتالى أن تحول مثل تلك الحجج الانتباه أيضا عن الطريقة التى يمـكن بهـا تغيير أشكال التنظيم الاجتماعى ، وبالتالى تحسين أشكال العداوة . ومن الامثلة البارزة على هـــذا النمــط من التفــكير أضرب مثــلا بكتـــاب ل • تايجر L. Tiger « البشر فى جماعات » Men in groups ، وان لم يكن ذلك مثلا على التمييز العنصرى اللهم الا اذا قبلنا رأى بعض الاعضاء فى حركات التحرير النسائية القائل بأن النساء هن أشــد الأجنــاس معاناة من التمييز العنصرى • ويســلم تايجر بنظرية مؤداها انه فى حقبة الكائن الشبيه بالانسان كان من الممكن ان تكون الجماعات المتعاونة التى تتألف من الصيادين الذكور وحدهم ــ والتى لاتعوق نفسها باصطحاب الاناث ــ أكثر نجاحا ، ذلك لأن الاناث أقل سرعة فى العـــدو • وعلى هـــذا فمن الأرجح أن يبقى هؤلاء الذكور ويتــكاثروا • وفى مقــابل ذلك من الأرجح أن تجهض الاناث اللواتى يصررن على مرافقة الذكور أو أن يمتن . ومن ثم يكون الاتجــاه الى انجــاب ذكور تتـــوافق مع ذكور ، واناث يكن أقل ارتبــاطا بالــذكور خارج علاقات التزاوج • ويفترض تايجر أن هـــذه النزعات فى الذكور والاناث الذين نجحوا فى البقـــاء ربما حملتها «المورثات» (الجينات) ، واستمرت فى التأثير على مجتمعنا بعد آلاف السنين التى قطعها التطور ، مادامت دعواه القائلة بأن الاناث المحبات للاستقرار فى بيوتهن أكثر خصـــوبة تؤيدها مزاعم أخـرى عن أن « النســـاء ذوات المهن » فى العصر الحديث مصابات فى معظم الاحيان بالعقم أو هن أقل انجابا للاطفال من غيرهن من النساء • ولا أعرف خيرا من هذا مثلا على حجة مسرفة فى التكلف ، يؤيدها عديد من الاستشهادات (وهى منتقاة الى حد ما) ، ولكنها تمعن فى الخطأ امعانا • وحتى لو تغاضينا عن القفز فوق كل تلك الحقب لألفينــا تايجر لا يلتفت أى التفات الى مثــل تلك الحقائق الحاسمة ، وهى أن المرأة العقيمة أو المرأة التى لم تنجب الا عددا قليلا من الاطفال لديها فرصة أعظم فى الظروف الحالية للنجاح فى مهنتها ، وأن سن الزواج للنساء اللواتى يسعين للبروز فى مهنهن قد تكون متأخرة عن غيرهن من النســـاء ، وأن مثــل هؤلاء النسوة المتعلمات أكثر اســتخداما للوســائل الوقائيــة وأمهر فى استعمالها فى أحوال معيشية أكثر ملاءمة ، وهلم جرا .

ومن الممكن ايراد أنماط مماثلة من هــذه الحجج ــ بل وردت فعلا ــ لتفســير العداوة بين الجماعات العنصرية والجنســية • والرجوع بمثل هذه العداوة الى سلوك الطيور والحيوانات فى الذود عن أراضيها ، وماشاكل ذلك ، حتى تبدو «طبيعية» ، معناه التهرب من فحص التركيب المعقد من العوامل التاريخية والثقافية التى تفسر العداوة • والحقيقــة الثابتة هى أنه لو أمكن تغيير التنظيم الاجتماعى الثقــافى لأمكن بالتالى تغيير سلوك الناس الذين يشملهم ذلك التنظيم . وكلنا نعلم ــ نحن الذين عشنا فى الاراضى الافريقية أثناء حكم الدول الاستعمارية البيضاء لها ، وبعد حصولها على الاستقلال ــ كيف تغيرت سريعــا المواقف والعــلاقات بين البيض والافريقيين • وأنا لا أشير هنا الى البيض المتحررين (الليبراليين) الذين ينادون دائما بالمساواة بين الاجناس ويحاولون التصرف وفقا لهذا المبدأ ، وانما أشير الى كثير من البيض الذين ينظرون الى الافريقيين بوصفهم جنسا أدنى . وهذه الملاحظة نفسها تنطبق على كثير من الأفريقيين الذين ناضلوا بحق نضالا مريرا ضــد تبعيتهم ، ذلك أن مواقفهم من

البيض قد طرأت عليها تغيرات جوهرية بعد أن نالوا الاستقلال والمساواة الاجتماعية أو حتى التفوق الاجتماعي ٠

افتراض لامسوغ له ونظريات باطلة

وعلى هـذا فاننا حين نتصـدى للفروق الثقـافية وللاتجاهات الاجتمـاعية التى تتطابق فى توزيعها الى حد ما مع توزيع الامتيـازات الاجتمـاعية والاقتصادية فاننـا نتوقع بوضوح أن تظهر سلسلة بأكملها من النظريات الجديدة التى تسوغ تفاوتها . وهذا شيء جلى بما فيه الكفاية ، بيد أن ماهو جلى يحتاج مع ذلك الى أن يقرر من جديد . فنحن فى حاجة الى ادراك أن تبرير مثل هذا التفاوت على أساس انه فطرى قد يظهر فى أشكال دقيقة جدا ، ولهذا السبب أوردت حجة تايجر القـائلة بأن اتجاه الناس الى تكوين الجماعات لاغراض سياسية واقتصادية واجتماعية ، كمـا لوحظ فى جميع المجتمعات تقريبا ، هذا الاتجاه ينقل فى مورثات (جينات) الجنس البشرى ، وكان له ــ وربما لا يزال له ــ ميزات متاحة للبقاء ٠وأنا واثق من أن هذه الحجة لايقصد بها أن تؤدى الى هذه النتيجة ، وهى أن انفصال الرجال عن النساء أمر طبيعى محتـوم ، ولكنها الى هـذا تؤدى ٠ وبالمثـل عنـدما تطبق النظريات التى تربط بين هوية أعضاء الجماعات الحيوانية وبين جماعاتها أو بين أرضها أو طرائق اعطاء الاوامر أو التقاطها ، عندما تطبق هذه النظريات على الأشكال الانسانية للتنظيم الاجتماعى فانها كفيلة بأن تقودنا الى افتراض أن الأوضاع الاجتماعية الحاضرة ــ بما فيها من تبعية وتفرقة ــ هى أوضاع طبيعية ، وأنها جزء من فطرتنا البيولوجية ٠

وفى رأيى أن هذه النظريات نفسها تثبت أن مثل هذا الافتراض لامسوغ له. ذلك انها تكشف عن سمة انسانية فريدة . وهذه السمة تنشأ عن قدرة البشر على استخدام الالفاظ ــ تلك الرموز الشديدة المرونة ــ لصياغة حجج تفسر العـالمين الداخلى والخارجى ٠ ولمـا كانت الألفاظ على هـذه المرونة فان الحجج يمكن أن تدفع الى نتائج شبه منطقية ٠ أو بعبارة أخرى قد يتابع عالم سلوكى أو اجتمـاعى هـذا المنطق المزعوم فى تحليله الى وراء مايثبته هذا المنطق نفسه ، ويستخدمه لتفسير ظواهر أخرى غير الظواهر موضـوع البحث ٠ وقد خلق فرويد مناخا جـديدا من الرأى عن التصرف الباطنى للنفس الانسانية ، وعندما قام بتطبيق نظريته لتفسـير أشكال التنظيم الانسانى الاجتماعى . ونتائج الصراعات السياسية ، دون أن يدخل فى حسابه القوى الاجتماعية والاقتصـادية التاريخية ، انحرف عن الجادة انحرافا محزنا . ونحن نواجه ــ على فترات منتظمة ــ نظريات علمية فى اشكال جديدة تعطى بعدا جديدا للاشكال القائمة للتمييز أو للعداوة بين الجماعات ذات الاصول الجنسية المختلفة ، أو بين الجنسين : الذكر والانثى ، وهذا يبرر من جديد الاشكال القائمة للتفرقة . والدراسات الحديثة لحياة الحيوان الاجتماعية تؤلف مثل هـذا البعـد ٠ وأكرر أنه على الرغم من أن معظم أنصـار هـذه النظريات من المتحررين وأصحاب النزعات الانسانية فاننى أؤكد بكل ما وسعنى من قوة أن نقل أية مماثلة من السلوك الاجتماعى للحيوان تنسحب على السلوك الاجتماعى للانسان « لا ينهض على أربع » كما نقول بالانجليزية ، فهذه المماثلة باطلة ، وأى درس نتعلمه من دراسة الحيوانات ينبغى أن يطبق بعناية قصوى على المجتمع الانسانى .

من الثابت الآن ثبوتا متينا أن النظريات العلمية عن طبيعة الكائنات الانسانية ومجتمعاتهم خليقة بأن تتأثر تأثرا قويا بالوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى لدعاة مثل هذه النظريات • ولا أرى أنا نفسى أن هذا التأثير محدد ولو بنسبة واحد فى المئة • فبعض الناس قادرون على الافلات من هذا التأثير ومتابعة التحليل المنطقى للوقائع ــ بالقدر الذى يمكن به اثبات الوقائع ــ الى حيث يقودهم ذلك التحليل . والخطر يكمن اذن ــ كما أرجو أن اكون قد بينت ــ فى أن يمضى بهم هذا المنطق الى أبعد مما ينبغى •

واذا كان هذا الخطر يهددنا من منطق التحليل العلمى نفسه فالأحرى أن يهددنا بدرجة أقوى من منطق الاشكال الاخرى للمجهود العقلى . وقد استرعى انتباهى دائما ــ بوصفى عالما فى الانثروبولوجيا من جنوب أفريقيا ــ أن التحليلات الشديدة التعاطف ، بل التى تذهب الى حد الاشادة بالثقافات الافريقية الوطنية فى جنوب أفريقيا ، تأتى من الدراسات التى يقوم بها باحثون يؤمنون بسياسة التفرقة العنصرية • فلقد وصفت هذه التحليلات ثقافة كل شعب أفريقى فى صورة مثالية ، وبهذا ذهبت ضمنا الى أن تلك الثقافات صالحة لتلك الشعوب ، والى أنها جزء جوهرى من كيانهم ، أنها بعض من حقهم ، علينا أن نعينهم على التمسك به . وهناك ــ كما أوضح ليوكوبر Leo Kuper ــ مثقفون افريقيون قوميون من دعاة التفرقة يقدرون كفاح الشعب الافريقى فى اقامة لغته الخاصة وثقافته فى وجه الضغط الهائل للغة بريطانيا وثقافتها وفروعها المتكلمة بالانجليزية ، وكذلك ضغط لغة أمريكا وثقافتها • ومن ثم فانهم يذهبون الى أنه من الصواب بالمثل مساندة جماعات السكان الصغيرة فى مثل هذه النضالات • ومن هنا لم تبق غير خطوة للانتقال الى الحجة القائلة بأنه على الشعوب فى سبيل مصلحتها الكبرى أن ترغم بالفعل على البقاء فى ثقافاتها الخاصة ، التى ارتبط بها بالطبع كثير منها • ومن ناحية أخرى فان علماء الانثروبولوجيا فى جنوب أفريقيا ، أولئك العلماء الذين كانوا يعارضون التفرقة العنصرية معارضة ايجابية من الناحية السياسية ، أشاروا فى وصفهم لهذه الثقافات الافريقية أو لما يماثلها من ثقافات الى مواطن الضعف بل الى ضروب القسوة فيها ، أما المحايدون سياسيا فقد كتبوا كتابة محايدة على وجه الاجمال •

وسوف يقوم الحوار العقلى بدوره فى التطور المستمر والتغير الذى يطرأ على العلاقات بين الجماعات المنتمية الى أجناس مختلفة ، كما سيكون ثمة خلاف فى مصطلحات النظريات العلمية المناوئة • وأنا أبدأ من هذا الجانب ، وألح عليه ، لان المقدمة التى أسست عليها اليونسكو هى أن الحوار العقلى لابد ان يقود الناس فى نهاية الامر ــ وانا هنا أكرر عبارات اتفاقية الامم المتحدة ــ ليروا «أن أى نظرية للتفوق قائمة على التمايز العنصرى باطلة علميا » • وهذا الى حد ما مبدأ من مبادىء الايمان . وهو أيضا على ماأعتقد اقرار للنتيجة التى تؤيدها أفضل البحوث . ومن العسير جدا لسوء الحظ البرهنة على سلب مطلق ، ولما كانت هناك فروق ملحوظة بوضوح فى التقنيات والثقافات المنتمية الى جماعات ذات أصل عنصرى مختلف فمن الممكن الاحتجاج بحجج مقبولة فى الظاهر بأن هذه الفروق ترتبط بتباينات فى الفطرة النشوئية . كما أن الآراء التى من هذا القبيل لاتقتصر على أشخاص متميزين من حيث ترتيب ضروب الامتياز والقصور الاجتماعية . فالذين يفتقرون الى الامتيازات قد ينتهون الى اضفاء القيمة والفضيلة على مايفصلهم ، وماهو خاص بهم يضعونه فى أعلى درجات التقدير .

منذ أعوام عديدة خلت كنت أقوم بأبحاث ميدانية بوصفي عالما أنثروبولوجية بين قبائل « الزولو » فى جنوب أفريقيا ، ولم يكن هؤلاء « الزولو » خاضعين لسيطرة البيض السياسية فحسب ، بل كانوا ممنوعين أيضا بحاجز اللون فى اكتساب كثير من ثقافة البيض . فرأيت حينذاك أن طائفة من خيرة المثقفين بين الزولو قد تصرفت ازاء هذه القيود بتأليف جمعية ثقافية من الزولو للحفاظ على ثقافتهم . وكان بعضهم على الأقل يحاولون اثبات أن ثقافة الزولو منزهة عن العيوب (لم يكن غريبا أن تؤيد حكومة جنوب أفريقيا هذه الحركة) . ونحن جميعا ـ على ما أظن ـ نحبذ أى تنظيم يسعى الى الاحتفاظ بما هو مدعاة للفخر فى ثقافة أى جماعة . بيد أن ماصدمني هو أننى سمعت عضوا يجادل فى اجتماع ضم آلاف الزولو بأنه لحل مشكلة اجتماعية معينة ينبغى عليهم العودة الى ممارسة طقوس سحرية كان يزاولها الزولو، وكان من الواضح أن هذه الطقوس اذا قيست بالمعايير الطبية الحديثة شديدة الخطر على صحة أطفالهم . ولم أكن أقل من ذلك انزعاجا عندما حضرت حفل عشاء أقيم فى لندن لجمع الاعتمادات الخاصة بانشاء دار ثقافية لأهالى نيجيريا فى بريطانيا ، فألفيت أن هذا المجهود الصادق قائم على فكرة كانت شائعة حينذاك بين الافريقيين السود عن الشخصية الافريقية الفريدة . وبدا لى أن المتحدثين يلجأون الى الحجج التى يستخدمها دعاة التفرقة فى جنوب افريقيا ، وهى وجود اختلافات فطرية عميقة فى شخصية الجماعات المنحدرة من أصول جنسية مختلفة ، وعلى هذه الجماعات أن تتمسك بتلك الشخصية . وافضيت للرئيس بمخاوفى ، وكان صديقا حميما لى وأصبح فيما بعد وزيرا فى احدى الدول الافريقية عندما نالت استقلالها ، فظل على عدم اقتناعه . وهناك حركات مماثلة تجرى فى انحاء أخرى من العالم . وهذه الحركات جميعا . النابعة من التوزيع المتفاوت للثقافة ، ومن الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية على السواء بين المتميزين وغير المتميزين على حد سواء ـ سوف تتمخض عن تيارات جديدة من الصراع تعوق الجهود المبذولة للاستقرار .

وهكذا تستطيع الرغبة المشروعة لشعب فى الحفاظ على ثقافته الخاصة أن تعوق بوسائل شتى الجهود الواقعية الهادفة الى الاستقرار بحجة المساواة المدنية والثقافية . وانا اتحدث هنا عن «المساواة» الثقافية ، لا «الهوية» الثقافية . فقد أصبح من الجلى جلاء متزايدا أن الافكار التى تذهب الى ان الفروق الثقافية بين جماعات البشر المتباينة ستزول بانتشار التقنية (التكنولوجيا) الصناعية كانت أفكارا مخطئة . فلم يعد من المحتمل أن يحدث ذلك فى المستقبل القريب . بيد أن هذا لايمنع من أن كثيرا من أشكال الثقافة التى كانت مقصورة فيما سبق على مصدرها (الذى منه نشأت) قد أصبحت الآن معروفة معرفة أوسع وأفضل فى عديد من مناطق العالم . ولكن ما برحت هناك تنوعات محلية ملحوظة فى مجال النظر الى الكون (الكسمولوجيا : علم الكون) ، وفى تنظيم الحياة العائلية ، وفى التمايز اللغوى والفنى . فما هو اذن الجزء الذى ينتمى الى ثقافة العالم المشتركة ، وماذا يبقى من الثقافات المحلية للجماعات ذات الأجناس المتباينة ؟

ان تكنولوجيا الحضارة الصناعية هى التى انتشرت انتشارا سريعا ، وتقبلها الناس قبولا لا تردد فيه ، وتثبت المهارة التى تستخدم بها الشعوب تلك التكنولوجيا

التى كانت الى عهد قريب جديدة عليهم بطلان تلك النظريات التى تؤمن بأن الفروق النشوئية بين الاجناس تفسر التفاوت فى الكفاءة الفنية . وكما نتجت الادوات الحجرية التى استخدمها «الانسان العاقل الحكيم» عن تطوير الادوات التى صنعتها مهارة « انسان نياندرتال العاقل » فكذلك قامت بعض الشعوب التى أخذت بالتكنولوجيا الأوربية الغربية بتطوير أجزاء من تلك التكنولوجيا ، على أقل تقدير . ولو أننا سمحنا للمؤثرات المختلفة أن تأتي بمفعولها على شعب سيء التغذية ، مصاب بالأمراض المستوطنة ، وبنقص فى التربية الاساسية فى السنوات الاولى من التعلم ، وبغير ذلك من أوجه النقص ، فلا شك في أن التاريخ الحديث يبين أن أية جماعة من البشر يمكنها ــ اذا اتيحت لها الفرصة ــ أن تستوعب تكنولوجيا أية جماعة اخرى ، وان تدخل عليها ما وسعها من تحسينات .

قياس الانجازات على نماذج زائفة

وهذه الحقيقة تخفيها حقيقة أخرى ، هى انه عند قياس الانجازات الفنية وانتاج الشعوب التى أخذت حديثا بالصناعة فان تلك الانجازات وهذا الانتاج يقاس فى أغلب الاحيان على نماذج زائفة . وانا نفسى قد تخصصت فى دراسة المجتمع الافريقى ، بيد أننى شاركت أيضا فى دراسة «اللجان» فى المصانع والقرى فى بريطانيا والهند وغيرهما . وكان ما أثار انتباهى دائما أنه كثيرا ما يقاس أداء المديرين والعمال الافريقيين ــ على سبيل المثال ــ فى المناجم والمصانع على أساس أن هيئة العاملين فى بريطانيا أو الولايات المتحدة أو فى أية دولة حديثة تؤدى عملها فى تلك المؤسسات أداء كاملا . والحق أن الأداء فى الدول المصنعة حديثا يقاس وفق مثل أعلى قائم فى أرض وهمية لاوجود لها على الاطلاق . ذلك أن الدراسات فى هذه الحالات الاخيرة أثبتت فى أغلب الاحيان وجود عقبات ومصاعب كثيرة . ومن ثم فان أى رأى يقوم على أساس أن هناك قصورا فطريا فى أى شعب لتشغيل نظام صناعى بكفاءة وفاعلية فانما يقوم على مقارنة غير صحيحة ، حتى ولو كانت هناك بلاشك درجات من الكفاءة والفاعلية فى تشغيل المؤسسات الصناعية . ولكننا لو عقدنا مقارنة صحيحة بين مؤسسة وأخرى فاننا نستطيع أن نرجع الاختلافات ــ بصورة أدق ــ لا الى الآلات فحسب ، بل الى الظروف الاجتماعية والثقافية أيضا ، بحيث تشمل عوامل أخرى كالتفاوت فى مستوى المعيشة ، والتوقعات القائمة على ذلك المستوى ، والطقوس التقليدية ، وحجم الأسواق ، الخ . وكذلك اعتبر أنها غير صحيحة أيضا تلك الفكرة القائلة بأن تدريب تلك الجماعات ذات الطاقة الانتاجية الهابطة على استخدام التكنولوجيا يحتاج الى أجيال حتى تبلغ مستوى الجماعات ذات الطاقة الانتاجية العالمية . فاذا أعطى المتخلفون فى الوقت الحاضر الأدوات وجهازا للتنظيم يسمح للمهارة بالنمو ، وكان العاملون على صحة طيبة ، استطاع هؤلاء المتخلفون أن يلحقوا سريعا بالمتقدمين عليهم فى الوقت الحاضر .

وهناك نمط ثان من المقارنة الزائفة التى تفسد تقدير التباينات بين الجماعات المختلفة الاجناس ، والتى تولد بالتالى صراعات جديدة باستمرار . وهذه المقارنة تنشأ عن الاخفاق فى تقدير المدى الذى يمكن أن يتنوع فيه سلوك الناس من موقف

الى موقف تقديرا صحيحا . ذلك أن كثيرا من الثقافات الافريقية تتضمن معتقدات في السحر والعرافة ، شأنها في ذلك شأن معتقدات غيرها من الثقافات ، لانستثنى من ذلك ثقافات الشعوب الأوربية الى عهد قريب • وهذه المعتقدات اعتنقها الناس لتفسير مايعانيه فرد معين فى لحظة معينة من محنة معينة . وعلى هـذا السطـ استطاعت تلك المعتقدات أن تفسر لماذا كان بعض الافراد محظوظين ومنتجين ، وبعضهم الآخر على خلاف ذلك . ومازالت هذه الانماط من المعتقدات والتفكير المتضمن فيها تقارن بطرائق تفكير العلماء الغربيين أو برجال التكنولوجيا فى معاملهم لاعطاء صورة عن اناس أفسدت تفكيرهم الأفكار السحرية والغيبية فى مقابل اناس كان تفكيرهم علميا . أما البرهنة على ماتنطوى عليه هذه الطريقة فى المقارنة من مغالطة فقد تمت منذ عهد طويل ، ومع ذلك ما برحت قائمة • ولا يمكن أن تكون هناك خطوة بسيطة ننتقل بها من المعتقدات والافكار الثقافية الى العمليات التى تدور فى تفكير الأفراد وتكون المقارنة عادلة بين مزارع ومزارع ، بين راع وراع ، بين صياد وصياد ، بين مؤمن بالدين ومؤمن بالدين . وقد يكون العالم او التكنولوجى ــ كما نعلم جميعا ــ متدينا شديد التدين ، أو معتقدا فى السحر ، أو ملحدا ، أو لاادريا . وقد تتباين مجموعة المقدمات ، اما نماذج التفكير المنطقى التى تطويها جوانحهم فقد تكون متماثلة • وعلى ذلك عندما نقيس قدرة الأشخاص المنحدرين من أصل جنسى معين على تعديل مقدمات تفكيرهم وسلوكهم فليس علينا أن نطالبهم بتغيير مقدماتهم وأفعالهم جميعا . بل يكفى ــ نظريا ــ أن يعتنقوا النماذج العلمية الحديثة فى المواقف التى تصلح لها هذه النماذج فحسب • ولكن ينبغى أن أذكر على كل حال أن هناك شذوذات معينة ، وعلى سبيل المثال أثبتت بحوث لا سبيل الى اغفالها أن المعتقدات فى السحر والعرافة طريقة للتفكير فى بعض التوترات الاجتماعية فى المجتمعات التى مازالت فى مرحلة متخلفة نسبيا من التنمية التقنية ، وبالتالى فانها وسيلة لمعالجة تلك التوترات ، والتنمية التقنية ستؤدى هى نفسها الى زوالها . وستبقى توترات اجتماعية مماثلة ، ولكنها ستعالج على أسس مختلفة •

وفى الوقت نفسه يؤكد ما قلته عن قدرة الكائنات البشرية على استخدام مختلف الأساليب الاجتماعية للتفكير فى المواقف المختلفة أننا حينما نبحث فى كيفية اعادة تعليم البشر وتدريبهم نستطيع الى حد ما أن نكف عن التفكير فى مشكلة تغيير الشخصية بأكملها تغييرا تاما . فلنغير الموقف ، وبذلك نغير طرائق التفكير . ولنقدم الفرصة ، وحينئذ يستطيع كل انسان أن يتخذ الاشكال المناسبة للتصرف والفهم حتى لو استمر فى استخدام نماذج أخرى من الافكار فى المواقف الاخرى .

ومنهجى فى التفكير هنا هو التركيز على أن الحصان يجب أن يشد أمام كثير من العربات المختلفة الطراز ، وكل عربة فى تشبيهى هذا هى الجماعة المعينة ، عنصرية أو جنسية أو غير ذلك ، التى قد تؤمن بمعتقدات وأفكار خاصة ، وتمارس أساليب معينة فى السلوك • وتحدد التكنولوجيا ــ جزئيا على الأقل ــ طراز العربة ، ولكن على هنا أن أتخلى عن تشبيهى • فاذا أتيحت الفرصة للجماعات كلها لكى تأخذ بأسباب التكنولوجيا والعلم الحديثة فانها لابد أن تتصرف وتفكر فى المواقف المناسبة لتلك الأنشطة تصرفا وتفكيرا مناسبين • أما فى المواقف الأخرى ــ أعنى فى الحياة العائلية ، وفى الفلسفة أو فى الطقوس ، أو فى أوقات الفراغ ــ فيستطيع أفراد كل جماعة الاستمرار فى التمسك بثقافتهم الخاصة ، ان ارادوا ذلك .

والاعتراض على سياسات التفرقة العنصرية هو أنها فى مجال الايمان بها وانباتها عقليا تنكر على الأجناس الأخرى حقها ـ وأحيانا قدرتها ـ على اتخاذ التكنولوجيا الحديثة والعلم ، وعلى تحصيل التعليم اللازم لاكتسابهما . كما تنكر ايضا على هذه الاجناس أية فرصة للمساواة داخل نظام من العلاقات الاجتماعية قائم على الجوانب المادية للتكنولوجيا .

وقد استخدمت تشبيه الحصان والعربة لتأكيد ما نعرفه جميعا حق المعرفة من أن التنمية التقنية للامم المتخلفة المزعومة وللقطاعات المتخلفة داخل الامم أمر جوهرى اذا لم يكن بد لهذه الأمم والقطاعات من أن تخطو الى الاخاء الذى يتقاسمه الجنس البشرى الحديث . وهذه هي الوسيلة التى يمكن أن نحقق بها أى أمل فى انهاء كثير من أسس التمايز العنصرى أو الطائفى . تلك الاسس التى تنشىء دائما وأبدا نظريات جديدة فى تفوق جماعة على أخرى فى الذكاء أو فى الفضيلة المدنية . وهذا البحث يتجه الى معارضة مثل هذه النظريات فى تفوق الجماعة ، لا الى معارضة الاختلافات التى يمكن أن تقوم بين جماعة وأخرى .

ولا أظن أن أحدا بلغ من السذاجة الى الحد الذى يجعله يعتقد أن تزويد شعوب العالم جميعا بالعلم الحديث والتكنولوجيا على قدم المساواة سيقضى على مصادر النزاع بين الجماعات ، بما فى ذلك النزاع العنصرى ، بأن يقود الى تسوية لمثل هذه الخلافات جميعا . غير أن ما يبدو مؤكدا هو أنه ما دام بعض النـاس يحرمون أو لا يحصلون على حقيقة الأمر على التكنولوجيا الحديثة فسوف يستمر التمييز العنصرى ، والصراع بين الامم وفى داخلها على السواء . أما علاج الصراعات ذات الاسلوب القديم فواضح وجلى ، حتى ولو كان علينا أن نعثر على علاج للصراعات ذات الاسلوب الجديد .

ولقد اثبت دراسات عديدة أن الوحدات السياسية ـ فى الشطر الاطول من التاريخ الانسانى ـ اكتنفتها الحروب الاهلية القائمة على التقسيمات الرأسية . وفى الأحقاب المبكرة من التاريخ ـ وما زال من الممكن ملاحظته الى عهد قريب فيما أدعوه مترددا بالثقافات القبلية فى العالم ـ كانت الادوات والاسلحة والسلع الاستهلاكية بسيطة نسبيا . ولما كانت السلع الاستهلاكية بسيطة ، والكماليات قليلة ، استخدم الاقوياء ثرواتهم فى اعالة الاتباع الشخصيين وربطهم بهم مباشرة . وكان لكل فرد لاينتج سوى القليل بالاضافة الى مايحتاج اليه لتأييد من هم أقوى منه ، بالأدوات البسيطة المتاحة له . وما وجد حينذاك من كماليات كان رمزيا فى أساسه . ولما كانت الأسلحة بسيطة كانت لكل تابع أسلحته الخاصة ، التى تضاف مباشرة الى قوة الزعيم الذى كان يملك جيشا صغيرا خاصا لمساندة تطلعاته الى القوة . وهكذا لم يكن الزعيم والاتباع منفصلين بمستويات متفاوتة تفاوتا واسعا فى المعيشة، وبالتالى كانوا متماثلين تماثلا وثيقا ، وكانت التجارة الصادرة عن كل وحدة سياسية محدودة فى مداها وفى السلع المتبادلة ، لان وسائل النقل كانت بسيطة . وكانت الاغذية الاساسية صعبة النقل ، غير أن بعض الادوات المتخصصة والكماليات كان من الممكن نقلها بتلك الوسائل ، وربما أمكن تبادلها من وحدة سياسية الى أخرى فى بطء ، وتنتقل فى نهاية الأمر مسافات بعيدة . وكان يحيط بالتجارة فى أغلب الاحيان طابع احتفالى ، يربط بين الاطراف فى تبادلات ذات مستوى موحد (نمطية).

ونظرا لارتفاع نسبة الوفيات فى الاطفال ، وكذلك ارتفاع نسب الوفيات فى الاعمار المتقدمة ، كان عدد السكان يزداد ازديادا بطيئا ، وان كان عرضة ، فى جملته ، لتقلبات ملحوظة • ولكن حتى فى مثل هذه المواقف أثبت البحث الانثروبولوجى الحديث أن الوحدات السياسية كانت مقسمة تقسيما محكما فى سلسلة كاملة من الحلقات الخاضعة للتقاليد والقائمة على النسب والسن والجنس والمعتقدات الشعائرية والروابط الخاصة ٠٠٠ الخ • وهكذا كان التنظيم الاجتماعى أبعد ما يكون عن البساطة ، بل كان بحق معقدا تعقدا محكما • وهنا قد تمكننا الدارسات الخاصة بجماعات الحيوان الشبيهة بالانسان ، التى بدأت فى اظهار مثل هذه التعقدات ، من تأمل الموقف الذى طورت منه المجتمعات الانسانية تعقداتها الخاصة الأخرى ، تلك التعقدات التى تفاقمت تفاقما شديدا مع التطور الهائل للمبادىء التى وضعت فى كلمات ، ومع القيم الرمزية الأخرى . هذا القطع المستعرض للحلقات من خلال التقسيمات المتعددة أنشأ موقفا كانت فيه المجتمعات نهبا للنزعات ، ولكنها تماسكت مع ذلك عن طريق ارتباطها برموز مشتركة ، ومن خلال هذه الحقيقة القائلة بأن أعداء الانسان فى موقف، ربما أصبحوا حلفاءه فى موقف آخر . هذه الروابط المتعارضة خلقت بعض الاشخاص الذين اهتموا بتسوية الخلافات ، وكان فى مقدورهم ممارسة ضغط اجتماعى فى هذا المضمار . وهكذا وجدت قوى تسعى الى الوحدة ، وتقوم على ولاءات اجتماعية متعددة ، وتعمل على الجمع بين الوحدات فى غياب نظام اقتصادى موحد متباين فى وقت معا • ورغم هذا عملت الوحدات المحلية الأصغر على تنمية ولاءات داخلية قوية ، وشرع الناس يتنافسون سعيا وراء السلع والقوة على السواء فى الحروب الاهلية المتكررة . وكان القتال فى هذه الحروب يدور داخل اطار النظام السياسى القائم ، ولم تطرأ تغيرات جوهرية على التنظيم الا على فترات متباعدة .

ومن هذا الموقف القائم على نزعة المساواة المتمردة أفضى تطوير أساليب الانتاج والبناء ونسج الثياب وصناعة المعادن والنقل ، فى بعض الأماكن ، الى مقادير عالية من الانتاج ، والى ظهور مستويات المعيشة المتفاوتة ، وبالتالى سمح بانفصال اجتماعى للزعماء عن أتباعهم . واتسع نطاق الغزوات . وبدات الطبقات فى الظهور ، وأصبحت الأسلحة أغلى ثمنا ، وبدلا من الجيوش المدنية كان هناك المرتزقة أيضا • ومع ذلك استمرت الحروب الأهلية بين القطاعات الاقليمية ، واستمر أولئك الذين يملكون الاتباع ويأمرون القوات فى محاولتهم للاستيلاء على السلطة ، سواء لأنفسهم ، أو لشخص أعلى منهم يدينون له بالولاء ، ويمدونه بتأييدهم المسلح .

تفسير يجانبه الصواب للانقلابات العسكرية

ومن الطرائف الفكرية فى عصرنا الحديث ذلك المدى الذى وصل اليه شطر كبير من الرأى العام المثقف فى العالم الصناعى فى نظره الى الانقلابات العسكريةالتى حدثت فى الاعوام الاخيرة فى كثير من دول العالم الثالث ، بوصفها انحرافات استثنائية ، وعلامات على عدم الاستقرار السياسى . وأقول ان هذا الرأى طريف لاننا حتى لو فحصنا مجرى التاريخ الانسانى فحصا سريعا لتبينا على الفور ان استيلاء القواد

العسكريين على السلطة أكثر شيوعا من الموقف المضـاد ، أعنى الموقف الذى يكون فيه هؤلاء القواد قانعين أو على أقل تقـدير موافقين على الاســتمرار فى خضـوعهم للسلطة المدنية . والواقع ان هذا الموقف الأخير لم يوجد الا فى عدد محدود من البلاد فى فترة محدودة من الزمن. لم يوجد الا فى تلك البلاد التى حدث فيها تطور تكنولوجى ملحوظ منذ قيام الثورة الصناعية . ويبدو معقولا أن نستنتج من ذلك أن الثـورة الصناعية نفسها من حيث أنها تؤدى الى درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين قطاعات الدول المقسـمة تقسـيما رأسيا ، عن طريق التبـادل الاقتصادى النفعى ، تمنع الحروب الأهلية على هيئـــة قتـــال مكشـوف • وفضــلا عن ذلك فان تعقــدات الاقتصاد تجعل من العسير الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكرى خاطف على حين أن احتلال عدد قليل من المناصب الرئيسية يتبح السيطرة على الدولة بأسرها . ومن الممكن أن يقال عن هذه الدول ــ على حد تعبير دوركايم ــ انها متماسكة فى اعتماد عضوى متبادل قائم على المنفعة . ويبدو أن هذا يمكن أن يجمع أعدادا ضخمة من السكان لفترة طويلة فى ضرب من السلام الداخلى ، رغم المنازعات الحادة التى تعالج بوسائل سلمية نسـبيا • وبالاضافة الى ذلك فان استقرار الاعتماد العضوى المتبادل قد سمح بتنوع ملحوظ فى ثقافات الجماعات الصغيرة والفئات الداخلة فى ذلك النطاق ، بل حتى بوجود درجة ملحوظة من الانشقاق . وكان من الممكن أن تندرج القيم والمعتقدات الدينية وانماط من الحياة العائلية والثقافات الفنية المختلفة أشد الاختلاف فى فجوات النظم الســياسية والاقتصــادية الشاملة • وكانت جماعات الناس تستطيع أن تحيا حياتها المحلية فى عزلة نسبية احداها عن الاخرى مادامت تشارك مشاركة تامة فى النظام الاقتصادى المتطور ، ولم تمنع من التحرك بحـرية سعيا للحصول على مراكز جديدة سواء فى النظام الاقتصادى أو فى تجمعاته الثقافية المتعددة ، عن طريق التعليم والزواج والأنشطة التى تمارس فى أوقات الفراغ ، الخ • هـذه الحـركة الحـرة هى ما تحول دونه سياســة التمييز والانفصــال والتفرقة العنصرية ، ومن ثم فان سياسات التفوقة العنصرية التى من هذا النوع تسير فى اتجاه مضاد للتطورات الحديثة فى التاريخ الانسانى .

وفى هذا الضوء ينبغى تفسير درجة عدم الاستقرار السياسى الذى يتخــذ شكل الانقلابات العســكرية التى تقع فى كثير من بلاد العــالم الثالث بأنهـــا نتيجـة ــ وليست سببا ــ لنقص التطور التـكنولوجى فى أكمل صــوره • وقد شهدت الاعوام الاخيرة أمثلة كثيرة على النزاع المسلح بين بعض قطاعات الاجنـــاس المختلفة فى دول العالم الجديدة ، وخاصة حيث يتم تعيين الحدود لاراضى مثـــل هذه الدول نتيجة لخضوعها للاستعمار ، لا نتيجة لنمو تدريجى فى عملية تاريخية طويلة ربما كان من شأنها أن تخلق نوعا من الاحساس بالتضامن ، وبالاخص حيث كان يمكن أن تؤدى الى انشاء اعتماد اقتصادى متبادل بين الوحدات المكونة للدولة. مثل هذه العملية من الاعتماد المتبادل ، القائمة على ترابط واســع النطاق عن طريق تكنولوجيا متطورة ، هى وحدها التى مكنت الدول المؤلفة من وحدات محلية متباينة، ومن قطاعات مختلفة الاجناس ، أن تتماسك فى نظام سياسى لم يتسم بالحـروب الاهلية المستوطنة . وبالتالى فان سياسة الامم المتحدة ، فى محاولتها تشجيع التنمية التكنولوجية فى الأمم النامية ، يبررها ما هو أكثر من الحجج الأخلاقية • وهذه الحجج الأخلاقية التى تدخل فى اعتبارها القضاء على الفقر والمرض والجهل هى حجج مقنعة • ولكن من الضرورى ــ بالاضافة الى هذه الحجج ، كما يقال فى أغلب الأحيان ــ أن تضيق الهوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة ، وهى هوة تتطابق الى حد كبير مع التقسيمات

الجنسية ، وذلك لأسباب جلية ، طالما خلقت مصادر مستمرة للنزاع · ولكن بالاضافة الى ذلك ينبغى أن تؤدى التنمية الاقتصادية للأمم الفقيرة الى أن تترابط قطاعاتها المحلية والجنسية فى اعتماد نفعى متبادل أحدهما على الآخر بحيث تساند مشاعر الوحدة القومية الآخذة فى الظهور ، والتى ستتغلب الى حد ما على العداوات بين مثل هذه القطاعات ، واذا كان الماضى نموذجا بشكل ما للمستقبل فانها سوف تسمح أيضا لكل قطاع منها يملك ثقافة متميزة أن يمارس ثقافته فى حياته العائلية ، وفى الدين ، وفى أوقات الفراغ ، اذا اختار ذلك ، على حين يتحرك الفرد بحرية ويتعاون مرتبطا مع أشخاص الثقافات الأخرى فى الأنشطة الاقتصادية والسياسية المتخصصة ·

وفضلا عن هذا فكلما أصبح النظام الاقتصادى الذى يربط بين الناس أشد تعقدا وتنوعا انتظم النظام الاجتماعى فى مجموعات أكثر عددا من العلاقات بحيث تزداد السلطة توزعا ، كما تزداد أيضا المراكز الحاسبة فى التنظيم التى يجب الاستيلاء عليها للسيطرة على الدولة ، وبذلك تصبح الانقلابات العسكرية أمرا عسيرا . ومع تعقد الاسلحة الحديثة التى لم تعد تسمح لكل مواطن بأن يكون شخصا مقاتلا يمتلك أسلحته الخاصة يستطيع قواد القوات المسلحة ـ فى دولة أقل نموا ـ أن يستولوا ويشرفوا على مراكز قليلة من السلطة ، وأن يتقلدوا مقاليد الحكم . وهذا الأمر اشد عسرا فى نظام سياسى اقتصادى على درجة كبيرة من التباين .

وكانت مثل هذه الانقلابات العسكرية تتم فى الماضى فى كثير من البلاد ، كأوربا الاقطاعية ، وفى بعض الدول الحاضرة ، على يد زعماء ينتمون الى طبقة أغنى . وكانت هذه الانقلابات تقتضى نشوب صراعات بين قطاعات الطبقة الاغنى من اجل السيطرة على الدولة تحقيقا لمصالحها . غير أن هذه الانقلابات تتخذ الآن فى الدول النامية أساسا مغايرا · وكذلك اقتضت الحرب من أجل الاستقلال عن الدولة المستعمرة ، وتأسيس شخصية قومية لم يكن لها وجود فى الماضى فى أغلب الأحيان طلبا لكثير من الأشياء التى تعد ثمارا للتكنولوجيا الحديثة مثل القضاء على الفقر ومزيد من التيسيرات المادية وصحة أفضل وتعليم أفضل · والصعاب التى تواجهها الدول فى حل مثل هذه المشكلات أشد ما تكون عسرا ، اللهم الا فى بلد حبته الطبيعة بموارد معدنية غنية ، ومن هنا تفتر الحماسة الشديدة التى تصاحب أى ثورة · وهناك بلا شك فرصة لظهور قطاع صغير من السكان يفيد فائدة عظمى من القطاع الضئيل من الاقتصاد المتطور ، على حين يظل الشطر الأكبر من السكان فقيرا . وربما ثارت جماعة من الصفوة العسكرية على عدم الكفاءة وأحيانا على الفساد الذى تفيد منه قلة من الأشخاص فيستولون على السلطة حتى يضعوا حدا لهذا الموقف ، وحتى يحاولوا حل مشاكل الفقر الملحة . بيد أن هذه المشكلات عميقة الجذور فى العوامل المادية المستعصية وفى المطالب الملحة على الموارد لسكان يتزايدون بسرعة فائقة ، نتيجة لتحسين الخدمات الطبية . ومن ثم كانت التمردات العسكرية الجديدة تعبيرا فى شطر منها عن نوع من السخط الشعبى، وكان زعماء هذه التمردات مدفوعين برغبتهم فى مساعدة الشعب فى مجموعه ، لا برغبتهم فى الذود عن امتيازاتهم الخاصة · من الجوهرى اذن فى محاولة فهم ما يجرى أن نميز بين الحركات السياسية التى تبدو متماثلة للنظرة السطحية · وبالاضافة الى هذا مادامت الأمم المعنية مازالت أمما لم تنم فيها مشاعر الوحدة الا حديثا فان الأشخاص الذين يحتلون مراكز السلطة ينتمون فى أغلب

الأحيان الى قطاعات جنسية معينة . وما برحت المنافسة من أجل الحصول على امتيازات قائمة بين تلك القطاعات • وعلى هذا النحو تؤول أفعال الأشخاص البارزين وفقا لانتماءاتهم الجنسية ، ومن ثم كانت الصراعات التى تنبع من التخلف ، كما ينظر الى قصور الاقتصاد والسياسة فى حدود التمييز بين الاجناس ، وتعمل الولاءات الجنسية على تعقده • ولهذا ينبغى هنا أيضا أن تسبق التنمية الاقتصادية تطور الوحدة القومية التى سوف تقضى على التقسيمات الجنسية ، وتؤدى الى انهاء للخلافات الجنسية بوصفها مصدرا للصراعات المسلحة المتكررة .

وفى بعض الأحيان تزداد خطورة هذه العمليات نتيجة للأحداث التاريخية التى تتدخل فى توزيع التعليم بالنسبة للمعرفة الحديثة ، فتنال بعض القطاعات الجنسية فى الدولة الجديدة تعليما أفضل مما يناله غيرها من القطاعات • ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن يميل أعضاء تلك القطاعات التى تلقت تعليما أفضل الى ايثار زملائهم • وقليل منهم يميلون الى ايثار أقاربهم • وحتى بدون هذا الميل يبدو للجماعات الجنسية الاقل تعلما أن جماعة معينة قد تحصنت فى امتيازاتها ، وانها تتصرف للمحافظة على تلك الامتيازات .

وفى بعض البلاد كان البحث عن شطر من الاجابة على هذه المشكلة الجزئية يلتمس فيما أطلق عليه اسم «التمييز المشجع» ، أى توفير التسهيلات والامتيازات لنمكين القطاعات الجنسية « المتخلفة » اقتصاديا واجتماعيا (من حيث التعليم الحديث ومراكز الخبرة) من اللحاق ببقية السكان • وتبدو مثل هذه الاجراءات عادلة وانسانية ، وبدونها قد لاتعجز بعض القطاعات عن شق طريقها . ولسوء الحظ قد ينشأ موقف لا يعاقب فيه أفراد القطاعات ذات التعليم الأفضل على قدراتهم فحسب ، بل ينشأ أيضا حرص راسخ على البقاء فى مستوى التخلف • وهكذا سوف تجاهد جماعات جهادا متزايدا فى سبيل الاعلان عن تخلفها من حيث الامتيازات ، بل قد يصل بها الأمر الى أن تتحد سياسيا لتحقيق هذه الغاية • وهنا تظهر مرة أخرى عوامل تزيد من تفاقم الموقف ، ذلك أن أحد اتجاهات البحث الحديث المدعمة بالأسانيد التفصيلية يذهب الى أنه حينما كان الأشخاص يتعاملون فيما سبق على أسس انتماءاتهم الجنسية أو القبلية أو الطائفية أو الدينية داخل مناطق محدودة نسبيا فان هذه الجماعات الصغيرة تتجمع الآن فى فئات أكثر كثيرا ، وهذه الفئات بدأت تؤثر فى المجال السياسى . وهذه الظاهرة المميزة هى ما أطلق عليه م • ن • سريفيناس M.N. Srivinas ظهور « الطائفة السائدة » التى تهدف الى حماية مصالحها اقليميا • وهذا بدوره يثير ردود فعل من الطوائف الأخرى • وهذه الظاهرة نفسها تم رصدها وتحليلها فى افريقيا على أساس الأنساب القبلية داخل الأصول الجنسية الأكبر • ومن ثم قد تنشأ الصراعات بين الوحدات الجنسية لحماية الامتياز من جهة ، وللمحافظة فى الوقت الحاضر على هوية ماضية تتسم بالتخلف من جهة أخرى .

الخطوط البديلة للتطور

كانت حججى حتى الآن قائمة على تحليل النظم الاجتماعية التى واكب التنمية

الاقتصادية فيها تقليل من استعمال القوة الصريحة ، وظهور للوحدة عن طريق الارتباط السياسى والاقتصادى ، على الرغم من الفروق الجنسية والثقافية ٠ وحاولت تقويم ما يحدث فى الدول الجديدة مستعينا بهذه الخلفية ٠ غير أن هناك بالطبع خطوطا بديلة للتطور . ومن هذه الخطوط القضاء بالقوة على تلك المساواة بين المواطنين ، وحرية حركتهم التى يتطلبها الاقتصاد المتطور ، اذ لم يكن بد من أن يؤدى وظيفته على الوجه الاكمل . وهذا هو الموقف فى جنوب أفريقيا ، فهذه البلاد تملك – فى شطر كبير من رقعتها – تكنولوجيا واقتصادا متطورين الى أعلى درجة ٠ فهى غنية فى المواد المعدنية ، كما أن التصنيع فيها متقدم نسبيا ٠

ولو أتيح لى الوقت لاستطعت أن أبرهن بالتفصيل على أن تعقد الاقتصاد يعطى لعدد كبير من الأجناس التابعة (من الافريقيين والملونين والهنود) اهتماما راسخا بالنظام من حيث أنهم يتعيشون منه عيشة معقولة – وان تكن أدنى – على شرط أن يكونوا متصلين بقطاع صناعة التعدين فى المدن ٠ وهناك أعداد كبيرة تعيش فى فقر مدقع ، وهذا ينطبق بوجه خاص على قطاعات بأكملها من الافريقيين الذين يطنقون عليهم فى جنوب أفريقيا « الاحتياطى الأهلى » ٠ ومن هذا الاحتياطى ، وعلى فترة تمتد قرنا من الزمان فى بعض الأحيان كان الرجال يهاجرون – دوريا – للعمل فى مناجم البيض وصناعاتهم ومزارعهم ، ثم لا يلبثون أن يعودوا الى أوطانهم الريفية ، دوريا أيضا ٠ غير أن نصف السكان قد استوطن المدن استيطانا مستديما ٠ وهنا تتوازى التطورات التى حدثت فى جنوب افريقيا مع التطورات التى حدثت فى العالم كله ، ذلك العالم الذى شهد انكماشا عاما فى سكان المناطق الزراعية ٠ وحاولت حكومة جنوب افريقيا – بالسيطرة على حركة العمل الخارجة من المناطق الزراعية ، واعادة المتعطلين فى المناطق الحضرية الى أوطانهم ، لا تراودها فى ذلك أية رحمة – منع ظهور قطاع مزعج من العمالة الزائدة بين سكان المدن ٠ وهذا يترك سكان المدن الافريقية معتمدين على عمل الاقتصاد الصناعى ، بيد أنه يخلف وراءه ، ان لم تواكبه ثورة زراعية ، جماعة من الفلاحين المعدمين الذين نستطيع أن نلمح بينهم فعلا بوادر التمرد ٠

وفى البلاد المتقدمة صناعيا تميل نسبة الخصوبة فى القطاعات الأكثر تخصصا من السكان ولا سيما أصحاب الدرجات المهنية والفنية الى الهبوط ، وأصحاب هذه الدرجات (الوظيفية) لا ينجبون من الأطفال ما يكفى لسد المراكز المتخصصة الجديدة التى تنشأ باستمرار نتيجة للتوسع فى النظام ٠ ومن ثم تطورت نظم تعليمية يستطيع من خلالها الأطفال الطموحون والأكثر قدرة من أبناء الأعضاء الأشد خصوبة من السكان والذين يحتلون مراكز أقل تخصصا أن ينتقلوا الى وظائف أعلى . ومثل هذه النظم تتسم بقابلية عالية على التحرك الاجتماعى ، اللهم الا اذا كبت هذه القابلية على التحرك التمييز الجنسى أو العنصرى أو حتى التخلف الحاد فى الامتيازات من حيث الظروف المادية والتعليمية . وفى جنوب أفريقيا (وفى روديسيا أيضا) يمنع القانون مثل هذه القابلية للتحرك ٠ وهناك لا تكفى نسبة المواليد أو هجرة البيض لامداد الاقتصاد المتوسع بالأيدى العاملة ٠ ومن ثم ترفع – بين الحين والآخر – قيود الحظر الخاصة بحاجز اللون لتسمح للقطاعات الجنسية السوداء بوظائف أكثر تخصصا بدرجة طفيفة ٠

ولا أعتقد أن هذا يدل على تغيير جوهرى فى حاجز اللون نفسه ٠ ومع أن الكثير من الطبقات الجنسية التابعة يتمردون على النظام – لأسباب شتى – الا أنه لا دليل على امكان حدوث تغيير فى فترة محدودة من الزمان ، نظرا لنقص الجهود الدولية ٠ وتساعد

المصالح الاقتصادية المتبادلة التى تستوعب بعض أعضاء القطاعات الجنسية كلها على استمرار النظام ، بيد أنه يعتمد فى نهاية الأمر على الاستخدام المتزايد للقوة فى اخماد أسباب الفتنة ٠

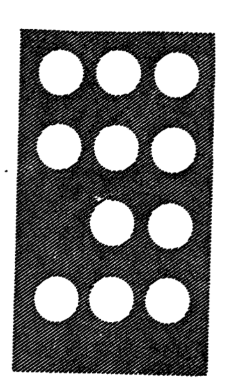
ولقد بينت الأعوام القلائل الأخيرة أن الروابط التى تحافظ على استمرار النظم الاجتماعية المعقدة القائمة على تقنيات متطورة فى عملها هى الآن من التعقد بحيث أصبحت ـ شأنها فى ذلك شأن ميكانيزمات الساعات ـ مرهفة الى حد ما للهجمات الصغيرة التى يمكن أن تسبب اضطرابا ملحوظا ، هذا ان لم تفسد النظام كله ٠ ونظرا لوجود هذا الخطر قد تكف الدول المعقدة كل هذا التعقد عن التسامح مع قطاعات الرأى المنشقة بمثل المدى الذى كانت تذهب اليه فى الماضى ٠ وحينما نشأ هذا النوع من الانشقاق نتيجة لعجز القطاعات الجنسية عن اكتساب المساواة الاقتصادية والسياسية بالفعل ، حتى لو كانت هذه المساواة مضمونة بواسطة القانون ، فان مطالبة العالم أجمع بانهاء التمييز العنصرى يزيد بعمق من الاحساس بالضيم ، ويهيء الجو لمزيد من الجهود التى تستهدف اشاعة الاضطراب . ويخشى المرء أن يؤدى هذا فى المستقبل الى أن تلجأ حتى تلك الدول التى حكمت على أساس التراضى أن تلجأ الى القوة المتزايدة والقمع للمحافظة على أن يقوم النظام بعمله ، وعلى هذا النحو تصبح أقل تسامحا مع المخالفة فى الراى . وحيثما تطابقت المخالفة فى الراى مع التقسيمات الجنسية والثقافية فمن المرجح أن تزداد مرارة الصراعات الناجمة عنها ، وأن تكون أقل قابلية للتسوية حتى بعد حل المشكلات المادية .

ذلك أن الكائنات الانسانية ـ كما تردد ذلك كثيرا من قبل ـ تعلق أهمية كبرى على ما لها من أيديولوجيات ، وثقافات ، ومعتقدات ، وما يجرى مجراها ، وهذا يضاعف المرارة التى بها يتشاجر البشر ويتقاتلون ٠ وفضلا عن ذلك كلما ازداد ارتباطهم على نحو ما ـ وهذا ما ثبتت صحته أيضا ـ أصبحت اختلافاتهم الصغيرة فى الثقافة والعقيدة أكثر دلالة ، واشتدت حمية معاركهم ٠ ويبدو من المحتم أنه ما دامت قطاعات العالم المختلفة قائمة على تقنيات مماثلة فلابد أن يكون لها ـ الى حد كبير ـ نظم مماثلة من العلاقات الاجتماعية الناشئة عن تلك التكنولوجيا . ومن المحتمل أن تستقر الخلافات بين النظم الاجتماعية فى الدول الصناعية فى التنظيم الفرعى للعلاقات الخاصة بالحياة العائلية ، والصداقة ، والارتباط الايديولوجى ، والسلطة والمحسوبية ، والارتباط التاريخى ، وما شاكل ذلك . وربما أصبحت هذه علامات على التمايز الثقافى والجنسى ، وربما أدت الى محاولات للحفاظ على كيانات منفصلة ٠

وفى موازنة هذه العمليات هناك تطوران أساسيان : الأول هو امكان قيام اعتماد اقتصادى متبادل مطرد الازدياد بين البلاد المختلفة ، وان انتج ذلك منازعاته الخاصة . والثانى هو انتشار شكل جديد من الثقافة العالمية . ففى القرون الماضية تعلمت الطبقات المثقفة فى بلاد مختلفة ، وعلى امتداد مناطق معينة ، لغة مشتركة واحدة ، وشاركت فى اهتمام واحد بالأدب والفن ٠٠ الخ ٠ وعى عصور أخرى لم توحد الأديان المشتركة بين أقاليم واسعة بقدر ما أعطت لأفراد المناطق المختلفة ايمانا مشتركا ٠ وفى الأزمنة الحديثة شاهدنا انتشار العقائد السياسية المناضلة ٠ والى عهد قريب أصبحت ثقافة « البوب Pop » ثقافة عالمية على الأقل

بالنسبة لأجيال الشباب فى كثير من البلاد . وقد عبر عن تأثير هـذا الموقف عازف الترومبيت (النفـير) الأمـريكى الراحـل لويس آرمسـترونج عنـدما زار غانا وقال : انه يستطيع أن يأخذ نفيره الى أى مكان فى العالم ، وأن يتحدث الى كل انسان . وأنا نفسى شعرت بهذا شعورا دراميا عندما رقصت فيما يمكن أن يسميه الاستراليون « الغلاف البرانى » لأوغنـدا رقصـات على الأسلوب الأوربى فى كوخ افريقى عتيق مبنى بالطين وفروع الأشجار وعلى موسيقى « البوب » المسـجلة على اسطوانات تنبعث من جرامو فون تعزفها فرق الزولو التى تغنى بلغة الزولو ، تلك اللغة التى درستها فى جنوب أفريقيا على بعد اميال ، منذ ثلاثين عاما ، تحت حاجز اللون . هذه الثقافة بما تضمه من اشكال الفن والأدب ، ومن الموسيقى والرقصات، ومن تدخين الحشيش (المستخرج من القنب الهندى) ، ترتبط باحساس قوى من التماثل المتبادل ، ومن ثم بنفور قوى من جميع آشكال التمييز العنصرى والجنسى ، وجميع أشكال الحرمان الاجتماعى .

استخدام الحاسبات الآلية في العلوم الاجتماعية



ان نتائج أى مسح اجتماعى كمى يمكن أن تسجل على مجموعة من البطاقات المثقبة • وهذا يرجع الى أن مثل هذا المسح يتضمن بالتحديد ، جمع بيانات (م) من نفس طبيعة الوحدات (ن) ذات النمط نفسه • ففى المسح الرائد الذى قام به مردوك **Murdock** (١) مثلا ، حول المجتمعات البدائية ، نجد أن البيانات الأساسية تتعلق بمئتين وخمسين وحدة ، وهى فى هذه الحالة عبارة عن مجتمعات • وهذا النوع نفسه من المعلومات يجمع بالنسبة لكافة المجتمعات : هل يسمح المجتمع للرجل بأن يتزوج ابنة عمه ؟ وهل يشترط أن يكون المأوى مع الأسرة الأبوية ؟ هل يأخذ حق الميراث تسلسلا أبويا ؟ هل المسافة بين الطبقات الاجتماعية شاسعة ؟ واذا أخذنا بالاضافة الى ذلك دراسة سوسيولوجية هامة ، هى دراسة دوركيم للانتحار ، فسوف نواجه موقفا مماثلا • فى هذه الحالة نجد أن مجتمع البحث يتمثل فى مجموعة من الأفراد ، هم هؤلاء الذين قاموا بالانتحار خلال فترة زمنية محددة ، سنة معينة مثلا ، فى حين تتناول

(١) البناء الاجتماعى ، نيويورك ، ماكميلان ، ١٩٤٩ •

بقلم: ريمون بودون

أستاذ علم الاجتماع فى جامعة السوربون ، ومدير مركز الدراسات السوسيولوجية فى باريس • وهو مؤلف العديد من الأعمال ومن بينها : « معجم العلوم الاجتماعية » (بالاشتراك مع ب• لازارسفلد) (١٩٦٥) ، و « التحليل الرياضى للواقعات الاجتماعية » (١٩٦٧) ، وتظهر طبعته الانجليزية فى (١٩٧١) ، و « مناهج البحث فى علم الاجتماع » (١٩٦٩) ، و « النماذج والمناهج الرياضية » فى « الاتجاهات الرئيسية فى العلوم الاجتماعية والانسانية » ، الجزء الأول : العلوم الاجتماعية (١٩٧٠) •

ترجمة: د. محمد طلعت عيسى

أستاذ علم الاجتماع فى جامعة القاهرة ، والمستشار الاجتماعى لمنظمة التربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية ، وعضو لجنة الفلسفة والاجتماع بالمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية • أشرف على عدد كبير من البحوث التجريبية من بينها : الآثار الاجتماعية للتصنيع فى منطقة حلوان ، والتخيط الترويحى لعمال الصناعة فى مصر • ومن مؤلفاته فى هذا المجال : « البحث الاجتماعى ، مبادئه ومناهجه » (الطبعة الثالثة ١٩٦٣) ، « تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية » (الطبعة الأولى ١٩٧١) •

البيانات كلا من السن ، والحالة المدنية ، والمهنة ، والجنس ، والمعتقدات الدينية ، ومكان الاقامة ، والفترة من السنة ، والوقت من اليوم الذى حدث فيه الانتحار ، الخ •

وبذلك فانه عن طريق البيانات العديدة التى يتم جمعها فى مسح اجتماعى يمكن ، من الناحية النظرية على الأقل ، أن تعرض دائما فى شكل جدول يتكون من (ن) من الصفوف ، و (م) من الأعمدة ، يمكن أن يطلق عليها اسم « مصفوفة بيانات » • ويشير كل صف فى المصفوفة الى احدى الوحدات موضوع الملاحظة ، ويشير كل عمود الى احدى البيانات التى جمعت خلال المسح •

هذه المصفوفة لا يمكن فى الغالب أن تعرض بحالتها على الورق ، ولكن ظهورها يأخذ أشكالا أخرى • فعلى سبيل المثال الاجراء المعتاد فى تحليل استبانة يتكون من (م) من الأسئلة موجهة الى (ن) من الأفراد هو أن يخصص لكل فرد واحدة أو أكثر من البطاقات المثقبة ، وتوزع البيانات (م) التى تم جمعها فى أعمدة البطاقات ، مع المحافظة على النظام نفسه • وفى هذه الحالة فان البطاقة أو البطاقات التى تمثل اجابات الفرد رقم (١) سوف تمثل الصف الأول فى مصفوفة البيانات ، والبطاقة أو

البطاقات التى تمثل اجابات الفرد رقم (٢) سوف تمثل الصف الثانى من المصفوفة ، وهـــكذا ·

استخدام نتائج المسوح

بمجرد تسجيل البيانات ، أى وضعها فى شكل مصفوفة ، فان الخطوة التالية تتمثل فى التحليل ، أو بعبارة أخرى معالجة هذه البيانات ·

وبما أن البيانات تعرض دائما فى شكل معين ـ مصفوفة ـ فان تحليل البيانات يقوم دائما على :

أ ـ طرح بعض الفروض ·

ب ـ ربط بعض الخصائص البنائية لمصفوفة البيانات بهذه الفروض ·

ويمكننا أن نتبين ما يعنيه ذلك فى عبارات محدودة اذا تناولنا مثالا بسيطا للغاية· ولنتصور أننا أجرينا مسحا حول التكامل الاجتماعى لمجموعة من المهاجرين ، واننـا نريد تصنيف هؤلاء المهاجرين وفقا للمتغيرات التالية :

$س_1$ = التكامل المهنى (١ = مرض ، ١ = غير مرض) ·

$س_1$ = التكامل فى المجتمع المضيف (٢ = مرض ، $\bar{٢}$ = غير مرض) ·

هذه المتغيرات تتطلب أن تقام على أساس تجميع بيانات أولية بدرجة أوفى · فعلى سبيل المثال قد نجد من الملائم أن تتضمن الفئة رقم ١ (التكامل المهنى المرضى) أفرادا يصدق عليهم احدى الوقائع الثلاث التالية على الأقل :

١ ـ لم يغيروا عملهم لمدة ثلاث سنوات ·

٢ ـ يعتقدون أن فى امكانهم بحق توقع الترقية ·

٣ ـ يعتقدون أن دخلهم يمكن الى حد ما توقع زيادته فى السـنوات الخمس التالية ·

أما الأفراد الذين لا يحصلون على أية خاصية من هذه الخصائص فيصنفون فى فئة ١ (تكامل مهنى غير مرض) ·

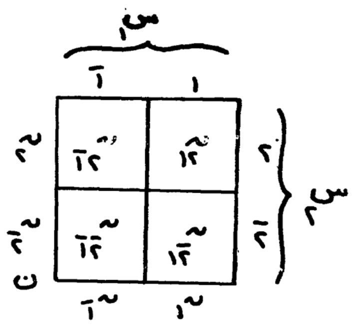
وتصنيف الأفراد فى الفئات ٢ و $\bar{٢}$ سوف يقابل بالمثل تصنيف البيانات الأساسية فى مصفوفة البيانات ·

وهكذا يصبح من الواضح أن المرحلة الأولى فى تحليل هذه المصفوفة تتضمن بصورة مألوفة تجميع البيانات الأساسية فى فئات ذات دلالة اجتماعية أوضح · هذه هى مرحلة اعداد المتغيرات · وهى تتضمن قدرا من المسائل المنطقية التى لا نستطيع أن نطيل النظر فيها الآن · ومن الناحية الشكلية تتطلب احلال بيانات المصفوفة الأصلية ما يمكن أن يطلق عليه « مصفوفة المتغيرات » ·

والمرحلة التالية تقـوم عندئذ على تحديد الخصائص البنائية لمصفوفة المتغيرات هل تتناسب أو لا تتناسب مع فروض معينة ·

ولنفترض ، على سبيل المثال ، أننا نطرح الفرض القائل بأن التكامل المهنى يجعل التكامل مع المجتمع المضيف أكثر يسرا .

فاذا كان الأمر كذلك فان السؤال الذى يثار بطبيعة الحال هو هل مجموعة الأفراد فى الفئة ٢ (تكامل اجتماعى مرض) توجد بين أفراد الفئة ١ (تكامل مهنى مرض) بقدر أكبر من تواجد الفئة ٢ بين أفراد الفئة ١̄ (تكامل مهنى غير مرض) . وللاجابة على ذلك يتطلب الأمر أن يشتق من مصفوفة المتغيرات الجدول التالى (الأرقام الحدية ن١ هى مجموع الأرقام فى الصف أو العمود المقابل لها) .



يوضح الجدول عدد الأفراد المصنفين فى كلتا الفئتين ١ و ٢ (ن ١٢) ، وهؤلاء المصنفين فى الفئتين ١ و ٢ (ن ٢١̄) ، وما الى ذلك . فاذا افترضنا أن الكمية ن١٢/ن١ أكبر بشكل واضح من الكمية ن٢١̄/ن١̄ فانه يستخلص من ذلك لأول وهلة أن البيانات تظهر لتأكيد الفرض أو على الأقل لا تظهر لابطال هذا الفرض ، وهذه النتيجة تظهر أن التكامل الاجتماعى يكون أكبر عندما يكون التكامل المهنى فى حالة طيبة .

من هذه الملاحظات الموجزة يظهر أن استخدام نتائج مسح اجتماعى هو بالضرورة مسألة تنفيذ مجموعة من العمليات ـ التى قد يكون بعضها أكثر تعقدا من البعض الآخر ـ ولكنها تظهر بصورة مستمرة على مدار المصفوفة الأصلية للبيانات . وحتى اذا أغفلنا البرهان المنطقى المقبول الذى يقوم أولا على تحويل مصفوفة البيانات الى مصفوفة متغيرات ، ثم تحليل الخصائص البنائية لمصفوفة المتغيرات ، يبدو أن مثل هذه العمليات سوف تكون أكثر بساطة اذا استخدمت العمليات الفنية فى عرض البيانات .

ومع ذلك تظهر قيمة عرض البيانات بصورة أوضح عندما تحول البيانات الخام الى متغيرات أو عندما تحلل الخصائص البنائية لمصفوفة بيانات أو مصفوفة متغيرات . وسوف نوضح هذه المسألة من واقع هذين المثالين .

المثال الأول ـ من مصفوفة البيانات الى مصفوفة المتغيرات

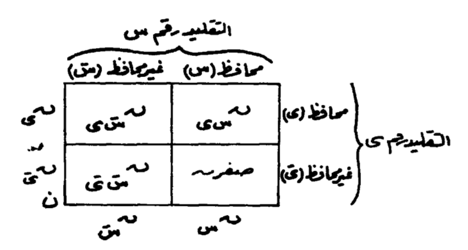
فى دراسة لعينة من المهاجرين البولنديين فى شمال فرنسا قمنا بتسجيل الاتجاهات والسلوك فى ضوء عدد من التقاليد البولندية (على شاكلة المشاركة فى تناول

البيض صبيحة عيد شم النسيم ، المشاركة فى التجمعات البولندية ، الزواج وفقا للعادات البولندية ، استخدام اللغة البولندية فى المحادثة بين الآباء والأبناء ، الخ) .

وبعد ذلك أعطينا لهذه التقاليد (م) أرقاما تتدرج من ١ الى م ، ثم قمنا بتعريف المتغيرات م وفقا لقيمتين : س١ ، س٢ ، س ... سم . بحيث يمثل المتغير س١ التقليد رقم ١ . فالأفراد الذين حافظوا على التقليد رقم ١ أو كما ينبغي أن يكون عليه الحال هؤلاء الذين اعتزموا أن يفعلوا ذلك عندما تتاح لهم الفرصة وضعوا فى الفئة ١ بالنسبة للمتغيرات الأخرى .

وفى المرحلة الثانية كان غرضنا هو الوقوف على الأحوال التى يراعى فيها كافة التقاليد المعنية . ولهذا أعددنا جداول مشابهة للجدول ذى الخلايا الأربعة الموضح أعلاه ، حتى نتمكن من ملاحظة هل التقليد رقم س يوجد عادة مرتبطا بالتقليد رقم ى . ومن الواضح أنه كان من الممكن اذا دعا الأمر ترتيب أى عدد من الجداول كلما وجد زوجان مختلفان (س و ى) ، نعنى م (م ــ ١) / ٢ .

وكانت دهشتنا الأولى هى أن نلاحظ أنه ، فى كل حالة ، كان أحد أعمدة الجدول يحتوى عددا من الوحدات أقل بكثير من الثلاثة الأخرى . وفى عبارة أخرى فان تكوين هذه الجداول يمكن أن يعرض على الوجه التالى :



يوضح هذا الجدول أن أغلبية الذين يراعون التقليد رقم س يحافظون أيضا على التقليد رقم ى ، ولكن العكس ليس صحيحا . فاذا حاولنا تفسير ذلك من وجهة النظر السوسيولوجية نجد أن س تتضمن مستوى أكثر عمقا فى المحافظة على التقاليد مما عليه الحال فى ى . ويمكن تلخيص محتويات هذا الجدول على الوجه التالى :

فى حالة س ثم (عادة) ى

(أغلبية الأفراد الذين يحافظون على التقليد رقم س يحافظون أيضا على التقليد رقم ى) .

وكانت المرحلة التالية هى ربط الجداول المختلفة بطريقة تساعدنا على التفسير الاجمالى الممكن للنتائج . ولتبسيط الأمور دعنا نتصور أن م = ٤ . وفى عبارة أخرى فاننا نفترض أن عدد التقاليد التى يحافظ عليها وصل الى أربعة (وان كانت فى الحقيقة قد تجاوزت هذا الرقم) . وفيما يلى الصيغة التى أعطيناها لنمط النتيجة

التى استطعنا الاستدلال عليها من الجداول :

١ ـ اذا وجد (١) ، يوجد عادة (٢) .

٢ ـ اذا وجد (٢) ، يوجد عادة (٤) .

٣ ـ اذا وجد (٤) ، يوجد عادة (٣) .

وهذا يدل على أن هناك ما يحكم أنواع المحافظة : فاذا روعى التقليد (١) فان التقليد (٢) يراعى أيضا (ولكن العكس لا يتمسك به) ، واذا روعى التقليد (٢) فان التقليد (٤) يراعى كذلك (ولكن العكس لا يتمسك به) ، الخ .

ولتأكيد وجود مثل هذا النظـام كان من الضرورى الذهاب الى حد التأكد من الفروض التالية التى لا تنبثق بالضرورة من النتائج ١ و ٢ و ٣ .

٤ ـ اذا وجد (١) ، يوجد عادة (٤) .

٥ ـ اذا وجد (١) ، يوجد عادة (٣) .

٦ ـ اذا وجد (٢) ، يوجد عادة (٣) .

وتؤكد البيانات فى الحقيقة أنه ليست الفروض ١ و ٢ و ٣ وحدها صالحة تجريبيا وانما الفروض ٤ و ٥ و ٦ صالحة بالمثل .

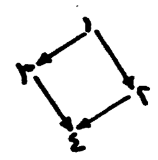
ولذلك كان من الميسور استخلاص هذه النتائج المختلفة . تلك النتائج التى تكشف عن أن هناك نظاما فى مراعاة التقاليد . فأكثر الأشخاص المحافظين يراعون التقاليد (١) و (٢) و (٤) و (٣) . ويلى ذلك فى الترتيب هؤلاء الذين يحافظون على التقاليد (٢) و (٤) و (٣) ، ثم هؤلاء الذين يحافظون على التقاليد (٤) و (٣) ، يليهم هؤلاء الذين يراعون التقليد (٣) فقط ، وأخيرا هؤلاء الذين لا يحافظون على أى تقليد . أما هؤلاء الذين لا يمتثلون لأى من أنماط الاستجابة الخمسة المذكورة فقد كانوا أقلية .

والنتيجة ، وهو الأمر الذى يهم عالم الاجتماع كثيرا ، أن التخلى عن التقاليد يأخذ نظاما معينا ، وأن هناك درجات متفاوتة فى المحافظة على التقاليد ، فمراعاة التقاليد (٣) و (٤) و (٢) و (١) يفترض مسبقا وجود مستويات مطردة من المحافظة على التقاليد.

ويمكن التعبير عن هذه النتائج فى الشكل التالى ، الذى يوضح الترتيب الكلى التسلسلى الذى لاحظناه :

١ ←—— ٢ ←—— ٤ ←—— ٣ .

ان مثل هذا الترتيب ، الذى أكد لويس جوتمان **Louis Guttman** أهميته بين أشياء أخرى ، له نوعية خاصة جدا . ولنفترض ، على سبيل المثال ، أننا بعد تحليل البيـانات التى توصلنا اليها قد جمعنـا الفروض ١ و ٢ فى كفة والفروض ٤ و ٥ فى كفة أخرى ، دون ادخال الفرض ٦ ، وأنه بدلا من ٣ نأخذ الفرض ٣ . فاذا وجد ٣ ثم (عادة) ٤ فاننا سوف نتمكن من أن نستخلص من هذه النتائج ترتيبا جزئيـا للمكانة يمكن أن يعبر عنه بالرسم التالى :



هذا الرسم يعبر عن الحقيقة الخاصة بأن هناك نظامين شاملين ، النظام ١ و ٢ و ٤ فى جانب ، والنظام ١ و ٣ و ٤ فى الجانب الآخر ، ولكن ٢ و ٣ لا يمكن أن ينتظما معـــا .

وبالعودة الى المثال الذى أوردناه نجـد أن مثل هذا النظام فى الترتيب يمكن أحيانا أن يظهر أن كلا من (٢) و (٣) تتضمن درجات من المحافظة على التقاليد تقارب كل واحـدة منها الأخرى ، ولكن مراعاة التقليد (١) يدل على وجود درجة أعلى من المحافظة على التقاليد مما هو عليه الحال بالنسبة للثلاثة الأخرى ، فى حين أن المحافظة على التعليد (٤) وحده يتضمن درجة أقل من التمسك بالتقاليد مما يمارسه (٢) أو (٣) .

ان تحـديد مراتب النظم على شاكلة ما أشرنا اليه له أهميـة كبيرة فى البحث الاجتماعى . ويعتبر أسلوب جوتمان فى مراتب النظم من أكثر الأساليب استخداما فى الانتقال من مصفوفة البيانات الى مصفوفة المتغيرات . ولنفترض ، على سبيل المثال ، أننا نريد أن نفسر لماذا نجد بعض الأفراد أكثر معاداة للسامية من غيرهم ، ولنفترض أكثر من ذلك أننا طرحنا الفرض القائل بأنه كلما كان الفرد أقل تقبلا لوضعه الاجتماعى والمهنى ارتفعت درجة معاداته للسامية . فان الوصول الى برهان لمثل هـذا الفرض يتطلب أولا وضعا يساعد على تصنيف الأفراد المعنيين وفقا لدرجة ممارستهم معاداة السامية ودرجة رضاهم عن وضعهم الاجتماعى والمهنى . ولهذا الغرض توجه اليهم الأسئلة ، وتستخدم اجاباتهم كأساس لمصفوفة البيانات . وعلى سبيل المثال : هل فى استطاعتك أن تميز يهـوديا فى الطريق ؟ هل تعتقـد أن الفرد يكون أكثر توفيقا فى التجارة العالمية اذا كان يهوديا ؟ وما الى ذلك ...

فاذا أظهرت الاجابات عن مثل هذه الأسئلة تأكيدا لمقياس جوتمان فانه يستدل من ذلك على أن هناك درجات عالية من معاداة السامية (كما هو الحال فى المثال السابق، حيث كان مقياس التدرج يتضمن درجات من المحافظة على التقاليد) . وبالاضافة الى ذلك لن يكون هناك أى صعوبة فى تصنيف الاستجابات وفقا لهذا المتغير .

ومن الجلى أن توضيح مراتب النظم فى مصفوفة البيانات يتضمن عادة عمليـات عديدة ، وهذه يمكن اجراؤها بسهولة اذا استخدم الحاسب الآلى . وبالاضافة الى ذلك فان الاعتبار الزمنى سوف يجعل التحليل الذى أشرنا اليه فيما سبق أكثر يسرا الى حد كبير . وقد يحدث فى أحيان كثيرة أن تحليلا معينا لا يصيبه النجاح . فعلى سبيل المثال يمكن للفرد أن يطرح الفرض الخاص بأن هناك مقياسا من وضع جوتمان ، ولكن البيانات قد لا تتوامم مع مثل هذا الفرض . وفى هذه الحالة سوف يكون من الضرورى ، من أجـل تحويل البيانات الرئيسـيـة الى متغيرات ، اما تحـديد هل

هذه البيانات متوافقة مع جانب معين من تسلسل المراتب ، واما الالتجاء الى أساليب فنية أخرى ، الأمر الذى يحدث عادة • ففى النسق الذى يعطى اعتباراً للمجال الزمنى يمكن اتمام التحليل بسرعة • واذا استخدمت عمليات تقليدية سوف يتطلب الأمر وقتا يطول مداه بحسب المعوقات التى يحتمل مواجهتها •

المثال الثانى ـ تحليل مصفوفة المتغيرات

لتوضيح نمط العمليات التى ينبغى على عالم الاجتماع أن يمارسها من أجل تحليل مصفوفة المتغيرات سوف نأخذ كمثال مسحا قام به روزنبرج **Rosenberg** (١) حول اختيار المهنة • وكان الغرض من هده الدراسة تحليل عملية اختيار المهنة فى مستوى التعليم العالى • فقد قام روزنبرج بسؤال مجموعة صغيرة من الطلاب فى فترتين زمنيتين احداهما سنة ١٩٥٠ والثانية سنة ١٩٥٢ • الأولى ، وهى التى سوف نشير اليها بالرمز $س_{١}$ ، أظهرت طلابا كانت قيمهم « غيرية » (وكان التأكيد واضحا على العلاقات التبادلية ، الرغبة فى أداء عمل يشكل خدمة مباشرة للآخرين ، سلوكا غيريا على شاكلة النجاح المرغوب فيه ، وما الى ذلك) مع الطلاب الآخرين • والثانية ، $س_{٢}$ ، تضم طلابا موزعين بحسب الطبيعة الغيرية أو الأنانية التى ظهرت فى اختيار المهنة •

فقد عرض روزنبرج من جهة الأنشطة المهنية التى استلزمت طبيعتها علاقات متكررة ومباشرة مع غيرها (طبيب ، رجل أعمال ، الخ) وواجهها من جهة أخرى بالأنشطة التى تتناول بصفة أساسية أعمالا بدنية أو رمزية (ممثل ، باحث اجتماعى ، مهندس ، الخ) •

الجدول رقم ١ يوضح هاتين المجموعتين من البيانات موزعة وفقا لهذين المتغيرين

الجدول رقم ١

١٩٥٠	١٩٥٢				المجموع
	١٢	$١\bar{٢}$	$\bar{١}٢$	$\overline{١٢}$	
١٢	١٦٣	٣٠	١٥	١٨	٢٢٦
$\bar{١}٢$ *	٣٦	٧٣	٨	٤٩	١٦٦
$\bar{١}٢$	٢١	٨	٢٩	٣١	٨٩
$\overline{١٢}$	٦	٤٣	١٤	١٦٨	٢٣١
المجموع	٢٢٦	١٥٤	٦٦	٢٦٦	٧١٢

(١) المهن والقيم ، جلنكو ، ال ، المطابع الحرة ، ١٩٥٧ •

* وردت هكذا بالأصل ، والصحيح هو $١\bar{٢}$ (المترجم) •

يوضح هذا الجدول ، مثلا ، أنه من بين ال ٢٢٦ فردا الذين صنفوا على أنهم ١٢ فى سنة ١٩٥٠ (« غيريون » فى مجموعة القيم ، « غيريون » فى اختيار المهنة) ، يوجد ١٦٣ لم يتغيروا حتى سنة ١٩٥٢ ، فى حين أن ٣٠ أصبحوا ١٢ (« غيريون » فى مجموعة القيم و « أنانيون » فى اختيار المهنة) ، الخ .

ويزودنا التحليل البديهى لهذا الجدول بمجموعة من النتائج الممتعة ، اذ نرى أن شريحة جوهرية من مجتمع البحث تقع فى قطر المربع الرئيسى (الشمال الغربى/ الجنوب الشرقى) من الجدول . وهذا يعنى أن نسبة عالية من الطلاب لم يتغيروا فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٢ . ومن الضرورى أن نلاحظ أيضا أن الأهمية النسبية للعنصر الواقع فى قطر المربع يختلف وفقا لأعمدة الجدول . ولنتناول العمود الأول : فمن بين ال ٢٢٦ وحدة التى يضمها هذا العمود نجد أن ١٦٣ ، وهو مايقرب من ٧٠٪ ، تقع فى القطر الرئيسى . وفى العمود الرابع نجد أنها تصل أيضا الى ما يقرب من ٧٠٪ (١٦٨/٢٣١) . وفى مواجهة ذلك نجد ٤٤٪ فقط (٧٣/١٦٦) تظهر فى العمود الثانى ، و٣٣٪ (٢٩/٨٩) فى العمود الثالث . وهذه الفروق جوهرية . وهى تكشف عن ان « أحوال » ١٢ و ١٢ تتجه لأن تكون أكثر استقرارا من أحوال ١٢ و ١٢ . وفى عبارة أخرى عندما يوجد تعارض بين اختيار المهنة والقيم فمن المحتمل حدوث تكيف . وبالاضافة الى ذلك فان نظرة سريعة الى الأعمدة ٢ و ٣ فى الجدول سوف توضح أن أغلبية الأفراد الذين انبثقوا من حالة الصراع الذى كانوا يعانونه سنة ١٩٥٠ قد اتجهوا نحو الأحوال المتجانسة ١٢ أو ١٢ .

وسوف يصبح أمرا بالغ الأهمية من الناحية النظرية أن نحدد فى أى اتجاه يحدث التغيير ، هل يميل اختيار المهنة الى التكيف لنسق القيم (فرض « مثالى ») أو على العكس (« مادى ») الفرض صحيح ، وهو أن القيم تتكيف لاختيار المهنة .

وسوف نرى أنه من الصعب الاجابة على هذا السؤال اذا اقتصرنا على تفسير الجدول السابق بطريقة بديهية . ولكن اذا استعنا بأدوات تحليلية قابلة للاستخدام مباشرة فى الحاسب الآلى فان الاجابة سوف تكون واضحة تماما .

المحاولة التحليلية البديهية الأولى

ان احدى الطرق التى يمكن استخدامها فى مواجهة هذا السؤال هى أن يوضع فى الاعتبار هل الاستقرار يحدث فى تجاه « مثالى » أو فى اتجاه « مادى » .

دعنا نتناول هؤلاء الأفراد الذين صنفوا على أنهم ١٢ فى سنة ١٩٥٠ . من بين ال ٣٦ + ٤٩ فردا الذين تعرضوا لتغير ما خلال الفترة موضوع البحث وكانوا فى حالة من « التجانس » فى سنة ١٩٥٢ ، نجد أن ٣٦ قد كيفوا اختيارهم للمهنة وفقا لمجموعة القيم التى يتخذونها ، وأن ٤٩ جعلوا قيمهم تتوافق مع المهنة التى اختاروها . هذه النتيجة تميل الى تأييد الفرض « المادى » .

ومع ذلك اذا نظرنا الى العمود الثالث من الجدول نجد صورة مغايرة تماما : ٢١ فردا تحولوا من ١٢ الى ١٢ وبالتالى كيفوا نسق القيم التى اتخذوها للمهنة التى اختاروها (الفرض المادى) ، ومع ذلك فان عددا أكبر (٣١) كيفوا اختيارهم للمهنة ليتلاءم مع نسق القيم التى اتخذوها (الفرض المثالى) .

هذه النتائج المتعارضة تدفعنا الى البحث عن مؤشر واحد يمكن أن يعاوننا فى مقارنة تأثير المتغيرين كل منهما على الآخر ٠

المحاولة التحليلية البديهية الثانية

هناك طريقة ثانية استخدمها روزنبرج بنفسه ، تقوم على أخذ الأفراد المستقرين وفقا لاحترامهم لنسق القيم واختيارهم للمهنة ، كما تقوم على البحث فى تحديد هل مقدار التغيير الذى يؤدى الى الانسجام أكبر فى بعض الحالات منه فى حالات أخرى ٠

دعنا نتناول بادىء ذى بدء الأفراد الذين لم تتغير قيمهم ولكنهم غيروا اختيار مهنتهم بين ١٩٥٠ و ١٩٥٢ ٠

هؤلاء الأفراد يمكن توزيعهم على الوجه التالى

٣٦ تحولوا من ١٢̅ الى ١٢ ، و٣٠ تحولوا من ١٢ الى ١٢̅ ، و٣١ تحولوا من ١̅٢ الى ١̅٢̅ ، و١٤ تحولوا من ١̅٢̅ الى ١̅٢ ٠

ولتحديد المدى الذى يمكن أن تؤثر فيه القيم على الاختيار ، دعنا نستعرض الفرق:

٣٦/(٣٠ + ٣٦) ـ ١٤/ (١٤ + ٣١) = ٥٧ر٠ – ٣١ر٠ = ٢٦ر٠

ان الحد الأول فى هذا التباين ، وهو ٣٦/ (٣٠ + ٣٦) = ٥٧ر٠ يمثل مجموعة الأفراد الذين تحولوا من ٢̅ الى ٢ وهم الذين عملوا على توفيق اختيارهم للمهنة مع مجموعة قيمهم فى حين أن الحد الثانى ، وهو ١٤/ (١٤ + ٣١) = ٣١ر٠ ، فيمثل مجموعة الأفراد الذين تحولوا فى الاتجاه نفسه والذين كان اختيارهم للمهنة مغايرا لقيمهم ٠

ولنتناول الآن هؤلاء الأفراد الذين لم يتغير اختيارهم للمهنة كما لم تتغير قيمهم ٠ وهؤلاء يمكن توزيعهم كالآتى :

١٥ تحولوا من ١٢ الى ١̅٢̅ ، و٢١ تحولوا من ١̅٢̅ الى ١٢ ، و٤٩ تحولوا من ١̅٢̅ الى ١̅٢̅ ، و٤٣ تحولوا من ١̅٢̅ الى ١٢ ٠

وكما هو الحال فى المثال السابق فان تأثير الاختيار على القيم يمكن قياسه باستعراض الفروق التالية :

٢١ / (١٥ + ٢١) – ٤٣ / (٤٩ + ٤٣) = ٥٨ر٠ – ٤٧ر٠ = ١١ر٠

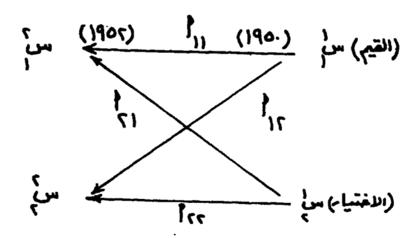
من هذا يمكن أن نلاحظ أن مجموعة الأفراد الذين تحولوا من ١̅ الى ١ ازداد عددهم بقدر ضئيل جدا عندما كيفوا قيمهم لمواجهة اختيارهم للمهنة أكثر من هؤلاء الدين لم يمارسوا ذلك ٠

ومن مقارنة هاتين النتيجتين يخلص روزنبرج الى أن عملية التجانس هى مسألة توفيق بين الاختيار والقيم .

المنهج التحليلى :

ان اعتراضات كثيرة يمكن مع ذلك أن توجه الى التحليل السابق . فهو من ناحية تحليل معقد ، ومن ناحية أخرى ـ وهذا العيب نتيجة للأول ـ من العسير تطبيقه بصورة عامة . اذ لايمكن استخدامه الا بصعوبة فى الحالات التى تتضمن اما عددا كبيرا من المتغيرات أو أنواعا معقدة منها . وأخيرا فليس هنـاك ما يؤكد أن الأسس المقترحة هى أفضـل ما يمكن استخدامه ، أو أن أساسا آخر يؤدى الى نتائج مغايرة لذلك تماما غير ميسور اعداده .

ولهذا السبب فمن المفضل التخلى عن المناهج البديهية وتبنى منهج تحليلى . ومن بين الوسائل الممكنة ، مثلا ، استخدام عملية تحليلية يعبر عنها الشكل التالى(١) :



هذا الشكل ، الذى يعتبر نموذجا مباشرا لما يستخدم فى الاقتصاد المترى (٢) منذ تنبرجن Tinbergen ، يظهر أن الاتجاهات نحو القيم أو نحو الاختيار تتصف باستمرارية معينة ، تقاس على التوالى بواسطة $أ_{١١}$ ، $أ_{٢٢}$. وبالاضافة الى ذلك عند رسم الأسهم المتقاطعة يفترض أن اختيـــار المهن فى ١٩٥٠ قد مارس تأثيرا ـ يقاس بواسطة $أ_{١٢}$ ـ على القيم فى ١٩٥٢ وأن القيم فى ١٩٥٠ مارست تأثيرا ـ يقاس بواسطة $أ_{٢١}$ ـ على الاختيارات الموضحة فى ١٩٥٢ .

ويعبر الرسم عن النموذج التالى :

$$س^{٢}_{١}\,(ز) = أ_{١١}\,س^{١}_{١}\,(ز) + أ_{٢١}\,\text{مر٨}\,(ز) + ج^{٢}_{١}\,(ز)$$

(١) يمكن للقراء الذين يرغبون فى دراسة هذه المسائل بدرجة أوفى من العمق أن يرجعوا الى ريمون بودون ، علم الاجتماع والرياضيات ، باريس ، المطابع الجامعية الفرنسية ، ١٩٧١ .

(٢) Econometrics

$$\text{س}^{2}_{2}\ (\text{ز}) = \text{ا}_{22}\ \text{س}^{1}_{2}\ (\text{ز}) + \text{ا}_{12}\ \text{س}^{1}_{1}\ (\text{ز}) + \text{ج}^{2}_{2}\ (\text{ز})$$

فالمعادلة الأولى تدل على أن القيمة س^{2}_{1} (ز) ، التى تصور الفرد (ز) فى الفترة الزمنية ٢ بعلاقة مع المتغير رقم ١ (القيم المهنية) تعتمد على القيمة التى تصوره فى علاقته مع المتغير فى الفترة الزمنية سالفة الذكر (س^{1}_{1} (ز)) ، كما تعتمد على القيمة التى تصوره فى علاقته مع المتغير رقم ٢ فى الفترة الزمنية ١ (س^{1}_{2} (ز)) وعلى عوامل « مجهولة » تساهم بالاضافة الى ذلك فى وجود ١ فى الفترة الزمنية ٢ (ج^{2}_{1}) . وتعطى المعادلة الثانية تفسيرا مماثلا لذلك .

وبعد اجراء الفحص للتأكد من أنه لا توجد ظواهر ذات تأثير متبادل يمكننا أن نقدر قيمة المعالم المختلفة للنموذج وفقا للعمليات التى لايمكن لنا أن نوضحها بصورة كاملة فى هذا المجال (١) .

وبالنسبة للحالة التى أمامنا نبدأ بالتحقق من أنه لايوجد أى أساس لافتراض وجود تداخل بين العوامل . وعندئذ تصبح القيم التى يمكن الحصول عليها بالنسبة لكل معلمة على الوجه التالى :

ا_{11} = ٤٨ر٠ ، ا_{22} = ٤٧ر٠

ا_{12} = ١٧ر٠ ، ا_{21} = ١٥ر٠

ان الحقيقة الأولى التى تنبثق من هذه النتائج هى الاستمرارية الخاصة بالمتغيرين ــ اللذين قيسا بواسطة ا للتعبير عن س_{1} و ا_{22} للتعبير عن س_{2} ــ أكثر بكثير من التأثير الذى يمارسه كل منهما على الآخر . وزيادة على ذلك يلاحظ أن الاختلاف بين ا_{12} (مقياس أثر الاختيار على القيم) و ا_{21} (مقياس أثر القيم على الاختيار) هو من الضآلة لدرجة أن البيانات المتاحة وحدها لا تبرر المفاضلة بين التفسير « المثالى » و « المادى » .

ان المنهج التحليلى الذى أشرنا اليه يتميز على المناهج البديهية التى ذكرناها من قبل فى استخدام تعريف اجرائى لمفهوم تأثير أحد المتغيرين على الآخر . ولهذا فهو أكثر فاعلية من منهج روزنبرج ، الذى وصفناه من قبل . وبتحديد أكثر يتميز المنهج التحليلى باستخدام أدوات للقياس ذات درجة عالية من الثبات .

وما يعاب عليه هو أنه يتضمن عمليات حسابية أكثر مشقة ، ولكن هذا العيب يمكن تجنبه باستخدام العرض التبويبى للبيانات .

وينبغى الاشارة الى أن الحالة التى أوردناها ذات نمط أولى تماما ، لأن مصفوفات المتغيرات التى يلتزم الاجتماعيون بتشكيلها يمكن أن تؤدى الى مواقف أكثر تعقدا من ذلك . ولنفترض ، على سبيل المثال ، أنه فى هذه الدراسة الخاصة باختيار المهنة وجدنا أنه من الضرورى أن يوضع فى الاعتبار متغير ثالث (كأن يكون

(١) انظر بودون ، المرجع السابق الاشارة اليه .

النجاح المدرسى) وأننا أردنا تحليل العلاقات المتداخلة بين المتغيرات الثلاثة ، بحسب ظهورها فى مناسبتين مختلفتين • فان ذلك سوف يؤدى الى جدول يتضمن أربعة وستين عنصرا • وفى هذه الحالة سوف يكون استخدام أى منهج بديهى ليس أمرا منخفض الدلالة فحسب بل مستحيلا كذلك •

الخلاصة

ان هذه الملاحظات الموجزة تكفى بلا شك لكى توضح أن العمل الذى يتضمنه تفسير المسوح الاجتماعية سوف يكون بالتأكيد ميسورا الى درجة كبيرة باستخدام العرض التبويبى للبيانات • وهناك سببان لاستخدام علماء الاجتماع للمناهج البديهية فى بعض الأحيان ، سواء فى التعبير عن البيانات الخام كمتغيرات أو فى تحليل الخصائص البنائية لصفوفة المتغيرات • أولهما عدم الممارسة الكافية للمناهج الكمية ، والأمر الثانى الذى ينبغى الاعتراف به أن المناهج الكمية المستحقة فى تحليل المسوح شاقة غالبا • وهذه العقبة الثانية سوف يتغلب عليها بالتدريج كلما أصبح الناس أكثر تعودا على استخدام العرض التبويبى للبيانات • وهذا يعنى أن الدارسين ينبغى أن تدرس لهم المناهج بطريقة تظهر الدلالة المنطقية لهذه المناهج ، ومزايا وخصائص الأداة التى ينبغى عليهم استخدامها • وبعبارة أخرى ينبغى ألا ينظروا اليها كشىء غامض وخفى وانما كعملية عقلية يستطيعون عن طريقها أن يشعروا بقدرتهم على الابداع • وفى هذه الحالة فقط يمكن للعرض التبويبى للبيانات ولعلم الاجتماع أن يثرى كل منهما الآخر • وبجانب هذا يمكن أن نحاول الآن التعرف على النتائج المنهجية والتربوية التى تصاحب عملية العرض التبويبى للبيانات • ان نسق المجال الزمنى سوف يؤدى بلا شك الى اختلاف كبير فى عملية تحليل المسوح الاجتماعية • انها سوف تساعد عالم الاجتماع على أن يتحرك بسرعة أكبر وبالتالى بحرية أكثر بين الفروض والبيانات المتوافرة لديه • وسوف يتضمن ذلك فى ثناياه هبوطا فى معدل استخدام المناهج الكمية التى تعتمد على بيانات تقريبية وغير مبوبة ، ترمى ، كما هو الحال فى التحليل العاملى ، لأغراض التحليل الشامل لمجموعات رئيسية من البيانات •

ان الطبيعة غير التتابعية الشاملة لمثل هذا التحليل تؤدى بلا شك الى بعض المزايا ، ولكن ثمنا باهظا ولا داعى له ينبغى أن يدفع مقابل هذا الشمول • ففى أفضل الظروف يحدث فقدان لقدر كبير من المعلومات ، وفى أسوأ الأحوال تظهر نتائج ليست الا اصطناعا للحقيقة • ولهذا فعلى الرغم من أهمية الفرص المتاحة لعلماء الاجتماع للاستخدام الكامل للأساليب الفنية فى العرض التبويبى للبيانات فان أى توسيع لمجال استخدامها ينبغى أن يسير جنبا الى جنب مع التوعية حول الموضوع ككل •

ولا يغيب عن أحد منا قصة الخبير الاجتماعى الذى استدل من بحث أجراه حول القيم الدينية أن المتغير س٢ يظهر أن الجانحين الأحداث اتجهوا لأن يكونوا ملحدين بصورة أكبر مما فعل غير الجانحين ، وخلص من ذلك الى اقتراح مؤداه أن الذهاب الجماعى الى دور العبادة ينبغى أن يكون الزاميا ، من أجل خفض معدل جنوح الأحداث • وكان أجدى به قبل أن ينطلق فى التخيلات البديعة أن يتزود بقدر من قواعد المنهج •

المراجع

باربوت ، م : رياضيات العلوم الانسانية ٠
باريس ، المطابع الجامعية الفرنسية ، ١٩٦٧/١٩٦٨ جزءان ٠

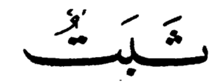
بلالوك ، هـ٠م : بناء النظرية ٠
انجلوود كليفز ، نيوجرسى ، برنتيس هول ، ١٩٦٩ ٠

بودون ، ر : علم الاجتماع والرياضيات ٠
باريس ، المطابع الجامعية الفرنسية ، ١٩٧١ ٠

بودون ولازارسفلد ، ب : التحليل التجريبى للسببية ٠
باريس ، موتون ، ١٩٦٦ ٠

كولمان ، ج : مدخل الى علم اجتماع الرياضيات ٠
جلنكو ، المظابع الحرة ، ١٩٦٤ ٠

فلامنت ، س : التحليل الجبرى لكشف البحث (تحت النشر)
ماتالون ، ب : التحليل التصاعدى ٠
باريس ، موتون/جوتييه فيلار ، ١٩٦٥ ٠



رقم الايداع بدار الكتب ٤٦٨/١٩٧٢

وسيمنح الفائزون فى المسابقة الجوائز التالية :

جنيـه

٥ للفائز الأول

٣ للفائز الثانى

١ للفائز الثالث

عشرة اشتراكات للفائزين من الرابع الى الثالث عشر فى الدورية التى يكون كل منهم قد علق على مادة فيها ٠

ان القراءة ضرورة للتنمية العقلية ، وقراءة دوريات اليونسكو الدولية ضرورة ألزم للشباب المصرى ، ليربط نفســه بقضايا العالم وأفكاره ٠ والذين يحررونها أساتذة متخصصون على درجة عالية من السمعة العلمية والذين يترجمونها أساتذة فى مثل القدرة العلمية والسمعة والتجربة ٠

وشهور الصيف فرصة للترويح عن النفس ٠ لكن من الترويح عن النفس أن تقرأ وأن تستفيد مما تقرأ ٠

المطلوب من أى شاب بعد هذا أن يكتب طلب الاشتراك فى الدورية أو الدوريات التى يرى الاشتراك فيها ، موضحا عنوانه ، مرفقا بطلبه قيمة الاشتراك على حوالة بريدية ، ويرسلها الى :

مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة

١ شارع طلعت حرب ــ القاهرة

وستصل اليه الدورية التى يحددها وقت صدورها

مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

تقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين ·
ويقوم باختيارها ونقلها الى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب ·
لتصبح اضافة الى المكتبة العربية تساهم فى اثراء الفكر العربى ، وتمكينه من ملاحقة البحث فى قضايا العصر ·

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب


Bibliotheca Alexandrina
0536422